

# البصائر النصيرية في علم المنطق

تصنيف

القاضي زين الدين عمر بن سهلان الساوي

المتوفى سنة ٥٤٠ هـ

تقديم وتحقيق

حسن المراغي

(غفار پورا)

مستشار محكمة التمييز الإيرانية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





# البصائر النصيرية في علم المنطق

تصنيف

القاضي زين الدين عمر بن سهلان الساوي

المتوفى سنة ٥٤٠ هـ

مع تعليقات الشيخ محمد عبده

تقديم و تحقيق

حسن المراغي

«غفارپور»

مستشار محكمة التمييز الايرانية



|                     |   |
|---------------------|---|
| سرشناسه             | : ابن سهلان ساوی، عمر بن سهلان، - ۴۵۰ق.   |
| عنوان قرارداد       | : البصائرالنصيرية. شرح  |
| عنوان و نام پدیدآور | : البصائرالنصيرية فی علم المنطق/ تصنيف القاضي زين الدين عمر بن سهلان الساوی : مع تعليقات محمد عبده : تقديم و تحقيق حسن المراعى «غفاريور». |
| مشخصات نشر          | : تهران : مؤسسه الصادق الطباعة والنشر، ۱۳۹۰.  |
| مشخصات ظاهري        | : ۴۸۳ ص.  |
| شابک                | : 978-600-5215-190-9  |
| وضعيت فهرست نویسی   | : فیا   |
| یادداشت             | : عربی.   |
| یادداشت             | : بهانه.  |
| موضوع               | : ابن سهلان ساوی، عمر بن سهلان، - ۴۵۰ق. . البصائرالنصيرية-- نقد و تفسیر   |
| موضوع               | : منطق  |
| شناسه افزوده        | : عبده، محمد، ۱۸۲۹-۱۹۰۵م.   |
| شناسه افزوده        | : Muhammad Abduh  |
| شناسه افزوده        | : غفاریور مراعی، حسن، ۱۳۲۷ -  |
| شناسه افزوده        | : ابن سهلان ساوی، عمر بن سهلان، - ۴۵۰ق. . البصائرالنصيرية. شرح  |
| رده بندی کنگره      | : ۱۳۹۰ الف۲۶/BC۵۰   |
| رده بندی دیویی      | : ۱۶۰   |
| شماره کتابشناسی ملی | : ۲۵۵۶۳۹۲   |

## هوية الكتاب

اسم الكتاب : **البصائر النصيرية**

المؤلف : القاضي زين الدين عمر السهلاني

المحقق : الاستاد حسن المراغي غفار پور

الطبعة : الاولى ۱۳۹۰

المطبعة : شريعت

عدد المطبوع : ثلاثة الاف عدد

عدد الصفحات : ۴۸۶ صفحة

رقم الشباك : ۹ - ۱۹۰ - ۵۲۱۵ - ۶۰۰ - ۹۷۸

جمع الحقوق : محفوظة للمحقق

الناشر : مؤسسة الصادق للطباعة و النشر

ایران - طهران - شارع ناصر خسرو - زقاق حاج نايب

الهاتف : ۳۳۹۳۴۶۴۴

## الاهداء

الى

الروح الطاهرة والدرّة الفاخرة عزيزتى ووالدتى خادمة اهل  
بيت النبوة - عليهم السلام - ينبوع الحبّ والعواطف الحارّة و  
من غرس شجرة حبّ ولاية امير المؤمنين - عليه السلام -  
فى قلبى، تكريماً لما قضيت وصبرت زمن اعتقالتى وتعذيبى و  
تبعيدى فى نظام الطاغوت وبعد تلّهُف وقلق طويل صرت الى  
جوار ربك فجأة، راضية مرضية، قد بقيت صورتك فى عينى و  
حلاوة عواطفك فى ذوقى وحبك فى خاطرى حتّى ما ابقى  
تغمّدك الله برحمته واسكنك فى بحبوبة جنانه

المحقق

|    |   |
|----|---|
| ٢  | تقديم و تحقيق   |
| ٢  | الفصل الاول حياة المؤلف                                   |
| ٥  | الفصل الثانى من تراث القاضى الساوى الذى وصل الينا         |
| ٩  | الفصل الثالث هيات الكتاب و ابوابه                         |
| ١٢ | الفصل الرابع موقف الساوى تجاه بعض المسائل                 |
| ٢٧ | الفصل الخامس صاحب التعليقات                               |
| ٣١ | [الرسالة الاولى] مولاى المعظم حفظه الله و ايده مقاصده!    |
| ٣٨ | [الرسالة الثانية] مولاى المعظم ايده الله                  |
| ٤٤ | الفصل السادس قيمة تعليقات الشيخ محمد عبده                 |
| ٤٧ | الفصل السابع عملنا فى تحقيق الكتاب و اخراجه               |
|    | <b>البصائر النصيرية</b>                                   |
| ٥٢ | الفصل الأول فى ماهية المنطق و وجه الحاجة اليه و منفعة     |
| ٥٧ | الفصل الثانى فى موضوع المنطق                              |
| ٦٠ | المقالة الاولى فى المفردات و تشتمل على فين                |
| ٦٠ | الفن الاول فى الالفاظ الكلية الخمسة و يشتمل على عشرة فصول |
| ٦٠ | الفصل الأول فى دلالة اللفظ على المعنى                     |
| ٦١ | الفصل الثانى فى اللفظ المفرد والمركب                      |
| ٦٣ | الفصل الثالث فى الكلى و الجزئى                            |
| ٦٥ | الفصل الرابع فى الموضوع والمحمول                          |
| ٦٦ | الفصل الخامس فى قسمة الكلى الى الذاتى والعرضى             |
| ٦٧ | الفصل السادس فى تعريف الذاتى                              |

|  |     |
|--|-----|
| الفصل السابع فى العرضى .....   | ٧١  |
| الفصل الثامن فى الدال على الماهية .....  | ٧٣  |
| الفصل التاسع فى الجنس والنوع و الفصل والخاصة والعرض العام  | ٧٨  |
| الفصل العاشر فى مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض .....   | ٨٥  |
| الفن الثانى فى المعانى المفردة المدلول عليها بالألفاظ الكلية الخمسة<br>و يشتمل على اثنى عشر فصلا ..... | ٨٨  |
| الفصل الأول .....  | ٨٨  |
| الفصل الثانى فى نسبة الاسماء الى المعنى .....  | ٩٠  |
| الفصل الثالث فى تعريف الجوهر والعرض .....  | ٩٦  |
| الفصل الرابع فى تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود فى<br>الموضوع .....                            | ١٠٠ |
| الفصل الخامس فى بيان الأجناس العشرة .....  | ١٠٣ |
| الفصل السادس فى أقسام الجوهر و خواصه .....   | ١٠٥ |
| الفصل السابع فى الكم .....   | ١١١ |
| الفصل الثامن فى المضاف .....   | ١١٩ |
| الفصل التاسع فى الكيف .....  | ١٢٣ |
| الفصل العاشر فى باقى المقولات العشر .....  | ١٢٧ |
| الفصل الاول و هو الحادى عشر من هذا الفن فى التقابل .....   | ١٣٤ |
| الفصل الثانى و هو الثانى عشر فى المتقدم و المتأخر و معا .....  | ١٤٠ |
| المقالة الثانية فى تعرف الأقوال الشارحة الموصلة الى التصور و فيها<br>فصلان .....                       | ١٤٢ |



|  |     |
|--|-----|
| الفصل الأول فى بيان أصناف ما يفيد التصور .....                   | ١٤٢ |
| الفصل الثانى فى التحرز عن وجوه من الخطأ تقع فى الحد              |     |
| والرسم .....   | ١٥٤ |
| المقالة الثالثة فى التأليفات الموصلة الى التصديق و تقسم الى خمسة |     |
| فنون .....   | ١٦٠ |
| الفن الأول فى التأليف الأوّل الواقع للمفردات و هو الملقّب ببادير |     |
| منياس و يشتمل على مقدّمة و تسعة فصول .....                       | ١٦٠ |
| الفصل الاول فى الاسم والكلمة والأداة .....                       | ١٦٢ |
| الفصل الثانى فى القول و أقسامه .....                             | ١٦٧ |
| الفصل الثالث فى القضايا المخصوصة والمحصورة والمهملة من           |     |
| الحمليات .....   | ١٧٣ |
| الفصل الرابع فى الأجزاء التى هى قوام القضايا الحملية من حيث هى   |     |
| قضايا و فى العدول والتحصيل .....                                 | ١٧٧ |
| الفصل الخامس فى أمور يجب مراعاتها فى القضايا من جهة ما يطلب      |     |
| صدقها وكذبها و الأمن من الغلط فيها .....                         | ١٨٦ |
| الفصل السادس فى مواد القضايا و تلازمها و جهاتها .....            | ١٨٨ |
| الفصل السابع فى تحقيق الكليتين والجزئيتين فى القضايا الموجهة     |     |
| و المطلقة وفيه بيان أن الدوام فى الكليات يقتضى .....             | ٢٠١ |
| الضرورة .....  | ٢٠١ |
| الفصل الثامن فى التناقض .....                                    | ٢٠٩ |
| الفصل التاسع فى العكس .....                                      | ٢٢٣ |

|   |     |
|---|-----|
| الفن الثاني .....   | ٢٣٦ |
| الفصل الاول .....   | ٢٣٦ |
| الشكل الاول .....   | ٢٤٣ |
| الشكل الثاني .....  | ٢٤٩ |
| الشكل الثالث .....  | ٢٥٣ |
| الفصل الثاني .....  | ٢٥٨ |
| في المختلطات .....  | ٢٥٨ |
| الفصل الثالث في القضايا الشرطية و أحكامها من الايجاب و السلب<br>و الحصر و لا همال و غير ذلك ..... | ٢٧٣ |
| الفصل الرابع في القياسات الشرطية من الاقترانات .....  | ٢٨٣ |
| الفصل الخامس في القياسات الاستثنائية .....  | ٢٨٩ |
| الفصل السادس في القياسات المركبة .....  | ٢٩٤ |
| الفصل السابع في قياس الخلف .....  | ٢٩٧ |
| الفصل الثامن في عكس القياس .....  | ٣٠٤ |
| الفصل التاسع في قياس الدور .....  | ٣٠٧ |
| الفصل العاشر في اكتساب المقدمات .....   | ٣١٣ |
| الفصل الحادى عشر في تحليل القياسات .....  | ٣٢١ |
| الفصل الثانى عشر في استقرار النتائج التابعة للمطلوب الاول ..                                      | ٣٣٠ |
| (الفصل الثالث عشر) في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة ..  | ٣٣٦ |
| الفصل الرابع عشر في القياسات المولفة من مقدمات متقابلة ...  | ٣٤٠ |
| الفصل الخامس عشر في المصادرة على المطلوب الأول .....  | ٣٤٤ |

|   |     |
|---|-----|
| الفصل السادس عشر في أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها أنه قياس و<br>لا يكون و ببعضها أنه نافع منفعة القياس و في غير ذلك من القياسات<br>المُخَدَّجَة ..... | ٣٤٨ |
| [القسمة] .....  | ٣٤٨ |
| [الاستقراء] .....   | ٣٥٦ |
| [التمثيل] .....   | ٣٦٠ |
| [الضمير] .....  | ٣٦٧ |
| [الرأى] .....   | ٣٦٧ |
| [الدليل] .....  | ٣٦٧ |
| [العلامة] .....   | ٣٦٨ |
| [القياس الفراسى] .....  | ٣٦٨ |
| الفن الثالث في موادّ الحجج و هو فصل واحد .....  | ٣٧١ |
| [الاوليات] .....  | ٣٧٣ |
| [المشاهدات] .....   | ٣٧٣ |
| [المجربات] .....  | ٣٧٤ |
| [الحدسيات] .....  | ٣٧٦ |
| [المتواترات] .....  | ٣٧٦ |
| [الفطريات] .....  | ٣٧٧ |
| [الوهميات] .....  | ٣٧٨ |
| [المشهورات] .....   | ٣٨٠ |
| [المقبولات] .....   | ٣٨٢ |

|   |     |
|---|-----|
| [المسلّمات فى الظاهر]   | ٣٨٢ |
| [المشبهات]  | ٣٨٣ |
| [المشهورات فى الظاهر]   | ٣٨٣ |
| [المظنونات]   | ٣٨٥ |
| [المخيلات]  | ٣٨٥ |
| [اليقينيّات]  | ٣٨٨ |
| [مواد الجدل]  | ٣٨٨ |
| [مواد المغالطة]   | ٣٨٩ |
| [مواد الخطابة]  | ٣٩٠ |
| [مواد القياس الشعريّ]   | ٣٩٠ |
| الفن الرابع فى البرهان ويشتمل على مقدمة و سبعة فصول   | ٣٩١ |
| [المقدّمة]  | ٣٩١ |
| وههنا شك  | ٣٩٣ |
| و هو: أن المعدوم المحال الوجود كيف يتصوّر حتى يعلم بعد ذلك<br>عدمه، فان تصوّر هو ارتسام صورة فى الذهن مطابقة للوجود، و ما<br>لا صورة له فى الوجود كيف يحصل مثال صورته فى الذهن. | ٣٩٣ |
| وحلّه   | ٣٩٣ |
| الفصل الاوّل  | ٣٩٤ |
| فى حقيقة البرهان و أقسامه   | ٣٩٤ |
| الفصل الثانى فى اجزاء العلوم البرهانية و هى ثلاثة الموضوعات و<br>المسائل و المبادئ  | ٣٩٦ |



|   |     |
|---|-----|
| [الموضوعات]   | ٣٩٦ |
| [المسائل]   | ٣٩٨ |
| [المبادئ]   | ٤٠٢ |
| الفصل الثالث  | ٤٢٤ |
| في اختلاف العلوم و اشتراكها في الموضوعات و المبادئ و المسائل و تعاونها و نقل البرهان من بعضها الى بعض و كيفية تناوله للجزئيات تحت الكليات و حصول العلم بالممكنات من البرهان | ٤٢٤ |
| الفصل الرابع في أن الحد لا يكتسب بالبرهان و القسمة و الاستقراء بل من طريق التركيب   | ٤٣٨ |
| الفصل الخامس في مشاركات الحدّ و البرهان   | ٤٤٩ |
| الفصل السادس في أقسام العلل و تفصيل دخولها في الحدود و البراهين ليتمّ به الوقوف على مشاركة الحدّ و البرهان  | ٤٥١ |
| الفصل السابع في رسوم الفاظ استعملت غير مشروحة المعاني و هي العلم و العقل و الظن و الجهل و الذهن و الفهم و الفكر و الحدس و الذكاء و الحكمة                                   | ٤٦٠ |
| الفن الخامس في المغالطات في القياس  | ٤٦٢ |
| فهرست الاعلام   | ٤٧٢ |

## بسم الله الرحمن الرحيم تقديم و تحقيق

الحمد لله الذى هدانا لهذا و ما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله، اليه مصائر الخلق و عواقب الامر، و صلى الله على اشرف انبيائه و خاتم رسله ابى القاسم محمد الذى ارسله بالهدى و دين الحق و لوكره المشركون، و على آله الطيبين الطاهرين.

اما بعد، فهذا عمل من اعمال اسلافنا و اثر من مجهوداتهم الباقية فى المنطق التقليدى، والاولى عدّه اثراً من تاريخ العلم لانه ليس له قيمة علمية مطلقة فى عصرنا الحاضر. هدفنا فى هذا التقديم ايراد مباحث فى ترجمة المؤلف و تعريف الكتاب و تعليقاته و هى فى فصول.

## الفصل الاول حياة المؤلف

هو القاضى الامام الفيلسوف زين الدين عمر بن سهلان الساوى<sup>(١)</sup> المشهور بصاحب البصائر، احد الحكماء و المنطقيين الاسلاميين فى القرن السادس، لم يتعرض اصحاب التراجم لتفصيل حياته و نشاطه العلمى الا عدد

---

١- هكذا وجدناه فى اقدم المخطوطات يوجد فيها بعض آثار الساوى، منها: المخطوطة رقم ٥٩٩ نسخ سنة ٥٧٠ الهجرى و المخطوطة رقم ٤٨٨٢ نسخ سنة ٦٤٢ الهجرى فى «كتابخانه مجلس شورى اسلامى»، و تاريخ الحكماء اى تنمة صوان الحكمة:

طبعة محمد شفيع: صص ١٢٧، ١٢٨ لاهور سنة ١٣٥١ هـ

طبعة محمد كرد على: ص ١٣٢ دمشق سنة ١٣٦٥ هـ

طبعة ممدوح حسن محمد: ص ١٥١ القاهرة سنة ١٤١٧ هـ

قليل منهم.

اول من قام بترجمته هو ظهير الدين البيهقى (المتوفى سنة ٥٦٥ هـ) فى «تتمة صوان الحكمة» و هو كان معاصراً للساوى و صديقه و اذ صار ما كتب البيهقى مصدراً وحيداً و اخذ منه كل من جاء بعده، فيجب نقله عيناً و هو يقول:

«القاضى الامام الفيلسوف زين الدين عمر بن سهلان الساوى، سرد الشريعة و الحكمة فى نظام و كان من ساوه فارتحل الى نيشابور و توطّن بها و تعلّم، و كان يأكل من كسب يده و ينفق بالنسخ و يبيع نسخة من كتاب «الشفاء» بخطه بمائة دينار.

و حكى لى الاجلّ نجيب الدين الطبيب النيسابورى ان القاضى عمر قال لى: طالعى الميزان و كان يوماً من الايام قران الرأس و الزهرة على درجة طالعى فقلت: افوز فى هذا اليوم بحظّ جسيم.

و كان قد اشكل على شكل من المقالة العاشرة من اوقليدس، فغلبنى النوم فمنت فرأيت فى المنام شيخاً قيل: انه اوقليدس النجار فقلت له: اسألك عن شيئى فقال: سل فسألته عن الشكل المشكل على فقال لى: عُد الى شكل كذا حتى يتبين لك ذلك الشكل فانتبهت و توضأت و صليت، و تأملت هذا الشكل المرجوع اليه فتبين لى و علمت ما كنت اجهله.

و للقاضى عمر تصانيف كثيرة منها: البصائر النصيرية فى المنطق و كتاب آخر فى الحساب و رسائل متفرقة و له تصانيف اخر أحرقت مع بيت كتبه بساوة بعد وفاته حداداً له.

و كنت اختلف اليه فأراه بحرّاً مواجاً من العلوم و مما كتبه الى رسالة له:

كن [من] المنسلخين عن جلدة النسب والالقاب و الواضعين عن اكتافهم اوزار الاعقاب، النافضين عن كو اهلهم غبرة الدهور و الاحقاب، فهذه عادة

«قد افلح من زكاها و قد خاب من دساها».

و قال: ليس المحسن من توخى بالاحسان المحسن دون المسيئ.

اتقى من الشرّ اليسير فان اليسير يدل على الكثير.

لا تطمع فيما لا يكون و لا تياس مما يمكن ان يكون.

الخوف رمز ليس لا حد استقامة الا به، فمن لم يخف الله خاف من كل

واحد و من لم يخف عار الرذائل لم يكتسب الفضائل<sup>(١)</sup>.

و ما زاد اهل التراجم عليه شيئاً فكان من اهل ساوه ولا ندرى تاريخ ولادته

و مكان تعلمه و اساتذته، لكنه نشأ و ترعرع فى ساوة و الف كتباً و كانت له

مكتبة و تصانيف.

يظهر من الكتب و الرسائل التى قدمها الى الحكام و الاعيان - كسائر اهل

الفكر و العلم - اتصل الساوى بهم زمناً قليلاً او طويلاً و كان ممن تقرب الى

السلطان سنجر و كان يختلف اليه و صنف له «الرسالة السنجرية» اشار البيهقى

الى اشتغال الساوى بانتساخ كتاب «الشفاء» و بيعه لتعيشه و كان الساوى معاصراً

لاهل العلم و الحكمة منهم: ابوالبركات البغدادى، ردّ الساوى عليه فى رسالة

سيأتى وصفها.

نجيب الدين ابوبكر الطبيب النيسابورى

تاج الدين حجة الحق ابوالفتح محمد الشهرستانى

افضل الدين عمر بن على بن الغيلانى

شرف الدين محمد بن مسعود المروزى و غير هم.

نظنّ انه رجع الى موطنه آخر حياته و توفى فى ساوه و لا نستطيع ان نحدد

على وجه الدقة سنة وفاته و الاقوال فى تاريخ فوته مختلفة جداً و الاقرب

وقع وفات الساوى سنة ٥٤٠ او ٥٥٠ الهجرى.

١- تاريخ الحكماء: ص ١٥١ ظهير الدين البيهقى - القاهرة سنة ١٤١٧ هـ - تحقيق



## الفصل الثانى من تراث القاضى الساوى الذى وصل الينا

١ - تبصره ذر منطق (التبصرة فى المنطق) بالفارسية و هى خلاصة البصائر النصيرية

٢ - رساله در منطق (رسالة فى المنطق) بالفارسية و هى صغيرة جداً. اراد الساوى تاليف كتاب مختصر فى العلوم الحقيقية و صنفه باللغة الفارسية و ابتداءً بالمنطق و قال بعد الحمد و الصلاة:

«اما بعد هذا مختصر فى العلوم الحقيقية و اوتى فيه ما هو مهم فى العلم بحقائق الموجودات و وضع كله فى ثلاثة اقسام:

الاول - فى بيان قانون يصون طالب العلوم عن الخطأ، يقال له علم المنطق.  
الثانى - فى بيان الاجسام و حركتها و سكونها و ما يتعلق بها و هو العلم الطبيعى.

الثالث - فى بيان اثبات الصانع و تنزيهه و تقديسه و نحو تأثيره فى ايجاد الممكنات و هو العلم الهلئ.

الاول - فى بيان المنطق و هو فى ثلاثة فصول...»  
و المصادر لا تذكر شيئاً فى بقية اقسام الكتاب.

٣ - رسالة فى تحقيق نقيض الوجود - بالعربية - يريد الساوى فيها مؤآخذة الشلخ الرئيس كما فعله فى البصائر و سياتى تفصيله. طبع الثانى و الثالث مع التبصرة فى جامعة طهران سنة ١٣٣٧ ش كلها بتحقيق منوچهر دانش پژوه مع مقدمة فى ترجمة صاحب البصائر.

٤ - شرح رسالة الطير للشلخ الرئيس ابن سينا طبع فى اشتوتغارت (١)

### ٥- رسالة فى بيان المعجزات و الكرامات و الاعاجيب:

كذا سماها المصنف فى نص الرسالة فى النسخة المخطوطة رقم ٤٢٦٧ مكتبة ملك فى طهران اما فى بعض المصادر و النسخ سميت «رسالة التوطئة» و المستند فى انتساب الرسالة الى الساوى نفس المخطوطات. طبعت رسالة تحت عنوان «الطلسمات و النير نجات» فى حاشية شرح الهداية<sup>(١)</sup> و نسبت الى الشيخ الرئيس قال دانش پژوه انها رسالة الساوى طبعت مع حذف و تصرف و اورد عبارات منها فى مقدمة تبصرة الساوى. اما فى مخطوطة مكتبة ملك نسبت الرسالة الى الساوى و بعد البسملة و الحمدلة قال صاحب الرسالة:

«فهذه رسالة فى بيان المعجزات و الكرامات و الاعاجيب التى يحكى عنه [كذا فى الاصل] اربابها و هى مشتملة على فصلين:

الاول - فى الصور التى يختص بمشاهدتها الانبياء و الابرار و الكهنة و السحرة و الممرورون [كذا فى الاصل لعل الصحيح المزورون] بل النيام. والثانى - فى الآثار العجيبة الصادرة عنهم...»<sup>(٢)</sup>

قال بعض المعاصرين ان للشيخ الرئيس كتاب فى «السحر و الطلسمات و النيرانجات و الاعاجيب» له نسخة فى مكتبة ولى الدين استانبول،<sup>(٣)</sup> فنستطيع ان نقول ان المطبوعة و المخطوطة تختلفان و ما جاء فى المطبوعة ليس فى المخطوطة و ان كان بينهما تشابهاً - وللشيخ الرئيس رسالة فى الموضوع نفسه و لعل الساوى - كما دأبه فى البصائر - اخذ مادة الرسالة من كتاب الشيخ و بعد تغيير هيأتها صنع تلك الرسالة و لهذا السبب زعم الكاتبون انها واحد.<sup>(٤)</sup>

١- شرح الهداية: ص ٣٦٥ صدرالدين محمد الشيرازى

٢- المجمع المخطوط رقم ٤٢٦٧ كتابخانه ملك

٣- تاريخ علوم عقلی: ص ٢٢٦ الدكتور ذبيح الله صفا

٤- مقدمه تبصرة: ص ٤٦ منوچهر دانش پژوه

## ٦- الرسالة السنجرية فى الكائنات العنصرية

قيل: نسبها صاحب كشف الظنون الى الساوى و قال فى مقدمة الرسالة انه صنعها لسلطان سنجر حينما اتصل به وكان فى قصره<sup>(١)</sup>

٧- مختصر صوان الحكمة

كتاب صوان الحكمة لابی سليمان المنطقى السجستانى و قيل هو مفقود اختصره الساوى و قال محقق منتخب صوان الحكمة: وجده [اى مختصر الساوى] فى المجموع رقم ٣٢٢٢ بالمكتبة السليمانية. زاد الساوى فيه شيئاً قليلاً منه ترجمة الفارابى التى ليست فى منتخب صوان الحكمة.<sup>(٢)</sup>

## ٨- نهج التقديس:

هو فى المجموع رقم ٤٨٢٨ (كتابخانه مجلس شوراى اسلامى) رأيت النسخة فيها و هى نسخ سنة ٦٤٢ الهجرى فى ١٦ ورقة و نسبت الرسالة الى الساوى و ابتدئت بعد البسملة هكذا «رسالة نهج التقديس من كلام القاضى الامام عمر بن سهلان، اما بعد فقد سئلنى بعض اخوانى الخاص ان انظر فى الرسالة التى الفها بعض فضلاء الزمان حكاية عن ابي البركات شيخ اليهود فى الرد على الشيخ ابي على سينا فى مصيره الى ان العلم [كذافى الاصل] الله بالجزئيات...»

## ٩- سئوال وجواب:

الرسالة السابعة فى المجموع رقم ٥٩٩ (كتابخانه مجلس شوراى اسلامى) تاريخ النسخ سنة ٥٧٠ الهجرى و المخطوط اقدم المصادر و النسخ المخطوطة جاء ذكر الساوى و رسالته فيه.

١- مقدمه تبصره: ص ٤٧

٢- مقدمة [منتخب] صوان الحكمة: ص ٢٦ لابی سليمان السجستانى - تحقيق الدكتور عبدالرحمن بدوى، طبعة جامعة طهران و نحن نعتقدانه ليس اصل كتاب صوان الحكمة كما طبع تحت هذا العنوان بل هو منتخبه مع ما اضيف اليه.

١٠ - كتاب البصائر النصيرية.

هو هذا الكتاب بين يديك بل اهم اعمال الساوى و اكبرها من وجوه شتى و هو فى علم المنطق التقليدى.

قبل خروج تصانيف الشيخ الرئيس الى عالم الوجود لم يكن كتب معينة للتدريس بوجه عام فى بيئة المدارس الاسلامية، اما بعد تصنيف الشفا و الاشارات و التنبيهات صار كلاهما اساساً و محوراً للدراسة و التدريس بل لم يصنف مثلهما.

بعد الشيخ حاكاه المؤلفون لكن محاولتهم صارت عقيمة و منهم الساوى صنف «البصائر النصيرية» و يقول فى سبب تصنيفه:

«انه تقرب الى مجلس السيد نصيرالدين... ابنى القاسم محمود بن ابنى توبة... و امره بتحرير كتاب فى المنطق» و كان نصير الدين وزيراً لسنجر و قتل بعداً.



## الفصل الثالث هيات الكتاب وابوابه

بعد ظهور «ارجانون» ارسطو بشكله الحاضر سلك اكثر المنطقيين مسلكه فى تأليف الكتب المنطقية، اما الاسلاميون اضافوا «ايساغوجى» فرفوريوس اليه تمهيداً و مقدمة له.

لكن الساوى فى البصائر لم يتبع صاحب المنطق فى بعض المواضع فهو قسم كتابه الى مقدمة و ثلاث مقالات: المقدمة: فى ماهية المنطق و موضوعه و غايته. المقالة الاولى: فى المفردات و جعلها فنين يبحث فيهما عن الكليات الخمس و المقولات.

المقالة الثانية: فى الاقوال الشارحة  
المقالة الثالثة: فى التأليفات الموصلة الى التصديق و قسمها الى خمسة فنون:

الفن الاول - فى التأليف الواقع للمفردات  
الفن الثانى: فى صورة الحجج، يبحث فيها عن اقسام القياسات - الاستقراء و التمثيل و غيره.

الفن الثالث: فى مواد الحجج

الفن الرابع: فى البرهان

الفن الخامس: فى المغالطات فى القياس.

و لم يضع للجدل و السفسطة و الخطابة و الشعر فصلاً خاصاً لكن اشار اليها فى مواد الحجج فهو فى «البصائر» تبع الشيخ الرئيس فى «النجات» و «الاشارات و التنبيهات»، لان الشيخ صرح باسقاط الابواب المزبورة و ذكر سببها و قال فى آخر «النجات»:

«قد اقتصرنا لك من علم المنطق على هذا القدر و قد عرفناك طريق نيل الصواب و هو القياس البرهاني و الحد الحقيقي و طريق التحرز من الخطأ و هو مما عرفناك من الموضوع التي<sup>(١)</sup> يغلط فيها في المقاييس و الحدود و لم نطول المنطق بذكر الامور الخارجة عن هذين الغرضين و ان كانت لا تخلو عن نفع و هي مثل المواضع الجدلية و مثل آلاتها و استعمالها و مثل المقاييس الخطابية و موادها و اغراضها و كيفية التصرف فيها و مثل الاقاويل الشعرية و موادها و اغراضها...»<sup>(٢)</sup>

كذا يقول الساوى: «و اما مواد القياس الخطابي فالمشهورات في الظاهر و المقبولات و المظنونات و فائدة الخطابة اقناع الجمهور فيما يحق عليهم ان يصدقوا به من الامور السياسية و المصلحية و الوظائف الشرعية و غير ذلك مما يعدّ من منافعها في الفن المفرد لها. و اما مواد القياس الشعرى فالمخيلات و الذى يهم طالب السعادة من هذه الجملة في الاقوال البرهانية ليكتسبها و المغالطية ليجتنبها فلاجرم نذكرهما في فنين ان شاء الله تعالى و نتمم الكتاب بهما.»<sup>(٣)</sup>

اما ارسطو بعد البرهان وضع فصلين مستقلين للجدل و السفسطة فقط.<sup>(٤)</sup> من المقارنة بين كتابى النجاة و الاشارات و التنبيهات و البصائر نرى ان الساوى تابع الشيخ الرئيس لا فى اسلوبه و طريق الدراسة فقط بل فى بعض الاحيان ياخذ عنه الفاظه و عباراته عيناً، غير ان الساوى مثل الشيخ فى «الشفاء» ضمّ مبحث المقولات الى كتابه و وضعها فى فصل المفردات بعد الكليات الخمس.

١- كذا فى الاصل

٢- النجاة: صص ١٨٥-١٨٤ طبعة جامعة طهران - الاشارات و التنبيهات: ص ٥٩

٣- البصائر: ص ٣٩٠ طبعة جامعة طهران

٤- منطق ارسطو: ج ٣ - تحقيق الدكتور عبدالرحمن بدوى - بيروت

يقول الشيخ محمد عبده حول البصائر: «...فنظرت فيه فاذا هو حاوم مختصاره لما لم تحوه المطولات التي بايدينا من المباحث المنطقية الحقيقية، و خال - مع كثرة مسائله - من المناقشات الوهمية التي لا تليق بالمنطق و هو معيار العلوم من مثل ما نجده في المطالع و شروحها و سلم العلوم و ما كتب عليه وجدته على ترتيب حسن لم اعهدده فيما وقفت عليه من كتب المتأخرين من بعد الشيخ الرئيس ابن سينا و من في طبخته من علماء هذا العلم....»<sup>(١)</sup> و يتبعه مواطنه ابراهيم مذكور حينما يقول:

«جديرنا - في تكميل شرحنا التاريخي - نتكلم حول رسالة منطقية طريفة جداً التي صارت معروفة في آخريات القرن التاسع عشر - على الاقل في مصر - و نقصد كتاب «البصائر النصيرية» الذي قد كان موضوع البحث فيما مر. فهذا هو الشيخ محمد عبده الذي قد كشفه في بيروت سنة ١٨٨٦ م و وجد قيمته و نشره في القاهرة سنة ١٨٩٤ م مع تعليقات. هذا الكتاب احسن الكتب وضوحاً و اسدها منهجاً بين العرب بعد اعمال ابن سينا.

مصنفه يذكر الشيخ الرئيس مع تكريم كثير و يطلق عليه «افضل المتأخرين» دائماً، يدين له في توضيح الكتاب و يتابعه و يستمد لا من النجات و الاشارات فقط بل من الشفاء ايضاً و الآن صار البصائر اهم الكتب المنطقية في مصر»<sup>(٢)</sup>

الواقع ان في كلام الشيخ محمد عبده شيئاً من المبالغة لان في تصانيف الشيخ الرئيس و شرح المطالع و غيرها، بحوثاً منطقية لا نجدها في البصائر فنظر مذكور اقرب الى الحق.

١- الشيخ محمد عبده: مقدمة تعليقات البصائر: ص ٤٩.

## الفصل الرابع

### موقف الساوى تجاه بعض المسائل

ثم نجد محاولة المصنف فى طرح عدد من مسائل المنطق يدعى فيها تحقيقاً و ابداعاً لنفسه او ينقل اقوالاً للشيخ الرئيس ابن سينا و يستهدف منها موآخذته فاذن ينبغى ان نورد من اتجاهاته فى كل من المجالين لا يوضح قيمة الكتاب و بعض مجهودات المصنف.

١ - يعتقد الساوى ان المنطق قانون صناعى و المقصود منه استخدامه فى معرفة الله و فيه يقول:

«... فاذا انقسمت الاعتقادات الحاصلة للاكثر فى مبدأ الامر الى حق و باطل و تصرفاتهم فيها الى صحيح و فاسد، دعت الحاجة الى اعداد قانون صناعى عاصم الذهن عن الزلل، مميز لصواب الرأى عن الخطاء فى العقائد. بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته و هذا هو المنطق»<sup>(١)</sup>

و يؤكد ايضاً ان تمييز الصواب عن الخطأ فى الوصول الى السعادة الابدية - ضرورى، و غاية العقول و الشرايع هو وصول الانسان اليها و هو موقوف على معرفة الحق و الخير و المنطق منهج التمييز بين الحق و الباطل و هو قانون صناعى يقى الانسان عن الغلط فى الفكر.

يقول فى كتابه الآخر يسمى ب - «تبصره در منطق» و هو بالفارسية: «ان سعادة الانسان فى معرفة الله و هى خير الامور والوصول الى السعادة يتوقف على تحصيل العلم و لا يمكن كشف المجهول الا بمقدمات معلومة قبله و المنطق منهجه، فتحصيله ضرورى للانسان»<sup>(٢)</sup>

١ - مقدمة البصائر: صص ٥٢-٥٣

٢ - تبصره در منطق: صص ٤٣ و ٤ - تحقيق منوچهر دانش پژوه - طبعة جامعة طهران

و اما فى رسالته المنطقية - كذاهى بالفارسية اكتفى: بان المنطق قانون يحفظ طالب العلوم عن الخطأ.<sup>(١)</sup>

و يظهر من جميع اقوال المصنف انه - كبعض المتقدمين - جعل المنطق فناً او آلة او قانوناً صناعياً و الغاية منه تمييز الصواب عن الخطأ و يريد منها اخيراً الوصول الى السعادة العظمى و هى معرفة الله.

٢ - منشأ تقسيم العلم.

يظهر من ترجمة ارسطو و قائمة اعماله التى نقلها ديو جانس لاثروسيوس مفصلاً<sup>(٢)</sup> ليس فيها كتاب تحت عنوان «ارجانون» بل اثبت اسماء رسائل منطقية اختص كل واحدة منها بموضوع خاص، و قيل اول من قام بتدوين مقالاته فى المنطق و سماه «ارجانون» هو تلميذه امونيوس.

و نعلم ان بعض اعماله المنطقية تختص بـ«المقولات» و هى «تصورات ساذجة»، و بـ«العبارات» يريد بها «القضية» و هى مركبة من التصورات، او بالحجة و هى تتركب من القضايا وكلها اما تصور او تصديق، و الحاصل: العلم ينقسم الى تصور و تصديق - كذا المجهول - كما قال صاحب البصائر اما تصورى او تصديقى.

اشار ارسطو ايضاً فى كتاب النفس الى اعمال الذهن الثلاثة فى تحصيل المعرفة و العلم، عسى ان يوجد شيئ مما مرّ فى كتب الحكماء المتقدمين على ارسطو.

و ظهر مما قدمناه ان منشأ تقسيم العلم الى التصور و التصديق - على الاقل - كان فى اعمال ارسطو هذا امر واضح.

المناطق المسلمون تابعوا صاحب «ارجانون» صريحاً، منهم ابونصر الفارابى يقول فى كتاب البرهان: «والمعارف صنفان: تصور و تصديق»<sup>(١)</sup> و بعده بسط الكلام فيه الشيخ الرئيس و اتقنه و صار هذا التقسيم مبدأ رئيسياً لدى المناطق الاسلاميين، و ذكره جيل بعد جيل الى يومنا هذا فى كتب المنطق و الفلسفة و الكلام و الجدل و علم الاصول بل يعتبر اصل ثابت بين اتباع المنطق التقليدى فى عالم الاسلام.

لكن بعض المستشرقين تمحل فى توضيح منشأ تقسيم العلم الى التصور و التصديق و تردد فيه و قال: هل هو من عمل ارسطو و من قبل الاسلاميين؟ اورد عبارات موجودة فى منطق ابن رشد - و هو تلخيص ارجانون - و كتب الشيخ و قال انها تقودنا الى ان جذور الاصل و منشأه كانت فى اعمال ارسطو و ان لم يصرح بها.<sup>(٢)</sup>

كذلك يعتقد الساوى و اتخذ الاصل و قال فى مقدمة الكتاب: «الحاجة الى المنطق لدرك المجهولات، والمجهولات اما ان يطلب تصورها فقط او يطلب التصديق بالواجب فيها من نفى و اثبات....»<sup>(٣)</sup>

و يقول فى كتاب البرهان: «العلم اما تصور او تصديق».<sup>(٤)</sup>

٣- ذهب ارسطو الى ان الاجناس العالية عشرة احدها جوهر و البقية عرض و تابعه اكثر المناطق الاسلاميين و صار قولاً مشهوراً و اعتنقه المصنف و قال فى البصائر: «فى بيان الاجناس العشرة و هى الجوهر و الكم و الكيف و الاضافة و الاين و متى و الوضع و الملك و ان يفعل و ان يفعل،

١- الفارابى: كتاب البرهان: ص ٢١ - دار المشرق - بيروت المنطقيات: ٢٦٦/١ كتابخانه مرعى قم

٢- منطق و مباحث الفاظ: ص ٤٣٣ بالفارسية - مقالة و لفسون فى التصور و التصديق. طهران.

٣- البصائر: مقدمة: ص ٥٣

٤- تبصره در منطق: ص ٤ رساله در منطق: ص ١٣٠

فهذه هى الامور التى تقع عليها الالفاظ المفردة و لسنا نشتغل بان هذه العشرة تحوى الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شئى و لا بانه لا يمكن جمع الامور فى عدد اقل منها....

فكل ما قيل فى بيانه فهو تعسف غير ضرورى»<sup>(١)</sup> فهذا هو الحق الصريح و نحن نعتقد به.

و قال فى «تبصره در منطق»: (فى تحصيل الاشياء التى يعد كل منها جنس اعلى او جنس الاجناس و يقال لها بالعربية «المقولات» و باليونانى «قاطيغورياس» و هى عشرة احدها جوهر و تسعة منها عرض....)<sup>(٢)</sup> و ما اورد فى «رساله در منطق» شئاً فيه.

هذا هو رأى الساوى فى المقولات و عددها، لكن الشيخ شهاب الدين السهروردى يذكر فى موضعين ان: «صاحب البصائر قد حصرها فى اربعة فى بعض المواضع: فى الجوهر والكم و الكيف و النسبة... اما نحن فقد حصرناها فى خمسة على ما بينا فى التلويحات و فصلناه فى المطارحات...»<sup>(٣)</sup>

حيث انه يخالف ما مر من الساوى و لعل نظر السهروردى الى موضع من البصائر و ردفيه: «واعلم ان الحركة قد تعرض لمقولات اربع و هى الكم و الكيف و الاين و الوضع....»<sup>(٤)</sup>

و هذا ايضا يغاير ما نقله السهروردى.

و مهما يكن من امر اخذه صدرالدين الشيرازى من السهروردى و نسب الى الساوى فى موضعين ان المقولات اربعة<sup>(٥)</sup> كذلك جرى على السنة المتأخرين و صار شهرة ذائعة و رب شهرة لا اصل لها.

١- البصائر: ص ١٠٣ ٢- تبصره در منطق: ص ١٦

٣- مجموعة مصنفات شيخ الاشراق: ج ١- صص ١٤٦ و ٢٧٨

٤- البصائر: ص ١٣٢

٥- صدرالدين الشيرازى: الاسفار الاربعة: ج ٤ ص ٤ شرح الهداية: ص ٢٦٤



## ٤- التشكيك فى معنى الاسم و حله.

ثبت عن المنطقيين فى تعريف الاسم انه: «لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد و عيسى و قائم و كاتب»  
يقول السامى قد يشكك على هذا بلفظة «امس» و «المقدم» و لفظة «الزمان» فان هذه كلها اسماء و مع ذلك دالة على الزمان. فنقول فى حل هذا الشك: ان قول القائل يدل على زمان المعنى او لا يدل يقتضى ان يكون المعنى متحصلاً فى نفسه دون الزمان و يكون الزمان امراً مقارناً لذلك المعنى لا هو نفسه و لا داخل فى حده و فى امس و غد و الزمان نفس المعنى هو الزمان لا ان الزمان خارج عن نفس المعنى لا حق به والمقدم دال على معنى جزوة الزمان و جزء الشيئ لا يكون مقارناً لمعنى الشيئ بل يقارن جزؤه الآخر فيحصل مجموعهما معنى الشيئ كاملاً، فليس للمقدم اذن دلالة على زمان خارج عن معناه و الدلالة المنفية هى دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه اذ قلنا يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى<sup>(١)</sup> و رد عليه العلامة الحلى و صار هذا معركة الاراء و الاشتغال به اتلاف العمر مثل كثير من المشاكل التى ليس تحتها طائل.

٥- ذهب السامى الى ان فى الموجبة المعدولة يجب ان يكون الموضوع موجوداً و استدل عليه بان الايجاب نفسه يقتضى ذلك لان فى قضية: «زيد هو غير بصير» سواء كان «غير بصير» يقع على الموجود و المعدوم او لا يقع الا على الموجود.

كذا فى القضية الثنائية قال بعدم الفرق بين السالبة و المعدولة من جهة اللفظ و احتج بان حرف السلب مقرون فيها جميعاً بالمحمول و رد على

المخالفين. (١)

٦- من مباحث الكتاب التى فى جانب خطورة هى: القضايا الموجهة و جهاتها، للمصنف فيها دراسة مبسطة و استشرىا همية الموضوع و قيمة تلك القضايا فى المنطق و الحكمة و قبل توضيح اقسامها تكلم فى معانى الجهات و حاول تحديدها و نقل بعض الشكوك و حقق معانى الممكن و ذكر له معان اربعة مرتبة و قال انه من تحقيقاته.

كذلك او رد مختصراً من تحقيقه فى «تبصره در منطق» (٢)

ثم ذكر تفصيل اقسام القضايا الموجهة. لعل هذا القسم من كتابه يعدّ من اهمّ مباحث البصائر من حيث التحقيق و الدور المنهجى.

٧- رأى السأوى فى اشكال القياس

اشتهر بين المنطقيين ان اشكال القياس الحملى الاقترانى ثلاثة و هذا مذهب ارسطو وكذلك ورد فى كتب الاسلاميين كالفارابى (٣) و ابن سينا (٤) و الغزالى (٥).

نسب المؤلفون فى الشرق و الغرب ابداع الشكل الرابع الى جالينوس اى فاضل الاطباء يقول الشيخ الرئيس:

«... فانهم حين قسموا الاشكال على القسمة المثلثة التى ذكرناها فجاءت ثلاثة، عينوا واحداً منها على انه الشكل الاول و اخذوه على انه هو الذى اوسطه موضوع فى احد هما محمول فى الآخر، ثم لمّا نظروا فيه من حيث يجمع منه ما يجمع اخذوه من حيث يحفظ موضوع وسطه موضوعاً و محموله محمولاً فقط.

١- المصدر: ص ١٦١-١٦٢ تبصره در منطق: صص ٢٨-٢٩

٢- البصائر: ص ٢٠١ و بعدها - تبصره در منطق: صص ٣٨-٣٩

٣- الفارابى: المنطقيات: ١/١٢٦ قم/ المنطق عند الفارابى: ٢/٢١ بيروت

٤- ابن سينا: الشفاء: ٢/١٥٧ ٥- الغزالى: معيار العلم ص ١٣٤ القاهرة

و هذا اخص من المعنى الذى لا جله جعل شكلاً أولاً.  
 فاذا جعلوه شكلاً أولاً لا بمجرد ان الاوسط موضوع و محمول، بل لان  
 الاوسط محمول على موضوع المطلوب و موضوع لمحمول المطلوب، فقد  
 الفوا قسماً رابعاً و فاضل الاطباء يذكر هذا ولكن لا على هذا الوجه بل هذا  
 الالغاء هو بسبب انه امر غير طبيعى و غير مقبول و غير ملائم لعادة النظر و  
 الرواية، و مستغنى عنه بقوة عكس نتيجة ماهو شكل اول، و على ما سنوضحه  
 فى موضع آخر...»<sup>(١)</sup>

و كلامه هذا يدل على احتجاج الشيخ على تحقيق الشكل الرابع و انه بعيد  
 عن الطبع و اشار الى سبب الغائه و كذا الى قول جالينوس و طريقه الذى يغير  
 منهج الشيخ.

بينما يذكر بعض المحدثين ان برنتل صاحب تاريخ المنطق زعم ان ابن  
 سينا غفل عن الشكل الرابع و موقف جالينوس منه و زاد «والمصادر العربية  
 وحدها هي التي تعزوه اليه [اي جالينوس]»<sup>(٢)</sup>

و يقول فى موضع آخر: «بالعكس ابن سينا يفحص المشكلة من جهة محل  
 الحد الاوسط بالنسبة الى الحدين و ينتهى من هنا الى اشكال اربعة ممكنة. هذا  
 هو المنهج الذى سلكه جالينوس و منه نال الى كشف الشكل الرابع مع ذلك  
 ابن سينا لا يقبل الشكل الرابع و قال انه غير طبيعى و غير مقبول كما فعل بعده  
 هاميلتون»<sup>(٣)</sup>

و نرى انه يخطأ فى رايه لانه ما نقل منهج جالينوس و ليس عند هم مصدر  
 يدل عليه، اما الشيخ الرئيس فاوضح طريق حصول الشكل الرابع فى الشفاء -

١- ابن سينا: الشفاء - ج ٢ ص ١٠٧

٢- ابراهيم مذكور: مقدمة الشفاء: ج ٢ صص ١١-١٠

3- Madkour.I: L'organon d' Aristote dans Le Monde arabe. P.26 Paris

كما مرّ وقال هذا غير طريق جالينوس و لعله اول من نسبته الى جالينوس و هو ليس ابن رشد كما زعم المستشرقون و اهل المنطق فى المغرب و من تبعهم من المحدثين الاسلاميين الذين غفلوا عن تراث اسلافهم<sup>(١)</sup>.  
 اذ اتفق مولفو تاريخ المنطق و الفلسفة فى الغرب ان مبتكر الشكل الرابع هو جالينوس و ذاع هذا الرأى بعد ترجمة اعمال ابن رشد و الواقع ليس كذلك. و ينتج من كلام الشيخ الرئيس فى «الشفاء» و «الاشارات و التنبيهات» طريقة تحصيل الشكل الرابع و هى نفس التحقيق فى ضروب الاقيسة و الحق ان صاحب «ارجانون» قد عرف الامر فى كتابه و شذرات من التحليلات الاولى تدل عليه.

يان لو كاشيفتش - احد المناطق فى العصر الحاضر بعد البحث عن اشكال القياس يقول: «و يذكر ارسطو ثلاثة اقيسة اخرى من الشكل الرابع فى مطلع المقالة الثانية من «التحليلات الاولى»... نرى من هذه الفقرة ان ارسطو يعرف اضرب الشكل الرابع... ينتج مما تقدم ان ارسطو يعلم و يقبل كل اضرب الشكل الرابع، و ينبغى تأكيد ذلك فى معارضة الرأى الذى ذهب اليه بعض الفلاسفة قائلين انه رفض هذه الاضرب و فى رفضها خطأ منطقى لا نستطيع ان ننسبه الى ارسطو،..... فترك تنمة عمله المنطقى الى تلميذه تا و فراسطوس و الحق ان تا و فراسطوس قد وجد لاضرب الشكل الرابع مكاناً بين الشكل الاول<sup>(٢)</sup> و يذكر فى موضع آخر: «يكاد كل مختصر جامع فى المنطق يحتوى على ملاحظة مؤداها ان مبتكر الشكل الرابع هو جالينوس و جالينوس طبيب فيلسوف يونانى عاش فى روما فى القرن الثانى الميلادى و مصدر هذه

١- الدكتور زكى نجيب محمود: المنطق الوضعى ص ٢٨١ - المنطق الصورى:

الدكتور على سامى النشار: صص ٤٤٥ و بعدها

٢- نظرية القياس الارسطية: يان لو كاشيفتش ترجمة الدكتور عبد الحميد صبره: صص

الملاحظة مطعون فيه فنحن لا نجدها فيما وصل اليها من مؤلفات جالينوس او مؤلفات الشراح اليونانيين و فى رأى برانتل ان هذه الملاحظة انتقلت الى منطقة العصر الوسيط من ابن رشد اذ قال: ان الشكل الرابع ذكره جالينوس<sup>(١)</sup>

و قال هنريش شولتز فى كتابه «تاريخ المنطق» ان جالينوس ربما لم يكن هو صاحب الشكل الرابع فقد قسم جالينوس الاقيسة الى اشكال اربعة و لكنها كانت اقيسة مركبة تحتوى على اربعة حدود و لم تكن هى الاقيسة الارسطية البسيطة. اما الشكل الرابع من الاقيسة الارسطية فقد ابتكرها شخص آخر و يحتمل ان يكون ذلك قد حدث فى وقت متاخر...<sup>(٢)</sup>

و كذا لكهن و زميله راي فى جالينوس نظير مامر آنفأ.<sup>(٣)</sup>

اما قول لو كاشيفتش انه لم يجد فى اعمال جالينوس شيئاً فى الشكل الرابع، نقول فيه ان اعمال جالينوس كبيرة و كثيرة دوت و طبعت فى البلاد الغربية اخيراً اما بعضها نقل الى العربية قديماً و عنون باسم «الجوامع» و جئت فيها در اساته المنطقية و رأينا فى بعض نسخها المخطوطة مباحثات منطقية و فلسفية تدل على غور جالينوس و طول باعه و حججه على مخالفيه لعل اصل هذه الجوامع او بعضها مفقود و ليس شيئاً منها فى المجاميع المطبوعة و يظهر مما تقدم ليس عندنا مصدر لاثبات نسبة الشكل الرابع الى جالينوس و هى مطعون فيها و ان كانت له طريقة - كما ذكر الشيخ الرئيس - ما وصلت اليها و لا نقله الشيخ بل صرح ان طريقته يغير طريقة جالينوس. ذهب الساوى فى البصائر الى ان اشكال القياس ثلاثة و استدل عليه:

١- المصدر: صص ٥٥ و ٥٩

2- H.scholz : Abriss der Geschichte der logik: S.30

3- M.Cohen.E.Nagel: An introduction to logic and scientic method. P.82

«... و هيئة القياس من نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلاً، و هذه النسبة بالقسمة على اربعة انحاء فان الاوسط اما يكون محمولاً على الاصغر موضوعاً للاكبر و يسمى الشكل الاول.

و اما ان يكون موضوعاً للاصغر محمولاً على الاكبر او محمولاً عليهما جميعاً او موضوعاً لهما جميعاً، لكن القسم الثانى و ان او جبهته القسمة غير معتبر لانه بعيد عن الطبع يحتاج فى ابانة ما يلزم عنه الى كلف فى النظر شاقة مع انه مستغنى عنه. و اما الشكلان الاخران و ان لم يكن لزوم ما يلزم عنهما بيناً بذاته لكنه قريب من الطبع و الفهم الذكى يتبين قياسيهما قبل البيان بشئى آخر و يسبق ذهنه الى ذلك الشئى المبيّن به عن قريب، فلذلك لم يطرحا من درجة الاعتبار حسب اطراح ما هو عكس الشكل الاول، فاذن الاشكال الحملية المعتبرة ثلاثة.»<sup>(١)</sup>

و قال فى «تبصره در منطق»: «التقسيم الصحيح [فى اشكال القياس الحملى الاقترانى] يمكن هو ان يكون اربعة....»<sup>(٢)</sup>

لكن هو اقتصر فى تفصيلها على اشكال ثلاثة و اسقط الشكل الرابع دون ذكر سببه. و كذلك جاء بعده السهروردى صاحب حكمة الاشراف حصر اشكال القياس الحملى الاقترانى - كالشيخ الرئيس على ثلاثة قال فى رابعها: «والحد الاوسط اما ان يكون موضوع الصغرى و محمول الكبرى و هو بعيد عن الطبع لا يتفطن لقياسيته البصعوبة و كلف...»<sup>(٣)</sup> و سكت فى حكمة الاشراف.

اما الامام فخر الدين الرازى و لعله اول من بسط الكلام فى الشكل الرابع و

١- البصائر النصرية: ص ٢٤١. شرح الاشارات: للطوسى: ص ١/١٣٥ طهران

٢- تبصره در منطق: الساوى ص: ٦٢ رسالة منطق: ص ١٤٧

٣- اللمحات فى المنطق: للسهروردى: المورد الخامس و اللوحة الاولى، حكمة

الاشراف: ص ٣٥

قال فى الملخص: «... و ان عكست مقدمتيه معاً صار الاوسط موضوعاً فى الصغرى و محمولاً فى الكبرى و هو الشكل الرابع و هو فى غاية البعد عن الطبع لتغير كلتي مقدمتيه عن النظم الطبيعى و وقوع الطرفين فى الوسط و الوسط فى الطرفين...»

و ايدته نجم الدين الكاتبى القزوينى فى المنصص فى شرح الملخص...<sup>(١)</sup>  
و شرح الامام اضرب الشكل الرابع فى «الرسالة الكمالية فى الحقائق الالهية»<sup>(٢)</sup>

اما اخيراً فى كتابه الآخر هو «شرح عيون الحكمة» نقل وجوه تقسيم الاشكال و نسب قسمتها الى الثلاثة الى المعلم الاول ارسطو و الاربعة الى الشيخ الرئيس و فرضه تقسيماً رئيسياً للشيخ و هذا يغير ما وجدناه فى كتب الشيخ المهمة بل هو اسقط الشكل الرابع فى الشفاء و النجاة و عيون الحكمة و الاشارات و التنبيهات و قال فى الاخير: «كذلك وجد الذى هو عكس [اى عكس الشكل الاول] بعيداً عن الطبع يحتاج فى ابانة قياسية ما ينتج عنه كلفة متضاعفة شاقة و لا تكاد تسبق الى الذهن و الطبع قياسيته...»<sup>(٣)</sup>

ثم ذكر الامام كلام ناصرى القولين و قال: «و اما الناصرون لظاهر كلام الشيخ فما رايت لهم فيه وجهاً الا انى تكلفت له فيه وجهاً فقلت:

القياس الطبيعى هو الشكل الاول فانه ينتقل العقل من الاصغر الى الاوسط و من الاوسط الى الاكبر فهذا هو الترتيب الطبيعى. فان بقيت الصغرى بحالها و عكسنا الكبرى يحصل الشكل الثانى. و لا جل هذا فان الشكل الثانى يرتد الى الاول بعكس الكبرى و ان بقيت الكبرى بحالها و عكسنا الصغرى حصل

١- الملخص و المنصص: نسختان مخطوطتان

٢- فخرالدين الرازى: الرسالة الكمالية - بالفارسية -: صص ٢١ و ٢٢ جامعة طهران

٣- الاشارات و التنبيهات: ص ٤٩ جامعة طهران

الشكل الثالث. و لا جل هذا فان الشكل الثالث يرتد الى الاول بعكس الصغرى. و اما ان عكسنا الصغرى و الكبرى معا حصل الشكل الرابع ويقع الوسط على الطرفين و يقع الطرفان فى الوسط.

فالحاصل: ان التغير عن النظم الطبيعى فى الشكل الثانى و الثالث ما وقع الا فى مقدمة واحدة. اما فى هذا الشكل فانه وقع فى كلتى المقدمتين. و هذا هو المراد من قول «الشيخ»: ان هذا الشكل الرابع انما ترك لتضاعف الكلفة فيه»<sup>(١)</sup>.

بعد الامام قام المحقق الطوسى بدراسة الشكل الرابع و توسع فيه و فصله فى عمله القيم<sup>(٢)</sup> لم نر مثلها عند المناطق فى الشرق و الغرب. لكن الاختلاف فى اعتبار الشكل الرابع بقى واستمر بين المنطقين كما كان الى العصر الحاضر.

نرى هيجل - و ان سلك فى المنطق مسلكاً خاصاً - فصور للقياس اشكالاً اربعة و سما الشكل الرابع قياساً رياضياً<sup>(٣)</sup> و منطق ارسطو «منطق الفهم و الصورة»<sup>(٤)</sup>.

يقول احد المحدثين: «وقد لقي هذا الشكل الرابع من المناطق كثيراً من الهجوم والدفاع فهو لا يكاد يظهر فى كتب المنطق اطلاقاً قبل بداية القرن الثامن عشر<sup>(٥)</sup> و لا يزال يتنكر له كثيرون من علماء المنطق المحدثين فيقول

١- شرح عيون الحكمة: النسخة المخطوطة بتحقيقنا و المطبوع صص ١٦٥ و ١٦٤ - مصر هذا طبع ردى و مشحون بالاطعاء الواضحة.

٢- نصير الدين الطوسى: اساس الاقتباس: صص ١٩٢ و ٢٠٦ و بعدها

3- G.Hegel: Wissenschaft der Logik.II/371.

4- G.Hegel : Lecons sur L'histoire de La philosophie.t 3.P.65.

٥- هذا رأى خطأ و هو يدل على غفلة المحدثين عن تراث اسلافنا و فيه قد نقلنا بعض اقوال الاسلاميين.



بوون: ان ما يسمى بالشكل الرابع ان هو الا الشكل الاول عكس حدا نتيجته  
 اى اننا لا نستدل النتيجة حقيقة من الشكل الرابع بل نستدلها من الشكل الاول  
 ثم اذا دعت الحال عمدا الى عكس نتيجة هذا الشكل الاول. و يفيض  
 «جوزف» فى هجومه على الشكل الرابع فيقول: ان نظرية القياس قد اصابها  
 كثير من الفساد باضافة الشكل الرابع لانه يجعل هذا الشكل صورة قائمة بذاتها  
 اصبح المفهوم ان التمييز بين الحد الاكبر و الحد الاصغر لا يكون الاعلى  
 اساس وضعهما من النتيجة و ليس فى طبيعتهما ما يجعل الاكبر اكبر و الاصغر  
 اصغر... و نخلص من هذا الى ان جالينوس قد اخطأ حين جعل الشكل الرابع  
 شكلا قائماً بذاته من اشكال القياس....»<sup>(١)</sup>

و يقول لا شليه - الفيلسوف الفرنسى - ليس عندنا لا اصل رابع و لا شكل  
 رابع بل يكون فقط اضرب غير مستقيمة حاصلة فى [الشكل] الاول (ويمكن  
 ان توجدون ايضا فى الشكلىين الآخرين) او مع عكس المقدمات او النتيجة...  
 و قيل هو الطبيب الفيلسوف جالينوس اراد ايجاد شكل مستقل من هذا  
 الاضرب، اما هذا الفكر - [الذى هو] باطل من اصله - قد لقي الهجوم من  
 المناطق فى القرون الوسطى و لم يكتسب اعتباراً الا فى عصر النهضة<sup>(٢)</sup>  
 هذا جملة الآراء فى الشكل الرابع و نكتفى بها و فى تفصيله ليست فائدة  
 معتد بها.

٨- كذلك فى القياس المفصول الذى فصلت عنه النتائج فلم تذكر، نسب  
 المصنف الى المحدثين قياساً زاعمين انه من الاقيسة البسيطة و انكره المساوى  
 و حسب انه مما طويت فيه نتيجته و فى حذف النتيجة ذكر وجهين:  
 احدهما من افضل المتأخرين.

١- الدكتور زكى نجيب محمود: المنطق الوضعى: صص ٢٨٤ و ٢٨٢ - مصر

2- Lachelier: note dans la logique de Rabier.P.60.

الثانى - نسب الى نفسه و قال تكلفت فيه و هو ان تستعمل المقدمتان جميعاً للقياس الافترانى الشرطى المركب من مقدمتين متصلتين الاوسط فيه تالى احداهما و مقدم الاخرى و هو الوجه الثانى.

٩- انكار الحركة فى مقولة الجوهر:

المشهور، بين اكثر الحكماء وقوع الحركة فى مقولات اربعة وهى: الكم و الكيف و الاين و الوضع و نفى و قوعها فى مقولة الجوهر و المصنف تابع الاكثر و قال: «ليس فى مقولة الجوهر حركة فان الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسيراً يسيراً و حركة المنى الى صورة الحيوانية ليست حركة فى الجوهر بل استحالة فى كيفيات المنى و هو منى بعدالى ان يصير علة و كذلك هو علة الى ان يصير مضغة و هلم جراً الى قبول صورة الحيوانية»<sup>(١)</sup>

و هو لا يتكلم عنها فى كتبه الاخرى.

و ينبغى ان نلاحظ ان لمشكلة الحركة تاريخ طويل فى الفلسفة و العلوم و بحث الاقدمون عنها فى الشرق و الغرب<sup>(٢)</sup> و بلاشك من مصادرها الاولى نعدّ فلسفة ايران القديمة و الهند و الصين، نرى جذور حركة الكون فيها و انتقلت الى العرفان و اخذ منه صدر الدين الشيرازى بصورة الحركة الجوهرية وردّ على الاتجاه الارسطى لانكارها و قبله تفتن بها الحكيم الآذربايجانى صاحب التحصيل و طرحها على الشيخ الرئيس.

١٠- اورد الساوى رحمه الله فى مواضع من كتاب البصائر و غيره مؤآخذات على الشيخ الرئيس كان بعضها سخيفاً و بعضها من سوء الفهم، كما فى «نقيض الموجبة الكلية الوجودية» اورده فى البصائر مستنداً فيه الى

١- البصائر النصيرية: ص ١٣٣

٢- انظر عن مشكلة الحركة فى اليونان القديم:

نسخة سقيمة من الاشارات و التنبيهات - و ان قد كان شغله انتساخ كتب الشيخ و بيعها ولكن اغترّ و صنع بعد البصائر: «رسالة فى تحقيق نقيض الوجود»<sup>(١)</sup> و سياق كلامه فيهما يدل على علمه باختلاف نسخ الاشارات و التنبيهات، فاذاً ما كانت المسألة موضع الاشكال و المواءمة و اشار الى اختلاف النسخ المحقق الطوسى فى شرح الاشارات و ايده.<sup>(٢)</sup>

معذلك كله اصدر اخيراً احد المعاصرين كتاب الاشارات اعتماداً على نسخ مخطوطة موجودة فى مكتبة آستانقدس و نص الكتاب يدل على ان اشكال صاحب البصائر ساقط من اصله.<sup>(٣)</sup>

---

١- طبعت مع تبصره: جامعة طهران

٢- شرح الاشارات و التنبيهات: ص ١/١٨٦ طهران

٣- ايضاح الاشارات: ص ١٩٠ تحقيق و ترجمة زين الدين جورابجى مشهد

## الفصل الخامس

### صاحب التعليقات

هو الشيخ محمد عبده بن عبده بن حسن خيرالله، ولد في سنة ١٢٦٦ هـ ١٨٤٩ م في مصر بخطة البحيرة بقرية تسمى محلة نصر - كما صرح به نفسه (١) احد رجال الدين و العلم و الادب و السياسة المصلح في ديار مصر في قرن العشرين و لحيات الرجل تفصيل كتبه الكاتبون في الشرق والغرب منهم تلميذه السيد رشيد رضا مؤلف تفسير المنار و هنا ليس محل ذكر ترجمته كاملاً نكتفي بموجز منها.

يذكر تلميذه الآخر الشيخ مصطفى عبدالرزاق: «الشيخ محمد عبده بعد حفظ القرآن في بلده ذهب الى طنطا و صد عن طلب العلم فعاد الى بلده ليستغل بالزراعة و تزوج يومئذ على حداثة سنه.

و كان في خؤولة ابيه رجل متصوف يدعى الشيخ درويش خضر كفكف من جماع الشباب فجعله متصوفاً ورده الى طلب العلم في طنطا.

و رحل بعد ذلك الشيخ محمد عبده الى الازهر فحضر دروس كبار العلماء في مختلف العلوم الازهرية مع الاشتغال بالتصوف. (٢) في شهر محرم الحرام سنة ١٢٨٧ هـ جاء السيد جمال الدين الحسيني الاسد آبادي المشهور بالافغانى الى مصر، هذا ما اشار اليه السيد في مذكراته (٣) و قيل كان للسيد

١- مقدمة رسالة الواردات في سرائر التجليات تأليف الشيخ محمد عبده مصر

٢- مقدمة العروة الوثقى: بيروت

٣- مجموعه اسناد و مدارك چاپ نشده درباره سيد جمال الدين اسد آبادي: ص ١٨  
دانشگاه تهران جمع و تنظيم دكتور اصغر مهدوى و ايرج افشار - ١٣٤٢ ش.

[و ثائق و مستندات غير منشورة حول السيد جمال الدين الاسد آبادي المشهور بالافغانى قام بجمعها و تنظيمها الدكتور اصغر مهدوى و ايرج افشار] هذا الكتاب يشمل

مكتبة في مصر ضبطها السلطة الحاكمة [أى بعد صدور امر الخديوى لاجراجه من مصر] ثم اجازوا حملها الى الخارج فنقلت الى بوشهر ومنها الى طهران<sup>(١)</sup> بيت حاجى محمد حسن امين الضرب و بيته كان مقرو منزل السيد جمال الدين حين سفره الى ايران.

كان هذا محمد حسن امين الضرب من رجال حكومة القاجار صاحب جاه و مال و مكنة.

لمذكرات السيد فى اوراق كتبه و غيرها اهمية كبرى فى كشف جوانب حياته يجب نقل شئى منها يتعلق بزمان التدريس و موضوعه و كتبه بمصر ومنها:

١- كتب فى كتاب «الاشارات و التنبيهات» الطبعة الحجرية ١٢٨١ هـ طهران: «شهر محرم الحرام سنة ١٢٨٧ وردت بمصر المحروسة القاهرة و اخترت جوار سيدنا الحسينى قمت بالتعليم»<sup>(٢)</sup>

٢- فى آخر كتاب «التوضيح و التلويح»: «جمال الدين الحسينى ١٢٩٠ فى يوم الخميس ١٤ شهر شوال المكرم قمت بتدريس و مطالعة تلويح الاصول»<sup>(٣)</sup>

٣- فى كتاب «الاشارات و التنبيهات»: «سنة ١٢٩١ ابتداء التدريس»<sup>(٤)</sup>

٤- فى رسالة عرفانية مخطوطة - قيل هى من اعماله -: «فى شهر محرم

مذكرات و رسائل و فهرست كتب و تصاوير السيد و غيرها و اكثرها بخطه و يعداوثق المصادر فى ترجمة الرجل. هذه المذكرات قيدت باللغة الفارسية و نقلنا مواضع لازمة منها بالعربية و فيها لطائف و دقائق تكشف الغطاء عن نشاط السيد جمال الدين و محمد عبده فى المجالات السياسية و الثقافية. لكن المترجمين لهما لم يذكروا شيئاً منها.

١- المصدر: هامش ص ١٤

٣- المصدر: ص ١٨

٢- المصدر: ص ١٨

٤- المصدر: ص ١٨

الحرام ١٢٩٢ بمصر المحروسة قرب القلعة اقوم بعمل تدريس الفلسفة»<sup>(١)</sup>  
ايضاً قيدها في كتاب «الاشارات و التنبيهات»<sup>(٢)</sup>

٥- صورة طلب بخطه: «يقول مدرس العلوم الفلسفية بمصر المحروسة جمال الدين الكابلي الذي مضى من عمره سبعة و ثلاثون سنة بأتى ارجو من اخوان الصفاء و استدعى من خلآن الوفاء، اعنى ارباب المجمع المقدس الماسون الذى هو عن الخلل و الزلل مصون، ان يمتنوا علىّ و يفضلوا الىّ بقبولى في ذلك المجمع المطهر و بادخالى في سلك المنخرطين في ذلك المنتدى المفتخر و لكم الفضل - يوم الخميس ٢٢ ربيع الثانى سنة ١٢٩٢ جمال الدين الكابلي»<sup>(٣)</sup>

٦- قد سبحل في آخر كتاب «شرح حكمة العين» المخطوط: «فى سنة ١٢٩٣ شرعت فى تدريس كتاب حكمة العين لجماعة من طلاب از هر بمصر المحروسة و انتهى ليلة يوم الخميس ٢٤ جمادى الثانى...»<sup>(٤)</sup>

٧- ترجمة رسالة الدهريين فى سنة ١٢٩٨ بالعربية و هى تقع فى ٣٢ ورقة و بعد صفحة ٤٤ هى كلاً بخطه و فى ترجمة السيد شطب فى مواضع و كتب السيد فى آخر صفحة ٤٩: «انتهى الكلام بقلم كاتبه جمال الدين الحسينى الافغانى فى شهر محرم ١٢٩٨ ثمانية و تسعين و مأتى و الف هجرية والله اعلم»<sup>(٥)</sup>

كذلك نقلها الى العربية الشيخ محمد عبده و ساعده فى الترجمة خادام السيد يدعى ابوتراب عارف افندى و هو كان خادام السيد محمد الطباطبائى<sup>(٦)</sup> من رجال عهد القاجار و قادة الثورة الدستورية فى ايران و قيل

١- المصدر: ص ١٤ ٢- المصدر: ص ١٨

٣- المصدر: ص ٢٤ صورة رقم ٤٠ ٤- المصدر: ص ١٦ و صورة رقم ٢٢

٥- المصدر: ص ٢٣

٦- مردان نامى شرق: حسين فرخزاد: ص ١/٢٠٥ بيروت ١٩٣٠ بالفارسية

كان هذا ابوتراب ابن اخت السيد جمال الدين.  
و هذه المذكرات تدل صريحاً على انتشار و اذاعة الفلسفة و العرفان  
بيد السيد في مصر.

يقول الشيخ عبد الرزاق: [ان السيد جمال الدين] «استقر في وادي النيل بعد  
اسفار بعيدة.... و التف حوله اذكاء الطلاب و من بينهم عدد من خيرة  
مجاوري الازهر، فكان يلقي عليهم دروساً في الادب و المنطق و التوحيد و  
الفلسفة و علم التصوف و اصول الفقه و الفلك في مسامرات خالية التكليف  
و القيود.»<sup>(١)</sup>

و ممن اتصل بالسيد هو الشيخ محمد عبده صاحب التعليقات فحضر  
دروسه و لازمه و اخذ منه العلوم الفلسفية و صار من اكبر تلاميذه و هو يقول  
فيه:

«... انى كنت مشغلا بطلب العلوم فبينما انا حول الرياض احوم اذعثرت  
بآثار العلوم الحقيقية فشغفت بها حباً و لكن لم اجد من هى له طوية فحرت  
في امرى و اخذت اجيل فكرى و كلما سألت اجابونى بان اشتغال بها حرام او  
قد نهى عنها علماء الكلام فتعجبت شدة العجب و غفلة الناقلين اعجب و  
تفكرت في سبب ذلك فرأيت ان من جهل شيئاً عاداه و من اخلد عن العلاء  
يأباه فوجدتهم كمن علك بلسانه ورق العناب فلا يدرى مرارة الحنظل و لا  
حلاوة العسل و بينما انا كذلك اذ اشرقت شمس الحقائق فوضح لناها رقائق  
الدقائق بوفود حضرت الحكيم الكامل و الحق القائم استاذنا السيد جمال  
الدين الافغانى لازال لثمار العلم جانى فرجوناه في شيئى من ذلك، فاجاب و  
الحمد لله على ذلك و كان ذلك في سنة ١٢٩٠ فلنا بذلك طرائف التحف  
فاوماً الينا بكليات هذه جزئياتها و آيات بيناتها و ذلك على فترة من الحكمة

فهو غيث ارسل لاهياء تلك النعمة....»<sup>(١)</sup> ثم انحدر الى باريس مع استاذة و  
قاما بنشر «عروة الوثقى» ثم عاد الشيخ الى بيروت و استمرت العلاقة و  
المراسلة بينهما وللشيخ رسالتان بخطه ارسلهما الى استاذة السيد جمال الدين  
و اذ فيهما فرائد تاريخية مهمة نورد هما عيناً عن صورتها المخطوطة:

### [الرسالة الاولى]

#### مولاي المعظم حفظه الله وايده مقاصده!

ليتني كنت اعلم ماذا اكتب اليك و انت تعلم ما في نفسي و مما تعلم ما في  
نفسك صنعتنا بيديك و افضت على فؤاد ناصورها الكمالية و انشأ تنافى احسن  
تقويم فبك عرفنا انفسنا و بك عرفناك و بك عرفنا العالم اجمعين، فعلمك بنا  
كما لا يخفاك اعلم من طريق الموجب و هو علمك بذاتك و ثقنتك بقدرتك  
و ارادتك، فعنك صدورنا و اليك المآب.

أوتيت من لدنك حكمة اقلب بها القلوب و اعقل العقول و اتصرف بها في  
خواطر النفوس و منحت منك عزمة اتبع بها الثوابت و اذل بها شوامخ  
الصعاب و اصدع بها حَمَ المشاكل و اثبت بها في الحق للحق حتى يرضى  
الحق.

و كنت اظن قدرتي بقدرتك غير محدودة و مكنتي لا مبتوتة و لا مقدورة  
فاذا انا من الايام كل يوم في شأن جديد.

تناولت القلم لا قدم اليك من روعي ما انت به اعلم فلم اجد من نفسي  
سوى الاخطل و القلب الاشل و اليد المرتعشة و الفرائض المرتعدة و الفكر  
الذاهب و العقل الغائب، كانك يا مولاي منحتني نوع القدرة و للدلالة على



قوة سلطانك احضرته <sup>(١)</sup> في الافراد فاستثنت منه ما يتعلق بالخطاب معك و  
التقدم الى مقامك الجليل.

هذا مع - <sup>(٢)</sup> اننى منك فى ثلاث ارواح لوحلت احداها فى العالم باسره  
وكان جماداً لحال انساناً كاملاً فصور تك الظاهرة تجلت فى قوتى الخيالية و  
امتد سلطانها على حسى المشترك و هى رسم الشهامة و شبح الحكمة و هيكل  
الكمال فاليها ردت جميع محسوساتى و فيها فنت مجامع مشهوداتى و روح  
حكمتك التى احييت بها مواتنا و انزت بها عقولنا و لطفت بها نفوسنا بل التى  
بطنت بها فينا فظهرت فى اشخاصنا فكنا اعدادك و انت الواحد و غيبك و  
انت الشاهد.

و رسمك الفو تغرافى الذى اقمته فى قبلة صلاتى <sup>(٣)</sup> رقيباً على ما اقدم  
من اعمالى و مسيطراً على فى احوالى و ما تحركت حركة و لا تكلمت كلمة و  
لا مضيت الى غاية و لا انثيت عن نهاية حتى تطابق فى عملى احكام  
ارواحك و هى ثلاثة فمضيت على حكمها سعيّاً فى الخبر و اعلاء لكلمة الحق  
و تايداً لشوكة الحكمة و سلطات الفضيلة و لست فى ذلك الا آلة لتنفيذ <sup>(٤)</sup>  
المثلث <sup>(٥)</sup> ارادة حتى ينقلب مربعاً غيران قواى العالية تخلت عنى فى  
مكاتبتي اليك و حلت بينى و بين نفسى التزاماً نحكم آن المعلوم لا يعود  
على علة بالتاثير على ان ما يكون الى المولى من رقائم عبده ليس الا نوعاً من  
التضرع و الابتهاال لا احسب فيه ما يكشف خفا او يزيد جاه و مع ذلك فانى لا  
اتوسل اليك فى العفو عما تجد من قلق العبارة و ما ترى مما يخالف سنن  
البلاغة بشفيق اقوى من عجز العقل عن احداق نظره اليك و اطراق الفكر

١- اثبتنا اشبه القراءة بالمرسومات. ٢- الكلمة هنا لا تسهل قرائته.

٣- كذا كتابة الكلمة فى الاصل المخطوط

٤- رسم الكلمة هنا يشبه «الواى» ٥- الكلمة هنا غير واضحة

خشية منك بين يدىك واى شفيح اقوى من رحمتك بالضعفاء....<sup>(١)</sup>  
 انى لا احدثك يا مولاي عن شئى مما اصابنا بعد فراقك فقد تكفل ببيانه  
 اخى فى حبكم ابراهيم افندى اللقانى سوى بعض ما تركه فى كتابه من  
 انقلاب بعض القلوب من خاصتك و تحول احوالهم بعد نزول ما نزل بك فقد  
 تغلب اعوان الشر و انصار السوء عقب جلائك بقوة جاههم و شدة بأسهم  
 فارغموا العقول على الاعتقاد بالمحال و الجأوها للتصديق بما لا يقال حتى  
 انهم غيروا قلب دو لتلو رياض پاشا عليك و على تلامذتك الصادقين اياماً  
 معدودة ركن<sup>(٢)</sup> فيها الى العمل بالشدة و الاخذ ببادرة الحدة و لم يلبث ان  
 وصلت اليه بعد ما كانوا حجروا على فى بلدى و حظروا على الدخول فى  
 المدن نحو اربعة اشهر ففى اول اتصالى برياض پاشا جلّوت عليه الامر و  
 كشفت له من الحقيقة ما خفى حتى زال ما لبس المبطلون و بطل كيدهم و ما  
 كانوا يعلمون و نزلنا عنده منزلة حسدنى عليها الكافة من العلماء و الامراء و  
 رجال الحكومة بل و كثير ممن كان يدعى الانتماء الى حضرة مولانا المعظم  
 و قعدت من كل امير مصعد النفس<sup>(٣)</sup> فلا ينطق الا بما تريد حكمتك و لا  
 يعمل الا ما تشاء ارادتك فكانك و حقك كنت و انت فى الهنديين اظهروا  
 المصريين ساعياً فيهم الى مقاصدك العالية طالباً بهم اوج السعادة و ذروة  
 المجد و الفخار.

و هكذا ضمنت الى كل من كان ينتسب اليك صادقاً فى الانتساب او كاذباً  
 تحسناً للظن و ايثاراً لجانب العفو و الكرم لهذا الثانى لم اتاخر عن مساعدة  
 اولئك الاشقياء الاديب اسحق و سليم النقاش و سعيد البوستانى و  
 الهلباوى و مشاكليهم من اللئام فاصلحت لهم القلوب و فسحت لهم من

١- كلمات هنا لا تسهل قرائتها

٢- المرسوم اقرب و اشبه بما اثبتنا

٣- كذا فى الاصل

الصدور و فتحت عليهم ابواب التقدم الى المنافع الغزيرة لكنهم لم يرعوا عهداً و لم يحفظوا وداً و لا حاجة لى الآن الى ايضاح ما صدر منهم خيانة و لوماً فانا مولاي اعلم بمسيحي<sup>(١)</sup> الشوام و جميعهم مع بعض المصريين من اصطلب واحد.

و الفت لحبك ممن حرم التشرف بلقائك قبيلاً ليس بالقليل يجلون قدرك و يعرفون لك فضلك.

و كنا و اخواننا من المكانة فى قلوب الناس كما<sup>(٢)</sup> شرح لك ابراهيم افندى ولكن هذا لم ينهنى عن طلب «الانتقام لك و الاخذ بئارك من الوغد اللئيم و القدم اللطيم و كدت اصل الى الحنفية مما قصدت من طريق مالوف و مذهب معروف و غير معروف لو لا غلبنا على الامر قطاع طريق الخير الالبسين ثياب الانبياء السالكين مناهج الجبارين الالافطين لغايات العلماء المتبطين طباع الجاهلين انتحلوا طريقتنا فى الدعوة الى الحرية و تمكنوا بقوة السيف و ضعف الحكومة من اقناع العامة بكونهم دعاة الحق و حماة القانون و هم رسل الفوضى و جزدا فى النظام و كانوا فى بداية امرهم اشد الناس تعصباً عليك و على تلامذتك، و اشتد معهم فى التعصب اولئك الارذال<sup>(٣)</sup> الذين قدما ذكركم عندما راوا بعض رجال الحكومة يميل الى اهوائهم و يمددهم فى بعض<sup>(٤)</sup> غيران مدتهم فى الفساد كانت قصيرة و لم يمض الا قليل حتى محصنا من قلوبهم و جلونا من بصائرهم فكادوا يشيمون ضياء الحق لولا ان احاطت بهم ظلمات الغرور و التى و مع هذا فكنا نستعملهم لما تريد و نديرهم كآلات لغاية ما تحب فبعدم<sup>(٥)</sup> الامكان و الاستطاعة الى

١- المرسوم فى المخطوط اشبه بما اثبتناه

٢- القراءة اجتهدية.

٣- هذه القراءة اقرب الى المرسوم

٤- هناك كلمة لا تسهل قرائتها

٥- المرسوم اشبه بما اثبتناه.

ان غلبت عناصر الفساد و عم الاضلال فطلبنا باولئك الشائرين ان تخلص البلاد من الشقاء و ينقذ العباد من طول الفناء و رجونا تايد هم على ذلك من سكان الارض و السماء و كنا ندرک به خلاصا حسناً و انتقاماً شريعاً لكن سوء البخت كان احمد عرابي على ما وصف الصابي ابا تغلب ابن حمدان عند ما قاتله عزالدولة ابن معزالدولة و هزمه حيث قال فيه: انه لم يلق لقاء الباخع بالطاعة المعتذر من سألني التفريط و الاضاعة و لالقاء المصدق في دعواه في الاستقلال بالمقارعة المحقق لزعمه في الثبات للمدافعة و لا كان في هذين الامرين بالبراقى<sup>(١)</sup> و لا الفاجر القوى بل جمع بين نقيصة شقاؤه و غدره و فضيحة جنبه و خدره، قد ذهب عند الرشاد و ضرب بينه و بينه الاسداد و ازيد على ذلك مع توفير الاسباب و تفتح الابواب و ظهور... و انجلائه لا ذهان الصبيان و اجتماع جميع القلوب عليه و نزوع الاهواء على اختلافها اليه فكان ما كان من العاقبة السوء.

ولسير خادمكم في تلك الحوادث نبأ طويل اذ اردت يا مولاي ان اقدم لك به تاريخاً مختصراً ربما يكون مفيداً فانا رهين الاشارة: <sup>(١)</sup>

و نحن الان في مدينة بيروت نقضى بهامدة ثلاث سنوات على ما حكم به الشقى الغبى لالذنب جنيناه و لا جرم اقترفناه، فقد قضت حكمتك القائمة بنا مقام الالهام في قلوب الصديقين ان تنال الحق<sup>(١)</sup> و لنا المحجة الباهرة تصيب الغرض و لنا البرآة الظاهرة و الذمة الطاهرة و انما ذلك اثر الحق القدِيم و نتيجة هواى العقم و مه يا مولاي لو فعلنا له<sup>(١)</sup> من جلودنا ثياباً و صنعنا له من لحومنا كباباً و صبيناله من دمنا شراباً لا كان لنا مفر من غديره عند قدرته قاتله الله.

فها نحن سالكون فى سنتك و على سننك و كنا كذلك و لا نزال الى

انقضاء الآجال و لولا اطفال رضع و نساء لنا طوع ايدينا لهم الذل و انفسنا (١)  
لهم الضيم

فاتينا بهم معنا الى حيث اقمنا، لكنك اول من تلقاك في مدينة باريس  
بالاقامة في خدمتك و افخر بذلك على العالمين.

و مما اعلمه من نفسى و ما اتيقنه من يقينك و ما ايدته اعمالى و اعمالك و  
اقوالى و اقوالك لا اتكدر مما اشرت اليه فى كتابك الى ابى تراب حيث  
طعنت به فى - (١) بالمصريين و بالغت حتى سحبت الطعن الى خادمك  
كاتب الاحرف و ابراهيم افندى و زدت فى المبالغة فانفذت طعنك  
بالداهية الزرقاء و البلية الحمراء (٢) فقد نقضت عهدك و حالفت عدوك  
فاستبنته فى الوجود و انت موجود ارغم الله انفها و جعلها طوع يدك و  
ترمى بها من تشاء من اعدائك اما ما يتعلق بنا فانى على بينة من امر مولاي و  
ان كان فى قوة بيانه ما يشكك الملائكة فى معبودهم و الانبياء فى وحيهم و  
لكن ليس فى استطاعته ان يشكك نفسه فى نفسه و لا ان يقنع عقله الاعلى  
بالمحالات و ان كان فى طوعه ان يقنع بها من اراد من الشرقيين و الغربيين.  
و ما حكم به سيدى من سلب الوفا عن المصريين ربما تضافرت عليه الادلة  
و تشهد لنا و له عليه الحوادث غير اننا لسنا اولئك فقد اخرجنا المولى عن  
طباعنا و انبتنا نباتاً حسناً غريباً لا يغتذى بغذا تلك الارض و لا ينمو بهوائها و  
انما ينضر حيث يتيح له القدر من مثل عناصره ما يقوى به قوامه و يزهر زهره و  
يحلو ثمره والا ذبل و مات او استوصلت جذوره و رمى به الى خارج البلاد و  
انى اعلم ان كله محال يزيد فى يقين مولاي شيئاً و سكوتى لا ينقص منه.

فلنعد عن هذا و نستمتع من كرمه الواسع ان يمن علينا ما يرين:  
احد هما - ارسال رسمه الفوتغرافى الجديد، فان هذا الخادم كان عنده

سختان من الفتوغرافية الاولى احداهما اخذا اعوان الضبطية من بيتى  
عندما اودعت السجن كما اخذوا كتاب الماسون بخط مولاي المعظم.

و الثانية - كان استجدانيتها سعد افندى زغلول و هو من خواص  
محسوبيكم<sup>(١)</sup> و لشفتى عليه تركتها له اياماً ليعيش<sup>(١)</sup> اعواماً.

والثاني: ان يتابع ارسال ما ينشره من فصوله السياسية و الادبية فى  
الجرائد اياً كانت فقد اعددنا دفاتر متعددة لنقل ما يوجد منها فى اى جريدة  
و كتبنا ما نشر فى جريدة «النحلة» و اول ما ادرج فى «البصير» و الى الآن  
نبحث عن مقالة «الشرق و الشرقيين» و لا نجدها و اضفنا الى ذلك ما كان نشر  
فى جريدة «مصر» فى الايام السابقة من جميع الجمل التى جاء بها فكر  
سيادتكم.

ثم انا نخبر سيادتكم خبراً ترون<sup>(١)</sup> به و هو ان اعيان المسلمين من اهالى  
بيروت و امراهم لم يالوا جهداً فى اكرامنا و الاقفاء<sup>(١)</sup> بنا و نخص بذكر منهم  
السيد عبد القادر افندى القبانى و اعضاء عائلته و هم من ذوى البيوت الاصلية  
رغما عن انف صاحب الجوائب و حاج عين الدين افندى حماده رئيس  
مجلس البلدية و حسن افندى بيهم و هم من ابنه الشبان و اعلمهم و اكتبهم و  
اشد هم ميلاً الى الحرية و قد آلى على نفسه ان لا يموت حتى يراكم ما لم  
يفجأ.

و اما الامير الشهير عبد القادر الجزائرى فقد امر ولده ان يزور خادمكم  
هذا و اتى لزيارتى، و ما كل هذا الا من آثار فضلكم فلکم الشكر على كل نعمة  
وصلت او تصل الينا و الى اعقابنا من بعدنا و نرى من سعة كرمكم ان تمنوا على  
خادمكم با سطر من خطكم الشريف يحفظها حيث يحفظ<sup>(٢)</sup> سرک و يودعها  
فى مستودع حبك و الله يحفظ يتم مقاصدك و السلام خادمكم محمد عبده

٥ جمادى الاولى ١٣٠٠ (١)

## [الرسالة الثانية]

## مولای المعظم ايده الله

اليوم عرفت نفسى و كنت بها سيئى الظن ارى ما سيق الى اويساق من الكرامة بين الناس انما هو من احكام البخت و الاتفاق و غرور من السذج نسبتنى الى خدمة المولى الجليل و كنت اتيه على العالمين بتلك النسبة و هى عنوان الفضل و الكمال مكتفياً برسوخها فى نفسى و تقررها فى الاذهان و افول دعوى الناس فى غفلاتهم يرزق الله بعضهم من بعض.

اما الان و قد حسبنى الجنب العالى نتيجة لاعماله فانى اصدع بافكارى قواعد الملكوت و ازعزع بهمتى اركان سطوة الجبروت و ادعو الى الحق دعوة الحكيم و اذهب باهل الرحمة مذهب الاب الرحيم خدمة لمقاصد مولاي و ان يوم السعادة عندى ان يظهر لهذه الخدمة اثر او ينشر عنها خبر.

اما النهى السيد عبده عن العقوق فى الحقوق التى اوجبتها القرائح الزكية فمن حيث صدوره عنه ادب تتفجر منه ينابيع الخير و البركة و لكن من حيث توجيهه الى الخادم الامين فهو من قبيل نهى الحق عن ان يكون باطلاً و النور عن ان يكون ظلاماً و الكمال عن ان يكون نقصاً بل نهى الانسان عن ان يكون حماراً سبحانه الله ما اسهل ان نمثله و اسيران ندين به حتى يبلع الكتاب اجله.

بلغنا قبل وصول كتابكم الكريم ما نشر فى «الدبا» من دفاعكم عن الدين الاسلامى (يا لها من مدافعة) رداً على موسيو «رنان» فظنناها من المداعبات

١ - مجموعه اسناد و مدارك چاپ نشده درباره سيد جمال الدين اسد آبادى: صورة

الرسالة رقم ١٣٤ و بعده - جامعة طهران.

الدينية تحل عند المومنين محل القبول فحشنا بعض الدينين على ترجمتها لكن حمدنا الله تعالى اذ لم يتيسر له وجود اعداد «الدبا» حتى ورد كتابكم و اطلعنا على عددين ترجمها لنا حضرة الفاضل حسن افندى بيهم فصر فنا ذهن صاحبنا الاول عن ترجمتها و توسلنا في ذلك بان وعدناه ان الاصل العربى سيحضر فان حضر نشر و لا لزوم للترجمة فاندفع المكروه والحمد لله. نحن الآن على سنتك القويمة: لا تقطع راس الدين الا بسيف الدين. و لهذا لو رايتنا لرأيت رفقاءً عباداً ركباً سجداً لا يعصون الله امرهم و يفعلون ما يومرون ما اضيق العيش لولا فسحة الامل.

اسفت وتكدرت مما رايته في كتابكم الى و الى ابي تراب من اللوم الشديد على ابراهيم افندى و علمت ان ذلك من سوء تبليغ ابي تراب على ان ابراهيم افندى ليس موضعاً للتهمة بما يشير اليه المولى في كتابيه و انى احلف بحرمة سيدى انه لم يصدر منه ادنى امر يشينه او يخل بحقوق مولاي فان انتقاله من البيت الذى كان فيه لم يكن الا بعد ان ظهر اثر الرطوبة في عينيه و خشى عليهما من الرمد و نصحه الطبيب بالانتقال فاشار على فاستحسن ذلك على شريطة ان ينتقل معه ابوتراب فاستدعى ابا تراب للانتقال فابى متعللاً بان اهل البيت يخدمونه و ليس فى البيت الجديد من يخدمه فسهل عليه الامر فابى و صمم على البقاء و لم يكن تعلله صحيحاً فى الحقيقة و انما العلة الحقيقية هو ما تعهدونه من الاحساسات الصبانية اما السيد ابراهيم فقد قام بخدمة ابي تراب احسن قيام كان يرافقه فى شدة البرد<sup>(١)</sup> الى منازل الحكماء و معاهد الاطباء مراراً عديدة قبل حضور مصطفى بيك و كان يصحبه حاج صديق ينظر اليه و يعامله معاملة المتساويين من جميع الوجوه و لم يصرف عند الحكماء الا ريالين فقط و بعض دراهم قليلة فى



ادوية و مراهم و بعد حضور مصطفى بيك كان العلاج مجاناً بدون اجرة و مضى عليه زمن المرض و نحن جميعاً نتعهد في اغلب الاوقات و ابراهيم افندى بعد انتقاله كان يأتى اليه من قبل شروق الشمس الى الساعة الرابعة من الليل و لا يتركه الا وقت النوم و كانت يثاب ابراهيم و كتبه و جميع لوازمه في اودة ابى تراب و لم يكن في اودته الاخرى الا فرش النوم لا غير.

ثم ان ابا تراب معنا في جميع الاوقات الا ما قلّ و انا نعهده كواحد منا منزلته منزلتنا حسبتها في اعراضنا.

اما ما ذكرته في شان اديب افندى و امرك ابا تراب بالردّ و عليه فعل في حكمة تخفى عن عقولنا و راىكم اعلی و ارفع على انى ارى فى الاجتماع عليه ضرراً لنفس ابى تراب من حيث تغلب شهوته الحيوانية على قوته العقلية، فالاولى به ان يكون بعيداً عن مثار الشهوات.

و زاد نى كدرأ ان ابا تراب عند ما ذهب ليلبغ اديباً سلامكم اطلعه على المكتوب قرأ منه ما ذكرتم فى شأن ابراهيم افندى و كان كدر ابراهيم على هذه اشدّ من كدره على سوء ما بلغ عنه

و ابوتراب عجول فى اخباره لم يخل من طيش الشرقيين فالاولى ان لا تعتمدوا بما يكتب اليكم فيما يتعلق بشأن اتباعكم فقد يغضبه ما لا يغضب و يرضيه ما لا يرضى و ليس بين غضبه و رضاه الا كما بين ضحكه و بكاه و هو ما بين لمحات البصر.

ليس عجيباً ان ما نقله اليكم عنى و انا فى حبس الحكومة المصرية قبل ان يرانى كان متلقياً له عن محسن الجزا و مع انى مارايته من نحو ثلاث سنين ثم بعد ان كتب اليكم ما كتب جاء لزيارتى فى الحبس و لم يسألنى عن شيئى يتعلق بسيادتكم و اظن ان حالة ابى تراب فى الاخبار التى تكون من هذا القليل لا تخفى على حضرتكم فالرجاء ان لا تعتمدوا عليها و لا تعجلوا بتصديقها فليس سهلاً على الصادقين فى الانتماء اليكم ان يشعروا بان شيئاً

كدر خاطر كم من جهتهم و ان كان غير منطبق على الواقع و نلتمس من واسع كرمكم ان لا تقطعوا عنا ما نطمئن به على حجتكم و الله يحفظكم محمد عبده ٨ شعبان ١٣٠٠ يهدى سيادتكم مزيد السلام و يقبل ايديكم ابراهيم افندى على اللقاني و الشيخ امين ابو يوسف من اهالي دمياط منفى فى الحوادث المصرية و الشيخ احمد القباني من افاضل بيروت و الشيخ احمد عباس من نبهائها و ارباب الافكار الحرة و حسن افندى بيهم و كل من له ميل الى الحرية و انتم فى حفظ الله - محمد ٨ شعبان ١٣٠٠»

و تستفاد منهما شدة العلاقة المعنوية بين الاستاذ و تلميذه.

بعد رجوع الشيخ الى مصر كان يشتغل بالتدريس و التأليف و عين قاضياً فى موطنه و عضواً فى مجلس ادارة الازهر و ذاع صيته و كان يسعى لاصلاح الدين و العقائد و بسببه هاجمه اهل الجمود و قد لقي من الاذى كثيراً و بقى مفتياً حتى ادركه الاجل.

اخيراً اشتغل الشيخ محمد عبده بتفسير القرآن و القى دروساً فيه الى تلاميذه منهم السيد رشيد رضا و هو جمعها و الف تفسير «المنار» و للشيخ مدرسة خاصة فى تفسيره و هو توفى سنة ١٣٢٣ هـ من اعماله:

- ١- الواردات القلبية
- ٢- مقالات فى عروة الوثقى
- ٣- الاسلام و النصرانية
- ٤- حاشية على شرح الدوانى على العقائد العضدية
- ٥- رسالة التوحيد
- ٦- ترجمة رسالة الرد على الدهريين للسيد جمال الدين كامر
- ٧- شرح مقامات بديع الزمان الهمداني
- ٨- نشر دلائل الاعجاز للجرجاني

٩ - نشر اسرار البلاغة للجرجاني

١٠ - شرح نهج البلاغة

١١ - مقالات عديدة فى الجرائد

١٢ - تفسير جزء عم

١٣ - تعليقات على البصائر النصيرية

١٤ - تفسير المنار و غيرها

كما مران الشيخ اخذ الفلسفة و العلوم الحقيقية من السيد جمال الدين و برع فيها و يظهر هذا من رسائله و كذا من مقدمة الشيخ عبدالرزاق<sup>(١)</sup> و السيد رشيد رضا<sup>(٢)</sup> هما كانا من اكبر تلاميذ الشيخ - و بعد نفى السيد عن مصر استقل الشيخ محمد عبده و صار وصيه و امينه و كان يسعى فى تحصيل المعارف و دراسة المصادر الاصلية فى المنطق و الفلسفة و الكلام، و اتعب نفسه و تضلع منها و قام بشرح الكتب و التعليق عليها.

و نحن نعلم ان الشيخ محمد عبده دان بالتصوف فى اول شبابه و ترعرع فى البيئة الثقافية التى تغلب عليها الجمود لكنه تخلص من ذلك الوضع و كان هذا بعد اتصاله بالسيد جمال الدين و درس الفلسفة و المعارف الاسلامية عليه اما مصدر درس السيد كان «الاشارات و التنبيهات» مع شرح المحقق الطوسى و اختار الشيخ محمد عبده منهج الشيخ الرئيس و هو منهج الحكماء المحققين الذى احكمه و اتقنه الطوسى، و خط الشيخ منه خطة لنفسه فى البحث و التحقيق و صار اسلوبه رصيناً و تبعه حتى نهاية حياته.

من الاثار التى خلف لنا فى المنطق و الحكمة و الكلام اهمها تعليقاته على البصائر النصيرية و حاشيته على «الشرح الدوانى على العقائد العضدية» و هما ابين دليل على طريقة عرض البراهين و نقد الاقوال و حرية رأى

الرجل فى. بحوثه و لهذا قال بعض المحدثين:  
 «و من مفاخر الشيخ محمد عبده انه اراد ان يضع اساساً فى المحيط  
 الازهرى [و]لونا<sup>(١)</sup> من الوان البحث يقوم على انصاف الرأى و انصاف قائله  
 مهما تكن صلتنا بهذا القائل و على استهجان الرأى الباطل و خذلان قائله مهما  
 تكن ايضاً صلتنا بهذا القائل»<sup>(٢)</sup>  
 هذا ما قال امير المومنين على عليه السلام: «انظر الى ما قال و لا تنظر الى  
 من قال»

و مع هذا حمل الكاتب على منهجه فى مواضع زعم انه اخطأ فيها و كفى  
 للشيخ اسلوبه و انصافه فى البحث و النقد و قدرأينا ان المصريين و ما تابعوا  
 منهجه و ما ظهر مثله هناك بل فى البلاد العربية كلها. و قيل فيه ما قيل، خذ  
 الحق فاترك القيل و القال.

١- فى الاصل: اللون

٢- الدكتور سليمان دنيا: الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة و الكلاميين: ج ١ صص ٢٩

و ٣٠ الطبعة الاولى ١٣٧٧ مصر

## الفصل السادس

### قيمة تعليقات الشيخ محمد عبده

كان الشيخ فى ميدان الاصلاح خلال حياته يهدف اصلاح الدراسة و التدريس فى جامعة الازهر و با در لتبديل كتب الدرس و اصلاح الاسلوب و بعد الفحص و التحقيق عثر على كتب حسب انها انسب للتدريس فى الازهر منها: اسرار البلاغة و دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني فى فن المعانى و البيان و علوم القرآن، و الموافقات للشاطبى فى اصول الفقه و البصائر النصيرية فى المنطق و عرض المشكلة على شيوخ الازهر و استحسنوها<sup>(١)</sup> و بعد التصويب علق عليها اما فى المنطق فتوسع فى تعليقاته على البصائر.

يقول فى دافع عمله: «ان الكتاب و ان كان جزل العبارة صحيح البيان الا ان فيه الفاظاً و عبارات و مسائل اعتمد فى الاتيان بها على ما كان عليه اهل زمانه من درجة العرفان و هى اليوم تحتاج الى شيئ من الشرح و الايضاح فاستخرت الله - تعالى - فى وضع بعض تعليقاتى على ما رأيته محتاجاً الى ذلك»

و على كل حال تدور تعليقاته حول المواضيع الثلاثة:

- ١ - ايضاح الفاظ الكتاب و شرح عباراته المجملة و تعيين ترتيب الجملات و طرح بحوث لغوية اخرى بحيث تنطبق على مقصود المصنف و هو لازم لفهم كتب المتقدمين فى عصرنا الحاضر لرواج طريقة الدراسة و التعليم الحديث. و عدم معرفة ابناء الزمان بها.
- ٢ - شرح مقاصد المصنف فى المسائل و القواعد المنطقية و لا غرابة ان

١ - انظر: مقدمة الشيخ محمد عبده على البصائر و كذلك مقدمة السيد رشيد رضا

على اسرار البلاغة و دلائل الاعجاز

الشيخ بسط الكلام فيها لانها اهم مباحث المنطق التقليدي، كذا تصدى بزيادة البحث في قسم القضايا و القياسات.

يذكر اقوال و نظريات المناطقة دون التصريح باسمائهم و كتبهم و هذا يدل على سعة اطلاعه.

هكذا اورد شواهد و امثالا كثيرة لاستدلالاته لتسهيل فهم المسائل و القضايا و تطبيق القواعد و توضيح مقاصد الكتاب، و ينقل بعض الامثال الواردة في رسالة «التوحيد».

و نجدانه في تلازم القضايا الموجهة ينقل لوحا لطبقاتها عن السهروردي اما المشهور بين المناطقة الاسلاميين ان ابداع الجداول المنطقية من ابي البركات البغدادي صاحب «المعتبر» و الاظهر لا اصل لهذه الشهرة.

فلاحظ كتاب المنطق لابن المقفع<sup>(١)</sup> و بعده آثار الفارابي<sup>(٢)</sup> و غيرهما يذكرون الواحاً و يستفيدون من الحروف الهجائية في عرض القضايا و القياسات كما يستعمل مناطقة الغرب في هذا العصر.

و قيل مبدع الجداول و الالواح المنطقية هو جالينوس و كذا ليس له مستند.

٣- خلال التعليقات يتعرض الشيخ محمد عبده لمواخذات الساوي على الشيخ الرئيس و يعقبه جداً و يفحص عن منشأ شكوكه راجعاً فيها الى مصادر الساوي لكشف الحق و يتبين لنا من تعقيبه ان نظره الى شرح المحقق الطوسي دون شك.

كذلك في الفلسفة و الكلام عند ما يشرح انظار الحكماء في حواشيه على شرح الدواني نجده ناقداً بالغ الحجة كثير التحقيق. اختار فيه ايضا منهج

١- منطق ابن المقفع: ص ٣١-٣٥-٤١ تحقيق منوچهر دانش پژوه طهران ١٣٥٧ ش

٢- الفارابي: المنطقيات: ٢/١٩٧ تحقيق دانش پژوه قم

المحققين و رد على الشبهات الناشئة عن العصبية و ضعف العقول ائى من كان صاحب القول.

هذا موقفنا من تعليقات الشيخ محمد عبده و هو لا يدعى لنفسه ابداعاً و تأسيساً فى المنطق بل هو شارح و مقرر منصف.

و اخيراً من المفيد ان نذكر ان منهجه القويم ما تبعه الا قليل فى مصر فبقى مهجوراً بل صار رحمه الله مجالاً لطعن اهل الجدل.

و يمكن ان يعد من اتباعه الشيخ جمال الدين القاسمى صاحب تفسير «محاسن التأويل» و هو سلك مسلكه فى التفسير فقط ليس له حظ من العلوم الحقيقية شيئاً.

اهمية التعليقات و فوائدها دعنا الى تصحيحها و الحاقها على البصائر تخليداً لذكر الشيخ جزا الله خير الجزاء.

## الفصل السابع

### عملنا في تحقيق الكتاب واخراجه

في سنة ١٣٩٧ الهجرى حين دراسة الكتاب الذى طبعته مكتبة ومطبعة محمد على صبيح و اولاده و قام بتصحيحه عبد الله اسماعيل الصاوى و الشيخ عبدالحفيظ سعد من شيوخ الازهر فوجدناه مليئة بالاطاء بل التصحيح و اضطررنا الى تحقيق الكتاب و بعد الفحص عن نسخه المخطوطة من مظانها لم نعث على نسخة صحيحة معتبرة فتوقف العمل.

و مما تجدر الاشارة اليه ان كتاب «البصائر» لم يصرنصاً در سياً بعد التاليف كغيره و هذا سبب ندرة نسخه فى مكتبات البلاد.

و اخيراً عثرنا على نسختين مخطوطتين فقط و اعتمدنا فى تحقيق الكتاب على النسخ التالية:

١ - النسخة رقم ٦٥٠١ فى «كتابخانه آستانه قدس مشهد» حرره الناسخ من مطبوعة بولاق و نقل بعض تعليقات الشيخ و هى ثلث المطبوعة و ليست لها قيمة فى المقارنة.

٢ - النسخة رقم ٢٦٥/٤ فى «كتابخانه ملى - طهران» و هى تنقص من آخرها و غير مورخة لعل هى حررت فى القرن التاسع او العاشر.

٣ - النسخة المطبوعة سنة ١٣٧١ هـ بولاق مصر.

٤ - النسخة المطبوعة منشورة مكتبة محمد على صبيح و اولاده - القاهرة غير مورخة - تصحيح عبد الله اسماعيل الصاوى - الشيخ عبدالحفيظ سعد

٥ - مصادر الاقوال من كتب الشيخ الرئيس و غيره و ارجاع المنقولات الى اصولها.

قال صاحب معجم المطبوعات العربية طبع نصف الكتاب سابقاً و نحن لم نعث عليه.



اما فى تصحيح التعليقات عولنا على ما جاء فى الطبعتين كلها من الشيخ  
 محمد عبده الا ما كان بين المعقوفتين و ذلك منا و هو يسير .  
 نستغفر الله مما اخطئنا و نسأل الله التوفيق و الهداية انه ولى التوفيق و بيده  
 ازمة التحقيق.

حسن المراعى

«غفارپور»

مستشار محكمة التمييز الايرانية

طهران - شارع امير كبير - زقاق امين دربار - ٤٢

٢٥ / محرم الحرام ١٤٢٣ هـ

٢٥ / فروردين ١٣٨١ ش

٩ / ابريل ٢٠٠٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله المنعم بهدايته و الصلاة على محمد خير خلقه و على آله و عترته.

فقد كانت دواعي الهمة و مبادئ العزيمة تتفاضلني<sup>(١)</sup> الانتهاض للتقرب الى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله و آله و صحبه، و من اتبعه فوالاه.

(و بعد) فقد رأيت - و أنا في بيروت مدة اقامتي بها سنة ١٣٥٤ من الهجرة - كتابا في المنطق يسمى «البصائر النصيرية» للامام القاضي الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوي، فنظرت فيه فاذا هو حاو مع اختصاره لما لم تحوه المطولات التي بأيدينا من المباحث المنطقية الحقيقية و خال مع كثرة مسائله من المناقشات الوهمية التي لا تليق بالمنطق و هو معيار العلوم من مثل مانجده في «المطالع» و شروحها و «سلم العلوم» و ما كتب عليه. و وجدته على ترتيب حسن لم أعهده فيما وقفت عليه من كتب المتأخرين من بعد الشيخ الرئيس ابن سينا و من في طبقة من علماء هذا العلم.

فاستنسخت نسخة منه و بقيت عندي كغيرها من الكتب، الى أن حملني النظر فيما يحتاج اليه طلبة العلم في الجامع الازهر من الكتب التي تليق بالمتوسطين منهم على اعادة النظر في الكتاب، فقر أنه كلمة كلمة فزاد قيمته في نفسي و علّت منزلته من رأيي، فعر ضته على حضرة مولانا الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الازهر، و من حضر من أعضاء مجلس الادارة فأعجبوا به ورأوا: أنه من أفضل ما يهدي الى الجامع الازهر الشريف ليكون من الكتب التي تقرر دراستها فيه، على أن الكتاب و ان كان جزل العبارة صحيح البيان الا ان فيه الفاظاً و عبارات و مسائل اعتمد في الاتيان بها على ما كان عليه اهل زمانه من درجة العرفان و هي اليوم تحتاج الى شيء من الشرح و الايضاح.

فاستخرت الله تعالى في وضع بعض تعاليق على ما رأيته محتاجا الى ذلك و أسأل الله أن ينفع به الطلاب و يجزل فيه الثواب.

١- تتفاضلني أي تطلب مني و الانتهاض الى الشيء و النهوض و الحركة اليه بمعنى

مجلس مولانا الاجل السيد نصيرالدين ظهير الاسلام بهاء الدولة كافى الملك، عين خراسان «أبى القاسم محمود بن ابى توبة» زاده الله عظم القدر و حسن الذكر و نفاذ الامر بجمع كتاب فى بعض العلوم الحقيقية و اهداء افضل ما تناله قوى البشر و تنتهى اليه غايات القُدَر<sup>(١)</sup> الى أفضل أكابر العالم و أجَلّ من تسموا اليه اعناق العزائم. فينبكث قوى العزم و يحل عرى الاجماع<sup>(٢)</sup> العزم، قصور باعى وضيق خطوى عن الانتهاض الى فضيلة من الفضائل العلمية لم يملك<sup>(٣)</sup> زمامها و لم يحدر لثامها و لم تسبر اغوارها و لم تستبن ظلمها و انوارها.

و التقرب الى المستغنى عن جدوى القُرب يشوّه وجه الادب، الا اذا تداركه الاذن بالتحسين و تلقاه الرضى بحلى التزيين، فلا جرم صرفنى العزم عن امضاء ماشارفه العزم، متطلعا لتأشير<sup>(٤)</sup> الاذن الصادر عن حضرته الشريفة

١- القدر بضم ففتح جمع قدرة و قوله الى أفضل متعلق باهداء.

٢- «الاجماع» العزم الذى لا تردد معه و «حل عراه» نقض العزيمة و الرجوع عن القصد.

٣- لم يملك الخ أفعال مبنية للمجهول الا «تستبن ظلمها» فانه للفاعل.

٤- لتأشير الاذن الخ المشهور فى كلمة تأشير على السنة العامة أن معناها وضع الاشارة. و «الاشارة» عندهم الرأى فى اللفظ الموجز. فيقال: أشر على الورق أى أبدى رأيه بلفظ قصير يشبه الاشارة. و كل هذه الضروب من الاستعمال فى هذه المادة عامية لا يعرف لها أصل فى اللغة سوى أنه تحريف من أشار الى أشر. فلا يصح حمل كلام المصنف على استعمال العامة بان يفسر تأشير الاذن بوضع اشارة الاذن فان علو عبارته يبعد ذلك و «التأشير» فى اللغة تحديد اطراف الاسنان و يستعمل اسما لشوك ساقى الجراة و التأشير و المشار عقدة فى رأس ذنبها كالمخيلين و هما الأشرتان و التأشيرة ما تعض به الجراة و كل ما للاسم من المعانى يعطى ما يقوى معنى التحديد و التشحيد فتأشير الاذن الصادر هو تحديد العزم و تشخيذه الهمة حتى تقطع الرأى فى العمل.

وُسَدَتِه المنيفة الى ان اتصل بالخدام امره العالى بتحرير كتاب فى المنطق لا يردّه الاختصار الى مضيق الاختلال، و لا ينهيه التطويل الى متسع الاملال. فانتدبت لامثال مرسومه<sup>(١)</sup> قوى العزيمة نافذ الصريمة و أوردت من المنطق مالا يسع طالب العلوم الحقيقية الجهل به، مقتصرًا على ابانة طريقى اكتساب التصور و التصديق الحقيقين اللذين هما الحد و البرهان و الهداية الى وجوه الغلط فيهما دون الجدل و الخطابة و الشعر التى هى عن افادة اليقين المحض بمعزل.

وسميته (البصائر النصيرية) تفاؤلاً بيمين ألقابه و توصلاً اليه بأسبابه.<sup>(٢)</sup> و لن يعرف قدر هذا الكتاب الا من طال نظره فى كتب المتقدمين بعين التأمل، فيجد فيه عند تصفحه ايضاح ما أغفلوه و تفصيل ما أجملوه و تنبيهها على مواضع غلط يهّم المتعلم التفتن لها عساها ذهبت عليهم و الله المستعان و عليه التكلان، فى أن يعصمنا من الزلل والخلل فى القول و العمل. و هذا حين ما افتتح الكلام فيه بتقديم مقدمة مشتملة على فصلين: أحدهما فى ماهية المنطق و بيان الحاجة اليه و منفعته، و الآخر فى موضوعه.

١- المرسوم المكتوب أريد منه هنا الامر والصريمة بمعنى العزيمة.

٢- كَأَن الكتاب اذا نسب اليه و عنوان باسمه كان شيئاً من ناحيته فيتوصل اليه باسباب و صلات هى له و منه و هى الكتاب نفسه.

## الفصل الأول

### فى ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه و منفعته

الانسان فى مبدأ الفطرة خال عن تحقق الأشياء، و قد اعطى آلات لا تعينه فى ذلك و هى الحواس الظاهرة و الباطنة. فاذا احس بأمور جزئية تنبه لمشاركات بينها و مباينات ينتزع منها عقائد اولية صادقة لا يرتاب فيها عاقل و لا تزول بوجه ما مثل: ان الكل اعظم من الجزء، و ان الاشياء المساوية لشيء واحد بعينه متساوية، و ان الجسم الواحد لا يكون فى مكانين فى آن واحد، و عقائد أخر مساوية لهذه فى القوة كالحكم بأن كل موجود مشاراليه و الى جهته، و ان الأجسام اما لا تتناهى او تنتهى الى فضاء ممدود لا يتناهى لكنها كاذبة يستبان<sup>(١)</sup> كذبها بشهادة القضايا الأول كما سنبينه من بعد.

و قد يتردد فى امور بعد ادراك المحسّات و انتزاع القضايا منها و قد لا يجد الى الحكم الجزم فى بعضها سبيلا و قد يجزم فى بعضها بتصرف فى هذه القضايا و توصل منها اليه.

و هذا التصرف قد يكون تارة على وجه الصواب و تارة على وجه الخطأ و لا يشذ عن حكمنا هذا الا من ايد بحدس صائب و قوة الهية تريه الاشياء كما هى و تغنيه عن الفكر.

فاذا انقسمت الاعتقادات الحاصلة للأكثر فى مبدأ الامر الى حق و باطل، و تصرفاتهم فيها الى صحيح و فاسد، دعت الحاجة الى اعداد قانون صناعى

---

١- «يستبان» مبنى للمجهول من استبان الشيء بمعنى أوضحه متعديا قال صاحب القاموس (بنته بالكسر و بينته و تبينته و ابنته و استبينته او ضحته و عرفته)، و كل هذه الافعال تستعمل لازمة بمعنى وضح و متعديا بمعنى اوضح.

عاصم للذهن عن الزلل، مميز لصواب الرأي عن الخطاء في العقائد، بحيث تتوافق العقول السليمة على صحة، وهذا هو المنطق.

وإنما أحتيج الى تمييز الصواب عن الخطأ في العقائد للتوصل بها الى السعادة الأبدية، لأن سعادة الانسان من حيث هو انسان عاقل في ان يعلم الخير و الحق، أما الحق فلذاته و اما الخير فللمعمل به.

و قد تواترت شهادة العقول و الشرائع على ان الوصول الى السعادة الأبدية بهما.

و اذا كان نيل السعادة موقوفا على معرفة الحق و الخير، و الروية الانسانية قد يعترىها الزيف و العدول عن نهج السداد في السلوك الفكرى على الاكثر: فربما اعتقد غير الحق حقا و ما ليس بخير خيرا و استمرت على اعتقادها فحرم صاحبها السعادة الأبدية لما فاتته من درك الحق و الخير و التمييز بينهما و بين الباطل و الشر و تخلف عن نيل النعيم الدائم فى جوار رب العالمين.

فاذن لا بد لطالب النجاة من الهدى الى وجه التمييز بين الحق و الباطل و الخير و الشر والطريق اليه بمعرفة «القانون الصناعى» الذى يقيه الغلط فى صواب النظر، و اذا حقت الحاجة اليه فنشرح وجه غايته و منفعته زيادة شرح فنقول:

الحاجة الى المنطق لدرك المجهولات، و المجهولات اما أن يطلب تصورها فقط او يطلب التصديق بالواجب فيها من نفى او اثبات. والتصور هو حصول صورة شىء ما فى الذهن فقط، مثل ما اذا كان له اسم فنطق به تمثل معناه فى الذهن مثل تمثل معنى المثلث او الانسان فى الذهن، دون ان يقترن به حكم بوجودهما او عدمهما او وجود حالة او عدمها لهما.

فانا قد نشك فى وجود شىء او عدمه، فيحصل فى ذهننا المعنى المفهوم من لفظه.

و اما التصديق فهو حكم الذهن بين معنيين متصورين: بأن أحدهما الآخر

أو ليس الآخر، واعتقاده صدق ذلك الحكم أى مطابقة هذا المتصور فى  
الذهن للوجود الخارجى عن الذهن، كما اذا قيل الاثنان نصف الأربعة  
فصدقت كان ذلك حكما منك بأن الاثنين فى نفسه نصف الأربعة كما  
حصل فى ذهنك ~

و كل تصديق فيتقدمه تصوران لا محالة و ربما يزيد عليه كما فى قولنا:  
«الاثنان نصف الأربعة»، فان فيه ثلاث تصورات تصور «الاثنين» و «النصف»  
و «الأربعة». ولكن الزيادة على تصورين غير واجبة، و اما التصور فقد لا يفتقر  
الى تقدم التصديق عليه فلذلك يسمى العلم الأول.

و بعض هذه المجهولات قد يكفى فى دركه تذكرو و اخطاره بالبال، فاذا  
اخطر تُنبه له فهو مجهول اذ ليس حاضرا فى الذهن و لا به علم بالفعل بل  
بالقوة، و اكثرها لا يكفى فيه التذكر بل انما تدرك بمعلومات سابقة عليها و  
ترتيب لها مخصوص لأجله يتأدى الى العلم بهذا المجهول.  
و لكل مجهول معلومات تناسبه: فلمجهول التصور معلومات تصورية، و  
لمجهول التصديق معلومات تصديقية.

و تلك المعلومات اما ان تكون حاصلة بالفطرة من غير تقدم معلوم هو  
سبب حصولها عليها<sup>(١)</sup>، أو حاصلة بمعلومات آخر سابقة عليها و لكن لا  
تتسلسل بل تنتهى لا محالة الى معلومات حاصلة بالفطرة.  
فالمنطقى مدفوع الى النظر فى تلك المعلومات و كيفية تأليفها و تأديها  
الى هذه المجهولات المطلوبة.

و قد جرت العادة بأن يسمى الأمر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة  
خاصة مؤدية الى التصور «قولا شارحا»، فمنه حد و منه رسم. والمؤلف من  
معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدى الى التصديق «حجة» فمنه قياس و

١- «عليها» متعلق بتقدم أى من غير تقدم معلوم عليها هو سبب حصولها.

منه استقراء و غيرهما.

و قد يقع الخلل فى كل واحد من الأمرين اعنى: القول الشارح و الحجة تارة من جهة المعلومات التى منها التأليف و تارة من «جهة» تأليفها و تارة من جهتيهما.

فقصارى المنطق أن يعرفنا المعلومات المناسبة لمطلوب مطلوب و هيئة تأليفها المؤدية اليه و انواع الخلل الواقع فيها.

فيحصل لنا العلم بالحد الحقيقى الذى يفيد تصور «ماهية الشئ» و بالشبيه به القريب منه الذى يسمى «رسما» و الفاسد الذى لا فائده فى معرفته الا اجتنابه.

و كذا يُحصّل علمنا بالقياس البرهانى الذى يفيد التصديق الحقيقى بالشئ و بالقرب منه الذى يسمى قياسا جدليا، و البعيد عنه الذى يسمى خطايا و الفاسد الذى يسمى مغالطيا و نعرف ذلك لكى يجتنب.

والمخيل يسمى شعريا و هو الذى لا يوقع تصديقا البتة بل تخيلا، يؤثر أثر التصديق فيما يرغب فيه أو ينفر عنه.

و ربما يسأل فيقال: ان تعرّف المجهولات من المعلومات بالفكر العقلى مفتقر الى «قانون صناعى» يقايس به، فهذا القانون فى نفسه من جملة الاوليات البينة المستغنية عن الفكر او من جملة المعلومات الفكرية المفتقرة الى قانون. فان كان من القبيل الأول فليستغن عن تعلمه، و ان كان من القبيل الثانى فليفتقر الى نفسه و يشترط فى تعلمه تقدم العلم به و هو محال.

فجوابه ان درك العلوم منه ما هو بطريق استفادتها من معلومات سابقة عليها و ترتيب لها خاص، و منه ماهو على سبيل التذكير و التنبيه كما سبق.

و الاول منه ما هو متسق منتظم يسهل التدريج فيه من الأوائل الى الثوانى و الثوالث و لا يعرض فيه الغلط الا نادرا كالعلوم الهندسية و العددية و منه ما ليس له اتساق يؤمن الغلط فيه كالعلوم الالهية.



والامور المتعلمة فى المنطق منها ما هو على سبيل التذكير و التنبيه الذى لا يحتاج فيه الى قانون متقدم عليه، و منها ما هو على سبيل الوضع و التسليم كاكثير ما فى قاطيغورياس<sup>(١)</sup> و منها ما هو على سبيل الاحتجاج و استفادة المجهول من المعلوم و ما كان من هذا القسم فهو من القبيل المتسق المنتظم المأمون وقوع الغلط فيه.

و الخلاف الجارى فى المنطق بين أربابه انما هو بسبب الألفاظ المشتركة و ذهاب كل فريق الى معنى منه و لو قدر اتفاقهم على معنى له واحد لما اختلفوا.

فهذا القدر كاف فى بيان ماهية المنطق و وجه الحاجة اليه و منفعته، ثم المنطق انما يفيد الفائدة المطلوبة منه اذا ارتاض الانسان باستعمال هذه القوانين المتعلمة فيه، و أما معرفتها دون تعود استعمالها و الارتياض بها فقليلة الغناء<sup>(٢)</sup> والفائدة.

١- قاطيغورياس باب الكليات المعروفة بالمقولات.

٢- الغناء بالفتح و المد: النفع.

## الفصل الثانى

### فى موضوع المنطق

موضوع كل علم هو الشئ الذى يبحث فى ذلك العلم عن أحواله التى تعرض له لذاته و تسمى تلك الأحوال اعراضا ذاتية وستعرفها<sup>(١)</sup>. و لما تبين أن منفعة المنطق و قصاره تعريف القول الشارح و الحجة مطلقا، أى على وجه كلى قانونى عام غير مخصص بشئ دون شئ، اذا عرف كذلك استغنى عن استئناف تعلم حد حد و برهان برهان بل انطبق حكمه المجرد عن المواد الخاصة على جميع الحدود و البراهين الخاصة، فموضوع نظره اذن المعانى التى هى مواد القول الشارح و الحجة المطلقين من حيث هى مستعدة للتأليف المؤدى الى تحصيل أمر فى الذهن.

و هذه المعانى هى «المعقولات الثانية» و معنى قولنا «الثانية»: هو أن ذهن الانسان تحصل فيه صور الاشياء الموجودة خارج الذهن و ماهياتها، ثم الذهن قد يتصرف فيها بأن يحكم ببعضها على بعض و يلحق ببعضها أمورا ليست منها و يجرد بعضها عن عوارض خارجة عن حقيقتها.

فتصرف الذهن بجعل البعض حكما و البعض محكوما عليه.

و التجريد و اللاحاق أحوال تعرض لهذه الماهيات الموجودة فى الذهن، فالماهيات «معقولات أولى» و هذه الاحوال العارضة لها بعد حصولها فى الذهن «معقولات ثانية» و هى كون الماهيات محمولات و موضوعات و كليات و جزئيات الى غير ذلك مما تعرفه.

فاذا موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية من حيث هى مؤدية الى

١- وستعرفها أى فى فن البرهان قرب آخر الكتاب.

تحصيل علم لم يكن.

و أما المعقولات الاولى فانما ينظر فيها اذا حاول ان يطبق هذا القانون المتعلم على الحدود و البراهين الخاصة و يحاذيها بها، فحينئذ يلتفت الى هذه المعقولات الاولى التى هى ماهيات الاشياء الموجودة مثل كونها جواهر و كميات و كيفيات و غير ذلك مما هى أجناس الامور الموجودة كما ستعرفها.

هذا اذا تعلم الانسان المنطق بفكرة ساذجة مع نفسه دون الاستعانة بمعلم يخاطبه و يحاوره لو أمكن، أما اذا جرى التعليم فيه على سبيل المخاطبة و المحاورة و لم يكن ذلك الا بالفاظ، صارت الالفاظ أيضا منظورا فيها بالضرورة خصوصا و فكر الانسان فى ترتيب المعانى قلما ينفك عن تخيل ألفاظها معها حتى كأن الانسان يناجى نفسه بالفاظ متخيلة اذا أخذ فى التروى و التفكير.

ثم المعانى و الالفاظ التى هى مواد الاقوال الشارحة و الحجج مؤلفة، ولا يحصل العلم بالمؤلف الا بعد الا حاطة بمفرداته لا من كل وجه بل من حيث هى مستعدة للتأليف.

فلا جرم وجب علينا أن نعرف أحوال الالفاظ المفردة والمعانى المفردة من هذه الجهة أولاً ثم نعبه بتعريف القول الشارح المفيد للتصور، اذا التصور سابق على التصديق طبعا فيستحق التقديم وضعاً.

و نقدم على هذا التعريف ما يحتاج<sup>(١)</sup> اليه القول الشارح من التأليف، ثم نتبعه<sup>(٢)</sup> بتعريف الحجج على أصنافها تقديماً لانواع التأليف الواقعة فيها.

١- ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك فى أول الفصل الاول من المقالة الثانية حيث قال: القول هو للفظ المركب الخ.

٢- ثم نتبعه الخ لم يعقب المصنف الكلام فى القول الشارح بتعريف الحجج على أصنافها، و انما قدم الكلام فى أجزاء القضية ثم فى القضية ثم فى المحصورات و غيرها

فيشتمل كتابنا لهذا الوجه على ثلاث مقالات:  
الاولى فى المفردات.  
والثانية فى الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور.  
والثالثة فى الاقوال الموصلة الى التصديق.

---

و نحو ذلك مما يتقدم عادة على الحجج و لم يتكلم عن تعريف الحجة الا فى الفن  
الثانى و لذلك قال هنا تقديما لانواع التاليف و كان الصواب لتطبيق العبارة على الفصيح  
أن يقول كما قال أولا و نقدم على هذا التعريف الكلام فى أنواع التاليف الخ فان قوله  
تقديما الخ لا يصلح الا بتأويل مع تقديم الخ و هو غير معروف فى استعمال اللغة.

## المقالة الاولى فى المفردات و تشتمل على فنين الفن الاول فى الالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول الفصل الأول فى دلالة اللفظ على المعنى

قد بينا أن نظر المنطقى فى المعانى و لكنه اذا اقتصر فى البحث عن الالفاظ و أحوالها و أقسامها على ما تدعوه الضرورة الى النظر فيها بسبب ما بين اللفظ و المعنى من العلاقة - اغناه ذلك عن استئناف تعرّف احوال المعانى و أقسامها، اذ الالفاظ تحذو حذو المعانى، فنقول:

دلالة الألفاظ على المعانى من ثلاثة اوجه:

الاول - دلالة المطابقة و هى دلالة اللفظ على المعنى الذى وضع له، مثل دلالة الانسان على الحيوان الناطق و دلالة البيت على مجموع الجدار و السقف.

الثانى - دلالة التضمن و هى دلالة على جزء من اجزاء المعنى المطابق له كدلالة الانسان على الحيوان وحده او على الناطق وحده و كدلالة البيت على الجدار أو السقف.

الثالث - دلالة الالتزام و الاستتباع و هى أن يدل اللفظ على ما يطابقه من المعنى، ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر، لا أن يكون جزأه بل صاحبا و رفيقا ملازما فيشعر الذهن بذلك اللازم مثل دلالة السقف على الجدار و المخلوق على الخالق والثلاثة على الفردية و الإنسان على الضحاك و المستعد للعلم. و كأن هذا ليس دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذى دل عليه اللفظ بالوضع الى معنى آخر، ملاصق له قريب منه و المستعمل فى العلوم هى دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة الالتزام فانها غير منحصرة، اذ اللوازم قد يكون لها لوازم و هكذا الى غير نهاية.

## الفصل الثانى

### فى اللفظ المفرد والمركب

اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى و لا يدل جزء منه على شىء أصلاً، حين هو جزؤه مثل قولنا: «انسان» فان جزءاً منه - و ليكن «ان» مثلاً أو «سان» - لا يدل على جزء من معنى انسان و لا على شىء خارج عن معناه حين جعل جزء لفظ انسان.

و كذلك عبدالله اذا جعل اسم لقب لا نعنا له باضافته الى الله تعالى بالعبودية، فان جزءاً منه حينئذ لا يدل على شىء أصلاً و صار هذا الاسم فى حقه كالمشترك، تارة تطلق لقصد التعريف فيكون اسماً مفرداً و تارة يراد للوصف فيكون مركباً.

و من أوجب فى هذا الحد زيادة تخصيص - و هى أن لا يدل جزء منه على جزء من معنى<sup>(١)</sup> الجملة لاعتقاده أن بعض أجزاء الالفاظ المفردة ربما دلت على معانى غير أجزاء الجملة كـ «عبد» مثلاً من عبدالله أو «ان» - من انسان فان كل واحد منها دال على شىء و ان لم يكن جزء معنى الجملة - فقد أخطأ، لأن دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ بل بالوضع.

والاصطلاح فتكون دلالتها تابعة لقصد المتلفظ و ليس يقصد المتلفظ و لا الواضع بوضعه أن يدل بجزء المفرد على شىء أصلاً حينما يجعله جزءاً، فلا تكون له دلالة حينئذ البتة.

١- معنى الجملة أراد بمعنى الجملة المعنى المراد من اللفظ و من أوجب الزيادة قال المفرد هو الذى لا يدل جزؤه على جزء معناه.

و أما المركب فهو الذى يوجد لمجموعه أجزاء دالة على أجزاء المعنى  
المراد بالجملة كقولك: «العالم حادث والحيوان ناطق و غلام زيد»، وستأتى  
تفاصيله فى المقالة الثالثة.

## الفصل الثالث

### فى الكلى و الجزئى

اللفظ المفرد الكلى هو الذى معناه الواحد فى الذهن، يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالانسان والحيوان، بل الكرة المحيطة بمتسع متساوى الاضلاع، بل<sup>(١)</sup> الشمس والقمر فانهما كليان و ان امتنعت الكثرة فيهما فى الوجود لكن امتناع الكثرة لم يكن لعدم صلاحية معناه للاشتراك بل لمانع خارج. و قد اعتقد بعضهم أن لفظة الشمس انما كانت كلية بالنسبة الى شمس كثيرة متوهمة، فان أراد بهذا أن اللفظ لا يكون كلياً مالم تتوهم شمس كثيرة تشترك فى معناه حتى اذا لم تتوهم و عدت الكثرة الوهمية لم يكن اللفظ كلياً فليس كذلك بل اللفظ كلى و ان لم تتمثل فى الذهن شمس كثيرة تشترك فى معنى هذا اللفظ لان كليته بسبب صلاحيته لاشتراك الكثرة فيه لو كانت و ان لم توجد الكثرة لا فى الذهن و لا خارج الذهن.

والجزئى هو الذى معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه البتة مثل «زيد» اذا اريد به هذا المشار اليه جملة لاصفة من صفاته فان المفهوم منه لا يصلح البتة للشركة.

فالفرق بين زيد و الشمس مع امتناع الكثرة فيهما فى الوجود هو أنه: يمكن ان تتوهم شمس كثيرة يصح وقوع لفظ الشمس عليها بالسوية فصلاحيه

---

١ - بل الشمس و القمر ذلك على ما كان يظنه المتقدمون من أنه لا شمس الا تلك التى تضىء نهارنا و لا قمر الا ذاك الذى ينير ليلنا، أما اليوم فقد أظهر الاكتشاف شمساً كشمسنا تضىء فى عوالم كعالمنا و اقماراً كقمرنا تدور حول اجرام كارضنا تنير ليلها كما ينير البدر ليلنا فالشمس والقمر كليان يشتركان فى كل منهما جزئيات موجودة خارجاً كالانسان والحيوان.



الشركة ثابتة مهما وجدت «الكثرة الوهمية» ولا يمكن توهم اشخاص كثيرة كل واحد منهم «زيد» بعينه، فليس اذن لمعنى هذا اللفظ صلاحية الشركة بحال.

و هذا الفرق انما هو بين زيد والشمس، أما هذه الشمس و هذا الرجل فجزئى كلفظ «زيد» وكذا كل ما اقترنت به الاشارة. والجزئى يستعمل بمعنى آخر و هو أن كل واحد من المشتركات فى معنى الكللى يقال له جزئى بالاضافة الى الكللى والجزئى بهذا المعنى يغير الاول من وجهين:

أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف الى الكللى و بالاول غير مضاف. والثانى أن الجزئى بهذا المعنى قد يكون كلياً كالانسان فانه جزئى الحيوان و مع ذلك هو كلى و أما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كلياً. و اعلم أنا لا نشتغل بالبحث عن أحوال الجزئى بالمعنى الاول، لأن الجزئيات غير متناهية و لو كانت متناهية أيضاً مثلاً ما كنا نستفيد بادراكها ما نطلبه من الكمال العقلى لان ادراكها لا يكون الا حسياً أو خيالياً لا عقلياً.

## الفصل الرابع

### فى الموضوع والمحمول

اذا حكمنا بشىء على شىء فقلنا انه كذا فالمحمول به يقال له المحمول والمحمول عليه يقال له الموضوع.

و ليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ما حمل عليه أى الموضوع اذ لو كان كذلك لم يصح الحمل الا فى الاسماء المترادفة و هى الالفاظ المختلفة الموضوعة لمعنى واحد مثل قولنا: الانسان بشر.

بل من شرطه أن يكون الحمل صادقا و ان لم تكن حقيقة المحمول حقيقة ما حمل عليه فاذا قلنا: «الانسان ضحاك» فلا نعى به أن حقيقة الانسان حقيقة الضحاك بل نعى أن الشىء الذى هو انسان و له صفة الانسانية هو أيضا ضحاك و له صفة الضحائية، سواء كانت حقيقته فى نفس المحمول أو الموضوع أو أمرا ثالثا غيرهما.

أما ما حقيقته الموضوع فمثل قولك: «الانسان ضحاك» و أما ما حقيقته المحمول فمثل قولك: «الضحاك انسان» فان الشىء الذى هو الضحاك حقيقته الانسانية.

و أما ما حقيقته ثالث غيرهما فمثل قولك: «الضحاك كاتب» فان حقيقة الشىء الذى يقال له الضحاك والكاتب هو الانسان لا الضحاك و الكاتب. و الغرض من هذا الفصل هو أن المحمول يكتفى بكونه صادقا على الموضوع و لا يطلب أن تكون حقيقته حقيقة الموضوع.

و أما هذه الاقسام الثلاثة التى ذكرناها، فتعرفها بعد فصول نوردها لك ان شاء الله تعالى.

## الفصل الخامس

### فى قسمة الكلى الى الذاتى والعرضى

اذا عرفت أن الكلى المحمول على الشئ قد يكون حقيقة الشئ و قد يكون أمرا آخر وراء حقيقته، فلنبين أقسامه على التفصيل، فنقول:  
اللفظ المحمول اما ان يكون دالا على حقيقة الشئ أو على صفة له و اعنى بالصفة ما هو كالجسم و الا بيض بالنسبة الى الانسان لا كالبياض والجسمية.

فان مثل البياض لا يكون محمولا على الانسان الا بالاشتقاق - أى يشتق منه - له اسم كالابيض و يحمل عليه كما سنبين بعد.

والصفة المحمولة اما أن تكون داخلية فى ذاته يلثم منها و من غيرها ذات الشئ و تسمى مقومة ذاتية، اولا تكون داخلية فى ذاته بل توجد بعده<sup>(١)</sup> و تسمى عرضية. فمنها ما يلزم الذات و يخص باسم العرضى اللازم و ان كان المقوم ايضا لازما و منها لا يفارق و يسمى العرضى المفارق.

فالمحمولات هى هذه: الدال على الماهية و الذاتى المقوم والعرضى اللازم والعرضى المفارق، ولنعرف كل واحد منها ثم لنبين أن الدال على الماهية هل هو مندرج تحت الذاتى بحيث يكون الذاتى عاماله و لغيره أم هو خارج عنه لا يطلق عليه اسمه.

---

١- بل توجد بعده أى لا يعتبرها العقل ثابتة للماهية الا بعد تمامها كالكاتب بالقوة للانسان، فان قابلية الكتابة شئ يثبت العقل للانسان بعد اعتباره حيوانا متفكرا بالقوة أى ناطقا و لا يمكن أن يتقدم و صف الكاتب بالقوة فى التعقل على شئ من الحيوانية أو التفكير بالقوة فانهما المنشأ لكل استعداد يتصور للانسان و كل استعداد يرجع اليهما أو الى أحدهما.

## الفصل السادس

### فى تعريف الذاتى

الذاتى هو الذى يفتقر اليه الشئ فى ذاته و ماهيته مثل الحيوان للانسان، فان الانسان لا يتحقق فى ماهيته الا أن يكون حيوانا، وكذا البياض لا يتحقق فى نفسه الا أن يكون لونا.

و أما ما يفتقر اليه الشئ فى وجوده لا فى ماهيته ليس بذاتى، مثل كون الجسم متناهيًا و كون الانسان مولودا فإن الجسم لا يفتقر فى جسميته الى أن يكون متناهيًا و لا الانسان فى انسانيته الى أن يكون مولودا و لذلك يمكن أن يسلب التناهى و الولادة عن الجسم والانسان فى التصور، فيتصور جسم غير متناه و انسان غير مولود و لا يمكن أن يتصور انسان ليس بحيوان.

و هذا و ان لم يكن فرقا عاما بين الذاتى و ما ليس بذاتى فان مما ليس بذاتى ما يمتنع سلبه عن الشئ لكنه فرق بين هذه الأمثلة.

و قد قنع بعضهم بهذا القدر فى تعريف الذاتى فقال: الذاتى هو الذى لا يمكن رفعه عن الشئ وجودا و توها و هذا غير كاف فى تمييز الذاتى عن غيره فان من اللوازم مالا واسطة بينه و بين الشئ بل يلزمه لذاته كما تعرفه و مثل هذا يمتنع رفعه عن ملزومه مع استثنائات<sup>(١)</sup> الملزوم وجودا و وهما. فاذن الذاتى مختص بزيادة على هذا القدر، و هى أنه مع كونه معقولا للشئ ممتنع الرفع عنه يسبق تصوره على تصور ما هو ذاتى<sup>(٢)</sup> له.

١- مع استثنائات الملزوم مرتبط بامتناع الرفع أى لا يمكن تعقل رفعه مع تعقل ثبوت الملزوم تعقلا صحيحا.

٢- ما هو ذاتى له أى سبق تصوره سبقا ذاتيا على تصور الماهية التى هو ذاتى لها، فما مفسرة بالماهية و هو مفسر بالذاتى.

و بيان هذا: أن كل شىء له ماهية ملتزمة من أجزاء، فانما توجد فى الاعيان اذا كانت أجزاؤها موجودة حاضرة معها و حضور أجزائها هو وجودها أولا و بقاؤها مادام الشىء باقيا و اذا لم توجد فى الأعيان الا على هذا الوجه - و هذا هو تقدم الأجزاء عليه تقديما بالذات لا بالزمان - فكذا لا توجد فى الاذهان الا على وفق وجودها فى الأعيان، اذ العلم صورة فى الذهن مطابقة للامر الموجود فتكون الأجزاء سابقة فى التصور كما هى فى الوجود.

فاذا أخطرت الماهية بالبال و أخطرت أجزاؤها التى التأمت منها. لم يمكن أن تعقل الماهية الا و تكون أجزاؤها معقولة أولا، مثل الحيوان والناطق اللذين هما داخلان فى ماهية الانسان فلا يمكن أن يعقل الانسان الا و قد عقل أولا الحيوان و الناطق.

نعم ربما لم يكونا مفصلين فى الذهن و ليس كل ما لا يكون مفصلا لا يكون معلوما، فكثير من المعلومات ليس مفصلا.

و أما اللوازم فلا يسبق تصورهما على تصور الشىء بل اذا تم تصور الشىء تصور لزومها تابعة اياه فى الوجود أو الماهية.

فللذاتى أو صاف ثلاثة يشاركه بعض اللوازم فى اثنين منها:

الأول - أن الذاتى اذا أخطر بالبال و أخطر ما الذاتى ذاتى له بالبال علم وجود الذاتى له لا محالة، بحيث يمتنع سلبه عنه و بعض اللوازم أيضا كذلك.

والثانى - أن الذاتى متقدم فى التصور على ما هو ذاتى له و هذا هو الوصف الذى لا يشاركه فيه شىء من اللوازم، و هى الخاصة التى لا يشاركه فيها شىء من اللوازم.

والثالث - أن لا يكون مستفاد للشىء من غيره فليس الانسان حيوانا لعله جعلته حيوانا بل لذاته هو حيوان، اذ لو كان لعله لأمكن فرضه انسانا غير حيوان عند فرض عدم العلة و ليس هذا مصيرا الى أن الحيوان وجد لذاته من غير علة أو جدته كلابل المرادان شيئا مالم يجعل الانسان حيوانا، نعم الذى

جعل الانسان فقد جعل الحيوان بجعله الانسان، لأن الانسان حيوان ما فاحداثه احدات حيوان ما اما أن يقال جعل الانسان ثم أفاده الحيوانية فلا، اذ تكون الانسانية متقومة، دون الحيوانية ثم تكون الحيوانية واردة عليه<sup>(١)</sup> من خارج و هو محال.

و هذا الوصف أيضا مما تشركه فيه اللوازم التى تلزم الشىء لماهيته لا فى وجوده مثل: كون الثلاثة فردا او المثلث مساوى الزوايا لقائمتين فليست الفردية موجودة لعله أفادتها، بل الثلاثة فى نفسها و ماهيتها لا تكون الافردا، فاذا أو جدت علة ثلاثة فقد اوجدت فردا لا أنها أوجدت الفردية للثلاثة. ففرق بين «أن يوجد شيئا» و بين «أن يوجد لشيء»، فان مقتضى قولنا: «يوجد لشيء» أن يوجد ذلك الشىء دون هذا الأمر ثم يفيد من بعد<sup>(٢)</sup> ذلك الأمر.

فقد عرف بهذا التحقيق أن من اقتصر فى تعريف الذاتى على امتناع الرفع وجودا و توهما لم يف بتمييز الذاتى عن بعض اللوازم. وههنا بحث لفظى و هو: أن لفظ الذاتى هل يشمل الدال على الماهية والمقوم أم يختص بالمقوم فلا يكون الدال على الماهية ذاتيا؟ و ذلك لأن الذاتى يدل على شىء له نسبة الى الذات و انما ينسب الى الشىء غيره لا نفسه و ذاته و الماهية هى الذات لا غيره، فمحال نسبتها الى الذات فلا يقع اذن اسم الذاتى عليها فلا يكون الانسان ذاتيا للانسان بل الحيوان و الناطق ذاتيين له.

لكن الاستعمال اللغوى و ان كان يمنع تناول الذاتى للدال على الماهية،

١- واردة عليه أى على الانسان.

٢- من بعد بضم الدال أى من بعد ايجاده دون هذا الامر و قوله ذلك الامر مفعول يفيد.

فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة بوضع ثان مصطلح عليه فيما بينهم و هو: أن كل كلى تكون نسبته الى جزئياته المعروضة لمعناه نسبة لو توهم ارتفاعها ارتفع ذلك الشئ الجزئى لا أن الجزئى يرتفع أولا، بل الكلى هو الذى يرتفع أولا فيرتفع بسبب ارتفاعه الجزئى فذلك الكلى ذاتى بالنسبة الى هذا الجزئى سواء كان حقيقة ذات الجزئى أو صفة يفتقر اليها فى ذاته.

و نسبة الانسان الى الأشخاص التى تحته مثل زيد و عمر و هى هذه النسبة فهو ذاتى لها و ان كان دالا على ماهيتها أيضا فاذن الذاتى أعم من الدال على الماهية يشتمل عليه اشتمال العام على الخاص.

## الفصل السابع

### فى العرضى

العرضى ينقسم الى لازم و مفارق و اللازم اما أن يلزم الشئ فى ماهيته أو لأمر من خارج، و ما يلزمه فى ماهيته قد يكون بينه و بين الشئ وسط و قد لا يكون وسط و اعنى بالوسط ما يلزمه اللازم أولاً ثم بسببه يلحق الشئ فما لا وسط بينه و بين الشئ يكون بين اللزوم له فيمتنع رفعه عنه فى الوهم و ان لم يكن ذاتياً.

فلا تغترّ بقولهم: ان الذاتى هو الذى يمتنع رفعه عن الشئ و ما ليس بذاتى فلا يمتنع رفعه، فان مثل هذا اللازم ليس بذاتى مع امتناع رفعه عن الشئ وجوداً و وهماً و مثاله «كون الثلاثة فرداً» و «كون الانسان مستعداً لقبول العلم».

و ما له وسط فيمتنع رفعه أيضاً اذا علم وجوبه و لزومه من جهة ذلك الوسط، اللهم الا اذا لم يعلم بعدُ لزومه بسبب ذلك الوسط و هذا مثل<sup>(١)</sup> كون المثلث مساوى الزوايا لقائمتين.

و أما اللازم بسبب أمر خارجى فمثل الأسود للزنجى والذكر والانثى للحيوان و الأبيض للطائر المسمى ققنساً.<sup>(٢)</sup>

١- مثل كون المثلث مساوى الزوايا الخ فان هذا لازم للمثلث يمتنع انفكاكه عنه لكن بوسط و هو كون كل مثلث قابلاً لان يقام على أحد أضلاعه خط عمودى يتصل باحدى زواياه فيحدث عن جانبيه ذلك العمودى زاويتان قائمتان و هما يحتويان كل المثلث.

٢- ققنساً وجد مضبوطاً فى النسخة التى بيدي بضم القاف الاولى و سكون القاف الثانية و ضم النون التى قبل السين و لم أجد لهذا اللفظ ذكراً فى معجمات اللغة التى أمكن الاطلاع عليها لا فى مطولاتها و لا فى مختصراتها و لا فيما استدركه بعض



و مثل هذا قد يفارق الشيء و هما مع بقاء الشيء بعينه فى الدهن .  
 و أما العرضى المفارق فينقسم الى سريع الزوال كحمرة الخجل و صفرة  
 الرجل والقيام و القعود، و الى بطيئه كالشباب، و الى سهله كغضب الحليم، و  
 الى عسره كحلم الحليم.<sup>(١)</sup>

الباحثين فى العربية من الغربيين، و لم أجده أيضا فى كتب حياة الحيوان العربية و لكنى  
 ذكرت أحد المطلعين على اللغة اليونانية و اللاتينية لما عهد فى علماء العرب من نقل  
 الالفاظ العلمية من اليونانية الى العربية بنوع من التعريب فأخبرنى أنه يوجد فى اليونانية  
 كلمة كيكنوس KYKNOS و هى فى اللاتينية سيغنوس CYGNOS و هى بالفرنساوية  
 سىنى CYGNE و معنى هذه الالفاظ جميعها فى اللغة العربية البَلَشُون أو مالک الحزين  
 و هو طير ماء أبيض ذكره صاحب «حياة الحيوان» فى مالک الحزين و نقل ما نقل فى  
 شأنه عن الجوهري و ابن برى و التوحيدى [لفظ الققنس كما قال يونانى دون شك يظهر  
 من المعاجم اليونانية و قيل هو طير فى النار او من النار له عمر طويل و فيه اساطير  
 مفصلة بين الاقوام و الملل المختلفة انظر: معجم الرموز المصور فى الشرق و الغرب  
 جميز هال - معجم اساطير الادب الفارسى للدكتور محمد جعفرى حقى.] و به يضرب  
 المثل عند الغربيين فى صفاء البياض و رفته فحققت من ذلك أن المصنف عرب اللفظ  
 اليونانى الى ققنس و على هذا يكون الصواب فى ضبطه كسر القاف الاولى والله أعلم.

١- لعل المناسب أن يقال كحلم الغضوب.

## الفصل الثامن

### فى الدال على الماهية

قد عرفت انقسام المحمول الى الذاتى والعرضى و انقسام الذاتى الى الدال على الماهية و غير الدال عليها، فلنذكر آراء الناس فى الدال على الماهية ثم نتبعه بذكر أصنافه.

و اعلم أن الدال على الماهية هو اللفظ الذى يجاب به حين يسئل عن الشئ انه ما هو، أى ما حقيقته والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه المتضمن لجميع ذاتياته، أو القول الدال [على] هذه الدلالة وستعرف القول بعد هذا.

مثال الأول قولك: - فى جواب من سأل عن الانسان بما هو - انه انسان، فهو لفظ مفرد دال على كمال معناه و حقيقته بالمطابقة و على جميع ذاتياته بالتضمن.

و مثال الثانى قولك: فى جوابه «انه حيوان ناطق» فهذا القول يدل بالمطابقة على الحيوانية والنطق اللذين هما جزأ معنى الانسانية و بالتضمن على جميع الذاتيات الداخلة فيهما.

فأما اذا أتيت بقول دال على جميع الذاتيات بالمطابقة فلم تعدل فى الجواب عن التعريف لو لا استكراه مثل هذا الجواب عرفا و ذلك مثل أن تقول فى مثالنا: انه جوهر ذو ابعاد ثلاثة متنفس نام مُعْتَذ مولد حساس متحرك بالأرادة ناطق.

و بعض من تقدم - كافضل<sup>(١)</sup> المتأخرين زمانا - اكتفى فى تعريف الدال

١- افضل المتأخرين زمانا هو أبو على ابن سينا يدل على أنه مراده ما سيأتى يذكره فى

على الماهية «بأنه الذاتى المشترك» و هذا التعريف لا يطابق هذه اللفظة لا بالوضع اللغوى و لا بالوضع المنطقى.

أما الوضع اللغوى فهو ان الطالب بما هو انما يطلب حقيقة الشئ و ماهيته و لا تتم حقيقة الشئ بذاتى مشترك بينه و بين غيره، بل به و بما يخصه أيضا ان كان له أمر خاص ذاتى دون مشاركة فكيف يجوز الاقتصار فى الجواب على الذاتى المشترك الذى ليس كمال حقيقة الشئ بل لابد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة و الخاصة.

و أما الوضع المنطقى فهو أن المنطقيين توافقوا فيما بينهم على أنه لا يجاب عن ما هو بأشياء يسمونها فصول الأجناس و هى كما تعرفها - بعد ذاتيات مشتركة لكن الذاتى المشترك و ان لم يكن دالا على الماهية و لا مقولا فى جواب ما هو فهو داخل فى الماهية و مقول فى طريق ماهو. و فرق بين المقول فى جواب ماهو والمقول فى طريق ماهو اذ كل ذاتى مقول فى طريق ماهو لأنه متضمن فى الدلالة و لكن ليس وَحْدَهُ مقولا فى جواب ما هو لما عرفت.

و أما أصناف الدال على الماهية فثلاثة:

أحدها - ما يدل بالخصوصية المحضة مثل دلالة الحيوان الناطق على الانسان وستعرف بعد أن هذه الدلالة هى دلالة الحد على المحدود. والثانى - ما يدل بالشركة فقط و هى أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة فى أمور ذاتية لها، و يسأل عن ماهيتها المشتركة مثل ما اذا سئل عن انسان و فرس و ثور ماهى؟

فالذى يصلح للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها و هو الحيوان.

فأما ماهو أعم من الحيوان مثل الجوهر والجسم فليس بكمال الماهية المشتركة بينها و ماهو أخص منه مثل الانسان والفرس والثور فينطوى كل لفظ منه على خصوصية زائدة على ما فيه الاشتراك و لا يكون مطابقاً للسؤال بل زائداً عليه.

و أما ماهو مثل الحساس و المتحرك بالارادة، و ان كان كل واحد منهما مساوياً للحيوان حتى أن كل ماهو حيوان فهو حساس و كل ماهو حساس فهو حيوان فليس يصلح للدلالة على ماهيتها.

و ذلك لأن الحساس انما يدل بالوضع اللغوى على شئى ماله حس فقط، و ليس له دلالة على الجسمية الا بطريق الالتزام و هو شعور الذهن بان الحساس لا يكون فى الوجود الاجسما و ليست هذه دلالة لفظية، بل انتقال الذهن بطريق عقلى من معنى الى معنى و مثل هذا الانتقال و الاستدلال مهجور فى الدلالات اللفظية اذ لو كان معتبرا لكان اللفظ الواحد دالا على أشياء غير متناهية فان انتقالات الذهن غير متناهية و ليس للمنطقيين فى أمثال هذه الألفاظ وضع آخر غير الوضع اللغوى.

و أما الحيوان فهو موضوع للجسم المتنفس المغتذى النامى المولد الحساس المتحرك بالارادة لا يشذ عن دلالة شئى ما.

و هذه جملة الذاتيات المشتركة بين الانسان والفرس والثور فليكن الحيوان هو الدال على ماهيتها.

و أما الثالث - فهو ما يدل بالشركة والخصوصية أيضا، مثل ما اذا سئل عن جماعة هم زيد و عمرو و خالد ما هم؟ كان الجواب: أنهم أناس.

و كذلك اذا سئل عن زيد وحده ما هو؟ - لا أن يقال من هو - كان الجواب: انه انسان، فان ماهية زيد وحده هى الماهية المشتركة بينه و بين غيره من آحاد الناس.

و ما يفضل فى زيد على الانسانية فهى اما عوارض تطراً عليه و تزول،

أولوازم صحبته من أول تكونه لاقران أمور عارضة بمادته التى منها خلق، أو طريانها فى رحم أمه يمكن فى الوهم تقدير عدمها و عروض أضدادها فى مبدا الخلقة و يكون هو بعينه ذلك الانسان.

و أما نسبة الانسانية الى الحيوانية فليست على هذا النحو اذ لا يمكن أن يقدر بقاء ذلك الحيوان بعينه مع تقدير زوال الانسانية و حصول الفرسية بل ذلك الحيوان فى الوجود هو ذلك الانسان.

و ما يلىق بفهم المبتدى فى هذا الموضع هو أن ذلك الحيوان الذى هو الانسان انما تكونه من مادة و صورة<sup>(١)</sup> جنسية، فاما أن يتم تكونه منهما فيكون ذلك الانسان بعينه أو لا يتم، فلا يكون لا ذلك الانسان و لا ذلك الحيوان و ليس يحتمل التقدير الآخر و هو أنه انما يصير انسانا بلواحق تلحق مادته لو قدر ناعدمها و عروض أضدادها لتكون حيوانا غير انسان لانه لم يصير انسانا بسبب عرض فى مادته المستعدة للحيوانية<sup>(٢)</sup> هو الذى اقتضى كونه

١- و صورة جنسية أراد منها الصورة التى تحصل الجنس ليكون حقيقة بالفعل فقد قالوا ان الجنس لا يُحصّل فى الوجود العقلى أو الخارجى بالفعل الا بالفصل و لذلك قالوا أن الفصل مقوم للجنس نوعا موجودا بالفعل مستعدا للحقوق الخواص به كما سيأتى للمصنف ذكره فى الفصل التاسع و العاشر من هذا الفن و يعبرون عن تلك الصورة التى بها يتقوم الجنس نوعا و بها تتم حقيقة النوع بالصورة النوعية أيضا و انما سماها المصنف صورة جنسية لتحصيلها الجنس حقيقة بالفعل كما سبق.

٢- مادته المستعدة للحيوانية يريد المادة العنصرية التى خلق منها كما ذكره فى بيان أن ماهية زيد وحده هى ماهية غيره فقد قال هناك «لا قران امور عارضة بمادته التى منها خلق» الخ و معنى كون المادة مستعدة للحيوانية أنها قابلة للحياة كالمواد العضوية التى يتكون منها الانسان و غيره من الحيوانات فهذه المادة بعد أن تكون بالحياة حيوانا لا تكون انسانا بعوارض تعرض عليها بعد حيوانيتها فتكون بتلك العوارض ذلك النوع الذى هو الانسان بل انها تكون انسانا بما كانت به حيوانا لافاصل بين الكونين و لا فى التعقل الفعلى الحقيقى بل هما كون واحد حقيقى و يكفيك لا يضاح ذلك أن تعرف أن

انسانا لو لم يكن هو لم يكن انسانا، بل انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا بأن جعله حيوانا ثم ألحق به الانسانية أو قرنهما به هو او غيره بل جَعَلَهُ الحيوانية هو جعله الانسانية أعنى حيوانية زيدو انسانيته.

ولئن اعتاص هذا الفرق على فهم المبتدى و اعتقد أن نسبة الذكورة و الا نوثة الى الانسانية، كنسبة الانسانية الى الحيوان فكما أن الانسان انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا سبب آخر عرض فى مادته، كذلك انما جعله ذكرا عين ما تقدم فجعله انسانا، فلنسامح فى هذا المثال ولنجعل الذكورة داخله فى ماهية زيد حتى يكون الجواب انه انسان ذكر أو رجل حين يسأل عنه بما هو.

فان تحقيق الأمثلة ليس على المنطقى بل عليه اعطاء القانون المقتدى به فى الأمثلة، و اجراء حكمه فيها ان كانت على وفق موجه.

للانسان مثلا نفسا واحدة و هو بهذه النفس حيوان و انسان معا، و يكون واحد.

## الفصل التاسع

### فى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام

قد بينا أن المقول فى جواب ماهو اما أن يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق قولاً بحال الشركة، أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والأول يسمى جنسا والثانى يسمى نوعا.

وقد<sup>(١)</sup> يسمى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضا نوعا مثل الانسان والفرس والثور المقول عليه الحيوان أيضا.

و ليس اطلاق النوع فى الموضوعين بمعنى واحد فان النوع بالمعنى الثانى مضاف الى الجنس، وحدّه أنه الكلى الذى يقال عليه و على غيره الجنس فى جواب ماهو بحال الشركة قولاً أولياً، و بالمعنى الأول غير مضاف الى الجنس، وحدّه أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط و لا يحتاج فى تصوره مقولا على كثيرين الى ان يكون شىء آخر أعم منه مقولا عليه.

ثم الجنس منه ما هو جنس و لا يكون نوعا بالمعنى الثانى تحت جنس آخر اذ لا ذاتى أعم منه و يسمى جنس الاجناس و هو الذى ينتهى الارتقاء اليه.

و منه ماهو نوع تحت ذاتى آخر أعم منه هو جنسه فيكون جنسا بالنسبة الى ماهو تحته و نوعا بالنسبة الى ما فوقه.

١- و قد يسمى الخ أى قد يطلق اسم النوع على الحقيقة باعتبارها مختلفة مع غيرها فى الفصول مشتركة معها فى جنس يشملها جميعا على ان يكون هذا الاعتبار داخلا فى التسمية ملاحظا فى الاطلاق سواء اتحدت أفراد الحقيقة فيها أو اختلفت. و من هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضافا لدخول النسبة الى الغير فيه و أعم من النوع بالمعنى الاول، لانه لم يراع اتحاد افراده فى الحقيقة.

و كذلك النوع منه ما هو نوع و ينقلب جنسا، اذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحته و يسمى نوع الأنواع و هو الذى ينتهى الانحطاط اليه و منه ما ينقلب جنسا اذ تحته أمور مختلفة الحقائق، يقال هو عليها قول الجنس على جزئياته فيترتب بهذه القسمة ثلاث مراتب للجنس و ثلاث للنوع.

أما مراتب الجنس فهذه: جنس عال ليس بنوع البتة و جنس متوسط هو نوع و جنس تحته أجناس و جنس سافل هو نوع و جنس ليس تحته جنس.

و أما مراتب النوع فهذه: نوع عال هو نوع و جنس و جنسه ليس بنوع اذ هو تحت جنس الاجناس الذى لا ينقلب نوعا، و نوع متوسط هو جنس و نوع و جنسه نوع و نوع سافل ليس تحته نوع فليس بجنس البتة.

و هذا السافل يقال له نوع بالمعنى الأول والثانى جميعا فهو كلى يقال على كثيرين مختلفين بالعدد فقط.

اذ ليس تحته انواع مختلفة و هذا معنى النوع الاول و هو كلى يقال عليه و على غيره جنس فى جواب ما هو قولاً أولياً و هو معنى النوع الثانى لكنه باعتبار المعنى الأول، و هو اضافته الى ما تحته يقال له نوع الأنواع و لا مخالفة بين هذا و بين المعنى الثانى الا بالعموم والخصوص كالمخالفة<sup>(١)</sup> بين الانسان والحيوان.

والمثال المشهور لهذه المراتب هو أن الانسان نوع الأنواع و جنسه

١- كالمخالفة بين الانسان والحيوان فالعموم والخصوص بين معنى النوع هما العموم والخصوص المطلق و لم يحفل المصنف بما يفرضونه من نوع بسيط يقال على افراده المتفقين بالحقيقة و ليس له جنس لبساطته أو نوع مركب من فصلين متساويين هما جزآه و ليس فوقه جنس لأن كلا الفرضين مما لا نفع له فى العمل بالقوانين المنطقية لان الحدود انما تكون للمركبات و لا يقصد الى البسائط بالتحديد والمركب الذى لا جنس له مما يتخيل و لا يتحقق و لذلك حصر المناطقة الحد التام فيما تركب من جنس و فصل قريبين.



الحيوان، و جنس الحيوان الجسم ذو النفس، و جنس الجسم ذى النفس الجسم و جنس الجسم الجوهر فالجوهر جنس الأجناس كما أن الانسان نوع الأنواع و الحيوان جنس سافل اذ ليس تحته جنس و هو نوع بالنسبة الى ما فوقه و الجسم نوع عال اذ ليس جنسه نوعا و هو جنس بالنسبة الى ما تحته و الجسم ذو النفس متوسط بينها، فهو جنس تحته جنس و نوع فوقه نوع.

و أما ما ليس بدال على الماهية من قسمى الذاتى فلا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة و الا كان مقولا<sup>(١)</sup> على المشتركات فيه فى جواب ما هو. فيجب أن يكون اما مساويا لما هو الجنس الأعلى، أو أخص منه فيصلح اذن لتمييز الذاتى عما يشارك الموصوف به فى الوجود أو فى جنس ما. لأن كل خاص اتصف به هذا الأعم أمر تميز به عما لم يتصف به اذا كان مشاركا له فى أمر عام.

و لذلك يصلح أن يكون جوابا لسؤال الطالب للتمييز و هو لفظ «أى» فان الأئى يطلب به تمييز الشيئ عما يشاركه فى امر عام لهما مثل ما اذا قيل الانسان ائى حيوان هو، كان ذلك طلبا لتمييزه عن المشاركات فى الحيوانية. فجوابه الأمر الذى يخصه دون غيره من الحيوان كالناطق أو الضاحك أو غيرهما من الخواص ذاتية كانت أو عرضية.

فان الأئى لا يتعين الذاتى لجوابه الاعلى اصطلاح بعض الناس و لا مشاحه معهم فيه. و كما لا يتعين الذاتى لجوابه كذلك لا يتعين طلب التمييز به عن المشاركات فى أمر ذاتى<sup>(٢)</sup> بل فى كل عام حى فى الشيئية المطلقة أو

١- كان مقولا على المشتركات فيه فى جواب ما هو، لانه اذا كان أعم ذاتى فكل ذاتى سواء أخص منه، فيكون مقسما له فتنابىن الاقسام فى ذلك الاخص، و لا يبقى لها اشتراك الا فى هذا الاعم فيكون تمام المشترك بينها فيقال فى جواب ما هو.

٢- قوله فى امر ذاتى متعلق بالمشاركات أى لا يتعين أن يطلب بائى تمييز الشئ عما يشاركه فى ذاتياته فقط، بل يصح ان يطلب بها التمييز عما يشارك حتى فى الشيئية الخ.

الوجود.

مثل ما اذا قيل الجزئى أى شىء هو أو أى موجود هو و حينئذ يكون الجواب بماهيته.

لأنه يطلب بهذا السؤال جميع ماله فى ذاته بعد الشيئية والوجود، و ذلك ماهيته فتكون لفظة أى شىء هو، او أى موجود هو أى ما هو سوى الشيئية والوجود.

هذا اذا قرن أى بلفظة «الشىء» أو «الموجود»، أما اذا قرن بغيره من الأمور العامة، كان المراد طلب تمييزه عن مشاركته فى العام فكل مميز صالح لجوابه و ان لم يكن ذاتيا و هذا القسم من الذاتى الذى ليس بدال على الماهية مميز لا محالة فكان صالحا لهذا الجواب.

و قد يسمى باسم الفصل و ان كان كل مميز فصلا سواء كان ذاتيا أو عرضيا، لكن المنطقيين خصوا بهذا الاسم المميز الذاتى، وحدّه أنه الكلى المقول على النوع فى جواب أى ماهو فى ذاته.

و اعلم: أن الفصل اذا اقترن بطبيعة الجنس قومها نوعا فهو ذاتى لطبيعة الجنس، كالنطق الذى يقوم الحيوان نوعا هو الانسان لكنه ليس ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطلق فى مثالنا اذ الحيوانية المطلقة قد تخلو عن النطق، و لا يتصور خلو الشىء عن ذاتياته بل هو ذاتى لطبيعة الجنس المخصصة فى الوجود التى هى حيوانية الإنسان دون حيوانية غيره من الأنواع. فان تلك الحيوانية انما تتقوم نوعا محصلا بالنطق، فالنطق و ان كان ذاتيا للمقوم نوعا الذى هو مركب من الحيوانية والنطق.

فهو ذاتى<sup>(١)</sup> أيضا للحيوانية المخصصة دون اعتبار النطق معها، اذ لو كانت

١- فهو ذاتى للحيوانية المخصصة دون اعتبار النطق معها الخ معنى كونه ذاتيا للحيوانية المخصصة انها لا تكون حصة للنوع بالفعل بحيث تكون حقيقة محققة الا

بالفصل فهو ذاتى لها من حيث انها لا تكون ذاتاً حقيقة الا بانضمامه اليها و ان لم يكن هو داخلا فى مفهومها.

و بعض القوم صرح بان الفصل علة فاعلية لحصة النوع من الجنس فالناطق مثلا علة فاعلة للحيوانية التى فى الانسان، و زعموا أنهم فهموا ذلك من كلام الشيخ ابن سينا و هو وهم غير صحيح و نخط فى فهم مارأوه من عبارات الشيخ و غيره فى بيان مذهب افلاطون و ارسطو فى وجود الجنس والنوع والفصل.

و ليس موضع تفصيله فى المنطق و انما هو باب واسع من ابواب الحكمة الاولى يبين فيه: هل للمعقولات الكلية وجود عقلى حقيقى مستقل عن الوجود الحسى و ليس دونه فى التحقق الوجودى و ان ذلك الوجود العقلى الحقيقى يتنزل الى الوجود الحسى فى افراد كل نوع و هو ما ذهب اليه افلاطون.

أو أن ذلك الوجود الحقيقى للكليات ليس الا وجودا واحدا و هو وجود الحصاص فى الاشخاص أو حصص الاجناس فى الانواع.

فكما تقول ان النوع و هو الحقيقة اذا وجد فى الخارج فتشخصه هو ذلك الوجود الخاص لا امر اخر جعلها شخصا و بقية العوارض تلحقها بعد اعتبارها موجودة بذلك الوجود دون أن يكون الوجود جزءا منها.

كذلك تقول: ان الناطق مثلا هو الوجود الخاص للحيوان فى الانسان، و به صار نوعا بدون أن يكون جزءا من الحيوان فوجود النوع والجنس والفصول وجود واحد و هو مذهب ارسطو. و هذا لا حاجة لبيانه فى المنطق و مع حرص المصنف على الابتعاد عن هذه المباحث الحكمية فى المنطق فقد خاض فى بعض ما خاضوا فيه.

والذى يحتاج اليه فى المنطق للفرق بين الذاتى و غيره هو ما قاله الشيخ ابن سينا: «ان الفصل ينفصل عن سائر الأمور التى معه بأنه هو الذى يلقى أولا طبيعة الجنس فيحصلها و يفرزها و انها (أى سائر الامور) تلحقها بعد مالفيتها و أفرزها».

و قول المصنف اذ لو كانت ذاتية بالنسبة الى المركب منه الخ يريد به أن المركبات الاعتبارية كالجسم الابيض يكون فيها العرض جزءا من المركب مقوماً له من حيث هو مركب منه و من غيره، و مع ذلك لا يعد ذاتيا، فكذلك جزئية الناطق للمركب منه و من

ذاتيته بالنسبة الى المركب منه و من الحيوانية فقط، لم يكن بينه و بين العرضيات فرق فان جميعها ذاتية بهذا الاعتبار، اذ البياض ذاتى للجسم الابيض اذا أخذ الجسم من حيث هو أبيض والضحك ذاتى للحيوان الضاحك من حيث هو ضاحك.

فقد عرفت بهذا أن اعتبار كون الفصل ذاتيا للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتيا للنوع المقوم به.

فان ذاتيته بالنسبة اليهما على اختلاف، أما بالنسبة الى النوع فهو داخل فى معناه، و أما الى طبيعة الجنس التى هى حصة<sup>(١)</sup> هذا النوع فغير داخل فى معناها بل مقوم لها فى الوجود فقط، اذ لو لا الفصل لما تصور تقومها أصلا. و اعلم أن طبيعة الجنس اذا تقومت بالفصل نوعا استعدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم والعوارض الغير الذاتية و قبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصور اقتران شىء من اللوازم التى تتبع ذلك النوع به بل جميعها تسنخ بمعنى تعرض - بعد الفصل.

و هذا المتقوم بالفصل قد يكون نوعاً أخيراً، و قد يكون نوعاً متوسطا كالحيوان المتقوم بالحساس الذى هو فصله.

و ما هو مثل الحساس الذى هو فصل جنس الشىء، فهو ذاتى مشترك لجميع الأنواع الواقعة تحت ذلك الجنس و مع ذلك لا يقال عليها فى جواب «ما هو» باعتراف المنطقيين، فتعرف به أنه ليس كل ذاتى مشترك مقولا فى جواب «ما هو».

والفصل و ان لم يكن ذاتياً مقوما لطبيعة الجنس المطلقة فهو مقسم لها.

---

الحيوان و هو الانسان ليست وحدها كافية فى الدلالة على أنه ذاتى له. فلا بد لكونه ذاتيا من أمر اخر و هو تحصيله لحصة الجنس فى الوجود كما سبق ولوا اكتفى المصنف فى الفرق بين الفصل و غيره بما ذكره الشيخ لبعد عما لا حاجة اليه.

١ - حصة هذا النوع الخ أى حصة الجنس المحصلة فى هذا النوع.

فكل فصل فهو اذن بالقياس الى النوع مقوم و بالقياس الى جنس ذلك النوع مقسم و بالقياس الى طبيعة الجنس المخصصة فى الوجود ايضا مقوم. فللجنس الاعلى الفصل المقسم دون المقوم، و للنوع الأخير المقوم دون المقسم، و للمتوسطات المقوم و المقسم معاً أما المقسم فما يقسمه و يقوم نوعه تحته و أما المقوم فما يقومه و يقسم جنسه اليه، فهذه الثلاثة التى هى الجنس و النوع و الفصل أقسام الذاتى.

و أما العرض: فاما أن يكون خاصاً بنوع واحد دون غيره، سواء كان لازماً أو عارضاً مفارقاً، و سواء عم جميع النوع أو لم يعم، و سواء كان النوع أخيراً أو متوسطاً و يسمى الخاصة.

و لكن أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع أشخاص النوع وَحَدَّهَا أنها كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولاً غير ذاتى، و هى مثل الضاحك و الكاتب للانسان، و مساوى الزوايا لقائمتين للمثلث.

و اما أن لا يكون خاصاً بل يوجد لغيره من الأنواع، سواء كان لازماً لتلك الأنواع او مفارقاً، و سواء عم جميع آحادها أو لم يعم و يسمى العرض العام.

وَحَدَّه انه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولاً غير ذاتى، و هو كالأبيض للثلج و الجص، و كالمتحرك لأنواع الحيوانات.

و هذا العرض غير العرض المستعمل مقابلاً للجوهر الذى ستعرفه بعد. فان هذا قد يكون جوهر كالأبيض بالقياس الى الانسان و الثلج و هو عرض عام، اذ هو كلى محمول على الثلج و الجص، و ليس بجنس له و لا فصل و لا نوع و لا خاصة، فلا بد من أن يكون عرضاً عاماً لأن الكلى لا يخلو من أحد هذه الأمور الخمسة كما عرفت.

## الفصل العاشر

### فى مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض

اعلم أن الشىء الذى هو جنس ليس جنساً فى نفسه ولا بالقياس الى كل شىء، بل جنساً للأمور المشتركة فيه المقول هو عليها فى جواب «ماهو» و هى أنواعه.

وكذلك<sup>(١)</sup> النوع انما هو نوع بالقياس الى الأمر الذاتى الذى هو أعم منه، و هو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التى تشاركه فيها الأنواع الأخرى. والفصل فصل بالقياس الى ما يتميز<sup>(٢)</sup> به فى ذاته.

والخاصة انما هى خاصة بالقياس الى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض انما هو عرض عام بالقياس الى ما يعرض له لا وحده، بل اذا أخذ مع غيره.

وهنا<sup>(٣)</sup> دقيقة لفظية يجب أن يتنبه لها، و هى أن المشتركات فى الجنس قد يمكن أن تؤخذ على وجه لا يكون الجنس بالاضافة اليها الا نوعا

١- وكذلك النوع الخ هذا هو النوع بالمعنى الاضافى أما بالمعنى المشهور فهو نوع القياس الى الاشخاص التى تحته متفقة فيه مختلفة بالعدد فقط.

٢- الى ما يتميز به فى ذاته أى الى الماهية التى تتميز به فى ذاتها.

٣- وهنا دقيقة الخ حاصل ما فصله المصنف فى الامثلة أن كل كلى اخذته من حيث هو فى شخص مع ملاحظة التشخيص فيه دون ماعده، فقد اعتبرته من حيث هو حصة تحققت بهذا التشخيص و هو الوجود الخارجى، فيكون حقيقة تحققت بهذا الوجود.

فتكون نسبتها الى بقية الوجودات الخاصة هى نسبتها الى هذا الوجود فتكون نوعا لا يختلف فى افراده الا باختلاف الوجودات لا غير، و هو من الانواع الاعتبارية كما لا يخفى.

كالحيوان اذا أخذ بالنسبة الى هذا الحيوان المشار اليه دون أخذ النطق معه فانه يكون نوعا بهذا الاعتبار لأنه يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد اذا لم يؤخذ معها النطق و غيره من الفصول التى للحيوانات الأخر.

وكذلك الفصل مثل الناطق اذا أخذ بالنسبة الى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية، فانه نوع لا فصل جنس، و انما هو فصل لأشخاص الحيوان اذا اعتبرت حيوانيتها.

وكذلك الضحاك انما هو نوع أيضا لهذا الضحاك من غير أن يعتبر انسانا، و انما هو خاصة لأشخاص الناس.

وكذلك الأبيض لهذا الأبيض من حيث هو أبيض مشاراليه نوع له و انما هو عرض عام للثلج والجص و غير ذلك مما هو موصوف بالأبيض لا لهذا الأبيض من حيث هو هذا الأبيض.

وكما ان الجنس ليس جنسا لاحد جزئياته المأخوذة دون الفصل، فكذلك ليس جنسا للفصل و لا الفصل نوعا له، و الا لاحتاج الى فصل آخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة.

وكذا الجنس خارج عن معنى الفصل، فان الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق بل شىء ما ذو نطق، و ان كان يلزم أن يكون ذلك الشىء حيوانا كما عرفت.

و أما الحيوان ذو الناطق فهو الانسان الذى هو النوع و لو كان الحيوان داخلا فى معنى الناطق لكان اذا قيل حيوان ناطق، فقد قيل حيوان هو حيوان ذو نطق.

والجنس اذا قيل على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على المعروض له و نسبة الفصل اليه كنسبة الخاصة التى لا توجد فى جميع النوع الى النوع، لكن الفرق بينهما أن الفصل هو الذى يقترن بالجنس أولا فيقومه نوعا موجودا بالفعل مستعدا للحقوق الخواص به، والخاصة والعوارض اللازمة تعرض بعد تقومه نوعا لاقتران الفصل بطبيعة الجنس.

و اعلم أن الفصل المنطقى للانسان هو الناطق لا النطق فان الفصل الكلى يحمل على النوع كما عرفت، والنطق لا يحمل على الانسان الا بالاشتقاق و لكنه<sup>(١)</sup> مع ذلك يسمى فصلا بسيطا.

والكليات الخمس أيضا على هذا المنهاج فالجنس هو مثل الحيوان المحمول على جزئيه الذى هو الانسان لا الحيوانية، وكذلك النوع هو مثل الانسان لا الانسانية، و الخاصة مثل الضحاك لا الضحك، والعرض العام مثل الأبيض لا البياض.

لأن هذه هي المحمولات على جزئيات النوع التى هي زيد و عمر و لا النطق والضحك والحيوانية والانسانية والبياض.

و اعلم أنه قد يكون شىء بالاضافة الى أنواع عرضا عاما، و بالاضافة الى ما فوقها خاصة كالمشى، فانه عرض عام بالقياس الى الانسان و خاصة للحيوان.

بل قد يمكن أن يكون شىء واحد جنساً و نوعا و خاصة و عرضا عاما بالنسبة الى أشياء مختلفة كاللون، فإنه من الكيف و جنس للسواد والبياض و خاصة للجسم و عرض عام للانسان والفرس.

١- ولكنه أى الناطق يسمى فصلا بسيطا و ان كان مشتقا يحتوى مفهومه معنى مركبا لان الفصل ما عبر عنه الناطق لا مفهوم الناطق.



## الفن الثانى

فى المعانى المفردة المدلول عليها بالألفاظ الكلية الخمسة

و يشتمل على اثنى عشر فصلا

### الفصل الأول

نريد أن نبين فى هذا الفن جملة الأمور التى تقع عليها هذه الألفاظ الخمسة المذكورة فى الفن الأول التى معانيها فى الذهن أجزاء المعانى المركبة التركيب الموصل الى درك المجهولات.

والمنطقيون حصروا الأمور فى أجناس عشرة هى أجناس الأجناس، و قسموا كل واحد منها الى أنواعه منحطين فى القسمة الى درجة أنواع الأنواع التى لا نوع بعدها، و بينوا خواص كل واحد منها و الأمور العامة لجمعها أو لعدة منها.

و أن الألفاظ المفردة الكلية لا تخرج بالدلالة عن شىء منها، الا أن أكثر البيان الذى يستعمل فى هذا الفن هو على سبيل الوضع والتسليم لا على سبيل التحقيق.

فان البيان اللاتق بفهم المبتدئ قاصر عن الوفاء بتحقيق مقصود هذا الفن، بل لا يفى به الا نظر المنتهى الى العلوم الكلية المتدرّب بكثير من النظريات. و ذلك لأن ضرورة هذا العدد لا تبرهن فى المنطق و لا كون كل واحد منها جنسا حقيقياً و لا كون كل واحد منها جوهر و الباقية أعراضا، بل يجب أن يقبل قبولا على سبيل التقليد و حسن الظن.

فأن بيانه الحقيقى لا يتكلفه الا الناظر فى العلم الكلى من علوم ما بعد الطبيعة.

و غرضنا من تقديم هذا الفن مع تعذر الاستقصاء فى بيانه بالنسبة الى فهم

الشادين<sup>(١)</sup> أن تأنس طباعهم بأمثلة هذه الكليات الخمسة و يسهل عليهم دركها بالنظر فى نفس الأمور، فان ادراك القوانين مجردة عن المواد و الا مثلة ربما يستعصى على الطباع الغير المروضة فليكن هذا القدر من الفائدة منتهى طمعك فى هذا الفن.

اما الفن الأول فضرورى التقديم لكثرة نفعه و عموم فائدته بالنسبة الى تعليم الحجج والأقوال الشارحة، اذ الحجج مؤلفة من مقدمات والمقدمة مؤلفة من مفردين بينهما نسبة أحد المفردين يسمى موضوعا و الآخر محمولا. و لابد من كلية الموضوع ليدخل فى العلوم و من كون المحمول على نسبة من النسب المذكورة فى الذاتية والعرضية ليدخل فى البرهان الذى قصارى المنطق تعليمه.

والقسمة أيضا احدى الطرق الموصلة الى اقتناص العلم بالمجهول والقسمة الفاصلة هى التى للاجناس بفصولها المقسمة الى الأنواع اللاحقة بها كى لا تقع طفرة من درجة الى غير التى تليها فيخل بالمتوسطات، و قد تكون القسمة بالخواص و الأعراض أيضا.

فمعرفة هذه المفردات نافعة فى معرفة الحجج و منفعتها فى الاقوال الشارحة اظهر اذ الحدود من جملتها مؤلفة من الاجناس، والفصول والرسوم منها مؤلفة من الاجناس والخواص و الأعراض.

فقد عرفت بهذا تفاوت فائدتى الفنين بالنسبة الى غرض المنطق و هذا الفن هو المسمى [ب]فاطيغور ياس أى المقولات العشرة.

١- الشادين: الشدو كل شىء قليل من كثير شدا من العلم والغناء و غير هما شيئا شدوا أحسن منه طرفا، و شدوت الابل شدوا سقتها قال ابن الاعرابى الشادى المغنى والشادى الذى تعلم شيئا من العلم والأدب والغنا و نحو ذلك كانه ساقه و جمعه فالشادون أى الذين أخذوا طرفا من هذا العلم و لم ينتهوا الى غايته و هم المبتدئون.

## الفصل الثانى

### فى نسبة الاسماء الى المعنى

المراد بالاسم هاهنا كل لفظ دال، سواء كان ما يراد بالاسم بعد هذا أو ما يراد بالكلمة أو بالاداة.

و نسبة الأسامى الى المسميات لا يخلو من ثلاثة أقسام فانه اما أن يتحد الاسم و يتكثر<sup>(١)</sup> المسمى أو يتكثر الاسم و يتحد المسمى أو تتكثر الاسماء والمسميات معا.

والقسم الأول على وجهين:

أحدهما أن يكون اللفظ الواحد واقعاً على المسميات الكثيرة بمعنى واحد، لا اختلاف بينها فيه مثل الحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور. و هذا الوجه يخص باسم المتواطىء، والكليات الخمس كلها بالنسبة الى جزئياتها متواطئة لانها واقعة عليها بمعنى واحد بالسوية. و ربما يظن أن الجنس والنوع والفصل هى المتواطئة فحسب دون الخاصة والعرض العام و ليس كذلك فان كون الاسم متواطئاً هو لوقوعه على مسميات كثيرة بمعنى واحد، لا لكون المعنى ذاتياً أو عرضياً.

والثانى:

من وجهى القسم الأول ينقسم ثلاثة أقسام. اما أن يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحداً فى المسميات كلها ولكن

١- و يتكثر المسمى أى يكثر ما يطلق عليه اللفظ فان الحيوان و ان اتحد مفهومه و هو المعنى الموضوع له اللفظ و لكنه يكثر ما يطلق عليه الحيوان كالانسان والفرس و غيرهما و هى من مسمياته لأن كلاً اسمه حيوان.

بينها اختلاف فيه من جهة أخرى مثل أن يكون لبعضها أولاً أو بعضها أولى به أو هو أشد فى بعضها.

و اما أن لا يكون المعنى واحداً و لكن بين المعنيين مشابهة ما.

واما أن لا يكون المعنى واحداً و لا بين المعنيين مشابهة ما، فالقسم الأول من هذه الثلاثة يسمى لفظاً مشككاً و هو مثل الوجود الواقع على الجوهر والعرض فان معناه واحد فيهما، ولكنه للجوهر أولاً و أولى و للعرض ثانياً و ليس بأولى، بل هو لبعض الجواهر أقدم و أولى منه لبعض و لبعض الأعراض كذلك أقدم و أولى من بعض.

و الأول غير الأولى لأن كثيراً مما هو أولى ليس بأول، و هو اذا كان المعنى فيهما معاً من غير تقدم و تأخر و لكنه فى أحدهما أتم و أثبت.<sup>(١)</sup> و أما كل ما هو أول فهو أولى و أما الاختلاف بالشدة و الضعف فانما يكون فى المعانى التى تقبل الشدة و الضعف مثل المتلونات المختلفة بشدة ألوانها و ضعفها كالثلج و العاج و الجص، و كذلك الأشياء الحارة و الباردة فان بعضها يكون أشد حرارة من بعض و كذلك فى البرودة فلا يكون الأبيض و الحار و البارد واقعا عليها بالتواطىء بل بالتشكيك.

و القسم الثانى من هذه الثلاثة يسمى الأسماء المتشابهة و ذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعى و الفرس المصوّر حيواناً و ليس وقوع الحيوان عليهما بمعنى واحد.

فان معناه فى أحدهما هو أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة، و فى الآخر معناه أنه شكل صناعى يحاكي ظاهره صورة الجسم الحساس المتحرك بالارادة.

١- و اثبت كما لو وجد بياض و حركة لشيء واحد فى آن واحد من علة واحدة فان الوجود للبياض أتم و أثبت منه فى الحركة.

و لكن بين المعنيين مشابهة ما اما فى الشكل أو فى غير ذلك هى الداعية الى اعطاء أحد الأمرين اسم الآخر فيكون الاسم موضوعا لأحدهما أولا و للآخر ثانيا.

فاذا قيس الاسم اليهما جميعا كان ذلك تشابه الاسم و اذا قيس الى الثانى منهما سمي بالاسم المنقول.

و ربما خص المنقول بما شاع فى الوضع الثانى و صار حقيقة فيه و ترك استعماله للمعنى الأول، كلفظتى الصوم و الصلاة اختصتا فى الوضع الثانى بالعبادتين المعروفتين. و ان كان لفظ الصوم بالوضع الأول للمساك و لفظ الصلاة للدعاء.

و الأسماء المستعارة و المجازية من المتشابهة أيضا، فان لفظ الشىء انما يستعار لغيره بشبه أو قرب و اتصال بينهما.

لكنها اذا استعيرت ففهم معناها صارت من جملة المنقولة.

والمستعار هو الذى استعير للشىء من غيره من غير نقل اليه بالكلية و جعله للمستعار له بالحقيقة بل يكون باقيا كما كان للمعنى الأول، و ان أريد به فى الحال المعنى الثانى كقولك للبليد حمار.

والمجاز هو الذى يطلق فى الظاهر على شىء والمطلق عليه فى الحقيقة غيره، كقول الله تعالى (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) اى أهلها و لو لا ما بين القرية و الأهل من كونه ساكنا و كونها مسكونا فيها لما جاز اضافة السؤال فى الحقيقة الى الأهل و من حيث الظاهر الى القرية.

ثم هذا التشابه ان كان فى أمر قريب الى الفهم فهو من هذا القسم، و ان كان فى معنى بعيد مثل وقوع الكلب على هذا الحيوان المعروف و على الشَّعْرَى، لأجل أن الكلب أتبع الحيوانات للانسان، والشعري تابعة للصورة التى جعلت

كالانسان و هى صورة الجبار<sup>(١)</sup> توأمين فليس من هذا القبيل بل هو من الاشتراك المحض فى الاسم من غير تشابه فى المعنى وهذا هو القسم الثالث. وذلك مثل العين الواقع على منبع الماء و العضو المبصر و الدينار، فان مفهومات العين فيها مختلفة لا تشابه فيها بوجه ما و تشترك هذه الأقسام الثلاثة فى اسم.

و هو أن يقال لها المتفقة أسماؤها و قد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين بالاشتراك و التواطىء، مثل الاسود اذا قيل على القار<sup>(٢)</sup> و على من اسمه أسود و هو ملون أيضا بالسواد. فاذا قيل الأسود عليه تعريفا له باسمه كان قوله عليه و على القار بالاشتراك.

و ان قيل و صفاله بالسواد كان قوله عليه بالتواطىء، بل يتفق أن يكون مقولا على شىء واحد من جهتين بالاشتراك كالأسود المسمى به شخص ملون بالسواد فان وقوع الاسود عليه بالاضافة الى اسمه و لو نه وقوع بالاشتراك.

و ربما كان معنى عاما مسمى باسم و سمي ذلك الاسم معنى خاص تحته، فوقع الاسم عليهما والحالة هذه وقوع بالاشتراك مثل الممكن اذا قيل لغير الممتنع و قيل لغير الضروري وجودا و عدما و غير الممتنع أعم من غير الضروري فاذا قيل عليهما الممكن فهو قول بالاشتراك بل قوله على

١- صورة الجبار توأمين صورة الجبار هى صورة الجوزاء برج من البروج الاثنى عشر و سميت الجوزاء بالجبار لأنها على صورة ملك متوج جالس على كرسى و يعتبرون فيها صورتى انسان لهذا قيل انهما توأمين و الشعرى كوكب نير يقال له المرزم بكسر فسكون ففتح يطلع بعد الجوزاء، و طلوعه فى شدة الحر و هما الشعريان العبور التى فى الجوزاء والغَميصاء التى فى الذراع تزعم العرب أنهما أختا سهيل.

٢- القار بالقاف شىء اسود تطلّى به السفن والابل و قيل هو الزفت.

الخاص وحده قول بالاشتراك أيضا بالنظر الى ما فيه من<sup>(١)</sup> المعنيين المختلفين و يقع من أمثال ذلك غلط كثير. فهذه كلها أقسام القسم الأول و هى المتواطئة و المشككة و المتشابهة و المشتركة.

و أما القسم الثانى - و هو ما يتكرر الاسم و يتحد المعنى، فهو مثل قولنا: الليث و الأسد لهذا السبع المعروف و الخمر و العُقار للشراب المسكر المعتصر من العنب.

فان هذه الاسماء متواردة على معنى واحد من غير أن يكون لبعضها دلالة زائدة ليست لغيره و تسمى أسماء مترادفة.

و أما القسم الثالث، الذى يتكرر فيه الاسم و المعنى جميعا فيسمى أسماء متباينة مثل الحجر والفرس والسراج و الماء، و هذه الأسامى اما أن تكون مختلفة الموضوعات كما ذكرنا من المثال و اما أن تتفق موضوعات معانيها المختلفة فيظن أنها مترادفة لاتفاق موضوعاتها و ليست كذلك.

فذلك على أقسام: اما أن يكون أحد اللفظين بحسب الموضوع والآخر بحسب وصف له مثل قولنا السيف والصارم، فان السيف اسم لهذه الآلة التى هى موضوعة<sup>(٢)</sup> لمعنى الصارمية والصارم اسم لها اذا أخذت بوصف الحدّة. و قد يكون كل واحد من اللفظين بحسب وصف و وصف، مثل قولنا: الصارم و المُهَنَّد فان أحدهما يدل على حدّته و الآخر على نسبته.

و قد يكون أحد اللفظين بحسب وصف و الآخر بحسب وصف لذلك الوصف، كقولنا: ناطق و فصيح فالناطق وصف و الفصيح وصف لذلك الوصف.

١- من المعنيين أى جواز الوجود و جواز العدم فاطلاق الممكن على جائز الوجود و على جائز العدم بالاشتراك.

٢- موضوعة لمعنى الصارمية أى هى ذات والصارمية و صف لها محمول عليها حمل اشتقاق.

و من جملة المتباينات الاسامى المشتقة و هى التى لمسمياتها صفة أو شىء غير الصفة منسوب اليها، فيؤخذ لمسمياتها من أسماء تلك الصفات أو الشىء المنسوب اليها أسماء لتدل على وجود تلك الصفات أو الأشياء المنسوبة اليها.

و تُغيّر تلك الاسامى فى الشكل والتصريف أو الزيادة والنقصان، لتدل على تخالف المعنيين كقولنا: شجاع من الشجاعة و متمول من المال و حدّاد من الحديد.

و لو كان مأخوذا بعينه من غير تغيير الشكل كالعادل الموجود فيه العدل اذا سمى عدلا، لم يكن من جملة ما سموه مشتقبا من جملة ما يقال باشتراك الاسم، والمنسوبات مثل المكى و المدنى من هذا القبيل.

و ربما اختص المشتق بما يدل بتغيير اللفظ عن شكله كالمهند والمنسوب بما يدل بالحاق لفظ النسبة به مع بقائه على شكله كالهندي، و المشتق يحتاج الى اسم موضوع لمعنى و الى شىء آخر له نسبة الى ذلك المعنى و الى مشاركة لاسم هذا الآخر مع الاسم الأول و الى تغيير ما يلحقه.



## الفصل الثالث

### فى تعريف الجواهر والعرض

الموجود اما أن يكون جوهرًا أو عرضًا، والجوهر هو الموجود لا فى موضوع والعرض هو الموجود فى موضوع.

و نعى بالموضوع هاهنا المحل المتقوم بذاته المقوم ما يحله، فكل ما هو فى [شئ] بهذه الصفة فهو عرض.

و ما ليس فى شئ بهذه الصفة اما لأنه ليس فى شئ اصلا أو ان كان فى شئ فلا يكون ذلك الشئ متقوما بذاته مقوما لهذا الحال فيه فهو جوهر.

أما ما هو فى شئ و لكن لا على هذا النحو، فمثل صورة الماء فى المادة القابلة لها، و مثل وجود الجزء فى الكل كالواحد فى العشرة، و مثل الجنس فى النوع كالحيوان فى معنى الانسان، و مثل النوع فى الجنس كمثال الانسان فى عموم الحيوان و مثل كون الشئ فى المكان أو فى الزمان.

أو فى عرض من الأعراض مثل ما يقال فلان فى الغضب أو الراحة أو الصحة أو السعادة أو السياسة، فان جميع هذا ليس موجودا فى الموضوع على النحو الذى حددنا الموضوع.

أما مادة الماء فليست مقومة الذات الا بصورة المائية فلا تكون موضوعا لها و كذا الكل لا قوام له الا بالجزء، و كذلك طبيعة النوع تقومها بطبيعة الجنس كالانسان تقومه بالحيوان، و عموم الجنس أيضا تقومه بالنوع فمالم يكن للجنس أنواع لا يتحقق جنسا فلا يكون أحدهما موضوعا للآخر.

و أما كون الشئ فى المكان أو الزمان أو الغضب و غير ذلك، فليس قوامه بهذه الأشياء فالجسم قد يفارق مكانه الى غيره و لا يبطل قوامه.

و كذلك يستبدل الزمان و هو على قوامه و تستبدل هذه الحالات من

الغضب و الراحة و غيرها و قوامه باق.

و ان اتفق ان كان شىء من هذه ملازما، ككل الأرض فى مكانه<sup>(١)</sup> الذى هو فيه فليس لتعلق قوامه به، و أن مكانه<sup>(٢)</sup> هو الذى أفاده القوام بذاته و وجوده بالفعل.

و أما العرض فبخلاف ذلك فانه انما لا يفارق موضوعه الذى له بعينه، لأن قوامه بذلك الموضوع لا لأمر آخر سوى ذلك.

و قد أورد من جملة ما يقال فى شىء وجود الكل<sup>(٣)</sup> فى الاجزاء طلبا للفرق بينه و بين العرض فى الموضوع، و هذا تعسف غير محتاج اليه. اذ الكل هو مجموع الاجزاء فلا يقال ان الكل فى الاجزاء، بل الكل هو الاجزاء لا واحد واحد منها بل جملتها، فنسبة الكل بـ«فى» اما الى جزء جزء و هو محال.

اذ ليس الكل فى واحد واحد من الاجزاء أو الى الاجزاء جملتها و هو جملة الاجزاء، فكيف ينسب اليها بأنه فيها اذ هو كنسبة الشىء الى نفسه بأنه فيها، فلا يقال العشرة فى آحادها و أجزائها و هذا القدر كاف فى الفرق بين العرض و بين ما يقال فى شىء.

ثم الجوهر منه جزئى كزبد و عمرو و هذا الخشب و هذا الجمل و منه كلى كالانسان و الحيوان.

١- فى مكانه أى مكان كل الارض.

٢- و أن مكانه هو الذى أفاده الخ معطوف على تعلق قوامه أى ليس لزوم الارض لمكانها أو لزوم مكانها لها بسبب أن قوام الارض متعلق بالمكان و ان المكان هو الذى أفادها قوامها بذاتها و افادها وجودها بالفعل.

٣- وجود الكل فى الاجزاء نائب فاعل أورد أى كما أوردوا فيما سبق الوجود فى المكان و كون الجزء فى الكل مثلاً ليفرقوا بين هذا و بين كون العرض فى الموضوع أو ردوا أيضا الكل فى الاجزاء ليفرقوا بينه و بين العرض الخ.

والعرض منه جزئى كهذا البياض و هذا العلم و منه كلى كالبياض والعلم.  
فالجوهر الكلى مقول على موضوع و موجود لا فى موضوع، أما كونه  
مقولا على موضوع فلكليته، و أما أنه ليس فى موضوع فلجوهريته.  
و لفظة الموضوع فيهما باشتراك الاسم فان الموضوع عند ما يقال فيه  
مقول على موضوع معناه المحكوم عليه بايجاب أو سلب كما تقدم فى الفن  
الأول. والموضوع عند ما يقال ليس فى موضوع هو ما حد دناه فى هذا  
الفصل.

والعرض الكلى مقول على موضوع و موجود فى موضوع.  
و أما الجوهر الجزئى فلا مقول على موضوع و لا موجود فى موضوع، أما  
أنه ليس موجودا فى موضوع فلجوهريته و أما أنه ليس مقولا على موضوع  
فلأن الموضوع الذى يقال هو عليه اما أن يكون كليا أو جزئيا، و لا يجوز أن  
يكون كليا لان الكلى هو ما يشترك فى معناه كثيرون، فلا يجوز أن يصير  
بحيث يستحيل اشتراك كثيرين فى معناه و هو كلى.  
و اذا حكمنا عليه بجزئى أنه هو فقد حكمنا بأن ما يشترك فيه كثيرون هو  
موصوف بأنه لا يجوز أن يشترك فيه كثيرون و هو محال.  
اللهم الا أن يلحق السور الجزئى بذلك الكلى مثل أن تقول: بعض الناس  
زيد فتكون قد غيرت الأمر عن وضعه الطبيعى فان زيدا أولى أن يكون  
موضوعا للانسان منه لزيد لأنه لا يعرف الانسان و الانسان يعرفه.  
ثم ليس ذلك البعض الازيدا بعينه فلا حمل و لا وضع الا فى اللفظ و ان  
كان موضوعه جزئيا فلا يجوز أن يكون غيره لان الجزئيين المتباينين لا  
يحمل أحدهما على الآخر، فان هذا الخشب لا يكون ذلك الخشب، و زيدا  
لا يكون عمرا من حيث هما شخصان جزئيان، فبقى أن يكون موضوعه هو  
بعينه و مثل هذا لا يكون موضوعا الا بحسب اللفظ مثل ما تقول: زيد هو أبو  
القاسم فان الإشارة باللفظين هى الى شىء واحد هو معين فى الوجود والعقل

فهو الموضوع و هو المحمول فلا موضوع و لا محمول.  
فثبت أن الجزئى ليس مقولا على موضوع فإن المقول على الموضوع لا بد  
و أن يكون كليا.  
والعرض الجزئى موجود فى موضوع و ليس مقولا على موضوع، أما  
وجوده فى الموضوع فلعرضيته، و أما أنه ليس مقولا على موضوع فلجزئيته.

## الفصل الرابع

### فى تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود فى الموضوع

اعلم أنه اذا قيل <sup>(١)</sup> شىء على موضوع و قيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضا على الموضوع الأول، مثل ما اذا قيل الحيوان على الانسان و قيل الجسم على الحيوان فالجسم مقول أيضا على الانسان. و لكن انما يكون هذا الثالث مقولا على الأول، اذا كان الثانى و احدا بعينه فيهما جميعا، فيوضع للثالث من الوجه الذى حمل على الأول . أما ان اختلف اعتبار الثانى بالنسبة الى الأول والثالث، فلا يلزم منه أن يقال الثالث على الأول مثل الحيوان اذا قيل على الانسان. و قيل الجنس على الحيوان ثم <sup>(٢)</sup> لا يقال الجنس على الانسان لأن الحيوان الذى قيل عليه الجنس هو الحيوان المجرد فى الذهن عن الفصول المتنوعة، الصالح لقبول أى فصل كان. و الذى قيل على الإنسان هو طبيعة الحيوان بلا شرط تجريد أو خلط فاذا خُصص بشرط التجريد خرج عن أن يكون محمولا على الانسان، فما حمل عليه الجنس ليس محمولا على الإنسان و ما حمل على الانسان لا يحمل عليه الجنس.

فلذلك لم يجب حمل الجنس على الانسان بسبب حمله على الحيوان

١- اذا قيل شىء أى حمل حمل مواطأة.

٢- ثم لا يقال الجنس الخ أى مع حمل الجنس على الحيوان المحمول على الانسان لا يقال الجنس على الانسان لاختلاف الجهة فى حمل الحيوان على الانسان و فى وضعه للجنس.

لاختلاف اعتبارى الوسط<sup>(١)</sup> بينهما.

و قد اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتيا و عللوا امتناع حمل الجنس على الانسان بعرضيته.

و نحن قد أبطلنا هذا رأى و بينا أن غير الذاتى أيضا مقول على جزئياته بالتواطىء فليس امتناع حمل الجنس على الانسان لأنه ليس بذاتى للحيوان، بل لما ذكرناه. و اذا كان شىء مقولا على موضوع و آخر موجودا فى هذا المقول فلا يكون مقولا على الموضوع الأول بل موجودا فيه أيضا كالجسم على الحيوان و البياض فى الجسم فالبياض لا يقال على الحيوان بل يقال هو فيه. و اذا كان شىء موجودا فى موضوع و آخر مقولا عليه فلا يقال هذا الآخر على الموضوع الأول أيضا، بل يكون موجودا فيه كالبياض فى الجسم واللون على البياض و اللون فى الجسم لا عليه. و أما ان كان الشىء موجودا فى موضوع و آخر موجودا فى هذا الشىء، فالمشهور أن هذا ممتنع لأن العرض لا يقوم بالعرض. و ليس هذا بينا بنفسه و لا لازما من حدّ العرض و لا قام على استحالة برهان، بل الوجود يشهد بخلافه. اما انه لا يلزم من حدّ العرض فلأن العرض هو الموجود فى موضوع و لم يشترط فيه أن يكون هذا الموضوع جوهرًا أو عرضًا، فمطلق هذا لا يمنع أن يكون موضوعه عرضًا أيضا و يقومان بجوهر و لكن أحدهما بواسطة الآخر. و أما أن الوجود يشهد بخلافه، فهو أن الحركة عرض موجود فى الجسم و توجد فيها السرعة و هى عرض، و كذلك السطح عرض كما تعرفه و توجد فيه الملاسة و هى عرض و بواسطة السطح توجد فى الجسم و لكن تنتهى آخر الأمر الى موضوع و هو جوهر توجد فيه هذه الاعراض كلها و لكن بعضها بواسطة بعض. فاذن

١- الوسط بينهما هو الحيوان و قد اختلف اعتباره فقد حمل الانسان بلاشروط و حمل عليه الجنس بشرط التجريد عن الفصول المنوعة والصلاحيّة لقبول أى فصل كان.

موضوع ما فى موضوع هو الجوهر على<sup>(١)</sup> هذا الوجه و أما موضوع ما على موضوع فقد يكون عرضا كالبياض للون و قد يكون جوهرًا و لا يخفى مثاله.

---

١- على هذا الوجه أى وجه أن الأعراض تنتهى اليه فالجواهر موضوع لكل ما هو فى موضوع اما مباشرة أو بالواسطة و معنى كونه موضوعا أنه متقوم بذاته مقوم لما حل فيه، لا بالمعنى المقابل للمحمول، أما موضوع ما على موضوع فهو بمعنى ما يقابل المحمول لان ما على الموضوع هو المحمول و لذلك يكون عرضا كقولك البياض لون و جوهرًا كقولك الجسم جوهر.

## الفصل الخامس

### فى بيان الأجناس العشرة

و هى الجوهر و الكم و الكيف و الاضافة و الأين و متى و الوضع و الملك و أن يفعل و أن ينفع، فهذه هى الأمور التى تقع عليها الألفاظ المفردة.

كما أن مفردات الألفاظ مواد المركبات اللفظية، فمعانى هذه الأمور فى الذهن مواد المعانى المركبة.

و لسنا نشتغل بأن هذه العشرة تحوى الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شئ.

و لا بأنه لا يمكن جمع الأمور فى عدد أقل منها.

و لا بأن دلالتها على ما تحتها دلالة الجنس أى ليست دلالة اشتقاق بل دلالة تواطىء و لا دلالة اللوازم الغير المقومة بل دلالة المقومات فإن المنطقى لا يفى ببيان ذلك، فكل ما قيل فى بيانه فهو تعسف غير ضرورى.

الا أن ما يهمننا من البحث هو أن الموجود هل يعم العشرة عموم الجنس و العرض هل يعم التسعة عموم الجنس؟

والحق أن عمومهما ليس جنسيا لأن من شرط الجنس أن يكون وقوعه على ما تحته بالتواطىء و مع التواطىء أن يكون ذاتيا و المعنيان معدومان فيهما.

أما انه ليس و لا واحد منهما ذاتيا لما تحته، فلأن الذاتى ما اذا أخطر مع ما هو ذاتى له بالبال، لم يتصور أن يفهم الموصوف بالذاتى الا أن يفهم الذاتى له أولا و ليس الموجود و العرض بهذه الصفة.

فانا نفهم معنى كثير من الأشياء و لا نفهم وجوده، بل ربما نشك فى



وجوده.

وكذلك كثير من انواع الكمية و الكيفية نفهم معناه لا نفهم عرضيته بل نشك في عرضيته.

و لو كانا ذاتين لما أمكن فهم جزئى لهما الا بعد<sup>(١)</sup> فهمهما لذلك الجزئى.

وكذلك ليسا بمتواطئين فان المتواطىء ما حمله على جزئياته بمعنى واحد على السواء من غير تقدم و تأخر.

والموجود يقع على الجوهر أولا، ثم على الكيف و الكم و على سائر الأعراض بعدهما.

وكذلك معنى العرض هو الموجود فى الموضوع و ما لم يوجد<sup>(٢)</sup> الكم فى موضوعه لا يوجد الأين و متى كما تعرفه بل المضاف يعرض بعد الجواهر و الأعراض.

فثبت بهذا أن ليس وقوع الموجود والعرض على هذه العشرة أو التسعة وقوعا جنسيا.

---

١- بعد فهمهما لذلك الجزئى اى بعد فهمهما فى ضمنه لانهما مقومان له فمعنى لذلك الجزئى ثابتين له

٢- و ما لم يوجد الكم الخ فالعرض مقول على الكم أولا ثم على الاين و متى ثانيا فهو على التشكيك فيه و فيهما وكذا يقال فى المضاف مع بقية الاعراض فان العرض يقال عليه بعد جميعها.

## الفصل السادس

### فى أقسام الجوهر وخواصه

الجوهر اما بسيط و اما مركب والبسيط هو الفرد الذى لا يتركب من أشياء كل واحد منها جوهر فى نفسه.

والمركب ما يتركب من أشياء هى أيضا جواهر.

والبسيط اما أن لا يكون جزءاً داخلاً فى تقوم المركب و ماهيته، بل هو برىء مفارق عن المادة أصلاً و ليسلم وجوده.

و اما أن يكون داخلاً فى تقومه و ماهيته و الداخلى اما كالخشب بالنسبة الى السرير، أى المحل القابل للجزء الآخر من المركب، و اما كشكل السرير و هيئته بالنسبة اليه.

و ليس نسبة الجزء القابل الى الجزء المقبول ههنا كنسبة الموضوع الى العرض فى أنه تتقوم ذاته أولاً ثم يصير سبباً لقوام العرض، بل قوام القابل ههنا بالمقبول.

والجزء القابل يسمى مادة والمقبول صورة.

والمادة هى التى لا يكون باعتبارها وحدها للمركب وجود بالفعل بل بالقوة.

والصورة ما بحصوله يصير المركب بالفعل.

و ما ذكرناه من شكل السرير فهو بناء على الظاهر، فليس الشكل صورة جوهرية بل هو عارض.

و أما المركب<sup>(١)</sup> فهو الجسم و هو اما ذو نفس و اما غير ذى نفس، و ذو

١- أى لا يوجد مركب حقيقى من أجزاء جوهرية الا الجسم و جميع مايرد عليه من

النفس ينقسم الى النامى و غير النامى، و النامى ينقسم الى الحساس و غير الحساس، والحساس ينقسم الى الناطق و غير الناطق.

و يندرج تحت ذى النفس الحيوانات و أنواع النباتات و السموات، فأنها اذوات أنفس عند الحكماء.

و تحت ما ليس بذى النفس الجمادات كلها من العناصر والمعدنيات. ثم يندرج تحت النامى الحيوانات و أنواع النبات و تحت غير النامى السموات.

و يندرج تحت الحساس جميع الحيوانات الناطق و الاعجم و تحت غير الحساس أنواع النباتات كلها.

و يندرج تحت الناطق الاشخاص الجزئية كزيد و عمر و خالد و غيرهم. و تحت ما ليس بناطق مماله جميع الانواع الحيوانية كالفرس والثور والحمار و غير ذلك.

و يندرج تحت كل واحد من الانواع شخصياته كهذا الفرس و ذلك الحمار.

و كل واحد من أنواع الجوهر قد يؤخذ كلياً و قد يؤخذ جزئياً و كل واحد منهما جوهر لان الانسان الجزئى الذى هو زيد لم يكن جوهرأً لكونه زيدا و الا لما كان عمرو جوهرأ و لا لكونه موجودا فى الاعيان.

اذالجوهر: ليس حقيقته أنه الموجود فى الاعيان لا فى موضوع، بل الشئ الذى يلزم ماهيته اذا وجدت فى الاعيان أن يكون لا فى موضوع و كانت جوهريته لحقيقته و ماهيته.

و ما يحمل عليه شئ لماهيته لا يبطل ذلك الحمل بسبب العوارض التى تلحقه و الشخصية والعموم من العوارض، فلا تبطل بسببها الجوهرية

المحمولة على الانسان لماهيته الانسانية.

و فصول الجواهر أما البسيطة منها كالنطق والحس فهي أجزاء الجواهر و مقوماتها فان طبيعة الجنس انما تتقوم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها كما بيناه.

و أجزاء الجواهر لابد من أن تكون جوهرًا اذهى أقدم منها، فان جزء الشيء أقدم بالذات من ذلك الشيء و لا يتقدم الجوهر في الوجود شيء سوى الجوهر.

اذا الموجود لا يخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضًا والعرض يتأخر عن الجوهر في الوجود، فالمتقدم عليه لا يكون عرضًا و ما ليس بعرض فهو جوهر، فاذن هذه الفصول جواهر.

و أما الفصول المركبة التي هي الفصول المنطقية مثل الناطق والحساس فهي محمولة لا محالة على الانواع التي هي الجواهر و لا يحمل على الجواهر ما ليس بجوهر، لكن جوهريتها ليست على سبيل تضمنها الجوهرية، بل على سبيل التزام الجوهرية أي الناطق شيء ذو نطق، يلزم أن يكون جوهرًا لا أن الجوهر داخل في معناه و حقيقته، و هذا شيء قد عرفته من قبل.

و الكلّي و ان شارك الجزئي في كونه جوهرًا لكن الجزئي اولى بالجوهرية لأن وجوده لا في موضوع متحقق.

و الجواهر و ان لم تكن جوهرية هو الوجود لا في موضوع، لكنه معتبر فيه الوجود لا في موضوع.

و الكلّي لم يتحقق<sup>(١)</sup> وجوده لا في موضوع و كذلك الكلّي قوامه

---

١- لم يتحقق وجوده الخ أي و هو كلّي، فانه عند التحقق، يكون ذلك الجزئي و قوله و كذلك الكلّي قوامه بالجزئي وجه ثان لكون الجزئي اولى بالجوهرية و محصله ان الكلّي في كليته محتاج الى اعتبار الجزئي فلا قوام له بدون الجزئي و لا يخفى ما في هذا الوجه من مخالفة الصواب في بيان ما هو بصدده، فان الكلّي محتاج الى الجزئي في عروض

بالجزئى فما لم يكن جزئى يقال عليه الكلى، لا تتحقق الكلية التى هى نفس القول على موضوع تحته.

والجزئى ليس قوامه بالكلى، فأن من الأشياء ما ليس<sup>(١)</sup> يقال عليه كلى، بل هو وحده لا مشارك له.

والذى يقال عليه كلى فقد يمكن أن يتوهم شخصا وحده ليس عليه كلى و هذا الجزئى هو الذى ليس بمضاف.

و أما الجزئى بالمعنى المضاف فلا يعقل دون الكلى كما لا يعقل الكلى دونه.

و فيما بين الكليات تفاوت أيضا، فالأنواع أولى بالجوهرية من الأجناس، لأن قياس الأجناس الى الأنواع هو قياس الأنواع الى الأشخاص.

فان النوع يمكن أن يقال على ما تحته دون ان يكون عليه كلى آخر هو جنس.

و أما الجنس فلا بد له من وجود كليات هى أنواع تحته.

و أما خواص الجوهر فمنها ما يعم كل جوهر و هو أنه لا ضد له.

والضدان هما الذاتان المتعاقبان على موضوع واحد، يستحيل اجتماعهما فيه و بينهما غاية الخلاف.

و ما ليس له موضوع لا يكون ضداً لشيء و لا له ضد و الجوهر ليس فى

الكلية له و الكلية من الاعراض العامة لكل من الكليات لا دخل لها فى كونه جوهرًا أو عرضًا، أما الكلى فى ذاته المعروض للكلية فلا مدخل للجزئى فى قوامه بوجه الا من حيث ان الكلى لا يوجد فى الخارج الا فى الجزئى، فالجزئى أولى بالوجود لا فى موضوع من الكلى الذى لم يتحقق فى الجزئى و هو عين الوجه السابق على قوله و كذلك الخ.

١- ما ليس يقال عليه كلى أى كلى ذاتى فلا ينافى أنه لا يوجد جزئى لا يقال عليه المعلوم أو الموجود أو الجزئى فان لفظ الجزئى كلى فى مفهومه يقال على كل جزئى.

موضوع.

و أما ان عني بالضدين ما يتعاقبان على محل، كان ذلك المحل مَادَّة أو موضوعا، كان لبعض الجواهر ضد و هي الجواهر الصورية.

لكن هذه الخاصية ليست للجوهر بالقياس الى كل عرض، بل بالقياس الى بعض الاعراض فان الكمية لا ضد لها أيضا كما نبينه.

و تتبع هذه الخاصية اخرى و هي أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص فأن المشتد يستدعى حالة هي ضد الحالة التي يشتد اليها و اشتداده هو أن ينسلخ عن حالة يسيراً يسيراً متوجهاً الى اخرى يكتسبها يسيراً يسيراً و هذا لا يكون الا بين ضدّين و لا تضادّ في الجوهر و ما تساهلنا<sup>(١)</sup> في ثبوته للجوهر فطريانه دفعة لا يسيراً يسيراً و لا يتصوّر بسببه الاشتداد و النقص.

و كما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد و التنقص على سبيل الحركة، كذلك لا يكون جوهر مآهو أشد في جوهريته من جوهر آخر.

فلا يكون انسان أشد في انسانيته من انسان آخر و لا فرس أشد من فرس في فرسيته كما يكون بياض أشد في بياضيته من بياض آخر و سواد أشد في سواديته من سواد آخر.

و ليس معنى هذا الأشدّ هو الأولى الذي حكمنا بثبوته في الجوهر، فأن الأولى يتعلق بوجود الجوهرية و الاشد يتعلق بماهية الجوهرية، و الكم أيضاً. يشارك الجوهر في هذه الخاصية.

و من خواص الجوهر التي لا يشركه فيها شيء من الاعراض، أن الجوهر

١- و ما تساهلنا في ثبوته للجوهر الخ اي ان الحق ان لا انتقال في الجواهر فان انتقال المادة من صورة الى صورة ليس انتقال جوهرها كما تنتقل الحرارة من طور الى طور آخر اشد منه و انما هو عدم صورة و وجود صورة اخرى تقوم المادة كما كانت تقومها تلك و لو تساهلنا و سمينا ذلك انتقالا للجوهر مما يطرأ عليه من ذلك دفعي لا يقع يسيراً يسيراً كما هو الشأن في الاشد و الانقص.

مقصود اليه بالاشارة والاعراض ان أشير اليها، فانما تتناول الأشارة بالقصد أولا موضوعاتها، ثم تتعين هي بسبب تعين موضوعاتها فلولا موضوعاتها لاستحال أن يكون اليها اشارة.

أما هي فالاشارة اليها بالعرض لا بالقصد والذات، لكن هذه الخاصية لا تعم كل جوهر، فان الجواهر المفارقة لاشارة اليها كانت جزئية أو كلية. والجواهر المَحْسة اذا أخذت كلية صارت معقولة فخرجت عن امكان الأشارة، فهذه خاصية بعض الجواهر و هي المَحْسة الجزئية. و من خواصه: أن الواحد المتعين منه يكون موضوعا للاضداد بتغيره في نفسه.

أما الكلى فلا يقبل الأضداد، لأنه لو قبل لكان كل شخص واقع تحته أسود و كل شخص أبيض، اذ الكلى يشتمل على كل شخص فاذا قبل حكما قبله جميع جزئياته.

و نعى بتغيره في نفسه أن تعاقب الاضداد عليه لا يكون بسبب تغير فى شىء آخر، بل بتغيره فى ذاته فيخرج على هذا الظن الذى يوصف واحد منه بأنه صادق، ثم يصير هو بعينه كاذبا اذا تغير الشىء المظنون وبقى الظن بحاله. وكذلك السطح يقبل واحد منه بعينه السواد والبياض و ذلك لأن الظن لا يقبل لذاته و بتغير نفسه وحده الضدين بل لتغير الأمر المظنون فى نفسه. وكذلك السطح انما يقبل الضدين لتغير مزاج الجسم أولا فيتغير السطح بسببه عن ضد الى ضد.

فهذا القدر من الكلام فى الجوهر و خواصه كاف فى هذا المختصر.

## الفصل السابع

### فى الكمّ

و هو الذى يقبل لذاته المساواة و اللامساواة و التجزى و يمكن فرض واحد فيه أو ليس فيه يعدّه أو يقدره و يقبل غيره هذه الصفات بسببه. و له بالقسمة الأولى نوعان. احدهما المتصل والآخر المنفصل أما الكم المتصل فيستدعى تمييزه عن الجسمية تأنقاً فى البيان فنقول:

كل جوهر جسم يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد متقاطعة على حد واحد مشترك بينها تقاطعا قائما، أى يحدث من تقاطع كل بعدين منها زاوية قائمة و هى التى تحدث من قيام بعد على بعد مثله الى الجهتين سواء و لا يخالف فى هذا جسم جسما.

فكونه<sup>(١)</sup> بهذه الصفة هو الصورة الجسمية التى هى جوهر لا الكمية التى هى عرض.

ثم الاجسام تختلف: بأن توجد بعض هذه الابعاد أو كلها فى بعضها أصغر مما توجد فى البعض.

والجسم الواحد قد يختلف أيضا فى هذا المعنى بالنسبة الى أحواله فى نفسه بسبب تشكيلات متعاقبة عليه بالفعل مثل قطعة شمع شكلتها بشكل يكون أحد هذه الأبعاد بسببه أزيد من الباقية.

ثم غيّرته الى شكل يخالف الاول و تعرض بسببه أبعاد أخرى مخالفة للاول،

---

١- فكونه بهذه الصفة. هو الصورة الجسمية يريد منشأ انتزاع ذلك الكون و هو الامر الحقيقى الذى به تقومت المادة جسما و صارت به تقبل فرض هذه الأبعاد ذلك الامر الذى لا يختلف فى جسم دون جسم، أما ما تختلف فيه الاجسام من هذه الابعاد فهو الكم كما بينه و فصله.



مع بقاء الجسمية والشمعية على ما كانت، فهذه الابعاد الموجودة بالفعل التى تختلف بها الاجسام فيما بينها أو الجسم الواحد بالنسبة الى أحواله هى الكم المتصل.

و يُرسم بأنه الذى يمكن أن تفرض فيه أجزاء تتلاقى عند حدّ واحد مشترك بينها، فمنه ما هو قارّ الذات ومنه ما ليس قارّاً بل هو فى التجدد. و أنواع القار الذات ثلاثة:

الأول: الخط و هو بُعد و احد لا يقبل التجزئة الا فى جهة واحدة و هو الذى يرسم فى مبادئ الهندسة بأنه طول لا عرض له. والثانى: السطح و هو البعد القابل للتجزئة فى جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد تقاطعا قائما و يرسم بأنه طول و عرض فقط.

والثالث: الجسم التعليمى و هو البعد القابل للتجزئة فى ثلاث جهات متقاطعة على حد واحد تقاطعا قائميا، و يرسم بأنه طول و عرض و عمق، فالابعاد الثلاثة التى هى الطول والعرض والعمق الموجودة بالفعل عند كل تشكيل هو الجسم التعليمى.

و قد ظن قوم أن المكان نوع رابع للكم المتصل القار الذات زائد على السطح.

و قد حدّوه بأنه: السطح الباطن للجسم الحاوى المماس للظاهر من الجسم المحوى والداخل فى هذا الحد هو السطح والباطن والحاوى والمماس والظاهر والمحوى و جميع هذا من المضاف سوى السطح فكميته اذن لكونه سطحا.

و أما الكم المتصل الذى ليس بقارّ الذات فلنضع أنه هو الزمان لا غير و هو مقدار الحركة والحد المشترك بين اجزائه المفروضة فيه هو الآن.

و أما الكم المنفصل فهو الذى لا يمكن أن يفرض فى أجزائه حدّ واحد مشترك بينها تتلاقى عنده و تتحد به و هو العدد لا غير كالسبعة.

فليس لأجزائها حد مشترك فانها ان جزئت الى ثلاثة و أربعة لم نجد طرفاً مشتركاً.

و ان جزئت الى ثلاثة من جانب و ثلاثة من جانب و ترك واحد بينها كانت الأجزاء ستة ان لم يعدّ الوسط معها.

و ان عد مع كل واحد من الطرفين صارت ثمانية و أجزاءها أربعة و أربعة و ليس بينهما ما يشتركان فيه.

و ظن بعضهم أن القول نوع آخر للمنفصل سوى العدد و ليس كذلك. فان كميته بسبب عروض العدد له و لو جعلنا كل ما يعرض له العدد كمّاً بالذات و نوعاً منه، لكانت أشخاص الحيوانات والنبات والكواكب من الكمّ بالذات لا معروضا للكمّ.

فالقول مؤلف من مقاطع هي أجزاء له و هو معدود بها لا من جهة أنها حروف أو أصوات، بل من جهة أن كل حرف أو صوت أو مقطع واحد فى نفسه والقول مجتمع منها.

و هذا هو نفس العدد لا نوع آخر معه واقع تحت الكم و قد عرض للقول كما يعرض لسائر المعدودات.

و قد يعتقد أن الثقل من الكمية و ليس كذلك، بل هو قوة محرّكة الى أسفل.

و انما يقال وزن هذا مساو لوزن ذلك اذا كانا يتقاومان فى جذب كل واحد منهما عمود الميزان الى جهته فلا<sup>(١)</sup> يقوى أحدهما على اشالة الآخر رأساً فى نفسه.

١ - فلا يقوى أحدهما على اشالة الآخر شال الميزان ارتفعت احدى كفتيه و لم يعرف أشال الميزان أو أشال الموزون و لكن عرفّ اشالت الناقّة ذنبها رفعته و أشال فلان الحجر رفعه و نحو ذلك فاستعمل المصنف أشال من هذا الباب.

فان قوى قيل انه أعظم منه و ان كان مع قوته على تحريك هذا لا يقوى<sup>(١)</sup> بها على تحريك ضعفه بل<sup>(٢)</sup> يقاومه ضعفه قيل لهذا القوى هو مساو لضعف المقوى عليه و للمقوى عليه انه مساو لنصفه.

و قد يقال أيضا لثقل انه ضعف الآخر اذا كان تحرك فى مثل زمان تحريك الآخر ضعف مسافة تحريكه فلو لا النظر الى الحركة و المسافة والزمان و المقاومات بين مقادير الأجسام لم يلزم التقدير فى الثقل من حيث هو قوة.

و الحركة يقال لها طويلة و قصيرة اما بسبب المسافة أو بسبب الزمان. و الزمان بذاته طويل و قصير و قد يُجزأ الى أجزاء هى ساعات و أيام و ليال و شهور و سنون.

و يعدّ بواحد منها، فيلحقه العدد و عوارضه فيقال قليل و كثير و أكثر و أقل.

و جميع الكميات المتصلة يعرض لها العدد اذا جزئت بالفعل، فيكون بالذات الكم المتصل و معروض الكم المنفصل.

و الكم قد نقسمه قسمة أخرى الى ذى وضع و غير ذى وضع و ذوالوضع هو الذى لأجزائه اتصال و مع الاتصال ثبات يمكن أن يقال: أين كل واحد منها من الآخر و يسمى عظما و مقدارا، فالخط والجسم والسطح بهذه الصفة فهى أعظام و مقادير.

١- لا يقوى بها أى بقوته.

٢- بل يقاومه ضعفه أى يعادله بحيث لا يرتفع و لا ينحط عنه، قيل لهذا القوى أى الذى قوى على الشئ فرفع الكفة التى هو فيها لكنه لم يقو على تحريك الضعف، بل قاومه الضعف قيل له انه مساو لضعف المقوى عليه و هو الذى ارتفعت كفته قبل المضاعفة فان لم يقاومه الاضعفاء قيل انه يساوى ثلاثة أضعافه و هذا يساوى ثلاثة و هكذا فالعبرة بعدد المقاومات فالمقاومات هى معروض العدد الذى هو من الكم.

والزمان والعدد لا وضع لهما و اذا قيل ان الزمان مقدار الحركة فالمراد به كمية الحركة مطلقاً لا هذا المقدار الذى هو كم ذو وضع.

و أما خواص الكم فأظهرها أنه الذى لذاته يقبل التقدير و التجزئة و يلزم بسبب هذه الخاصة قبول المساواة و اللامساواة.

و ههنا ألفاظ تشبه بالمساواة كالمشابهة و المشاكلة و الموافقة و ليس لها معنى المساواة و المساواة هى انطباق طرفى شىء على طرفى آخر مع انطباق الشئين ذوى ذينك الطرفين، فكل ما لا يمكن فيه المطابقة لا يطلق فيه معنى المساواة و لا يكون كما و هذه المطابقة لا تتصور فى الثقل و الخفة دون النظر الى المقادير المكتنفة بهما، فيعرف بهذا أنهما ليسا بالكم بالذات.

و من خواصه أنه لا ضد له كما لم يكن للجوهر ضد.

و بيانه على ما يسع المنطق: أن الضدين لا بد من وقوعهما تحت مقولة واحدة بل تحت جنس قريب لهما.

و قد عرفت أنواع الكم المتصل القار الذات و هى بأسرها، قد تجتمع فى موضوع واحد أعنى الخط و السطح و الجسم التعليمى و الأضداد لا تجتمع و الزمان أيضا لا ضد له اذ هو على التقضى و التجدد فلا يخلفه فى موضوعه غيره.

و أنواع العدد لا تضاد بينها أيضا، اذ بين الضدين غاية الخلاف و البعد و ما من عدد يوضع ضدا للثنتين أو الثلاثة، الا و يوجد ما هو أبعد منه. ثم الضد لا يقوم ضده و الثلاثة مقومة لكل ما هو أكثر منها مقومة بما هو أقل منها.

و ههنا أشياء يظن أنها كميات و أضداد، مثل المتصل الذى هو ضد المنفصل و الزوج و الفرد و المستقيم و المنحنى و الكبير و الصغير و الكثير و القليل.

و ليست هذه بكميات و لا أضداد، أما الانفصال فليس ضد الاتصال، فان

الضدين ذاتان وجوديان والانفصال عدم الاتصال فيما من شأنه أو شأن جنسه أن يقبل الاتصال.

والزوج ليس ضدًا للفرد من وجهين:

أحدهما أن موضوع الضدين واحد بالعدد والعدد الذى هو زوج لا يصير موضوعاً للفرد.

والثانى أن الفردية عدم الانقسام بمتساويين.

وقد بينا أن عدم ليس ضدًا مع أن الزوجية والفردية كصفات فى الكم لانفس الكميات وكذا الاستقامة والانحناء كصفات ولا نمنع أن تعرض فى الكميات كصفات متضادة.

وأفضل المتأخرين أوماً فى بعض كتبه الى أن الزوجية تقوم الفردية وهذا منه تساهل، فان العدد الذى تعرض له الزوجية هو المقوم لما تعرض له الفردية، لا أن الزوجية فى نفسها مقومة للفردية، فانهما اما كصفات متضادان ولا يقوم ضد ضده البتة، أو أحدهما عدم الآخر وهو الحق.

ولا يتقوم وجود شىء بعدمه ولا عدمه بوجوده، بل الكائنات التى حدودها بعد ما لم تكن ربما جعل<sup>(١)</sup> عدم من مبادئها بالعرض.

وأما الكبر والصغر والكثرة والقلّة لا الكثرة التى هى نفس العدد فليست بكميات، بل هى اضافات تعرض للكميات ومع ذلك ليست أضداداً، لأن الضدين هما ذاتان يعقل كل واحد منهما بنفسه لا بالقياس الى غيره، كالسواد والبياض ثم تعرض لهما الاضافة من حيث هما ضدان أى لا يجتمعان فى موضع واحد مع سائر<sup>(٢)</sup> شرائط التضاد.

١- جعل عدم من مبادئها بالعرض كعدم المعدّات بعد وجودها المشروط فى وجود المعدّله وليس مقوماً ولا داخلاً فى جوهر العلة الحقيقية لاحادث.

٢- مع سائر شرائط التضاد كاتحاد الزمان وأن يكون بينهما غاية الخلاف.

والكبر والصغر ليس لهما وراء كونهما معقولين بالقياس ماهية معقولة فى نفسها يعرض لها التضاد و بسبب<sup>(١)</sup> التضاد التضاييف.

و اعلم أن التضاييف أعم من التضاد، فكل متضادين متضاييفان و ليس كل متضاييفين متضادين فان<sup>(٢)</sup> كان الضدان متضاييفين و اعترفنا بأن الصغر والكبر من المضافات لا يلزم منه كونهما ضدّين، اذ من المضافات ما ليست أضداداً كالجوار والجوار والأخوة والأخوة والصدقة والصدقة و غير ذلك.

و قول القائل ان الشىء الواحد يكون كبيراً و صغيراً و لو كانا ضدّين لما اجتماعا ليس بشيئى، فانه انما يكون صغيرا و كبيرا بالقياس الى شيئين والكبير عند من يجعله ضدّا ليس ضدّا لكل ما يفرض صغيرا بل لما هو بالقياس اليه صغير.

و لا يجتمع ذلك الصغر الذى هو فى ذلك الشىء الآخر الصغير بالقياس الى هذا الكبير مع كبر هذا الكبير الذى هو بالقياس اليه كبير فى شىء واحد. و يتبع هذه الخاصية أنه لا يقبل الاشتداد والتنفص الذى يختص بالسلوك من أحد الضدين الى الآخر، كما ذكرناه فى الجوهر.

و كذلك ليس نوع منه أشدّ فى ماهيته من نوع آخر منه، و لا شخص من نوع أشدّ فى نوعيته من شخص من نوعه، فلا ثلاثة أشدّ فى ثلاثيتها من ثلاثة أخرى أو من أربعة فى أربعيتها.

و لا خطّ أشدّ خطية من خطّ آخر أى فى أنه ذو بعد واحد و ان كان أزيد منه فى الطول والامتداد و لكن ليس ذلك زيادة فى الماهية و لذلك يجمع

١- و بسبب التضاد التضاييف أى و يعرض لها التضاييف بسبب التضاد.

٢- فبأن كان الضدان الخ متعلق بلا يلزم أى لا يلزم كونهما ضدّين بسبب كون الضدين متضاييفين و اعترفنا بأن الصغر والكبر من المضافات غير أن لفظة «منه» حيثئذ تكون بغير فائدة كررت تساهلا للتأكيد و لعل فى النسخة تحريفا و صحة العبارة فان كان الضدان بحرف الشرط.

الخطين المتفاوتين فى الطول والقصر حدّ واحد و هو أنه بعد واحد لا يقبل التجزئة الا فى جهة واحدة.

والفرق بين الأشد الذى نمّنه فى الكمية و الأزيد الذى نجوّزه أن الأزيد يمكن أن يشار فيه الى مثل حاصل و زيادة والأشد لا يمكن فيه ذلك و تفاوت الاشد والأضعف ينحصر بين طرفين ضدين، و تفاوت الأزيد و الأنقص لا ينحصر بين طرفين البتة.

## الفصل الثامن

### فى المضاف

المضاف هو الذى ماهيته معقولة بالقياس الى غيره والأمر المشترك فى هذا الحد قسمان:

قسم له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها و لكن تلحقها الاضافة كالرأس، فان له ماهية هو بها جسم مخصوص و ليس مضافا من هذا الوجه ثم تلحقه اضافة الى البدن الذى هو رأسه بسبب تلك الاضافة يقال له رأس ذلك البدن.

و كذلك العلم الذى له حقيقة هو بها كيفية و تلحقه اضافة الى العالم من وجه والى المعلوم من وجه، فهذا القسم ليس مضافا حقيقيا.

والقسم الثانى: هو الذى ليس له ماهية سوى أنه مضاف أى معقول الماهية بالقياس الى غيره كالأبوة كالأب، فليس له ماهية سوى القياس والاضافة الى البنوة و هذا هو المضاف الحقيقى و هو الذى ليس له وجود سوى ما به يضاف.

والقسم الأول من المضاف ان نظر الى ما يعرض له من الاضافة الى غيره لا الى ماهيته المعروض لها الاضافة، كان المعنى النسبى المحصل منه مضافاً حقيقياً.

فالمضاف الحقيقى لا قوام له بذاته و إنما هو عارض لغيره من الماهيات فاذا قطع النظر عن الماهية الملحقة و أخذ نفس اضافتها المحصلة الى غيره كان نفس المضاف الحقيقى.

و ان أخذت الماهية بما عرض لها من الاضافة كان من القسم الأول الذى ليس بمضاف حقيقى و هذا كالسقف، فان له اضافة الى الحائط الذى يلزمه



فى الوجود، فالسقف المضاف الى الحائط ليس مضافاً حقيقياً والاضافة التى له الى الحائط هى استقراره عليه فاذا أخذت هذه الاضافة نفسها وهى كونه مستقراً على شىء دون أخذ السقف معها، كان ذلك المعنى المضاف الحقيقى و كان معقولاً بالقياس لا الى الحائط مطلقاً، بل اليه من حيث هو مستقر عليه.

والاضافة ليست معنى واحداً فى المتضايفين، بل كل واحد منهما مختص باضافة الى الآخر غير اضافة الآخر اليه كالمتماسين فلهذا مماسة مع الآخر وهى فيه وفى ذلك مماسة أخرى بالعدد مع هذا وهذا فى الأبوة والنبوة أظهر اذ كل اضافة مخالفة للآخرى بالنوع.

و من خواص المضاف التكافؤ فى لزوم الوجود وارتفاعه وانعكاس كل واحد منهما على الآخر، فان أخوة هذا ملازمة لأخوة من يقال له أخوه وكذا الأبوة بالقياس الى البنوة وكذا الصداقة والجوار والمالكية والمملوكية، فاذا وجدت الأبوة وجدت البنوة و اذا عدم أحدهما عدم الآخر.

و معنى الانعكاس هو أن تحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبه من حيث كان مضافاً اليه فكما يقال الأب اب الابن، يقال الابن ابن الأب والعبد عبد المولى و المولى مولى العبد.

أما اذا أضيف اليه لا من حيث هو مضاف اليه لم يجب هذا الانعكاس فى الاضافة، مثلاً اذا وقعت اضافة الأب لا الى الابن من حيث هو ابن بل الى الانسان الذى هو موضوع البنوة فقليل الأب ابو الانسان أو أب انسان لم تنعكس الاضافة و لم يصر الانسان مضافاً الى الأب و لا يقال الانسان انسان الأب.

و قد تصعب رعاية قاعدة الانعكاس فى المضاف بالمعنى الأول، اذا لم يتحصل منه المضاف بالمعنى الثانى.

والطريق فيه أن تجمع أوصاف الشىء فأى تلك الأوصاف اذا وضعت و

رفعت غيره بقيت الاضافة أو رفعت و وضعت غيره ارتفعت الاضافة، فهو الذى الى الاضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فاذا رفعت من الابن أنه حيوان أو انسان أو ناطق أو مشاء أو ما شئت من الأوصاف جاز رفعها أولم يجز و استبقيت كونه ابنا بقيت اضافة الأب الىه و ان رفعت كونه ابنا و استبقيت هذه الاوصاف كلها لم تبقى الاضافة.

فعلت بهذا أن التعادل الحقيقى فى الاضافة هو بين الأب والابن و هما اللذان ينعكس أحدهما على الآخر و يقال أحدهما بالقياس الى الآخر. و ربما يشكك على قولنا «ان المتضايفين متلازمان فى الوجود» بأن العلم مضاف الى المعلوم ثم المعلوم قد يوجد دون العلم، مع أن العلم لا يوجد دون المعلوم.

مثلا شىء ما من الموجودات لم يتعلق به علم انسان، فهو موجود قبل علمه.

ثم اذا تعلق علمه به لم يتصور وجود علمه دونه فلا تلازم بينهما و هما متضايقان.

و وجه حلّه أن المعلوم ليس مضافاً الى العلم من حيث ماهيته و وجوده، بل من حيث كونه معلوما و لا يتصور كونه معلوما دون العلم به فهما معا لا انفكاك لأحدهما عن الآخر، بل هو قبل تعلق العلم به معلوم بالقوة فالعلم به أيضا بالقوة.

و يجب أن يراعى فى التكافى وجود المتضايفين من وجه واحد، فان كان أحدهما بالقوة كان الآخر كذلك و ان كان الآخر بالفعل كان الآخر كمثلته. و اعلم أن المضاف قد يعرض للمقولات كلها:

أما فى الجوهر فكالأب و الابن و فى الكم المتصل كالعظيم والصغير و فى الكم المنفصل كالكثير والقليل و فى الكيف كالأحرّ والأبرد و فى المضاف كالأقرب و الأبعد و فى الأين كالأعلى و الأسفل و فى متى كالأقدم و الأحدث

و فى الوضع كالأشد انتصابا و انحناء و فى الملك كالأكسى و الأعرى و فى الفعل كالأقطع و الأصرم و فى الانفعال كالأشد تسخنا و تقطعا. فما كان فى مقولة تقبل التضاد والاشتداد و التنقص قبلها أيضا، فلما كانت الحرارة من مقولة الكيف ضد البرودة و أشد من حرارة أخرى كان الأحر ضد الأبرد و أحرّ من آخر. و لما لم يكن الكم والجوهر يقبلانها لم يقبلها المضاف العارض لهما فليس الكبير ضد الصغير و لا الضّعف ضداً للنصف لما عرفت. و هذا منى حكاية لما قيل فى كتبهم لا ما هو الرأى الحق عندى. فان المضاف و ان عرض للكيفية، فليست الكيفية داخلة فيه بل هو نفس كون الكيفية مقيسة الى ما هو بازائها. و للضد طبيعة و ماهية معقولة بنفسها ثم تعرض لها اضافة الضدية. والمضاف لا ماهية له سوى الكون مقيسا فلا يعرض له التضاد الذى يستدعى طبيعة معقولة بنفسها يكون هو عارضا لها. و قد قدّموا قبل هذا بأوراق أن الكبير ليس ضداً للصغير لأنه ليس له طبيعة معقولة بنفسها سوى أنه مضاف فليس للأحرّ و الأبرد طبيعة سوى أنه مضاف و ان قالوا انه يكفى لعروض الضدية طبيعة غير الضدية موضوعة لها كانت مضافا أو غيره و للأحر طبيعة غير الضدية و تعرض لها الضدية. فللكبير والصغير ايضا طبيعتان سوى الضدية هما كونهما مضافين فبان بهذا<sup>(١)</sup> تناقض قولهم فى الموضوعين.

١- تناقض قولهم فى الموضوعين فيه أنهم راعوا أن الأحر مثلا من حيث هو أحر مأخوذ فيه الحرارة التى وقعت فيها النسبة و هى كيفية مضادة للبرودة المأخوذة فى الأبرد من حيث هو أبرد و معنى كونها مأخوذة فيه: أن النسبة وقعت فيها فيكون الأحر من حيث هو أشد حرارة و هو معنى الاضافة مضاداً للأبرد من حيث هو أشد برودة.

أما الكبير والصغر فى الكميات فهما عارضان لماهية واحدة لا تضاد فيها و هى الجسم التعليمى مثلا فالصغير والكبير كلاهما جسم تعليمى والصغر والكبر اضافة محضة و ليس فيهما ماهية وراء ذلك معقولة بنفسها يعرف لها التضاد، فهما كالأبوة والبنوة بخلاف الأحرّ و الأبرد فانهما مع الاضافة قد اشتملا فى نفس النسبة على ماهية معقولة و هى الحرارة أو البرودة و تلك الماهية يقع فيها التضاد، فلذلك قالوا «فما كان فى مقولة تقبل التضاد والاشتداد و التنقص قبلها أيضا».

## الفصل التاسع

### فى الكيف

الكيف قد يراد به الكيفية و قد يراد به ماله الكيفية، والكيفية هى كل هيئة قارة لا يوجب تصورهما تصور شىء خارج عنها و عن حاملها و لا قسمة و لا نسبة فى أجزاء حاملها.

فتفارق «الزمان» و مقولة «أن يفعل» و «أن ينفع» بأنها هيئة قارة، و تفارق «المضاف» و «الأين» و «متى» و «الملك» بأنها لا توجب نسبة الى شىء خارج، و تفارق «الكم» بأنها لا توجب قسمة و «الوضع» بأنها لا توجب نسبة واقعة فى أجزاء حاملها.

و أنواعها أربعة تحتوى عليها هذه القسمة، و هى أن الكيف اما أن يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع والتثليث والتدوير و سائر الأشكال المختصة بالكميات و كالاتقامة والانحناء للخط و كالزوجية والفردية للعدد و هذا قسم [أول].

و اما أن لا يكون مختصا به و هو اما أن يكون مُحَسَّا كالألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة، فما كان منه راسخاً يسمى كيفيات انفعالية كحلاوة العسل و حمرة الورد و رائحة المسك و حرارة النار. و سميت انفعاليات لمعنيين:

احدهما يعم جميعها و هو أن الحواس تنفعل عنها.

والثانى يخص بعضها وهو أنها حادثة عن انفعالات فى موضوعها، اما فى أصل الخلقة كحلاوة العسل و صفرة<sup>(١)</sup> المصْفَار، أو بعد الخلقة كملوحة ماء

١- و صفرة المصْفَار أو الاصفر بطبيعته الأزهار مثلاً و صفرة المصْفَار و حلاوة العسل

البحر و صفرة من به سوء مزاج فى الكبد.

و ما كان منه سريع الزوال كحمرة الخجل و صفرة الوجل تسمى انفعالات لا أنها انفعالات فى أنفسها بل هى هيئات قارة، فان أنواع الكيفية تشترك فى أنها هيئات قارة.

و لكن لكثرة الانفعالات العارضة لموضوعها، اذ يوجد فيها انفعال بسبب وجودها و انفعال بسبب عدمها بسرعة فسميت انفعالات تميزا لها عن النوع الراسخ الثابت و هذا قسم ثان.

و اما أن لا يكون مُحَسَّسًا و هو أن يكون استعدادا لما يتصور فى النفس بالقياس الى كمالات<sup>(١)</sup> فان كان استعدادا للمقاومة والاباء عن الانفعال سمي قوة طبيعية كالمصحاحية<sup>(٢)</sup> والصلابة و تلك هى الهيئة التى بها صار الجسم لا يقبل المرض و لا يقبل الانغماز، لا نفس عدم المرض و الانغماز و ان كان استعداد السرعة الاذعان و الانفعال سمي لا قوة طبيعية مثل الممراضية و اللين و هى أيضا هيئة بها يسرع قبول الجسم للمرض و الانغماز لانفس

انما تنشأ عن انفعال المادة بالمزاج لانها عارضة للمزاج و الحرارة و ان كانت للنار على رأيهم بذاتها لا عن انفعال لكن من شان نوعها أن يعرض لموضوعه بالانفعال كالحرارة التى تعرض للمزاج مثلا.

- ١- الى كمالات المراد من الكمالات ما هو بالفعل مقابل ما هو بالقوة لا ضد النقصان.
- ٢- كالمصحاحية لا أظن أن يوجد هذا البناء فى اللغة من لفظ صح و لكن عرف أن صيغة مفعال تدل على الكثرة أو القوة فى مادتها كالمعطاء والمغوار و أهل النظر فى العلوم يسوغون لأنفسهم ان يدلوا على بعض المعانى التى لم تعرف اللغة أسماء لها بما يقرب من وضع اللغة و ان لم يرد فيه فالمصحاحية هى حالة البدن التى يقوى بها على مدافعة المرض و هى غير الصحة فان الصحة ضد المرض فلا تجتمع معه قط بخلاف المصحاحية فانها قد تكون لمرضى فى حال مرضه و بها يدافع مرضه و بها ترجح استعداده لجانب الصحة عنه لجانب المرض

القبول.

و لا نعى بهذه القوة القوة التى هى فى المادة الأولى، فان كل انسان بتلك القوة مستعد للمرض والصحة، لكن تتمتع هذه القوة و هى ترجحها من جهة احد طرفى النقيض فلا يكون فى قوة الشئ أن يقبل المرض. و أن لا يقبل فقط بل أن يكون قد ترجح قبول المرض على لا قبوله أو لا قبوله على قبوله و هذا قسم ثالث.

و اما أن تكون فى أنفسها كمالات لا استعدادات لكمالات أخرى و هى مع ذلك غير مُحَسَّنة بذاتها، فما كان منها ثابتا سُمى ملكة مثل العلم والصحة والخلق كالشجاعة والعفة والفجور والجور، و ما كان سريع الزوال سُمى حالا مثل غضب الحليم و مرض المصباح و هذا قسم رابع.

و فرق بين المصحاحية والصحة، والمراضية والمرض فان الممرض قد لا يكون مريضا والمصباح قد لا يكون صحيحاً و ملكة الصناعة ليست هى أن يصنع الانسان، بل أن تصدر عنه الصناعة من غير روية و فكرة، كمن يكتب شيئا من<sup>(١)</sup> غير أن يُرَوِّى حرفا حرفا أو يضرب بالطنبور من غير أن يروى نُقْرة نُقْرة.

و كذلك ملكة العلم ليس أن يحضر الانسان المعلومات . بل أن يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير روية و لا شك أن جميع ذلك يكون بهيئات فى النفس.

فهذه هى أنواع الكيفيات، أو لها ما يختص بالكميات و ثانيها كيفيات انفعالية و انفعالات و ثالثها القوة واللاقوة و رابعها الحال والملكة و جميع هذه الأنواع يقع فيها التضاد و الاشتداد و التنقص الا النوع المختص منه

١- من غير أن يروى يقال رَوَّى فى الامر و رَوَّى فيه مهموزا و غير مهموز اذا نظر و تفكر والروية فى الامر التفكير فيه مع تأن لا عجلة معه.

بالكميات.

و لا ينبغي أن تشكل عليك أشياء عدّت فى هذا الباب و قد عدت أيضا فى المضاف مثل العلم.

و ذلك لأننا قد بينا أنها ليست مضافا حقيقيا بل عارض لها الاضافة، فإن العلم هيئة للنفس والخلق كذلك والاضافة من لوازمهما لا ذاتهما فدخولها فى المضاف بالعرض.

والشئ الواحد لا يتصور دخوله فى المقولتين بالذات، فانه ان كان متقوما من حيث ماهيته و حقيقته بمقولة فلا يتقوم من حيث ماهيته بمقولة أخرى ليست تلك.

و لو كان العلم و الخلق من المضاف الحقيقى لكانت أنواعهما كذلك مثل<sup>(١)</sup> النحو والشجاعة و ليس النحو نحواً لشيء الا أن يؤخذ من حيث هو علم، فيقال اذ ذاك هو علم بشيء و كذلك الشجاعة ليست بشجاعة على شيء الا أن يؤخذ من حيث هو خلق، فيقال خلق على شيء و كل مالجزئياته وجود غير مضاف، فليس من المضاف الحقيقى.

---

١- مثل النحو أراد منه العلم المعروف، فانه من أفراد العلم و ليس مضافا حقيقيا و انما تعرض له الاضافة اذا لا حظته من حيث هو متعلق بكذا من المعلومات و كذلك الشجاعة تعلقها ملكة فى ذاتها قائمة بالنفس، كأنها هيئة أو لون لها ان صح أن يعبر باللون فى مثل هذا.

و لكنها تعرض لها الاضافة عند ما تعتبرها من حيث ما يصدر عنها و ما يظهر فيه أثرها و هو الاشياء التى يتعلق بها ذلك الخلق.

## الفصل العاشر

### فى باقى المقولات العشر

و أما الأين فهى الحالة التى للجسم يجاب بها حين يسأل أين هو و هى كون الجسم<sup>(١)</sup> فى مكانه، و هذا أشد اشتباها بالمضاف من سائر ما عددناه. و فى التحقيق ليس هو مجرد نسبة الى المكان، بل هو أمر و هيئة تتم بالنسبة الى المكان فاذا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافا حقيقيا و هى كون المتمكن محويا.

و هذه الاضافة ليست الى المكان من حيث هو مكان بل اليه من حيث هو حاو، فان المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف، بل هو سطح مع عارض و هو احتواؤه على محوى، فهذا العارض فيه من المضاف و هى النسبة التى بين المحوى والحاوى. و ليس الكون فى المكان هو الكون فى الأعيان الذى هو الوجود، فانا قد بينا أن الوجود ليس جنسا لما تحته و لو كان الكون فى المكان هو الوجود لكان<sup>(٢)</sup> الكون فى الزمان أيضا كذلك، فيكون للشئ وجودات كثيرة. و من الأين ما هو أول حقيقى و هو كون الشئ فى مكانه الخاص به الذى لا يسع معه غيره، ككون الماء فى الكوز، و منه ما هو ثان غير حقيقى كما يقال: فلان فى البيت و معلوم أن جميع البيت لا يكون مشغولا به، بحيث يماس ظاهره جميع جوانب البيت و أبعد منه الدار و أبعد منه البلد بل الأقليم بل المعمورة بل الأرض كلها بل العالم.

١- كون الجسم فى مكانه أى منشأ أنتزاع ذلك فى الخارج.

٢- لكان الكون فى الزمان الخ لأنه لا فرق بين الكون فى المكان و الكون فى الزمان فى أن كلا منهما لازم للجسم الحادث و قوله فيكون للشئ وجودات لأنه أن سلم أن جسما لا يتغير مكانه على ما يزعمون فى الفلك، فلا نسلم ان جسما لا يتغير زمانه، فان الزمان متغير دائما فلو كان الكون فى الزمان هو الوجود الخارجى لكان للشئ بكل زمان وجود و هو بديهى البطلان.



والأين منه جنسى و هو الكون فى المكان و منه نوعى كالكون فى الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت و منه شخصى ككون هذا الشئ فى هذا الوقت فى الهواء و هو مكان ثان أو مثل كون هذا الجسم فى المكان الحقيقى الذى لا يسع معه غيره.

و فى الأين مضادة، فان الكون فى المكان الذى عند المحيط هو مقابل الكون فى المكان الذى عند المركز، لأنهما معنيان لا يجتمعان و يتعاقبان على موضوع واحد و بينهما غاية الخلاف و اذ قد يصار من أحدهما الى الآخر قليلا قليلا قبل الأشد والأضعف فان اثنين قد يكون كلاهما فوق و أحدهما أقرب الى الحد الفوقانى الذى هو المحيط فهو أشد فوقية من الآخر.

و أما «متى» فهو كون الشئ فى الزمان أو فى طرفه فان كثيرا من الاشياء تقع<sup>(١)</sup> فى أطراف الازمنة و لا تقع فى الأزمنة و يسأل عنها بمتى و يجاب به، فمنه زمان أول حقيقى و هو الذى يطابق كون الشئ و لا يفضل عليه كقولنا: كان وقت الزوال، و منه ثان غير حقيقى نظير السوق و البلد فى الأين كقولنا: كان فى سنة كذا، اذا كان فى جزء منها.

لكن بين المكان الحقيقى والزمان الحقيقى فرق، فان الزمان الحقيقى المعين تنسب اليه أشياء كثيرة، فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة، لكن لا يكون<sup>(٢)</sup> هو النسبة الخاصة اليه والمكان الحقيقى لا يتصور نسبة اشياء

١- تقع فى أطراف الازمنة كل حادث ليس بحركة و لا فيه حركة فهو دفعى و كل دفعى فلا يصح وقوعه فى الزمان و هو منقسم، فيكون واقعا فى طرف الزمان الماضى الذى يصله بالمستقبل كوجود صورة جوهرية فى مادتها عند القائلين بذلك و كوجود أى جوهر من العدم، فان ذلك كله يقع فى طرف الزمان و يسأل عنه بمتى الخ.

٢- لا يكون هو النسبة الخاصة اليه أى لا تكون نسبة كل واحد الى الزمان نسبة خاصة به تُفرزه عما سواه كما هو الشأن فى المكان الحقيقى و هو حاوى الشئ فانه يفصل المتمكن و يفرزه عما عداه، فحركة يدى فى عشر دقائق يصحبها فى الزمان حركات

كثيرة اليه بل يتصور ذلك فى المكان الغير الحقيقى كالسوق.  
 و أما «الوضع» فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها الى بعض  
 نسبة تتخالف الأجزاء لأجلها بالقياس الى الجهات فى الموازاة والانحراف  
 مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والتربع والافتراش<sup>(١)</sup> وهذه النسبة  
 اضافة للأجزاء و وضع للكل، فكون الجسم بحيث فى أجزائه هذه الاضافة هو  
 الوضع.<sup>(٢)</sup>

والوضع اسم مشترك يقال على معان، فمنه ما يقال<sup>(٣)</sup> لما اليه اشارة، أى  
 تَعَيَّنُ جهة ان له وضعاً وبهذا المعنى للنقطة وضع و ليس للوحدة وضع.  
 و يقال وضع لما ذكرناه فى الكم وهو كونه بحيث يمكن أن يشار اليه أين  
 هو مما يتصل به اتصالاً ثابتاً و لا يكون هذا الا فى الكميات المتصلة القارة  
 الذات.

و يقال وضع بالمعنى الذى ذكرناه أولاً و هو المقولة والوضع المختص  
 بالكميات كانه منقول من الوضع الذى هو المقولة و هو حال الجسم بسبب  
 نسبة أجزائه بعضها الى بعض فى الجهات، فان الكميات التى ليس لها أجزاء  
 بالفعل يمكن أن يفرض لها أجزاء متصلة على الثبات يشار الى كل واحد منها

---

الكواكب و حركات ما يتحرك من حيوان و نبات و غيرها و هذه الحالة التى لحركة اليد  
 أو لليد، ان شئت الحاصلة لها من كونها فى هذه المدة من الزمان ليست خاصة بها تفرزها  
 عن بقية الحركات أو عن بقية الأشياء المصاحبة لها بخلاف مكان اليد الذى يحتويها فانه  
 خاص بها لا يشركها فيه سواها.

١- والافتراش من افترش ذراعيه أى بسطهما على الأرض.

٢- هو الوضع خبر للمبتدأ و هو كون الجسم أى ان الحالة التى تحصل للجسم من جهة  
 أن فى أجزائه هذه الاضافة هى الوضع.

٣- فمنه ما يقال الخ ما مصدرية أى فمنه قولهم لما تصح الاشارة اليه بأن يكون له  
 جهة معينة ان له وضعاً.

أين هو من الآخر، إلا أنه لما لم يكن للكميات جهات بذاتها بل بسبب الجسم كان بين المعنيين مخالفة.

والوضع قد يقع فيه التضاد، فإن وضع الانسان و رجلاه على الأرض و رأسه في الهواء مما يلي السماء يضاد وضعه و رأسه على الأرض و رجلاه في الهواء، لأنهما معنيان لا يجتمعان و يتعاقبان على موضوع واحد و بينهما غاية الخلاف.

و يقبل الاشتداد و الضعف أيضا على نحو قبول الاين والقيام والعود قد يكونان على أتم ما يمكن فيهما و قد يكونان على ما يقرب من ذلك و هذا هو قبول الاشد و الاضعف.

و قد يقال<sup>(١)</sup> على الحركة الى حصول هذا الوضع و قد يقال على الهيئة الحاصلة القارة والوضع هو القار منهما.

و اما «الملك» فهو نسبة الجسم الى حاصر له او لبعضه منتقل بانتقاله كالسلاح<sup>(٢)</sup> والتقمص والتنعل والتختم، فمنه جزئى كهذا السلاح و منه كلى كالسلاح و منه ذاتى كحال الهرة عند اهابها و منه عرض كحال الانسان عند قميصه.

و اما «ان يفعل» فهو: تأثير الجوهر فى غيره اثرأ غير قارا الذات، فحاله مادام يؤثر هو ان يفعل و ذلك مثل التسخين مادام يسخن والقطع مادام يقطع والتبريد مادام يبرد.

و أما «أن يفعل» فهو: تأثر الشيء من غيره مادام فى التأثر كاللتسخن والتبرد والتقطع.

و انما اختير لهما أن يفعل و أن يفعل دون الفعل والانفعال لأن الفعل والانفعال قد يقالان للحاصل المستكمل القار الذات الذى انقطعت الحركة عنده كما اذا قطع شيئا و وقفت حركته فيقال هذا القطع منه و كذلك يقال فى هذا الثوب احتراق بعد استقراره و حصوله، و قد يقالان حينما يقطع هذا و يحترق ذاك. «والحركة» هى مقولة أن يفعل و «التحريك» هو مقولة أن يفعل. و قد يعرض فى هاتين المقولتين التضاد فان التبييض ضد التسود، كما أن البياض ضد السواد و يعرض فيهما الاشتداد والتنقص. فان من الاسوداد الذى هو السلوك ما هو أقرب الى الاسوداد الذى هو غاية السلوك من اسوداد آخر، و قد يكون بعضه اسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه.

١- و قد يقال على الحركة الخ ابتداء كلام لتحقيق معنى الوضع الذى هو مقولة.

٢- كالسلاح الخ التسليح: لبس لآلة الحرب أو اعتقال الرمح أو تقلد السيف و نحو ذلك والتقمص. لبس القميص والتنعل: بالعين المهملة لبس النعل والتختم: لبس الخاتم.

و هذا الاشتداد و التنقص ليسا بالقياس الى السواد، بل الى السواد الذى هو حصول فى السواد بالحركة اليه و هذا غير السواد، فان السواد لا يحتاج فى تعقله سوادا الى أن تعقل حركة اليه هو غايتها.

و اعلم أن الحركة قد تعرض لمقولات أربع، و هى الكم و الكيف و التأين و الوضع و يفهم من عروض الحركة لمقولة ما معان أربعة:

أولها - أن المقولة موضوع حقيقى لها.

والثانى - أن تعرض الحركة بواسطتها للجوهر كالسطح يتوسط بين الجوهر والملاسة.

والثالث - أن تكون المقولة جنسالتها.

والرابع - أن يكون الجوهر يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر.

ثم هذا هو المراد بقولنا ان الحركة تعرض لمقولة ما.

أما عروضها لمقولة الكم فمن وجهين: أحدهما أن يتحرك الجوهر من كم الى كم أكبر منه بزيادة مضافة اليه ينمو بها الموضوع، و يسمى نموا و الى كم أصغر منه بنقصان أجزائه و تحليلها و يسمى ذبولا.

والآخر أن يتحرك من كم الى كم أصغر أو أكبر لا بزيادة أو نقصان بل بتخلخل أجزائه و انبساطها أو ثكاثفها أو انحصارها و يسمى تخلخلا أو تكاثفا.

و أما الحركة فى الكيف فتسمى استحالة مثل التبييض والتسود والتسخن والتبرد و تعرض فى جميع أنواعه الا النوع المختص بالكميات منه.

و أما الحركة فى التأين فمعروفة و هى أن يأخذ الجسم فى مفارقة مكانه بالكلية الى مكان آخر.

و أما الحركة فى الوضع فهو: أن يستبدل الجسم الأوضاع من غير أن يفارق بكليته المكان ان كان فى مكان، بل أن تتبدل نسب أجزائه الى أجزاء

حاويه<sup>(١)</sup> أو محويه، وهذا انما يكون بحركة الجسم مستديرا على مركز نفسه. وليس فى مقولة الجوهر حركة فان الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسيرا يسيرا.

و حركة المنى الى صورة الحيوانية ليست حركة فى الجوهر بل استحالة فى كفيات المنى، و هو منى بعد الى أن يصير علقه وكذلك هو علقه الى أن يصير مضغة و هلم جرا الى قبول صورة الحيوانية. و قد جرت العادة بأن تتلى المقولات بالقول فى التقابل والتقدم والتأخر، فلنفرد لهما فصلين اقتداء بالمتقدمين.

---

١- الى أجزاء حاويه أو محويه الأول اذا كان المتحرك فى الوضع هو المتمكن ككوكب متحرك على مركزه فى فلكه فأن نسب أجزائه الى أجزاء حاويه تتبدل بالحركة والثانى اذا كان المتحرك هو الحاوى والمتمكن ساكنا فان نسب أجزاء الحاوى الى أجزاء محويه تتبدل بحركته كذلك وكلا الحالين انما يكون فى حركة مستديرة حول المركز.

## الفصل الاول وهو الحادى عشر

### من هذا الفن فى التقابل

المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان فى شىء واحد فى زمان واحد و هو على أربعة أقسام:

أولها - تقابل السلب والايجاب و لا نعنى بالسلب والايجاب ههنا ما نعنى بهما فى بادير منياس<sup>(١)</sup> بعد هذا، فان الايجاب والسلب هناك يخص بما هو مثل قولك: زيد فرس، زيد ليس بفرس و ههنا يعم مع هذا الفرسية واللافرسية فالمراد به التقابل فى القول بين الأمر الاثباتى والسلبى، كان ذلك اثباته فى نفسه أو اثباته لشىء أو سلبه فى نفسه أو سلبه عن غيره.

و لا نعنى بتقابل الفرسية واللافرسية تقابلهما من حيث وجود الفرسية و عدمها فى الوجود الخارجى، فان ذلك من قسم العدم والملكة كما نختار ايراده ههنا بل تقابلهما فى القول<sup>(٢)</sup> والضمير فقط.

و ثانيها - تقابل المتضايين و قد سبق ذكره.

و ثالثها - تقابل الضدين و هما الذاتان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد و بينهما غاية الخلاف.

١- بادير منياس معناه التأليف الأول و هو تأليف المفردات.

٢- فى القول والضمير أراد من القول الصدق على الافراد فلا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر وبالضمير ضمير الرابطة فى قولك: هذا هو فرس أو هو لافرس و هو المفيد للصدق والحمل، فالفرس واللافرس يتقابلان فى الضمير فلا يصدقان معا على شىء واحد برابطة ذلك الضمير، والحمل ههنا فى المتقابلين ايجابى كما ترى و قد يصح مع السلب أيضا كما تقول هذا فرس و ليس هو بفرس أما التناقض الآتى ذكره فى القضايا، فهو خاص بالسلب الواقع على النسبة لا غير.

و ذلك مثل السواد والبياض والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والنارية والمائية ان اكتفيت فى الضدية بتعاقبهما على محل ما هوىلى كان أو موضوعا.

و أما النور والظلمة والحركة والسكون والزوج والفرد والخير والشر والذكورة و الأنوثة، فليست أضدادا حقيقية و ان عدت أضدادا فى هذا الفن بحسب المشهور.

و ذلك لأن الظلمة والفردية والشر والأنوثة كلها أعدام لاذوات وجودية. فالفرد هو العدد الذى لم ينقسم بمتساويين، فموضوع الزوجية و هو العدد قد أخذ مع سلب الزوجية التى هى الانقسام بمتساويين و وضع له اسم وجودى هو الفرد فأوهم أن الفردية معنى وجودى و ليس كذلك.

و أما الظلمة فهى عدم النور لا غير و كذلك السكون هو عدم الحركة والشر عدم ما و ليس هذا موضع تحقيقه فليُسَلَم كل هذا.

و انما عدّ المتقدمون هذه الأمور من الأضداد فى هذا الفن بناء على المشهور، فان الجمهور اما يعتقدوا ان هذه كلها أمور وجودية فاطلاق اسم الضدية عليها ظاهر و ان اعتقدوها أعداما، فلا يتحاشون من اطلاق اسم الضد عليها.

لأن الضدين عندهم كل شيئين لا يجتمعان فى موضوع من شأنهما التعاقب عليه ان لم يكن<sup>(١)</sup> أحدهما لازما، فليشترك فى هذا كل متقابلين هذا شأنهما كانا وجوديين أو أحدهما دون الآخر.

و رابعها - تقابل العدم والملكة فمنه مشهور و منه حقيقى، فأما المشهور من الملكة فليس مثل الابصار بالفعل و لا مثل القوة الأولى التى تقوى على أن

١- ان لم يكن أحدهما لازما أما ان كان أحدهما لازما فلا يسميان ضدين فى اعتبار الجمهور لأنه لا تعاقب بينهما و ذلك كالنور والظلمة فى الشمس مثلا.



يكون لها بصر، بل أن تكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة. والمشهور من العدم هو ارتفاع هذا المعنى عن المادة المتهيئة لقبوله فى الوقت الذى من شأنها أن يكون لها مع ارتفاع هذا التهيؤ مثل العمى للبصر، والدرد<sup>(١)</sup> للأسنان، والصّلغ للشعر.

فان العمى ليس عدم البصر فحسب، فان الجزو الذى لم يفقح<sup>(٢)</sup> عادم للبصر ولا يقال أعمى بل العمى عدم البصر فى وقت امكانه، وتهيؤ الموضوع له مع ارتفاع التهيؤ فلا يعود البصر البتة فالملكة تستحيل الى العدم، أما العدم فلا يستحيل الى الملكة.

و أما العدم الحقيقى فهو عدم كل معنى وجودى يكون ممكنا للشيء اما بحق جنسه أو نوعه أو شخصه قبل الوقت أو فيه.

أما الذى بحق جنسه فكا لأنوثة التى هى عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان، وكالفردية التى هى عدم الانقسام بمتساويين الممكن لجنس العدد. و أما الذى بحق النوع فعدم اللحية للمرأة الممكنة لنوع الانسان.

و اما الذى بحق الشخص فكالمرّد وهو عدم [لا] فى الوقت و كانتثار الشعر بداء الثعلب وهو عدم فى الوقت.

والعدم فى الوقت منه ما يزول كهذا ومنه ما لا يزول كالعمى.

والسكون والظلمة والجهل والشر والفردية كلها أعدام حقيقية فهذه هى أقسام التقابل بحسب المشهور والحقيقة.

والفرق بين هذه الأقسام بحسب الرأيين أن الايجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه فى القول لا فى الوجود و أحدهما صادق لا محالة والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودا أو معدوما.

١- الدرد بالتحريك ذهاب الاسنان.

٢- الذى لم يفقح فقح الجرو كمنع و فقّح بالتشديد فتح عينيه أول ما يفتح.

و هذا فى الايجاب والسلب الذى هو اثبات شىء لشىء أو سلبه عنه.  
و أما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذباً جميعاً، اذا نقلنا الى الحكم والقضية  
مثال ذلك فى المضاف هو أن ينسب زيد بالأبوة والبنوة الى شخص كذباً<sup>(١)</sup>  
فيقال: زيد أبو خالد زيد بن خالد فيكذبان جميعاً.

و أما المتضادات التى لها أوساط، امامسماة بأسماء حقيقية كالفاتر بين  
الحار و البارد و كالأشهب بين الأبيض و الأسود، أو مسماة بسلب الطرفين  
كقولنا لا عادل و لا جائر.

فان الموضوع عند وجود الوسطة يكذب عليه الطرفان و ان كان أحد  
الطرفين لازماً له، فعند عدم الموضوع أو تقدير عدمه يكذب عليه الطرفان و  
ان كان لا واسطة بين الضدين فأحدهما واجب لا محالة مادام الموضوع  
موجوداً، و أما اذا صار معدوماً فيكذبان عليه.

و أما الملكة والعدم فيخص المشهورى منه كذبهما قبل حلول الوقت و ان  
وجد الموضوع، فان الجرو الغير المفقح لا أعمى و لا بصير بحسب المشهور.  
و يعم المشهورى والحقيقى جميعاً كذبهما عند عدم الموضوع، فان الميت  
لا أعمى و لا بصير.

والعدم الحقيقى و ان كان أعم من المشهور فليس عدماً مطلقاً حتى يصدق  
اطلاقه عند عدم الموضوع، بل هو عدم عن موضوع ممكن له الشىء المعدوم  
فلا بد من أن يكون مثل هذا الموضوع موجوداً.

و أما الفرق بين المتضايفين و سائر ذلك، فان كل واحد من المتضايفين  
مقول بالقياس الى الآخر ملازم له وجوداً و عدماً و ليس<sup>(٢)</sup> هذا الشىء لغيره.  
و أما الفرق بين المتضادات و سائرهما فبأن المتضادين قد يكون بينهما

١- كذباً بأن يكون لا ابناً و لا أباً لخالد.

٢- و ليس هذا الشىء لغيره أى ليست هذه الخاصة لغيره من المتقابلات.

واسطة ينتقل إليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما.

والفرق بينهما وبين العدم والملكة على وجه يعم المشهورى والحقيقى جميعا، أن فى المتضادين يجوز أن لا يوجد الطرفان بل الوسط و فى العدم الحقيقى لابد من أحدهما و فى المشهورى أيضا لابد من أحدهما فى الوقت. و أما الفرق الخاص بينهما وبين المشهورى هو أن فى التضاد، أما أن يكون<sup>(١)</sup> أحدهما ضروريا للموضوع، واما أن يكون أيهما كان جائز الانتقال الى الثانى كان بينهما واسطة أو لم يكن.

و فى المشهورى لا أحدهما ضرورى للموضوع و لا أيضا يصح الانتقال عن أيهما كان لأنه يجوز الانتقال من الملكة الى العدم و لا يجوز من العدم الى الملكة.

و اذا لم يكن بين الضدين واسطة وجب<sup>(٢)</sup> أحدهما للموضوع فى كل وقت، أما فى المشهورى فليس يجب ان يكون أحدهما فى كل وقت. و أما الفرق الخاص بين التضاد وبين العدم والملكة الحقيقين فهو أن الضدين ذاتان متعاقبان على محل واحد، وليس و لا واحد منهما نفس ارتفاع

---

١- اما أن يكون أحدهما ضروريا كالنور للشمس مثلا، فان لم يكن ضروريا كالحركة أو الحرارة للجسم جاز أن ينتقل الجسم من أحدهما الى الآخر أيأ كان من الحركة الى السكون و من السكون الى الحركة و من الحرارة للبرودة أو للفتور و بالعكس. أما فى المشهور من الملكة والعدم فقد شرط فى العدم الوقت الذى من شأن الملكة ان تكون فيه للموضوع ففيما قبل هذا الوقت لا يقال عليه واحد منهما، فليس أحدهما بضرورى له ثم انه ينتقل من الملكة فقط الى العدم دون العكس فليس يجوز الانتقال من أيهما كان.

٢- وجب أحدهما الخ كالحركة والسكون للجسم فانه لا واسطة بينهما و يجب أحدهما له فى كل وقت أما الجرو قبل أن يفقح فانه لا يجب له البصر و لا العمى فليس أحدهما واجبا فى كل وقت.

الثانى بل ذات تعقب ارتفاع الثانى أو توجب ارتفاع الثانى ولكل واحد منهما علة وجودية غير الأخرى بالذات.

و أما فى العدم والملكة فالعدم ليس ذاتا وجوديا ولا يحتاج الى علة وجودية، بل عدم علة الملكة علة العدم و الشئ الواحد يصير علة لهما جميعا بوجوده و عدمه كالشمس اذا طلعت كانت علة لاشراق الجو، و ان غابت كانت علة لاظلامه.

وكما أن بين الفرسية واللافرسية والسواد والبياض والأبوة والبنوة والعمى والبصر تقابلا، فكذلك بين الفرس واللافرس و الأب و الابن و الأسود و لأبيض و الأعمى والبصير.

لكن التقابل الأول بالذات و هو ما ليس فيه الموضوع و اذا أخذ فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثانى و عارضا لا بالذات.

## الفصل الثانى و هو الثانى عشر

### فى المتقدم و المتأخر و معا

المتقدم يقال على خمسة انحاء:

الأول - المتقدم فى الزمان و هو مشهور.

والثانى - المتقدم بالطبع و هو الذى لا يمكن أن يوجد الآخر الا و هو موجود و يوجد هو و ليس الآخر بموجود و ذلك كتقدم الواحد على الاثنين.

والثالث - المتقدم فى الشرف كما يقال ان أبا بكر قبل عمر أى لا أفضلية لعمر الا و هى له و له ما ليس لعمر.

والرابع - المتقدم فى المرتبة و هو ما كان أقرب من مبدأ محدود.

ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الأنواع التى بعضها تحت بعض، والجناس التى بعضها فوق بعض.

و منها وضعية كترتيب الصفوف فى المسجد منسوبة الى المحراب أو الى باب المسجد.

كذلك<sup>(١)</sup> المتقدم فى المرتبة قد يكون طبعاً، كتقدم الجسم على الحيوان اذا ابتدأت من الجوهر وكتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان.

و قد يكون وضعا كتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدأ و تقدم القريب من الباب ان جعلت الباب هو المبدأ.

والخامس - المتقدم بالعلية و ذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على وجود

---

١ - كذلك المتقدم الخ أى كما ان ذلك التقسيم حاصل فى المراتب فهو حاصل أيضاً فى المتقدم بحسبها.

حركة القلم و ان كانا معا فى الزمان، و لكن حركة اليد غير مستفادة من حركة القلم و حركة القلم مستفادة من حركة اليد و العقل يقضى بأن اليد لما تحركت تحرك القلم، و لا يستجيز أن يقال لما تحرك القلم تحركت اليد و اذا تعقل<sup>(١)</sup> حال المتقدم فى جميع هذه الأنحاء كان المتقدم هو الذى لا يوجد للمتأخر المعنى المعتبر فيه التقدم و التأخر، الا و قد وجد للمتقدم. و اذا عرفت أقسام المتقدم فاعتبرها بنفسك فى المتأخر و فى معا.

---

١- أى اذا تعقلت حال المتقدم بالمعانى السابقة عرفت ان المعنى الذى اعتبر فيه التقدم و التأخر كالوجود فى العلية مثلا لا يكون للمتأخر الذى هو المعلول حتى يكون قد حصل للمتقدم الذى هو العلة.

## المقالة الثانية

في تعرف الأقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها  
فصلان

## الفصل الأول

## في بيان أصناف ما يفيد التصور

و قبل ذلك نشير اشارة خفيفة الى معنى القول، فالقول هو اللفظ المركب  
و قد عرفته.

و تركيب اللفظ على انحاء و ما يهمننا منها في غرضنا هو تركيب التقييد و  
هو أن يتقيد بعضه ببعض، بحيث يمكن أن يقع بين أجزائه لفظة «الذى هو»  
مثل قولنا: «الحيوان الناطق المائت»، أى الحيوان الذى هو الناطق الذى هو  
المائت و مثل هذا المركب يسمى المقيد و يفيد التصور لا محالة.

و اذا عرفت هذا فاعلم أن القول أى المفيد للتصور منه ما يسمى حداً و منه  
ما يسمى رسماً و منه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط والخطب  
فيه سير، فان الطالب يقنع بتبديل لفظ بلفظ أعرف عنده منه كتبديل الانسان  
بالبشر والليث بالأسد، أما الحد والرسم فيجب الاعتناء ببيانهما اذ هما مقصود  
اهذه المقالة.

و كل واحد منهما ينقسم الى التام و الناقص.

والحد التام هو «القول الدال على ماهية الشئ»<sup>(١)</sup>، فيعلم من هذا أن  
اللفظ المفرد لا يكون حداً، اذ القول هو المركب، و كذلك يعلم أن ما لا  
تركيب في حقيقته و ماهيته فلا حد له.

١ - إقال المصنف فى «التبصرة»: الحد قول يعرف به حقيقة شئى مجهول «ص ١٩ و  
قال فى رسالته المنطقية: الحد قول يؤلف من جنس الشئ و فصله» ص ١٣٥ فقارن بين  
اقواله المختلفة و قول الشيخ الرئيس كما يذكره عن قريب و لا حظ نقد المصنف و هو  
تسرع فى موأخذته كمن جاء من بعد الشيخ لانه هو الرئيس على الاطلاق و خريط الفن.

والدلالة على الماهية بحسب استعمالنا هي دلالة المطابقة و التضمن لا دلالة الالتزام.

فاذا ركب قول دال على الشيء دلالة الالتزام فلا يكون حدا مثل تحديدنا الانسان بأنه: «ضحاك مشاء على رجلين بادی البثرة»، بل يجب أن تكون دلالة الحد احدى الدالتين المعبرتين و انما تكون كذلك اذا كان الحد مركبا من مقومات الشيء فان كانت المقومات اجناسا و فصولا فالحد مركب من الجنس والفصل و ان لم تكن اجناسا و فصولا كان الحد مركبا من مجموعها كيف كانت.

و قد أوجب أفضل المتأخرين في «التنبيهات» أن الحد مركب من الجنس والفصل لا محالة، فان كان هذا مصيرا منه الى أنه لا يكون تركيب من مقومات سوى الأجناس والفصول فليس كذلك<sup>(١)</sup>، فان الشيء قد يتركب مع عارض له يكون كل واحد منهما مقوما بالنسبة الى المركب و ليس جنساً له و لا فصلا كالجسم الأبيض، اذا أخذ من حيث هو جسم أبيض، فان الجسم و الأبيض مقومان له و ليس واحد منهما جنساً له و لا فصلا.

و كذلك الآ فطس مركب من الأنف والتقعر، و العدالة مركبة من العفة والشجاعة و الحكمة و ليس تركيبها تركيب الأجناس والفصول و العفة و ان لم تكن محمولة على العدالة، و لا التقعر على الأفطس ففي المثال الأول الجزآن محمولان حتى لا يقول قائل كلامنا في تركيب المحمولات و ليست العفة و أخواتها محمولة على العدالة هذا.

و ان كان ما ذكره تخصيصا منه لاسم الحد بما يكون مركبا من الجنس

١- [للشيخ الرئيس في الحد تفصيل انظر: الشفاء، المدخل - شرح الاشارات: ٩٥، - المباحثات: ١١٨ و غيرها من كتبه.]



والفصل فهو يناقض عموم قوله «ان الحد هو القول الدال على الماهية»<sup>(١)</sup> لأن مقتضى هذا أن كل دال على ماهية الشيء مشتمل على مقوماته، فهو حد كان مركبا من الجنس والفصل أو لم يكن فاذاً الواجب في الحد دلالة على الماهية وتألفه من المقومات كلها كانت أجناسا وفضولا أو لم تكن.

وهذا الفصل في ظاهره مناقض لما قدمناه، فانا حصرنا الذاتيات في الأجناس والفصول والأنواع فادعاء ذاتي ليس بشيء من هذه الثلاثة يناقض ذلك الحصر.

ولكن ذلك الكلام انما كان في أمور مركبة من معان عامة وخاصة يحصل منها شيء متحد في الوجود ولا يكون لذلك العام قوام الا بهذا الخاص حتى لو لم يقترن به هذا الخاص لم يتصور حصوله بالفعل، فيكون العام بالنسبة الى ذلك المركب جنسا له والخاص فصلا.

وكل تركيب ليس على هذا النحو فليس فيه جنس ولا فصل وان كانت أجزاء التركيب بالنسبة اليه مقومات له.

ولا شك أن الجسم الأبيض لو لم يقترن به الأبيض كان متحصلا الوجود دون الأبيض، فليس نسبة الأبيض اليه نسبة التقويم وتحصيل الوجود بل نسبة عارض بعد تقومه.

ولو حققنا هذا التحقيق في الابتداء وقسمنا الماهيات الى بسيطة ومركبة والمركبة الى ما يتقوم بعض أجزائه بالآخر فيتحد منها طبيعة واحدة في الوجود والى ما ليس كذلك بل لبعض أجزائه قوام في نفسه بالفعل وان لم يقترن والآخر لتشوش دركه على المبتدىء.

ولعل أفضل المتأخرين استمر ههنا أيضا على ما يليق بفهم الشادين،

والتحقيق<sup>(١)</sup> ما ذكرناه.

ثم هذا التأليف بين الذاتيات لا يكفى وجوده كيف اتفق بل لابد فيه من هيئة و ترتيب فان معنى الحد فى الذهن مثال مطابق للمحدود فى الوجود. فكما أن المحدود لا يوجد الا بتأليف مخصوص لأجزائه كالسرير لا يكفى فى وجوده جمع الخشب و تركيبه كيف كان، بل لابد أن يكون مع ترتيب و هيئة مخصوصة.

وكذلك كل ماهية مركبة انما تركب و تحصل بأن يقرن المعنى الخاص - وهو الفصل - بالمعنى المشترك فيه فيقومه و يقيده مخصصا فى الوجود، ان كانت مقوماته<sup>(٢)</sup> أجناسا و فصولا و أن يلحق المعنى العارض بما هو

١- قوله والتحقيق ما ذكرناه من المعروف أن ابن سينا و من سبقه من أهل المنطق كانوا يراعون دائما فى تقرير قواعد المنطق أنها موازين للعلوم الحقيقية و درك الحقائق المتقررة، و عندهم ان الماهيات الحقيقية المركبة فى الخارج لا تخلو من عام بمنزلة القابل و خاص مقوم له و هو الصورة النوعية أما ماهية ليس لها عام يدخل فى أجزائها و هى مركبة فلم يعرف عندهم.

أما ما ذكره المصنف من الجسم الأبيض فهو من المركبات الاعتبارية والماهيات الاعتبارية لا اعتبار لها فى نظر طالب العلوم الحقيقية والعدالة لم تخرج عن أنها كيف من الكيفيات بتركب فى وجوده الخارجى من عدة أمور تدخل فيه كما يدخل الحس و قوة الحركة و قوة الارادة فى تركيب الحيوان، ثم ينتزع منها فصول تحمل عليه فيمكن أن يقال العدالة كيف أو خلق جامع للعفة و اخواتها.

و زعم أن هناك فرقا بين «جامع للثلاثة» و بين «متحرك بالارادة و حساس» لا دليل عليه فهذا هو ما حمل الشيخ على حصر اجزاء الحد فى الجنس والفصل لانه حصر أجزاء الماهيات فيهما.

٢- ان كانت مقوماته أجناسا مرتبط ببقوله بأن يقرن المعنى الخاص الخ و قوله و أن يلحق معطوف على أن يقرن و الموضوع طبعاً هو الجسم مثلاً و المعنى العارض هو البياض مثلاً.

موضوع طبعا فتحصل من ذلك جملة متقومة بالموضوع والعارض.  
فكذلك الحد يستدعى تركيبا لمقومات الشيء مخصوصا محاذيا لتركيبها  
فى الوجود.

أما ما ليس<sup>(١)</sup> فى مقوماته جنس و لا فصل مثل الجسم الأبيض، فتركيبه  
المحاذى للوجود هو أن يوضع من أجزائه ما هو الموضوع بالطبع كالجسم و  
يعرف بمقوماته ثم يخصص و يقيد بلحوق الابيض معرفا بمقوماته فاذا فُعل  
ذلك فقد أعطى حدّه الحقيقى.

و أما ما مقوماته أجناس و فصول فتأليف حده هو أن يوضع جنسه القريب  
و يقيد بجميع فصوله كم كانت و لا يقتصر على ذكر بعضها، فاذا فُعل ذلك  
فقد وُفيت الدلالة على كمال الماهية.

لأن الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة، فاذا عدّ  
بعد ذلك الفصول بأسرها التى هى الذاتيات الخاصة فقد استوفيت الدلالة  
على الماهية بجميع ذاتياتها المشتركة والخاصة، و لا يتصور أن يكون ذاتى  
الامشتركا أو خاصا و اذا استوفيت الذاتيات بأسرها تمت الماهية.

ثم ان لم يكن للجنس القريب اسم موضوع مطابق له أورد حده بدل اسمه،  
ثم قرن به فصول هذا النوع المحدود أولا و هذا كما تقول فى حد الحيوان انه  
جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة.

فاخذنا حد جنسه القريب و هو الجسم ذو النفس لما لم يكن له اسم و قرن  
به فصول الحيوان الخاصة به و هو الحساس المتحرك بالارادة.

أما ان كان له اسم يطابقه فأتى بحده بدله عمداً أو سهواً لم يستعظم صنيعه  
بسبب هذا التطويل بعد رعايته واجب الحد من حصر جميع الذاتيات و

١ - أما ما ليس الخ شروع فى بيان كيف يكون التركيب الحدى محاذيا للتركيب فى  
الوجود.

ترتيبها.

و قد اعتقد بعضهم أن هذا لا يكون حداً، لأن من شرط الحد عنده الإيجاز، فانه قول و جيز من أمره كذا وكذا. و ليس<sup>(١)</sup> فى هذا من الزلل ما يخرججه عن كونه حداً مع أن الوجيز أمر اضافى غير محدود بحد معلوم، فرب شىء هو و جيز بالاضافة الى شىء، طويل بالاضافة الى غيره.

و الأمور الاضافية لا يجوز استعمالها فى تعريف ما ليس باضافى و الحد ليس من قبيل المضافات فيسوغ<sup>(٢)</sup> فى تحديده استعمال اللفظ الاضافى. و يعرف مما ذكرناه أن الشىء الواحد لا يكون له الا حد و أحد، لأن ذاتيات الشىء اذا وجب ايرادها كلها فى الحد الحقيقى اما صريحا و اما ضمنا، فلا يبقى للحد الثانى من الذاتيات شىء يورد فيه بل ربما يكون ذلك تبديلا لالفاظ هذا الحد بمرادفاتها.

و لا يكفى فى الحد التام الحقيقى أن يذكر الجنس الأعلى أو الأوسط مقيداً بالفصل المختص بالنوع المحدود، فان هذا يخل ببعض الذاتيات من غير أن يكون مدلولاً عليها احدى الدالتين المعبرتين.

فان الجنس الأعلى أو الأوسط لا يدل على ما هو تحته، بل دلالة بالمطابقة على مجموع أجزائه من حيث هى مجموعه، و بالتضمن على واحد واحد من أجزائه المشتركة والخاصة المساوية لذلك الجنس.

و دلالة الفصل على ما يحصل به الجنس الأعلى أو الأوسط دلالة التزام لا اعتبار لها، و هذا كما تقول فى حد الانسان انه جسم ناطق أو جوهر ناطق، فان الجسم لا دلالة له الا على جوهر يمكن فرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة على

١- و ليس فى هذا من الزلل الخ أى ليس فى ذكر الجنس بحد زلل يخرج التعريف عن كونه حداً و ان خالف الإيجاز.

٢- فيسوغ الخ مرتب على المنفى و هو أنه من المضافات، فهو منفى أى فلا يسوغ الخ حيث أنه ليس من المضافات.

زاويا قوائم فيه.

والناطق دلالة على شيء ذى نطق ليس يدري من حيث المفهوم أنه حيوان أم لا إنما يدري ذلك بالنظر فى الوجود، فإن ماله نطق لا يوجد إلا حيوانا لا أن اللفظ بالوضع يدل على كونه حيوانا.

والذاتيات التى بين الجسم والناطق كذى النفس والمغذى والنامى والمولد والحساس والمتحرك بالارادة تضع فى البين لعدم الدلالة عليها فتعرف بهذا أن قول من قال أن الحد الحقيقى يراد للتمييز ليس بشيء.

أذ لو كان الغرض التمييز الذاتى دون تحقق ذات الشيء كما هو، لكان قولنا الإنسان جوهر ناطق حدا، لأنه مميز للإنسان بذاتياته عما سواه.

وهذا<sup>(١)</sup> انكار على من يطلب من الحد تصورات الشيء و تحققه كما هو ثم يكتفى بالتمييز أما من لا يطلب منه إلا التمييز فلا انكار عليه فى إثارة إلا بتركه ما هو الأولى من طلب تصور ذات الشيء فإن التمييز يحصل تبعا لهذا الغرض فمعرفة حقيقة الشيء مع تمييزه أولى من معرفة تمييزه دون حقيقته.

و أما الحد الناقص فهو الذى لا يستوفى جميع ذاتيات الشيء و لا يكون مساويا له فى المعنى بل فى العموم، فيحصل منه التمييز الذاتى فحسب دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته و ذلك كما مثلنا به فى حد الإنسان أنه جوهر ناطق أو جسم ناطق.

واعلم - أن كون الحد الأعلى الماهية مفيداً لتصور الذات إنما هو بالقياس الى من يعلم وجود الشيء، أما من لا يعلم ذلك فهو فى حقه دال

١- وهذا انكار أى أن قولنا فتعرف بهذا الخ يأتى على قول من اكتفى فى الحد بمجرد التمييز مع ذهابه الى أن الحد إنما يقصد به تصورات الشيء و تحققه فإن ذهب ذهاب الى أن الحد إنما يراد منه التمييز فقط ثم اكتفى بالجنس العالى أو المتوسط والفصل القريب و أثر هذه الطريقة فلا ينكر عليه إثارة لها على غيرها إلا من جهة أن الطريقة خلاف الأولى.

على معنى الاسم شارح لمفهومه، فاذا حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه في حقه دالا على الماهية بحسب ذات الشيء.

و أما التصور الذى حكمنا فى أول الكتاب بتقدمه على التصديق، فهو تصوّر بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات.

أما التصور بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود الشيء والتصديق به، فليس لقائل أن يقول اذا كان الحد لا يفيد التصور الا بعد العلم بالوجود والتصديق به، والتصديق به لا يمكن الا بعد التصور فالحد لا يفيد التصور الا بعد التصور وهو دور.

و ذلك لأن التصور الذى يفتقر اليه التصديق هو تصور معنى الاسم والمراد به، فان من لا يفهم المراد بلفظ<sup>(١)</sup> الحد لا يمكنه الحكم بوجوده أو عدمه.

أما التصور بحسب الذات فلا يشترط تقدمه على التصديق بل هو بعده كما بينا.

ثم التصور السابق على التصديق ليس من شرطه أن يكون بحيث لو علم وجود الشيء كان هو بعينه تصوراً لحقيقة الذات و ماهيته بتصور ذاتياته، بل ربما كان تصوراً له من جهة عارض من عوارضه أو لازم أو من جهة بعض الذاتيات دون بعض أو تصوراً على خلاف ما هو عليه.

و أكثر تصورات الجمهور فيما يبنون عليه الأحكام التصديقية ليس تصوراً لحقيقة الذات كما هى، مثل ما يتصورون من معنى الروح و السماء و العقل و الهوى و الطبيعة و غير ذلك.

و أما الرسم فهو: قول يعرف الشيء من خواصه أو أعراضه التى هى لوازم

١- لفظ الحد اى باللفظ الذى جاء الحد لبيان معناه و هو اللفظ الدال على المحدود كالإنسان مثلاً.

تخصه جملتها بالاجماع.

والفاضل منه ما وضع فيه أولا الجنس القريب للشيء ثم قيد بخواصه كلها كقولنا: في حد الانسان انه «حيوان ضحاك مستعد للعلم مشاء على قدميه عريض الأظفار بادی البشرية»، و اذا لم يوضع فيه الجنس واقتصر على اللوازم والعوارض التي يخصه مجموعها كان رسما ناقصا.

ثم يلزم فيهما جميعا أن تكون هذه اللوازم بيّنة للشيء، فتعرف الشيء على سبيل انتقال الذهن منها اليه كمن يقول في رسم المثلث انه الشكل الذي له ثلاث زوايا فقط، لا كمن يقول انه الشكل الذي زواياه الثلاث مساوية لقائمتين.

فان هذا ليس بينا الا للمهندس فهو رسم بالنسبة اليه لا على الاطلاق في حق الكل، أما غير المهندس ممن لا يعرفه فهو في حقه خاصة<sup>(١)</sup> مركبة لا رسم اذ ليس بمعرف و أقل درجات الرسم التعريف.

وهنا دقيقة و هي: أن الرسم الذي لم يوضع فيه الجنس القريب اذا كان مؤلفا من خواص بيّنة ينتقل الذهن منها الى معرفة الشيء اعتد بكونه رسما، فاذا اقتصر على خاصة واحدة وانتقل الذهن منها الى الشيء بسبب كونها بيّنة له ينبغي أن يكون رسما.

لأن المقصود من الرسم هو التعريف بانتقال الذهن من لازمه الى ملزومه و قد حصل هذا المقصود من لازم واحد، فليسقط اعتبار كونه قولاً بل المفرد أيضا رسم اذا قام مقام المؤلف في التعريف.

و اذا جعلنا هذا رسما، فليجعل مجرد الفصل أيضا حدا طالبا للتمييز بالذاتيات و ان لم يكن حدا حقيقيا مساويا للمحدود في المعنى والعموم.

١ - خاصة مركبة أراد بالمركبة التي تحتاج في العلم بلزومها الى وسط فكانها مع الوسط مركب يلزم الشيء فيمكن أن يعلم لكن بعد العلم بالشيء فلا يكون معرفا له.

فان التمييز حاصل به حسب حصوله بمؤلف منه و من غيره و ان لم يكن وافيا بجميع ذاتياته، مع أن انتقال الذهن الى الشيء المحدود من الفصل أسرع فانه أبين للشيء من اللوازم الغير الذاتية و لا يلزم من هذا أن يجعل اللفظ المفرد الموضوع بالمطابقة للمحدود حدا له بسبب كونه دالا على ماهيته.

لأن الحدّ للبيان فلا بد فيه من مجهول و معلوم و لا يكون المجهول عين المعلوم، فماهية الانسان مثلا ان كانت مجهولة من حيث هي جملة فكيف تكون هي بعينها معلومة من ذلك الوجه حتى تعلم نفسها بنفسها. اللهم الا أن تكون الماهية معلومة والمراد باللفظ ملتبسا فحينئذ يعرف بلفظ مرادف له أو بلغة أخرى.

و اعلم أن تعريف الماهيات التي لا حدود لها أى الحدود المركبة من المقومات لفقدانها الأجزاء الذاتية انما هو بلوازمها و اذا كانت لوازمها بينة ينتقل الذهن منها الى فهم الذات كان ذلك فى حقها تعريفا قائما مقام الحد و ان لم يكن حدا لأنه تعريف الشيء بتوسط حال من أحواله فكان كتعريف الشيء المركب بتوسط مقوماته.

و هذا<sup>(١)</sup> انما كان حدا لأنه يعرف حقيقة الشيء كما هو، والبسيط ان كان واحداً لا كثرة فيه و عرف بتوسط شيء فقد عرف كما هو، فلا ينبغي أن يتقاصر هذا التعريف عن تعريف الحد أى تعريفه<sup>(٢)</sup> بتوسط ألفاظ موضوعة لمقوماته، لأنه لا افتراق بينهما فى توصيل الذهن الى حاق الشيء. و ان لم تكن اللوازم بينة فلا يخلو اما ان يقصد بالقول المركب من لوازمه

١- و هذا أى تعريف المركب بتوسط مقوماته انما كان حدا الخ.

٢- أى تعريفه الخ هذا تفسير لتعريف الحد.



قصد الذات أو قصد نحو<sup>(١)</sup> كونه ذات تلك اللوازم، فان كان المقصود معرفة الذات لم يكن هذا التعريف الذى هو بلازم غير بين ولا ناقل للذهن الى تلك الحقيقة التى هى للذات رسماً.

و ان كان المقصود من ذكر هذا اللازم تعريف كون هذا الشيء بحيث يلزم

- 
- ١- نحو كونه ذات تلك اللوازم أى الذات التى تعرض لها تلك اللوازم.
- و حاصل ما قاله أن البسائط لا يمكن أن يكون لها حد بالمعنى السابق و هو المركب من مقومات الشيء، اذ البسيط لا مقوم له و لكن البسائط تعرف أيضاً كما أن المركبات تعرف، فيكون تعريف البسائط بالرسوم و هو التعريف باللوازم و تقوم الرسوم لها مقام الحدود للمركبات اذا كانت اللوازم بينة، فان اللوازم البينة ما لا تحتاج الى وسط فهى لازمة عن الذات فتمثلها للذهن على وجه أشبه بتمثيل الحد للماهية المركبة.
- أما ان لم تكن بينة بأن كانت محتاجة الى وسط، فقد علمت ان ما ليس بينا لا يصح أن يكون معرفاً لمزومه كمساواة زوايا المثلث لقائمتين.
- فلو قصد باللوازم الغير البينة شرح الحقيقة و تعريفها لم يكن ذلك رسماً لها كما عرفت.
- أما اذا قصد بذكر اللوازم الغير البينة تمييز الشيء بكونه بحيث يلزم عنه هذه اللوازم أى ما حاله أن تعرض له هذه العوارض أى تعريفه بأنه هو الشيء الذى تعرض له تلك العوارض، كان التعريف بتلك اللوازم الغير البينة رسماً يقوم مقام الحد أيضاً.
- لأن كون الذات هى الذات التى تعرض لها العوارض أمر اعرف من الذات نفسها اذ لم ينظر فيه الا الى كونها هى معروض العارض.
- و هذا أمر قد يعرف بالمشاهدة أو بغيرها مع أن العارض غير بين للزوم، كتعريفك النفس الناطقة فى الانسان بأنها قوته التى هى مناط اتصافه بالحكمة.
- فان عروض الحكمة للانسان لقوة فيه تزيد عن مجرد الحيوانية أمر معلوم لكل من ميز بين الانسان و غيره، لكن كون ذلك لازماً من لوازم النفس الناطقة يحتاج الى بيان طويل عريض.
- و لذلك قال ان تعريف القوى الفعالة مثلاً بأفعالها هو من هذا القبيل لأنها لا كون لها يعرف الا كونها بحيث تصدر عنها هذه الأفعال، و هو الكون الذى يعرض لها عند تعريفها أى توصف به بقصد التعريف.

عنه هذا اللازم فيكون بالقياس الى هذا المقصود كالحـد.  
و جميع القوى الفعالة والمنفعلة اذا عرّفت بأفعالها على هذا الوجه أى  
قصد نحو كونها ذوات تلك الافعال، كان ذلك كالحـد لها لأنها بسيطة و لا  
كون لها غير ذلك الذى يعرض لتعريفها.

## الفصل الثاني

### في التحرّز عن وجوه من الخطأ تقع في الحد والرسم

اعلم أن القانون الذي أعطيناه في الحد الحقيقي من جميع الذاتيات بأسرها و ترتيبها يصعب جداً إذ لا يعثر على جميع الذاتيات دائماً في كل شيء، فربما كان للشئ فصول عدّة، فاذا وجد بعضها و حصل التمييز وقع الظن في الأكثر بأن لا فصل غيره.

وكذلك الوقوف على الجنس القريب صعب جداً فربما يؤخذ البعيد على اعتقاد أنه قريب و ربما اشتبهت اللوازم البيئة للشئ بذاتياته، فتؤخذ بدل الذاتيات و يركب الحد منها.

والذهن لا يتنبّه للفرق بين الذاتى واللازم البيّن في جميع الأشياء، إذ هي متقاربة جداً في بيانها للشئ و امتناع فهم الشئ دون فهمها، و لصعوبة هذا الأمر أوردنا أمثلة من الحدود والرسوم التي وقع فيها الخطأ ليتدرب الطبع بمعرفتها و يتحرّز عن أمثالها.

فمنه ما هو في الحد اما في جانب الجنس أو في جانب الفصل أو مشترك بينهما فالمشترك بينهما يشارك الحد فيه الرسم.

أما ما هو في الجنس فمن ذلك أن يؤخذ شئ من اللوازم كالواحد والموجود مكان الأجناس أو كالعرض في حدود الأنواع الواقعة تحت المقولات التسع، فان العرض ليس جنسها كما علمت بل لازم.

و منه أن يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم: ان العشق افراط المحبة والافراط فصل له و جنسه المحبة، فقد وضع الفصل مكان الجنس والجنس مكان الفصل.

و من ذلك أن يؤخذ جنس بدل جنس كالملكة بدل القوة والقوة بدل

الملكة أما أخذ القوة بدل الملكة فكقولهم العفيف هو الذى يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية والفاجر يقوى أيضا ولا يفعل.

و أما أخذ الملكة بدل القوة فكقولهم القادر على الظلم هو الذى من شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره وهذا ملكة الظلم لا القدرة على الظلم، فان القادر على الظلم قد يكون عادلا وليس فى طبيعه نازعا الى انتزاع ما ليس له من يد غيره.

و من ذلك أخذهم النوع مكان الجنس كقولهم فى حد الشر انه ظلم الناس و الظلم نوع من الشر.

و من ذلك أخذهم الموضوع مكان الجنس كقولهم ان السرير خشب يجلس عليه والخشب موضوع للسريرية لا جنس والسريرية عارضة عليه.

و من ذلك أخذهم ما كان و ليس الآن موجوداً مكان الجنس، كقولهم فى حد الرماد انه خشب محترق و ليس الرماد خشبا بل كان خشبا و اذ ذاك لم يكن رمادا فحين هو رماد لم يبق كونه خشبا و حين كان خشبا لم يصير بعدرمادا.

و من ذلك أخذهم<sup>(١)</sup> الجزء مكان الجنس كقولهم ان العشرة خمسة و خمسة و كقولهم فى حد الحيوان انه جسم ذو نفس والجسم جزء من الحيوان لا جنس.

و قد أُورِدَ هذا المثل فى كتبهم وكأنه يناقض ما قدمناه من أن الجسم جنس للحيوان و يجب أن يعلم أن لا تناقض أصلا.

فان الجسم يمكن أن يؤخذ باعتبار لا يكون به الاجزاء فقط و اذ ذاك لا يكون محمولا على الحيوان لأن الجزء لا يكون محمولا على الكل.

و يمكن أن يؤخذ باعتباره جنسا محمولا على ما تحته، أما اعتبار كونه

١- أخذهم الجزء الخ المراد منه الجزء المادى فى الوجود الخارجى.

جزأ فهو أن يجعل معناه أنه جوهر مركب من هيولى و صورة ذو أبعاد ثلاثة بشرط أن لا يدخل فى مفهومه غير هذا فان وجد مع غير هذا مثل كونه نباتيا أو حيوانيا أو جماديا فهو زائد على هذا المفهوم و بهذا الاعتبار هو جزء و ليس محمولا اذ ليس الحيوان هذا القدر فحسب.

و أما اعتبار كونه جنسا فهو أن لا يجعل مفهومه مقصورا على هذا القدر فحسب، بل يجوز أن يكون هذا الجوهر المركب من الهيولى والصورة أى تلك الأنواع كان لا بأن تكون مقترنة به اقتران الخارج عن المفهوم، بل اقتران جواز الدخول فى المفهوم.

و على الجملة هو أن يؤخذ هذا المعنى مطلقا غير مشروط بشرط الاقتصار عليه أو وجوب الزيادة فيه.

و لا شك أن الجسم جنس بهذا المعنى للحيوان اذ هو أحد الأنواع التى يجوز دخولها فى مفهوم ذلك الجسم و ذلك الجسم على اطلاقه دون شرط الاقتصار على كونه جوهرًا ذا أبعاد ثلاثة محمول عليه.

فاذا اعتبرت الجسم على هذا الوجه كان جنسا و وجب ايراده فى حد الحيوان، أما على الوجه الآخر فهو جزء و لا يجوز ادخاله فى الحد و لا حمله عليه أصلا لأن الجزء لا يحمل على الكل.

و اما الخطأ فى الفصل فهو أن تأخذ اللوازم مكان الذاتيات و أن تأخذ الجنس مكان الفصل و أن تحسب الانفعالات فصولا.

و الانفعالات<sup>(١)</sup> اذا اشتدت بطل الشئ والفصول اذا اشتدت ثبت الشئ. و أما المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم فأمران:

١- والانفعالات اذا اشتدت الخ يريد أن يقول مع أنه يوجد فرق بين الفصول والانفعالات لأن الانفعال تأثر اذا اشتد أدى الى فساد جوهر المتأثر المنفعل أما الفصول فانها مقومات للجوهر وكلما قوى المقوم بالكسر قوى المقوم بالفتح واطلاق الاشتداد على الفصول ضرب من التسامح.

أحدهما - أن لا تستعمل الألفاظ المجازية المستعارة والغريبة الراحشية والمشتبهة كقولهم ان الفهم<sup>(١)</sup> موافقة و ان النفس عدد محرك لذاته و ان الهبولى ام حاضنة.

والثاني - أن يعرف الشيء بما هو أعرف منه فان عرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يعرف الا بهذا المعرف كان خطأ. أما تعريفه بنفسه فكقولهم في حد الحركة انها نُقْلة و في حد الانسان انه الحيوان البشرى والبشر والانسان مترادفان.

و أما المساوى في المعرفة فكقولهم في حد الزوج انه العدد الذى يزيد على الفرد بواحد، والفرد ليس أعرف من الزوج. و من ذلك أخذ أحد المتضايقين في حد الآخر، فان كل واحد منهما فى الجهل والمعرفة به مثل الآخر.

و قد ظن بعضهم أنه لما كان العلم بهما معا جاز أخذ كل واحد منهما فى حد الآخر.

و هذا خطأ فاحش لأن العلم بهما جميعا اذا كان معا فلو كان أحدهما مجهولا كان الآخر مجهولا أيضا فكيف يعرف الآخر به و من شرط ما يعرف به الشيء أن يكون معلوما قبله و اذا علم أحدهما صار الآخر معلوما معه فلا حاجة به الى أن يعلم بصاحبه.

لكن على هذا شك و هو أن المضاف ما ماهيته معقولة بالقياس الى غيره وليس له وجود غير ذلك، فحدّه اذا كان بيانا لحقيقته فيجب أن يؤخذ فيه قياسه الى الآخر و الا لم يكن بيانا لحقيقته.

١ - الفهم موافقة مثال للمشتبه و ما بعده مثال للغريب والثالث مثال للمستعار. والفهم ليس موافقة ما بل هو موافقة ما فى الذهن للواقع فتعريفه بالموافقة تعريف بلفظ مشتبه لا يُدري ما يراد منه و لفظ العدد و ان لم يكن غريبا فى نفسه لكنه بوصف كونه محركا لذاته غريب لا يعرف.

و حله أن المضاف اليه ليس جزءاً من حقيقة المضاف فيلزم أخذه في حده، بل هو لازم له، اذ يلزم من كون هذا مضافاً وجود مضاف اليه بأزائه معه لا سابقاً عليه و لو كان جزءاً من حقيقته للزم تقدمه عليه بالذات و انقطعت الرابطة المعينة بينهما بل المتضايفان متقدمان بذاتيهما و وجوديهما الغير المتضايفين على معنى الاضافة بينهما تقدم المعروضات على عوارضها فان الاضافة انما تعقل بين شيئين فلا بد من تقدمهما أولاً بالذات على الاضافة لتعقل بينهما الاضافة.

ثم اذا اتصلت بينهما الاضافة التي هي قياس ما بوجه ما الى الغير كان حصول هذا مضافاً والآخر مضافاً اليه معاً من غير تقدم و تأخر. فاذن في تحديد المتضايفين ضرب من التلطف والحيلة و هو أن يؤخذ الذاتان مجردين لا من حيث هما مضافان و يدل على السبب الجامع بينهما. فاذا فرغ من آخر البيان حصل العلم بهما جميعاً معاً مثل أن تقول: الجار هو ساكن دار أحد حدودها بعينه حدّ دار الآخر الذي يقال لهذا بالقياس اليه انه جار من حيث هما كذلك. وكذلك الأخ هو انسان أحد والديه هو بعينه والد الذي يقال لهذا بالقياس اليه انه اخ.

والأب حيوان يولد من نطفته آخر من نوعه، من حيث هو كذلك. وأما ماهو اخفى فكقولهم ان النار جسم شبيه بالنفس<sup>(١)</sup> والنفس أخفى من النار.

و أما ما هو معرف بهذا الشيء الذي يراد تعريفه به فكقولهم في حد الشمس انها كوكب يطلع نهاراً و النهار لا يمكن أن يُحدّ الا بالشمس لأنه زمان

١ - النفس بسكون الفاء وجه مشابهة النار لها كمون الجوهر و ظهور الأثر و لكن النفس في حقيقتها أخفى من النار.

طلوع الشمس.

و كقولهم فى حدّ الكمية انها القابلة للمساواة واللامساواة.

و فى حد الكيفية انها قابلة للمشابهة و غير المشابهة، والمساواة تعرّف بأنها اتفاق فى الكمية، والمُشابهة بأنها اتفاق فى الكيفية.

فهذا و ما أشبهه من أنواع الخطأ فيُجتنب فى الحدود و يصعب جدا اجتنابه.

و لذلك نرى المحققين فاترى الهمم عن اعطاء الأمور حدودها الحقيقية بل قانعين بالرسوم فى أكثر المواضع.

و قد بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه و هل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لما لم نشرع بعد فى البرهان أخرنا هذا البحث الى ذلك الفن و نورد هناك مشاركات الحد والبرهان أيضا ان شاء الله تعالى.

فهذا ما نريد ايراده فى التأليف المفيد للتصوّر و ننتقل الى التأليف التصديقى بعون الله و حسن توفيقه انه هو المعين والموفق.



## المقالة الثالثة

فى التآلىفات الموصلة الى التصديق و تقسم الى خمسة فنون

## الفن الأول

فى التآلىف الأول الواقع للمفردات و هو الملقب ببادير منياس  
و يشتمل على مقدمة و تسعة فصول

أما المقدمة: فهى أن للأشياء وجودا فى الأعيان و وجودا فى الازدهان و هو ادراك الأشياء اما بالحس او الخيال أو الوهم أو العقل على ما يعرف تفاصيل المدركات فى العلوم و وجودا فى اللفظ و وجودا فى الكتابة.

فالوجود الذهنى - و يسمى الأثر النفسانى - هو مثال مطابق للوجود العينى دال عليه واللفظ دال على ما فى الذهن و ما فى الذهن يسمى معنى بالنسبة الى اللفظ، كما ان الأعيان فى أنفسها أيضا تسمى معانى بالنسبة الى الذهن لأنها هى المقاصد لما فى النفس.

والكتابة دالة على اللفظ و لذلك حوذى بأجزائها و تركيبها اجزاء اللفظ و تركيبه و قد كان الى انشائها دالة على ما فى النفس دون توسط اللفظ سبيل، فكان يجعل لكل أثر فى النفس كتابة معينة مثلا للحركة كتابة و للسكون أخرى و للسماء والأرض و غيرهما من الاعيان صوراً لكل بحسبه.

لكنه لو أجرى الأمر على ذلك لكان الانسان ممنواً بأن يحفظ الدلائل على ما فى النفس ألفاظاً و يحفظها رقوماً أيضاً، فخففت المؤونة فى ذلك بأن قصد الى الحروف الأولى القليلة العدد فوضع لها اشكال يكون حفظها مغنيا عن حفظ رقم رقم دال على شىء شىء و اذا حفظت حوذى بتآليفها رقما تأليفها لفظا فصارت الكتابة بهذا السبب دالة على الالفاظ أولا.

لكن ما فى النفس من الآثار يدل بذاته على الأمور لا بوضع واضح، فلا يختلف لا الدال و لا المدلول عليه و دلالة اللفظ على الأثر النفسانى دلالة

وضعية حصلت بالاتفاق والتواطؤ، لو تواطؤا على غيرها لناب منابها و تختلف باختلاف الامم و الأعصار و ان كان مدلولها غير مختلف.  
و دلالة الكتابة على الألفاظ أيضا وضعية و الدال والمدلول فيها جميعا يختلفان فالاعيان والتصورات لا تختلف و الألفاظ والكتابة تختلف.

## الفصل الاول

### فى الاسم والكلمة والأداة

قد بينا أن الغرض من المنطق معرفة الأقوال الشارحة والحجج وكل واحد منهما مؤلف لكن الحجة أكثر تأليفاً.

فان تركيب الحد والرسم من المفردات، والحجة لا تتركب أولاً من المفردات، بل يقع تركيب المفردات أولاً فى أمور هى قضايا ثم تتركب من هذه القضايا انواع الحجج.

والنظر فيما منه التأليف قبل النظر فى المؤلف فلا جرم وجب تقديم النظر فى القضايا و اصنافها على القياس والنظر فيها محوج تعرف هذه المفردات الثلاثة و هى الاسم والكلمة والاداة.

فالاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد و عيسى و قائم و كاتب و قد يشكك على هذا بلفظة أمس والمقدم و لفظة الزمان فان هذه كلها أسماء و مع ذلك دالة على الزمان.

فنقول فى حل هذا الشك ان قول القائل يدل على زمان المعنى أو لا يدل، يقتضى أن يكون المعنى متحصلاً فى نفسه دون الزمان و يكون الزمان أمراً مقارناً لذلك المعنى لا هو نفسه و لا داخل فى حده.

و فى أمس و غد و الزمان نفس المعنى هو الزمان لا أن الزمان خارج عن نفس المعنى لاحق به.

والمقدم دال على معنى جزؤه الزمان و جزء الشيء لا يكون مقارناً لمعنى الشيء بل يقارن جزؤه الآخر فيحصل مجموعهما معنى الشيء كاملاً، فليس للمقدم اذن دلالة على زمان خارج عن معناه والدلالة المنفية هى دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه، اذ قلنا يدل على معنى من غير دلالة على

زمان ذلك المعنى.

والاسم منه محصل و منه غير محصل، فالمحصل مثل زيد و بكر  
والانسان والحجر.

و غير المحصل مثل لا انسان و لا بصير و لا عادل و ليس بالحقيقة اسما  
فانه ليس بمفرد و الاسم مفرد، بل هذا مركب من حرف سلب و اسم محصل  
جعل مجموعهما دالا على خلاف معنى المحصل الذى هو جزؤه.

و لكن تركيبه ليس عن ألفاظ مستقلة فى الدلالة بنفسها فان حرف السلب  
أداة لا تدل الا مقرونة بشيء آخر و لفظة «لا» و ان كانت للسلب فلا تدخل  
ههنا للسلب و ليس فيها ايجاب و لا سلب بل تصلح أن تُوجَب و تُسَلَب و أن  
تُوضَعَ للإيجاب و السلب كما سنبينه من بعد.

و من الاسم ما هو قائم و منه ما هو مصرّف فالقائم ما لم يتغير عن بنائه  
الأصلى للحقوق لا حق من الأعراب و غيره.

والمصرّف ما تغير عن بنائه الأصلى باقتران حركة به او اعراب يصير مانعا  
عن اقتران بعض ما كان يقترب به لولاه مثل قولنا: زيد فان ضمة الدال اللاحقة  
به غيرته عن وضعه الأصلى و منعت لحوق الباء أو فى أو على أو عامل آخر  
به لولاهما لجاز لحوقه، اذ لا يمكنك أن تقول بزید و لا فى زيد و لا على زيد  
و لا أن تقول رأيت زيد.

والمصرّف ايضا ليس مفردا حقيقيا اذ يسمع هناك مجموع جزأين  
أحدهما الاسم والآخر ما يلحقه من الحركة والاعراب.

و هذه الحركة ليست مغيرة للفظ فحسب، بل وللمعنى أيضاً فلو لم يتغير  
المعنى ما تغير<sup>(١)</sup> حكم ما يقارنه جوازا و امتناعا و لا نعنى بتغير المعنى تبدله

١- ما تغير حكم ما يقارنه الخ أى لو لم يتغير معنى اللفظ ما تغير حكم ما يقارن اللفظ  
من الحروف و غيرها من العوامل جوازا او امتناعا فان ضمة زيد منعت كل عامل لغير

بمعنى آخر، فان معنى الاسم باق لكن انضمت اليه زيادة معنى أفادتها هذه الحركة لا استقلال<sup>(١)</sup> لها دون اقترانها بمعنى اسم من الأسماء القائمة. و أما الكلمة فهى لفظ مفرد يدل على موجود لموضوع غير معين فى زمان من الأرمنة الثلاثة مثل ضَرَبَ فانه يدل على ضرب منسوب الى ضارب غير معين فى زمان ماضٍ.

والكلمة يسميها النحويون فعلا و ليس كل ما يسمونه فعلا هى كلمة عند المنطقيين، فان تمشى و أمشى و مشت كلها أفعال و ليست كلها كلمات. لأن الكلمة ما لا يوجد لها جزء دال والتاء فى «تمشى» تدل على المخاطب والهمزة فى «أمشى» تدل على المتكلم، و قد قيل أنّ «يمشى» ايضا حاله كذلك لأن الياء منه تدل على موضوع غائب غير معين.

و صَغُو<sup>(٢)</sup> أفضل المتأخرين الى أنّ «يمشى» على الخصوص يشبه اللفظ المفرد فى أنّ لا صدق فيه ولا كذب دون تمشى و أمشى - غير قويم. لأن دلالة الياء على الموضوع الغير المعين ليس على سبيل تجويز الاسناد الى أى ماش كان، بل على ماش متعين عند القائل غير مصرح به و لا معين بدلالة اللفظ.

فالأمر موقوف فى التصديق به والتكذيب على التصريح والتعيين، و اذا اعترف بكونه دالا على ماش متعين عند القائل فقد اعترف له بجزء دال

---

الضم وجوزت عامل الضم، و لا ريب أنّ المعنى فى زيد المبتدأ أو الفاعل مثلا يختلف عنه فى زيد المفعول أو ما يشبهه أما معنى اللفظ من حيث هو فهو مسماه. لا يتغير بضمه و لا غيرها فاذا قد أضافت الضمة معنى على أصل معنى اللفظ فيكون مركبا.

١- لا استقلال لها الخ أى أنّ هذه الزيادة التى أفادتها الحركة ليست معنى مستقلا بذاته و انما هو معنى لا بد من تعقله من اقترانه بمعنى من معانى الاسم لو كان قائما و هى ذوات المسميات مثلا.

٢- صغو بكسر الصاد و فتحها و سكون الغين المعجمة أى ميله.

فكيف يكون مفردا أو شبيها به، و لا تنخرم دلالة الياء بسبب انتفاء التصريح و التعيين.

فلم يشترط فى دلالة الألفاظ كونها دالة على التعيين، فاذن هو مركب و ان لم يدخله الصدق والكذب.

فان الصدق والكذب خاصية بعض المركبات لا كلها و ان كان مركبا فلا يكون كلمة مع أن هذا اما صادق فى نفس الأمر ان كان المنسوب اليه المشى ماشيا أو كاذب ان لم يكن ماشيا، و السامع متوقف فى التصديق والتكذيب الى التصريح والبيان لكن التصديق بالقول غير صدقه فى نفسه.

و اذ تحقق هذا فلعل لغة العرب تخلو عن الكلمات المستقبلية فانها بأسرها مركبة لا بسيطة.

لكنّ المنطقى لا نظر له فى لغة دون لغة بل يكفيه أن يعلم أنه من الممكن وجود لفظة دالة على معنى و زمانه المستقبل لا دلالة لجزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى فتكون مفردة.

و الكلمة منها: محصلة و غير محصلة و مصروفة و قائمة، أما المحصلة فكقولنا: «قام» و «قعد»، و غير المحصلة كقولنا: «لاقام» و «لاصح» و يشبه أن يكون حرف «لا» لم يرتبط بصح ارتباط اتحاد ليدلا على معنى و احدكما كان فى الاسم الغير المحصل بل هو لسلبه معنى الصحة عن موضوعها فليس اذن فى لغة العرب كلمة غير محصلة.

و كذلك الكلمة القائمة مفقودة فى لسان العرب فانها الدالة على الزمان الحاضر و ليس فى لسانهم كلمة مفردة للحاضر بل ربما يستعملون كلمة المستقبل بمعنى الحال كقولهم: «زيد يمشى» أى فى الحال و ربما استعاروا له الماضى كقولهم: ان زيدا صحّ، اذا أتاه البرء فى الحال.

و أما المصروفة فهى الدالة على أحد الزمانين اللذين عن جنبى الحاضر كقولهم ضرب للماضى و يضرب للمستقبل.

و أما الأداة فهى اللفظة المفردة التى لا تدل وحدها على معنى يتمثل بل على نسبة بين معنيين لا تعقل الا مقرونة بالأمور التى هى نسب بينها مثل: من و فى و على و لا، و لذلك اذا قيل «خرجت من» لم يكن اللفظ دالا لدلالته المطلوبة ما لم يقل «من الدار» أو ما أشبهه.

و اعلم أن من الأسماء والكلم ما يستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة، و يستعمل أخرى استعمال المفردات الناقصة مثل هو و موجود و كائن و كان و وجد و صار.

فانك تقول: زيد موجود أو كائن، و تعنى بذلك الأخبار عن وجوده فى ذاته أو كونه فى ذاته فيكون تام الدلالة.

و تقول: زيد موجود قائما او كائن فى الدار أو صار متحركا، و تجعله تابعا لما بعده، لو وقفت عليه لم يكن فى نفسه تام الدلالة المرادة به. و هذه هى الكلمات الوجودية و الأسماء التى تربط بين معنيين، و هى كالأدوات و من قبيلها فى أن لا دلالة لها بذاتها دون ما يقرن بها.

## الفصل الثانى

### فى القول و أقسامه

القول هو اللفظ المركب و هو الذى تدل أجزاؤه على معان هى أجزاء معنى الجملة.  
و قد سبق تعريف المفرد بأنه الذى لا يوجد له جزء دال على شىء حين هو جزؤه.

فاذا كان المركب ما تدل أجزاؤه جميعا فبقى بين المفرد و المركب قسم آخر و هو الذى يدل بعض أجزائه دون بعض لكن القسمة و ان اقتضت وجود هذا القسم عقلا فليس فى الوجود لفظ يدل جزء منه على جز من معنى الجملة و لا دلالة للباقي أصلا لأن معنى مجموع اللفظ يزيد لا محالة على معنى جزء فالدال على تلك الزيادة هو الجزء الباقي لا محالة.

ثم من القول ما هو تام الدلالة و منه ما هو ناقصها، أما تام الدلالة فهو الذى كل جزء منه يدل بانفراده على معنى يستقل بنفسه كقولك: «زيد كاتب» و «راعى الشاة» و «باب الدار».

و الناقص الدلالة هو الذى لا تتم دلالة أحد جزأيه بانفراده الا مقرونا بالآخر كقولك: «لا انسان» و «فى الدار» و «زيد كان»، اذا أردت كونه على صفة لم تذكرها بعد لا كونه فى ذاته، كما لو كان فى نيتك أن تقول: كان مريضا فوقفت على كان دون ذكر المريض، فإن «كان» لا تتم دلالتها و الحالة هذه مالم تعقبها بتلك الصفة.

و الالفاظ قد تتركب اما على سبيل تقييد بعضها ببعض كما فى الحدود و الرسوم و قد ذكرناه.

و قد تتركب على أنحاء أخرى و ذلك لأن الحاجة الى القول هى دلالة<sup>(١)</sup>

١ - دلالة المخاطب بفتح الطاء على ما فى نفس المخاطب بكسرها أى افهام المخاطب ما فى نفس المتكلم مما يقصده بالتركيب.



المخاطب على ما فى نفس المخاطب.

و الدلالة اما أن تراد لذاتها أو لشيء آخر يتوقع أن يكون من جهة  
المخاطب و التى تراد لذاتها هى الاخبار اما على وجهه أو محرفا عنه الى  
صيغة التمنى والتعجب و غير ذلك مما هو فى قوة الاخبار.<sup>(١)</sup>

فانك اذا قلت: ليتك تأتيني أستشعر من هذا أنك مريد لاتيانه و التى تراد  
لشيء يتوقع كونه من المخاطب فاما أن يكون ذلك أيضا دلالة او فعلا غير  
الدلالة فان أريدت الدلالة فتكون المخاطبة استفهاما و ان أريد عمل من  
الأعمال غير الدلالة فهو من المساوى القماس و من الأعلى أمر و نهى و من  
الأدون<sup>(٢)</sup> دعاء و مسئلة.

والنافع فى العلوم من هذه التركيبات بعد التركيب الموجه نحو التصور هو  
التركيب الخبرى الذى يقال لقائله انه صادق أو كاذب بالذات أى قوله  
مطابق الأمر فى ذاته و حكمك بصدق قوله أى مطابقته للأمر هو التصديق.  
و هذا التركيب الخبرى النافع فى اكتساب التصديق يسمى قولاً جازماً و  
قضية.

و أصنافه ثلاثة الحملى و الشرطى المتصل و الشرطى المنفصل.  
أما الحملى فكقولك: «الانسان حيوان»، و الشرطى المتصل مثل قولك:  
«ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، و المنفصل مثل قولك: «اما أن  
يكون هذا العدد زوجا و اما أن يكون فردا».

و انما صارت الأصناف ثلاثة، لأن الحكم اما أن يكون بنسبة مفرد أو ما هو  
فى قوة المفرد الى مثله بأنه هو أو ليس هو، و بالجملة الحكم بأن معنى

١- الاخبار بكسر الهمزة أى ما يدل عليه و هى الاخبار بفتحها جمع خبر.

٢- و من الادون أراد منه الدون و هو الأدنى والاحط منزلة و استعمال أفعل من الدون  
ليس بقياس، لانه لا فعل له و لكن جاء هذا الاستعمال على لسانهم قليلا.

محمول على معنى أو ليس محمولا عليه.

و معنى قولنا ما هو فى قوة المفرد أى المركب الذى لم يعتبر من حيث هو مركب، بل من حيث يمكن أن يقوم مقامه لفظ مفرد مثل قولنا: «الحيوان الناطق المائى» ينتقل من مكان الى مكان بنقل قدم و وضع أخرى، فان «الانسان» يقوم مقام «الحيوان الناطق المائى» و يمشى مقام الباقي و هذا هو القسم الحملى.

و اما أن يكون الحكم بنسبة مؤلف تأليف القضايا الى مثله و لكن قد قرن بكل واحد منهما ما يخرجها عن كونه قضية و يربطه بالآخر فيجعلهما قضية واحدة و هذه النسبة اما نسبة المتابعة و اللزوم كقولنا: «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، فقد حكمت بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس و هذا هو الشرطى المتصل.

أو تكون النسبة نسبة العناد و المباينة كقولنا: «اما أن يكون هذا العدد زوجا و اما أن يكون فردا» و هو الشرطى المنفصل.

و فى كل واحد من المتصل والمنفصل قضيتان أما فى المتصل فقولنا: «الشمس طالعة والنهار موجود»، و فى المنفصل قولنا: «العدد زوج و العدد فرد».

و لكن اقترن بكل واحدة منهما ما أخرجها عن كونها قضية و هيأها لأن تكون جزء قضية متقاضياً اتصال الأخرى بها لتمام معناها فى الصدق والكذب و دليل خروجها عن كونها قضية زوال الصدق والكذب عنها.

أما فى المتصل فلفظة «ان» قد اقترنت باحدى القضيتين و الفاء بالأخرى و فى المنفصل لفظة «اما».

و اما فقولك: «ان كانت الشمس طالعة» ليس فيه صدق و لا كذب فليس قضية، و كذلك قولك مفردا «النهار موجود» اذا بقيت الفاء على دلالتها و لم تلغ لم يكن صادقا و لا كاذبا، بل الصدق والكذب فيه من حيث صارا قضية

واحدة تلزم احدهما الأخرى أو تعاندها.  
و يعم الأصناف الثلاثة: أن فيها «حكما بنفسية معنى الى معنى» اما  
بايجاب و اثبات أو سلب و نفى.  
و لكن خاصية الايجاب فى الحملى هو الحكم بوجود شىء لشىء، على  
معنى أن المنسوب اليه يقال له هو ما جعل منسوباً و السلب هو الحكم بلا  
وجود شىء لشىء.  
والايجاب فى المتصل هو الحكم بلزوم احدى القضيتين للآخرى، اذا  
فرضت الأولى منهما المقرون بها حرف الشرط و تسمى المقدم، لزمتها الثانية  
المقرون بها حرف الجزاء و تسمى التالى.  
والسلب هو رفع هذا اللزوم و الاتصال مثل قولك: «ليس اذا كانت  
الشمس طالعة فالليل موجود».  
والايجاب فى المنفصل: هو الحكم بمباينة احدى القضيتين للآخرى  
والسلب فيه رفع هذه المباينة مثل قولك: ليس اما أن يكون العدد زوجاً و اما  
منقسماً بمتساويين.  
و ليس فى المنفصل مقدم و تال بالطبع بل بالوضع، فان كل واحدة من  
القضيتين يمكن أن تجعل مقدماً و الانفصال بحاله، أما فى المتصل فلا يجب  
امكان جعل كل واحدة منهما مقدماً، لأن المقدم ربما كان أخص من التالى  
فيلزم من وضعه وضع التالى الأعم و لا يلزم من وضع التالى الأعم وضع  
المقدم الأخص، بل لو كانا متلازمين<sup>(١)</sup> متساويين لكان يلزم كل واحد منهما

١- المتلازمان المتساويان كالنطق والاستعداد للنظر فقول ان كان هذا ناطقاً كان  
مستعد للنظر و هو فرض العلة ليحصل المعلول، أو تقول كلما كان هذا مستعداً للنظر  
كان ناطقاً و هو فرض المعلول ليعلم ثبوت العلة المساوية و هكذا وجود النهار و طلوع  
الشمس و من هذاترى أن ليس وضع كل على أنه مقدم أو تال على وجه واحد من  
المعنى فيكون تقدم المقدم و تأخر التالى طبيعياً على كل حال فى المتصل، أما فى

من وضع الآخر.

والقضية التى حكمها الايجاب تسمى موجبة و التى حكمها السلب تسمى سالبة فهذه هى أقسام القضايا.

لكن أولها الحملية لأن تركيب المفردات يقع أولاً اليها ثم عنها تتركب الشرطيات.

والأول من جملة الحملى هو الموجب لأنه مؤلف من موضوع و محمول على نسبة وجود بينهما.

و أما السالب فمؤلف من موضوع و محمول و رفع وجود النسبة و لا يتحقق رفع الشئ فى الذهن دون وجوده فى الذهن.

فكل عدم لا يتحقق فى الذهن و لا يتحدد إلا بالوجود، أى بأن يؤخذ<sup>(١)</sup> الوجود جزءاً من حد العدم والوجود يتحقق دون العدم. فالايجاب اذن مستغن عن السلب أما السلب فعارض على الايجاب فكان الايجاب أولاً بالنسبة اليه.

---

المنفصل فتقديم كل و تأخير الآخر لا يغير شيئاً من وجه الانفصال فلا يكون بينهما ترتيب طبيعى.

١- بأن يؤخذ الوجود جزءاً من حد العدم لا يريد بأخذه جزءاً من حد العدم أن يكون الوجود مقوما للعدم فى ماهيته اذ العدم لا ماهية له و انما يريد أنه لا يمكن فهم العدم حتى يضاف الى وجود، فيكون الوجود محددا لمفهومه.

بمعنى أنه يكون المعقول منه فى الذهن و يحدد ما يكون له من صورة فيه و يميزها ان كانت له صورة و حقيقة ما يمكن تصوره من العدم هو تصور الموجود عارياً عن أمر كان يفرض عروضه له أو كونه فيه أو نسبته اليه.

فتصور عدم البياض هو تصور الجسم بلون آخر ليس البياض و تصور عدم ابن زيد هو تصور زيد على حالته هذه لا ينسب اليه ابن و هكذا فما يسمى أعداماً هو فى الحقيقة ناحية من صور الوجودات.

و لا نعى بقولنا عارض على الايجاب أن الايجاب موجود مع السلب، بل نعى به أن السلب داخل على تأليف لولا حرف السلب لكان ايجاباً أن الايجاب اجتمع مع السلب فى قضية أو اجتمع الوجود والعدم فى ذوات الأمور.

## الفصل الثالث

### فى القضايا المخصوصة والمحصورة والمهملة من الحمليات

و بعد أن عرفنا القضايا الثلاث فنريد أن نؤخر الكلام فى الشرطيات الى حين الفراغ من بيان أحكام الحمليات والقياسيات المؤلفة عنها. كل قضية حملية فموضوعها اما جزئى و اما كلى والقضية الجزئية الموضوع تسمى مخصصة.

و أما الكلية الموضوع فلا تخلو اما أن يبين فيها كمية ما عليه الحكم أولم يبين فان لم يبين سميت مهملة و ان و بُن فلا يخلو اما أن يكون الحكم على كله و تسمى محصورة كلية أو على بعضه و تسمى محصورة جزئية فالقضايا الحملية هى هذه الأربع مخصصة و مهملة و محصورة كلية و محصورة جزئية.

و حال الحكم فى عمومه و خصوصه يسمى كمية القضية و حاله فى الايجاب والسلب يسمى كيفية القضية و فى كل واحدة من هذه القضايا ايجاب و سلب.

فالمخصوصة الموجبة مثل قولنا «زيد كاتب»، والسالبة مثل قولنا: «زيد ليس بكاتب»، والمهملة الموجبة مثل قولنا «الانسان كاتب»، و السالبة مثل قولنا: «الانسان ليس بكاتب»، والكلية الموجبة مثل قولنا «كل انسان كاتب»، والسالبة مثل قولنا: «ليس و لا واحد من الناس بكاتب» أو «لا شىء من الناس بكاتب» والجزئية الموجبة مثل قولنا: «بعض الناس كاتب»، والسالبة مثل قولنا: «ليس بعض الناس أو ليس كل الناس بكاتب».

واللفظ المبين لكمية الحكم يسمى «سورا» و «حاصرا» و هو «كل» و «بعض» و «لا شىء» و «لا واحد» و «لا بعض» و «لا كل».

و قد يظن أن الألف واللام تقتضى التعميم فى لغة العرب فان كان كذلك فلا مهمل فى لغة العرب مع أنه ليس كذلك على الطرد، فانه و ان استعمل للعموم فى بعض المواضع فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضاً، فتستعمل لفظة الانسان و يعنى بها الانسان من حيث هو انسان.

والانسان من حيث هو انسان ليس بعام و الا لما كان الشخص انسانا و ليس بخاص أيضا و الا لما كان فى العقل انسان كلى عام لجميع جزئياته بل هو فى نفسه أمر وراء العموم والخصوص يلحقه العموم تارة والخصوص اخرى.

و لو كان يقتضى العموم لا محالة لكان قولك: «الانسان» بمنزلة قولك: «كل انسان» حتى يصدق على أحدهما ما يصدق على الآخر و ليس كذلك اذ يصدق ان تقول: «الانسان نوع» و لا يصدق قولك: «كل انسان نوع» فاذن هو<sup>(١)</sup> مهمل.

والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التى تصلح أن تؤخذ كلية و جزئية، فان أخذت كلية صدق الحكم جزئيا لا محالة فان الحكم اذا صدق كليا صدق

---

١- فاذن هو مهمل، الضمير فى هو يعود الى الحكم على الانسان المعروف بالالف واللام و ليس على قولك الانسان نوع فان هذه القضية ليست من المهملات اذ ليس الحكم فيها على الانسان من حيث هو، بل من حيث هو كلى يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة و مثل هذه القضية ليست من المهملات لان الحكم فى المهمل يرد دائما على الافراد كلاً أو بعضاً و لذلك قال المصنف والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التى تصلح الخ و قوله هذا صريح فى انه لم يذهب مذهب القائلين ان هذا النوع من القضايا كالانسان نوع والحيوان جنس معدود من المهملات و ان لم يصرح له باسم . وقد سماه المتأخرون قضايا طبيعية و لم يعتبره المصنف وكثير غيره فى تقسيم القضايا لانه لا يستعمل فى العلوم.

و انما أتى المصنف بقضية الانسان نوع هنا ليثبت أن ليس الحكم على ما اقترن بالالف و اللام كلياً دائماً و لم يقصد أمراً آخر وراء ذلك.

جزئيا و ان أخذت جزئية فالحكم الجزئى صادق أيضا ففى الحالين جميعا يصدق الحكم جزئيا مع امكان صدقه كليا.

فان الحكم الجزئى لا يمنع صدق الحكم الكلى فربما كان صادقا فحكم المهمل اذن حكم الجزئى.

و ههنا زوائد من الفاظ و هيآت خاصة تلحق القضايا فتفيدا أحكاما خاصة فى الحصر و اختصاص المحمول بالموضوع و مساواته اياه.

من جملتها لفظة انما فيقال: انما يكون الانسان ناطقا و انما يكون بعض الناس كاتباً فنفيد زيادة فى المعنى و هى اختصاص النطق بالانسان والكاتب ببعضه و لولاها لم يكن مجرد الحمل و الوضع مفيدا هذه الزيادة.

فان مجرد الحمل لا يقتضى الا وجود المحمول للموضوع فحسب، أما مساواته له أو كونه أعم أو أخص فيستفاد من قرينة أخرى.

و ليس شىء من هذه الأحوال الثلاثة و اجبا فى الحمل المجرد، فان بعض المحمولات قد يكون مساويا مثل قولك: الانسان ناطق، و بعضها أعم مثل قولك: الانسان حيوان و بعضها أخص مثل قولك: الانسان كاتب.

و كذلك قد تقول: الانسان هو الضحاك بزيادة الألف واللام فى جانب المحمول، فيدل فى لغة العرب على أن المحمول مساو للموضوع.

و تقول فى السلب: ليس انما يكون الانسان حيوانا أو ليس الانسان هو الحيوان فيدل على سلب الدلالة الأولى فى الايجابين من الاختصاص والمساواة.

و تقول أيضا: ليس الانسان الا الناطق و يفيد أحد أمرين اما أنه ليس معنى الانسان الا معنى الناطق و ليس تقتضى الانسانية معنى آخر أو أنه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق.



و قد<sup>(١)</sup> تقتزن زوائد بالشرطيات فتقتضى زيادة معنى لولاها لم يكن  
آخرناها الى الفن المفرد فيها.

---

١- و قد تقتزن زوائد بالشرطيات الخ الذى يأتى للمصنف هو ذكر صيغ فى الشرطيات  
لا زوائد وربما أراد من الزوائد مازاد على ما تقدم و ان لم تكن زوائد على أجزاء القضية.

## الفصل الرابع

فى الأجزاء التى هى قوام القضايا الحملية من حيث هى  
قضايا

### وفى العدول والتحصيل

القضية الحملية انما تتم بأمر ثلاثة الموضوع و المحمول و العلاقة التى  
بينهما.

فانك اذا قلت: الانسان حيوان عقلت علاقة و نسبة بين الانسان  
والحيوان، لولاها لما كان الانسان موضوعا والحيوان محمولا و تلك النسبة  
تستحق لفظا دالا عليها.

و لكن ربما اقتصر على لفظ الموضوع والمحمول تعويلا على فهم الذهن  
لتلك العلاقة.

بلى لو كان المحمول كلمة أو لفظا مشتقا لم يحوج الى افراد لفظ العلاقة،  
لأن الكلمة تتعلق بذاتها بالموضوع لأنها تدل على معنى موجود لموضوع  
فالدلالة على الموضوع مضمنة للكلمة.

وكذلك الاسم المشتق مثل الضارب و الأبيض يدل على البياض  
والضرب لموضوع له.

لكن الفرق بينه و بين الكلمة أن الكلمة تدل مع ما تشارك الاسم المشتق  
فى الدلالة عليه على<sup>(١)</sup> زمان معين و الاسم المشتق عادم لهذه الدلالة والبال  
على هذه العلاقة يسمى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية.

١- على زمان معين متعلق بتدل أى أن الكلمة تدل على الزمان المعين مع معنى  
المصدر الثابت لموضوع الذى تشترك فى الدلالة عليه مع الاسم المشتق.

والقضية التى صرح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية مثل قولك: زيد هو كاتب أو يوجد كاتباً و التى لم يصرح فيها بهذه اللفظة تسمى ثنائية.

والقضية الثلاثية انما تكون سالبة اذا دخل حرف السلب على الرابطة فرفعها و سلبها. مثل قولك: زيد ليس هو كاتباً و تسمى سالبة بسيطة.

أما اذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية سالبة و ذلك مثل قولك: زيد هو لا بصير أو غير بصير أو ليس بصيراً. لأن هو ربطت ما بعدها بالموضوع و صيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فصار «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شيئاً واحداً محمولاً على الموضوع بالايجاب و الاثبات و مثل هذه القضية تسمى معدولة و متغيرة.

و اذا وقع مثل هذا الاسم المتحد بحرف السلب الذى يسمى غير محصل فى جانب الموضوع، سميت القضية أيضاً معدولة لكن مطلق العدول لا يفهم الا فى جانب المحمول.

والقضية المعدولة قد تكون موجبة كما ذكرناه و قد تكون سالبة و هو أن يكون حرف السلب فى القضية داخلاً على الرابطة مثل قولك: زيد ليس هو غير بصير.

والفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أما فى الثلاثية فمن وجهين: أحدهما - من جهة الصيغة و هو أن حرف السلب داخل على الرابطة فى السالبة و مدخول عليه فى الموجبة المعدولة.

و أما من جهة المعنى فهو أن موضوع الموجبة المعدولة لا بد من أن يكون موجوداً لأن حكمها الاثبات، فان «هو» اذا كان قبل حرف السلب يقتضى ثبوت ما بعده للموضوع سواء كان ما بعده قابلاً للثبوت أى وجودياً أو لم يكن قابلاً للثبوت أى أمراً عدمياً سلبياً.

فلسنا فى اعتبار صدق القضية و كذبها بل فى اعتبار مقتضى القضية، اذا تأخر حرف السلب عن الرابطة و لا محالة أن مقتضاها اثبات ما بعدها و ايجابه

للموضوع.

و لا يتصور اثبات شىء لآخر الا اذا كان ذلك الآخر ثابتا، اما فى نفس الأمر أى الوجود الخارجى، أو فى الوهم بأن يحكم الذهن عليه بوجود هذا المحمول له لا فى الذهن فقط بل على أنه اذا وجد وجد له هذا المحمول. فان لم يكن للشىء وجود الا فى الذهن، فمحال أن يحكم عليه بثبوت شىء له لا فى الذهن بل فى نفس الأمر و ليس هو موجودا فى نفس الأمر. و انما أوجبنا أن يكون الموضوع فى الموجبة المعدولة موجودا لا لأن قولنا غير بصير لا يقع الا على الموجود، بل لأن الايجاب نفسه يقتضى ذلك سواء كان غير بصير يقع على الموجود والمعدوم أولا يقع الا على الموجود. و ربما يقبل فى الظاهر الايجاب المعدول على ما هو محال الوجود لمطابقة ذلك الايجاب السلب، مثل ما يقال: العنقاء هو غير موجود أو الخلاء<sup>(١)</sup> معدوم والتحقيق ما ذكرناه.

و أما السلب فيصح عن كل موجود و معدوم، اذ ما ليس موجودا فيصح سلب جميع الأشياء عنه فيصح أن تقول: شريك الله ليس هو بصير. لأنه اذا لم يكن فلا يكون بصيرا و لا سميعا و لا شيئا من الأشياء. و لا يصح أن تقول: «شريك الله هو غير بصير» لأن هذا حكم بايجاب الغير بصيرية لشريك الله و ما هو محال الوجود لا يتصور اثبات أمر له و ان

١- أو الخلاء معدوم جعله من أمثلة الايجاب المعدول لان معدوم فى معنى غير موجود لما سبق أن العدم لا يحصل فى الذهن الا مضافا للوجود و يجرى مجرى ما ذكره المصنف من الأمثلة قولهم: اجتماع النقيضين و ارتفاعهما محال، و نحو ذلك من العبارات التى يقع فيها التسامح باقامة الايجاب مقام السلب والحق ان العدم و الاستحالة ليسا بشىء يثبت لشىء و انما هما يصور ان السلب فى قضية سالبة صادقة و هى لا شىء من الخلاء بموجود أو أن أحد النقيضين لا يجتمع مع النقيض الآخر أولا يرتفع مع ارتفاعه بالضرورة.

كان عدميا.

و أما الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ، لأن حرف السلب مقرون فيهما جميعاً بالمحمول، لكن يفترقان من وجهين.

احدهما - النية فإن نوى جعل حرف السلب جزء من المحمول و اثباتهما<sup>(١)</sup> لشيء واحد و هو الموضوع، كان عدولا و ان لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ماهو المحمول كان سلبا.

والآخر - عرف الاستعمال فان لفظة (غير) لا تستعمل فى العادة الا بمعنى العدول و (ليس) لا تستعمل الا للسلب.

و قد حاول قوم أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة و بين السالبة البسيطة بأن جعلوا المعدولة فى قوة العدمية.

والعدمية عندهم هى التى محمولها أخس المتقابلين سواء كان عدما كالعمى والظلمة أو ضدا كالجور.

و فى التحقيق هى التى تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا للشيء أو لنوعه أو لجنسه القريب أو البعيد، و هذا اصطلاح لغوى<sup>(٢)</sup> والتحقيق ما ذكرناه.

على أن المعدولة فى استعمال المنطقيين أعم من العدمية على الرأيين جميعا و ذلك لأن كل معنى بسيط محصل، فاما أن يكون له ضد أو لا يكون. فان كان له ضد فاما أن يكون بينهما متوسط أو لا يكون، فاذا فرضنا موضوعا موجودا فأما ان يوجد فيه هذا المعنى البسيط المحصل أو ضده أو واسطتهما ان كانت، أو يكون جميع ذلك بالقوة مثل الجرو الذى لم يفقح

١- و اثباتهما لشيء واحد الخ أى اثبات حرف السلب والمحمول أى اثبات المعنى المعبر عنه بمجموعهما.

٢- و هذا اصطلاح لغوى أى استعمال العدمية فيما كان محمولها أخس المتقابلين والتحقيق عند المناطق ما ذكره المصنف.

، فان العمى والبصر كليهما فيه بالقوة أولا يكون قابلا لشيء من ذلك لا بالقوة ولا بالفعل مثل النفس لا تقبل البياض ولا السواد ولا الوسائط بينهما لا بالقوة ولا بالفعل.

ولنمثل ذلك المعنى بالعدل فاذا قلنا لموضوع موجود هو غير عادل صدق هذا الحكم اذا كان -جائرا أو متوسطا بين الجور والعدل أو كلاهما فيه بالقوة كالصبي أولا بالقوة ولا بالفعل كالحجر، وانما يكذب اذا كان الموضوع معدوما أو كان موجودا ولكنه عادل.

والعدمية هى التى محمولها أحسن المتقابلين و هو قولنا: زيد جائر، فلا يصدق الا عند الجور فهى أخص من قولنا غير عادل.

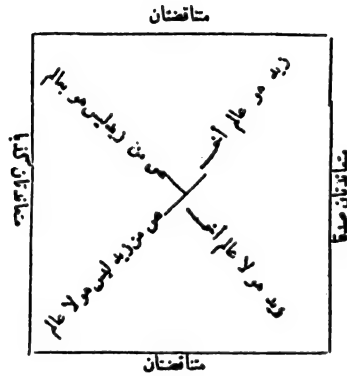
و أما على رأى الثانى: فالمعدول أعم منها أيضا لأننا نستعمل المعدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبوله، وذلك أنا نقول الجوهر غير موجود فى موضوع أو الجوهر هو لا عرض، وليس للجوهر جنس فضلا عن أن يكون لا يقبل العرض.

و لكن السالبة البسيطة و هى قولنا: زيد ليس بعادل، أعم من الموجبة المعدولة، لأنها أعنى السالبة تصدق فيما تصدق فيه المعدولة و عند كون الموضوع معدوما أيضا والمعدولة لا تصدق فيه.

و قد جرت العادة بأن يفرض فى هذا الموضوع<sup>(١)</sup> ألواح فتثبت عليه

---

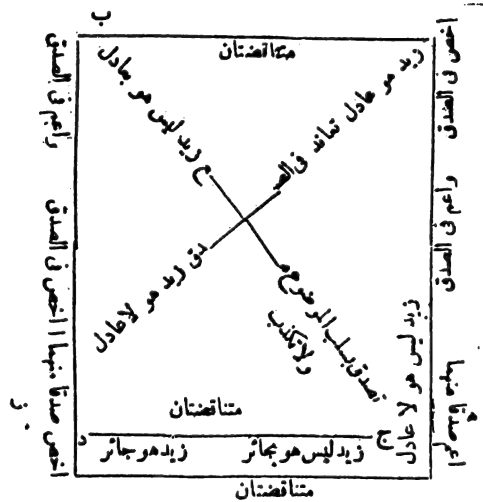
١- يفرض ألواح الخ يريد منها جداول تذكر فيها القضايا ونسبة بعضها الى بعض و قد راجعت من كتب أفضل المتأخرين «ابن سينا» منطق النجاة و منطق الاشارات فلم أجد فيهما الواحا [انظر: منطق الشفاء - العبارة: ص ٨٣ و بعدها المنطقيات للفارابى: ج ١ ص



غير أن هذا الجدول يحتوى على البسيطة والمعدولة فى السلب والايجاب لكنه لا يحتوى على العدمية.

ثم انه ليس بالوضع الذى أشار اليه المصنف فانه يقول انه يوضع تحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة مع أن الذى تحتها من هذا الشكل هو الموجبة المعدولة كما ترى وقد وجدت فى منطق ارسطو بتلخيص ابن رشد وصف جدول ينطبق على ما يقول المصنف و جعل فيه للعدمية شكلا آخر يضاف على شكل المعدولة غير انه لم

يرسم فى الكتاب ذلك الجدول الموصوف بل ترك مكانه خاليا [انظر: تلخيص منطوق  
ارسطو: ج ٣ ص ١٠٣ - ابن رشد - الطبعة الحديثة.]  
وانى راسمه ان شاء الله تعالى و ذاكر شيئا من عبارته مما يتعلق على كلام المصنف و لا



يخالفه تجد فى هذا اللوح مربع ا ب ج د قد وضعت فيه الموجبة البسيطة «زيد عادل»  
فى جانب الضلع الطولى ا ج و بازائها السالبة البسيطة «زيد ليس هو بعادل» فى جانب  
الضلع الطولى الآخر ب د و تحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة «زيد ليس هو لا  
عادل» و بازائها تحت السالبة البسيطة الموجبة المعدولة «زيد هو لا عادل».  
ثم تجد فى مربع هـ ز ج د السالبة العدمية «زيد ليس هو بجائر» تحت السالبة المعدولة و  
بازائها الموجبة العدمية «زيد هو جائر» تحت الموجبة المعدولة و لا يخفى أن الموجبة  
البسيطة تناقض السالبة البسيطة وكذلك السالبة المعدولة تناقض الموجبة المعدولة  
فما يتقابلان على الخط الاقصى من أعلى أو من أسفل فى شكل ا ب ج د متناقضتان أما  
الموجبة البسيطة مع السالبة المعدولة فالأولى أخص من الثانية لانه اذا كان الموضوع  
موجودا فهما شىء واحد.

لانه اذا نفى عن زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل و الا لزم رفع التقيضين و هو



بديهى البطلان.

و لكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع و لا تصدق الاولى فقد يجوز رفع الشئ و نقيضه عما ليس بموجود البتة، اذ يكذب كل حمل ايجابى على ما ليس بموجود فيصدق كل سلب حملى عنه.

و مثل ذلك يقال فى السالبة البسيطة و هى أعم من الموجبة المعدولة، فعند وجود الموضوع هما شئ واحد لان زيدا الموجود اذا سلب عنه العدل فهو لا عادل و اذا أثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل و لكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع و تكذب الموجبة المعدولة لان الايجاب يقتضى وجود الموجب له.

أما الموجبة البسيطة و الموجبة المعدولة فمتعاندتان صدقا، اذ لا يصح اثبات العادل و غير العادل لموضوع واحد فى آن واحد و السالبة المعدولة و السالبة البسيطة تصدقان معا عند عدم الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشئ و نقيضه عمالا حظ من الوجود و لا يجوز كذبهما معا، لان كذب كل منهما يقتضى صدق نقيضها فتصدق الموجبة البسيطة و الموجبة المعدولة معا و قد قلنا انهما متعاندتان فى الصدق.

فاذا انتقلت الى شكل هـ زج د وجدت السالبة العدمية «زيد ليس هو بجائر» و فوقها الموجبة البسيط و السالبة المعدولة و هى أعم منهما معا، أما من الموجبة فلوجهين. الاول: لانه عند وجود الموضوع اذا صدق أنه عادل فقد صدق أنه ليس بجائر و يصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع و لا يصدق أنه عادل.

والثانى - أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا و لا يصدق أنه عادل كما لو كان الموضوع الموجود صبيالا يوصف بالعدل و لا بالجور بل لو كان جثة ميتة. و أما من الثانية فللوجه الثانى فقط فانه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفى الجور عنه نفى عدم العدل المقتضى لثبوت العدل، فقد ينفى الجور و يثبت عدم العدل و لكن يلزم من نفى عدم العدل المقتضى لثبوت العدل نفى الجور.

ثم تجد الموجبة العدمية «زيد جائر» و فوقها الموجبة المعدولة و السالبة البسيطة و هى أخص منهما معا، أما من السالبة البسيطة فمن وجهين وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع و وجه صدقها بدونها لوجود الواسطة بين الجور والعدل.

الموجبة البسيطة و بازائها السالبة البسيطة، و تحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة و بأزائها الموجبة المعدولة، و تحت السالبة المعدولة السالبة العدمية و بأزائها الموجبة العدمية.

و يعتبر عموم كل واحدة فى الصدق والكذب و خصوصها بالنسبة الى وجود المحمول و ضده و الواسطة بينهما و كونها بالقوة فيه و لا بالقوة، و فيما اذا كان الموضوع معدوماً أو موجوداً و يقايس بينها و بنى أخواتها فى هذه الأحوال.

و يبين أن ما كان أخص صدقا من غيره فهو أعم كذبا منه، و ما كان أعم صدقا من آخر فهو أخص كذبا منه، و أن ما كان أعم صدقا من غيره فنقيضه أخص صدقا من نقيض ذلك الآخر، و أنه اذا صدق الأخص صدق الأعم، و اذا صدق الأعم فلا يجب أن يصدق الأخص.

لكننا لما لم نبين بعد حال النقيض لما رأينا أن تأخيرها أولى لم نشب هذه الألواح فمن أراد الوقوف عليها، فليطالعها من كتب أفضل المتأخرين. و من أخذت الفطنة بيده أمكنه أن يعتبر هذه الأحوال بنفسه اذا عرف حال التناقض بعد هذا عن قريب.

فيصح أن ينفى العدل مع الجور معا، فتكذب العدمية الموجبة و تصدق السالبة البسيطة و الموضوع واحد موجود.

و أما من المعدولة فمن الوجه الثانى لانه اذا صدق أن الموضوع الموجود جائز ثبت أنه لا عادل و لا عكس لجواز أن لا يكون عادلا و لا جائز او يمكن لمن له فطنة أن يستخلص بقية الاحكام مما ذكرنا.

## الفصل الخامس

### فى أمور يجب مراعاتها فى القضايا من جهة ما يطلب صدقها وكذبها والأمن من الغلط فيها

أول ما يجب هو تحصيل معنى لفظ الموضوع و لفظ المحمول، فان كانا من الألفاظ المشتركة بين معان عدة دَلَّ على ما هو المقصود<sup>(١)</sup> من جملتها، ان كان لا يستمر صدق الحكم فى جميعها كى لا يقع الغلط مثل ان تقول: «المشتري مضى» و تعنى به الكوكب - فلا بد من أن تذكر معه ما يخصص هذا الحكم بالمشتري الذى هو الكوكب ليزول التباسه بالمشتري الذى هو بأزاء البائع.

و مثل أن تقول: «فلان ناهل» فلا بد من أن تصرح بما يميز معنى العطش عن الارتواء اذ هو مشترك بينهما<sup>(٢)</sup>.

و بعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعى تحقيق معنى الاضافة و الشرط و الجزء و الكل و القوة و الفعل و الزمان و المكان، فاذا قلت فلان أب تبين أنه أب مَن و ان كان الموضوع موضوعا بشرط و المحمول محمولا بشرط لم يغفل ذلك الشرط.

---

١ - المقصود من جملتها أى المعنى الذى قصد فى القضية من بين جميع تلك المعانى لا المقصود من الجملة مجتمعة كما هو ظاهر.

٢ - مشترك بينهما جاء فى لسان العرب «قال الجوهري و غيره الناهل فى كلام العرب العطشان والناهل الذى شرب حتى روى و الاثنى ناهلة والناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد و قال النابغة: الطاعن الطعنة يوم الوغى - ينهل منها الاسل الناهل. جعل الرماح كانها تعطش الى الدم فاذا شرعت فيه رويت و شرعت من شرعت الدواب فى الماء أى دخلت فيه لتشرب.

مثل أن تقول: كل متحرك متغير، فليراع فيه مادام متحركاً.  
والقمر يكسف الشمس، فليراع شرط اجتماعهما فى العقدة.  
وكذلك اذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه  
فَبَيِّنْهُ.

مثل أن تقول: «الزنجى أحمر» و انما جزء منه أحمر و هو اللحم.  
أو يقال: «الفلك مستدير» و كليته مستديرة لا كل جزء منه.  
وكذلك يراعى حالا القوة و الفعل مثل أن تقول: «الخمير التى فى الدن  
مسكرة» و انما هى بالقوة مسكرة.  
و أن يقال: «الصبى ليس عارفا بالأشكال الهندسية» و انما ليس له المعرفة  
بالفعل أما بالقوة فهو عارف.

وكذلك يراعى حال الزمان ان كان المحمول يختص بوقت دون وقت  
مثل أن تقول: «الشمس تنضج الثمار» و انما تنضجها فى وقت معين من السنة  
والمكان.

كذلك مثل أن تقول: «ان شجرة البلسان يترشح منها صمغ هو دهنها»، و  
انما تصمغ فى مكان من الأرض.

فهذه أمور لابد من مراعاتها و اهمالها يوقع غلطا كثيرا، والقضايا لا تكون  
صادقة حق الصدق و لا كاذبة و لا مسلمة و لا منكرة بل و لا متصورة حق  
التصور ما لم تلاحظ فيها هذه الأمور.

## الفصل السادس

### فى مواد القضايا و تلازمها و جهاتها

كل محمول نسب الى موضوع بالايجاب، فأما أن تكون الحال بينهما فى نفس الأمر أن يكون ذلك الايجاب دائم الصدق أبدا لا محالة، أو دائم الكذب أولا دائما الصدق و لا دائم الكذب.

فما يكون دائم الصدق - كحال الحيوان بالقياس الى الانسان، فان ايجابه عليه صادق أبدا لا محالة - يسمى <sup>(١)</sup> مادة واجبة.

١- يسمى مادة واجبة - جملة «يسمى» خبر «ما يكون» و ما واقعة على الايجاب فيكون الايجاب الدائم هو مادة القضية و ليست المادة هى نفس كيفية ذلك الايجاب أعنى الدوام كما هو المشهور فى لسان القوم.

أصاب المصنف فى ذلك لان المادة فى كلام ارسطو هى فى القضايا على نحوها فى الموجودات الخارجية فكما أن الصور الخارجية تعرض لموادها وتحدد معها كذلك القضايا تعرض لموادها و تنطبق عليها فمادة القضية هو ما تعبر عنه القضية بتمامها مستوفية جميع ما يلزم فى الحكم و لما كانت الاحكام لا تعتبر تامة خصوصا فى العلوم الحقيقية الا اذا روعى فى الحكم كيفية اتحاد الموضوع بالمحمول مثلا فى الواقع اذ بدون ذلك يكون الحكم مبهما غير متجل للنفس على ما هو عليه فى نفس الامر، لهذا لم يعتبر فى تسمية ما تعبر عنه القضية مادة الا عند تكييف حالة المحمول بالنسبة الى الموضوع باحدى تلك الكيفيات اذ بذلك تتم المادة التى تنطبق عليها الصورة الحقيقية للقضية، أما نفس الوجوب أو الامكان فلا معنى لتسميته مادة بل تكون التسمية من قبيل الاصطلاح المحض و هو لم يكن معروفا فى لسان ارسطو.

ثم ان المصنف يعتبر الدائم الذى لا ينفك ضروريا والحق مع رأيه هذا، فان من يحكم على موضوع بحكم دائم لا ينفك، لا يمكنه أن يحكم بعدم الانفكاك الا اذا لاحظ أمرا يوجب هذا الاتحاد الابدى و الاكان الحكم بالدوام كاذبا و ما يقضى بعدم الانفكاك هو

و ما يكون دائم الكذب كحال الحجر بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه كاذب أبداً لا محالة يسمى مادة ممتنعة.

و ما لا يدوم صدق ايجابه و لا كذبه كحال الكتابة بالقياس الى الانسان يسمى مادة ممكنة.

و هذا الحال لا يختلف فى الايجاب والسلب، فان القضية السالبة يكون مستحق محمولها عند الايجاب أحد الامور المذكورة.

فجميع مواد القضايا هى هذه مادة واجبة و مادة ممتنعة و مادة ممكنة. و أما جهة القضية فهى لفظة زائدة على الموضوع والمحمول، والرابطة دالة على هذه الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالتها صادقة اى مطابقة للامر فى نفسه أو كاذبة.

و تلك اللفظة مثل قولك: يجب أن يكون الانسان حيوانا و يمتنع ان يكون الانسان حجراً و يمكن أن يكون الانسان كاتباً.

و قد تخالف جهة القضية مادتها بان يكذب اللفظ الدال عليها مثل قولك: يجب أن يكون الانسان حجراً أو كاتباً، فان المادة ممتنعة فى احدهما ممكنة فى الاخرى والجهة واجبة فيهما جميعاً.

والقضية التى صرح فيها بهذه اللفظة مع لفظة الرابطة تسمى رباعية. و كما أن حق السور أن يتصل بالموضوع متقدماً عليه و حق الرابطة أن تتصل بالمحمول متقدمة عليه، فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة، لانها جهة ارتباط المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكيد ذلك الارتباط و ضعفه.

الذى يحقق ضرورة النسبة و لا فرق عندهم فى الضرورة بين ما يكون موجبها فى ذات الشئ أو خارجاً عنها مادام المحمول ثابتاً للموضوع مادامت ذاته، فيكون الدائم ضرورياً وكيف يمكن الحكم بدوام شئ لشيء أبداً بدون أن تراعى ضرورته له من أى وجه أتت.

و هذا مثل أن تقول: كل انسان يجب أن يكون حيوانا، كل انسان يمتنع أن يكون حجرا، كل انسان يمكن أن يكون كاتبا.

و أما فى السلب فحقه من جهة المعنى أن تقول: كل انسان يمكن أن لا يكون كاتبا وكذلك فى جميع الجهات.

لكن المستعمل فى اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعا، فيقال: يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتبا.

و تعرف<sup>(١)</sup> الجزئيات من الكلليات، فى الايجاب والسلب، لكن اذا أزيلت عن موضعها الى جانب الموضوع، فربما يتغير المعنى فيقال: يمكن أن يكون كل الناس أو بعض الناس كاتبين، فتصير الجهة جهة التعميم والتخصيص لا جهة الربط و يصير المعنى أن كون جميع آحاد الناس بأسرهم كاتبا ممكن.

و اذا كانت الجهة جهة الربط كان المعنى أن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له فى طبيعته دوام الكتابة أولا دوامها و بين المعنيين فرق.

والدليل على ذلك أن الأول: مشكوك فيه عند الجمهور، فان من الناس من يقول محال أن يكون كل الناس كاتبين حتى لا يوجد واحد الا و هو كاتب.

والثانى غير مشكوك فيه و يعلم أن المعنى الواحد لا يكون بعينه هو مشكوكا و غير مشكوك فيه.

و لا نظر للمنطقى فى: أن هذا الاعتقاد الجمهورى هل هو حق أم باطل، و انما نظره أن يعلم: ان ما يقع فيه شك ليس ما لا يقع فيه ذلك الشك.

و فى الجزئين أيضا انما يتغير المعنى اذا أزيلت الجهة عن موضعها لكن

---

١- و تعرف الجزئيات من الكلليات الخ أى يمكنك أن تعرف الجهات فى الجزئيات مما ذكره فى الكلليات فتقول مثلا بعض الناس يجب أن يكون حيوانا بعض الناس يمتنع أن يكون حجرا الخ.

المعنيين يجريان<sup>(١)</sup> مجرى واحد فى الظهور و الخفاء.

و اللفظ المستعمل للسلب فى اللغات هو الدال على امكان السلب العام و هو أن يقال: يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً، لكن هذا أشبه بالايجاب منه بالسلب أما الدال على امكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد فلعلنا نخترعه باصطلاحنا و هو أن تقول: كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً.

و اعلم أن الجهة تارة تدخل على السلب و تارة يدخل حرف السلب عليها و يختلف المعنى فيهما، فان الجهة اذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجبة بتلك الجهة، و ان دخل حرف السلب على الجهة كان سلباً للجهة.

فتقول تارة: يجب أن لا يكون الانسان حجراً، فتكون القضية سالبة ضرورية.

و تارة تقول: ليس يجب أن يكون الانسان حجراً، فتكون سالبة للضرورة لا سالبة ضرورية.

والفرق بينهما أن السالبة الضرورية هى التى سلبت الايجاب بالضرورة و أما سالبة الضرورة فانما سلبت ضرورة الايجاب، فيجوز مع هذا السلب أن يبقى الحكم موجبا غير ضرورى و كذلك سالبة الامكان غير السالبة الممكنة و سالبة الامتناع غير<sup>(٢)</sup> السالبة الممتنعة.

١- يجريان مجرى واحد الخ أى أن المعنى فى قولك: يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً غيره فى قولك: بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً والمعنى الثانى ظاهر لاشك فيه مثله فى الكلى، والاول قد يقع فيه الشك مثله فى الكلى ايضاً فان الامكان فيه واقع على تخصيص الكتابة ببعض الناس، لا على قبول طبيعة البعض للكتابة و عدمها.

٢- قوله غير السالبة الممتنعة الى هذا و ما سبقه أشار القوم فى تعبيرهم حيث يقولون بالضرورة لا شىء من الانسان بحجر مثلاً فى السالبة و لا يقولون لا شىء من الانسان



و اعلم أن الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة الا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم، فنستعمل لفظ الضرورة مطلقا لتكون شاملة للمعنيين فنقول:

المحمول قد يكون ضروريا على الاطلاق و قد تكون ضرورته متعلقة بشرط و التى على الاطلاق فهو أن يكون المحمول دائما لجميع أشخاص الموضوع ان كانت له أشخاص كثيرة، أو لشخصه الواحد ان كان نوعه فى شخصه مادام الموضوع موجود الذات.

ثم هذا ينقسم قسمين:

أحدهما أن يكون الموضوع موجودا دائما لم يزل و لا يزال فيكون المحمول بسببه دائما كذلك.

والآخر أن لا يكون الموضوع دائم الوجود فيكون المحمول بسببه أيضا غير دائم الوجود.

مثال الأول قولنا: الله حى، و مثال الثانى قولنا: الانسان حيوان.

فالضرورة اذا اطلقت عنى بها هذان الوجهان و نحن قد جمعناهما فى هذا المعنى الواحد لاشتراكهما فيه.

و أما الضرورة المشروطة فاما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفا بما وضع معه، و قد يكون هذا الوصف دائما مادام موجودا، كما قلناه من مثال الانسان والحيوان.

فان الانسان موصوف بكونه حيوانا مادام موجودا و قد لا يكون دائما مثل قولنا: كل أبيض فهو مفرق للبصر.

فان تفريق البصر ضرورى للابيض لا دائما لم يزل و لا يزال و لا مادام ذات الأبيض موجودا ان كان ممايزول البياض عنه، بل مادام موصوفة بصفه

البياض.

و من هذا القبيل ما لا يكون الحكم دائما مادام الموضوع موصوفا و لكن لا يثبت الا عند اتصافه بتلك الصفة مثل قولنا: كل من به ذات الجنب فانه يسعل فان السعال ضرورى للمجنوب و ليس ضرورته مادام مجنوبا، بل فى بعض أوقات كونه مجنوبا.

و كما تقول كل منتقل من همدان الى بغداد فانه يبلغ قرمىسين<sup>(١)</sup>، فبلوغه قرمىسين ضرورى للمنتقل و لكن لا مادام منتقلا بل فى بعض أوقات كونه منتقلا.

و قد يكون شرط الضرورة وقتا غير ملتفت فيه الى اتصاف الموضوع مثل قولك: كل مستيقظ نائم و كل مولود موجود فى الرحم، و معلوم أن كونه نائما ليس حال كونه مستيقظا و كذلك كونه فى الرحم ليس حال كونه مولودا.

ثم هذا الوقت قد يكون معينا مثل وقت النكسوف للقمر، فان انكسوف ضرورى له فى وقت معين و ذلك عند توسط الأرض بينه و بين الشمس و قد يكون غير معين كوقت التنفس للحيوان ذى الرئة.

و قد يكون شرط الضرورة كون المحمول محمولا مادام محمولا، فانك اذا قلت: الانسان ماش فالمشى ضرورى له مادام ماشيا.

فجميع أقسام الضرورة المشروطة ثلاثة: المشروط بشرط كون الموضوع موصوفا بما وضع معه، والمشروط بشرط كون المحمول محمولا مادام محمولا، والمشروط بشرط وقت اما معين و اما غير معين و اذا ضمنا اليها

١- قال ياقوت بالفتح ثم السكون و كسر الميم و ياء مثناة من تحت و سين مهملة مكسورة و ياء أخرى ساكنة و نون تعريب كرماتشاه بلد معروف بينه و بين همدان ثلاثون فرسخا قرب الدينور و هى بين همدان و حلوان على جادة الحاج .

قسمى الضرورة المطلقة صارت أقسام الضرورى خمسة.  
و أما الممكن فالاشتباه فيه أكثر و بسبب ذلك وقع للناس أغاليط كثيرة  
فى تلازم ذوات الجهات و تناقضها.

فنقول: ان العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله عليه  
المنطقيون، فانهم يعنون بالممكن ما ليس بممتنع.  
و لا شك أن الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار، اذا الواجب  
ليس بممتنع، فتكون قسمة الأشياء عندهم ثنوية ممكن أى ليس بممتنع و  
ممتنع.

و أما الخاصة فانهم وجدوا أمورا يصدق عليها أنها ممكنة أن تكون و  
ممكنة أن لا تكون الامكان العامى أى ليس بممتنع كونها و ليس بممتنع لا  
كونها، فخصوا حالها من حيث هى كذلك باسم الامكان.  
فكان الممكن بهذا الاعتبار قسيم الواجب والممتنع و كانت القسمة  
عندهم ثلاثية واجب و ممتنع و ممكن.

و لم يكن هذا الممكن مقولا على الواجب اذ الواجب لا يصدق عليه ما  
ليس بممتنع فى كونه و لا كونه جميعا، بل انما يصدق فى كونه فحسب.  
و هذا الممكن هو الذى حاله بحيث يصدق عليه ليس بممتنع فى طرفى  
كونه و لا كونه جميعا و اذا كان الواجب والممتنع خارجين عنه، صدق أن  
يقال هو الذى لا ضرورة فى وجوده و لا فى عدمه، فالضرورى المطلق خارج  
عن هذا الممكن و داخل فى الممكن العامى، لكنه يدخل فى هذا الممكن  
الضرورى المشروط.

و قد يقال ممكن لمعنى أخص من المعنيين جميعا و هو الذى تنتفى  
الضرورة المطلقة والمقيّدة عن وجوده و لا وجوده، فلا وجوده ضرورى  
بمعنى ما من المعنيين جميعا و لا عدمه كالكتابة بالنسبة الى الانسان، فليست  
ضرورية الوجود و العدم و لا فى وقت من الأوقات الابعبار شرط

المحمول، فالموجود الذى له ضرورة فى وقت ما كالكسوف والتنفس خارج عن هذا الممكن.

والقسمة بحسب هذا الاعتبار رباعية ممتنع و واجب و موجود له ضرورة فى وقت ما و ممكن.

و قد يقال ممكن و يعنى به حال الشئ فى الاستقبال بحيث أى وقت فرضته كان الشئ فى مستقبل ذاك الوقت لا ضرورة فى وجوده و لا عدمه و لا يبالى بان كان الشئ موجودا فى الحال أو لم يكن و هذا أيضا اعتبار صحيح.

لكن قوما يشترطون فى الامكان أن لا يكون الشئ موجودا فى الحال، بناء على ظنهم أنه لو كان موجودا لصار واجبا و هو خطأ، اذ لو صار الموجود واجبا فى وجوده بسبب وجوده لصار المعدوم واجبا فى عدمه بسبب عدمه فيصير ممتنعاً فان واجب العدم هو الممتنع.

فان كان العدم الحالى لا يلحق الشئ بالممتنع فالوجود الحالى لا يلحقه بالواجب كيف و يلزم من اشتراطهم العدم فى الممكن الوجود أن يصير الوجود مشروطا فيه.

فان ممكن الوجود ان كان يجب أن لا يكون موجودا فممكن العدم يجب أن لا يكون معدوما، لكن ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم، فممكن<sup>(١)</sup> الوجود يجب أن لا يكون بعينه معدوما فيكون موجودا لا محالة.

و هذه المحالات تلزم من اعتقادهم أن الشئ يصير واجبا بوجوده و ليس كذلك، فان الموجود انما يصير واجبا بوجوده اذا أخذ بشرط مادام

---

١- فممكن الوجود الخ أى اذا شرطوا فى ممكن الوجود أن لا يكون موجوداً فى الحال لزعمهم أن يشترطوا فى امكان عدم هذا الممكن بعينه امكانا استقباليا أن لا يكون معدوما فى الحال، فيكون موجودا فيشترطهم نفى الوجود لزعمهم شرط الوجود فلزعمهم التناقض.

موجوداً، أما اذا لم يؤخذ بهذا الشرط فالوجود الصرف الخالى عن شرط ما ليس بواجب، كيف<sup>(١)</sup> والوجوب لا ينافى الامكان، فانا قد بينا دخوله بأقسامه تحت الممكن العامى و دخول المقيد بالشرط دون المطلق تحت الممكن الخاصى.

و اما الممكن الأخص و ان كان غير مقول على واجب ما، لكن الشىء الواحد يجوز أن يكون واجبا باعتبار و ممكنا بهذا<sup>(٢)</sup> المعنى باعتبار كالكتابة للانسان، فانها ممكنة باعتبار ذاتها و واجبة باعتبار شرط مضاف اليها اما شرط وجود علتها أو شرط كونها موجودة مادامت موجودة.

والممكن باعتبار النظر فى المستقبل لا ينافيه الوجود أيضا لأن الوجود فى الحال لا ينافى العدم والوجود فى ثانى الحال فكيف ينافى ما لا يجب وجوده و لا عدمه فيه.

و اعلم أن لفظ الممكن واقع على هذه المعانى الاربعة المرتبة بعضها فوق بعض ترتيب الاعم فوق الاخص، فيكون قوله على الأعم و الأخص باشتراك الاسم.

و يكون مقولا على الأخص من جهتين احدى الجهتين فيما يخصه بسبب معناه، و الأخرى من جهة حمل الاعم عليه و قول الممكن عليه بالمعنيين يكون بالاشتراك لكن قوله عليه و ان كان بالنسبة الى المعنيين جميعا

١- كيف والوجوب الخ أى كيف يشترط عدم الوجود فى تحقيق الامكان الاستقبالى مع أنه لو فرض أن الوجود يقتضى وجوبا لم يكن هناك منافاة بين الوجوب والامكان لانه ان اخذ الامكان بالمعنى العامى، فهو شامل للوجوب بأقسامه و ان اخذ بالمعنى الخاصى شمل الوجوب بشرط و هكذا فلو فرض أن الوجود فى الحال يستلزم وجوبا فيه لم يكن ذلك منافيا للامكان فى الاستقبال.

٢- بهذا المعنى أى الامكان بالمعنى الاخص.

بالاشتراك، فهو بالنظر الى جزئيات أى واحد<sup>(١)</sup> من المعنيين كان دون النظر الى ما له من المعنى الآخر بالتواطؤ.

و اذا عرفت هذا التحقيق الذى ذكرناه فى الممكن، هان عليك التفصى<sup>(٢)</sup> عن سؤال يهول به قوم و هو:

أن الواجب لا يخلو اما أن كان ممكنا أو ليس بممكن، فان كان ممكنا فما يمكن وجوده يمكن عدمه فالواجب ممكن العدم و هو محال.

و ان كان ليس بممكن فما ليس بممكن ممتنع فالواجب ممتنع،<sup>(٣)</sup> و ذلك لان الواجب ممكن بالمعنى العامى و ليس يلزم أن يكون ممكن الوجود بذلك المعنى ممكن العدم و ليس بممكن بالمعنى الخاصى و ليس يلزم من سلب الممكن بالمعنى الخاصى ثبوت الامتناع الذى هو ضرورة العدم بل يلزمه اما ضرورة العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضرورى الوجود.

و انما تلزم ضرورة العدم التى هى الامتناع من سلب الممكن بالمعنى العامى، اذ الممكن العامى هو ما ليس بممتنع فحسب من غير اشتراط ممكن بالمعنى الخاصى و لا واجب، فسلبه هو سلب ما ليس بممتنع أى ليس ليس بممتنع فيكون ممتنعا.

١- أى واحد من المعنيين كان يعنى أى واحد كان من المعنى الاعم والمعنى الاخص و قوله بالتواطؤ أى قول الكللى الحقيقى على جزئياته، فالممكن اذا أخذ بالمعنى العامى و لم ينظر الى ما له من المعنى الخاصى كان مقولا على جميع جزئياته قول التواطؤ و من تلك الجزئيات الممكنات الداخلة تحت المعنى الخاصى أيضا كما يقال الحيوان على جزئيات الانسان و ليس الممكن مقولا عليها فى هذا الاعتبار بالاشتراك و هكذا اذا أخذ بالمعنى الخاصى دون النظر الى أن له معنى الاخص و هكذا.

٢- التفصى بتاء ففاء التخلص يقال تفصى الانسان من الضيق والبلىة اذا تخلص منها

٣- و ذلك لان الواجب الخ بيان الطريقة التفصى.

و يناسب<sup>(١)</sup> كلامنا هذا ما يلزم من قولنا «ليس بالضرورة أن يكون» فقد ظن أنه يلزمه يمكن أن لا يكون بالمعنى الخاصى و ليس كذلك بل هو بالمعنى العامى، لانا اذا سلبنا ضرورة الوجود لم تنسلب ضرورة العدم أيضا. و انما يلزم الممكن الخاصى عند سلب ضرورة الوجود والعدم جميعا، فان الممكن الخاصى هو ما ليس بضرورى الوجود و لا ضرورى العدم. و اذا كان السلب لضرورة الوجود فحسب بقيت ضرورة العدم والامكان الخاصى الذى هو لا ضرورة الوجود والعدم جميعا و العام لهما جميعا ممكن أن لا يكون بالمعنى العامى.

و اذ قد بلغنا فى بيان الجهات هذا المبلغ، فنشير الى تلازم القضايا الموجّهة اشارة خفيفة.

فنعول ان من القضايا الموجهة ما يلزم بعضها بعضا لزوما متعاكسا، أى تلزم كل واحدة منهما الاخرى. و منها ما يلزم لزوما غير متعاكس أى تلزم هذه تلك و لا تلزم تلك هذه.

فمن المتلازمات المتعاكسة قولنا: واجب أن يوجد، ممّتنع أن لا يوجد، ليس بممكن العامى أن لا يوجد.

و كذلك مقابلات هذه متلازمة متعاكسة: و هو قولنا: ليس بواجب أن يوجد ليس بممتنع ان لا يوجد ممكن العامى ان لا يوجد فهذه طبقة. و طبقة أخرى من المتلازمات المتعاكسة ايضا قولنا: واجب ان لا يوجد ممّتنع ان يوجد - ليس بممكن العامى ان يوجد - و مقابلاتها كذلك متلازمة متعاكسة و هى قولنا - ليس بواجب ان لا يوجد - ليس بممتنع ان يوجد -

١- و يناسب كلامنا هذا الخ أى يناسب ما قلنا فى التفصى عن السؤال السابق و يقرب منه الكلام فيما يلزم الخ.

ممکن العامى ان يوجد.

و طبقة اخرى من الممكن الخاصى و تنعكس معدولة على محصلة مثل قولنا: يمكن ان يكون يلزمه متعكساً عليه يمكن ان لا يكون و مقابلاهما<sup>(١)</sup> كذلك يتعاكسان و لا ينعكس عليه من سائر الجهات شىء، فهذه هى المتلازمات المتعاكسة.

و أما اللوازم التى لا تنعكس، فان الطبقة الاولى و هى واجب<sup>(٢)</sup> ان يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الثانية و هى قولنا: ليس بواجب ان لا يوجد ليس بممتنع ان يوجد. ممكن ان يوجد العامى و يلزمها سلب الامكان الخاصى محصلا و معدولا مثل قولنا: ليس بممكن ان يوجد الخاصى، ليس بممكن ان لا يوجد الخاصى. والطبقة الثانية و هى قولنا: واجب ان لا يوجد، تلزمها مقابلات الطبقة الاولى و هى قولنا: ليس بواجب ان يوجد ليس بممتنع ان لا يوجد. ممكن ان لا يوجد العامى و يلزمها<sup>(٣)</sup> سلب الممكن الحقيقى محصلا

١- و مقابلاهما كذلك يتعاكسان أى قولك «ليس بممكن بالامكان الخاصى أن يكون» يلزمه متعكساً «ليس بممكن بالامكان الخاصى أن لا يكون»، و ذلك لان نفيك الامكان الخاصى عن الوجود هو نفيك أن يكون الوجود جائز الطرفين فما لا يكون جائز السلب والايجاب معا هو ضرورى أحدهما فهو اما واجب أو ممتنع و كلاهما غير ممكن بالامكان الخاصى و يلزم هذا ويعاكسه نفيك بالامكان الخاصى عدم الوجود، فانك اذا نفيت عدم الذى يجوز سلبه و ايجابه معا فقد حققت اما واجب عدم و هو الممتنع أو ممتنع عدم و هو الواجب و هو بعينه ما كان فى نفي امكان الوجود الخاصى.

٢- و هى واجب أن يوجد الخ أى واجب أن يوجد و ممتنع أن لا يوجد و ليس بممكن العامى أن لا يوجد و قوله تلزمها الخ فان ما وجب وجوده أو استحاله عدمه أو نفي عنه عدم بالامكان العامى كان عدمه ليس بواجب و كان هو ليس بممتنع و أمكن بالعامى ان يكون كما هو ظاهر و على هذا القياس. و قوله و يلزمها أى يلزم الطبقة الاولى سلب الامكان الخاصى الخ.

٣- و يلزمها أى و يلزم الطبقة الثانية و قد رسم الشهاب السهروردى لهذه الطبقات



ومعدولا و اما الممكن ان يكون الحقيقى فيلزمه من غير انعكاس الممكن  
العامى معدولا و محصلا و ما فى طبقتهما و هى ممكن ان يكون العامى - ليس  
بممتنع ان يكون - ليس بواجب ان لا يكون - ممكن ان لا يكون العامى - ليس  
بممتنع ان لا يكون - ليس بواجب ان يكون.

لرحا و انا ناقلوه عنه ان شاء الله مع اصلاح ما وجد فيه من خطأ النساخ و هذا هو:

|                               |   |  |   |
|-------------------------------|---|--|---|
| ( الطبقة الاولى )<br>متقابلات |   |  |   |
| متلازمات شاكيات               | ليس بواجب أو ليس بالضرورة أن يكون<br>ليس بممتنع أن لا يكون<br>يمكن العاى أن لا يكون | <del>         متلازمات شاكيات<br/>         متلازمات شاكيات<br/>         متلازمات شاكيات       </del> | بالضرورة أو واجب أن يكون<br>ممتنع أن لا يكون<br>ليس يمكن العاى أن لا يكون |
|                               | ( )<br>بايلات   |  | ( الطبقة الثاني )<br>متقا   |
| متلازمات شاكيات               | ليس بواجب أن لا يكون<br>ليس بممتنع أن يكون<br>يمكن أن يكون العام                    | متلازمات شاكيات  | واجب أن لا يكون<br>ممتنع أن يكون<br>ليس يمكن العاى أن يكون                |
| متقابلات                      |   |  |   |
| متلازمات شاكيات               | يمكن أن يكون الخاص<br>يمكن أن لا يكون الخاص   | <del>         متلازمات شاكيات<br/>         متلازمات شاكيات<br/>         متلازمات شاكيات       </del> | ليس يمكن أن يكون الخاص<br>ليس يمكن أن لا يكون الخاص                       |
|                               | هاتان تلزمهما الستة التى فى<br>جهتهم مادون العكس                                    |  | هاتان تلزمان الستة التى فى<br>جهتهم مادون العكس                           |

[نقل الجدول من المورد الرابع و اللوحة الرابعة من اللوحات للسهروردى وكذا جاء  
الجدول فى كتب المتقدمين بشكل الجدول و اللوح و الدائرة كما فى منطق ابن المقفع  
و الفارابى و الشيخ الرئيس و ابى البركات و غيرهم]

## الفصل السابع

### فى تحقيق الكليتين والجزئيتين فى القضايا الموجهة والمطلقة وفيه بيان أن الدوام فى الكليات يقتضى الضرورة

اعلم أن القضية الكلية تستدعى مقولا على الكل ولكليتها شرائط فى جانب الموضوع والمحمول، الا أن ما يتعلق بالموضوع لا يختلف فيه شىء من القضايا.

فلنبداً ببيان شرائط الموضوع و لنضع الموضوع والمحمول شيئاً من الحروف كى لا يختص الحكم بمادة دون مادة.

فنعول: اذا قلنا: «كل ب ج» فلا نغنى به الكل جملة و لا الباء الكلى و ليس معنى قولنا كل انسان كل الناس جملة و لا الانسان الكلى، بل كل واحد واحد من الناس.

و ليس الحكم على الجملة هو الحكم على الافراد، اذ قد يصح على الجملة ما لا يصح على الافراد و على الافراد ما لا يصح على الجملة.

و قد يصح على الكلى أيضاً من حيث هو كلى ما لا يصح على الجزئيات و قد عرفت هذا فيما سلف.

و لا نغنى به كل ماهو «ب»<sup>(١)</sup> من حيث ماهو «ب»، بل نغنى به ما يقال له «ب» سواء كان ذاته و حقيقته نفس «ب» أو شيئاً آخر، و لكن يقال له «ب». و قد بينا هذا أيضاً فيما سلف و لا نغنى به ايضاً كل ماهو «ب» دائماً بل

١- كل ماهوب من حيث هو ب اى الحقيقة من حيث هى لا بقيد كونها كلية او جزئية او مجموعة او منظور اليها فى واحد واحد.

ماهو «ب» فقط، سواء كان دائما أو غير دائم.

و لا نعى به ما يصح و يمكن ان يوصف بب بل ما هو «ب» بالفعل، و لا نعى بهذا الفعل الوجود فى الاعيان بل سواء كان بالفعل فى الاعيان أو فى الازهان.

فربما لم يكن للشيء وجود فى الاعيان، او ربما لم يكن ملتفتا اليه من حيث هو موجود فى الاعيان كقولنا: «كل كرة تحيط بذى عشرين قاعدة مثلثة».

فيكون قولك: «كل ب ج» كل ما يوصف عند العقل بأنه بالفعل «ب» كان هذا الفعل فى الوجود أو فى العقل دائما أو فى وقت أى وقت كان. فهذا جانب الموضوع.

و أما جانب المحمول فيختلف باختلاف القضايا الموجهة والمطلقة<sup>(١)</sup> أما فى الضروريات بلا شرط فالمعتبر ما دامت ذات الموضوع موجودة و لا حاجة لبيان ذلك قيداً فى القضية، فاذا قلنا: «كل ب ج دائماً» فمعناه كل ماهو «ب» كما وصفناه فهو موصوف بأنه «ج» دائماً مادام موجود الذات. و فى الضروريات المشروطة يُبين شرط الضرورة، فيقال: «كل ما هو ب فهو ج مادام الموضوع موصوفاً بما وضع معه.

و يجوز أن يكون ذلك الوصف دائماً مادام موجود الذات و لكننا لا نلتفت الى دوام الوجود، بل الى دوام الوصف كان دائماً مع وجوده أو غير دائم، أو يقال مادام محمولاً أو يُعين الوقت ان كان شرط الضرورة ذلك، أو يقال وقتاً ما لا بعينه».

و أما فى الممكنات فهو أن يقال: «كل ما هو ب» كما شرطناه فى جانب الموضوع فانه يمكن ان يوصف بج الامكان الاعم أو الخاص او الاخص

كما ذكرناه.

هذا اذا صرح بجهة القضية، أما اذا لم يصرح بذلك فحكم المحمول هو ثبوته للموضوع من غير زيادة دوام أو غير دوام من كونه فى وقت معين أو غير معين أو ثبوته لجميع آحاد الموضوع فى وقت واحد أو فى أوقات مختلفة لكل وقت يحسبه.

فان كل هذا زيادة على موجب القضية و هذا هو اطلاق القضية عند قوم فيندرج تحته الضرورى و غير الضرورى، فيكون معناه: «كل ب» على الوجه الذى ذكرناه فى جانب الموضوع فهو «ج» دائماً أو غير دائماً وقتاً معيناً أو غير معين، لكل واحد وقت يحسبه أو يشترك الكل فى وقت واحد.

و قوم يشترطون فى المطلق أن لا يكون الحكم ضرورياً بمعنى مادام الذات موجوداً، فيكون اطلاقه بحسب الضرورات المشروطة مع شرط آخر و هو أن لا يندرج تحته مما شرطه كون الموضوع موصوفاً، الا ما ليس دائماً اذ لو اندرج تحته لتناول الدائم و غير الدائم فكان المطلق بالمعنى العام و هو الرأى الاول.

فيكون معنى «كل ب ج» على مذهبهم أن «كل ب» كيفما كان فهو «ج» لا دائماً، بل وقتاً ما مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به، او مادام المحمول محمولاً، أو وقتاً آخر معيناً أو غير معين.

وقوم آخرون وافقوا هؤلاء فى شرط ان لا دوام و تخصيص الحكم بوقت ما، لكنهم حكموا بأن ذلك الوقت هو الحاضر أو الماضى، فيكون حينئذ معنى قولهم: «كل ب ج» كلما وجد فى الحال أو فى الماضى «ب»، فقد وصف بج وقت وجوده.<sup>(١)</sup>

١- وقت وجوده سواء كان الاتصاف ضرورياً مادامت الذات أم لم يكن، فيتحقق الاطلاق و ان كان المحمول من ذاتيات الموضوع أو من لوازمه و لا يصح ان تقيد القضية

فىكون المطلق عندهم باعتبار ما حصل من الزمان فى الوجود و الضرورى باعتبار الأزمنة الثلاثة و الممكنة باعتبار أى وقت فرض من المستقبل.

فعلى هذا الرأى يجوز أن يصدق قول القائل: كل حيوان انسان اذ ربما تعدم جميع الحيوانات فى وقت من الاوقات غير<sup>(١)</sup> الانسان.

و يكون قول القائل «كل انسان حيوان» غير ضرورى بحسب هذا الرأى بل مطلقا، اذ ربما يعدم نوع الانسان فى وقت من الاوقات، فلا يكون موجودا و ما ليس بموجود دائما فليس بضرورى على هذا الرأى.

و نحن نخص اسم الاطلاق بالرأى الاول، و نسمى الاطلاق بالرأى الثانى أى ما يخرج عنه الضرورى وجوديا و بالرأى الثالث وقتيا.

و أما تحقيق الكلية السالبة فى الجهات، فينبغى أن يكون السلب المطلق يتناول كل واحد و احد مما هو موصوف بب كيفما وصف به تناولا غير مبين الوقت و الحال لا يدرى أنه دائم أو غير دائم.

لكن اللغات التى نعرفها تشعر فى السلب المطلق بزيادة معنى على هذا و ذلك لان اللفظ المستعمل لهذا المعنى فى اللغة العربية هو: «لا شىء من ب ج» و بالفارسية «هيج از ب ج نيست»، فكلاهما يفهمان زيادة معنى و هو «أن ج مسلوب عن ب مادام موصوفاب» حتى ان كان شىء موصوفاب و لم يكن ج مسلوبا عنه كانت القضية<sup>(٢)</sup> كاذبة.

بجهة الضرورة ما لم ينظر الى أن ذات الموضوع باقية أزلا و ابداً أما لو جازأن تنعدم فى وقت ما فلا شىء مما يثبت لها بضرورى على هذا الرأى، لان الذات ان كانت جائزة العدم فما يثبت لها حكمه حكمها.

١- غير الانسان اى و عند تحقق هذا العدم بالفعل لو قال القائل كل حيوان انسان صدق قوله هذا بالاطلاق لان شمول الانسان لجميع الافراد الموجودة حال القول او قبله قد وقع فى زمن من الماضى أو الحال.

٢- كانت القضية كاذبة، هذا معنى يرشد اليه الذوق الصحيح الدقيق و يبين بان لا شىء

فان شئنا أن نقصر دلالة اللفظ على معنى السلب المطلق دون هذه الزيادة، استعملنا له قولنا: «كل ب ليس ج أو يسلب عنه ج»، من غير بيان وقت و حال. و استعملنا للسلب الوجودى الذى هو المطلق الخاص: كل ب ينفى عنه ج نفيا غير ضرورى و لا دائم.

و أما فى الضرورة فلا فرق بين اللفظين وكذلك فى الامكان الا من الوجه الذى بيناه قبل، و هو أن قولنا: «بالضرورة لا شىء من ب ج» يجعل الضرورة لعموم السلب و حصره و لا يتعرض لواحد واحد الا بالقوة. و قولنا: كل ب فبالضرورة ليس بج، يجعل الضرورة لحال السلب عن كل واحد واحد.

و اذا عرفت حال تحقيق الكليتين فقس عليهما الجزئيتين، الا فى شىء واحد و هو أن دوام السلب والايجاب فى الجزئيات قد يكون من غير ضرورة مثل ما يتفق الناس ان يكون ابيض البشرة مادام موجود الذات و ليس بضرورى.

و أما فى الكليات فان نفس الضرورة فيها هو دوام الحكم فى جميع

أو هيىج الفارسية ليس فيها دلالة على ذات الموضوع الا بالقوة كما سيذكره المصنف بعد اسطر.

و انما هى للنفى الصرف و تسويره و هو ما يعنيه فيما بعد بعموم السلب و حصره فكان النفى معلقا بالوصف مباشرة فيلزمه.

فاذا قلت مثلا: «لا شىء من المصاب بذات الجنب بساعل»، أفدت بعبارتك أن نفى السعال متعلق بعروض ذات الجنب فهو يلزمه.

و بعبارة أخرى ان المصاب فى جميع أحواله شىء فاذا قلت «لا شىء منه بساعل» فقد سلبت السعال عنه فى كل حال من أحوال كونه مصابا، فتكون القضية كاذبه لانه يسعل بالضرورة فى بعض كونه مصابا و انما ينفى عنه السعال فى بعض احواله بخلاف كل مصاب فليس بساعل و هو ظاهر.

الآحاد، فلا<sup>(١)</sup> يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة.

و قد ظن بعضهم من هذا أنه لا يكون فى الكليات حمل غير ضرورى و ليس كذلك، فانه يوجد فى الكليات ما يلزم كل شخص منه ان كانت له أشخاص كثيرة ايجاب<sup>(٢)</sup> أو سلب وقتا بعينه، مثل ما للكواكب من الشروق والغروب و للنيرين من الكسوف أو وقتا ما غير معين مثل ما لكل انسان مولود من التنفس و ما يجرى مجراه.

و انما وقع هذا الظن بسبب ظن آخر و هو أنهم اعتقدوا ان الحمل فى الكليات يكون دائما و لا شك أن الدائم فى الكليات ضرورى، فأنتجوا من ذلك أن الحمل فى الكليات ضرورى لكن الصغرى خطأ فانه قد يوجد فى الكليات ما هو لكل واحد منها وقتا كما بيناه.

و اعلم أنه قد يوجد حمل ضرورى لبعض جزئيات كلى غير ضرورى لبعض، فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة مادام ذلك البعض موجوداً و بعضها متحرك بوجود غير ضرورى وبعضها بامكان غير ضرورى.

و ليس حكمنا بضرورة الحركة لبعض الاجسام بسبب دوامها، فانا قد بينا

١- فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة و ذلك يكاد يكون بديها فان من يحكم حكما كليا دائما لا يفارق الذات لا فى ماض و لا حال و لا مستقبل، لابد ان يكون قد بنى حكمه على الحكم باللزوم و الافكيف يحكم بالدوام فى المستقبل و هو غير حاكم بلزوم المحكوم به.

و انما يتصور ذلك فى علم واحد وهو علام الغيوب و هو لا يدخل فى موضوع علم المنطق، ثم ان الدوام لا يكون الا لشيء اقتضاه فى ذات الموضوع او خارج عنه فيستلزم الضرورة حتما.

٢- ايجاب أو سلب فاعل يلزم و كل شخص مفعوله المقدم اى فى الكليات ما يلزم الايجاب والسلب كل شخص منه لكن فى وقت معين أو غير معين.

أن الدوام فى الجزئيات لا يجعله ضروريا بل عرفيا أو لاستحقاقه<sup>(١)</sup> الحركة من جهة طبيعته النوعية فحكمنا بضرورتها لذلك.

و اعلم أن قولنا: «بعض ب ج» يصدق و ان كان ذلك البعض موصوفاً بـ ج فى وقت ما لا غير.

و كذلك تعلم ان كل بعض اذا كان بهذه الصفة صدق ذلك فى كل بعض و اذا صدق الايجاب فى كل بعض صدق فى كل واحد، فتعلم<sup>(٢)</sup> من هذا أنه ليس من شرط الايجاب المطلق عموم كل عدد فى كل وقت.

و اعلم أن أعم القضايا هى القضية الممكنة بالامكان العامى، فانها تشمل الموجود من الضرورى و غير الضرورى و ما ليس بموجود مما هو جائز الوجود، فهو أعم من المطلق العام لان المطلق لا يتناول الا الموجود.

و الممكن الخاص أعم من المطلق الوجودى اذ يتناول الموجود الغير الضرورى و غير الموجود مما هو جائز الوجود والوجودى لا يتناول الا الموجود<sup>(٣)</sup> الغير الضرورى.

١- أولاستحقاقه معطوف على عرفيا أى ان الدوام فى الحكم الجزئى اما مبينى على العرف كالحكم بابيض البشرة دائما على بعض الناس أو مبينى على العلم بعلة الحركة فى الجسم المتحرك و أنها علة لازمة لذاته.

٢- فتعلم أنه ليس من شرط الخ يريد أنه اذا صدق قولك: بعض الانسان متنفس، اذا كان التنفس ثابتا لذلك البعض وقتا ما قبل الحكم أو حاله أو بعده بدون تحديد وصدق ذلك فى كل بعض على النحو للتقدم تبعه صدقه فى كل واحد من الأفراد.

كذلك فاذا حكمت فى كلية مطلقة بأن كل انسان متنفس كان ذلك متناولا لما قبل الحكم و حاله و بعده و صدقت القضية و لا يشترط أن يكون العموم للجميع فى وقت واحد حتى يكون تنفس كل واحد مع تنفس الآخر، فيعم العدد فى كل وقت من أوقات التنفس.

٣- الا الموجود الغير الضرورى هذا على اصطلاح المصنف حيث خص الوجودى بما لا ضرورة فيه.



و اعلم أن القضية المطلقة ليست من جملة ذوات الجهات، فقد بينا أن الجهة لفظة زائدة على الموضوع والمحمول دالة على الضرورة أو أن لا ضرورة، فاذا خلت القضية عن تيك اللفظة لم تكن موجهة.

فان عنى بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلّوها عن تيك اللفظة فلا نزاع معه و لكن لا يكون مناقضا لنا، فانه يعنى بالاطلاق والجهة غير ما عنيناه.

و أما اذا صرح بلفظة الاطلاق والوجود، فيجوز أن تصير القضية موجهة على قياس قولنا أيضا.

## الفصل الثامن

### فى التناقض

والتناقض نوع من التقابل الذى ذكرناه فى الفن الثانى من المقالة الأولى، و هو اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون احدهما صادقة و الأخرى كاذبة.

و انما تكونان كذلك اذا اتفقت القضيتان فى الموضوع والمحمول لفظا و معنى واتفقتا فى الكل و الجزء و القوة و الفعل و الشرط و الاضافة و الزمان و المكان.

أما اذا اختلفتا فى شىء من هذه الاشياء لم يجب ان تقتسما الصدق والكذب مثل ان تختلفا فى الموضوع، فقليل: العين مبصرة و عنى بالعين هذا العضو المبصر، و قيل العين ليست بمبصرة و عنى به الذهب لم تتناقضا بل صدقتا جميعا.

أو تختلفا فى جانب المحمول فقليل: زيد عدل و عنى به العادل و قيل ليس بعدل و عنى به العدالة لم تتناقضا اذ قد تصدقان جميعا.

أو تختلفا فى الجزء و الكل فقليل: الزنجى أسود و عنى به فى بشرته و قيل: ليس بأسود و عنى به فى لحمه و أسنانه صدقتا.

أو تختلفا فى الاضافة فقليل: فلان عبد و عنى به أنه عبد الله و قيل: ليس بعبد و عنى به أنه ليس بعبد الانسان صدقتا.

أو تختلفا فى القوة و الفعل فقليل: الخمر مسكرة و عنى به فى القوة و قيل ليست بمسكرة و عنى به فى الفعل لم تتناقضا.

أو تختلفا فى الزمان فقليل: النبى صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس و عنى به قبل تحويل القبلة و قيل: لم يصل الى بيت المقدس و عنى

به فى زمان بعد تحويل القبله صدقتا و لم تتناقضا.  
أو تختلفا فى المكان فقيل: زيد متحرك و عنى به على الارض و قيل: ليس  
زيد بمتحرك و عنى به على الفلك لم تتناقضا.  
أو تختلفا فى الشرط فقيل الاسود جامع للبصر و عنى به مادام أسود و  
قيل: ليس بجامع للبصر و عنى به اذا زال عنه كونه أسود لم تتناقضا.  
و اذا كانت القضيتان مخصوصتين كفى فى تناقضهما هذه الشروط  
المذكورة و اما اذا كانتا محصورتين زاد شرط آخر و هو اختلافهما بالكمية  
أعنى بالكلية والجزئية، كما اختلفتا فى الكيفية أعنى فى الايجاب و السلب.  
فان اتفقتا فى الكمية جاز اجتماعهما فى الصدق والكذب، أما المجتمعتان  
فى الكذب فالكليتين فى مادة الممكن<sup>(١)</sup> وتسميان متضادتين مثل قولنا:  
كل انسان كاتب، لا شىء من الناس بكاتب، فانهما جميعا كاذبتان.  
و انما سميتا متضادتين لان الضدين لا يجتمعان معافى الوجود.  
و قد يرتفعان معا و يكذبان معا فى القول ايضا كما تقول: زيد أبيض زيد  
أسود و لا يجتمعان فى صدق القول البتة.  
فهاتان القضيتان أيضا لما اجتمعتا فى الكذب و لم يتصور اجتماعهما فى  
الصدق مثل الاضداد فى نفس الأمر سميتا متضادتين.  
و أما المجتمعان فى الصدق فكا لجزئيتين فى مادة الممكن و تسميان  
داخلتين<sup>(٢)</sup> تحت التضاد مثل قولنا: بعض الناس كاتب، ليس بعض الناس

١- فى مادة الممكن انما كذب الكليتان فى مادة الممكن لانه مع امكان أن يثبت  
المحمول و أن لا يثبت لا يمكن أن تصدق الكلية القائلة بمعناها كل ما لو وجد كان  
موضوعا فهو لو وجد كان المحمول. لانه قد يوجد و لا يكون المحمول و لا القائلة كل  
ما لو وجد كان الموضوع فليس بالمحمول لانه يمكن أن يكون المحمول و لتحقيق  
السلب فى بعض الافراد مع الاولى و الايجاب فى بعضها مع الثانية.

٢- داخلتين تحت التضاد انما سميتا بذلك لانهما لما خرجتا من المتناقضتين

كاتباً فانهما جميعاً صادقان.

نعم الكليتان المختلفتان فى الكيفية المتفقتان فى الكمية تقتسمان الصدق والكذب فى مادة الواجب<sup>(١)</sup> والممتنع والموجبة فى الواجب متعينة للصدق والسالبة فيه للكذب والسالبة فى الممتنع متعينة للصدق والموجبة فيه للكذب. و لكن هذا الاقتسام ليس لنفس القول بل لأجل المادة فان ما يكون لنفس القول لا يختلف باختلاف المواد والمهملتان لما كانتا فى قوة الجزئيتين فلا تناقض بينهما اذ يصدقان معا فى مادة الممكن كالجزئيتين.

والقضيتان المتفقتان فى الكيفية المتخالفتان فى الكمية وتسميان متداخلتين<sup>(٢)</sup> تصدقان معا فى الواجب ان كانتا موجبتين كقولنا: كل انسان حيوان، بعض الناس حيوان و تكذبان فى الممتنع كقولنا: كل انسان حجر، بعض الناس حجر.

و ان كانتا سالبتين صدقتا فى الممتنع كقولنا: لا شىء من الناس بحجر، ليس بعض الناس حجراً و كذبنا فى الواجب كقولنا: لا شىء من الناس

لصدقهما كانتا بمنزلة الكليتين اللتين خرجتا من التناقض لكذبهما و ان كان الشبه بالضدين موجوداً فى الكليتين دون الجزئيتين، لان الضدين لا يصدقان فى القول على شىء واحد.

و أفضل عندى أن يقال انه لما كان صدق الجزئيتين فى الحقيقة مبنيًا على أن الافراد التى ثبت لها المحمول هى غير الافراد التى سلب عنها و ان كان العنوان و احداً فلم تخرجنا بذلك عن حال الضدين فانهما يصدقان معامتى اختلفت الافراد الموضوعة لكل منهما و لذلك بقيتا داخليتين تحت التضاد، فقد كان كذب الكليتين لاتحاد الموضوع و صدق الجزئيتين لاختلافه فى الحقيقة فحكمهما هو بقية حكم الضدين.

١- فى مادة الواجب و الممتنع كما تقول فى الاول: كل انسان حيوان، و لا شىء من الانسان بحيوان. فالموجبة صادقة والسالبة كاذبة و تقول فى الثانى: كل انسان حجر، و لا شىء من الانسان بحجر. فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة.

٢- متداخلتين لان الجزئية منهما داخلية فى الكلية.

بحيوان، ليس بعض الناس حيوانا.

و أما فى الممكن فقد اقتسمتا الصدق والكذب لكن<sup>(١)</sup> الصادق فى الموجبتين والسالبتين جميعا الجزئية دون الكلية و هذا الاقتسام أيضا للمادة لا نفس القول.

فحاصل الامر فى التناقض أن المخصوصتين يكفى فى تناقضهما اختلافهما فى السلب و الايجاب بعد اتفاقهما فى كل شىء سوى الايجاب والسلب، و فى المحصورات يشترط مع اختلافهما فى السلب و الايجاب اختلافهما فى الكلية والجزئية أما الشرائط الأخر فلا خلاف فيها بين الخصوص والحصر.

و اذا روعيت هذه الشرائط فى التناقض عرف أن نقيض كل قضية واحد، لان المحمول الواحد فى موضوع واحد بجهة واحدة و سور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين.

اللهم الا أن يختلف شىء من ذلك، فيكون لكل واحد من المختلفات سلب و ايجاب آخر و لما كان اتحاد الزمان شرطا فى المتناقضتين و فى رعاية اتحادهما بالحقيقة فى المطلقات والموجهات عسر، اضطرارنا الى التنبيه على نقيض كل واحدة من القضايا المطلقة والموجهة.

أما المطلقة ففي المشهور أن لها نقيضا من جنسها، والحق يأباه فالموجبة الكلية منها نقيضها السالبة الجزئية الدائمة.

لان الحمل فى المطلق اذا جاز أن يكون دائما و غير دائم معين الوقت و غير معين تشترك أشخاص الموضوع فى وقت واحد أولا تشترك، بل لها

---

١- الصادق الجزئية دون الكلية و ذلك كما تقول: «بعض الناس كاتب، كل الناس كاتب» فالجزئية صادقة والكلمة كاذبة و تقول: «بعض الناس ليس بكاتب، لا شىء من الناس بكاتب» فالجزئية صادقة والكلمة كاذبة.

أوقات مختلفة: جاز أن يكون الايجاب غير دائم والسلب كذلك و لا يكون زمان أحدهما زمان الآخر.

فلا يتقاسمان الصدق و الكذب بل ربما صدقنا جميعا، فنقيضها اذن هو ما يشتمل على كل زمان يجوز أن يتناوله المطلق و ذلك اما الدائم أو الضرورى.

والضرورى لا يصلح لذلك لانه ربما كانت الموجبة كاذبة و كان كذبها بسبب أن المحمول مسلوب عن بعض جزئياته بالاتفاق والامكان<sup>(١)</sup> الاخص دائما.

وهذا الكذب لا يرتفع بالسلب الجزئى الضرورى، بل يكون هذا السلب كاذبا أيضا اذا كان الصدق فى السلب الجزئى الممكن كما فرضناه.

فلا بد من أن يكون السلب على وجه يرفع الايجاب المطلق و يصدق على هذا السلب الممكن و ذلك هو الدائم والدائم فى الجزئيات لا يجب أن يكون ضروريا و ان كان لا يمنع منه كما بيناه.

والسالبة الكلية المطلقة نقيضها الموجبة الجزئية الدائمة، والموجبة الجزئية المطلقة نقيضها السالبة الكلية الدائمة و فى هذا من الاشكال ما ليس فى الكلية الموجبة.

لانا قدّرنا أن<sup>(٢)</sup> كذبها ربما يكون بسبب كون الحمل مسلوبا عن البعض

١- والامكان الاخص الخ تقدم أن الامكان الاخص هو ما لا تكون معه ضرورة ما كالذى فى ثبوت الكتابة للانسان مثلا و قد تقدم أيضا أن الدوام فى الجزئيات لا يقتضى ضرورة فيجتمع مع الامكان الاخص، و لهذا يصدق فى مادة الامكان كثبوت الكتابة للانسان، بعض الانسان ليس بكاتب دائما مع كذب كل انسان كاتب بالاطلاق. و لكن لا يصدق مع كذب هذه الكلية بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة لان نفي الكتابة كثبوتها عن كل فرد من الانسان انما هو بالامكان الاخص.

٢- ان كذبها أى كذب الموجبة الكلية و قوله «و هذه» أى الموجبة الجزئية المطلقة و

دائما بالامكان الاخص.

و هذه لا تكذب بهذا التقدير، فان السالبة الجزئية الممكنة لا تكذب الموجبة الجزئية المطلقة.

و لو قدرنا كذبها بسبب كون الحمل مسلوبا عن الكل دائما بالامكان كان على خلاف ما قدمناه.

فانا بينا أن الدوام فى الكليات لا يكون الا ضروريا، فتحصل من جميع هذا أن نقيض هذه هى السالبة الكلية الضرورية.

لكنه و ان كان كذلك فانا اذا جعلناها دائمة صدقت على الضرورة أيضا، فان السلب الكلى الدائم لا يكون الا ضروريا والسالبة الجزئية المطلقة نقيضها الموجبة الكلية الدائمة.

و أما نقيض الموجبة<sup>(١)</sup> الكلية الوجودية فالجزئية السالبة للوجود و هى

قوله «بهذا التقدير» أى تقدير السلب عن البعض دائما بالامكان الاخص.

١- الكلية الوجودية تقدم أنه سمي بالوجودية ما كان الحكم فيها خاليا عن الضرورة مادامت ذات الموضوع، بأن يكون الثبوت مشروطا بعدم الدوام و هو ما يسميه قوم بالمطلقة.

غير أن المصنف راعى فى تسميتها بالوجودية شرط أن لا تكون شاملة لما فيه ضرورة ذاتية فاذا راعيت أن الدوام فى الكلى يستلزم الضرورة عنده، فكانه اشترط أيضا أن لا يكون فى الكلية الوجودية دوام فتكون الكلية الوجودية عنده قد قيدت بالدوام واللاضرورة. فيكون كذبها اما للضرورة الايجاب فى الكل أو البعض أو لضرورة السلب كذلك أو لان السلب صادق فى البعض دائما و ان لم يكن ضروريا لان الدوام فى الجزئى لا يستلزم الضرورة و ان كان لا ينافيها.

و لما كان صدق الكلى يستلزم صدق الجزئى و لا عكس كما هو معلوم و نقيض الكلية لا يكون الاجزئية كان نقيض الوجودية على اصطلاح المصنف مستلزما لأحد أمور ثلاثة: اما ضرورة الايجاب فى البعض أى الضرورة الذاتية و هى تستلزم الدوام. و اما ضرورة السلب كذلك. و اما دوام السلب و ان لم يكن ضروريا بل كان ممكنا فهو مرددين ثلاثة

قولنا: «ليس بالوجود كل ب ج» وسالبة الوجود غير السالبة الوجودية كما عرفت.

و اذا كذبنا الموجبة الكلية الوجودية و رفعناها بالسلب فربما كان كذبها، لان الحق هو الايجاب الضرورى لا الوجودى فى الكل أو البعض.

و ربما كذبت لان الحق سلب ضرورى فى الكل أو البعض.

و ربما كذبت لان الحق كون ج مسلوبا عن بعض ب دائما بالامكان و السلب الضرورى والممكن يشتركان فى السلب الدائم و كذا الايجاب الدائم والضرورى يصدق عليهما الايجاب الدائم.

و لكن هذه الايجابات والسلوب لا تشترك فى عبارة تعمها جميعا الا فى سلب الوجود، فنقيضها الجزئية السالبة للوجود و هى: «ليس بالوجود كل ب ج» و يلزمه بعض ب اما ضرورى دائم له ايجاب ج أو سلبه عنه كذلك أو دائما<sup>(١)</sup>.

و أفضل المتأخرين حكم فى الاشارات: بان له الايجاب أو السلب ضرورى و قد توافقت النسخ التى شاهدناها على هذا والحق ما ذكرناه.

و أما الكلية السالبة الوجودية فتكذب اما لان الصديق ايجاب ضرورى فى الكل أو البعض أو ايجاب دائم فى البعض غير ضرورى أو سلب ضرورى فى الكل أو البعض.

و لا نجد لهذه القضايا ايجابا واحدا تشترك فيه كما كان يوجد هناك

لابين اثنين كماترى و يكون نقيضا للوجودية على أنها شاملة للوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية فى اصطلاح غير المصنف.

١- أو دائما أى أو مسلوب عنه ج دائما فى التعبير تساهل يغتفر لظهور المعنى و فى هذا الموضع قد أتى المصنف بالامور الثلاثة التى يتردد بينها لازم نقيض الوجودية و سيكتفى فى السالبة باثنين فقط الدوام فى الايجاب على أنه شامل للضرورى و غيره والضرورة فى السلب.



سلب واحد و هو سلب الوجود.

فلا بد من أن نقول نقيضها: ليس بالوجود لا شىء من ب ج و يلزمه بعض ب اما دائم له ايجاب ج أو سلبه عنه<sup>(١)</sup> بالضرورة، و نقيض قولنا: «بعض ب ج بالوجود»، قولنا: ليس بالوجود شىء من ب ج، بل<sup>(٢)</sup> اما كل ب ج بالضرورة أو ج مسلوب عن كله دائما و نقيض قولنا: ليس بعض ب ج، هو كل ب دائما ج أو ليس ج بالضرورة.

و بهذا التحصيل الذى ذكرناه تعرف ان الدائم لابلده من ايراده فى لازم نقيضى المطلقة العامة والوجودية و لكن فى المطلقة العامة يكفى<sup>(٣)</sup> ايراده

١- بالضرورة مرتبط بالسلب أما الايجاب فهو دائم سواء كان ضروريا أو ممكنا بالامكان الاخص كما أشرنا الى ذلك قبل.

٢- اما كل ب ج الخ اى كل واحد من ب اما أن يكون ج بالضرورة أو دائما و اما أن لا يكون ج دائما حتى يتناقض بعض الجسم حيوان لا دائما و هو معنى الوجود عند المصنف مع النقيض المردد، فان لم يردد بين كل واحد كذب الاصل الجزئى والنقيض المردد بين كليتين.

٣- يكفى ايراده فى الاصل اراد من الاصل النقيض نفسه و حاصل ما قاله: أن الدوام لابد من ذكره فى لازم نقيضى المطلقة العامة والوجودية غير أن بين ذكره فى كل من النقيضين فرقا ففى المطلقة العامة الكلية نحو: كل حيوان متحرك بالارادة، تقول: اذا اردت أن تناقضها ليس كل حيوان بمتحرك بالارادة دائما و يكون الدوام قيذا للسلب، أو تقدم الدوام على النفى للتنصيص.

فهذه القضية السالبة هى نفس نقيض تلك الكلية الموجبة و هى قضية جزئية مسورة بسور جزئى مصطلح عليه كماترى، فان من أسوار الجزئية ليس كل أيضا. و يمكنك الاكتفاء بذكر الدوام فى النقيض نفسه كما رأيت بدون ذكر لازم النقيض. و يجوز لك أن تأتى بدل «ليس كل» الذى هو النقيض بلازمه و هو بعض الحيوان ليس بمتحرك بالارادة دائما و هو لازم غير مررد، فتلحق الدوام بالقضية التى تخالف الموجبة فى الكيف. و أما فى الوجودية فالتصرف يختلف، فانك لو قلت: كل حيوان متنفس بالوجود، فالنقيض

فى الاصل بنفسه مخالفاً لها فى الكيفية و اما فى هذه فليس هو بنفسه النقيض بل لازم النقيض، ثم يكون مردداً بين ما يوافقها و ما يخالفها فى الكيفية. و لما كان اللازم فى المطلقة العامة غير مردد تعين ذكر الدوام فيما يخالفها فى الكيفية الذى هو اللازم بلا تردد، و أما فى هذه فلما تردد لازم نقيضها بين الموافق والمخالف، فلا بد من ذكره فيما يخالفها و ما يوافقها لا فيما يخالفها فقط.

و أما القضايا الوقتية فمعرفة نقيضها سهل لتعين<sup>(١)</sup> الوقت فيها و هو ما

هو قولك: ليس بالوجود كل حيوان بمتنفس و لا يسوغ لك أن تقيد هذا السلب نفسه بالدوام فحسب، لان مجرد التقييد به لا يكفى فى التنصيص على جهات المناقضة لان من جملتها ضرورة الايجاب و لا يمكن استفادتها من قيد الدوام الملحق بالسلب فى النقيض فلا يكون الدوام هو النقيض نفسه بل هو لازم من لوازم النقيض يذكر مع الضرورة.

فلا بد حينئذ من ذكر لازم النقيض مع التردد و لا يمكن الاكتفاء بتقييد السلب بالدوام. و يجوز أن يراد من «الأصل» أصل القضية التى يراد مناقضتها لانها هى بنفسها مذكورة فى قولك: ليس كل حيوان بمتحرك.

غاية الأمر انها تخالفت فى الكيف و لذلك قال يكفى ايراده فى الاصل بنفسه مخالفاً لها اى للقضية التى يراد مناقضتها فى الكيفية و الاصل مع الخلف فى الكيفية هو نفس النقيض و من هذا يمكنك أن تعرف ما يقال فى السالبتين المطلقة والوجودية من نحو ما سبق.

١- لتعين الوقت فيها الخ و هو على اصطلاح المصنف الماضى أو الحاضر و هو معنى الاطلاق عند قوم كما سبق المصنف ذكره و خصه هو باسم الوقتى و ما على مرید استخراج النقيض، سوى أن يضم الى الشروط العامة فى التناقض ذكر الزمان الذى كان الايجاب فيه و جعله زماناً للسلب فاذا قلت: كل انسان فهو مولود أى فى الماضى فنقيضه: «بعض الانسان ليس بمولود» فى الماضى بل «كان انسان فى الزمن الماضى غير مولود».

حصل من الزمان أعنى الحاضر والماضى فيتعين الزمان الحاصل فيه السلب والايجاب جميعا.

و أما القضايا الضرورية التى لا شرط فيها، فقولنا: «بالضرورة كل ب ج» نقيضه: «ليس بالضرورة كل ب ج»، بل «ممكن أن لا يكون كل ب ج». لانا اذا كذبنا الموجبة الضرورية و رفعناها بالسلب فربما كان كذبها.

لان الحق هو الايجاب الوجودى أو الممكن أو كان كذبها، لان الحق هو السلب الضرورى و تشترك الثلاثة فى السالب الممكن العامى.

و قد بينا من قبل فى المتلازمات أن قولنا: ليس بواجب أن يكون يلزمه ممكن أن لا يكون بالمعنى العامى. و قولنا: «بالضرورة لا شىء من ب ج» نقيضه الحقيقى: ليس بالضرورة لا شىء من ب ج» بل اما بالامكان الخاص (ج) مسلوب عن بعض (ب) أو موجب عليه بالضرورة.

و يدخلان تحت قولنا: «يمكن أن يكون بعض ب ج الامكان الاعم».

و قولنا: «بالضرورة بعض ب ج» نقيضه «ليس بالضرورة شىء من ب ج» و يلزمه: <sup>(١)</sup> «يمكن أن لا يكون شىء من ب ج الامكان الاعم» و قولنا: «بالضرورة ليس بعض ب ج» نقيضه بالحقيقة: «ليس بالضرورة ليس بعض ب ج» و يلزمه «يمكن أن يكون كل ب ج الامكان الاعم».

و أما الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط اتصاف الموضوع بما وصف به قد عرفت انقسامها الى ما يدوم الحمل بدوام كون الموضوع موصوفا بما وصف به و الى ما لا يدوم.

١- و يلزمه يمكن أن لا يكون شىء الخ و هذا اللازم هو السالبة الكلية الممكنة العامة التى يذكرونها فى نقيض الموجبة الجزئية الضرورية التى يصوغونها هكذا «لا شىء من ب ج بالامكان العام» و على ذلك تقيس فى صوغ النقائض و تطبق ما يذكره فى النقيض على ما يذكره غيره فان المصنف يعتبر فى تقريره تحقيق معنى التناقض غير مبال بالصيغ مشهورة أو غير مشهورة.

و لكن لا يثبت<sup>(١)</sup> الا عند اتصاف الموضوع بهذا الوصف و التى يدوم محمولها مادام الموضوع موصوفا فقد يكون اتصاف موضوعها بذلك الوصف مادام موجودا و قد لا يكون مادام موجودا بل يعرض ذلك الوصف و يزول والذات باقية، فأخذت القضية على وجه يعم هذين القسمين الآخرين. و ذلك الوجه هو دوام المحمول<sup>(٢)</sup> مادام الموضوع موصوفا كان ذلك الوصف دائما أو غير دائم، فنقيض الكلية الموجبة منها و هى: «كل ب مادام ب هو ج» «ليس كل ب مادام ب فهو ج» بل<sup>(٣)</sup> «اما أن لا يكون ج أو يكون وقتا من أوقات كونه ب دون وقت».

و نقيض: «لا شىء من ب ج مادام ب» «ليس لا شىء من ب ج مادام ب». بل «بعض ب اما دائما<sup>(٤)</sup> و مادام ب هو ج، و اما وقتا من أوقات كونه «ب هو ج».

و نقيض «بعض ب ج مادام ب - ليس شىء من ب مادام ب موصوفا بج»

١- لا يثبت الا عند اتصاف الخ كما فى قولك «كل مجنوب يسعل بالضرورة حال كونه مجنوبا».

٢- مادام الموضوع موصوفا الخ هذه هى المشروطة العامة التى هى أعم من الضرورية المطلقة.

٣- اما أن لا يكون ج أى «بعض ب اما ان لا يكون ج بالامكان العام فى جميع الاوقات أو فى جميع أوقات كونه ب أو لا يكون (ج) مادام (ب)» بل يكون (ج) بعض أوقات الوصف دون بعض. و يعم الجميع الحينية الممكنة و هى: «بعض ب ليس ج بالامكان العام حين هو ب» لانه ان صدق السلب فى جميع الاوقات أو جميع اوقات الوصف أو فى بعض أوقاته صدقت الحينية لان المحمول قد سلب عن الموضوع فى بعض أوقات اتصافه بالموضوع على كل حال من هذه الاحوال و لهذا قال الجمهور ان نقيض المشروطة العامة هو الحينية الممكنة.

٤- اما دائما مادام ب هو ج الخ والدوام هنا امكانى عام لان القضية جزئية و بقية الكلام تعرفه مما قلنا فى الموجبة.

بل «اما ان لا يكون ج أو يكون وقتا دون وقت». و نقيض: «ليس بعض ب ج مادام ب» «كل ب مادام ب اما دائما<sup>(١)</sup> ج و اما وقتا». و ان أخذنا الموضوع بحيث لا يدوم اتصافه بذلك الوصف و لكن المحمول دائم دوام ذلك الوصف، فنقيض الكلية الموجبة منها و هى: «كل ب مادام ب فهو ج» «ليس كل ب انما يكون ج مادام موصوفا بعروض ب له بل اما دائما<sup>(٢)</sup>» واما لا فى وقت البتة أو فى بعض أوقات كونه ب و اما فى

١- اما دائما ج و اما وقتا هذا هو لازم النقيض والنقيض الحقيقى هو أن تدخل حرف السلب على القضية الاصل. فتقول: «ليس بالضرورة أو دائما بعض ب مادام ب ليس بج» واللازم الذى ذكره المصنف يصاغ فى حينية ممكنة موجبة و هى: «كل ب فهو ج وقت كونه ب بالامكان العام» و ما قاله المصنف فى نقيض المشروطة يشمل المشروطة العامة والعرفية العامة. فانه لم يعتبر سوى الدوام و هو عنده يلازم الضرورة فى الكليات سواء كان الدوام مشروطا أو غير مشروط فانه يستلزم ضرورة بحسبه غير مشروطة ان كان غير مشروط و مشروطة ان كان مشروطا.

٢- بل اما دائما الخ أراد المصنف أن يأتى بجميع الصور المتصورة فى لازم النقيض الحقيقى للمشروطة المفروض فيها لا دوام الوصف المعروفة بالمشروطة الخاصة أو العرفية الخاصة عند الجمهور، فاذا قلت: «كل انسان حيوان مادام انسانا لا دائما» فكذب هذا الايجاب الكلى اما بأن يكون كل انسان حيوانا دائما أو بعضه حيوانا دائما أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان دائما أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوانا فى وقت آخر غير وقت كونه انسانا. و لو جاء المصنف بنظم الكلام على هذا الوجه لكان أوضح ولكن وقع فى عبارته التشويش الموجب للاغماض. فقلوه اما دائما أى يثبت له (ج) دائما فى الكل أو البعض. و قوله و اما لا فى وقت البتة أى ينفى (ج) عن الكل أو البعض فى جميع الاوقات فيكون السلب الكلى أو الجزئى دائما. و قوله أو فى بعض أوقات كونه (ب) أى يسلب عنه (ج) كلاً أو بعضاً فى بعض اوقات الخ.

وقوله: و اما فى غير وقت أى و اما ان يثبت (ج) لذات (ب) كلاً أو بعضاً فى وقت آخر غير

غير وقت كونه ب بل فى وقت له آخر».

و نقيض قولنا، «لا شىء من ب ج مادام ب» «ليس لا شىء من ب مادام موصوفا ب عارض له ج» بل اما دائما مسلوب عن كله أو عن بعضه أو موجب كذلك أو وقتا من أوقات كونه (ب) موجب له (ج) أو يُسَلَب عنه وقتا آخر غير وقت كونه (ب).

و نقيض قولنا: «بعض ب ج مادام ب ليس شىء من ب» انما يكون (ج) مادام موصوفا (بب) عارضا<sup>(١)</sup> له (ب) بل اما دائما أو لا فى وقت البتة أو فى بعض أوقات كونه (ب) و اما فى غير وقت كونه (ب) بل فى وقت آخر.

و نقيض قولنا: «ليس بعض ب ج مادام ب» ليس (ج) مسلوبا عن بعض (ب) مادام (ب) عارضا له بل اما مسلوب عن كله دائما أو فى وقت آخر غير وقت كونه (ب) أو موجب لكليه دائما أو وقتا من أوقات كونه (ب).

و أما الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من

وقت كونه (ب) على أن هذه الصورة الا خيرة و ان كانت من صور كذب الاصل الا انه لا حاجة الى التصريح بها فى لازم النقيض، لانها داخله فى التى قبلها دخولا قريبا و هى صورة السلب وقت ثبوت وصف الموضوع و لازم النقيض على ما جاء به المصنف قد استوفى جميع الصور فيتناقض مع الاصل لا محالة، الا أن الجمهور راعوا الاختصار فافتوا بنقيض الجزأين على التريديد فطريقته أدق و أحوط و طريقتهم أيسر و أخصر و بهذا تفهم ما قال فى السالبة. .

١- عارضا له (ب) توضيح لقوله موصوفا (بب) و قوله بل اما دائما الخ تقول فيه مامر بعينه فى الموجبة الكلية الا أن الجمهور ههنا لم يكتفوا فى لازم نقيض الجزئية بنقيض الجزأين على أن يكون التريديد بينهما كما هو فى لازم نقيض الكلية، بل قالوا لا بد أن يكون التريديد بين النقيضين فى كل واحد واحد حتى لا يكذب الاصل و لازم نقيضه فى نحو قولنا: «بعض الجسم حيوان لا دائما فان هذا الاصل كاذب و يكذب قولك «كل جسم حيوان دائما» و لا «شىء من الجسم بحيوان دائما» أما لو قلت: «كل واحد واحد من أفراد الجسم اما حيوان دائما أو ليس بحيوان دائما كان قولك هذا صادقا.

أوقات اتصاف الموضوع بالوصف الذى وضع معه أو وقتا آخر، فلا يخلو اما أن يكون ذلك الوقت معينا أو غير معين، فان كان معينا فطريق أخذ النقيض فيها أن يقصد قصد ذلك الزمان بعينه فى القضيتين و ان لم يكن الزمان معينا فنقيضها كنقيض الوجودى لاغير.

و أما ما شرطه دوام المحمول فلا فائدة فى أخذ نقيضها و لا خفاء بكذب السالبة فيها، فانك اذا قلت: «كل انسان ماش بالضرورة مادام ماشيا» و قلت فى النقيض: «ليس بالضرورة كل انسان ماشيا مادام ماشيا» بان كذب السالبة لا محالة.

و أما القضايا الممكنة فقولنا: «كل ب ج بالامكان العامى» نقيضه: «ليس يمكن أن يكون كل ب ج» بذلك المعنى، و يلزمه بالضرورة «ليس بعض ب ج» و تعرف نقائص الباقية<sup>(١)</sup> من نفسك.

و قولنا: «كل ب ج بالامكان الخاصى» نقيضه: «ليس يمكن أن كل ب ج» و يلزمه اما ممتنع أن يكون أو واجب أن يكون و لا يتعين أحدهما.

و قولنا: «لا شىء من ب ج» بهذا الامكان، نقيضه: «ليس بالامكان لا شىء من ب ج» بل اما بالوجوب أو بالامتناع، و يصدق لا محالة حينئذ: «بعض ب ج بالضرورة» أو «ليس بعض ب ج بالضرورة».

و نقيض قولنا: «بعض ب ج» بهذا الامكان «ليس بالامكان شىء من ب ج» بل اما ضرورى أن يكون أو ضرورى أن لا يكون.

و نقيض قولنا: «ليس بعض ب ج» بهذا الامكان «ليس يمكن أن لا يكون بعض ب ج» بل اما ضرورى ايجابه لكليه أو سلبيه عن كله، و هذا تمام القول فى التناقض.

١ - الباقية أى من قضايا الممكن العامى و هى السالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية.

## الفصل التاسع

### فى العكس

و هو أن يصير المحمول موضوعا و الموضوع محمولا مع حفظ الكيفية و بقاء الصدق و الكذب بحاله، أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت فلنبداً بالمطلقات و منها بالسالبة الكلية.

و قد ظن أنها تنعكس مثل نفسها فى الاطلاق و احتج لذلك بأن قيل اذا صدق قولنا: «لا شىء من ب بج صدق لا شىء من ج ب» و الا فليصدق نقيضه و هو «بعض ج ب» اما مطلقا على رأيهم أو دائما على التحقيق فليعين<sup>(١)</sup> ذلك البعض فهو بعينه (ج و ب) فيكون «بأء ما، ج» و قد قلنا «لا شىء من ب ج» هذا خلف.

و قد عرفت فيما تقدم أن لا تكاذب بين السلب الكلى المطلق و الايجاب المطلق و ان كان كليا فكيف اذا كان جزئيا، فانه يصدق بالاطلاق: «لا شىء

---

١- فليعين ذلك البعض لما كانت القضية الجزئية موجبة كان صدقها بوجود الموضوع و تحققه، فيصح حينئذ تعيينه تعيينا صحيحا و احتيج الى تعيينه ليحقق ثبوت الوصفين معاله لان ما ليس معنا لا يثبت الذهن عليه بالتحقيق، و تعتريه الفروض فبعد التعيين يرتفع كل ابهام فى ثبوت الوصفين له، و لا يمكن بعد ذلك أن يفرض عند العكس و هو «بعض ب ج» الذى هو نقيض الاصل ان ذلك البعض الذى هو (باء) ربما كان غير البعض الذى كان (ج) نقيض العكس كما يقع فى مثل قولك «بعض الانسان حيوان» عند عدم التعيين فانك لو قلت «بعض الحيوان انسان» يمكنك أن تفرض ان ذلك البعض شىء آخر لان الحيوان أعم. و لذلك يصح أن تقول: «بعض الحيوان ليس بانسان» فلا يكون الوصفان ثابتين لذلك البعض الواحد بالتحقيق - بخلاف ما لو عينت البعض من الحيوان الذى هو انسان فانه يكون حيوانا و انسانا معالا محالا.



من الانسان بضاحك» مع أن «كل انسان ضاحك» أى الضحك بالفعل فضلا عن صدقه مع «بعض الانسان ضاحك» فليس ما ادّعه خلفا بخلف.  
والقضية<sup>(١)</sup> التى لزمّت بعد التعيين و هى قولنا: «باءٌ ما، ج» ليست دائمة فتناقض السالبة الاولى الموضوع صدقها.

فانك قد عرفت أنا اذ قلنا: «بعض ج ب أو كل ج ب» فنحنى به أن كل ما يقال: «له ج دائما أو غير دائم» فاذا لم يشترط الدوام فى جانب الموضوع فيكون معنى قولنا: «بعض ج ب دائما» أن بعض ما يقال له «ج دائما أو غير دائم» فهو «ب دائما» فاذا عينا ذلك البعض كان ذلك البعض بعينه «دائما ب» وموصوفا بكونه (ج) مطلقا لا يدري أنه دائم أو غير دائم، فيكون «باءٌ ما، ج مطلقا لا بشرط الدوام».

و لا تناقض السالبة الاولى و هى قولنا: «لا شىء من ب ج» فهذا نقض ما تَوَهَّموه حجة مع أن الدعوى<sup>(٢)</sup> فى نفسها ليست صحيحة، اذ يصدق سلب الضحك أو خاصة من الخواص الغير اللازمة عن الانسان بهذا الاطلاق و لا

١- والقضية التى لزمّت الخ من تنمة البيان لابطال ما زعموه و حاصله ان اثبات الجيم للباء بعد الفرض انما هو بالاطلاق فان الجيم فى النقيض كان موضوعا و ثبوت وصف الموضوع لذاته لا يشترط فيه الدوام، فعند ما عينت الذات فقد قضيت بأنها الذات التى ثبت لها «الجيم» بالاطلاق و ثبت لا «الباء» دائما و اذا قلت انما (جيم) فانما تثبت لها الجيم على الوجه السابق، فيكون «باء ما» و هو (باء دائما جيما) بالاطلاق و هو لا يناقض الاصل لجواز صدقهما اذ يجوز «لا شىء من الانسان بضاحك بالاطلاق» و «بعض الانسان ضاحك بالاطلاق».

٢- الدعوى ليست صحيحة أى دعوى انعكاس المطلقة كنفسها هذا استدلال على بطلان الدعوى بعد أن أبطل دليلها و حاصله ان من المطلق ما تنفى فيه الخاصة الغير اللازمة و هى خاصة لموضوعها لا يمكن أن ينفى هو عنها كما فى «لا شىء من الانسان بضاحك بالاطلاق» الخ.

يصدق سلب «الانسان» عن «الضحاك» و لا سلب شىء من الموضوعات عن خواصها التى لا تعرض الالها.

و اذا عرفت هذا فى المطلق الذى يجوز اشتماله على الضرورى عرفته فى الوجودى الذى يخرج عنه الضرورى.

و قد احتيل لصدق<sup>(١)</sup> هذا العكس حيلتان، اما تبقية السالبة فى اطلاقها على مفهومها العرفى و هو سلب المحمول عن الموضوع مادام موصوفا بوصفه الذى وضع معه، أو تخصيص السلب منها بوقت معين فيما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث، فيصح العكس فى السالبة اذا كانت مأخوذة على أحد هذين الوجهين.

فانا اذا قلنا: «لا شىء من ب ج مادام موصوفا بب كان دائما موصوفا به

١- لصدق هذا العكس أى عكس المطلق و الوجودى و قوله: اما تبقية السالبة فى اطلاقها على مفهومها العرفى الخ ذلك ما يسميه الجمهور عرفية عامة أو خاصة والعرفية العامة كالمشروطة العامة تنعكس عرفية عامة فى السلب والخاصتان تنعكسان عرفية لا دائمة فى البعض. و قوله أو تخصيص السلب الخ ليس هذا من الوقتيتين المعروفتين عند الجمهور و انما هو توقيت خاص يستغرق الماضى والحال و اذا صدق أن المحمول قد سلب عما هو موصوف بوصف الموضوع فى جميع الازمان الماضية والحاضرة فقد ثبت تنافيهما فى جميع تلك الاوقات فيصدق العكس كذلك و الا لصدق نقيضه و هو ثبوت الموضوع لبعض افراد المحمول فى أحد تلك الازمنة لتعيينه فيثبت له الوصفان فى احد هذه الازمان و قد كان الاصل ان لا شىء من الموضوع بمحمول فى جميعها و لنفرض الاصل «لا شىء من الانسان يذى ذنب» مثلا على أن يكون السلب فى الماضى والحاضر ثم نجرى فيه ما ذكرنا. و قوله والحجة التى ذكروها الخ يريد حجة الافتراض التى سبقت. و قوله فان الجزئية الموجبة المطلقة الخ يريد منها الجزئية التى حصلت من تعيين الموضوع فى نقيض العكس و هى بعض ب ج فهذه الجزئية اذا أخذت حينية و أخذ الاصل عرفية ناقضت الجزئية تلك الكلية حتما، فان قولك: «باء ما هوج حين هو ب» يناقض «لا شىء من ب ج مادام ب».

مادام موجودا أو غير دائم» صح عكسه و هو «لا شىء من ج ب» والحجة التى ذكروها تسمترهنا فان الجزئية الموجبة المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة اذا كانتا مأخوذتين عند اطلاقهما على مفهومهما العرفى.

ثم هذه<sup>(١)</sup> السالبة الاولى ان لم يكن دوام وصف موضوعها مادام موجودا، فكذلك عكسها لا يكون ضروريا فى الكل، بل مادام الموضوع موصوفا بذلك الوصف العارض له اذ لو كان ضروريا لكان عكسه ضروريا كما تعرف من بعد أن عكس السالبة الضرورية ضرورى، و قد فرضنا السالبة الاولى غير ضرورية و ان كان الوصف دائما مادام موجودا ففى عكسها أيضا تكون كذلك.

و مثال الاول: «لا شىء من الابيض بأسود» أى لا دائما بل مادام موصوفا بالابيض، و يجوز أن يزول عنه كونه أبيض، فعكسه كذلك أيضا و هو: «لا

---

١- هذه السالبة الاولى أراد منها الاصل الذى أخذ على المفهوم العرفى و قوله ان لم يكن الخ حاصله ان ما كان دوام السلب فيه بشرط دوام وصف الموضوع قد يكون وصف الموضوع فيه دائما بدوام وجود الموضوع فيكون من لوازم ذاته فى الكليات فاذا كان السلب مشروطا بدوام الوصف الضرورى كان ضروريا فيكون عكسه ضروريا و هذا هو الشق الثانى المذكور فى قوله «وان كان الوصف دائما الخ». و قد يكون وصف الموضوع غير دائم مادامت ذات الموضوع فيكون السلب المشروط به غير ضرورى فيكون العكس كذلك غير ضرورى و هذا هو الشق الاول المذكور فى قوله «ان لم يكن وصف موضوعها الخ» و قوله «اذ لو كان ضروريا لكان عكسه ضروريا الخ» أى لو كان العكس ضروريا لكان سالبة ضرورية والسالبة الضرورية تنعكس ضرورية فلو كان العكس ضروريا لانعكس الى ضرورية و عكس العكس هو الاصل فيكون الاصل ضروريا. و قد فرضناه غير ضرورى لانه مشروط بما ليس بضرورى. و يريد المصنف أن لا يكتفى بما قرره الجمهور فى عكس المشروطات بدوام الوصف فان ذلك مما يضبط القواعد فى الالفاظ فقط أما من يريد أن يحقق أحكامه و يمحس عقائده فعليه ان يبني جميع قضائه على ما استقر فى نفسه من علم الواقع.

شىء من الاسود بأبيض».

و مثال الثانى «لا شىء من الحجارة بحيوان مادام حجارة» و يدوم هذا الوصف بدوام وجوده، فعكسه أيضا و هو: «لا شىء من الحيوان بحجارة» يدوم السلب فيه بدوام وجوده.

و أما الكلى الموجب من المطلقات فينعكس جزئيا موجبا و لا ينعكس كليا لأن المحمول ربما كان أعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه، و هذا مثل: الانسان و الحيوان.

فيصح حمل «الحيوان» على كل «انسان» و لا يصح حمل «الانسان» على كل «حيوان» اذ كل انسان حيوان و لا يصح أن: «كل حيوان انسان» بل «بعض الحيوان انسان» فان (الحيوان) أعم من (الانسان).

و أما أنه ينعكس جزئيا فبيانه بالافتراض و هو أنه «اذا كان كل ب ج» فيمكن فرض واحد معين من الموصوفات بـ (ب) فذلك الواحد بعينه (ب) و (ج) فذلك «الباء ج» و ذلك «الجيم ب».

و نحن قلنا فى جانب الموضوع ان «كل ب» معناه كل ما يقال له (ب) كان موصوفا (ب) دائما أو لم يكن و لكنه لابد من أن يكون موصوفا به ولو وقتما اذ لو لم يكن كذلك لكان (ب) مسلوبا دائما عما يقال له (ب) و هو<sup>(١)</sup> محال.

---

١- و هو محال حاصل الدليل أنه قد سبق ان وصف الموضوع صادق على افراده بالفعل و هى مفروضة الوجود، فاذا صدق المحمول عليها بالاطلاق الشامل للضرورى أو بالوجود المشروط فيه سلب الضرورة، فلا أقل من أن يكون المحمول قد ثبت لفرد معين يصح أن يشار اليه من افراد الموضوع ثبوتا بالفعل فذلك الفرد المعين فرد للمحمول و قد كان موصوفا بالفعل بوصف الموضوع فيحمل ذلك الوصف عليه بالفعل لا محالة، اذ لو سلب عنه لكان سلبا لما فرض ثبوته. فاذا صدق «كل انسان متنفس بالاطلاق أو الوجود» كان واحد من «الانسان» فردا من «المتنفس» فيكون «بعض

و يعلم من قوّة هذا البيان أن هذا العكس مطلق فى المطلق والوجودى جميعا، لان ذلك الواحد توجد له صفة البائية والجيمية فكونه وجودياً لا شك فيه والمطلق يصدق على الوجودى لا محالة.  
مع أنا نبين بطريقتين آخرين أن هذا العكس يجب أن يكون مطلقا يشتمل على الضرورى:

أحدهما - الحجة المتقدمة<sup>(١)</sup> و هى: اذا صدق كل ب ج صدق «بعض ب ج» و الا فليصدق نقيضه و هو: «لا شىء من ج ب دائما» فينعكس، «لا شىء من ب ج دائما».

و قد قلنا: «كل ب ج» هذا خلف و ليسلم أن السالبة الكلية الدائمة تنعكس دائمة، فانا قد بينا أن الدائم فى الكليات و الضرورى سواء و الضرورى ينعكس ضروريا كما يأتى من بعد بيانه على ما هو مبين به.

و القد ماء لما لم يحققوا نقيض المطلق و اعتقدوه من جنس المطلق لم تستمر لهم هذه الحجة، لأن نقيض «بعض ج ب» على اعتقادهم «لا شىء من ج ب مطلقا» و هذا لا ينعكس كما قدمناه.  
و لو انعكس أيضا مطلقا لم يكن بينه و بين الكلية الموجبة تكاذب كما عرفت.

المتنفس» الذى هو ذلك الواحد «انسانا» و الافهو ليس بانسان و هو انسان بحكم الاصل و الفرض الصحيح و هو تناقض ظاهر فيكون عكس المطلق والوجودى وجوديا لا محالة بهذا الدليل. و لك أن تقول انه مطلق لان المطلق يشمل الوجودى فيصدق عليه و سيبين بعد أسطر أن عكس المطلق الموجب يكون مطلقا يشمل الضرورى و يسلك لذلك طريقين سيذكرهما.

١ - المتقدمة أى فى بيان عكس السالبة المطلقة على رأى من رأى عكسها و تلك الحجة هى ترتب المحال على صدق نقيض العكس و ان لم يكن معه افتراض كما هنا.

و أما أفضل المتأخرين فقد ردّ على القدماء بما ذكرناه و خصص<sup>(١)</sup> استمرار هذه الحجة بما شرط ضرورته دوام الموضوع موصوفا بما وصف به ورده عليهم متجه.

و أما تخصيصه الحجة بذلك النوع من المطلق مع استمرارها فى عمومها كما ذكرناه فليس بوجيه.

و قد تمحلنا له عذراً سنذكره فى عكس السالبة الكلية الضرورية. والطريق الآخر هو أن المحمول ربما لم يكن ضروريا للموضوع والموضوع ضرورى له كما ذكرناه من مثال: (الانسان) و (الضاحك) و (المتنفس) فان «الانسان متنفس لا بالضرورة» و «بعض المتنفس انسان بالضرورة».

فينبغى اذن أن يكون هذا العكس مطلقا يشتمل على الضرورى لا وجوديا محضا لا يشتمل عليه.

و اذا عرفت هذا فى الكلى فاعرفه بعينه فى الجزئى الموجب فانه ينعكس جزئيا موجبا مطلقا أيضا و طريق البيان يستمر فيه.

و أما السالبة الجزئية فلا تنعكس فان قولك: «ليس كل انسان كاتباً» صادق و لا يصدق «ليس كل كاتب انسانا».

و على الجملة سلب الخاص عن بعض العام صادق و لا يصدق سلب العام

١- و خصص استمرار هذه الحجة الخ أى ان الشيخ قرر هذه الحجة فى المطلق لكن فى نوع خاص مما يشتمل عليه و هو ما كان من شرط ضرورته ان يدوم الموضوع موصوفا بما وصف به فى الوضع كقولنا: «كل حيوان حساس بالاطلاق» فان الحساسية فى الواقع و فى اعتقاد الحاكم ضرورية للحيوان و مشروطة الضرورة بدوام وصف الحيوانية للموضوع و كذلك يقال فى الوجودى كقولنا: «كل حيوان متنفس» أو «كل كاتب متحرك الاصابع بالوجود» أما عذر الشيخ فى هذا التخصيص فسيذكره المصنف بعد سطور و سنوضحه هناك.

عن بعض الخاص.

و أما عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضرورية فاذا قلنا: «لا شىء من ب ج بالضرورة» و صدق<sup>(١)</sup>، صدق «لا شىء من ج ب بالضرورة» و الا صدق نقيضه هو انه يمكن بالامكان العامى أن «بعض ج ب» فنفرضه<sup>(٢)</sup> موجودا، فيكون «بعض ج ب بالوجود» فذلك البعض بعينه (ج)

١- و صدق معطوف على قلنا و هو من تتمة الشرط.

٢- فنفرضه موجودا أى نفرض هذا الممكن و هو ان «بعض ج ب حاصل بالفعل» و بعبارة اخرى نفرض ان ثبوت (الباء) (للجيم) الذى هو بالامكان وقع بالفعل لان الممكن العامى و هو ذلك الثبوت غير محال ففرض وقوعه غير محال بالضرورة والفرض الجائز لا يترتب عليه محال، فاذا صح هذا الفرض فى شىء معين كان ذلك المعين (ج) و (ب) و (ب) و (ج) بالفعل فيكون «بعض ب ج» و قد قلنا فى الاصل «لا شىء من ب ج بالضرورة» و هذا التناقض انما جاء من فرض صدق نقيض العكس فيكون محالا فالعكس صحيح.

و انما التجأ المصنف الى فرض ثبوت «ب لج بالفعل» لانه لو بقى على امكانه لما صح أن يكون (الباء) وصفا له عند وضعه فى العكس الذى يناقض الاصل فان وصف الموضوع مفروض الثبوت له بالفعل فلا يصلح الباء الممكن عنوانا له.

والجمهور يقولون ان الضرورية السالبة انما تنعكس الى دائمة و ان القول بانعكاسها ضرورية فاسد، و يستدلون عليه: بجواز امكان صفة لتوعين تثبت لا أحدهما فقط بالفعل و لا تحصل للآخر أبدا، فيكون النوع الآخر مسلوا بأعماله تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة لذلك النوع المسلوب بالضرورة عما ثبتت له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة، و مثلوا له بأن مركوب زيد وصف يمكن ان يثبت «للفرس» و «للحمار» فاذا لم يركب زيد الا الفرس فقط فقد ثبت الوصف للفرس بالفعل فيصح ان يقال: «لا شىء من مركوب زيد بحمار بالضرورة» لان المركوب بالفعل هو (الفرس) و لكنه لا يصدق «لا شىء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة» لصدق نقيضه، و هو «بعض الحمار مركوب زيد بالامكان العام» و انما يصدق «لا شىء من الحمار بمركوب زيد دائما».

و قدوهم الجمهور فيما ذهبوا اليه لانهم يتفقون مع المصنف فى ان فعلية ثبوت وصف

و (ب) فذلك الجيم باء و ذلك الباء جيم و قد قلنا: «لا شىء من ب ج بالضرورة» و فرض الممكن موجودا غير محال، اذلو كان محالا وجوده كان ممتنعا لا ممكنا.

و أما أفضل<sup>(١)</sup> المتأخرين فلعله انما خصص احتجاجه فى عكس

الموضوع لذاته لا يراد منها فى القضية الحقيقة أن يكون الوصف ثابتا فى الماضى والحال،

بل المراد أن مالو وجد كان موصوفا بذلك فهو لو وجد كان محكوما عليه بما فى القضية و لا يعنون من «كل كاتب انسان بالضرورة» ان ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل فى الماضى والحال هو (انسان) بل يريدون تعميم الحكم فيما يكون له هذا الوصف فى أى زمن كان فالحكم فى الحقيقة على طبيعة الكتابة عند تحققها فى أفرادها الممكنة و بعبارة أخرى ان الحكم انما هو آت من أن الكتابة لا تكون بحال ما الا لانسان و قد صرحوا بمثله و فى مثالهم لا يصدق الاصل المفروض، و فانه لا يصح ان يقال: «لا شىء من مركوب زيد بحمار بالضرورة» مع ان من الافراد الممكنة فى ذاتها لمركوب زيد (الحمار) و ليس فى طبيعة المركوبة ما ينافى الحمارية و انما اتفق لهم هذا المثال عند ما اعتبروا أن الفعلية هى الفعلية فى الماضى والحال و قد تحققت فى أشخاص من المركوب معينة والقضية بهذا الاعتبار كلية فى الصورة لكنها فى الحق شخصية فانك عندما تحكم على مركوب زيد تلاحظ ماركبه بالفعل و هو أشخاص معينة من الافراس فتقول هذه الافراس ليست بحمار بالضرورة، و هى تنعكس الى: أن الحمار ليس بشىء منها بالضرورة كذلك. و لا تحكم على المركوب باعتباره طبيعة متحققة فى أى فرد يمكن أن يكون لها عندما تتحق فيه، فماذكروه ليس من الفروض التى يعتبرها أهل هذا العلم والحق مارآه المصنف.

١- و أما أفضل المتأخرين فلعله الخ حاصل العذر أن أفضل المتأخرين عند ما بين عكس الدائمة السالبة الكلية كنفسها أخذ فى البيان عكس الموجبة الجزئية المطلقة بأن قال اذا صدق «لا شىء من ج ب دائما» فليصدق «لا شىء من ب ج دائما» و الا لصدق نقيضه و هو «بعض ب ج بالاطلاق» و ينعكس هذا الى «بعض ج ب بالاطلاق» و قد كان الاصل الصادق «لا شىء من ج ب دائما» فيلزم صدق النقيضين و هو محال، و هو انما



الموجب الكلى والجزئى المطلقين والوجوديين بما شرط ضرورته دوام اتصاف الموضوع بما وصف به، كى لا يضطر فى بيانه الى استعمال عكس

لزم من فرض صدق نقيض العكس و صحة انعكاسه كما هو ظاهر فقد رأيت أنه بين انعكاس السالبة الدائمة الكلية كنفسها بطريقة يجب فيها تسليم انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلو انه بين انعكاس هذه الموجبة بطريقة يؤخذ فيها أن السالبة الدائمة الكلية تنعكس كنفسها للزم الدور كما هو ظاهر فيجب أن يستغنى فى بيان عكس الموجبة المطلقة أو الوجودية بالافتراض، و لهذا شرط فى البيان بهذه الطريقة أن يكون الاصل الموجب المطلق أو الوجودى قد لوحظ فيه ضرورة مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته، فانه عند هذه الملاحظة يكون المطلق او الوجودى من قسم الضروريات سواء كانت مطلقة أو مقيدة. والضروريات مطلقة و مقيدة كلية أو جزئية تنعكس جزئيات ممكنة فلو لم يصدق عكسها هذا لصدق نقيضه و هو السالبة الضرورية والسالبة الضرورية تنعكس كنفسها فتناقض الاصل الصادق و انعكاس السالبة الضرورية كنفسها مبين بطريق الافتراض الذى ذكره المصنف و لا يؤخذ فيه عكس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلا يكون فى البيان دور حيثث و لا يقال ان الدعوى كانت هى ان المطلقة تنعكس مطلقة لا أنها تنعكس ممكنة لانا نقول ان الامكان قد لو حظ فى العكس ليكون الاطلاق من نوع الممكن فيكون الدوام فى النقيض من نوع الضرورى الذى بين عكسه بطريق آخر و الا فالدعوى هى الاطلاق و البيان له لا للامكان فى الحقيقة و لغموض غرض أفضل المتأخرين فى التخصيص سعى المصنف هذا الاعتذار تمحلا و ما ذكرناه من ملاحظه أفضل المتأخرين هو الذى حمل المصنف على تأخير التمثل الى ما بعد ذكر عكس السالبة الكلية الضرورية حتى يكون قد ظهر بيانه بالطريق الذى ذكره.

أما طريقة المصنف فالضرورى والدائم شىء واحد فى الكليات و هو لم يأخذ فى بيان عكس السالب من الضروريات الكلية الا الافتراض و هو بعينه البيان فى عكس الدائم و لم يلتجىء الى أخذ عكس الجزئية المطلقة فيه فلو أخذ عكس الدائم فى بيان هذا العكس الاخير لم يلزمه دور سواء كان المطلق قد لو حظ فيه أن تكون ضرورته مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته أم لم يلاحظ فيه ذلك.

السالب الكلى الدائم الذى لافرق بينه و بين الضرورى فى الكليات المفتقر بيان عكسه الى استعمال عكس الجزئى الموجب المبين بعكس هذا السالب أعنى الدائم فلا يقع فى الدور. و لكن الجزئى اذا كان مبينا بطريق الافتراض المستغنى عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دوراً لهذا.

و أما الكلى الموجب الضرورى فينعكس جزئيا موجبا و بيانه<sup>(١)</sup> بالافتراض الذى ذكر فى المطلق العام.

لكنه ليس بضرورى بل هو ممكن عام، فان المحمول ربما كان ضروريا لشيء و لا يكون ذلك الشيء ضروريا له مثل (الانسان للكاتب) فانه ضرورى له و ليس الكاتب ضروريا للانسان بل ممكن خاص.

و قد يكون كل واحد منهما ضروريا للآخر كالانسان و الناطق و الانسان و الحيوان و اذا كان العكس فى بعض المواضع ضروريا و فى بعضها ممكنا خاصا كان ما يشتركان فيه هو العكس فى جميع المواضع و هو الممكن العامى و الجزئى الموجب الضرورى يعرف بيانه من هذا أيضا.

و أما السالب الجزئى الضرورى فلا عكس له لما عرفت فى المطلق فان

---

١- و بيانه بالافتراض بأن تقول اذا صدق كل ج ب بالضرورة فليصدق «بعض ب ج بالامكان» لأن الموضوع قد أخذ فيه أن يكون وصفه ثابتا لذاته بالفعل. فكانك قلت «كل ما يثبت له وصف الكتابة بالفعل فهو انسان» فيصح لك أن تفرض شيئا معينا قد اتصف بالكتابة بالفعل و بالانسانية بالضرورة و هى فعل و زيادة فهذا المعين انسان بالفعل فهو «بعض الانسان و هو كاتب بالفعل» لما بينا أنه اتصف بالكتابة فى ضمن ذوات الموضوع. لكن لما كانت الفعلية فى الموضوع لم تعتبر فى الماضى و الحال فقط و انما تفرض عند ثبوت المحمول للموضوع و الكتابة ممكنة بالامكان الخاص فيجوز أن لا تكون حاصلة فعند ما تتحول محمولاً تكون أعم جهة لها هى الامكان العام و لو لم يصدق أن ذلك الشيء المعين كاتب للزم سلب الكاتب دائما او بالضرورة عما اعتبرناه كاتبا بالفعل و هو تناقض.

قولك: «ليس كل حيوان انسانا» صادق و لا يصدق قولك «ليس كل انسان حيوانا».

و أما الممكنات فليس يجب لها عكس فى السلب اذ يجوز أن ينفى شىء عن شىء بالامكان الخاص والعام جميعا و ذلك المنفى عنه لا ينفى عن هذا لانه موضوعه الخاص الذى لا يعرض الاله، كما ضربنا من مثال (الضحك) و (الكتابة) للانسان اذ يصدق أن يقال: «لا شىء من الناس بكاتب أو ضاحك» و لا يصدق سلب (الانسان) عن (الكاتب) و (الضاحك) فان كل (كاتب أو ضاحك) انسان بالضرورة).

و أما فى الايجاب فيجب لها عكس و لكنه ليس يجب أن يكون خاصا بل عاما فى الممكنين جميعا فان المتحرك بالارادة ممكن للحيوان والحيوان ضرورى له فيجب أن يكون العكس على وجه يشمل الضرورى مع الممكن الخاص و ذلك هو الممكن العام.

و أما أن الممكن لا بد منه فانه اذا كان «كل ب ج» أو «بعض ب ج» بأى امكان شئت «فبعض ج ب بالامكان العام» والا فليس يمكن أن يكون شىء من (ج ب) و يلزمه بالضرورة «لا شىء من ج ب» و ينعكس الى: «لا شىء من ب ج بالضرورة» و قد قلنا: «ان كل ب ج» أو «بعض ب ج بالامكان» هذا خلف.

و ربما خطر ببال أحد أن السالبة الممكنة الخاصة كلية كانت أو جزئية فى قوة الموجبة والموجبة تنعكس فالسالبة لم لا تكون منعكسة، فيزيل شغل قلبه بأن عكس الموجبة موجبة بالامكان العامى والموجبة لا تصلح أن تكون عكسا للسالبة لمخالفة القضيتين فى الكيفية و لا يجب انقلابها من الايجاب الى السلب لكونها<sup>(١)</sup> من الممكن العامى.

١- لكونها من الممكن العامى أى والممكن العامى اذا انقلب من الايجاب الى السلب

و اعلم أن القانون الاعظم فى العكس هو رعاية الموضوع بتمامه والمحمول بتمامه و ربما أو هم الاخلال ببعض أجزائهما تخلفا فى العكس اذا صدق غير من حفظ فيه، مثال ذلك أن نقول: «لا شىء الحيطان فى الودت» و «لا شىء من البطاطيخ فى السكين».

و هو قول صدق و يعتقد أن عكسه: «لا شىء من الودت فى الحيطان» و «لا من السكين فى البطاطيخ» و هو كذب.

و انما كان كذلك للاخلال ببعض أجزاء المحمول لان المحمول هو فى الودت و فى السكين لا الودت و لا السكين و حدهما فلنجعل جُمْلَتَه موضوعا كما كان محمولا فيبقى الصدق بحاله.

و ذلك أن نقول: «لا شىء مما فى الودت بحيطان» و «لا مما فى السكين ببطاطيخ» و هذا تمام القول فى العكس.

---

تغير الحكم فيه بالمرّة بخلاف الممكن الخاصى فان السلب والايجاب فيه بمعنى واحد فى الحقيقة.

ثم اعلم أن المصنف قد اقتصر فى أنواع القضايا وعكوسها على ما يغلب استعماله فى العلوم، و لهذا سلك المسلك الذى رأيته فى البيان أما الجمهور خصوصا المتأخرين منهم فانهم جاؤا فى القضايا المركبة وعكوسها بما يمكن الاستغناء عنه والاطلاع على كلامهم كاف فى الحكم بما ذكرنا.

أما فائدة باب العكس فقد قصرها على استعمال عكوس القضايا فى بيان لزوم بعض النتائج لقياساتها فى بعض الاشكال، و أنت ترى أن العكس فى نفسه يصلح أن يكون من الأدلة وحده فيجوز لك أن تدعى دعوى و تستدل عليها بأنها عكس لاصل صادق بين الصدق أو مبرهن عليه و أقرب مثال لذلك قول لا اله الا الله فانه فى معنى: لا شىء من الاله بغير الله و هو سالبة كلية ضرورية معدولة المحمول. والمبرهن عليه بدليل الواحدانية ليس هذه الكلية و انما هو كلية أخرى و هى: «لا شىء من غير الله باله بالضرورة» و لكنه متى صدق هذا الاصل صح لنا أن نأخذه دليلا على صدق عكسه و هو لا اله الا الله.

## الفن الثاني

فى صورة الحجج و ينقسم الى ستة عشر فصلا

### الفصل الاول

لما كانت معرفة الحجة هى المقصود الأهم من المنطق و كانت فى نفسها مركبة والعلم بالمركب لا يحصل الا بعد العلم بما منه التركيب و كان تركيب الحجة من القضايا المركبة من المفردات و بحسب ذلك وقعت البداية فى بياننا بمفردات المعانى والالفاظ والتخلص منها الى تركيب القضايا بأصنافها، حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافى، فخلق بنا تجريد النظر لتعريف الحجة و أقسامها.

والحجة هى: قول مؤلف من أقوال يقصد به ايقاع التصديق بقول آخر غير مصدق به و أصنافها ثلاثة: القياس والاستقراء والمثال.<sup>(١)</sup>  
و لكل واحد منها أمور قريبة منه كالضمير<sup>(٢)</sup> والدليل والرأى والعلامة و

١- والمثال يريد به التمثيل الذى هو القياس الاصولى كما يأتى فى الفصل السادس عشر من هذا الفن.

٢- كالضمير الخ سيأتى للمصنف فى الفصل السادس عشر من هذا الفن تفسير هذه الالفاظ و لنعجل به الآن فالضمير قياس حذفت كبراه اما لظهورها كما يقال فى الهندسة «خطا ب و اج خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان» و اما لاختفاء كذب الكبرى كما يقول الخطابى «فلان يكلم العدو فهو خائن» و لو قال: «وكل من يكلم العدو فهو خائن» لا حس بكذبه. والرأى هو مقدمة توضع لاشعار النفس بأن شياً حاصل أو غير حاصل أو انه حسن أو قبيح أو من الصواب فعله أو من الصواب تركه و ذلك بما يستلقتها مضمونها الى معهوداتها فى الشأن الذى تقال فيه تلك المقدمة و منه كل جوامع الكلم و ما يسمى بالحكم كقولهم الخائن خائف والامين امن. والدليل هو من

المعتمد الموثوق به.

من جملة ذلك:

القياس و هو: قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنه لذاته قول آخر، فقولنا «مؤلف من قضايا» يفصل بين القياس والقضية الواحدة التي يلزم صدقها كذب نقيضها و صدق عكسها و غير ذلك من لوازمها.

و قولنا «اذا سلمت» لا نعني به أنها تكون مسلمة في نفسها صادقة بل ربما كانت منكورة كاذبة في نفسها ولكنها اذا سلمت لزم عنها بتأليفها قول آخر.

و قولنا «لزم عنه» يفصل بين القياس والاستقراء و ما هو<sup>(١)</sup> معدود معه اذ لا يلزم منها شيء على التحقيق.

و قولنا «لذاته» يفيد أمورا:

منها أنه لا يكون لزوم هذا اللازم بسبب مادة مخصوصة حتى لو بدلت بغيرها لم يلزم ذلك اللازم مثل قولنا: «ليس شيء من الانسان بفرس و كل فرس صهال» فاللازم من حيث النظر الى حال الانسان و الصهال سلب

نوع الضمير يراعى فيه أن شيئاً لو ثبت للاصغر تبعه شيء آخر دائماً يثبت له كقولك هذه المرأة ذات لبن فهي اذن قد و لدت و هو ضرب من القياس من الشكل الاول لو صرح بالكبرى. والعلامة هي من طائفة الدليل والضمير أيضاً ينظر فيه الى ان أمراً واحداً يثبت لامرين فيثبت أحدهما للآخر أو أن امرين يثبتان لشيء واحد فيثبت أحدهما للآخر فالاول كما تقول: «هذه المرأة مصفارة فهي حبلى» فان الاصفرار شيء واحد ثبت لهذه المرأة و هو ثابت للحبلى و لو صرح بمقدمات هذه القياس لكان من موجبتين من الشكل الثانى هكذا المرأة مصفارة و الحبلى مصفارة والثانى كما تقول: «الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا و كان ظالما فانه لما ثبتت الشجاعة و الظلم للحجاج ثبت الظلم للشجعان و لو صرح بالمقدمات لكان من الشكل الثالث هكذا «الحجاج شجاع و الحجاج ظالم الشجاع ظالم».

١- ما هو معدود معه كالضمير والدليل و نحوهما فان هذه قد يكون عنها قول آخر و لكنه ليس بلازم لحياتها فيتخلف اذا اختلفت المادة.

الصهال عن الانسان ولو بدل بما ليس مساويا للفرس فى الحمل. فربما لم يلزم السلب مثل ما اذا بدل الصحال بالحيوان كان اللازم ايجاب الحيوان له. و قد تزداد فى الحد لفظة الاضطرار احترازاً<sup>(١)</sup> عن هذا و لا حاجة اليه. و منها أنه لا يحتاج فى لزوم ما يلزم عنه الى أن يقترن به شىء آخر يتم به لزوم اللازم، اما محذوف بالكلية من غير بدل أو اورد بدله ما هو فى قوّته. أما ما حذف رأساً فمثل قولنا: «مساوٍ لب و ب مساوٍ لج فد(ا) مساوٍ لج» فلا يلزم من مجرد هذا القول «أن ا مساوٍ لج» بل يلزم من أمر آخر حذف و هو: أن (ا) مساوٍ لمساوٍ ج و مساوٍ المساوٍ مساوٍ فيلزم حينئذ «أن (ا) مساوٍ لج».

فالقدر المذكور ليس قياساً على<sup>(٢)</sup> هذا اللازم اذ لا يلزم عنه لذاته. و أما ما أورد بدلاً عنه ما فى قوّته، فهو ان جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر و ارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر فجزء الجوهر جوهر. فان هذا لا يلزم مما صرح به بل من مقدمة أخرى حذف يجب أن تقرن بالاولى و هى: أن ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر لكن قوّة المذكورة و هى أن ارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر قوّة المحذوفة فيتوهم أن اللازم يلزم منها مقرونة بالاولى و ليس كذلك.

و قد أورد فى الاحتراز عن هذا الخصوص زيادة فى الحد و هى قولهم «لذاته لا بالعرض» و انما يحتاج الى هذه الزيادة أن لو جاز أن يلزم لازم عن

١- احتراز عن هذا فانك اذا قلت يلزم عنه لذاته قول آخر اضطراراً يخرج منه ما يكون لزومه للمادة، لانه ليس بلازم اضطراراً بل تارة يلزم و أخرى لا يلزم و لا حاجة اليه فانه يغنى عنه قيد «لذاته» اذ لزوم سلب الصاهل عن الانسان فى المثال ليس لهيئة التركيب لذاتها بل لخصوص المادة كما ذكره.

٢- على هذا اللازم متعلق بمعنى قياساً أى ليس قياساً أقيم دليلاً على هذا اللازم لينتجه فان هذا اللازم ليس نتيجة لهذا التأليف وحده.

شيء لذاته و بالعرض عنه، فيحترز عن هذا في حد القياس.  
 ولكن هذا غير جائز و في هذا المثال الذى ذكرناه لم يلزم اللازم لذات  
 المصرح بها فيكفى قولنا لذاته احترازا عنها دون أن يقترن بها لا بالعرض.  
 و هذا بيان ما ذكر في حد القياس من الاحترازا والحد الذى فيه  
 الزبادات هو: أن القياس قول مؤلف من أقوال اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول  
 آخر لا بالعرض اضطراراً.  
 و اعلم أن هذه القضايا تسمى «مواد القياس» والتأليف المخصوص الواقع  
 فيها، «صورة القياس».

و ينقسم القياس الى البرهانى و الجدلى و المغالطى و الخطابى و  
 الشعري بسبب اختلاف موادّه، لكن الصورة واحدة فيها جميعا.  
 و اذا كان لكل واحد مادة خاصة و يعمها جميعاً صورةً فالأحرى تقديم  
 النظر فى العام على الخاص، فنبدأ ببيان صورة القياس أولاً.  
 و لما كان النظر فى الاستقراء و المثال و الضمير و الدليل و العلامة و  
 الرأى و القياس الدورى و عكس القياس و ردّ المستقيم الى الخلف و الخلف  
 الى المستقيم و غير ذلك مما تعرفه من <sup>(١)</sup> الامور المتعلقة بصورة القياس،  
 كان الاولى ايراده فى هذا الفن المفرد لبيان صورة الحجج.  
 والقضايا اذا ركب منها القياس و صارت أجزاء تسمى حينئذ المقدمات و  
 أجزاء المقدمة الذاتية التى تبقى بعد التحليل تسمى حدودا.  
 فالمقدمة الحملية اذا حلت الى أجزائها الذاتية بقى الموضوع و  
 المحمول، أما السور و الجهة فليسا ذاتيين للقضية، والرابطة و ان كانت

١- من الامور خبر كان فى قوله و لما كان النظر الخ أما الالفاظ التى ذكرها فقد سبق  
 بيان بعضها و سيأتى بيان الباقي فى كلام المصنف فلا حاجة الى الاطالة بتقديمه عن  
 موضعه.



ذاتية و لكنها لفظة دالة على الارتباط و لا يبقى الارتباط بعد الانحلال.  
ولنمثل للقياس والمقدمة والحدود مثالا و هو: «كل جسم مؤلف و كل  
مؤلف محدث» يلزم منه أن «كل جسم محدث».

فقولنا: «كل جسم مؤلف» مقدمة وكذلك «كل مؤلف محدث» مقدمة  
أخرى و أجزاءها من الجسم والمؤلف والمحدث حدود، و مجموع  
المقدمتين على النظم الذى نظمناه قياس واللازم عنه و هو: «أن كل جسم  
محدث» يسمى عند اللزوم نتيجة و قبل اللزوم عند أخذ الذهن فى ترتيب  
القياس و اقامته عليه يسمى مطلوبا.

و هذا اللازم اما أن لا يكون مذكورا هو و لا نقيضه فى القياس بالفعل بل  
بالقوة و يسمى مثل هذا القياس «اقتنائيا» كما ضربناه من المثال، فان اللازم  
و هو: «كل جسم محدث» لم يكن مصرحاً به بالفعل و لا نقيضه و لكنه فيه  
بالقوة لانه<sup>(١)</sup> تحت المؤلف و قد صرح فيه بأن كل مؤلف محدث.

و أما ان ذكر هو او نقيضه بالفعل فيه فيسمى «استثنائيا» و مثاله: ان كان  
هذا العدد فردا فهو لا ينقسم بمتساويين، و لكنه فرد فيلزم انه لا ينقسم  
بمتساويين و هو بعينه مذكور فى القياس بالفعل.

و كذلك لو استثنيت من هذا المثال «لكنه منقسم بمتساويين» يلزم منه  
أنه ليس بفرد، فنقيض هذا اللازم و هو أن العدد فرد مذكور فيه بالفعل.  
و القياسات الاقترائية قد تكون من حمليات ساذجة، و تكون من  
شرطيات ساذجة، و قد تكون مركبة من الحمليات و الشرطيات.

فنقدّم الكلام فيما هو من الحمليات الساذجة و هو: مؤلف لامحالة من  
مقدمتين تشتركان فى حدّ اشتراك<sup>(٢)</sup> المثال المورد فى المؤلف و يسمى -

١- لانه تحت المؤلف أى لان الجسم مندرج فى المؤلف الخ.

٢- اشتراك المثال المورد الخ المثال المورد هو القياس السابق ذكره و هو مركب من

حداً أوسط.

و لكل واحدة من المقدمتين حد آخر خاص بها كالجسم فى مثالنا لاحداهما والمحدث للآخرى والنتيجة تحصل من اجتماعهما.  
فما هو موضوع فى النتيجة يسمى حداً أصغر و ما هو محمول فيها يسمى حداً أكبر والمقدمة التى فيها الحد الأصغر تسمى الصغرى و التى فيها الحد الأكبر تسمى الكبرى و تأليف المقدمتين يسمى اقتراناً و ما كان من الاقترانات تلزمه النتيجة لذاته يسمى قياساً و هيئة القياس من نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلاً.

و هذه النسبة بالقسمة الصحيحة على أربعة أنحاء فان الاوسط:  
اما أن يكون محمولا على الاصغر موضوعا للأكبر و يسمى الشكل الاول.  
و اما أن يكون موضوعا للاصغر محمولا على الأكبر أو محمولا عليهما جميعاً أو موضوعا لهما جميعاً لكن القسم الثانى و ان أو جبهته القسمة غير معتبر لانه بعيد عن الطبع يُحتاج فى ابانة ما يلزم عنه الى كَلَفٍ فى النظر شاقة مع أنه مستغنى عنه.

و أما الشكلاان الآخران و ان لم يكن لزوم ما يلزم عنهما بينا بذاته لكنه قريب من الطبع، والفهم<sup>(١)</sup> الذكى يتبين قياسيهما قبل البيان بشىء<sup>(٢)</sup> آخر و يسبق ذهنه الى ذلك الشىء المبين به عن قريب، فلذلك لم يطرحا من درجة الاعتبار حسب اطراح ما هو عكس الشكل الاول فاذاً الاشكال الحملية المعبرة ثلاثة.

و تشترك كلها فى أن لا قياس عن جزئيتين على الاطلاق و لا عن سالتين

مقدمتين مشتركتين فى المؤلف لهذا صح أن يقول اشتراك المثال فى المؤلف

١- الفهم بفتح فكسر السريع الفهم.

٢- بشىء آخر متعلق بالبيان اى يمكن لسريع الفهم ان يتبين لزوم النتيجة لقياسى الشكلين الثانى و الثالث قبل أن يبين ذلك اللزوم بشىء آخر غير مجرد القياسين.

و لا عن صغرى سالبة كبرaha جزئية الا فى المواد الممكنة على ما تعرفه.  
والنتيجة تتبع أحسّ المقدمتين فى الكمية والكيفية الا فيما<sup>(١)</sup> نستثنيه و أما  
فى الجهة فسنذكر أى المقدمتين تتبع ثم نخص كل شكل منها بشروط.

١- الا فيما نستثنيه سيأتى للمنصف التصريح بهذا الاستثناء فى فصل المختلطات  
عند الكلام على اختلاط الممكن بغيره حيث قال: «و قد قدمنا ان الايجاب شرط  
الصغرى فى هذا الشكل الا فى المادة الممكنة فيجوز ان تكون سالبة، فاذا قرنا الصغرى  
السالبة الممكنة (أى بالامكان الخاص) بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة  
ضرورية. وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية  
فالتنتيجة موجبة. و هذا استثناء من اتباع النتيجة أحسّ المقدمتين فى الكيفية و هو ما  
شرطناه فى أول الاشكال». وكذلك يأتى فى اختلاط الممكن المطلق فى الشكل الثانى  
فان بيان الضرب الثانى من الشكل المذكور فى هذا الاختلاط قد أدى الى نتيجة موجبة  
جزئية مع أن احدى المقدمتين سالبة كما سيذكر قبيل آخر فصل المختلطات.

## الشكل الاول

و انما سمى أولًا لأن انتاجه يَبَيِّنُ بنفسه و قياساته كاملة و تتبين به جميع الاشكال و لانه ينتج جميع المطالب الاربعة: الكلى الموجب و الكلى السالب و الجزئى الموجب و الجزئى السالب.

و لا ينتج الكلى الموجب الذى هو أفضل المطالب غيره والشكل الثانى لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا الجزئى.

و شرائطه فى انتاجه أن تكون صغراه موجبة أو فى حكم الموجبة، بان تكون سالبة ممكنة أو وجودية ينقلب<sup>(١)</sup> السلب فيها الى الايجاب و أن تكون كبراه كلية.

و انما اشترط كون الصغرى موجبة لان لزوم النتيجة فيه بدخول الاصغر تحت الاوسط بأن يقال<sup>(٢)</sup> عليه ما قيل على الاوسط، فاذا كان الاوسط مسلوبا عنه فلم يكن من الموصوفات بالاوسط فلا يلزم أن يتعدى اليه ما قيل على الاوسط.

و اشتراط كلية الكبرى أيضا هو ليتأدى حكمها الى الصغرى، فانها اذا كانت جزئية فربما كان الاوسط أعم من الاصغر و كان الاكبر مقولا على البعض الذى ليس بأصغر فلا يلزم منه أن يوجد فى البعض الذى هو الاصغر. و قرائنه المنتجة أربع، لان القضايا اما مهمة و اما شخصية و اما

١- ينقلب السلب فيها الى الايجاب و هى السالبة المحققة الموضوع كالمطلقة التى روعى فيها السلب بالفعل مع ملاحظة ان السلب غير دائم بل قد يكون الايجاب بالفعل أيضا، فان منزلة هذا الوجود منزلة الامكان الخاص من جهة أن السلب ينقلب الى ايجاب كما أن الايجاب بهذا الاعتبار قد ينقلب الى سلب متى روع عدم دوام الايجاب.

٢- بأن يقال عليه الخ بمنزلة التصوير لدخول الاصغر تحت الاوسط كأنه قيل لان لزوم النتيجة فيه انما هو بدخول الاصغر تحت الاوسط، بحيث اذا قيل الاكبر على الاوسط كان مقولا على الاصغر أيضا فى ضمن الاوسط.

محصورة و المهملات فى حكم الجزئيات فليستغن بها عنها.  
والشخصيات لا فائدة فى اقامة الاقيسة عليها، فانك اذا قلت: «زيد هذا و هذا أبوبكر» لم يكن علمك بأن زيدا أبوبكر علما لا يحصل الا بهذا النظم القياسى، فان من كان بينا له أن هذا أبوبكر و هذا بعينه زيد، كان بينا له «أن زيدا أبوبكر» فبقيت القضايا المعنى باثباتها بالقياسات هى المحصورات. و المحصورات أربع: موجبة كلية و موجبة جزئية و سالبة كلية و سالبة جزئية.

و كل واحدة من هذه الاربعة اذا جعلت صغرى أمكن أن يقرن اليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الاقترانات ستة عشر.  
لكن الصغرى اذا لم يجز أن تكون سالبة لا كلية و لا جزئية خرجت ثمانية اقترانات عن النتاج.

والكبرى اذا وجب كليتها لم يمكن أن تقترن الجزئيتان لا بالصغرى الكلية و لا بالصغرى الجزئية فخرجت أربع اقترانات أخرى عن النتاج و بقيت من جملة الستة عشر أربع اقترانات ناتجة.

الاول - من كليتين موجبتين مثل قولك: «كل ب ج و كل ج د» ينتج «كل ب د».

الثانى - من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك: «كل ب ج و لا شىء من ج د» ينتج «لا شىء من ب د».

الثالث - من موجبتين والصغرى جزئية كقولك: «بعض ب ج و كل ج د» ينتج «بعض ب د».

الرابع - من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى مثل قولك: «بعض ب ج» و «لا شىء من ج د» ينتج «ليس بعض ب د».

و ربما توهم ان غير هذه الاقترانات ناتجة عن هذا الشكل، مثل السالبة الكلية الصغرى اذا قرنت بالموجبة الكلية الكبرى أو الجزئية، مثل قولنا: «لا

شيء من ب ج و كل ج د أو بعض ج د» ينتج «ليس كل ب د».

لان الكبرى اذا عكست ينتج من الشكل الثاني: «ليس كل د ب» فانها تصوير صغرى الشكل الثانى لانها تنعكس جزئية و كبرى الثانى يجب أن تكون كلية، فهذه لا تصلح أن تكون كبراه، و اذا جعلت صغرى الثانى صار الاقتران هكذا «بعض د ج» و «لا شيء من ب ج» ينتج «ليس بعض د ب».

لكن دفع هذا الوهم هو: أنا انما قلنا لا ينتج هذا الاقتران اذا كانت السالبة صغرى، و انما قيل لها صغرى لان فيها الاصغر الذى يجب أن يكون موضوع النتيجة و هو (ب)، فاذا جعلناه موضوع النتيجة و حملنا<sup>(١)</sup> (د) عليه لم يلزم البتة من هذا الاقتران أن «ليس بعض ب د».

فاذن ان أنتج هذا الاقتران شيئاً فليس عن كبرى و صغرى على ما وضع، كيف و هو راجع الى الشكل الثانى بعكس الكبرى و جعلها صغرى بدل ما كانت كبرى.

١- و حملنا د عليه أى راعينا أن د هو المحمول على ب فى النتيجة و ان كان الحمل على وجه السلب فالنتيجة على هذا الترتيب لا تلزم لاقتران السالبة الصغرى بالموجبة الكبرى كلية أو جزئية، لانه اذا انعكست الكبرى لم تصلح أن تبقى كبرى للشكل الثانى الذى رجع اليه الاقتران بعد العكس بل يجب جعلها صغرى و جعل الصغرى كبرى، فينتج الاقتران «ليس بعض د ب» فيكون الباء محمولاً فى النتيجة لا موضوعاً كما فرض أولاً. و لا يمكن ان نقول انه يمكن عكس النتيجة الى «ليس بعض ب د»، لما تقدم من أن السالبة الجزئية لا عكس لها. فاقتران الصغرى السالبة فى الشكل الاول بالكبرى الموجبة لو أنتج فلا تكون نتيجته عن الصغرى و الكبرى على ما وضعنا عليه، و انما تكون نتيجة لترتيب آخر ليس من هذا الشكل فلا تكون نتيجة الاقتران بعينه. و قوله كيف و هو راجع الى الشكل الثانى الخ يريد أنه لو صح هذا الاقتران فى الشكل الاول للزم بيان انتاجه بالرد الى الشكل الثانى عكس الكبرى ثم جعلها صغرى كما رأيت و هو أخفى من الاول. و انما تبين نتائجه بالرد اليه فكيف يبين الاجلى بما هو أخفى منه و قد يلزم منه تضاعف العمل المؤدى لالتحاق بعض ضروب هذا الشكل بالشكل الرابع الى آخر ما قال.

والشكل الثاني لا تتبين قياسيته الا بعكس أو عمل آخر يرده الى الشكل الأول، فيتضاعف العمل على ما فى الشكلين.

و يلتحق بالشكل الرابع الذى كان سبب الغائه بعده عن الطبع و زيادة الكلفة فى بيان قياسيته.

ثم هذه الاقترانات قد تكون من المطلقات وحدها، وقد تكون من الضروريات، وقد تكون من الممكنات أى تكون كل واحدة من مقدمتي القياس من جنس الاخرى.

و قد يختلط بعضها ببعض فتكون كل مقدمة مخالفة للآخرى فى الجهة، و تؤخر الكلام فى المختلطات الى أن نفرغ من بيان ما لا اختلاط فيه من الاشكال الثلاثة.

أما فى هذا الشكل فاذا كانت المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة بينا اذا الاصغر داخل بالفعل تحت الاوسط فالحكم على الاوسط حكم عليه.

و أما اذا كانتا ممكنتين فليس يتبين تعدى حكم الاوسط اليه حسب بيانه فى المطلقتين والضروريتين، و ذلك لأن فيها<sup>(١)</sup> «كل ب ج بالفعل»، فاذا حكمنا على «كل ما هو ج بالفعل» كان ذلك حكما على (ب) لا محالة من غير تردد للعقل فيه.

و فى الممكنتين لم يدخل (ب) تحت (ج) بالفعل بل بالقوة، فاذا حكمنا على ما هو (ج) بالفعل لم يبين تعدى ذلك الحكم الى ما هو (ج) بالقوة لا بالفعل.

و انما قلنا ان الحكم على ما هو (ج) بالفعل لانه اذا قيل «كل ج د

١- لأن فيها أى فى المطلقتين والضروريتين كل ب ج بالفعل فان لم تصحبه ضرورة ذاتية فهو الاطلاق و ان صحبته الضرورة كانت القضيتان ضروريتين.

بالامكان» عنى به أن «كل ما يوصف بج بالفعل» فهو (د) اما بالامكان أو غيره كما عرفته فى جانب الموضوع.

لكنه<sup>(١)</sup> و ان كان فى البيان الدورى دون ما تقدم، فليس يحتاج الى أن يبين بشىء آخر بل يكفى فيه أدنى تنبيه فان الاكبر اذا كان ممكنا للاوسط الممكن للاصغر كان ممكنا للاصغر و الاصغر اذا أمكن أن يكون الاوسط الممكن كونه أكبر أمكن كونه أكبر لان امكان<sup>(٢)</sup> الامكان قريب عند الذهن

١- لكنه و ان كان فى البيان الدورى دون ما تقدم الخ أى لكن تعدى الحكم الى ما هو أوسط بالقوة و ان لم يصل فى سهولة بيانه الى ما تقدم فى المطلقتين و الضروريتين، فهو لا يحتاج الى أن يبين بشىء آخر سوى نفس الطريقة المتقدمة و هى طريقة الاندراج التى سماها بياننا دوريا، و انما سميتا بذلك لانك تدور عند البيان بين الاصغر و الاكبر فأيهما ابتدأت به وصلت الى المطلوب. فاما أن تقول اذا كان الا صغر مند رجا فى الاوسط و الاوسط محكوم عليه بالاكبر سلبا أو ايجابا كان الاصغر محكوما عليه بما حكم به على الاوسط لانه من مشمولاته. و اما أن تقول اذا كان الحكم بالاكبر انما هو على الاوسط و الاوسط حاو للاصغر فالحكم حينئذ يكون على الاصغر لاشتغال الاوسط عليه.

٢- امكان الامكان الخ أى الامكان الممكن لشيء هو امكان لذلك الشيء و فى التعبير تساهل ظاهر و التعبير الصحيح ان يقال لان من القريب عند الذهن ان امكان أمر ممكن لشيء يستدعى امكان ذلك الامر لذلك الشيء.

و قد خالف المصنف رأى الجمهور هنا أيضا حيث جوز انتاج الصغرى الممكنة فى الشكل الاول و قد شرطوا فيها الفعلية و قالوا فى بيان تخلف النتيجة فيما لو كانت ممكنة انه يجوز ان يقال فى المثال المشهور: «كل حمار مركوب زيد بالامكان العام» و «كل مركوب زيد فرس بالضرورة» و لا يصدق «كل حمار فرس بالامكان العام» و ذلك لان زيدا لم يركب بالفعل الا الفرس فكل مركوب زيد فى الكبرى هو فرس لان وصف الموضوع انما يصدق على ذاته بالفعل.

و قد تقدم لنا أن الجمهور سهوا عن معنى الفعلية فى الموضوع و ان معناها ان كل ما لو



أنه امكان.

أما اذا كان الاكبر للاوسط بالامكان أو بالاطلاق أو بالضرورة والاوسط بخلاف ذلك للاصغر، فليس تتبين جهة النتيجة بل تحتاج الى بيان و سنذكره في المختلطات.

وجد وكان بالفعل كذا لا بقيد الماضي وانه عند التقييد كما في المثال تخرج القضية عن كونها محصورة الى أن تكون شخصية.

فقولك «وكل مركوب زيد فرس بالضرورة» غير صادق لانه ليس كل ما لو وجد وكان مركوب زيد بالفعل فهو فرس و انما يصدق اذا جعلت مركوب زيد عنوانا على الافراس المعينة التي ركبها زيد، و هو بهذا المعنى غير محمول في الصغرى على الحمار بالامكان العام بل هو مسلوب عنه بالضرورة فاذا أخذت مركوب زيد على ما هو المعروف في القضية المسورة الحقيقية كان الصادق «بعض مركوب زيد فرس» و هي جزئية لا تنتج في الشكل الاول.

## الشكل الثاني

و هو الذى فيه الاوسط محمول على الطرفين و خاصيته فى انتاجه أنه لا ينتج الا سالبا.

و شرطه اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب و أن تكون الكبرى كلية.  
و الموجبتان لا تنتجان فيه، لان الشئ الواحد قد يوجب لشيئين متباينين  
كالجسم للحجر و الحيوان و للمتفقين كالانسان و الناطق، والنتيجة فى  
أحد المثالين سالبة و فى الاخر موجبة.

و السالبتان كذلك لا تنتجان، فان الشئ الواحد قد يُسلب عن شيئين  
متباينين و عن متفقين كالحجر عن الانسان و الفرس تارة، و عن الانسان و  
الناطق أخرى.

و الكبرى الجزئية لا تنتج أيضا لان البعض الموضوع فى الكبرى، قد يكون  
بعض شئ محمول على كل موضوع الصغرى أعم<sup>(١)</sup> منه و قد يكون بعض  
شئ مسلوب عن كله، والنتيجة فى احدهما موجبة كلية و فى الاخرى سالبة  
كلية.

أما اذا جعلت<sup>(٢)</sup> هذه الكبرى بعينها صغرى صدق سلب موضوع الكبرى  
عن هذا البعض الموضوع الآن فى الصغرى، لان الخاص يصدق سلبه عن

---

١ - أعم منه كما نقول «لا شئ من الانسان بفرس» و «بعض الحيوان فرس» و قوله و قد يكون بعض شئ مسلوب عن كله أى كل موضوع الصغرى كما لو بدلت الحيوان فى المثال بالصاهل، فان الصاهل مسلوب عن كل الانسان. هذا اذا كانت الكبرى موجبة فان كانت سالبة فهى كما تقول: فى القياس «كل انسان حيوان» و «بعض الجسم ليس بحيوان» أو «بعض الحجر ليس بحيوان».

٢ - اما اذا جعلت هذه الكبرى بعينها صغرى، بأن تقول: «بعض الحيوان فرس» و «لا شئ من الانسان بفرس» فانه يصدق «بعض الحيوان ليس بانسان» و كذلك لو قلت: «بعض الصاهل فرس» بدل «بعض الحيوان» والنتيجة فى الحالين سالبة جزئية.

بعض العام.

وكذلك يصدق سلب أحد المتباينين عن بعض الآخر والنتيجة فى الموضوعين جميعا سالبة جزئية.

والمشهور<sup>(١)</sup> أن المطلقتين تنتجان فى هذا الشكل وكذا الممكنتان. والحق أنه انما ينتج من المطلقتين اذا كانت السالبة منعكسة على نفسها و هى المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفا بما وصف به. و أما من الممكنتين فلا ينتج أصلا؛ و ذلك لان شياً واحدا كالمتحرك يوجب بالاطلاق أو الامكان لاحد الشيئين المتفقين كالانسان و يسلب باحدى الجهتين عن الآخر كالحیوان والنتيجة موجبة، و يوجب باحدهما لاحد المتباينين كالفرس و يسلب كذلك عن الآخر كالثور والنتيجة سالبة، فلا تتعين اذن من هذا التأليف نتيجة.

و اذا عرفت شرائط انتاجه ظهر لك عن قريب أن قرائنه أربع كما بيناه فى الشكل الاول.

الاقتران الاول - من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك: «كل ب ج و لا شىء من د ج» ينتج «لا شىء من ب د»، لأنك اذا عكست الكبرى ارتد الى الضرب الثانى من الاول و نتج ما ذكرناه.

و يبين أيضا بالخلف فانه ان لم يصدق قولنا: «لا شىء من ب د أى مادام ب» صدق نقيضه و هو «بعض ب د» فنقرنه بالكبرى، و هو «لا شىء من د ج» ينتج من رابع الاول «ليس بعض ب ج مادام ب» و كان «كل ب ج» هذا خلف.

الثانى - من كليتين والصغرى سالبة مثل قولك: «لا شىء من ب ج» و «كل

١- والمشهور الخ سكت عن الضروريتين والدائمتين لانها تنتج بلا نزاع، و انما أراد أن ينص على ما قيل انه ينتج و ليس بمنتج.

د ج» ينتج «لا شيء من ب د» يُبين ذلك بعكس الصغرى وردها الى ثانى الاول ثم عكس النتيجة.

و يُبين بالخلف أيضا لانه اذا لم يصدق قولنا: «لا شيء من ب د» صدق نقيضه وهو «بعض ب د» فنقرنه بالكبرى، وهى «كل د ج» ينتج «بعض ب ج» وكان «لا شيء من ب ج» هذا خلف.

الثالث - من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله: «بعض ب ج و لا شيء من د ج» ينتج «ليس بعض ب د» تبين بعكس الكبرى والخلف أيضا.

الرابع - من جزئية سالبة صغرى و كلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله: «ليس بعض ب ج و كل د ج» ينتج «ليس بعض ج د» و لا يبين هذا بالعكس، لان السالبة جزئية لا تقبل العكس.

والكلية الموجبة تنعكس جزئية و لا قياس عن جزءيتين لكنه يبين<sup>(١)</sup> بالافتراض و الخلف.

أما الافتراض فهو أنا نفرض البعض من (ب) الذى ليس (ج) شياً معيناً و نسميه ألفا فيكون: «كل ا ب» و «لا شيء من ا ج» و نضم الثانية الى الكبرى هكذا: «لا شيء من ا ج و كل د ج» لينتج من ثانى هذا الشكل «لا شيء من ا د».

١- يبين بالافتراض ذلك اذا روعى فى السالبة عدم دوام السلب، فان ذلك يحقق الايجاب احيانا فيكون قد روعى فى الحكم ثبوت الموضوع.

ثم تعكس أولى الافتراض الى «بعض ب ا» و تضمها الى النتيجة السابقة هكذا: «بعض ب ا» و «لا شيء من ا د» ينتج «ليس بعض ب د» و هو المطلوب، و أما الخلف فهو<sup>(١)</sup> ما عرفته.

١- فهو ما عرفته و محصله أنه لو لم يصدق «ليس بعض ب د» لصدق نقيضه و هو «كل ب د» و يضم الى كبرى القياس و هي: «كل د ج» لينتج «كل ب ج» و قد كانت صغرى القياس المفروض صدقها «ليس بعض ب ج» هذا خلف.

### الشكل الثالث

و هو الذى الأوسط فيه موضوع للطرفين، و خاصيته فى انتاجه أنه لا ينتج الاجزئيا و شريطته كون صغراه موجبة و أن تكون احدى المقدمتين كلية، فان كانتا سالبتين لم يجب أن يكون الأمر ان المسلوبان عن شىء واحد متفقين أو مختلفين، كسلب الانسان و الفرس عن الحجر تارة و سلب الانسان و الحيوان عنه أخرى.

و ان كانتا جريئتين جاز أن يوجب فى بعض شىء واحد أمر ان متفقان و أن يوجب أحدهما و يسلب الآخر أيضا، و جاز أن يوجب فى بعضه أمر ان متباينان و أن يوجب أحدهما و يسلب الآخر أيضا كما نقول مرة: «بعض الجسم حيوان» و «بعضه انسان» و مرة «ليس بعضه انساناً».

و نقول تارة «بعض الجسم فرس» و «بعضه انسان» و أخرى «ليس بعضه انسانا» و ان كانت الصغرى سالبة لم تنتج، لانه لا يجب اذا سلب شىء عن شىء أن يسلب عن هذا المسلوب ما يوجب للمسلوب عنه أو يوجب له كما تقرر بقولك: «لا شىء من الفرس بانسان» تارة «كل فرس حيوان» و تارة «كل فرس صهال».

و ينتج من المطلقتين والممكنتين<sup>(١)</sup> بخلاف الثانى و قرانه ستة لان

---

١- والممكنتين خالف المصنف الجمهور ههنا أيضا فانهم شرطوا فعلية الصغرى كما شرطوا فى انتاج الشكل الاول و بينوا ذلك بنحو المثال المشهور كما لو فرضنا: ان زيدا يركب الفرس و لم يركب الحمار قط، و عمرا يركب الحمار دون الفرس فانه يصدق: «كل ما هو مركوب زيد مركوب عمر و بالامكان» و «كل مركوب زيد فرس بالفعل» و يكذب بعض ما هو مركوب عمر و فرس بالفعل بل يكذب بالامكان أيضا لان «كل ما هو مركوب عمر و حمار بالضرورة». و مما سبق فى العكس و فى الكلام على هذا الشرط فى الشكل الاول تعرف منشأ و هم الجمهور. والعقل يحكم بالضرورة أنه اذا أمكن شيان لشيء واحد جاز أن يتصادقا معا. و هذا هو معنى الامكان الجزئى أى فى قضية جزئية و هى

الصغرى اذا كانت موجبة والكبرى كلية حصلت اقترانات أربع كما فى الاول، لكن الكبرى لما جاز أن تكون جزئية ههنا حصل اقترانان آخران.

فالاقتران الاول - من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله: «كل ج ب» و «كل ج د» ينتج «بعض ب د» لانك اذا عكست الصغرى رجع الى ثالث الاول و يبين بالخلف أيضا و هو أنه ان لم يصدق «بعض ب د» و كان مطلقا<sup>(١)</sup> عاما فنقيضه صادق و هو «لا شىء من ب د دائما» و «كل<sup>(٢)</sup> ج ب» ينتج من ثانى الاول «لا شىء من ج د دائما» و كان «كل ج د» بالاطلاق هذا خلف.

الثانى - من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله: «كل ج ب و لا شىء من ج د» ينتج «ليس بعض ب د» و بيانه بعكس الصغرى و بالخلف.

الثالث - من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله: «بعض ج ب» و «كل ج د» ينتج «بعض ب د» و بيانه أيضا بعكس الصغرى و بالخلف.

الرابع - من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله: «كل ج ب»

نتيجة هذا القياس. و اذا أمكن أحدهما له فى الاثبات و سلب الآخر عنه بالامكان كان سلب الثانى عن الاول بالامكان لجواز تحقق الاول فى ذلك الشىء أحيانا فيكون له حكمه و لو فى بعض افراده عند ما يتحقق الممكن و لا معنى للامكان الا هذا.

١- و كان مطلقا عاما لا يقال لا حاجة لهذا القيد فانه يخرج الممكن العام مع انه من نتائج هذا الشكل على رأيه كما سبق فكان عليه حذفه او ابداله بالممكن العام الذى هو اعم الجهات لان الدليل يأتى فيه فانه لو لم يصدق «بعض ب د بالامكان العام» لصدق نقيضه و هو «لا شىء من ب د بالضرورة» فتجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا «كل ج ب و لا شىء من ب د بالضرورة» لينتج من ثانى الاول تتبع الكبرى فى الجهة الا اذا كانت من المشروطتين او العرفيتين و هى هنا ضرورية لا يقال ذلك لانا نقول ان المصنف قيد هنا بالمطلق العام لانه سيأتى يتكلم على ما تألف من ممكنتين بوجه خاص فى آخر فصل المختلطات، لهذا لم يرد ان يجعل الدليل ههنا شاملاً له.

٢- و «كل ج ب» أى على أن تكون هذه صغرى و نقيض النتيجة كبرى

و «بعض ج د» ينتج «بعض ب د» و يبين بعكس الكبرى وجعلها<sup>(١)</sup> صغرى الاول فينتج: «بعض د ب» ثم تعكس النتيجة فيصير: «بعض ب د» و أنت تعلم أن عكس الموجبة المطلقة كلية كانت أو جزئية لا يكون الا مطلقا بالمعنى العام و كذلك عكس الوجودى الموجب.

الخامس - من كلية موجبة صغرى و جزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل: «كل ج ب» و «ليس بعض ج د» ينتج «ليس بعض ب د».  
و لا يمكن بياؤه بالعكس لان الجزئية السالبة لا تنعكس و الكلية الموجبة اذا انعكست صارت جزئية.

و لا قياس من جزئيتين فبيانه، اما بالخلف ان كان من المطلق العام و هو أنه ان لم يكن «ليس بعض ب د» «فكل ب د دائما» و كان «كل<sup>(٢)</sup> ج ب» ينتج «كل ج د دائما» و كان «ليس بعض ج د بالاطلاق» هذا خلف، أو بالافتراض و هو أن تفرض بعض (ج) الذى ليس (د) (ألفا) فيكون «لا شىء من ا د» و كذلك يكون «كل ا ج» و قد كان «كل ج ب» ينتج «كل ا ب» و كان «لا شىء من ا د» ينتج<sup>(٣)</sup> «ليس بعض ب د».

السادس - من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله: «بعض ج ب» و «لا شىء من ج د» ينتج «ليس بعض ب د» و بيانه بعكس الصغرى و بالخلف و بالافتراض هذا بيان النتائج من المطلقات فى الشكلين.  
و أما التأليف من الضروريات فيهما فكا لتأليف من المطلقات لا يخالفه

١- وجعلها صغرى الاول أى جعلها صغرى لقياس من الشكل الاول و كبراه هى صغرى القياس من الضرب الذى نحن بصدده من الثالث.

٢- «كل ج ب» كانت صغرى قياسنا فتجعلها صغرى لنقيض النتيجة.

٣- ينتج أى من الضرب الثانى من هذا الشكل و لك أن تعكس «كل ا ب» الى «بعض ب ا» ثم تضمها الى «لا شىء من ا د» لينتج «بعض ب ليس د» من الضرب الثانى من الشكل الاول



الا في جهة النتيجة و في أن البيان ان كان بالخلف كان نقيض الضرورية الممكن العامى، فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى كان اختلاطا من ممكن و ضرورى.

و نحن لم نعرف بعدُ نتيجةَ هذا الاختلاط و ان كان البيان بالافتراض كان أحد قياسى الافتراض من وجودى و ضرورى و لم نعرف أيضا نتيجة هذا الاختلاط فى الشكل الاول.

لكنه مع ذلك قريب من الطبع غير محتاج الى بيان فى انتاجه، لان الوجودية هى الصغرى و هى مندرجة تحت الكبرى الضرورية.

فيبين أن حكم الضرورة يتعدى الى الاصغر، و ان كان البيان بالخلف فنفرض الممكن العامى الذى أخذ نقيض الضرورية فى الخلف موجودا و ليس بمحال فرضه و ينتظم القياس أيضا من الوجودى والضرورى.

و ربما يختلج فى خاطر أحد أن هذين الشكلين اذا رجعا الى الاول كان بالاول عنهما غنى و ليس لهما فائدة.

فنقول ليس اذا لم يكن هذان الشكلان يَتَنَبَّهَانِ القياسية بنفسهما الا بالاول فلا فائدة لهما، بل لهما خاصّة فائدة و هى أنه ربما كان السلب الطبيعى فى نفس الامر أن يتعين أحد جزأى المقدمة للوضع والآخر للحمل، فلو عكس لم يكن طبيعيا كقولنا: ليست السماء بخفيفة و لا النفس بمائية و لا النار بمرئية، فاذا عكست هذه السوالب خرجت عن النظم الطبيعى و ان كانت حقا.

و ربما لا يلتزم قياس مع هذه الا بأن يقرن بها قضايا أخر على نظم الشكل الثانى.

وكذلك انما يكون الطبيعى فى القضايا الجزئية أن يوضع بعض الاعم فيه و يحمل عليه الاخص، فاذا قرن بهذه القضية أخرى كلية فربما لا يلتزم منها قياس الا على هيئة الشكل الثالث.

و قد ظن فاضل الاطباء أن القضايا المطلقة لا تستعمل فى العلوم، فالبحث

عنها غير مفيد والعجب أن أكثر القضايا المستعملة في صناعته هي المطلقات  
فظنه اذن خطأ.

## الفصل الثانى

### فى المختلطات

و اذ قد فرغنا عن المطلقات والضروريات فى هذه الاشكال الثلاثة و عن  
الممكنات أيضا فى الاول و الثانى فلا بد من بيان الاختلاط بينها فيها.  
أما ان كانت الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية فى الشكل الاول، فقد  
تفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى.

و اذا كانت الكبرى ضرورية فالحق أن النتيجة ضرورية والمشهور  
بخلاف ذلك، و بيان كون النتيجة ضرورية أنا اذا قلنا فى الكبرى: «كل ج د»  
أى كل ما يوصف بج كيف وصف به دائما أو غير دائم فهو موصوف بـ«د»  
بالضرورة و (ب) من جملة الموصوفات بج مطلقا فكان داخلا تحت الكبرى  
و مقولا عليه (د) بالضرورة فاذن النتيجة تابعة للكبرى فى هذا الاختلاط، الا  
ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة من جنس المشروط باتصاف  
الموضوع بما وصف به فان النتيجة ضرورية.

لان (ب) اذا كان موصوفا (بج) مادام موجودا و كل (ج) مادام موصوفا  
بج فهو (د) فـ(ب) مادام موجودا فهو (د)، فان دوام (د) له بدوام (ج) و (ج)  
دائم له مادام موجودا.

قال أفضل المتأخرين: و لا ينبغي أن يشترط فى الكبرى «أن ج د مادام  
موصوفا بج لا دائما» فانها تصوير كاذبة فانا اذا قلنا: «ان كل ج د لا دائما بل  
مادام ج» حكمنا «أن كل ج ليس دائما ج» و قد قلنا فى الصغرى ان مما هو ج  
أى ب ما هو دائما ج» هذا خلف.

و لنتعقب ما قاله أما منعه اشتراط أن لا دوام فى الكبرى فعلى الوجه، فان  
القياس لا يتصور انتاجه مع هذا الشرط؛ و أما تعليله ذلك بكذب الكبرى

فليس كذلك على الاطلاق فى جميع الاعتبارات و وجوه الحمل والوضع، اذ يمكن أن توجد الكبرى غير دائمة و لا تكون كاذبة و مع ذلك لا ينتج القياس.

و بيان ذلك هو أن يجعل اللادوام جزءاً من الموضوع، فيقال: «كل ما هو ج لا دائماً فهو د» و هذا غير الوجه الذى ذكره، فانه جعل اللادوام جزءاً من المحمول اذ قال: و «كل ج د لا دائماً بل مادام ج» فان اللادوام ههنا جزء من المحمول و لاجله كذبت الكبرى.

فانا جعلنا فى الصغرى الجيم المحمول ما هو موصوف بالجيمية دائماً و جعلنا ههنا أى فى الكبرى اتصاف كل (ج) بالجيمية لا دائماً اذا جعلنا الحمل غير دائم بل مشروطاً بدوام الجيمية فبالضرورة تكون الجيمية غير دائمة، اذ لو لا عدم دوام الجيمية لما كان اتصافه بـ«د» غير دائم، فان ما جعل شيئاً ما غير دائم بسبب مساوقة ذلك الشئ اياه لا محالة فهو فى نفسه غير دائم.

و أما فى الوجه الذى جعلناه جزءاً من الموضوع فلا تكذب الكبرى، فانك لا تحكم على «كل ج بأنه موصوف بج لا دائماً» بل تحكم بالبدال على ما ليس دائماً (ج) من جملة الموصوفات بج و هذا لا يمنع وجود موصوف بج دائماً.

لكن لا يكون هذا الجيم هو ما كان محمولاً فى الصغرى، فان محمولها هو ما كان (ج) دائماً فلا يكون الوسط اذن فى القياس واحداً مشتركاً فيه فلا يلزم منه نتيجة.

فاذن الوجه أن يقال: لا ينبغي أن يشترط لا دوام الجيمية فى الكبرى، لأنه اما أن تكذب الكبرى أو أن تصدق و لا يكون للقياس وسط و أما ضروب هذا الاختلاط فتعدّها أنت بنفسك.

و أما هذا الاختلاط فى الشكل الثانى فنتيجته ضرورية أبداً، أما اذا كانت المطلقة عامية فلا خلاف فيه بين المشهور والحق، و أما اذا كانت وجودية

فى المشهور أن النتفة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتفة دائما ضرورية، لان «د» اذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا لا بالضرورة أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا و هو لاحدهما و للآخر لا بالضرورة فبين طبعى الطرفين مباينة ضرورية.

و من هذا نعلم أن السالبتين فى هذا الاختلاط تنتجان وكذلك<sup>(١)</sup> الموجبتان، و لكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية، فان كانت عامة يجوز اشتمالها على الضرورة فلا<sup>(٢)</sup> يتألف قياس من سالتين أو موجبتين، كما لا يتألف اذا كانت السالبتان والموجبتان ضروريتين.

و أما فى الشكل الثالث فالنتفة تتبع الكبرى فى الجهة.  
و بيان ذلك أما فيما يرجع الى الاول بعكس الصغرى فبالعكس، و أما فيما يرجع اليه بعكس الكبرى أو لا يرجع اليه البتة بالعكس فبالافتراض.  
و ذلك فى اقتراين و هما أن تكون الكبرى اما موجبة جزئية و اما سالبة

---

١- وكذلك الموجبتان أى و تنتجان سالبة أيضا لانه ايجاب صورى و موضوع النتفة و محمولها متباينان فى الحقيقة لتباين الجهة فى المقدمتين، فان شىأ و احدا قد ثبت لاحد الامرين بالضرورة و ثبت للآخر لا بالضرورة و ما يثبت لا بالضرورة قد سلبت فيه الضرورة التى كانت و صفا للثبوت الاول فتكون احدى المقدمتين سالبة فى المعنى فلهذا تكون النتفة سالبة.

٢- فلا يتألف قياس من سالتين أو موجبتين، لانه لا دلالة على التباين حيثنذ فقد كان التباين آتيا من أن المحمول الواحد ثابت لشيء بجهة وللآخر بجهة تباينها، فاذا كانت العامة مطلقة تشمل الضرورة و اختلطت مع أخرى ضرورية لم يوجد فى احدا هما ماتنافى به الاخرى لجواز اتفاقهما فى حالة ما لو كان صدق المطلقة عند تحقق الضرورة و انما يكون التنافى حتما اذا كانت المطلقة وجودية أخذ فيها سلب الضرورة الذاتية كما قال.

جزئية، فنفرض البعض الذى هو (ج) و ليس<sup>(١)</sup> (د) (ا) فيكون «لا شىء من ا د» لكن «كل ا ج» و «كل ج ب» «فكل ا ب» و «لا شىء من ا د» «فليس بعض ب د».

ولا شك أن العبرة فى الجهة لقولنا: «لا شىء من ا د» اذ تصير كبرى الاول بعكس الصغرى وجهة «لا شىء من ا د» هى جهة «ليس بعض ج د».

و قد يعتقد فى المشهور أن العبرة فى الجهة فيما يرجع الى الاول بعكس

---

١- و ليس (د) (ا) هذا اذا كانت الكبرى سالبة كما تقول: «كل ج ب» و «بعض ج ليس د» و قوله لكن «كل ا ج» لانك فرضت البعض طائفة معينة فالجيم محمول على جميعها و قوله و «كل ج ب» هذه هى صغرى القياس المستدل على انتاجه كما رأيت و قوله «فكل ا ب و لا شىء من ا د» قياس من الضرب الثانى من الشكل الثالث ينتج النتيجة التى ذكرها بعكس الصغرى ليرجع الى الاول و قوله و العبرة فى الجهة الخ لان «لا شىء من ا د» صارت كبرى فى الشكل الاول بعد عكس الصغرى والنتيجة تابعة للكبرى فى هذا الاختلاط من الشكل الاول و قوله و جهة لا شىء من ا د هى جهة ليس بعض ج د أى التى هى كبرى القياس المستدل عليه، فان (ا) هو بعض (ج) الذى نفى عنه (د) فى تلك الكبرى بعد ما فرض طائفة معينة فتكون الجهة فى الفرض هى الجهة فى أصل القضية. و قد قلنا ان جهة النتيجة هى جهة «لا شىء من ا د» التى هى جهة كبرى القياس فتكون النتيجة تابعة للكبرى و هو المدعى.

أما ان كانت الكبرى موجبة جزئية فيكون القياس هكذا «كل ج ب» و «بعض ج د» ينتج «بعض ب د» بجهة الكبرى لانا نفرض البعض الذى هو (ج) طائفة معينة و لنسمها (ا) «فكل ا ج» و «كل ج ب» صغرى قياسنا ينتج من الاول «كل ا ب» و «كل ا د» و هى ثانية الافتراض ينتج من الضرب الاول من الثالث «بعض ب د» و معلوم ان هذه النتيجة يستدل عليها بعكس الصغرى حتى يرجع القياس الى الشكل الاول، فتكون العبرة فى الجهة للكبرى لانها كبرى الاول، والنتيجة تابعة لها فى هذا الاختلاط وجهة هذه الكبرى و هى «كل ا د» هى بعينها جهة «بعض ج د» التى هى كبرى القياس المستدل عليه، لأن (ا) هو بعينه بعض (ج) بعد فرضه طائفة معينة.

الكبرى للصغرى<sup>(١)</sup> لانها تصير كبرى الاول فتكون العبرة لها ثم تنعكس النتيجة على جهتها.

و أنت تعلم أن عكس الموجب لا يحفظ الجهة فهذا بيان اختلاط المطلق والضرورى فى الاشكال الثلاثة.

أما اختلاط الممكن مع غيره فيها، فاذا اختلط مع الضرورى فى الاول كانت النتيجة تابعة للكبرى، فان كانت ممكنة فلا خلاف فى أن النتيجة ممكنة على المشهور، و الحقيقى و ان كانت ضرورية فالمشهور أن النتيجة ممكنة حقيقية<sup>(٢)</sup> ان كانت الضرورية موجبة.

١- للصغرى متعلق بما هو خبر لأن فى قوله و قد يعتقد فى المشهور أن العبرة فى الجهة الخ و حاصل المشهور الذى ذكره أن الكبرى اذا كانت موجبة جزئية فى هذا الشكل امكن رد القياس الى الاول بعكس الكبرى، ثم جعلها صغرى و جعل صفراء كبرى لينتج ما ينعكس الى النتيجة المطلوبة، فنقول فى المثال الذى سبق «بعض د ج» و «كل ج ب» ينتج «بعض د ب» و هو ينعكس الى «بعض ب د» و هو النتيجة المطلوبة. و حيث رجع الى الشكل الاول و نتيجته تابعة للكبرى فى هذا الاختلاط و الكبرى هنا هى صغرى القياس المستدل على انتاجه فتكون العبرة لجهة هذه الصغرى التى هى كبرى الاول عند الرد. و حاصل طعن المصنف فى هذا المشهور أن العبرة لجهة الكبرى فى الاول فى نتيجته و هى «بعض د ب» فى المثال المذكور، و هى ليست نتيجة لقياسنا من الثالث بل لابد من عكسها حتى تكون النتيجة له و هى موجبة والموجبة لا تحفظ جهة الاصل فى العكس. فلو فرضناها جزئية ضرورية تابعة لكبرى الاول الضرورية لم تنعكس الا الى ممكنة كما سبق، فلا يجوز حينئذ أن يعتقد أن النتيجة فى مثل هذا الضرب تابعة لصفراء احتجاجا بأنها تصير كبرى الاول.

٢- حقيقة أى ممكنة خاصة وقوله ان كانت الضرورية موجبة أى الضرورية الكبرى وقوله لانه ان لم يكن ممكنا أن يكون «كل ب د» يريد أنه ان لم تصدق هذه النتيجة للقياس القائل «كل ب ج بالامكان» و «كل ج د بالضرورة» فليصدق نقيضها و هو «ليس كل ب د» و كان بالضرورة «كل ج د» فى كبرى القياس المستدل عليه فينتج من رابع الثانى

لانه ان لم يكن ممكنا أن يكون «كل ب د» فبالضرورة «ليس كل ب د» و كان بالضرورة «كل ج د» فبالضرورة «ليس كل ب ج» و كان ممكنا أن يكون كله (ج).

و لكن هذا ليس بخلف، لانهم لا يدعون كون النتيجة ممكنة عامية، فيلزم سلبها بالضرورة.

و ان كانت الكبرى الضرورية سالبة فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامية، فتارة تصح ممكنة حقيقية و تارة تصح مطلقة.

والحق أن النتيجة ضرورية أبدا، لأنا اذا قلنا فى الكبرى «كل ج د» أو «لا شىء من ج د بالضرورة» أى كل ما يقال له (ج) فذلك الشىء دائما (د) أو ليس (د) لا مادام (ج) بل مادام موجوداً ف(ب) اذا قيل له (ج) فهو دائما (د) أو ليس (د) و ان لم يكن<sup>(١)</sup> (ج).

و ليست هذه الضرورة تحصل عند اتصافه بـج، بل اذا صار (ج) كان موصوفا بـ(د) قبل ذلك و بعد زوال (ج) عنه، فيندرج تحت الكبرى جميع ما هو (ج) بالفعل و ما هو بالقوة أيضا، لانه ليس بمحال أن يصير ما هو بالقوة

«ليس كل ب ج بالضرورة» و كان ممكنا فى صغرى القياس المستدل عليه أن يكون «كل ب ج» هذا خلف. و حاصل نقض المصنف أن «ليس كل ب د بالضرورة» ليس نقيضا صحيحا للنتيجة الممكنة الخاصة و انما هو نقيض للممكنة العامة و هم يزعمون أن النتيجة خاصة و أما نقيض الممكنة الخاصة فهو أحد الامرين اما ضرورة الايجاب و اما ضرورة السلب فلا يستقيم هذا الدليل الذى ذكروه.

١- و ان لم يكن (ج) حاصله أن معنى الضرورية الكبرى هو أن كل ما قيل عليه (ج) و لو لحظة من زمان ثبت له (د) أو سلب عنه بالضرورة فالتلازم بين (ج) و (د) أو التنافى بينهما ليس من جهة وصف (ج) و انما هو تلازم أو تنافر بين طبيعتى (ج) و (د) فى أى فرد تحققنا فما يكون (ج) بالقوة فهو واحد مما تتحقق فيه هذه الطبيعة اذ ليس بمحال أن تتحققا فيه فيلزمه أو يسلب عنه (د) بحكم التلازم أو التنافر بين الطبيعتين.



(ج) جيماً بالفعل و اذا صار بالفعل كانت هذه الضرورة ثابتة لا حين حصوله بـج بالفعل، بل دائما قبل ذلك و بعده.

والمثال فى هذا قولنا: «كل انسان يمكن أن يكون متحركا» و «كل متحرك جسم» «فكل انسان جسم لا حين ما حصل كونه متحركا بل دائما مادام ذاته موجودا».

و قد قدّمنا أن الايجاب شرط الصغرى فى هذا الشكل الا فى المادة<sup>(١)</sup> الممكنة، فيجوز أن تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية.

و كذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة. و هذا استثناء عن اتباع النتيجة أحسن المقدّمتين فى الكيفية و هو ما شرطناه فى أوّل الاشكال.

و أما اذا اختلط مع الاطلاق فى هذا الشكل فان كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة ممكنة لان (ب) داخل تحت (ج) المقول عليه (د) بالامكان. و ان كانت الكبرى وجودية فالنتيجة ممكنة حقيقية و نضع<sup>(٢)</sup> الكبرى

١- الا فى المادة الممكنة أى الممكنة الخاصة فان معناها يجوز أن يكون و يجوز أن لا يكون، فهى موجبة فى قوة سالبة أيضا و هى سالبة فى معنى موجبة فالسلب فيها صورى، و لذلك كانت النتيجة من سالبة ممكنة خاصة و ضرورية موجبة موجبة ضرورية والصغرى الوجودية مدلولها «ان ب ج بالفعل» و «ليس ج دائما له» فيكون مسلوبا عنه بالفعل، هذا اذا كانت موجبة فان كانت سالبة فمعناه «ان ب ليس ج بالفعل» و ليس السلب دائما فيكون الايجاب حاصلا وقتا ما فيكون الباء جيمما بالفعل فسالبتها فى قوة موجبة أيضا، و لهذا تكون النتيجة منها سالبة و من ضرورية كبرى موجبة موجبة ضرورية.

٢- و نضع الكبرى موجبة شروع فى الاستدلال على وجوب صدق النتيجة الممكنة الحقيقية أى الممكنة الخاصة و لزومها للقياس المركب من ممكنة صغرى و وجودية

موجبة فنقول: «ان لم يكن كل ب د بالامكان» كان الحق اما ضرورة سلب أو ضرورة ايجاب، فنضع أولا ضرورة السلب و هى: «ليس بعض ب د بالضرورة» و نقرن<sup>(١)</sup> بها الصغرى الممكنة و هى «كل ب ج» و نفرضها وجودية و ان كان فرضا كاذبا.

و لكنه ليس بمحال اذ فرض الممكن موجودا ليس بمحال فلا ينبغى أن يكون عنه محال، فان الكذب الغير المحال لا يلزمه محال. لانه اذا كان غير محال فربما يوجد وقتا ما و يوجد لازمه معه فيصير المحال موجودا.

لكن المحال لا يتصور وجوده فلا ينبغى أن يكون لازما للكذب الغير

كبرى. و قد بدأ فى البيان بالقياس الذى تكون كبراه الوجودية موجبة، فقال و نضع الكبرى موجبة الخ

١- و نقرن بها الصغرى الممكنة الخ أى على أن تكون الصغرى الممكنة صغرى والجزئية السالبة الضرورية التى فرضنا صدقها عند كذب النتيجة كبرى. و ذلك بعد أن نفرض وقوع الممكن فى الصغرى حتى تكون فعلية وجودية و هو فرض جائز لان وقوع الممكن ليس بمحال و ان كان هذا الفرض كاذبا لانها فى الاصل ممكنة، اذ ليس يلزم من كذب شىء أن يكون محالا، فاذا فعلنا ذلك وجد معنا قياس من خامس الشكل الثالث هكذا «كل ب ج بالوجود» و «ليس بعض ب د بالضرورة» ينتج «ليس بعض ج د بالضرورة» لان النتيجة تتبع الكبرى فى الشكل الثالث فى الاختلاط بين المطلق والضرورى كما تقدم. و هذه النتيجة محالة لان كبرى القياس المستدل عليه و هى مفروضة الصدق كانت «كل ج د بالوجود» فقولنا «ليس بعض ج د» أخص من نقيضها فلو أمكنت هذه النتيجة لاجتمع التقيضان، فهذه النتيجة المحالة ليست لازمة للتأليف من الشكل الثالث فانه تأليف صحيح و لا لفرض الممكنة وجودية لما سبق من أن فرض للممكن واقعا ليس بمحال بالبداهة، و ما ليس بمحال لا يلزم عنه محال و الاكان محالا فاذن هى لازمة من فرض صدق تلك القضية و هى قولنا «ليس بعض ب د بالضرورة» فتكون هى الكاذبة.

المحال، فننظر فى هذا الاقتران و نتيجته، فان كانت محالا فلا يكون بسبب التأليف لانه صحيح و لا بسبب فرض الممكنة وجودية لما بيناه، فاذن هو بسبب المقدمة الاخرى و هى السالبة الضرورية.

و نظرنا فى النتيجة و هى «ليس كل ج د بالضرورة» فوجدناها محالا، اذ كان «كل ج د بالوجود» فعلمنا أنه لزم بسبب السالبة التى قدّرنا صدقها و ما يلزمه المحال فهو محال.

و نضع ضرورة الايجاب أيضا و هى «بعض ب د» و نقرن بها الصغرى الممكنة و نفرضها وجودية فيلزم<sup>(١)</sup> بعض ج د بالضرورة و كان كله (د) بالوجود الغير الضرورى هذا خلف.

و يجب أن يتذكرهنا أن أفضل المتأخرين لما جعل نقيض الوجودى فى الاشارات اما ضرورة الايجاب و اما ضرورة السلب فليس<sup>(٢)</sup> لزوم كون

---

١- فيلزم بعض ج د بالضرورة لان القياس من رابع الثالث هكذا: «كل ب ج» و «بعض ب د بالضرورة» و قد فرضنا الصغرى وجودية والاختلاط بين الوجودى والضرورى تتبع فيه النتيجة كبراه فى الشكل الثالث كما سبق.

٢- فليس لزوم كون النتيجة ممكنة الخ لما كان نقيض الوجودى على رأى أفضل المتأخرين هو أحد الامرين اما السلب الضرورى أو الايجاب الضرورى كان الدليل المتقدم جاريا فى الوجودى كما هو جار فى الممكن بغير فرق، فيصح عنده أن ينتج الاختلاط بين وجودية كبرى و ممكنة صغرى نتيجة وجودية مع أن ذلك غير صحيح فى الواقع لان نقيض الوجودى هو المردد بين الدائم والضرورى، و قد سبق للمصنف فى باب التناقض التنبيه على مخالفة أفضل المتأخرين فى الاشارات لرأيه فى نقيض الوجودية و قال: «انه حكم فى الاشارات بان الايجاب أو السلب ضرورى و قد توافقت النسخ التى شاهدناها على هذا والحق ما ذكرناه» فاذا كان نقيض الوجودية ليس مرددا بين الضرورتين فلا يجرى الدليل المتقدم فى بيانها لانه فى حالة الدوام بغير ضرورة يكون القياس فى الاستدلال من اختلاط الممكن بالوجودى فى الشكل الثالث و هو لا ينتج الا ممكنا خاصا كما سيأتى قبيل آخر هذا الفصل. والممكن الخاص لا يناقض الوجودية

النتيجة ممكنة على رأيه أولى من لزومها وجوديةً، فلعله سهافى هذا الكتاب فانه أورد فى سائر كتبه نقيض الوجودى على وجهه.

و لما كان اعتناؤه فى هذا الكتاب باختيار الحق و مجانبة المشهور الغير الحق أكثر، فربما يتوهم أن الحق فى جميع المواضع ما فيه دون ما فى غيره فانتدبنا للتنبيه على هذه المواضع لهذا الغرض لا للقدح فيه. و اذا عرفت هذا فيما اذا كانت الكبرى موجبة أمكنك نقل هذا العمل الى السالبة.

و أما اذا كانت الكبرى مطلقة عامية فالنتيجة ممكنة عامية لان المطلق العامى يشتمل على الضرورى و غير الضرورى فتكون النتيجة تارة ضرورية كما بيناه و تارة ممكنة خاصة، والعام لهما جميعا هو الممكن العام.

و أما اختلاط الممكن مع غيره فى الشكل الثانى، فاذا اختلط مع الضرورى فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو احدهما موجبة

التي هى كبرى القياس المستدل عليه. والدوام هنا لا يستلزم الضرورة عند المصنف لان النقيض المردد هو من قضايا جزئية والدوام فى الجزئى لا يستلزم الضرورة كما سبق. و أيضا الاحكام الوجودية ليست بلازمة للطبائع لانه أخذ فيها عدم الضرورة فهى من اللواحق التى تثبت أو تنفى للعوارض فقد يكون الثبوت أو الانتفاء ناشئا عن عروض الوصف بالفعل فلا يتعدى الى ما له ذلك الوصف بالامكان كأن تقول: «كل انسان يمكن أن يطير» و «كل طائر يقطع المسافات فى الجو بالفعل» فان غاية ما يلزم عن هذا القياس أن: «كل انسان يمكن بالامكان الخاص ان يقطع المسافات فى الجو» أما «أن كل انسان يقطع المسافات فى الجو بالفعل» فهو كاذب. و قدر اجعت منطق الاشارات فى باب التناقض فاذا عابرتها «فاذا قلنا كل ج ب على الوجه الذى ذكرنا (أى وجودية) كان نقيضه ليس انما بالوجود «كل ج ب» أى بل «اما بالضرورة بعض ج ب أوب مسلوب عنها كذلك» قال الطوسى «و فى بعض النسخ أى بل اما دائما بعض ج ب أو مسلوب عنها كذلك» و الصحيح هو الاخير وحده لانه نقيض الوجودى اللادائم والاول ليس بنقيض لاحد الوجوديين بل انما هو نقيض الممكن الخاص و لعل السهو انما وقع من النساخين».

والاخرى سالبة، و بيانه<sup>(١)</sup> كما ذكرناه فى اختلاط المطلق والضرورى فى هذا الشكل.

و اذا اختلط مع المطلق وكان مما<sup>(٢)</sup> ينعكس فىكون منه قياس اذا كانت المطلقة سالبة، و الممكنة<sup>(٣)</sup> يجوز أن تكون موجبة و يجوز أن تكون سالبة فتكون المقدمتان سالبتين.

فالضرب الاول: «كل ب ج بالامكان» و «لا شىء من د ج بالاطلاق المنعكس» «فلا شىء من ب د بالامكان»<sup>(٤)</sup> الخاص ان كانت المطلقة خالية عن الضرورة فى العكس، و ان جاز اشتمالها على الضرورة و هى التى يجوز<sup>(٥)</sup> دوام اتصاف موضوعها بالوصف الموضوع معه، فالنتيجة سالبة

---

١- و بيانه كما ذكرناه الخ و هو أن الشىء الواحد اذا أثبت لشىء بالضرورة و لآخر بالامكان الذى لا ضرورة فيه أو سلب عنه كذلك أو ثبت لهما أو نفى عنهما بالجهتين المختلفتين الضرورة والامكان كانت طبيعتا الشئيين متباينتين فهما متنافيان بالضرورة.

٢- و كان مما ينعكس أى كان المطلق مما ينعكس و قد سبق أن ما لا ينعكس منه هو السالب الذى لم يؤخذ بمفهومه العرفى أى لم يلاحظ فيه الدوام بدوام الوصف الذى وضع معه أو لم يخصص بزمان معين فى الماضى أو فى الحال أما ما أخذ من السالب بالمفهوم العرفى أو خصص بزمان معين فهو منعكس وكذلك الموجب مطلقا غير أن السالب المنعكس ينعكس كنفسه فى الكم والجهة بخلاف الموجب فانه ينعكس كنفسه فى الجهة دون الكم.

٣- والممكنة يجوز الخ يريد منها الممكنة الخاصة أى و كانت الممكنة خاصة فيجوز ان تكون موجبة و ان تكون سالبة لان سالبتها فى قوة الموجبة أيضا، فاذا وضعت سالبة كانت المقدمتان سالبتين على خلاف المعروف و انما شرط أن تكون الممكنة كذلك لانها هى التى تنعكس بالحيلة كما سيأتى الى ممكنة عامة ان كانت سالبة.

٤- بالامكان الخاص لان القضيتين ممكنتين لا ضرورة فيهما.

٥- و هى التى يجوز دوام اتصاف موضوعها الخ أى المطلقة التى يصح أن يلحظ فيها أن الحكم انما هو منوط بوصف الموضوع و وصف الموضوع دائم بدوام الذات، و ما

بالامكان العام و بيانه بالعكس والرد الى هذا الاختلاط من الاول.

الضرب الثانى: «لا شىء من ب ج» و «كل د ج» نعكس الصغرى و نجعلها كبرى لترجع الى الاول، فينتج «لا شىء من د ب بالامكان الخاص» ان كان المطلق مما لا ضرورة فيه.

والسالب الممكن لا ينعكس<sup>(١)</sup> الابحيلة و هى أن يقلب الى الايجاب فانه ممكن خاصى.

ثم ينعكس الموجب الى الممكن العامى الموجب فنتيجة هذا الضرب اذن موجبة جزئية بالامكان العام.

و ان كان المطلق مما يقع تحته الضرورى فالنتيجة تارة سالبة ضرورية و تارة موجبة جزئية بالامكان العام، و لا يتعين أحدهما بطريق العكس.

الضرب<sup>(٢)</sup> الثالث كالأول الا أن نتيجه جزئية.

كان كذلك فهو ضرورى فتكون المطلقة شاملة للضرورى، فالنتيجة حينئذ تكون سالبة ممكنة عامة لانها ترجع الى الاول بعكس الكبرى كنفسها و هو ينتج الممكن العام من هذا الاختلاط.

١- لا ينعكس الابحيلة تلك الحيلة هى أن تحول السالبة الخاصة الى موجبة فتنعكس عامة كما قال. و هذا الاحتيال هنا لا يجعل هذا العكس من قبيل العكس المنطقى المعروف فقد نفاه المصنف عن كل سالبة ممكنة و منع ان تستعمل هذه الحيلة فى باب العكس بان الموجبة لا تصلح ان تكون عكسا للسالبة لمخالفة القضيتين فى الكيف و انما سهل على المصنف الاخذ بهذا العكس هنا أنه صادق فى الواقع و ان لم يكن بصورته مطابقا للقاعدة.

٢- الضرب الثالث و هو من جزئية موجبة صغرى ممكنة و كلية كبرى مطلقة مما ينعكس. و قوله كالأول أى فى جهة النتيجة فهى الامكان الخاص ان كانت المطلقة خالية من الضرورة فى العكس و الا كانت من الممكن العام السالب، و بيان ذلك بالعكس والرد الى الاول من هذا الاختلاط و نتيجه جزئية لان صغراه كذلك.

والرابع<sup>(١)</sup> لا يمكن<sup>(٢)</sup> بيانه بالعكس كما عرفت و لا بالافتراض لان نتيجة<sup>(٣)</sup> أحد قياسيه جزئية موجبة بالامكان العام، فلا يتألف منها قياس مع الجزئية الاخرى.

و أما الممكنتان فيتألف منهما قياس فى الشكل الثالث، و يجوز أن تكون الصغرى سالبة لانها ترجع الى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية. و يبين ذلك بالعكس فيما يرجع الى الاول بعكس واحد و أما فيما<sup>(٤)</sup>

١- والرابع و هو ما تركب من جزئية سالبة صغرى و كلية موجبة كبرى، فان كانت صفراء مطلقة فهى جزئية لا تنعكس، و قد شرطنا أن تكون المطلقة سالبة تنعكس و ان كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالكبرى موجبة والشرط أن تكون المطلقة المنعكسة سالبة فهذا الضرب لا يكون منه قياس منتج.

٢- لا يمكن بيانه بالعكس لان الكبرى موجبة فتنعكس جزئية فيتتركب القياس من جزئيتين.

٣- لان نتيجة أحد قياسيه جزئية الخ حاصله أنا فى الافتراض نفرض بعض (ب) الذى ليس (ج) بالاطلاق طائفة معينة و ليكن (ا) «فكل ا ب و لا شىء من ا ج» فنضم الثانية الى كبرى القياس المستدل عليه هكذا «لا شىء من ا ج» و «كل د ج» و هو من الضرب الثانى من هذا الشكل و نتيجته كما تقدم جزئية موجبة ممكنة عامة فنتيجة هذا القياس من الافتراض كذلك، و القياس الثانى يتألف من هذه النتيجة و من عكس المقدمة الثانية من الافتراض و هى موجبة كلية تنعكس الى جزئية والقياس لا يتألف من جزئيتين.

٤- و أما فيما يرجع اليه بعكسين الخ كالضرب الرابع من هذا الشكل و هو يتألف من موجبتين والكبرى جزئية و يرد الى الاول بعكس الكبرى و جعلها صغرى ثم تعكس النتيجة والفرض أن المقدمتين ممكنتان فلو كانت نتيجة الاول ممكنة حقيقية أى خاصة و كان من اللازم عكسها حتى تكون نتيجة لقياسنا من الثالث لكان عكسها ممكنة عامة تشمل الضرورة و هى غير المطلوب لان المطلوب ممكنة حقيقية. أما الافتراض فهو أن نفرض بعض (ب) الذى هو (د) فى الكبرى طائفة معينة و ليكن (ا) ف«كل ا ب» و «كل ا د» فنضم الاولى على أنها صغرى الى صغرى قياسنا على أنها كبرى هكذا «كل ا ب» و «كل

يرجع اليه بعكسين فلا يبين بالعكس، لان النتيجة اذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمتنع أن تكون ضرورية و لكن يبين بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية.

و ان اختلط الممكن مع الضرورى فى هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى، و ان اختلط مع الوجودى كانت النتيجة ممكنة خاصة، و ان اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامة.

و انما كان كذلك لانه يرجع الى الاول بالعكس، و نتيجة هذا<sup>(١)</sup> الاختلاط فى الاول الممكن الخاصى ان كان المطلق وجوديا، و الممكن العامى ان كان المطلق عاما.

فحاصل القول فى الاختلاطات أن النتيجة فى الاول تتبع الكبرى فى الجهة الا فى موضعين:

أحدهما - ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة بمعنى مادام الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة ضرورية.

والثانى - اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية أو مطلقة فالنتيجة<sup>(٢)</sup> ممكنة.

ب ج» لينتج «كل ا ج» و تضم هذه النتيجة صغرى الى ثانية الافتراض كبرى هكذا «كل ا ج» و «كل اد» لينتج من أول الثالث «بعض ج د» و هو المطلوب، و قياس الافتراض الذى أنتج هذه النتيجة يبين بعكس الصغرى فيكون حكمه فى النتيجة حكم ما يبين بذلك و نتيجته ممكنة خاصة كما ذكره.

١- هذا الاختلاط يريد به الاختلاط بين الممكن والمطلق سواء كان المطلق وجوديا و هو ما جاء فى قوله و ان اختلط مع الوجودى أو كان عاما و هو قوله و ان اختلط مع المطلق.

٢- فالنتيجة ممكنة أى خاصية ان كانت الكبرى وجودية أو عامية ان كانت الكبرى مطلقة عامة كما سبق فى اختلاط الممكن مع المطلق فى الشكل الاول.



أما الشكل الثانى فلا قياس فيه عن مطلقتين الا اذا كانت السالبة من جنس ما ينعكس و لا عن ممكنتين و لا عن ممكنة و مطلقة، الا ان تكون منعكسة. ثم النتيجة ممكنة خاصة ان خلت المطلقة عن معنى الضرورة و الا فممكنة عامة.

و أما فى اختلاط المطلق والضرورى والممكن والضرورى فالنتيجة ضرورية أبدا سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو سالبة و موجبة الا أن يكون المطلق عاما فاختلف الكيفية حينئذ لا بد منه.

و أما الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى، لان الجهة جهتها عند الرد الى الاول الا فى موضعى الاستثناء فى الاول. هذا تمام القول فى المختلطات و تمّ بتمامه القول فى صورة الأقيسة الحملية من جملة الاقترانات.

### الفصل الثالث

فى القضايا الشرطية وأحكامها من الايجاب والسلب والحصروالاهمال وغير ذلك

قد بينا انقسام القضايا الى الحمليات والشرطيات و انقسام الشرطيات الى المتصلة و المنفصلة.

وكما أن من الحمليات ما يُصدق به بغير قياس، و منها ما يفتقر التصديق به الى القياس، كذلك من الشرطيات ما هو كذلك.

والحمليات قد تنتج عن قياسات حملية و قياسات شرطية أيضا، أما الشرطيات فلا تنتج الا عن الشرطية سواء كانت مقدّماتها شرطية صرفة أو مخلوطة بحمليات، فاذن ههنا قياسات شرطية لا بدّ من البحث عنها و عن شرائطها فى الانتاج.

و قبل البحث عنها نعرف أحوال القضايا الشرطية فى ذاتها، و بساطتها و تركبها، و الحقيقى منها و غير الحقيقى، و ايجابها و سلبها، و حصرها و اهمالها مع الاشارة الى جهاتها و تناقضها و انعكاسها.

و قد أشرنا لك قبل هذا الى أن الشرطية تشارك الحملية فى أن كل واحدة منهما قول جازم أى قضية يحكم فيها بنسبة شىء الى شىء.

لكن النسبة فى الحملية أن الثانى فيها هو الاول، و فى الشرطية ليس كذلك بل النسبة فى المتصلة تسمى نسبة المتابعة و فى المنفصلة نسبة المعاندة.

و تأليف الحمليات انما هو من المفردات أو مما هو فى حكم المفردات.

و أما تأليف الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لكنها خرجت عن كونها قضية با دخال حرف الشرط و الجزاء و الحرف الدال على الانفصال و العناد فيها، فصارت جزء قضية اذا ارتبطت بها الاخرى حصل من مجموعهما قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب.

و هذه المؤلفات التى هى أجزاء الشرطيات قد تكون حمليات، و المؤلف منها هى القضية الشرطية البسيطة و قد تكون أيضا شرطيات، فلنعد أصنافها:

أما المتصلة فقد تكون مركبة من حمليتين كقولك: «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود».

و قد تكون مركبة من حملية و شرطية اما متصلة و اما منفصلة. أما تركيبها من الحملية و المتصلة و ليكن المقدم حمليا كقولك: «ان كانت الشمس علة النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود».

و ليكن الثانى حمليا كقولك: ان كانت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» فان الشمس علة النهار.

و أما تركيبها من الحملية و المنفصلة و الحملى هو المقدم فمثل قولك: «ان كان هذا عدداً فهو اما زوج و اما فرد» و مثاله و الحملى هو الثانى قولك: «ان كان هذا اما بياضا و اما سوادا فهو لون».

و قد تكون مركبة من متصلتين كقولك: ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة».

و قد تكون مركبة من منفصلتين كقولك: «ان كان الجسم اما ساكنا و اما متحركا فبعض الجواهر اما ساكن و اما متحرك» و قد تكون مركبة من متصلة و منفصلة و ليكن المتصل مقدما كقولك: ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان تكون الشمس طالعة و اما أن لا يكون النهار موجودا».

و ليكن المتصل تاليا كقولك: «ان كان اما أن يكون هذا العدد زوجا و اما أن يكون فردا فان كان زوجا فليس بفرد».

و للمنفصلة أيضا بازاء كل قسم من هذا قسم، أما تركيبها من الحمليتين فكقولك: «اما أن يكون هذا العدد زوجا و اما أن يكون فردا» و تركيبها من

المتصلة و الحملية كقولك: «اما أن يكون كلما كان نهار فالشمس طالعة و اما ان لا تكون الشمس علة النهار» و تركيبها من المنفصلة و الحملية لقولك: «اما ان يكون هذا اما زوجا و اما فردا و اما ان لا يكون عدداً».

و تركيبها من المتصلتين كقولك: «اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما أن يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود».

و تركيبها من المنفصلتين كقولك: «اما أن تكون هذه الحمى اما صفراوية و اما دموية و اما أن تكون هذه الحمى اما بلغمية و اما سوداوية.» و تركيبها من متصلة و منفصلة كقولك: «اما أن يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما أن يكون اما أن تكون الشمس طالعة و اما أن يكون النهار موجودا».

و اعلم أن المنفصل قد يكون ذا جزأين اما موجبين أو سالبين أو سالب و موجب، و قد يكون ذا أجزاء كثيرة متناهية فى الفعل و القوة كقولك: «اما أن يكون هذا العدد تاماً أو زائداً أو ناقصاً» أو غير متناهية فى القوة كقولك: «هذا العدد اما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة» و هلم جزءاً، و هذه الاجزاء قد تكون سوالب و موجبات.

و أما المتصل فلا يكون الا ذا جزأين مقدم و تال و لكن ربما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة، و مع ذلك تكون الجملة قضية واحدة كقولنا: «ان كان هذا الانسان به حمى لازمة وسعال يابس و ضيق نفس و وجع ناخس و نبض مشارى فيه ذات الجنب.»

و أما اذا وقعت هذه الكثرة فى جانب التالى لم تكن القضية واحدة بل كانت قضايا كثيرة بالفعل كما اذا عكست هذه فقلت: «ان كان بهذا الانسان ذات الجنب فيه حمى وسعال يابس و ضيق نفس و وجع ناخس و نبض مشارى».

فهذه ليست قضية واحدة بل قضايا كثيرة، فان قولك: «ان كان مجنوبا فبه حمى» كلام تام وكذلك لو قلت بدله: «فبه سعال يابس» وكذلك غيره من الاجزاء.

و أما الايجاب والسلب فيها فقد ذكرنا من قبل أن الايجاب فى المتصل هو الدلالة على وجود لزوم التالى للمقدم و اتصاله به و متابعتها اياه، مثل قولك: «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.»

والسلب فيه هو رفع هذا اللزوم و الاتصال مثل قولك: «ليس اذا كانت الشمس طالعة فالسماء مُتَغَيِّمَةٌ»<sup>(١)</sup> و ليس السلب فيه أن يكون المقدم أو التالى سالبا فقد يكونان سالبين والقضية موجبة كقولك: «اذا لم تكن الشمس طالعة فليس النهار موجودا» فقد حكمت: بلزوم عدم النهار لعدم طلوع الشمس.

وكذلك الايجاب فى المنفصل هو الدلالة على وجود المباينة و العنادبين القضيتين كقولنا: «هذا العدد اما أن يكون زوجا و اما أن يكون فردا»، فقد أوجبت انفصال احدى القضيتين عن الاخرى أى القضية القائلة: «هذا العدد زوج» عن القائلة: «هذا العدد فرد».

والسلب فيه هو رفع هذا العناد با دخال حرف السلب على كل أجزاء القضية.

و بالجملة أن يكون واقعا قبل حرف الانفصال لا بعده كقولك: «ليس اما أن يكون الجسم أبيض أو متحركا» فقد رفعت المباينة والانفصال بينهما. فاما اذا لم يدخل حرف السلب على الكل بل على احدى القضيتين أو على كل واحدة منهما فالقضية موجبة كقولك: «اما أن لا يكون العدد زوجا و اما أن لا يكون فردا» و كقولك: «اما أن لا يكتب زيد أو يحرك يده» فانهما

موجبتان و ان اقترن حرف السلب بكل واحدة منهما فى أحد المثالين و  
بواحدة منهما فى المثال الآخر.

و أما الحقيقى و غيره من كل قسم فالمتصل الحقيقى هو ما يقتضى وضع  
المقدم لذاته أن يتبعه التالى سواء كان علة له أو معلولا لا يفارقه، أو  
مضايقا أو كانا معلولى علة واحدة.

و غير الحقيقى هو الذى يصدق الحكم فيه بالتالى مع صدق القول  
بالمقدم من غير أن يكون بينهما علاقة ما كما اذا قيل: «كلما كان الانسان  
ناطقا فالحمار ناهق»، فليس هذا حكما بمتابعة التالى للأول بسبب أن التالى  
من موجبات المقدم أو بينهما علاقة ما ظاهرة لنا أو خفية علينا، بل على سبيل  
الاتفاق و الموافاة.

و مثل هذا لا فائدة فيه فى العلوم، فان الذهن اذا سبق فعلم وجود التالى و  
لم ينتقل اليه عن وضع الاول اما بديهيا أو بنظر فلا فائدة لوضع المقدم فى  
انتقال الذهن منه الى التالى.

والحقيقى لا يشترط فى صدقه صدق أجزائه، بل ربما كان جزآه كاذبين،  
بل الشرط أنه اذا وضع الاول لزمه الثانى، و مثال الصادق الكاذب الاجزاء  
قولك: «ان كانت الخمسة زوجا فهى منقسمة بمتساويين». فهذه قضية صادقة  
يلزم التالى فيها المقدم مهما وضع المقدم لكنه محال فى نفسه لا يتصور  
وجوده، فلو أمكن وجوده و تصور فى نفسه للزمه التالى.

و أما المنفصل الحقيقى فهو ما يراد فيه باما أن الامر لا يخلو عن أحد  
الاقسام و لا تجتمع فيه ففيه المنع من الخلو والمنع من الجمع كقولك: «اما  
أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون فردا» و لا يتصور خلو العدد عنهما  
جميعا و لا يتصور اجتماعهما معافيه، و لا تليق لفظة لا يخلو على التحقيق الا  
بهذا القسم.

و أما غير الحقيقى فقسمان:

أحدهما - الذى يراد فيه بلفظة اما المنع من الاجتماع و لا يمنع الخلو كقولك: فى جواب من يقول: «هذا الشئ حيوان شجر ليس كذلك بل اما أن يكون حيوانا و اما أن يكون شجرا» أى هذان لا يجتمعان فيه. و ليس المراد به أن الشئ لا يخلو منهما فانه قد يخلو منهما كالجماد فانه ليس بحيوان و لا شجر.

و القسم الآخر هو الذى يراد بلفظة اما فيه المنع من الخلو لا المنع من الجمع مثل قولك حين يقال: «هذا الشئ نبات حيوان اما أن لا يكون نباتا و اما أن لا يكون حيوانا» أى اما أن لا يكون نباتا فتكون كاذبا اذا قلت انه نبات و اما أن لا يكون حيوانا فتكون كاذبا اذا قلت انه حيوان و لا يخلو الشئ عنهما جميعا أى عن عدم النباتية و عدم الحيوانية و ان كانا قد يجتمعان بأن يكون جماداً فيجتمع فيه العدمان معا.

و من هذا القبيل كل منفصل ذكر فيه قسم و لازم نقيضه اذا كان ذلك اللازم أعم من النقيض كما اذا قلت: «اما أن يكون زيد فى البحر و اما أن لا يغرق» فقولنا «لا يغرق» لازم لقولنا «لا يكون فى البحر» و هو نقيض للقسم المورد فى الانفصال.

لكن هذا اللازم أعم من هذا النقيض فان «من يكون فى البحر قد لا يغرق أيضا» فالاجتماع غير ممنوع فى مثل هذا الانفصال بل الخلو عن القسمين هو الممنوع.

و لا يتصور خلو الشئ عن الكون فى البحر و عن عدم الغرق و لكن قد يجتمعان بأن يكون فى البحر و لا يغرق و لفظة لا يخلو لا تليق بالقسمين جميعا، فان معنى قولنا: «لا يخلو الشئ عن كذا و كذا» أى أيُّهما لم يكن كان الآخر، و هذا غير موجود فى الاول من هذين القسمين، و أيُّهما<sup>(١)</sup> كان لم

١- و أيُّهما كان لم يكن الآخر من تنمة معنى لفظة لا يخلو.

يكن الآخر و هذا غير موجود فى الثانى منهما.  
و أما الحصر و الاهمال فى الشرطيات فليس كليتها أن يكون المقدم أو  
التالى كليا بل الكلية فى المتصلات أن يكون الاتصال كليا أى محكوما به  
على كل اشتراط و وضع فرض للمقدم، و فى الانفصال كذلك ينبغى أن  
يكون الانفصال كليا أى محكوما بانفصال كل من الجزأين عن الآخر عند  
كل حال و وضع و اشتراط فرض له.

واللفظ الدال على الايجاب الكلى المتصل هو قولنا: «كلما كان كذا كان  
كذا» والدال على الايجاب الكلى المنفصل قولنا: «دائما اما أن يكون كذا و اما  
أن يكون كذا».

والدال على السلب الكلى المتصل قولنا: «ليس البتة اذا كان كذا كان كذا» و  
هو المستعمل أيضا للسلب الكلى المنفصل.

و أما الجزئية فهى أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم و بعض  
الاحوال و الاشتراطات و ان كان المقدم و التالى كليين و اللفظ الدال على  
الايجاب الجزئى المتصل قد يكون: «اذا كان كذا كان كذا» وكذلك هو الدال  
على الايجاب الجزئى المنفصل، و الدال على السلب الجزئى المتصل «ليس  
كلما» و على السلب الجزئى المنفصل «ليس دائما».

و أما الاهمال فهو أن يحكم بالاتصال و الانفصال من غير تعرض لبيان  
الكلية و الجزئية مثل قولنا: «ان كان كذا كان كذا و اذا كان كذا كان كذا و  
اما أن يكون كذا و اما أن يكون كذا و ليس اذا كان كذا كان كذا أو «ليس اما  
أن يكون كذا و اما أن يكون كذا».

و اعلم أنه قد تستعمل قضايا متصلة و منفصلة محرّفة عن ظاهرها مثل  
قولك: «لا يكون ا ب و يكون<sup>(١)</sup> ج د» و هى من المنفصلات فى قوة

١- و يكون (ج) (د) كما تقول: «لا يهضم حقى و أنا حى» و كما فى الحديث: «لا يسرق



قولك: «اما أن لا يكون ا ب و اما أن لا يكون ج د» و من المتصلات فى قوة قولك: «ان كان ا ب فلا يكون ج د» وكذلك تقول: «لا يكون ج د أو يكون<sup>(١)</sup> ا ب» و هى من المنفصلات فى قوة قولك: «اما أن لا يكون ج د و اما أن لا يكون ا ب» و من المتصلات فى قوة قولك: «كلما كان ج د فـ(ا ب)» و قريب من هذا قولنا: «ليس<sup>(٢)</sup> يكون ج د الا و ا ب» فهاتان الصيغتان تفيدان الحصر الكلى.

و قد تستعمل صيغة «لَمَّا» فلا تقتصر دلالتها على اللزوم و الاتصال فقط، بل تدل على تسليم التالى و وضعه لازما من تسليم المقدم و وضعه، و على عكسه صيغة «لو» فانها تدل على تسليم عدم التالى و وضعه لازما من تسليم عدم المقدم.

و أما الجهات فاذا أردت اعتبارها فى هذه القضايا ففى المتصلات أولى، والجهة هى جهة الاتصال لاجزاء القضية كما كان فى الايجاب والسلب و الكلية والجزئية.

السارق و هو مؤمن». فمعنى هذا اما أن لا يهضم حقى فأبقى حيا و اما أن لا أكون حيا فليهضم بعد موتى. و اما أن لا يسرق السارق فيكون مؤمنا و اما أن لا يكون مؤمنا ان سرق و لو جعلها المصنف فى صورة مانعة الجمع لكان أجود. كأن يقال: «الشخص اما سارق أو مؤمن» و أنا «اما مهضوم الحق و اما حى» أى لا يجتمع هضم حقى و حياتى. ١- أو يكون (ا) (ب) كما تقول: «لا يكون اللص فى القرية أو يقبض عليه» فهو فى قوة: «كلما كان فى البلد قبض عليه» من المتصلات و فى قوة «اما أن لا يكون فى القرية و اما أن لا يقبض عليه» من المنفصلات أى لا تخلو منفعته من أحد السلبين لانه ان خلاهما كان فى القرية و قبض عليه و لا منفعة له فى هذا. و أرى من الصواب أن مثل هذا التأليف هو فى معنى المتصلات لاغير لان تحويله الى المنفصل تخرجه الى ما لا يكاد يفهم.

٢- ليس. يكون (ج) (د) الخ يصح أن تمثل له بالمثل السابق بأن يقال: «لا يكون اللص فى البلد الا و يقبض عليه» و تقول: «لا يكون الحاسد على حالة الا و هو مسخوط عليه» و هذا كله فى معنى الملازمة و الاتصال و فى رده الى الانفصال تكلف ظاهر

فالمتمصلة الكلية الضرورية هى أن يكون الاتصال فيها دائما مع أى وضع كان للمقدم، سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم كقولنا: «كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان».

و أما الوجودية الكلية اللزومية التى لا ضرورة فيها فهى التى يوجد فيها اللزوم مع كل وضع، الا أنه لا يدوم مع دوام الوضع كقولهم: «كلما كان هذا انسانا فهو متنفس أو كلما طلعت الشمس فهى توافى السمى».

و أما الاتفاقية فجهتها الضرورة فيما فيه دوام التالى مع دوام المقدم. و أما الوجودية الاتفاقية التى لا تدوم دوام الوضع و مع<sup>(١)</sup> ذلك توجد مع كل وضع، فربما لم توجد لانه اذ لم يكن لزوم و لا دوام فيكون مثل هذا عروضاً اتفاقياً فيهما، فربما لم يعرض التالى الذى لا دوام له و لا لزوم بل يكون ممكناً عروضه، فاذن جهة الامكان انما هى فى المتصلات الاتفاقية و جهة الوجود فى اللزومية و جهة الضرورة فيهما جميعاً.

و أما حال التناقض فيها فهو كما عرفته فى الحملات فقولنا: «كلما كان» نقيضه «ليس كلما كان» و نقيض قولنا «دائماً اما» و «اما ليس دائماً» و نقيض «ليس البتة» «قد يكون» فى المتصل و المنفصل.

و ليراع فى التناقض اتحاد القضيتين فى: المقدم و التالى و الجزء و الكل و الزمان و المكان و الشرط و الاضافة و القوة و الفعل.

و أما العكس أما فى الاتصال فهو جعل التالى مقدماً والمقدم تالياً مع حفظ الكيفية و بقاء الصدق والكذب بحاله، فعكس السالب الكلى سالب كلى، و عكس الموجب الكلى موجب جزئى و عكس الموجب الجزئى موجب جزئى و لا عكس للسالب الجزئى.

١- و مع ذلك توجد مع كل وضع كقولك: «كلما كان الفرس صاهلاً كان زيد الكاتب متحرك الاصابع».

و أما الانفصال فليس هناك مقدم و تال بالطبع، بل كل واحد منهما يجوز أن يقدم و يؤخر و الانفصال بحاله، ولتقتصر من أحكام القضايا على هذا القدر.

## الفصل الرابع

### فى القياسات الشرطية من الاقترانات

والاقتران اما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين حملى و متصل و  
الشركة فى المقدم أو فى التالى أو بين حملى و منفصل أو بين متصل و  
منفصل.

و لسا نؤثر استيفاء الكلام فى هذه الاقترانات بأسرها فان منها ما هو بعيد  
عن الطبع لا يستبين انتاجه الا بكلفة شديدة و لا يليق بالمختصرات التعرض  
للامور الوحشية، فلنقتصر على ما هو قريب من الطباع السلمية انتاجه.

فمن شاء الوقوف على جميع هذه الاقترانات فليطلبه من  
كتب أفضل المتأخرين المستقل باستخراج أكثر أحكامها و تمييز الناتج عن  
العقيم منها دون من تقدمه، و ان آخر الله فى الأجل فسفرد لهذه الاقترانات  
كتابا جامعا للمألوف و الغريب منه.

فأما الاقتران بين المتصلين فالناتج منها: ما تكون الشركة بين المقدمتين  
فى جزء تام أى فى مقدم أو تال، و حينئذ تتألف منها اشكال ثلاثة كاشكال  
الحمليات.

لانه اما أن يكون المشترك فيه تالى احدهما مقدّم الاخرى و هو الشكل  
الاول، أو تالى المقدمتين جميعا و هو الشكل الثانى، أو مقدمهما و هو  
الشكل الثالث.

و يجب أن يراعى ههنا أيضا شرائط الحمليات من ايجاب الصغرى و كلية  
الكبرى فى الاول، و كلية الكبرى و كون احدهما سالبة فى الثانى، و ايجاب  
الصغرى و كون احدهما كلية فى الثالث، والنتيجة فى جميعها شرطية.

و الاول ينتج الكلين والجزئيين جميعا، والثانى لا ينتج الاسالبة، والثالث

لا ينتج الا الجزئية و تشترك الثلاثة فى أن لا قياس فيها عن جزئيتين و لا سالبتين و لا سالبة صغرى كبراهما جزئية.

و مثال الاول: «كلما كان ا ب فج د وكلما كان ج د فه ز» ينتج «كلما كان ا ب فه ز» و عليك أن تعدّضر و به الباقية.

و مثال الثانى: «كلما كان ا ب فج د و ليس البتة اذا كان هـ ز فج د» ينتج «ليس البتة اذا كان ا ب فه ز» و عدّضر و به الباقية بنفسك.

و مثال الثالث: «كلما كان ا ب فج د وكلما كان ا ب فه ز» ينتج «قد يكون اذا كان ج د فه ز» و ضروره كضروب الحمليات.

و أما الاقتران بين المنفصلات فلا يتألف بين الحقيقتين منها قياس، الا أن تكون الشركة فى جزء غير تام و هو جزء تال أو مقدم.

والمطبوع ما كان على هيئة الشكل الاول و شرائط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة كانت جزئية أو كلية و يكون الجزء المشترك فيه موجبا، والكبرى كلية سالبة كانت أو موجبة.

و مثاله: «اما أن يكون هذا العدد زوجا و اما أن يكون فردا و كل زوج فهو اما زوج الزوج و اما زوج الفرد فقط و اما زوج الزوج والفرد» ينتج «أن هذا العدد اما فرد و اما زوج الزوج و اما زوج الفرد فقط و اما زوج الزوج والفرد.»

و أما الاقتران الكائن بين المتصل و الحملى فالقريب من الطبع منه هو أن يكون الاشتراك بين تالى المتصل و الحملى لا بينه و بين المقدم، و لنضع الحملى أيضا أولا مكان الكبرى فيتألف منهما اشكال ثلاثة:

الاول: أن يكون الاشتراك فى محمول التالى و موضوع الحملى، و شريطته فى النتاج أن المتصلة ان كانت موجبة فيجب أن يكون التالى موجبا و الحملى كليا، كالحال فى الحمليات و النتيجة شرطية مقدمها مقدم المتصل و تاليها ما تكون نتيجة التالى و الحملى لو انفردا، مثاله: «ان كان ا ب فكل ج د

وكل د هـ» ينتج «ان كان ا ب فكل ج هـ» وعدّ ضروره بنفسك.  
 الثانى: أن يكون الاشتراك فى محمولى التالى والحملى و شرائطه ان  
 كانت المتصلة موجبة، كما قيل فى الثانى من الحمليات من كلية الكبرى و  
 كون الحملية أو التالى سالبا، مثاله: «ان كان ا ب فلا شىء من ج د و كل هـ د»  
 ينتج «ان كان ا ب فلا شىء من ج هـ».

الثالث: أن يكون الاشتراك فى موضوعى التالى والحملى و شريطته ان  
 كانت المتصلة موجبة كما قيل فى الثالث من الحمليات من كون التالى موجبا  
 و كون احدهما كلية، مثاله: «ان كان ا ب فكل ج د و كل ج هـ» ينتج «ان كان ا  
 ب فبعض د هـ».

و أما ان كانت سالبة فيحدث اشكال ثلاثة أخرى بعيدة عن الطبع  
 لاندكرها و لنضع الحملى مكان الصغرى، فيحدث أيضا اشكال ثلاثة  
 والشرائط فيها ان كانت المتصلة موجبة ما ذكرناه و ان كانت سالبة فهى من  
 جملة ما لا نذكره.

الاول: «كل ج ب و ان كان هـ ز فكل ب ا» ينتج «ان كان هـ ز فكل ج ا».  
 الثانى: «كل ج ب و ان كان هـ ز فلا شىء من ا ب» ينتج «ان كان هـ ز فلا  
 شىء من ج ا».

الثالث: «كل ج ب و ان كان هـ ز فكل ج ا» ينتج «ان كان هـ ز فبعض ب ا».  
 و أما الاقتران بين المنفصل والحملى، فان كانت الحملية صغرى كان  
 القريب من الطبع ما هو على منهاج الشكل الاول.

و هو أن تكون الحملية موجبة و محمولها موضوع أجزاء الانفصال كله  
 و تكون المنفصلة كلية و مثاله: «كل متحرك جسم و كل جسم اما نبات أو  
 جماد أو حيوان، فكل متحرك اما نبات أو جماد أو حيوان. و قد ينتج منه  
 على منهاج الثالث، أما على منهاج الثانى فلا ينتج.  
 و ان كانت الحملية كبرى فاما أن تكون قضية واحدة أو قضايًا.

و ان كانت قضايا فاما أن تكون مشتركة فى محمول واحد أو لا تكون، بل لكل واحدة منها محمول على حياله.

والقريب من الطبع أن يكون الاقتران مع حمليات بعدد أجزاء الانفصال، و يجب أن تكون مشتركة فى محمول واحد و تكون على منهاج الشكل الاول، و تكون المنفصلة و أجزاؤها موجبة والحمليات كلييات و تكون أجزاء الانفصال مشتركة فى حد هو الموضوع، و لكل حملى اشتراك مع أجزاء الانفصال فى جزء فالنتيجة حملية.

و هذا هو الاستقراء التام وستعرف الاستقراء بعد هذا.

و أفضل المتأخرين يسمى هذا الاقتران: القياس المقسم و مثاله: «كل متحرك اما أن يكون حيوانا و اما أن يكون نباتا و اما أن يكون جمادا» و «كل حيوان جسم و كل جماد جسم و كل نبات جسم فكل متحرك جسم».

و قد يكون منه على<sup>(١)</sup> سبيل الشكل الثانى والشرط بين أجزائه و أجزاء الحمليات ما هو الشرط بين الحملين فى الثانى، و لا يكون على<sup>(٢)</sup> سبيل الشكل الثالث الا أن تكون المنفصلة موجبة، و أن تكون الشركة فى كلى - أعنى أن يكون فى أجزاء الانفصال أو أجزاء الحمليات كلى يكون مشاركا لكلى أو جزئى من قرينه.

و ان كانت الحمليات الكثيرة لا تشترك فى محمول واحد فالشروط بعينها

١- على سبيل الشكل الثانى، فتقول فى المثال بعد المنفصلة: «و لا شىء من العقل بحيوان و لا شىء من العقل بنبات و لا شىء منه بجماد» و ينتج «لا شىء من المتحرك بعقل».

٢- على سبيل الشكل الثالث كما يقال: «اما أن يكون العامة غافلين و اما أن يكون أولياؤهم غافلين اما أن يكون رؤساء دينهم غافلين. والعامة مذنبون فى غفلتهم و أولياؤهم مذنبون فى غفلتهم و رؤساء دينهم مذنبون فى غفلتهم» ينتج «بعض الغافلين مذنبون فى غفلتهم».

ما ذكرناه، غير أن النتيجة منفصلة بمعنى عدم الخلو لا عدم الاجتماع و موضوعها<sup>(١)</sup> موضوع المنفصلة، و محمولات الانفصال هى محمولات الحملات مثاله: «كل عدد اما زوج و اما فرد و كل زوج منقسم بمتساويين و كل فرد لا ينقسم بمتساويين فكل عدد اما منقسم بمتساويين أو غير منقسم بمتساويين.

و ان كانت الحملية واحدة فالنتيجة أيضا منفصلة بمعنى عدم الخلو و أجزاءها أجزاء المنفصلة التى هى جزء القياس، لكن محمول الحملية بدل موضوعها.<sup>(٢)</sup>

و أما الاقتران بين متصل و منفصل فهو اما فى جزء تام و ينبغى أن تكون المتصلة صغرى و المنفصلة كبرى و المنفصلة موجبة و احدا هما لا محالة كلية و ما لم تكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية، فيجوز أن يقال انه ينتج متصلة و يجوز أن يقال انه ينتج منفصلة مثاله: «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما أن يكون النهار موجودا و اما أن يكون الليل موجودا» ينتج على وجهين اما متصلة هكذا: «فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا،» أو منفصلة هكذا «اما أن تكون الشمس طالعة و اما أن يكون الليل موجودا.»

و اما فى جزء غير تام و يجب فى الطبيعى منه أن يكون محمول التالى موضوعا فى أجزاء الانفصال و التالى كليا موجبا، ينتج الانفصال على الباقي من التالى و تكون النتيجة متصلة منفصلة التالى مثاله: «ان كان هذا الشئ كثيرا فهو ذو عدد، و كل ذى عدد فاما زوج و اما فرد، ينتج انه ان كان هذا الشئ

١- و موضوعها أى موضوع النتيجة هو موضوع المنفصلة و محمولات الانفصال أى فى النتيجة هى محمولات الحملات فى القياس.

٢- بدل موضوعها فتقول فى القياس: «كل عدد اما زوج و اما فرد و كل زوج ينقسم بمتساويين» و النتيجة «كل عدد اما فرد و اما منقسم بمتساويين» فقد حذفت موضوع الحملية و هو الزوج من المنفصلة التى هى النتيجة و أتيت بمحمول الحملية مكانه فيها.



كثيرا فاما زوج و اما فرد.»

و اعلم أن كل اقتران أمكن بين حملية و شرطية فان مثاله يمكن بين متصلة و بين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطى متصلا، فتثبت المشاركة بين هذه المقدمة المتصلة و بين ذلك الجزء المتصل اما فى المقدم أو التالى. و هذا القدر من الاقترانات الشرطية كاف فى هذا الكتاب. و ربما يعترض فيقال لا حاجة الى هذه الاقيسة الشرطية فان القضايا الشرطية و ان لم تكن كلها بينة مستغنية عن القياس، لكن يمكن ردها الى الحمليات بأن يقال فى المتصلة «ج د لازم ا ب» و فى المنفصلة معاندة و الاكتفاء فى بيانها بالاقيسة الحملية.

فجوابه أنا لو كنا نخفف عن أنفسنا فى صناعة المنطق مؤنة تكثير القياسات الناتجة لمطلوب و احد لسبب الاكتفاء بما يقوم مقامها لاكتفينا بالشكل الاول الناتج للمطالب الاربعة، بل لاكتفينا بالناتج للموجب منه أو السالب اذا الموجبات يمكن ردها الى السوالب والسوالب الى الموجبات المعدولة. لكن لم نكتف، بل أعددنا لكل مطلوب ما يمكن أن يكون طريقا اليه، و فاءً بكمال الصناعة، و كفاء عن تغيير القضايا عن نظمها الطبيعى. فما بالناؤثر ههنا الاختصار والجمود على طريق واحد ربما لم يكن استعماله الا بتكلف تغيير القضايا عن وضعها المطبوع، مع أن مقصودنا أن نمهد طريقا الى نتاج الشرطيات من حيث هى شرطية.

والاقيسة الحملية لا تنتج ذلك و أكثر المطالب الهندسية شرطى، فبان بهذا فساد هذا الاعتراض.

## الفصل الخامس

### فى القياسات الاستثنائية

و اذ قد فرغنا من القياسات الاقترانية حمليها و شرطيتها فجدير بنا الاقبال على بيان الاستثنائيات و هى التى يوجد المطلوب أو نقيضه فيها بالفعل. و هو مؤلف من مقدمتين احدهما شرطية لا محالة والاخرى استثنائية، فيستثنى أحد جزأى الشرطية أو نقيضه، فينتج الجزء الآخر أو نقيضه.

فان كان المستثنى من جزأى الشرطية حمليا كانت المقدمة الاستثنائية حملية، و ان كان شرطيا كانت شرطية.

والشرطية ان كانت متصلة لم ينتج فيها الا استثناء عين المقدم أو نقيض التالى، أما استثناء نقيض المقدم أو عين التالى فغير ناتج و عين المقدم اذا استثنى ينتج عين التالى مثاله: «ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فينتج أنه حيوان» فان استثنيت نقيض المقدم و قلت: لكنه «ليس بانسان» لم يلزم منه «أنه حيوان» أو «ليس بحيوان».

و استثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم مثاله لو قلت فى مثالنا: «لكنه ليس بحيوان»، فيلزم منه «أنه ليس بانسان» فان استثنيت عين التالى و قلت: «لكنه حيوان» لم يلزم منه «أنه انسان» أو «ليس بانسان».

و قد اعتقد بعضهم أن المقدم والتالى اذا كانا متلازمين ينعكس كل واحد منهما على الآخر باللزوم، فينتج فيه استثناء نقيض المقدم و عين التالى.

والحق أن ذلك ليس يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته، واللازم بحسب الصورة هو ما يلزم منها بحيث لو جردناها عن المواد و أحضرناها الذهن قضى بلزوم أمر ما منها و ما يلزم من مفهوم قولنا: «ان كان ا

ب فج د» هو «أن ج د» لابد منه عند وجود «اب» و «أن اب» لا يتصور وجوده دون «ج د» فأما «أن اب» لابد منه عند وجود «ج د» أولا لا يتصور وجود «ج د» دون «اب» فليس واجبا من صورة المقدمة بل من مادة دون مادة.

و لو راعينا النتائج اللازمة بحسب المواد الخاصة، لحكمنا فى الشكل الثالث: بأنه قد ينتج كليا ان كان المحمول فيه مساويا للموضوع، و حكمنا فى الثالث والرابع من الاول: بكلية النتيجة اذا كان موضوع الصغرى مساويا للمحمول، و حكمنا بانعكاس الكلى الموجب كليا أيضا فى بعض المواد المتساوية الحمل والوضع لكن ذلك أمر خارج عن مفهوم القضايا والمقدمات من حيث صورها و لا التفات اليه.

و أما ان كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو: اما أن تكون حقيقية و هى التى تمنع الخلو و الاجتماع معا أو غير حقيقية.

والحقيقية اما أن تكون ذات جزأين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متناهية، فان كانت ذات جزأين فاستثناء عين أيهما كان ينتج نقيض الآخر، و استثناء نقيضه ينتج عين الآخر مثاله: «هذا العدد اما أن يكون زوجا أو فردا لكنه زوج» فينتج «أنه ليس بفرد لكنه فرد فليس بزواج لكنه ليس بزواج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج».

و ان كانت ذات أجزاء متناهية ينتج استثناء عين كل واحد نقيض البواقى، أو فرد أول، أو فرد مركب لكنه زوج الزوج، فينتج اما نقيض البواقى و هو: «انه ليس بزواج الفرد و لا زوج الزوج والفرد ولا فرداً أول ولا مركبا.

أو منفصلة سالبة من البواقى و هى: «ليس العدد اما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو الفرد الاول أو المركب».

و ان استثنيت نقيض واحد و قلت: «لكنه ليس بزواج الزوج» فينتج «أنه اما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب».

و ان كانت الاجزاء غير متناهية فلا فائدة فى استعمالها، لان رفع الكل لوضع الواحد لا يمكن، و وضع الواحد لرفع الكل لا يفيد، لانه ان كان الغرض<sup>(١)</sup> هو ما وضع فوضعه ليس مستفاد امن القياس و ان كان الغرض ما يرفع فذلك غير حاصل فى التصور.

و أما الغير الحقيقية فان كانت مانعة الخلو، فينتج استثناء النقيض فيها عين الآخر و لا ينتج فيها استثناء العين مثاله: «اما أن يكون زيد فى البحر و اما أن لا يغرق، لكنه ليس فى البحر» فينتج «أنه لا يغرق» «لكنه يغرق» فينتج «أنه فى البحر» و نعى بالبحر كل ماء مغرق.

و لو استثنيت عين واحد منها لم تلزم منه نتيجة مثل أن تقول: «لكنه فى البحر» فلا يلزم منه «أن يغرق» أو «أن لا يغرق»، أو تقول: «لكنه لا يغرق» فلا يلزم منه أنه «فى البحر» أو «ليس فى البحر».

و من هذه ما تستعمل محرّفة كقولك: «لا يكون زيد يغرق أو هو فى الماء» و كذلك «لا يكون زيد يغرق و هو ليس فى الماء».

---

١- ان كان الغرض هو ما وضع الخ أى ان كان المطلوب من القياس هو ما تضعه من الاجزاء فما يوضع منها ليس مستفاداً من القياس لان ما يوضع هو الاستثنائية فيه فلا يصح أن تكون مطلوبة به فهى مستفادة لامن القياس بل هى اما بديهية أو معروفة من طريق أخرى و ان كان الغرض من القياس هو رفع ما يرفع فيما يرفع غير متناه و ما لا يتناهى لا يحصل فى التصور حتى يتأتى. ملاحظة رفعه بالتفصيل. هذا تقرير ما قال المصنف والصحيح أن المنفصلة ذات الاجزاء الغير المتناهية لا وجود لها الا فى الفرض فلا يصح أن تكون جزء قياس فان مؤلف القياس لابد أن يقف عند حد حتى يأتى بالمقدمة الثانية ومتى وقف انتهت الاجزاء. ثم اذا جاز أن يؤلف قياس من مقدمة غير متناهية الاجزاء و من استثنائية فليجز أن يكون الغرض رفع ما يرفع لانه حاصل فى التصور اجمالاً، فاذا قلت: «هذا العدد اما ثلاثة أو أربعة» الخ لكنه ثلاثة كانت النتيجة أنه ليس شيئاً مما عدا الثلاثة.

فما<sup>(١)</sup> يكون فيه الجزآن كجزأى الاصل، فينتج فيه استثناء نقيض أيهما كان عين الآخر و ما أحد<sup>(٢)</sup> جزأيه فقط كجزء الاصل، فينتج فيه استثناء نقيض الجزء الموافق لجزء الاصل نقيض المخالف، و استثناء عين الجزء المخالف عين الموافق.

و كذلك ان كانت المنفصلة عن سالتين فحكم النتاج فيها و فى محرّفها الموافقة للاصل فى الجزأين والموافقة له فى أحدهما فقط هو ما ذكرناه، والمثال فيه قولك: «اما أن لا يكون هذا نباتا و اما أن لا يكون جمادا» فتارة تحرّفها الى قولك: «لا يكون هذا نباتا و هو جماد» و تارة تحرّفها الى قولك: «لا يكون هذا نباتا و لا يكون جمادا» فاستثناء نقيض أحد جزأى المحرّفة الثانية ينتج عين الآخر.

و أما فى أولاهما فاستثناء نقيض<sup>(٣)</sup> الجزء الموافق لجزء الاصل ينتج نقيض المخالف، و استثناء عين المخالف ينتج عين الموافق، و استنتاج عين الموافق من عين المخالف فى محرفات مانعة الخلو لم نره لأحد قبلنا و

---

١- فما يكون فيه الجزآن كجزأى الاصل كما فى قولك: «لا يغرق زيداً و هو فى الماء» فان لا يغرق أو لا يكون يغرق هو الجزء الثانى فى مانعة الخلو السابقة «و هو فى الماء» هو الجزء الاول، فاذا رفعت: «لا يكون يغرق» أى بأن غرق نتج الثانى و هو «انه فى الماء» و اذا رفعت أنه فى الماء نتج الاول و هو لا يغرق.

٢- و ما أحد جزأيه فقط كجزء الاصل كما فى قولك: «لا يغرق زيد و هو ليس فى الماء» فالموافق هو «لا يغرق زيد» والمخالف هو «هو ليس فى الماء» فاذا استثنيت نقيض الموافق فقلت: «لكنه يغرق» ينتج نقيض المخالف و هو «انه فى الماء» و اذا استثنيت عين المخالف فقلت «انه ليس فى الماء» نتج عين الموافق و هو «لا يغرق».

٣- نقيض الجزء الموافق الخ الجزء الموافق هو «لا يكون نباتا» و نقيضه «انه نبات» و استثناء هذا النقيض ينتج انه «ليس بجماد» و هو نقيض المخالف الذى هو «هو جماد» وقس البقية.

من الله التوفيق.

و ان كانت مانعة الجمع أنتج فيها استثناء العين نقيض الآخر و لا ينتج استثناء نقيض شيئاً كما اذا قلت: «اما أن يكون هذا العدد زائداً أو ناقصاً لكنه زائد» فيلزم أنه ليس بناقص أو ناقص فيلزم أنه ليس بزائد و لو قلت: «ليس بزائد» أو «ليس بناقص» فلا يلزم منه انه ناقص أو زائد أو نقيضهما. و اعلم أن القياسات المنفصلة انما تتم بالمتصلات، أما المنفصلة الحقيقية و هى التى تدخلها لفظة «لا يخلو» فكأنك قلت فيها: اذا لم يخل الامر عن هذا و هذا و لا يجتمعان فيه و ليس أحدهما فهو الآخر أو هو أحد هما فليس الآخر.

و أما غير الحقيقية ففى كل واحد من قسميها اضممار اذا صرح به عادت الى متصلة و منفصلة.

أما فى مانعة الخلو فكأنك قلت: «اما أن يكون زيد فى البحر و اما أن لا يكون فان لم يكن فيلزمه أن لا يغرق» فاضمر فيها نقيض يكون أورد لازمه بدله، فاذا صرح بالنقيض عاد الى متصلة و منفصلة. و فى مانعة الجمع أيضاً تقديره: «اما أن يكون نباتا و اما أن لا يكون فان لم يكن فيمكن<sup>(١)</sup> أن يكون جمادا».

١- فيمكن أن يكون جمادا فالجماد أخص من النقيض المضمّر و فرد من أفرادها و لهذا لا يجتمع مع النبات.

## الفصل السادس

### فى القياسات المركبة

أما أنه لا يتم قياس الا من مقدّمتين فلأن المطلوب يعلم بعد ما هو مجهول بشىء غيره، و ذلك الشىء لابد من أن تكون له نسبة الى المطلوب بسببها يحصل العلم.

و تلك النسبة اما أن تكون الى كلية المطلوب أو جزء جزء منه. فان كانت الى كليته فانما تكون بان يلزم المطلوب وضع شىء أو رفعه و هذا هو القياس الاستثنائى.

و ان كانت النسبة الى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث تُوقع بين جزأى المطلوب نسبةً هي المطلوبة فى الحكم، و انما يكون ذلك بأن يوجد شىء واحد جامع بين الطرفين بأن يوجد لاحدهما و يوجد الآخر له أو يسلب عنه، أو يوجد لاحدهما و يسلب عن الآخر أو يوجد له الطرفان، أو يوجد له أحدهما و يسلب عنه الآخر، و هذه هي الاشكال الثلاثة الحملية الملتزمة من مقدمتين.

و يمكنك أن تردّ هذا<sup>(١)</sup> الاعتبار الى الشرطيات الاقتترانية، و اذا انتظمت مقدمتان على احدى هذه النسب المذكورة كفى ذلك فى نتائج المطلوب.

لكنه قد توجد مقدّمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة نحو مطلوب واحد، فيظن

---

١- ترد هذا الاعتبار الخ أى يمكنك أن تجرى هذه الصور التى تقدمت فى الجامع بين طرفى المطلوب حتى تكون الاشكال الثلاثة فى الاقتترانيات الشرطية كما جرى ذلك فى الحمليات.

أن ذلك قياس واحد و ليس كذلك، بل هى قياسات كثيرة سيقت لبيان مقدمتى القياس القريب من المطلوب أو مافوقهما.<sup>(١)</sup>

و مقدّمنا القياس اذ لم تكونا بينتين بنفسهما ما احتاجتا أيضا الى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الاوّل، و ربما اختلط<sup>(٢)</sup> بهذه المقدمات المتناسقة الاستقراء والتمثيل أيضا وستعرفهما و مثل هذا يسمى القياس المركب.

و قد يكون موصولا و قد يكون مفصولا، أما الموصول فهو الذى لا تطوى فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل نتيجةً و مرةً مقدّمة كقولك: «كل ب ج و كل ج د، فكل ب د» ثم تقول من رأس «كل ب د و كل د ه فكل ب ه» والمفصول هو الذى فصلت عنه النتائج فلم تذكر كقولك: «كل ب ج» و «كل ج د» و «كل د ه فكل ب ه».

و اعلم أن من المحدثين من أتى بقياس اعتقده زائداً على ما ذكرناه من الاقيسة البسيطة و ليس كذلك، بل هو قياس مما ذكرناه طويت فيه نتيجته و هو: «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و ان كان النهار موجودا فالأعشى يبصر، والشمس طالعة فالأعشى يبصر» لكن هذا انما يلزم من نتيجة حذفت و لم يصرح بها.

و يمكن تقدير حذف النتيجة على وجهين:

احدهما - ما ذكره أفضل المتأخرين و هو ان النتيجة المحذوفة هى أن

١- أو ما فوقهما أى فوق مقدمتى القياس القريب من المطلوب والمراد مما فوقهما ما يسبقهما من المقدمات التى يتألف منها القياس المؤدى الى كل منهما فقد تكون مقدمات القياس المستدل به على احدى مقدمتى القياس القريب نظرية فتحتاج الى البيان.

٢- اختلط بهذه المقدمات أى ربما وقع الاشتباه بين هذه المقدمات المتناسقة و بين الاستقراء والتمثيل مع وجود الفرق الظاهر بينها و بينهما كما ستعرفه فيما بعد.



النهار موجود، فكأنه استثنى مقدم المقدمة الاولى و هو «أن الشمس طالعة» وألزم منه «أن النهار موجود» ثم من وجود النهار يلزم لا محالة «ابصار الاعشى».

و اذا استعملت<sup>(١)</sup> المقدمة الاولى فى القياس الاستثنائى فلا محالة تكون النتيجة المحذوفة ما ذكره.

والوجه الآخر - ما تكلفناه و هو ان تستعمل المقدمتان جميعا للقياس الاقترانى الشرطى المركب من مقدمتين متصلتين الاوسط فيه تالى احدهما و مقدم الاخرى و هو الوجه الثانى.

و حينئذ تكون النتيجة المحذوفة: «ان كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر» ثم اذا وضع «أن الشمس طالعة» لزم لا محالة «أن الاعشى يبصر» من غير تقدير حذف وجود النهار.

١- و اذا استعملت المقدمة الاولى الخ حاصل ما قاله ان أفضل المتأخرين يجعل جملة «والشمس طالعة» استثناء لمقدم قولنا «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» فينتج منه «النهار موجود» و يجعل جملة «ان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر» مقدمة بديهية علم وضع مقدمها من نتيجة القياس الاستثنائى السابق و هو «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود»، و متى وضع مقدم هذه الشرطية أى «ان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر» كانت النتيجة «الاعشى يبصر» و على هذا يكون هذا القياس قياسين استثنائيين أحدهما أنتج ان النهار موجود و الآخر أنتج ان الاعشى يبصر. اما على الوجه الآخر الذى قال المصنف انه تكلفه فالتصلتان مقدمتان لقياس اقترانى شرطى من أول الشكل الاول هكذا «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و كلما كان النهار موجوداً فالاعشى يبصر» ينتج «كلما كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر» و هذه هى النتيجة المحذوفة فتجعلها مقدمة لقياس استثنائى و تستثنى مقدمها بحملة «الشمس طالعة» فينتج «الاعشى يبصر» و على هذا الوجه يكون التركيب من قياس اقترانى و آخر استثنائى و لا حاجة لتقديران النهار موجود على انه نتيجة محذوفة.

## الفصل السابع

### فى قياس الخلف

و من جملة القياسات المركبة قياس الخلف و هو الذى يثبت حقيقة المطلوب ببطلان نقيضه و الحق لا يخرج عن الشيء و نقيضه فاذا بطل النقيض تعين المطلوب.

و هو مركب من قياسين أحدهما اقترانى و الآخر استثنائى و صورته<sup>(١)</sup>

١- و صورته الخ هذه الصورة على الترتيب الذى ذكره ليست بملتزمة فى قياس الخلف و الالماتأتى له التفصيل الآتى فى قوله و اعلم أن المطلوبات الاربعة الخ فانه صرح بأن نقيض المطلوب يصح أن يجعل كبرى فى اقترانى الخلف حتى ينتج المحال من أى شكل من الاشكال سوى الاول فى المطلوب الموجب الكلى. و على الترتيب الذى ذكره فى هذه الصورة يكون نقيض المطلوب دائما تاليا فى صغرى الاقترانى الشرطى و المقدمة الصادقة كبرى فى هذا القياس فيكون النقيض صغرى فى التأليف دائما فلا يأتى التفصيل الذى يذكره.

و انما قياس الخلف الحقيقى هو انه لو صدق النقيض لجاز أن يؤلف منه مع المقدمة الصادقة قياس من شكل كذا سواء كان النقيض صغرى أو كبرى و لو تألف هذا القياس لانتج كذا ينتج لو صدق النقيض لكان كذا و هذا التالى هو النتيجة المحالة فيوضع نقيضها فينتج كذب المقدم و هو صدق النقيض فيثبت المطلوب و لنضرب لك مثلا فى الاستدلال على المطلوب الكلى الموجب على انه نتيجة من أول الشكل الاول. تقول: «كل ب ج و كل ج ا» ينتج «كل ب ا» و هو مطلوبنا فلو لم يصدق هذا المطلوب لصدق نقيضه و هو «ليس كل ب ا» و عند نامقدمة صادقة فى صغرى القياس و هى «كل ب ج» فيصح ان يؤلف منها و من النقيض قياس من الشكل الثالث على أن يكون النقيض كبراه هكذا «كل ب ج» و «ليس كل ب ا» لينتج من خامس الثالث «ليس كل ج ا» فلو صدق النقيض لصدق «ليس كل ج ا لکن کل ج ا» بحکم كبرى القياس الصادقة فلا يكون النقيض

ولیکن المطلوب «ان كل ا ب» هى أنا نقول: «ان لم یکن كل ا ب فلیس كل ا ب» و «كل ج ب» مقدمة صادقة معنا، فیکون قیاسا اقترانیا من مقدمة متصلة و حملية ینتج: «ان لم یکن كل ا ب فلیس كل ا ج».

ثم تستعمل هذه النتيجة مقدمة فى قیاس استثنائى و تستثنى نقيض تالیها فتقول: «ان لم یکن كل ا ب فلیس كل ا ج لكن كل ا ج» ینتج نقيض المقدم و هو «ان كل ا ب».

و حاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تألیف قیاسى ینتج محالاً يستدل به على كون النقيض محالاً، اذ لا یلزم المحال من المقدمة الصادقة و لا من التألیف الصحيح، فتعین لزومه من نقيض المطلوب فهو المحال، فنقيضه الذى هو المطلوب حق.

و اعلم أن المطلوبات الاربعة كلها الا الكلى الموجب یمكن أن تبين من كل شكل بالخلف، أما الكلى الموجب فیبين من الشكلیين الآخرين دون الاول و ذلك لان نقيضه سالبة جزئية.

و لا یمكن أن تجعل صغرى الاول لانها سالبة، و لا كبراه لانها جزئية، لكن یمكن أن تجعل صغرى الثانى و كبرى الثالث.

و أما الكلى السالب فیمكن أن یبين بالاشكال الثلاثة لان نقيضه جزئية موجبة و یمكن أن تجعل صغرى الاول والثانى و صغرى الثالث و كبراه أيضاً.

و أما الجزئية الموجبة فنقيضها سالبة كلية، و تبين بالاشكال الثلاثة بأن تجعل كبرى الاول والثالث و صغرى الثانى و كبراه أيضاً.

---

صادقا فیکون المطلوب صادقا اذ لاوسط بینهما و لذلك قال المصنف و حاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة الخ أى بدون التزام لصورة معينة فى التألیف و انما جاء بتلك الصورة على أنها من قبیل المثال الذى لا یلتزم.

و أما السالبة الجزئية فنيضها موجبة كلية، ولاخفاء بامكان جعلها صغرى وكبرى الاشكال الثلاثة.

واعلم أن الخلف معاً يمكن رده الى المستقيم بأن يؤخذ<sup>(١)</sup> نقيض التالى المحال و يقرن بالمقدمة الصادقة، فينتج على الاستقامة المطلوب الاول. ولا يجب أن يرتد عند الاستقامة الى الشكل المستعمل فى الخلف معاً فان كان كلياً موجباً فلا شك أن بيانه من طريق الخلف معاً بالثانى و الثالث فاذا ارتد منهما الى الاستقامة صار الشكل الاول.

و أما الكلى السالب فبيانه من طريق الخلف معاً ممكن بالاشكال الثلاثة لكن المقدمة الحقة ان كانت سالبة و استعملت على هيئة الشكل الاول أو الثالث، فاذا ارتد الى الاستقامة منها صار<sup>(٢)</sup> الشكل الثانى، و ان استعملت

١- بأن يؤخذ نقيض التالى المحال الخ التالى المحال فى مثال المصنف هو «ليس كل ا ج» و نقيضه هو «كل ا ج» و هو الموضوع فى الاستثنائية فيجعل صغرى والمقدمة الصادقة كبرى هكذا «كل ا ج» و «كل ج ب» لينتج من أول الاول «كل ا ب» و هو المطلوب و قد كان القياس فى الخلف من الشكل الثانى و عند الرد الى المستقيم رجع الى الاول كما رأيت والتالى المحال يسمى أيضاً بالنتيجة المحالة تسامحاً لانه تال فى نتيجة اقترانى الخلف و تسمية المصنف لقياس الخلف بالخلف معالانه خلف حصل بين نتيجة القياس الاقترانى الذى استعمل فى الدليل على فرض صدق النقيض و بين القضية الصادقة فقد تخالفا معاً.

٢- صار الشكل الثانى الخ لنفرض أن المطلوب السالب الكلى «لا شىء من ب ج» والقضية الصادقة السالبة «لا شىء من ج ا» ثم نقول لو لم يصدق «لا شىء من ب ج» لصدق «بعض ب ج» و لا «شىء من ج ا» فلو لم يصدق «لا شىء من ب ج» لصدق «بعض ب ليس ا» و هو محال فان «كل ب ا» فاذا أردت ان ترد القياس الى المستقيم و قد كان من الشكل الاول كما ترى لعاد فى الاستقامة الى الثانى فانك تأخذ نقيض التالى المحال مع المقدمة الصادقة فتقول: «كل ب ا و لا شىء من ج ا» لينتج المطلوب و هو «لا شىء من ب ج» من أول الثانى. هذا اذا استعملت السالبة الصادقة على هيئة الشكل الاول.

على هيئة الثانى حصل الاول عند ارتداده الى الاستقامة.  
وان كانت المقدمة الحقّة موجبة فلا يمكن<sup>(١)</sup> استعمالها فى البيان الخلفى

فان استعملت على هيئة الشكل الثالث كما لو كان المطلوب «لا شىء من ب ا» والمقدمة الصادقة «لا شىء من ب ج» فقلت لو لم يصدق «لا شىء من ب ا» لصدق «بعض ب ا» و «لا شىء من ب ج» فلو لم يصدق لكان «بعض ا ليس ج» من سادس الثالث لكن هذا محال، فان «كل ا ج» فلو أردت الرد الى المستقيم لرجعت من الثالث الى الثانى وقلت «لا شىء من ب ج» و «كل ا ج» لينتج من ثانى الثانى «لا شىء من ب ا» وهو المطلوب.

وقد تستعمل على هيئة الشكل الثانى كما لو كان المطلوب «لا شىء من ا ب» والمقدمة الصادقة «لا شىء من ج ب» فتقول: لو لم يصدق المطلوب لصدق «بعض ا ب» و «لا شىء من ج ب» فلو لم يصدق «بعض ا ليس ج» وهو محال فان «كل ا ج» وعند الرد الى المستقيم ترجع الى الاول هكذا «كل ا ج» و «لا شىء من ج ب» فلا «لا شىء من ا ب» وهو المطلوب.

١- فلا يمكن استعمالها الا فى الاول والثالث وذلك لان الشكل الثانى لا بد فيه من تخالف المقدمتين فى الكيف كما هو معلوم، ونقيض المطلوب السالب الكلى موجب جزئى فلا تستعمل الموجبة الصادقة معه فى الشكل الثانى وانما تستعمل فى الاول والثالث، ولنفرض المطلوب: «لا شىء من ب ج» والمقدمة الصادقة «كل ج ا» فنقول: لو لم يصدق المطلوب ف «بعض ب ج» و «كل ج ا» فلو لم يصدق «بعض ب ا» من ثالث الاول والصادقة كبرى لكن هذا التالى محال فانه «لا شىء من ب ا» فلورددته الى الاستقامة لرجعت الى الثانى وقلت: «لا شىء من ب ا» و «كل ج ا» لينتج المطلوب وهو «لا شىء من ب ج» ولو فرضت الصادقة «كل ب ا» لجاءت فى الخلف كبرى فى الثالث هكذا لو لم يصدق المطلوب لكان «بعض ب ج» و «كل ب ا» فلو لم يصدق «بعض ج ا» وهو محال اذ «لا شىء من ج ا». ويعود فى الاستقامة الى الثانى بجعل هذا النقيض السالب الكلى كبرى للصادقة الموجبة هكذا «كل ب ا» و «لا شىء من ج ا» فلا «لا شىء من ب ج» وهو المطلوب ويمكنك استعمال الصادقة الموجبة صغرى فى الثالث بان تقول «كل ب ا» و «بعض ب ج» وهو نقيض المطلوب لينتج من الثالث «بعض ا ج» وهو

معا الا فى الاول و الثالث، فان استعملت كبرى فيهما فارتداده منهما عند الاستقامة الى الثانى، و ان استعملت صغرى فى الثالث ارتد عند الاستقامة الى الاول.

و أما الجزئى الموجب فيمكن البيان الخلفى فيه بالاشكال الثلاثة، فاذا ارتد الى الاستقامة صار<sup>(١)</sup> الاول ثالثا والثالث أولًا.

المحال. و نقيضه «لا شىء من ا ج» فتضمنه فى الاستقامة الى الصادقة فيعود الى الشكل الاول هكذا «كل ب ا» و «لا شىء من ا ج» ف«لا شىء من ب ج» و هو المطلوب. و مما بينا تعلم أن معنى قوله ان الصادقة أن كانت سالبة استعملت على هيئة الشكل الاول أو الثانى أو الثالث لئلا يلزم ان يكون أن جميع ذلك يجرى فى مطلوب واحد و مقدمة واحدة معينة الاطراف، بل مراده ان السالب الكلى يبين بالاشكال الثلاثة على الوجوه التى ذكرها من حيث هو سالب كلى و حكمه فى الرد هو ما ذكره من حيث هو كذلك و ان تغيرت الاطراف والقضايا الصادقة و على الطالب ان يستخرج بذهنه بقية الا مثلة فيما يأتى.

١- صار الاول ثالثا والثالث أولًا الخ لنفرض المطلوب الجزئى الموجب «بعض ب د» و المقدمة الصادقة «كل ج ب» فلو لم يصدق المطلوب لصدق «لا شىء من ب د» فيجعل كبرى للصادقة فى الشكل الاول هكذا «كل ج ب» و «لا شىء من ب د» فينتج «لا شىء من ج د» و هو محال لان نقيضه و هو «بعض ج د» صادق، فاذا رد الى الاستقامة كان من الثالث هكذا «كل ج ب و بعض ج د فبعض ب د».

و لو جعلت الصادقة «بعض ب ج» والمطلوب بعينه فلو لم يصدق صدق «لا شىء من ب د» فيجعل كبرى للجزئية الصادقة هكذا بدون (الشكل الاول) «بعض ب ج» و «لا شىء من ب د» لينتج من سادس الثالث «بعض ج ليس د» و هو المحال و نقيضه «كل ج د» فاذا رد الى الاستقامة كانت الصادقة صغرى لتقيض التالى المحال فى الشكل الاول هكذا «بعض ب ج» و «كل ج د» فينتج المطلوب و هو «بعض ب د».

و لو جعلت الصادقة «كل ج د» و جعلتها فى الخلف كبرى لتقيض المطلوب فى الثانى هكذا «لا شىء من ب د و كل ج د» أنتج «لا شىء من ب ج» و هو المحال ففى الاستقامة يرجع الى الاول هكذا «بعض ب ج» و «كل ج د فبعض ب د» و هو المطلوب. و اذا

و فى الثانى ان استعملت المقدمة الصادقة كبرى ارتد الى الاول، و ان استعملت صغرى ارتد الى الثالث.

و أما الجزئى السالب فىمكن بىانه الخلفى بالاشكال الثلاثة، والمقدمة الصادقة المضافة الى نقيضه يجوز أن تكون موجبة و سالبة فى الاول والثالث. لكنها ان كانت موجبة و استعملت<sup>(١)</sup> كبرى فىهما ارتد عند

عكست فجعلتها صغرى فى الثانى هكذا «كل ج د و لا شىء من ب د» أنتج «لا شىء من ج ب» و هو المحال و نقيضه «بعض ج ب» والصادقة «كل ج د» ينتج «بعض ب د» من الثالث و هو المطلوب.

١- و استعملت كبرى فىهما و تارة تكون الصادقة كلية و تارة تكون جزئية، فان كانت كلية أمكن استعمالها كبرى الاول فى الخلف كما لو فرضت المطلوب «بعض ب ليس د» والصادقة «كل د ج» فنقيض المطلوب و هو «كل ب د» مع الصادقة كبرى ينتج من الاول «كل ب ج» و هو المحال و نقيضه «بعض ب ليس ج» فيجعل فى الاستقامة صغرى لقياس من الثانى والصادقة كبراه لينتج «بعض ب ليس د» و هو المطلوب و ان كانت جزئية صلحت كبرى الثالث كما لو كانت «والمطلوب بعينه» «بعض ب ج» فتجعل كبرى لنقيض المطلوب و هو «كل ب د» فى قياس من الثالث لينتج «بعض د ج» و هو المحال و نقيضه «لا شىء من د ج» فيجعل كبرى للصادقة لينتج من الثانى «بعض ب ليس د» فقد رأيت ان الصادقة ان كانت كبرى فى الاول أو الثالث فى الخلف ارتد القياس عند الاستقامة الى الثانى و ان استعملت فى الخلف صغرى فى الاول ارتد القياس عند الاستقامة الى الثالث كما لو فرضتها و المطلوب بعينه «كل ج ب» فانك تضمها صغرى الى نقيض المطلوب كبرى هكذا «كل ج ب و كل ب د» فينتج «كل ج د» و هو المحال و نقيضه «بعض ج ليس د» فتجعله فى كبرى للصادقة هكذا «كل ج ب و بعض ج ليس د» لينتج من الثالث «بعض ب ليس د» و هو المطلوب فقد رجع القياس من الاول الى الثالث كما رأيت و لو فرضتها «بعض ب ج» و وضعتها صغرى لنقيض المطلوب لتنتج من الثالث «بعض ج د» و هو المحال ونقيضه «لا شىء من ج د» فيجعل كبرى للصادقة فينتج «بعض ب ليس د» و هو المطلوب فقد رجع القياس عند الاستقامة الى الاول و كان فى الخلف من الثالث.

الاستقامة منهما الى الثانى، و ان استعملت صغرى فيهما ارتد من الاول الى الثالث و من الثالث الى الاول. و ان كانت سالبة و لا يمكن<sup>(١)</sup> استعمالها فيهما الا كبرى ارتد الى الثانى عند الاستقامة منهما، و أما فى الثانى فلا يمكن أن يضاف الى نقيضه<sup>(٢)</sup> الا السالب، فان استعملت كبرى ارتد الى الاول و ان استعملت صغرى ارتد الى الثالث، و تقدر بما تدرّبت به مما سلف على امتحان ما قصصناه لك بنفسك.

١- و لا يمكن استعمالها فيهما الا كبرى لاشتراط ايجاب الصغرى فيهما فان فرضت الصادقة «والمطلوب بعينه» «بعض ب ليس ج» و جعلتها كبرى لنقيض المطلوب هكذا «كل ب د و ليس بعض ب ج» أنتج من الثالث «بعض د ليس ج» فاذا رد الى الاستقامة جعلت نقيض النتيجة المحالة و هو «كل د ج» كبرى للصادقة السالبة الجزئية فى الشكل الثانى لينتج المطلوب و هو «بعض ب ليس د» و اذا فرضت الصادقة «لا شىء من د ج» «والمطلوب بعينه» و جعلتها كبرى لنقيض المطلوب فى الشكل الاول أنتج منه «لا شىء من ب ج» و هو النتيجة المحالة فاذا رددت القياس الى الاستقامة جعلت نقيضها و هو «بعض ب ج» صغرى للصادقة فى الشكل الثانى لينتج المطلوب فقد ارتد القياس من الاول والثالث الى الثانى.

٢- الى نقيضه أى نقيض المطلوب السالب الجزئى و ذلك لاشتراط تخالف مقدمتى الثانى فى الايجاب والسلب ولنفرض السالبة الصادقة «والمطلوب بعينه» «لا شىء من ج د» و لنضعها كبرى لنقيض المطلوب هكذا «كل ب د و لا شىء من ج د» لينتج من الثانى «لا شىء من ب ج» و هو النتيجة المحالة و نقيضها «بعض ب ج» فتوضع فى الاستقامة صغرى مع الصادقة كبرى لينتج المطلوب من الشكل الاول. فان فرضناها «بعض ج ليس د» «والمطلوب بعينه» وجعلناها صغرى لنقيض المطلوب هكذا «بعض ج ليس د و كل ب د» نتج من رابع الثانى «بعض ج ليس ب» و هو النتيجة المحالة و نقيضها «كل ج ب» فتجعله فى الرد صغرى للصادقة هكذا «كل ج ب و بعض ج ليس د» فينتج من الثالث «بعض ب ليس د» و هو المطلوب فترى القياس قد رجع فى الصورة الاولى من الثانى الى الاول و فى الثانية من الثانى الى الثالث كما قال.



## الفصل الثامن

### فى عكس القياس

و اعلم انه قد يعرض للقياس عارض يسمى عكس القياس و لاجل مشابهته الخلف معا أو ردناه هنا.

و هو أن يؤخذ مقابل النتيجة اما بالضد أو بالنقيض و يضاف الى احدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الاخرى.

و يستعمل فى الجدل احتيالا لمنع القياس الا أن أخذ المقابل بالتضاد والتناقض مختلف فى الاشكال.

ولنمثل له مثالا من الشكل الاول و ليكن القياس أن «كل ا ب و كل ب ج فكل ا ج» فان أخذنا ضدها و هو «لا شىء من ا ج» و قرناه بالكبرى و هى «كل ب ج» نتج «لا شىء من ا ب» فأبطل الصغرى بالتضاد و ان أخذنا نقيضها و هو ليس كل ا ج و أضفنا اليها الكبرى ينتج ليس «كل ا ب» فأبطل الصغرى بالتناقض و كل ذلك من الشكل الثانى.

و ان أضفنا اليها الصغرى لم ينتج الا ابطال الكبرى بالتناقض لا بالتضاد لان التأليف يكون من الثالث، والثالث لا ينتج الاجزئية و ضد الكلية كلية لا جزئية.

و ان اعتبرت هذا فى ضروب المقاييس كلها علمت أن انعكاس ضروب الاول ان أريد ابطال صغراه يكون<sup>(١)</sup> الى الثانى، و ان أريد ابطال كبراه يكون

١- يكون الى الثانى الخ لان نقيض النتيجة أو ضدها يضم الى الكبرى و محمول نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه محمول الكبرى فيكون الحد الاوسط المكرر محمولا فى المقدمتين عند تشكيل عكس القياس، فيكون التأليف من الشكل الثانى بخلاف ما اذا أريد ابطال الكبرى فان موضوع نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه موضوع الصغرى

الى الثالث و انعكاس<sup>(١)</sup> ضروب الثانى عند ابطال صغراه الى الاول و عند ابطال كبراه الى الثالث و انعكاس<sup>(٢)</sup> ضروب الثالث عند ابطال صغراه الى الثانى و عند ابطال كبراه الى الاول.

و اذا عرفت عكس القياس لم يخف عليك مشابهة الخلف معا اياه لأننا نأخذ فى الخلف معا نقيض المطلوب الذى هو النتيجة أخيرا و نقرنه بمقدمة صادقة و ينتج منه محال.

و يستدل به على أن نقيض المطلوب محال فالمطلوب اذن حق و هو عكس القياس بعينه، الا أن العكس يكون بعد قياس مفروغ عن تأليفه و الخلف<sup>(٣)</sup> يكون مبتدأ لكن رد الخلف الى الاستقامة هو بعينه عكس القياس

فى الشكل الاول فعند تأليف العكس يتكرر الموضوع فى المقدمتين فيكون من الشكل الثالث.

١- و انعكاس ضروب الثانى الخ حاصله انك اذا أردت اجراء عكس القياس فى نتيجة لضرب من الشكل الثانى فانك تلاحظ عند قصدك الى ابطال الصغرى أن محمول النتيجة الذى هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه موضوع كبرى القياس الذى تريد معاكسته فتضع النقيض أو الضد صغرى فى العكس و الكبرى كبرى فيكون التأليف من الشكل الاول و ينتج ما يناقض الصغرى أو يضادها، أما اذا أريد ابطال الكبرى فيكون التأليف من الصغرى و نقيض النتيجة أو ضدها و موضوع الصغرى هو بعينه موضوع النقيض أو الضد فيكون القياس فى العكس من الثالث.

٢- و انعكاس ضروب الثالث الخ تعلم ان محمول نتيجة الثالث الذى هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه محمول كبرى الثالث، فاذا أريد ابطال الصغرى بضم النقيض أو الضد الى الكبرى كان الاوسط محمولا فيهما فيكون التأليف من الثانى أما اذا أريد ابطال الكبرى و ذلك يكون بضم نقيض النتيجة أو ضدها الى الصغرى و موضوع النتيجة الذى هو موضوع النقيض، كان محمولا فى الصغرى فاذا وضعت الصغرى فى القياس صغرى فى العكس و ضمت اليها نقيض النتيجة كان التأليف من الشكل الاول.

٣- والخلف يكون مبتدأ أى قد يكون كذلك و كثيرا ما يكون بعد قياس مفروغ منه كما

من غير فرق لان الخلف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجه الباطلة و يقرن بالصادقة فينتج نقيض المشكوك<sup>(١)</sup> فيها المأخوذة على أنها صادقة فى القياس.

تقدم فى الاستدلال على انتاج كثير من الضروب فى بعض الاشكال، أما عكس القياس فلا يكون البتة الا بعد قياس مفروغ منه.

١- المشكوك فيها هى نقيض المطلوب الذى أخذ فى الخلف على انه صادق و نقيض تلك المشكوك فيها هو المطلوب بعينه فى الخلف، ففى كل من الخلف والعكس قد أخذ نقيض النتيجة و ضم الى مقدمة مفروضة الصدق لينتج التأليف نقيض قضية أخرى مفروضة الصدق أيضا الا أن النتيجة فى الخلف عند الرد الى المستقيم هى المطلوب الذى يراد اثباته أما فى العكس فالنتيجة هى ما يعاكس احدى مقدمتى القياس لمجرد الطعن فيه.

## الفصل التاسع

### فى قياس الدور

قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة و عكس احدى المقدمتين قياساً<sup>(١)</sup> على نتاج المقدمة الاخرى فتارة<sup>(٢)</sup> تكون المقدمة مثبتة للنتيجة و تارة تكون النتيجة مثبتة للمقدمة و هذا أيضاً من جملة عوارض القياس، و يستعمل احتيالا فى الجدل عند ما تكون احدى المقدمتين غير بيّنة فتغير<sup>(٣)</sup> المطلوب عن صورته للفضلية لتوهم شيئاً آخر و تقرر به عكس المقدمة الاخرى من غير تغيير الكمية فينتج لا محالة المقدمة الاخرى. و انما يمكن ذلك على التحقيق اذا كانت الحدود فى المقدمات متعاضدة متساوية ينعكس كل واحد منها على الآخر من غير تغيير الكمية مثل

١- قياساً على نتاج الخ أى قياساً يبرهن على نتاج الخ و فى لفظ قياس ما يشعر بمعنى الدلالة لهذا سهل عليه أن يعلق به حرف على.

٢- فتارة تكون المقدمة الخ يريد أن يبين وجه تسميته بقياس الدور و هو أنك جعلت المقدمة جزءاً من القياس الموصل الى النتيجة فكانت المقدمة مثبتة للنتيجة ثم أخذت النتيجة مع عكس احدى المقدمتين لتستدل بها على اثبات المقدمة التى كانت جزءاً من القياس الموصل اليها و هذا هو الدور بعينه و هذا الباب من الكتاب قليل الفائدة بل عديمها و انما حمل المصنف على الاتيان به كثرة استعماله فى الجدل لذلك الوقت و النزاع محتدم بين الطوائف الاسلامية و كل يريد أن يغش الآخر ليسكته لأن يقفه على الحقيقة فيقنعه.

٣- فتغير المطلوب عن صورته اللفظية يريد من ذلك تغيير وضعه فى الترتيب اللفظى فبعد أن يكون تابعاً لقياس على انه نتيجة له تعدل به الى أن يكون مقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها و هذا هو ما تريد أن توهمه ثم تقرر به عكس احدى المقدمتين الخ و أما الصورة التأليفية للمطلوب فانها لا تتغير بحال كما تراه فى الامثلة.

قولنا: «كل انسان متفكر و كل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك»، فتأخذ النتيجة مع عكس الكبرى لنتاج الصغرى مثل أن تقول: «كل انسان ضحاك و كل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر» و تأخذها مع عكس الصغرى لنتاج الكبرى مثل أن تقول: «كل متفكر انسان و كل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك».

و أما ان كانت المقدمة الكبرى سالبة فى الشكل الاول و أريد نتاج السالبة فقرن عكس المقدمة الموجبة بالنتيجة السالبة ينتج<sup>(١)</sup> السالبة.

و أما ان أريد نتاج<sup>(٢)</sup> الموجبة فلا يمكن ذلك الا أن يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره بل يؤخذ لكل ما ليس موصوفا بالموضوع، كما كان فى الايجاب خاص الايجاب على الموضوع فلا يوجب على غيره بل يسلب عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع.

و مثال هذا السلب قولك: «لا شىء من الجوهر بعرض» فان العرض خاص السلب عن الجوهر فيؤخذ لكل ما ليس بجوهر، فيصح أن تقول: «كل ما ليس بجوهر فهو عرض»، و اذا انعكس فصار «لا شىء من العرض بجوهر» صح أيضا أن تقول: «كل ما ليس بعرض فهو جوهر».

والسلب يمكن رده الى العدول فانك ان قلت: «لا شىء من ا ب» صح أن تقول: «كل ما هو ا فليس ب» فاذا احتلنا هذه الحيل صح نتاج الموجبة من النتيجة بعد ردّها من السلب الى العدول و عكس السالبة العكس الذى ذكرناه. و مثاله أن تقول: «كل انسان جوهر و لا شىء من الجوهر بعرض فلا شىء من الانسان بعرض» فتردّ النتيجة الى العدول و تقول: «كل انسان فليس بعرض»

١- ينتج السالبة كما تقول «كل انسان ناطق و لا شىء من الناطق بحجر فلا شىء من الانسان بحجر» فتعكس الصغرى الى «كل ناطق انسان» و تضمه الى النتيجة و هى «لا شىء من الانسان بحجر» لينتج «لا شىء من الناطق بحجر» و هو كبرى القياس السالبة.

٢- نتاج الموجبة أى الصغرى والمسئلة بعينها و هى أن الكبرى سالبة.

و تعكس السالبة العكس<sup>(١)</sup> الذى يخص هذا الموضع و هو: «كل ما ليس بعرض فهو جوهر» ينتج: «ان كل انسان فهو جوهر».

و أما<sup>(٢)</sup> القياسات الناتجة للجزئى فَيَبَيَّنُ أن الكبرى لا يمكن أن تنتج من النتيجة و عكس الصغرى لانهما جزئيتان، و أما الصغرى فيمكن فى الموجبتين<sup>(٣)</sup> نتائجها بالنتيجة و عكس الكبرى على كميتها.

و أما ان كانت الكبرى سالبة فلا يمكن نتاج الصغرى الا بالعكس الخاص بهذا الموضع و ردّ النتيجة من السلب الى العدول.

١- العكس الذى يخص هذا الموضع، قال ذلك لان هذا العكس ليس بالعكس المستوى و هذا ظاهر و انما هو شىء من العكس المعروف عند متأخرى المنطقيين بعكس النقيض المخالف و هو جعل نقيض الجزء الثانى فى الاصل أولاً فى العكس و جعل عين الاول فى الاصل ثانياً فى العكس مع الاختلاف فى الكيف و الاتفاق فى الصدق. و السالبة الكلية فيه انما تنعكس جزئية موجبة كما تقول: «لا شىء من الحيوان بحجر» فان عكسه «بعض ما ليس بحجر حيوان» و لا يصح «كل ما ليس بحجر حيوان» لكذبه كما هو ظاهر. و انما كان العكس الى كلية صحيحاً فى هذا الموضع لخصوص المادة التى شرحها المصنف و هى ان سلب العرض خاص عن الجوهر كما أن سلب الجوهر كذلك خاص عن العرض فيثبت كل منهما لكل بالآخر كما يسلب كل منهما عن الآخر، «فكل ما ليس بجوهر فهو عرض و كل ما ليس بعرض فهو جوهر و كل جوهر فهو ليس بعرض و كل عرض فهو ليس بجوهر».

٢- و أما القياسات الناتجة للجزئى الخ أى من بقية ضروب الشكل الاول.

٣- فى الموجبتين أى فيما اذا كان القياس المنتج للجزئى مركباً من موجبتين، فيكون نتاج الصغرى من النتيجة الجزئية منضمة الى عكس الكبرى الموجبة كنفسها فى الكم، كما تقول «بعض الانسان حيوان و كل حيوان حساس فبعض الانسان حساس» فتجعل هذا صغرى لعكس الكبرى على كميتها هكذا «بعض الانسان حساس و كل حساس حيوان» لينتج الصغرى و هى «بعض الانسان حيوان» والكلام عند ما تكون الكبرى سالبة ظاهر مما سبق.

و أما فى الشكل الثانى فىمكن نتاج الكبرى السالبة من <sup>(١)</sup> الكليتين بالنتيجة و عكس الصغرى، ثم عكس النتيجة الثانية.

و لكن هذا لا يكون دورا عند أكثرهم، لانه يحتاج الى عكس زائد و فى الحقيقة هو دور، اذ الدور هو أن يبين الشئ بما يبين بالشئ سواء كان بعكس واحد أو أكثر، و لا مشاحة معهم فى تخصيص اسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس واحد.

و ان كانت السالبة صغرى فىمكن نتاجها بالنتيجة و عكس الكبرى من <sup>(٢)</sup> الشكل الثانى بعينه، و أما الموجبة فلا يمكن نتاجها بنحو نتاج السالبة و لكن ان كانت الموجبة صغرى و ردت النتيجة الى العدول و ردت المقدمة السالبة الى لازم هذا السلب نتجت الموجبة من <sup>(٣)</sup> غير حاجة الى العكس.

لكن القوم لا يسمون هذا دورا و مثاله: «كل ب ج و لا شئ من ا ج فلا شئ من ب ا» فتأخذ النتيجة معدولة و هى «كل ما هو ب فليس ا» و تأخذ لازم المقدمة السالبة من حيث اختصاص السلب بموضوعها و هو «كل ما ليس

١- من الكليتين أى اذا كانت السالبة الكبرى فى قياس من الشكل الثانى مؤلف من كليتين كقولنا «كل انسان ناطق و لا شئ من الفرس ناطق» ينتج «لا شئ من الانسان بفرس» فاذا عكست الصغرى الى «كل ناطق انسان» و ضممتها الى النتيجة أنتج التأليف من الشكل الاول «لا شئ من الناطق بفرس» فاذا عكست هذه النتيجة كانت الكبرى بعينها.

٢- من الشكل الثانى بعينه مثاله: «لا شئ من الانسان بفرس و كل صاهل فرس فلا شئ من الانسان بصاهل» ثم تعكس الكبرى كنفسها الى «كل فرس صاهل» و تجعل هذا العكس كبرى للنتيجة السابقة فينتج التأليف من الثانى نفس الصغرى.

٣- من غير حاجة الى العكس أى ان لازم السالبة ينتج مع النتيجة نفس الصغرى الموجبة : و ن حاجة الى عكس ذلك اللازم كما تراه فى مثاله و انما لم يسمه القوم دوراً لاشتراطهم فيه أن يكون التأليف مشتملا على عكس احدى المقدمتين كما سبق فى أول الباب.

١ فهو ج» ينتج «كل ب ج».

و ان كانت الموجبة كبرى أمكن نتائجها بعكس النتيجة العكس الخاص<sup>(١)</sup> بهذا الموضوع و أخذ لازم المقدمة، و هو أيضا متنازع فى تسميته دورا. و ان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن أن تبين من عكسها و من النتيجة الكبرى<sup>(٢)</sup> البتة، و لكن ان كانت سالبة أمكن<sup>(٣)</sup> أن تبين هى من النتيجة و عكس الكبرى من الشكل الثانى. و ان كانت موجبة لم يمكن بيانها على النحو البسيط لانه لا قياس<sup>(٤)</sup> عن سالتين و لكن يبين على النحو الذى قلنا لا غير. و أما الشكل الثالث فلا يمكن أن يبين فيه كلية البتة، لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الاجزئية، و أما الجزئية فان كانت كبرى و النتيجة موجبة أمكن بيانها من الثالث أيضا باضافة عكس الصغرى الى

١- الخاص بهذا الموضوع و لا يشترط فيه أيضا أن يكون على طريقة عكس النقيض المخالف و لا فى الصورة. و غاية ما يشترط فيه أن يكون كل من الموضوع والمحمول بحيث يسلب عن جميع أفراد الآخر و يثبت لكل ما عدا الآخر كالجوهر والعرض. و مثال ما نحن بصده «لا شئ من العرض يقوم بنفسه و كل جوهر يقوم بنفسه فلا شئ من العرض بجوهر» فتعكس هذه النتيجة ذلك العكس الخاص الى «كل جوهر فهو ليس بعرض» و تضم اليه لازم المقدمة السالبة و هو «كل ما ليس بعرض يقوم بنفسه» فينتج الكبرى الموجبة و هى «كل جوهر يقوم بنفسه».

٢- الكبرى نائب فاعل تبين و انما لم يمكن ذلك لان عكس الصغرى يكون جزئية و النتيجة جزئية و لا يتألف من جزئيتين قياس.

٣- أمكن أن تبين هى أى الصغرى من النتيجة و عكس الكبرى من الشكل الثانى مثاله «بعض الحيوان ليس بانسان و كل ناطق انسان» «بعض الحيوان ليس بناطق» فتجعل هذه النتيجة صغرى «لكل انسان ناطق» و هو عكس الكبرى ليتنتج الصغرى السالبة الجزئية.

٤- لا قياس عن سالتين أى و النتيجة سالبة و كبرى القياس كذلك لان صغرا موجبة كما هو الفرض و النحو الذى قاله هو الرد الى الموجب و أخذ اللازم.



النتيجة كلياً.<sup>(١)</sup> وان كانت صغرى<sup>(٢)</sup> أمكن نتائجها بعكس الكبرى مع النتيجة، ثم عكس النتيجة الثانية والتأليف من الأول، وهو كما قد علمت فى تسميته دوراً لافتقاره الى عكسين لكنهم لم يضايقوا ههنا بل أعطوه اسم الدور. وان اختلط موجب و سالب والموجبة<sup>(٣)</sup> كلية أمكن نتاج السالبة بالنتيجة و عكس الصغرى الموجبة الكلية من الثالث أيضاً.

فان كانت الكلية هى السالبة لم يمكن أن تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالتين الا أن تنعكس السالبة على النحو المذكور.

١- كلياً حال من عكس الصغرى و ذلك كما يكون القياس «كل انسان ناطق و بعض الانسان كاتب فبعض الناطق كاتب» فتعكس الصغرى على كميتها الى «كل ناطق انسان و بعض الناطق كاتب» لينتج «بعض الانسان كاتب» و هو الكبرى المطلوبة بالعكس.

٢- وان كانت صغرى الخ كما لو كان القياس «بعض الانسان كاتب و كل انسان ناطق فبعض الكاتب ناطق» فتعكس الكبرى الى «كل ناطق انسان» و تجعلها كبرى النتيجة فتنتج «بعض الكاتب انسان» و تنعكس الى «بعض الانسان كاتب».

٣- والموجبة كلية كما لو كان القياس «كل انسان ناطق و بعض الانسان ليس بكاتب فبعض الناطق ليس بكاتب» فتعكس الصغرى الى كل ناطق انسان و هى مع النتيجة تنتج من الثالث بعض الانسان ليس بكاتب اما ان كانت الكلية سالبة الخ أى لا يمكن ان تنتج الصغرى من عكسها و هى سالبة و من النتيجة السالبة الا اذا اردت الكبرى الى موجبة معدولة الموضوع ثم أخذت الصغرى و هى النتيجة معدولة ثم عكست النتيجة مع ذلك كما تقول: «بعض العرض ضوء و لا شئ من العرض بجوهر فبعض الضوء ليس بجوهر» و تقول فى الرد: «بعض الضوء هو ليس بجوهر و كل ما ليس بجوهر فهو عرض» لينتج «بعض الضوء عرض» و ينعكس الى «بعض العرض ضوء» و هو الصغرى المطلوبة.

## الفصل العاشر

### فى اكتساب المقدمات

ليس يكمل انتفاعنا بمعرفة القياس الصحيح من غير الصحيح الا أن نعلم كيفية طلبه و اكتسابه اذا لم يكن حاضرا معدّا والامور منها جزئية شخصية و منها كلية.

و قد بينا من قبل أن الشخصيات ليست محمولة بالحقيقة على شىء البتة بل الكليات هى المحمولات.

و سنبين فى فن البرهان أن هذه المحمولات كما تنتهى من تحت الى شخصيات لا تحمل على شىء فستنتهى من فوق الى محمولات لا يحمل عليها شىء أعم منها فتكون المحمولات اذن متناهية.

فاذا أردت اكتساب القياس على مطلوب فضع حدّى المطلوب واطلب حد<sup>(١)</sup> كل واحد منهما و ما خاصته و يحمل على كل واحد منهما من

---

١- حد كل واحد منهما أى ما يشرح ماهيته و يحصل جميع ذاتياته عندك، فتعرف بالحد ما يحمل عليه من الاجزاء الداخلة فيه و تحصل عندك من أحكامه الذاتية ما يمكنك ايراده عليه ان كان أحد الحدين موضوعا و ما تتمكن به من الحكم به على غيره أن كان محمولا فان كفاك ذلك فى تكوين القياس بعد البحث عن موضوعات الثانى أى المحمول فيها، فان لم يكف أو لم تصل بك القدرة الى تحصيل الذاتيات للوصول الى مطلوبك فانصرف الى طلب الخواص لكل منهما فربما وصلت بعلم خاصة كل منهما بعد البحث عن موضوع ما يكون محمولا الى تكوين القياس على مطلوبك، فان لم يتسن لك مع ذلك تأليف القياس فاذهب الى ما يحمل على كل واحد من الحدين من الاجناس و أجناس الاجناس والفصول العالية و أجناس تلك الفصول ان كانت الفصول مركبة و لها أجناس كما فى النامى ان جعل فصلا و فرض مركبا من المغذى و المتغذى

الاجناس و أجناسها والفصول و أجناسها و عوارضها وعوارض ما يحمل عليها و فيها و عوارض أجناسها و فصولها و عوارض عوارضها، واطلب<sup>(١)</sup> أيضا

بمعنى ماله قوة التحليل فان المغتذى يكون جنسا له و المتنفس فصلا و مجموعهما فصل النامى، و هكذا تقول فى عوارض كل و عوارض ما يحمل على تلك العوارض و فيها أى فى ضمنها من أجزائها.

١- واطلب أيضا موضوعات كل الخ لا يريد انك لا تطلب الموضوعات الا بعد ان تطلب جميع ما تقدم من المحمولات على كل من الحدين بل العمل فى الموضوعات مصاحب لكل نوع من الانواع السابقة للعمل فى المحمولات، فانك اذا عرفت حد المحمول فى مطلوبك مثلا و وقفت على ما فيه من الذاتيات عطفت النظر الى ما يمكن أن يكون موضوعا له، ثم الى موضوعات ذلك الموضوع لتعلم هل من جملة موضوعاته موضوع مطلوبك الذى عرفت حده أو خاصته أو من موضوعاته ما هو موضوع لموضوع مطلوبك أيضا، فيتسنى لك تأليف القياس من الشكل الاول أو الثالث فان لم يمكنك ذلك ذهبت الى عمل آخر فى المحمول ثم فى الموضوع و هكذا. ولنفرض أنك تريد أن تستدل على ان «كل ناطق فهو حيوان» و ليس منه ما هو عقل بالفعل فانك تعتمد أولا الى تحديد «الناطق» فتجده ما له قوة التفكير والتفكر حركة النفس فى معلوماتها للوصول الى ما هو مجهول لها، فاذن الناطق ما فيه مبدأ الحركة و استعداد قبول المعلومات، ثم تعتمد الى الحيوان فتحدده بانه «الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة» والحركة بالارادة أعم من أن تكون حركة حسية أو حركة عقلية و الحس فيه معنى العلم. ثم تنظر بعد ذلك فى موضوعات الحيوان بهذا المعنى فاذا عثرت على الانسان منها و وجدته موضوعا للحيوان بحثت عن موضوعات الانسان بعد تحديده و معرفة أجزائه الحقيقية فعند ما تجد فيه مبدأ النطق تحكم بأن موضوع مطلوبك من موضوعات الانسان فتعود من الناطق اليه و تقول: «كل ناطق انسان و كل انسان حيوان فكل ناطق حيوان» و ربما سبق النظر فى موضوعات المحمول تمام النظر فى حد الموضوع كما لو لم تفهم كمال الفهم معنى الناطق حتى انحدرت من الحيوان الى موضوعاته و منها الانسان و عند البحث فى ذاتياته وصلت الى حقيقة معنى الناطق، فعلمت بعد ذلك أنه من موضوعات الانسان الذى هو موضوع للحيوان الخ.

موضوعات كل واحد من الحدين مما نسبة الحد اليه هذه النسب المذكورة و موضوعات موضوعاته هذا فى الايجاب.  
و أما فى السلب فاطلب ما يسلب عن حدّ ما منهما و تستغنى<sup>(١)</sup> بذلك عن

فعلمت بعد ذلك أنه من موضوعات الإنسان الذى هو موضوع للحيوان الخ.  
فاذا لم يكن من قوّتك الاهتداء الى الذاتيات أو لم يكفك ما سبق ذكره نظرت فى خواص الناطق التى تعلم لزومها له و عدم عروضها لغيره فاذا وجدت منها الضاحك و أنعمت النظر فى الضاحك فبدا لك أنه لا يكون الاحساسا فان الضحك أثر من آثار الاحساس ثم اثبتت الى الحيوان فوجدت الحس من فصوله أو خواصه على حسب ما يصل اليه فهمك ثم رجعت الى موضوعاته فرأيت أفراد الحساس كلها مندرجة تحت الحيوان و الناطق من موضوعات الحساس فعند ذلك يمكنك تأليف القياس من كل ناطق حساس و كل حساس حيوان و على ذلك القياس فى طلب الاجناس و أجناس الاجناس والعوارض و أجناسها عند الحاجة الى شىء من ذلك.

فاذا أردت الاستدلال على أن «بعض العاقل جسم و ليس جميعه مجردا عن المادة» مثلا فانك تبحث فى معنى العاقل على النحو الذى سبق ثم فى معنى الجسم ثم فى موضوعاته فتجد الانسان يوضع لكل من حدى مطلوبك فتقول «كل انسان عاقل» أو «بعضه عاقل» و «كل انسان جسم فبعض العاقل جسم» فان لم تجد معنى الجسم وجدت خاصة من خواصه و هو ماله حيز، و ان لم تجد الانسان وجدت الكاتب، و ان لم تجد تمام معنى العاقل وجدت بعض عوارضه من التصرف فى كليات المعقولات، حتى تتوصل منه الى أن من موضوعاته الكاتب والكاتب جسم لانه من ذوات الحيز و لو استقصينا فى التمثيل جميع ما ذكره المصنف لكتبنا كتابا فى كيفية تحصيل المقدمات و هو ليس من غرضنا و أقل نظر فى العلوم يكفى للارشاد الى ما بقى.

١- و تستغنى بذلك الخ حاصل ما قاله أنك فى الايجاب كما تبحث عن أحوال محمول مطلوبك لتعلم منها النسبة بينه و بين موضوعك يلزمك البحث عن موضوعاته و ما يحمل هو عليه، و كذلك الحال فى موضوع المطلوب حتى يتيسر بذلك الوصول الى الوسط الذى يؤدىك الى ايجاب أحد الحدين للآخر أما فى السلب فانك لا تحتاج الا الى البحث عما يسلب من أحد الحدين و هو الحال التى يتحقق

سلبها عنه، و لست بمحتاج الى البحث عن الموضوع الذى يسلب الحد عنه فان سلب شىء عن شىء يكون للتنافى بين الوصفين فى ذاتهما فينعكس السلب على نفسه. و ليكن كلامنا فى الكليات كما قال و لتكن عنايتك الخ حتى يتحقق ما قلناه من التعاكس. لكن الايجاب لا يجرى على هذه الطريقة فليس كل بحث عن لاحق يؤدى الى أن ذلك اللاحق لشيء ثابت لما يوضع لذلك الشيء لتمييز المحمول عن الموضوع الحقيقى فى الايجاب فان الاوصاف غير ملحوظة فيه بل الملحوظ هو الذوات فقوله فليس المحمول ما يحمل بكليته على الموضوع أى على عنوانه و وصفه أو مفهومه.

و خذ لذلك مثلاً اذا طلبت أن تعلم أن الملك ليس بحيوان، فانك تبحث فى أحوال الملك و خواصه فتجد من خاصته انه يخلق على حال واحدة فى جميع ما له من الكمال المقدر له و لا يتدرج من طور الى طور ليصل الى كما له لا فى الجسم و لا فى الادراك، أو وجدت أنه غير مغتذ ثم تطلب ما يباين الحيوان و يسلب عنه فتجد أن جميع الحيوان مغتذ و متدرج الى كماله بالنمو، فتحكم بأن «لا شىء من الحيوان بغير مغتذ و بغير متدرج» و تعلم أن غير المغتذى والحيوان أمران متنافيان فى ذاتهما فلا شىء من أحدهما يصدق على ذات الآخر، فعند ذلك ترى نفسك بالخيار بين أن تؤلف قياسك هكذا «كل ملك فهو غير مغتذ و لا شىء من الحيوان بغير مغتذ» أو «لا شىء من الملك بمغتذ و كل حيوان مغتذ» لينتج «لا شىء من الملك بحيوان» و أن تؤلفه هكذا «كل ملك غير مغتذ و لا شىء غير المغتذى بحيوان» لينتج عين النتيجة من الشكل الاول.

اما فى الايجاب فقد يعرض للمحمول ما لا يعرض لموضوعه، فلا بد من البحث عن الموضوعات و نسبتها الى ما لحق المحمول ليعلم هل موضوع مطلوبنا منها أو يحمل هو على شىء منها مثلاً لو أردت ان تعرف أن «الناطق حيوان» فنظرت فى حال الحيوان فلم تجد من خاصته الا أنه يعم كل حساس و لا يشمل غير الحساس ثم نظرت فى الناطق فوجدت من خاصته أنه انسان، ثم فى الانسان فوجدت من أجناسه الحيوان فلا يكفيك هذا القدر فى تأليف قياس لا نتاج المطلوب، فانك لم تعلم من حال الحيوان الا خاصة تباين الناطق و هى مساواته للحساس و تلك خاصة ماهيته و مفهومه، فلا

طلب ما يسلب عنه الحد، اذ لا فرق فى السلب بين ما يسلب و بين ما يسلب عنه، اذ ينعكس كل واحد منهما على الآخر.

بلى فى الايجاب يتميز الموضوع الحقيقى عن المحمول و لا يغنى طلب اللاحق عن الملحق.

و ليكن اعتناؤك بالكليات من جملة هذا و ليس المحمول الكلى هو ما يحمل بكليته على الموضوع بل ما يحمل على كل واحد من الموضوع و قد عرفت هذا من قبل.

و لا يفيد اشتغالك بطلب شىء يحمل على الطرفين فان الموجبتين فى الشكل الثانى لا تنتجان، وكذلك لا يفيد طلبك ما يسلب عنهما جميعا، فان السالبتين فى الثانى كالموجبتين الا أن تجعل نظرك فى اختلاف الايجاب و السلب ضرورة و اطلاقا و امكانا فينتج<sup>(١)</sup> حينئذ ما عرفته.

تحمل على شىء من أنواعه و لا افراد أنواعه فلا تصلح وسطا. وكذلك ما علمته من حال الناطق بمجرده لا يصلح و سطاً لأن مجرد كون الحيوان جنسا للانسان لا يكفى فى حمله على الناطق بل لابد مع ما تقدم من البحث فى موضوعات الحيوان أى ذواته و نسبتها اليه ثم فى موضوعات تلك الموضوعات و نسبتها اليها حتى يعرف ما يصح أن يوضع له و ما لا يصح، فاذا عثرت من موضوعات الحيوان على ذوات الحساس فوجدت أنها توضع للحيوان لانه مساو له كما تبين لدينا من العلم بخاصة مساواته للحساس. ثم وجدت من حال الانسان الذى هو خاصة الناطق انه حساس أيضا و وجدت الانسان من موضوعات الحساس الذى هو من موضوعات الحيوان، عرفت أنه يمكنك أن تقول: «كل ناطق انسان و كل انسان حيوان» أو «كل ناطق حساس و كل حساس حيوان» فلا مندوحة عن طلب الموضوعات مع طلب أحوال المحمولات فى حالة الايجاب و لا حاجة اليها فى حالة السلب.

١- فينتج ما عرفته أى فى فصل المختلطات فقد قال فى اختلاط المطلق مع الضرورى من الشكل الثانى «و أما اذا كانت (أى المطلقة) وجودية ففى المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة، والحق أن النتيجة ضرورية دائما لان (د) اذا كان موجبا لأحد الطرفين

و لا تطلب أيضا أن محمول المطلوب هل يحمل على شىء مسلوب<sup>(١)</sup> عن موضوعه، فان السالبة الصغرى لا تنتج فى الشكل الاول. فإذا استقصيت فى هذا البحث فان كان مطلوبك ايجابا كليا و وجدت فى محمولات موضوعه ما يوضع لمحموله تَمَّ قياسك، و ان كان المطلوب سالبا كليا و وجدت فى محمولات أحدهما ما يسلب عن الآخر تَمَّ القياس من الثانى و من الاول أيضا، لانعكاس<sup>(٢)</sup> السالب الكلى. و ان كان المطلوب موجبا جزئيا و وجدت فى موضوعات أحدهما ما

---

بالضرورة مسلوبا عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة و موجبا لا بالضرورة أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا و كان لأحدهما بالضرورة و للآخر لا بالضرورة فبين طبيعتى الطرفين مبانة ضرورية، و من هذا تعلم ان السالبتين فى هذا الاختلاط تنتجان و كذلك الموجبتان و لكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية. فقد رأيت ان الموجبتين أو السالبتين قد تنتجان فى الشكل الثانى عند ما يكون القصد الى جهات القضيتين كما تقول فى السالبتين: «لا شئ من الانسان بمتنفس بالوجود» و «لا شىء من الحديد بمتنفس بالضرورة» فان النتيجة: «لا شىء من الانسان بحديد». فان معنى القضية الاولى انه قد يثبت للانسان التنفس أحيانا و معنى الثانية انه يستحيل ثبوت التنفس للحديد، فلو صح ثبوت الحديد للانسان للزم انقلاب المستحيل واقعا أو انقلاب الواقع مستحيلا. و تقول: فى الموجبتين «كل قمر فهو مضىء بالوجود» أى لا بالضرورة و قد يكون غير مضىء و «كل شمس فهو مضيئة بالضرورة» فلا شىء من القمر بشمس بالضرورة» اذ لو كان شىء من الشمس قمرا للزم أن تكون الاضاءة ثابتة له بالضرورة و لا بالضرورة و هو محال. ففى مثل هذه الحالة يلزمك البحث عن محمول واحد يثبت أو يسلب عن طرفى مطلوبك بجهتين متضادتين.

١- مسلوب عن موضوعه أى موضوع المطلوب.

٢- لانعكاس السالب الكلى. أحيلك فى التمثيل على ما سبق من مثال «لا شىء من الملك بحيوان».

هو موضوع الآخر تمّ القياس من الثالث والاول جميعا لما<sup>(١)</sup> عرفته من العكس. و ان كان المطلوب سالبا جزئيا و وجدت فى موضوعات<sup>(٢)</sup> أحدهما ما ليس موضوعا للآخر أو فى محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر أو فى محمولات<sup>(٣)</sup> أحدهما أو بعضه ما لا يحمل على الآخر أو

١- لما عرفته من العكس. كما لو أردت أن تستدل على أن «بعض الممكن موجود» لتذهب منه الى الاستدلال على الواجب كما سلكتنا فى «رسالة التوحيد». فانك تبحث فى حد الممكن ثم فى لوازمه فيتهياً لك العلم بأنه ما لا وجود له من ذاته ثم تنظر فى الموجود و أنواعه و موضوعاته فتجد منها النبات مثلا و تجد من أحوال النبات الموجود أنه يوجد بعد أن لم يكن و ينعدم بعد أن يكون. ثم انك تجد ان ما يكون حاله كذلك فلا يمكن أن يكون وجوده من ذاته والا لكان وجوده لذاته فلا يسبقه العدم و لا يلحقه والالزم سلب ما بالذات عنها و هذا هو معنى الممكن فيكون النبات موضوعا للممكن عند ذلك تكون قد وجدت من موضوعات الموجود ما هو موضوع للممكن فتقول: «كل نبات ممكن و كل نبات موجود فبعض الممكن موجود» و لو عكست الصغرى فقلت «بعض الممكن نبات و كل نبات موجود» لكانت النتيجة بعينها و التأليف الاول من الثالث والثانى من الاول.

٢- فى موضوعات أحدهما ما ليس موضوعا للآخر كقولك «حشوا لحافظة بغير تعقل علم و لا شيء من ذلك الحشو بنافع» فى الاستدلال على ان بعض العلم ليس بنافع فقد وجدت فى موضوع العلم ما ليس موضوعا للنافع والتأليف من الثالث و لو عكست الصغرى لكانت الصورة الثانية و هى أن فى محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر و ذلك لان حشو الحافظة الذى يصير بعد العكس محمولا لبعض أحد الحدين و هو موضوع المطلوب لا يحمل عليه الحد الآخر و هو النافع الذى هو محمول المطلوب و كان التأليف من الشكل الاول هكذا «بعض العلم حشو للحافظة بلا تعقل و لا شيء من ذلك الحشو بنافع فبعض العلم ليس بنافع».

٣- أو فى محمولات أحدهما الخ. النسق الواضح للعبارة هكذا «أو فى محمولات أحدهما ما لا يحمل على بعض الآخر» أو «فى محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل على الآخر» فقولته فى عبارته «على الآخر» مرتبط بقوله «أو بعضه» و قوله «أو على



على بعضه تمّ القياس من الاشكال الثلاثة.  
و يمكنك اكتساب الخلف معا أيضا من هذا الطريق، فان نقيض المطلوب اذا عمل فيه ما علمناه فى نفس المطلوب تألف من النقيض و من مقدمة صادقة قياس ناتج للمحال، وكيف لا ينفع فى الخلف و كل خلف كما علمته يرجع الى المستقيم.  
و فى الاستثنائى انما<sup>(١)</sup> تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق ان لم تكن بينة.

بعضه» مرتبط بقوله «أو فى محمولات أحدهما» و كل ذلك فى الشكل الثانى و هو لا ينتج السالب الجزئى الا اذا كان فى احدى قضيتيه جزئية.  
و مثاله فى الصورة الاولى من نسقنا أن تستدل على «أن بعض الترفع ليس بكبرياء» فتقول «بعض الترفع ليس بغطم الحق» و «كل كبرياء فهو غطم للحق فبعض الترفع ليس بكبرياء». فقد وجدت فى محمولات الكبرياء ما لا يحمل على بعض الترفع. و مثال الثانى أن تستدل على «ان بعض الخضوع ليس بكرامة» فتقول «بعض الخضوع ذل و لا شىء من الكرامة بذل فبعض الخضوع ليس بكرامة» فقد وجدت فى محمولات بعض الخضوع ما لا يحمل على الكرامة.

١- انما تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق. أى طريق البحث فى المحمولات والموضوعات، فانك تنظر فى محمول التالى و أحواله و هل من موضوعاته ما يصح ان يثبت هو له أو ينفى عنه وكذلك الكلام فى المقدم حتى اذا علمت ذلك تيسر لك اما الحكم بنقيض التالى ليبطل المقدم أو بنفس المقدم ليثبت التالى ان كانت الشرطية لزومية فان كانت منفصلة لم يختلف الطريق فى كيفية العلم بالاستثنائية.

مثال ذلك أن تستدل على «ان الخلق ليس بغريزى و ان كان الاستعداد له غريزياً» بأن تقول:

«لو كان الخلق غريزى لما صدر عن صاحبه ما يخالف أثره باختياره البتة» فانك تبحث فى صاحب الخلق و أحواله و فيما يصدر عنه من فعالة حتى تلاقى البخيل والجبان والشره و نحوهم و تنسب تلك الفعال الى ملكاتهم على أنها آثارها، فاذا رأيت ان من أعمالهم ما يخالف أثر ملكاتهم و لو فى جزء من أجزاء ز منهم بل و لو فى لحظة واحدة

## الفصل الحادى عشر

### فى تحليل القياسات

و بعد أن علمنا صورة القياس و كيفية اكتسابه، فلا بد من الإشارة الى كيفية تحليل ما ليس من الاقيسة على صورتها الحقيقية الى أشكالها. و ليس كل قياس يعطى الانسان أو يودع الكتب مميز المقدمتين و النتيجة بالفعل، بل ربما كان مركبا مفصولا<sup>(١)</sup> أو محرفا<sup>(٢)</sup> عن ترتيبه الطبيعي أو

بأن رأيت البخيل أعطى والجبان خاطر بنفسه والشره عف مهما كان السبب و علمت أن ما بالغريزة لا يفارق و لا تصدر الاعمال على خلاف مقتضاه، حكمت بموجب المشاهدة «ان صاحب الخلق يصدر عنه ما يخالف أثر خلقه» فيكون اللازم فى اللزومية قد بطل فيبطل الملزوم هو أن يكون الخلق طبيعيا و انما وصلت الى ذلك بقياس نظمه البخلاء والجبناء أرباب ملكات و هم أو بعضهم تخالف فعالهم الاختيارية آثار ملكاتهم، فبعض ذوى الملكات تخالف فعالهم آثار ملكاتهم.

و لا يخفى أن هذا الطريق فى تحصيل الاستثنائية هو الطريق فى تحصيل المطلوب فيما سبق فيكون الغرض من المطلوب فى كلامه هو المقدمات اذا كانت غير بيينة، فالمراد من اكتساب المقدمات تحصيلها بالدليل كما يظهر من كلام المصنف فى الباب. و قد يجرى العمل نفسه فى المطلوب بالذات و ان كانت مقدماته بديهية اذا لم يكن ترتيبها حاضرا معدا فى الذهن.

أما تحصيل الشرطية فى الاستثنائية فهو من طريق البحث فى المقدم و التالى و ارتباط أحدهما بالآخر أو منافاته له و هو يكون بالبحث فى العلل التى تربطهما أو تفصلهما، فان وجد الاتصال أو الانفصال و كان علمه بديهيها فيها و الا اكتسب بالطرق السابقة فى اكتساب المقدمات، و قد عرفت منه ما يكفيك لممارسة العمل.

١- مفصولا أى مفصول النتائج غير مصرح بها فيه فان القياس المركب هو ما ذكرت فيه مقدمات كثيرة بعضها ينتج بعضا، و هو تارة يكون موصول النتائج بأن يصرح عقب كل

مضمرا<sup>(٣)</sup> فيه شىء أو مزيدا<sup>(٤)</sup> فيه فصل، وربما كان بسيطا و محرفا أيضا

مقدمتين بنتيجتهما، ثم تضم هى الى أخرى ثم يصرح بنتيجتهما وهكذا الى أن ينتج المطلوب و تارة يكون مفصول النتائج أى لا يصرح فيه بها لفصلها عن مقدماتها فى الذكر أى لعدم ذكرها معها وان كانت مرادة، و انما استغنى عن ذكرها للعلم بها من مقدماتها. والموصول منه مثل قولك فى الاستدلال على ان: «كل انسان جسم كل انسان حيوان و كل حيوان نام فكل انسان نام و كل نام ففيه امتداد فى الاقطار الثلاثة فكل انسان فيه امتداد فى الاقطار الثلاثة و كل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم». أما المفصول منه فان نقول والمطلوب بعينه «كل انسان حيوان و كل حيوان نام و كل نام فيه امتداد فى الاقطار الثلاثة و كل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم».

٢- أو محرفا عن ترتيبه الطبيعى. أى و هو مركب مع ذلك كقولنا فى «رسالة التوحيد» عند الاستدلال على ان علم الواجب لا يفتقر الى شىء وراء ذاته و لا يزول عن ذاته: «ما هو لازم لوجود الواجب يغنى بغناه و يبقى ببقائه و علم الواجب من لوازم وجوده فلا يفتقر الى شىء ما وراء ذاته فهو أزلى غنى عن الآلات الخ». فقد اجتمع فيه الانحراف عن الترتيب الطبيعى فى المقدمتين الاوليين والفصل فان الترتيب يقضى بأن يقال: «علم الواجب من لوازم وجوده و كل ما هو لازم لوجود الواجب يغنى بغناه» الخ ثم لو أردنا وصل نتائجه لقلنا بعد المقدمتين فعلم الواجب غنى بغناه باق ببقائه و كل ما هو كذلك فلا يفتقر الى شىء وراء ذاته فعلم الواجب لا يفتقر الخ.

٣- أو مضمرا فيه شىء. هو الناقص الذى سيأتى ذكره بأن حذفت احدى مقدماته التى لا بد منها كما تستدل على «ان الانسان يمكنه أن يكون سعيدا» بأن تقول: «انه متفكر فيمكنه أن يهتدى الى ما هو خير له و كل من كان كذلك أمكنه أن يكون سعيدا» فامكان الاهتداء لا يترتب على انه متفكر الا بمقدمة مضمرة بل أكثر من مقدمة و ذلك ان المتفكر يضع بفكره الميزان بين الضار والنافع و يمكنه بعد ذلك أن يحكم على كل منهما بحكمه و بعد هذا يمكنه الاهتداء.

٤- أو مزيدا فيه فصل. كما لو أردت فى مثال التفكير و الاهتداء أن تقول انه متفكر و غيره من أنواع الحيوان لا استعداد للفكر عنده أما هو فيمكنه أن يهتدى الخ فان ذكر غيره من الحيوان فصل بين المقدمات زائد لا حاجة اليه فى الدليل و بعد ما عرفت جميع

عن ترتيبه الطبيعى و ناقصا و زائداً.

فاذا أردت التحليل فَمَيَّز المطلوب أولاً وانظر فى القول الناتج له هل تجد فيه مقدمة تشارك المطلوب أم لا، فان لم تجد<sup>(١)</sup> فليس القول بناتج له أصلاً. و ان وجدت فانظر فى أن اشتراكهما فى كلا حدّى المطلوب أو فى حدّ منه، فان اشتركا<sup>(٢)</sup> فى كلا حدّيه فالقياس استثنائى فصُغ الاستثنائية من

العوارض التى تطرأ على المركب من الانحراف و ما بعده يسهل عليك معرفة كيف تعرض للبيسط.

١- فان لم تجد فليس القول بناتج الخ. و ذلك كدعوى بعض المشايخ: «انه يستغنى عن النظر فى معانى القرآن و الاحاديث النبوية والاستدلال على ذلك بأن كتب الفقه تحتوى على بيان الاحكام الشرعية و قد انسد باب الاجتهاد» فانك لا تجد مقدمة من هذه المقدمات تشترك مع المطلوب فى شىء. و كقول بعض السوفسطائية: «ان الانسان لا عقل له لان حوادث الكون تقع بالاتفاق و ما يقع بالاتفاق لا علة له» فانك ترى ان المقدمات لا تشترك مع المطلوب فى شىء.

٢- فان اشتركا فى كلا حدّيه. أى فى موضوعه و محموله أو مقدمه و تاليه معا على حسب المطلوب حملياً كان أو شرطياً و اشتراك بعض المقدمات مع المطلوب فى الموضوع والمحمول معا، كما فى استدلالنا على نفى التركيب عن الواجب فى «رسالة التوحيد» بقولنا: «لو تركب (أى الواجب) لتقدم كل جزء من أجزائه على جملته التى هى ذاته و كل جزء من أجزائه غير ذاته بالضرورة فيكون وجود جملته محتاجا الى وجود غيره و قد سبق ان الواجب ما كان وجوده لذاته». فان المطلوب هو ليس الواجب بمركب والقياس مركب من اقترانى شرطى و استثنائى، أما الاستثنائى فلانك عند التحليل وجدت ان مقدمة فى القياس و هى لو تركب لكان وجود جملته التى هى ذاته محتاجا الى غيره تشترك مع المطلوب فى الحدين الواجب والمركب.

و قد تركبت من جزأين أحدهما تركب الواجب والثانى كان محتاجا الى غيره و هى تباين المطلوب بالجزء الثانى أى تخالفه لان المحمول فيها يخالف محموله فتصوغ الاستثنائية من هذا الجزء الذى يخالف المطلوب بمعنى انه لا يتفق معه فى حدّيه. فتقول لكن الواجب ليس محتاجا الى غيره لما سبق فى تعريفه انه ما كان وجوده لذاته

فيثبت المطلوب و هو انه ليس بمركب. غير ان هذه الشرطية المذكورة كانت نتيجة مفصولة لم تذكر متصلة الاجزاء استغناء بذكر جزئها الاول فى الشرطية الاولى و جزئها الثانى فى قولنا فيكون وجود جملته محتاجا الخ. أما اشتراك بعض المقدمات فى مقدم المطلوب و تاليه معا ان كان المطلوب شرطيا فكما لو كان مطلوبك: «كلما كان الانسان مستقيم الفكر كان أسمى من سائر الحيوان» و قلت فى الاستدلال عليه «لو لم يكن كلما كان الانسان مستقيم الرأى كان أسمى من سائر الحيوان» لكان «قد يكون اذا كان مستقيم الفكر فهو فى منزلة الحيوان أو أحط منه» مع ان استقامة الفكر هى مزية الانسان على الحيوان لا غير، فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط عنه. فانك ترى ان بعض المقدمات و هى الاولى تشترك مع المطلوب فى مقدمه و تاليه بعد حذف حرف الشرط والسلب. فتصوغ الاستثنائية من أجزاء المقدمة الاخرى التى لا تتفق مع المطلوب فى كلا جزأيه فتقول: «لكن ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر فهو فى منزلة الحيوان أو أحط منه لان استقامة الفكر الخ» و قولك لان استقامة الخ فى معنى قياس استثنائى نظمه لو لم يصدق ليس البتة الخ لكان للانسان مُسم على الحيوان غير استقامة الفكر لكن ليس له مُسم سواها بالبدهة، فاستثنائيتنا صادقة فقولك: «فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط عنه هو بعينه ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر» الخ. و قد أخذته فى القياس بقولك لو لم يصدق الخ فقد اشتركت احدى المقدمتين مع المطلوب فى مقدمه و تاليه و قد صُغت الاستثنائية من المقدمة الاخرى و هى ان استقامة الفكر هى مزية الانسان على غيره دون سواها. و قد تجدها ان صورة احدى المقدمتين حملية و هى قولك: فلا يصح معها ان يساويه أو ينحط عنه مع انها تتفق مع المطلوب الشرطى فى مقدمه و تاليه لانها فى معناه فننبهك الى ما سينبهك الى المصنف من أن الالفاظ و صورها لا ينبغى أن تشوش عليك عند النظر الى المعانى و جواهرها.

و أما اشتراك بعض المقدمات مع المطلوب فى أحد حديه فكما قدمنا عن «رسالة التوحيد» الاستدلال على أن الواجب ليس بمركب لكن لا فى الدليل المباشر للمطلوب بل فى القياس على احدى مقدماته فان القياس الاول أقيم دليلا على أنه لو تركب الواجب لكان غير ذاته متقدما عليه بالذات و هو معنى كونه محتاجا فى الوجود الى

الجزء الذى تباين به هذه المقدمة المطلوب اذ لابد فى المقدمة المشاركة من جزأين تشارك بأحدهما المطلوب و تباينه بالآخر و ان اشتركا فى أحد حدى المطلوب فالقياس اقترانى.

فانظر أن المشترك فيه موضوع المطلوب أو محموله لتمييز لك الصغرى والكبرى، ثم ضم الى الجزء الآخر من المقدمة الجزء الآخر من المطلوب على

غيره، فاذا نظرت فى المقدمتين والمطلوب وجدت احدهما و هى الثانية تشترك مع المطلوب فى حد و احد و هو «غير ذاته»، و قد وجدت فيه مقدمة شرطية فتذهب بلا عسر الى أن القياس اقترانى شرطى مؤلف من شرطية متصلة و حملية من الشكل الثالث والمشارك فيه موضوع المطلوب لان المطلوب فى الحقيقة هو تالى الشرطية و هو أن يكون من غير ذات الواجب ما يتقدم عليه على أنه لازم لتركبه، فتضم الى الجزء الآخر من المقدمة و هو «كل جزء من أجزائه» ثانى جزأى المطلوب و هو «ما هو متقدم عليه بالذات» فيكون نظمه على الاصطلاح هكذا: «لو تركب الواجب لكان كل جزء من أجزائه متقدما عليه بالذات و بالوجود و كل جزء من أجزائه غير ذاته فلو كان الواجب مركبا كان من غير ذاته ما هو متقدم عليه بالذات و الوجود و هو المطلوب». ثم تقول لتستقيم الدليل بعد أخذ معنى تالى النتيجة «لو كان الواجب مركبا كان مفتقرا الى غيره فى الوجود لكنه ليس بمفتقر لما سبق من أن وجوده لذاته» الخ.

و انما يضطر المستدل فى أغلب الاحيان الى مخالفة النظم الاصطلاحى فى التعبير لان للالفاظ و الاساليب نسقا خاصا بها فى كل لغة فلا يجد مندوحة عند المحافظة على أساليب اللغة و افراغ القول فى أفضل قوالبه و اظهاره فى أحسن صوره عنده عن أن يغير أوضاع الالفاظ فى التعبير فقط و ان كان سير العقل فى ترتيب المقدمات لم يختلف و لم يطرأ عليه أدنى اضطراب. و هذا هو السبب فى أنك قلما تجد مستدلين على مطلوب واحد بدليل واحد يتفقان على تعبير واحد متى كان أحدهما غير ناقل عن الآخر. و ليس بضار فى الاستدلال أن تكون نتيجتك كون الغير متقدما فى الوجود على الواجب مثلا و أن تأخذها بعينها عند جعلها مقدمة للدليل الأخير بل تأخذ معناها و هو كون الواجب مفتقرا الى غيره فان اختلاف النسق و اللفظ لا يمس جوهر المعنى و هو الحاجة و الافتقار بشيء.

احدى التآليفات القياسية، فان تألفا فهو<sup>(١)</sup> الوسط و تميزت لك المقدمتان بالفعل و شكل القياس والنتيجة، و ان لم تتألفا أى لم يعترف الذهن بحمل الجزء الثانى من المطلوب على الجزء الثانى من المقدمة أو سلبه عنه أو بالعكس فليس بوسط و لا القياس بسيطاً بل<sup>(٢)</sup> مركباً، فان وجدت المقدمة الاخرى المشاركة للجزء الآخر من المطلوب، فأنظر هل بينهما مقدمات آخر أو ليس، فان كان فألف بين كل مقدمتين مشتركتين و تدرج من نتيجة الى نتيجة الى أن تصل الى القياس القريب من المطلوب و ان لم تجد اشتراكين مقدمتين منهما فهناك<sup>(٣)</sup> اضممار و تحتاج الى استخراج وسط و اصل بينهما.

١- فهو الوسط. أى فالجزء الآخر من المقدمة هو الوسط كما رأيت فى المثال السابق و قوله «و شكل القياس» بالرفع معطوف على «المقدمتان» و قوله «والنتيجة» عطف عليه أيضاً أى و تميزت لك المقدمتان بالفعل و تميز لك أى ظهور وتبين شكل القياس و نتيجته.

٢- بل مركباً كما فى دليل من يدعى «ان كل انسان سليم الفطرة يمكنه الاختراع» اذا جاء به هكذا: «كل انسان سليم الفطرة فهو متفكر» والاختراع اظهار ما لم يكن معروفاً من آثار القوى المودعة فى الكون و ذلك يكون بقياس بعض المعلومات منها الى بعض تأليفها والنظر فى آثارها منفردة و مجتمعة. و هذا الامر يتوصل اليه بالفكر بالضرورة، و من يمكنه ذلك يمكنه الاختراع، فكل سليم الفطرة من الإنسان يمكنه الاختراع، فانك تجد مقدمة تشارك المطلوب فى موضوعه و هى الاولى. ثم لا تجد فى المقدمات التى بعدها ما يشاركه فى الجزء الآخر و هو المحمول «يمكنه الاختراع» الا المقدمة الاخيرة فعند ذلك تذهب فى التحليل الى جملة تأليفات، فتقول: «كل سليم الفطرة متفكر و كل متفكر يمكنه أن يقيس بعض المعلومات الى بعض و ينظر فى آثارها مجتمعة و مفترقة فكل سليم الفطرة يمكنه ذلك و كل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل فكل سليم الفطرة يمكنه اظهار تلك الآثار الخفية بالعمل و كل من هو كذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع» و بهذا يتم الدليل.

٣- فهناك اضممار الخ. كما فى استدلال «رسالة التوحيد» على أن الحياة كمال وجودى

مثلا لو كان مطلوبك ان كل «ا» «ذ» وجدت كل «ا» «ب» وكل «ج» «د» وكل «هـ» «ذ» فقد وجدت المقدمتين المشاركتين للمطلوب و لكن ليس بين المقدمات اشتراك فهل يتصل «ب» و «د» و هل يتصل «د» و «هـ» فان اتصلت فقد تمّ القياس بالفعل و اكتفٍ بهذا المثال و اعتبر من نفسك تأليفات الاشكال الثلاثة و نتاج المطالب الاربعة من الاشكال الناتجة.

هذا اذا وجدت مقدمتين مشاركتين فى حدّى المطلوب فأما اذا لم تجدو لا واحدة منهما فلا تشتغل بالتحليل فهناك<sup>(٢)</sup> نقصان مجاوز للحد و كذلك

بقولها: «فان الحياة مع ما يتبعها مصدر النظام و ناموس الحكمة و هى فى أى مراتبها مبدأ الظهور و الاستقرار فى تلك المرتبة فهى كمال وجودى»، فانك تجد المقدمتين تشاركان المطلوب فى الموضوع و هو الحياة و لكن لا واحدة منهما تشاركه فى الجزء الثانى و هو كمال وجودى ففى الدليل اضمار استغنى فيه بما سبق فى معنى الوجود و كماله فى أول باب الحياة و المقدمة المضمرة هى: «وكل ما هو كذلك فهو كمال وجودى». و ترى احدى المقدمتين زائدة للايضاح والتأكيد و هى المقدمة الاولى ففى الدليل زيادة و اضمار معا و تجد لذلك فى «رسالة التوحيد» أمثلة كثيرة. هذا اذا لا حظت الاضمار فى البسيط فان لا حظته فى المركب كما هو الظاهر من سوق كلام المصنف فى هذا الموضوع، كان مثال الاضمار فى القياس السابق قولنا: «وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل». و كذلك تجدله مثالا أجلى ظهورا فى القياسات المركبة التى استعملناها فى «رسالة التوحيد» عند بيان حاجة البشر الى الرسالة فى المسلك الاول منه.

١- و «كل ج د» هذه المقدمة تشبه فى مثالنا: «والاختراع اظهار ما خفى من آثار القوى الخ» أما «كل ا ب» فهى تشبه: «كل انسان سليم الفطرة متفكر» و «كل هـ ذ» تشبه: «وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع». و قد رأيت فى مثالنا أن كل المقدمات اتصل بعضها ببعض و ان كانت تزيد فى العدد عما جاء فى مثال المصنف.

٢- فهناك نقصان مجاوز للحد. و ذلك كمن يقتصر فى الاستدلال على «ان كل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع» على قوله «ان فى المخلوقات قوى تكمن آثارها و



اذا لم تجد الا واحدة و الاخرى لا تشارك المطلوب و لا رفيقتها فيستدعى

تظهر بالعمل و ان نواميس الوجود تمكن مراعاتها» فان البحث عن تمام الدليل فى هاتين المقدمتين لا يفيد لان هناك نقصا فاحشا فى الدليل. فقد أغفل المستدل أهم اركان دليله و هو أن الذى يعمل لاظهار آثار القوى و تمكنه مراعاة نواميس الكون هو المفكر و ان سليم الفطرة من الانسان مفكر فكانه أشم رائحة الدليل و أرشد للبحث عنه فقط، أما هو بنفسه فلا وجود له فى كلامه. وكذلك الحال لو وجدت المشاركة بين مقدمة واحدة و بين المطلوب فى أحد أجزائه و لم تجد فى البقية ما يشاركه و لا ما يشارك تلك المقدمة كما لو أضفت على المقدمتين السابقتين قولك: «و كل انسان متفكر» فانها تشارك المطلوب فى موضوعه أو أضفت اليهما و كل من يتمكن من قياس بعض المعلومات الى بعض أمكنه الاختراع فلانها تشاركه فى محموله و لا تجد مشاركة بين البقية و بينه و لا بينها و بين رفيقتها فالنقص و ان لم يكن فى هذه الحالة بالغا مبلغه فى سابقتها غير انه لا يزال مجاوز للحد و الاشتغال بالتحليل لا يفيد.

و قد يكون المستدل ممن تثق بعلمه فتضطر الى احترام دليله والبحث فى تحليل ما أو رده من المقدمات تحليللا أدق مما أشار اليه و تعليم ذلك يحتاج الى تطويل كما قال المصنف و لكن لا بأس بالإشارة اليه:

يمكنك أن تنظر فى المثال السابق، فتجد لفظ المراعاة و لفظ تظهر بالعمل فتأخذ من قول المستدل انه يريد بالمراعاة المطالعة بالفكر والمراجعة بالنظر العقلى و مقارنة أحكام كل ناموس بأحكام غيره مما يوافقه أو ينافر. و ان نواميس الوجود لا تبعد عن نواميس المخلوقات فان الوجود قد يعمها والبحث عنها لمراعاتها قد يؤدى الى البحث فى قوى المخلوقات ما يخفى أثره منها و ما يظهر، فاذا كان ظهور الآثار لهذه القوى بالعمل فما هو العمل الا ان يكون العمل الاختيارى الذى يصدر عن قدرة من يراعى تلك النواميس و ينظر فى شؤون تلك القوى و ما ظهورها به الا أن تتجلى فى صورة لم تكن معروفة من قبل، و هل معنى هذا الا الاختراع، غير ان هذا التحليل ليس تحليل مقدمات موجودة تامة. و انما هو تحليل أصول لافكار أدمجها صاحبها فى هذه المقدمات قد لا يعنى بالبحث عنها الا مكلف باحترامه، كلف بحراسته فى سمو مقامه و أسهل منه بحث عن الدليل فى غير كلامه.

تعليم تحليله كلاماً طويلاً لا يليق بهذا المختصر و ربما كان اللفظ<sup>(١)</sup> فى النتيجة غير الذى فى المقدمة أو كان فى احدى المقدمتين غير ما فى الاخرى فاشتغل بالمعنى، و لا تلتفت الى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى. و ربما لم تكن الحدود ألفاظاً مفردة بل<sup>(٢)</sup> مركبة، و ربما كان فى احدهما مفرد و فى الاخرى مركب، فلا ينبغي أن يتشوش عليك التحليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد. و لا تذهل عن مراعاة<sup>(٣)</sup> العدول والسلب فربما كانت النتيجة موجبة والوسط مقرون به حرف السلب فى المقدمتين جميعاً، فتتعجب من كون النتيجة موجبة؛ و انما كان كذلك لكون الوسط معدولاً. مثل قولك: «هذا العدد هو لا فرد و كل عدد هو لا فرد فهو زوج، فهذا العدد زوج» و قد عرفت الفرق قبل هذا بين العدول والسلب.

١- كان اللفظ فى النتيجة غير الذى فى المقدمة. تقدمت الاشارة اليه فى نحو التقدم بالذات المأخوذ فى مقدمات الاحتياج الى الغير دون ذكر أن المتأخر بالذات محتاج و ذكر ذلك فى النتيجة.

٢- بل مركبة. كما تقول فى الاستدلال على «ان العنصر البسيط ممكن لان جوهره مركب من أجزاء لا تتجزأ و كل ما هو كذلك فوجوده محتاج الى غيره» فتجد الحدود هنا مركبة و لفظ النتيجة غير لفظ المطلوب و لكن الامر سهل فانك تقول: «العنصر البسيط مركب الجوهر من أجزاء و كل مركب الجوهر من أجزاء فهو ممكن» و ذلك بعد معرفة أن الممكن ما يحتاج فى وجوده الى غيره.

٣- مراعاة العدول والسلب. اى ملاحظة الفرق بينهما.

## الفصل الثانى عشر

### فى استقرار النتائج التابعة للمطلوب الاول

القياسات التى تنتج الكلى تنتج بالعرض الجزئى الذى تحته و عكسه و عكس نقيضه.

و معنى عكس النقيض هو<sup>(١)</sup> أن تجعل مقابل المحمول بالايجاب

١- هو أن تجعل الخ. من هذا التعريف لعكس النقيض تجد المصنف قد وافق فيه رأى المتقدمين كالشيخ ابن سينا و من فى طبقته حتى انه وافق الشيخ فى «أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية و فى صورة عكس السالبة الكلية حيث يقول: «و لا شىء من ا ب» عكس نقيضه «بعض ما ليس ب هو ا» ثم انه خالفهم جميعا فى زعمه ان السالبة الجزئية لا تستلزم شىء و علل ذلك بأنها لا تنعكس و كانه سهو منه عن موضوع كلامه و هو عكس النقيض، اذ لا وجه له فى زعمه هذا، فان السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية باتفاق المتقدمين. و اذ تعرض المصنف لعكس النقيض وجب أن نأتى بما يكفى لفهم مذهبهم فيه بالاختصار عَرَفَ الشيخ عكس النقيض بأنه: جعل ما يناقض المحمول موضوعا و ما يناقض الموضوع محمولا ثم قال بعد ذلك اذا قلنا «كل ج ب» صدق «كل ما ليس ب ليس ج» و الا «فبعض ما ليس ب ج» و ينعكس الى «بعض ج ليس ب» «بالعكس المستوى» و قد قلنا «كل ج ب خلف و اذا صدق «لا شىء من الناس بحجارة» لزومه بعض ما ليس بحجارة هو انسان و الا فلا شىء مما ليس بحجارة انسان فلا شىء من الناس ليس بحجارة و قد قلنا: «لا شىء من الناس بحجارة» و اذا قلنا: «بعض ج ب» يلزم «بعض ما ليس ب ليس ج» لانه يوجد موجودات أو معدومات خارجة عن (ج و ب) و اذا قلنا «ليس كل ج ب» فليس «كل ما ليس ب ليس ج» و الا لكان «كل ما ليس ب ليس ج فكل ج ب» و قد كان «ليس كل ج ب» هو خلف.

فقال الناظرون فى كلامه ان الشيخ حافظ على تعريفه فى الجزئيات دون الكليات. أما فى السالبة الكلية فلانه جعل الانسان محمول العكس و هو عين موضوع الاصل، و أما

فى الموجبة الكلية فلانه ان أخذ قوله «كل ما ليس ب ليس ج» موجبة لم يتم الدليل لان نقيضها «ليس كل ما ليس ب ليس ج» و هو لا يستلزم «بعض ما ليس ب ج» اذا السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول و ان أخذها سالبة تم الدليل الا أن محمولها يكون عين موضوع الاصل. قالوا: فالاولى تعريفه بما يشمل المعنيين و هو جعل نقيض المحمول موضوعا و عين الموضوع محمولا مع مخالفة الاصل فى الكيف. قال القطب الرازى: و مناط الشبهة ههنا (أى فى دعوى مخالفة الشيخ لتعريفه فى الكليات عند البيان) انهم جعلوا النقيض بمعنى العدول و ليس كذلك فان نقيض الباء سلبه لا اثبات اللاباء فالمأخوذ فى عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين و فى عكس السالبة سالبة سالبة الطرفين. لكن لما حصل مفومها كانت موجبة محصلة المحمول لان سلب السلب ايجاب، فلهذا أخذها نقيض الموجبة و عكس السالبة. و من تأمل فى عبارة الشيخ ينقدح فى باله أن مراده ما ذكرناه اهـ.

ثم قالوا ان الموجبة الجزئية لا تنعكس خلافا للشيخ لصدق قولنا: «بعض الحيوان لا انسان»

وكذب «بعض الانسان لا حيوان» فاذا نظرنا الى ما ذكره القطب من التأويل و الى ما يفهم من كلام الشيخ فى الدليل اندفع هذا أيضا فان الموضوع فى العكس لا يكون الانسان بل ما ليس لا انسان و ما سلب عنه لا انسان قد لا يكون انسانا بل معدوما محضا فيحمل عليه لا حيوان. غير أنه لا ينطبق على بقية كلام الشيخ فى تحصيل المفاهيم كما رأيت، فالصواب ما قالوه لا ما قاله. و على كل حال فقد قرروا أن حكم الموجبات فى هذا العكس حكم السوالب فى المستوى فتنعكس الموجبة الكلية كلية والسالبة الكلية والجزئية جزئية و يسمى هذا الضرب من العكس على رأى المتقدمين عكس النقيض الموافق.

أما عكس النقيض على تعريف المتأخرين فسموه عكس النقيض المخالف و قالوا ان حكم الموجبات فيه حكم السوالب فى المستوى. أما حكم السوالب فيه فمنها الخاصتان تنعكسان جزئية حينية والوقتيتان و الوجوديتان تنعكس مطلقة عامة والعكس فى الجميع جزئى. أما بقية السوالب فلم يتبين عكسها و بعض المتأخرين

والسلب موضوعا و مقابل الموضوع محمولا، و أما الكمية فقد لا تبقى محفوظة «فكل ا ب» عكس نقيضه «ما ليس ب ليس ا» و «لا شىء من ا ب» عكس نقيضه «بعض ما ليس ب هو ا» والجزئية الموجبة يتبعها عكسها و عكس نقيضها و هو «بعض ما ليس ب ليس ا» اذا كانت النتيجة «بعض ا ب» و أما السالبة الجزئية، فليست تستتبع شياً لأنها لا تنعكس و تشترك فى هذه الاشكال الثلاثة.

لكن الاول يخصه أن القياس الكلى فيه اذا قام بالفعل<sup>(١)</sup> على الحد الاصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط فتكون نتيجة مع نتيجة، و قام أيضا بالقوة على كل موضوع للاصغر فتكون نتيجة تحت نتيجة. و لا نتيجة مع النتيجة فى الشكلين الآخرين فان الاكبر فى الثانى غير<sup>(٢)</sup>

أثبت العكس فى جميع السوالب و عليه فيكون حكم الموجبات حكم السوالب و بالعكس.

١- اذا قام بالفعل على الحد الاصغر. يريد أن القياس المركب من كليتين فى الشكل الاول ينتج حكما بالاكبر على الاصغر نتيجة صريحة أخذت من القياس بالفعل، فعند ذلك يكون هذا القياس بعينه قائما بالقوة على جميع ما شارك الاصغر فى الاوسط. فاذا قلت «كل انسان حيوان» و «كل حيوان يموت فكل انسان يموت» فالقياس قام بالفعل على اثبات الموت للاصغر أى الانسان ثم هو بالقوة قائم على اثبات الحكم نفسه للفرس والجمل والسبع والفيل و نحوها من الحيوانات المشاركة للانسان فى الحيوان و يقال لها نتيجة مع نتيجة لان هذه المشاركات هى مع الانسان فى مرتبة واحدة تحت الحيوان فيحكم عليها معا بحكمه. و يقوم هذا القياس بالقوة أيضا على كل ما يحمل عليه الاصغر لانك اذا حكمت على كل انسان بأنه يموت بذلك الدليل، فقد حكمت هذا الحكم على الرومى منه و الهندى و المتمدن والمتوحش والنابل والخامل، فان الكل انسان. و يقال لمثل هذا نتيجة تحت نتيجة لاندراج ما تحكم عليه فيها تحت ما حكم عليه فى نتيجة القياس الفعلى.

٢- غير مقول بالفعل على الاوسط. أى الاوسط الذى يقال على الاصغر فيدخل فى

مقول بالفعل على الاوسط. و أما فى الثالث و ان كان مقولا، لكن الاصغر ليس موضوع للاوسط ليشاركة<sup>(١)</sup> فيه موضوع آخر لكن النتيجة تحت النتيجة فى

الاكبر حيثذ كل ما كان مع الاصغر فى ذلك الاوسط، بل الذى فى الشكل الثانى هو قول الاوسط على كل من الاصغر و الاكبر أحدهما بالايجاب و الآخر بالسلب، و لا يلزم من سلب شىء عن شىء و ثبوته لآخر أو بالعكس سلب أحدهما عما مع الآخر فى ذلك الشىء.

و نقول ان هذا متابعة من المصنف لظاهر القول بدون تدقيق. والعق أن النتيجة مع النتيجة توجد فى الشكل الثانى متى كانت نتيجته كلية، فانك اذ أثبت الاوسط لجميع افراد الاصغر ثم نفيت عن جميع افراد الاكبر أو بالعكس وجب أن تنفى الاكبر عن جميع ما مع الاصغر فى الاوسط و الا لجاز أن يدخل بعض افراد ما مع الاصغر و هو اوسط فى الاكبر و قد كان الاوسط مسلوبا عن جميع افراد الاكبر فيكون الاوسط ثابتا و منفيا عن هذا الفرد معا و هو تناقض. وخذ مثلا: «كل انسان حيوان و لا شىء من النبات بحيان» فالتنتيجة «لا شىء من الانسان بنبات» فلك أن تقول: ان «كل ما هو مع الانسان» فى الاوسط الذى هو الحيوان يجب أن يسلب عنه النبات والاجاز أن يكون بعض مشمولات الحيوان نباتا. و قد فرضنا صدق «لا شىء من النبات بحيان» و هو ينعكس بالمستوى الى «لا شىء من الحيوان بنبات» فيكون اللازم و هو نقيضه كاذبا، فما استلزمه من تجويز كون «بعض الحيوان نباتا» باطل فيجب أن يسلب «النبات» عن «كل ما مع الانسان فى الحيوان». و أيضا تضم السالبة الصادقة الى اللازم ينتج «بعض الحيوان ليس بحيان» من الشكل الاول و هو بديهى البطلان. وكذلك يكون الشأن لو قلت: «لا شىء من النبات بحيان و كل انسان حيوان» فالتنتيجة «لا شىء من النبات بانسان» و معها «لا شىء من النبات بفرس» و نحوه من كل ما شارك الانسان فى الحيوان.

١- ليشاركة فيه موضوع آخر. و ذلك لانه لا يلزم من صدق شيئين على موضوع واحد أو صدق أحدهما عليه و سلب الآخر عنه أن يكون أحدهما صادقا على ما مع الآخر أو مسلوبا عنه. و ان أقرب ما يظن فيه النتيجة مع النتيجة فى الشكل الثالث قياس تركب من كليتين كقولك: «كل انسان حيوان و كل انسان ناطق» فقد صدق الحيوان والناطق على الانسان. و لكن لما لم يصدق الاوسط و هو «الانسان» على الاصغر و هو الحيوان صدقا

الكلية من الثانى تتصور.<sup>(١)</sup>

و أما فى الجزئى فلا<sup>(٢)</sup> تتصور النتيجة تحت النتيجة فى الاول أيضا، فكيف فى الثانى بل<sup>(٣)</sup> تتصور النتيجة مع النتيجة فى الجزئى من الاول أيضا. و بالجملة انما تكون معها اذا كانت نسبتها الى الكبرى واحدة فتتعد قياسا آخر مع هذا القياس على ذلك<sup>(٤)</sup> المشارك.

كلما لم يلزم أن يدخل ما مع «الحيوان» أو شيء آخر مما هو فى الحيوان فى «الناطق» فإذا كانت نتيجتك «بعض الحيوان ناطق» لم يلزم أن يكون معها نتيجة أخرى يحكم فيها بالناطق على شيء من الحيوان أو غيره. وكذلك لو أبدلت الناطق بالصاهل وكانت الكبرى سالبة كلية فانه لا يلزم من سلب الناطق عن بعض الحيوان سلبه عن شيء آخر من أنواعه ولا عن شيء خارج عنه بالمرّة كما هو ظاهر.

١- تتصور. فان جميع أصناف الانسان يحمل عليها الحيوان فى مثالنا الاول والكبرى بحالها فينتج سلب «النبات» عن كل صنف منها وأنواع النبات يسلب عنها «الحيوان» كما يثبت «الانسان» لجميع أصنافه فى المثال الثانى فيتألف القياس ويتج سلب الانسان أو أى صنف منه عن كل نوع من أنواع النبات وانما يتعدد القياس بتعدد الانواع أو الاصناف فى كل حال.

٢- فلا تتصور النتيجة تحت النتيجة فى الاول. لان البعض الذى فى الاصغر قد يكون فردا واحدا وان عنون بكلية فلا يكون تحته شيء يسرى اليه حكم الاكبر من ثبوته للاوسط أو نفيه عنه، كما لو قلت: «بعض من فى البيت يشاقق للعلم وكل من هو كذلك فهو ناطق» فان هذا البعض ممن فى البيت ليس تحته شيء آخر. وكذلك تقول من الشكل الثانى: «بعض من فى البيت ليس يشاقق للعلم» وكل ذى ذوق سليم يشاقق للعلم «فبعض من فى البيت ليس بذى ذوق سليم».

٣- بل تتصور النتيجة مع النتيجة فى الجزئى من الاول أيضا. لانك تقول فى مثالنا السابق «بعض من فى المسجد وبعض من فى السوق» وهكذا فانك قد تجد المشتاقين للعلم فى كل جماعة من الانسان فكل من شارك أهل البيت فى الشوق الى العلم صح أن يحمل عليه الاكبر بحكم القياس السابق بعينه لا يتبدل فيه سوى الموضوع.

٤- على ذلك المشارك. متعلق بقياسا آخر وذلك كما فى قياس «كل انسان حيوان و

و انما تكون تحتها اذا كانت النتيجة يصح<sup>(١)</sup> أن تصير كبرى فى قياس آخر متصل بهذا القياس فى الذهن يظن لقرب اتصالهما أنهما قياس واحد و هما قياسان فى الحقيقة.

كل حيوان يشعر بحاجته فكل انسان يشعر بحاجته» فان نسبة الفرس و غيره و من أنواع الحيوان الى الحيوان هى عين نسبة الانسان اليه و نسبة الفرس الى الكبرى بدخوله فى موضوعها هى عين نسبة الانسان اليها، فالفرس مشارك للانسان فى هذه النسبة فتتعدد هذه النسبة مع الكبرى قياسا ليدل على ثبوت الحكم لذلك المشاركون هو الفرس بأن تقول: «كل فرس حيوان و كل حيوان يشعر بحاجته». والضمير فى قول المصنف نسبتها يعود الى موضوع النتيجة و مما شاركه فى الاوسط و ذلك المشاركون اشارة الى واحد مما رجع عليه الضمير فى نسبتها كما هو ظاهر.

١- يصح أن تصير كبرى. كما لو قلت: فى الاستدلال على ان «كل حيوان يطلب بحركته ما يحفظ بنيته و يهرب مما يخشى منه هلاكها كل حيوان قد ألهم الشعور بحاجته ليطلب سداها بحركته و كل ما هو كذلك فهو يطلب بحركته ما يحفظ بنيته و يهرب مما يخشى منه هلاكها فكل حيوان يطلب بحركته الخ». فهذه النتيجة يصح أن تكون كبرى فى قياس متصل بهذا القياس فى الذهن، بمعنى أن الذهن يلاحظه كانه داخل فيه، و هو «كل انسان حيوان و كل حيوان يطلب بحركته الخ». فانه بعد ثبوت «أن كل حيوان يطلب الخ» بمقتضى القياس الاول ينساق الذهن الى أن ما دخل فى «الحيوان» من انسان و غيره يطلب الخ فيظن الانسان أن القياس الذى أقيم لاثبات الحكم للانسان هو بعينه القياس الذى أثبتته للحيوان و فى الحقيقة هما قياسان.



## (الفصل الثالث عشر)

## في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

ربما تتوهم أنه لما يلزم الصدق عن القياس الصادق المقدمات الصحيح التأليف، ينبغي أن لا يلزم الصدق عن المقدمات الكاذبة، و أنت تعلم أن هذا استثناء نقيض المقدم و هو غير ناتج.

فانا نقول: ان كان القياس صادقا والمقدمات صحيحة التأليف ينتج الصادق، فان استثنينا نقيض المقدم و قلنا لكنه ليس بصادق المقدمات أو صحيح التأليف لم يلزم<sup>(١)</sup> أن يقال لا ينتج الصادق أو ينتج. فاذا عرفت هذا فاعلم: أنه قد تلزم النتائج الصادقة عن المقدمات الكاذبة، و لا يمتنع هذا الا اذا كانت الكبرى<sup>(٢)</sup> كاذبة بالكل فى الشكل الأول

١- لم يلزم أن يقال الخ. يريد المصنف أن من يزعم أن الصادق لا ينتج الا من الصادق لا دليل له على زعمه الا أن يؤلف قياسا استثنائيا على الصورة التى ذكرها، فتكون استثنائيته نقيض المقدم و استثناء نقيض المقدم لا ينتج فى القياس الاستثنائى شيأ لا سلبا و لا ايجابا، لان التالى قد يكون لازما لملزوم آخر كما بين فى موضعه.

و غرض المصنف من هذا الفصل أن يفيد الطالب التثبت فى تبذ النتيجة اذا علم كذب مقدمة من مقدماتها أو كذب جميع المقدمات فقد تكون النتيجة صادقة فلا يصح طرحها لمجرد العلم بان شيأ من مقدماتها كاذب، و كذلك لا ينبغي أن يغشه صدق النتيجة فيظنه دليلا على أن مقدماته كانت محصّة صحيحة.

٢- الا اذا كانت الكبرى كاذبة بالكل و الصغرى صادقة كلية الخ. يمثل لذلك بأ تقول: «كل انسان حيوان وكل حيوان حجر» فان النتيجة و هى «كل انسان حجر» كاذبة لا محالة، لان الصغرى صادقة كلية لان «كل انسان حيوان» قضية لاريب فى صدقها بالكل أى فى جميع الافراد، و «كل حيوان حجر» كاذبة بالكل أى لا يصدق «الحجر» و لا على فردوا حذمن أفراد «الحيوان»، فاذا تبين كذبها فى الكل كما هو ظاهر وجب أن يكون ضدها و

والصغرى صادقة كلية فالنتيجة كاذبة لا محالة بالكل، اذ لو كانت صادقة و أخذنا ضد الكبرى التي هي الصادقة و ألّفناها مع صغرى القياس الصادقة تنتج مقابل هذه النتيجة و صادقا، فيكون الضدان صادقين بالكل، هذا محال. و في غير<sup>(١)</sup> هذا الموضوع لا يمتنع لزوم الصادق، سواء كانت المقدمتان

هو «سلب الحجر عن الحيوان» صادقا لا محالة. اذ لا معنى للكذب في الصدق على كل فرد فرد الا أن السلب عن كل فرد صادق، ف ضد الكبرى في القياس تكون صادقة و هي «لا شيء من الحيوان بحجر» و يمكن ضمها الى الصغرى الصادقة في قياس من الشكل الاول فتنتج لا محالة «لا شيء من الانسان بحجر» و هو صادق قطعاً فلو صدقت نتيجة الایجاب لاجتمع الضدان في الصدق و هو محال.

و قول المصنف التي هي الصادقة: صفة ل ضد الكبرى و قوله بعد ذلك بسطر «و صادقا» عطف على مقابل أى تنتج مقابل و تنتج صادقا و فيه تساهل خفيف.

١- و في غير هذا الموضوع لا يمتنع لزوم الصادق الخ. فقد تكذب المقدمتان بالكل و تصدق النتيجة كما تقول: «كل انسان فرس و كل فرس ناطق» فانه ينتج صادقا و هو «كل انسان ناطق».

و لكن اذا كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط فلا يتصور صدق النتيجة الكلية لان معنى الكذب بالجزء أن يكون المحمول أخص من الموضوع فهو يصدق على بعض أفراد الموضوع و لا يصدق على جميعها. فلو أن الصغرى في الشكل الاول كذبت في الجزء ثم كذبت الكبرى كذلك في الجزء لكان الاوسط اخص من الاصغر و الاكبر أخص من الاوسط و الاخص من الاخص فيكون الاكبر أخص من الاصغر فيستحيل حمله على جميعه، ففي مثل هذا لاتصدق النتيجة الجزئية. و كلام المصنف انما هو في نتيجة القياس اللازمة لشكله و هي من الكليتين كلية في الشكل الاول و قد رأيت انها لا تنتج صادقة من كليتين كاذبتين في الجزء معا، فلعل المصنف لم يلتفت الى هذا حتى عمم الحكم في قوله: «و في غير هذا الموضوع لا يمتنع لزوم الصادق» ثم كرر التعميم في قوله: «سواء كانت المقدمتان كاذبتين بالكل والجزء» و لا يعتذر له بأنه قال «والجزء» بالواو لا بأوفكانه يريد كاذبتين بالكل والجزء معا و هذا يتحقق في صورة واحدة و هي الكذب بالكل لان ما يكذب في الجميع يكذب في البعض بالضرورة لان هذا لا يتفق مع بقية

كاذبتين بالكل و الجزء أو الصغرى<sup>(١)</sup> كاذبة وحدها بالكل أو الجزء، أو الكبرى<sup>(٢)</sup> كاذبة وحدها بالجزء.  
و أما فى الشكلىن الآخرىن فقد يلزم الصدق على أى<sup>(٣)</sup> وجه اتفق، و لا

كلامه و يكون قوله «والجزء» من اللغو الذى لا معنى له فى بيان الحقائق.

١- أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء. أى والكبرى صادقة بالكل كما تقول: «كل انسان حجر و كل حجر جسم فكل انسان جسم» أو تقول: «كل حيوان انسان و كل انسان متنفس فكل حيوان متنفس» فالصغرى فى الاول كاذبة بالكل و فى الثانى بالبعض و النتيجة صادقة فى الحالين.

٢- أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء. أى والصغرى صادقة بالكل كقولك: «كل انسان حيوان و كل حيوان ناطق فكل انسان ناطق» و قيد المصنف بقيد «وحدها» لان الصغرى اذا كانت كاذبة بالجزء أيضاً معها فقد تقدمت فى صورة كذب المقدمتين و قد علمت ما فى هذه الصورة من خطأ المصنف.

٣- على أى وجه اتفق. أما فى الشكل الثانى فلأن سلب شىء عن شىء و ثبوته لآخر اذا كذب فى الكل أو فى البعض لا يلزم عنه كذب سلب أحد الشئيين عن الآخر، بل قد يصدق سلب أحدهما عن الآخر بالكل أو البعض على حسب الضروب وخذ للمثل: ما لو صدقت الصغرى بالكل و كذبت الكبرى كذلك، و هى الصورة التى يمتنع معها الصدق فى الشكل الاول كقولك: «لا شىء من النبات بحيوان و كل حجر حيوان و لا شىء من الغضب بحلم و كل جبن فهو حلم» فان الصغرى صادقة فى القياس بالكل و الكبرى كاذبة فيهما كذلك بالكل و النتيجة صادقة. اذ «لا شىء من النبات بحجر» فى الاولى و «لا شىء من الغضب بجبن» فى الثانية.

ويمكنك أن تعتبر ذلك فى بقية ضروب هذا الشكل كلية أو جزئية غير أنى أرى المصنف قد أصاب فى تعميم الحكم عند النظر الى الضروب التى تنتج الجزئى و لكنه أخطأ خطأه السابق فى تعميمه القول عند تأليف ما ينتج الكلى فى هذا الشكل، اذا كذبت القضيتان معا بالجزء فقط فان الكليتين لو كذبتا بالجزء فقط يمتنع أن تصدق معهما النتيجة الكلية فان سلب الشىء عن أمر اذا كذب بالجزء فقط ثم كذب ثبوته لآخر كذلك كان ذلك الشىء أخص منهما معا، فانه لم يكذب سلبه عن بعض أفراد الاول فقط دون

تعجز عن اعتبار كل هذا بنفسك.

و قولنا «الكاذب فى الكل» هو أن يكون الحكم فى جميع آحاد الموضوع كاذبا والكاذب فى البعض هو أن لا يكذب الا فى بعض آحاد الموضوع مثال الاول قولنا: «كل حجر حيوان» و مثال الثانى قولنا: «كل حيوان انسان»

الجميع الا لانه يثبت للبعض دون البعض. و هذا شأن الاخص من شىء يثبت لبعض أفراد الاعم منه دون البعض الآخر و لم يكذب اثباته للآخر فى البعض فقط، الا لانه يثبت لبعضها و لا يثبت للبعض الآخر كذلك و هو شأن الاخص مع الاعم كما ترى. فاذا كان الشىء المسلوب أخص من الشئين اللذين سلب هو عن أحدهما و أثبت للآخر تصادقا فيه تصادقا جزئيا لا محالة، فكان بعض افراد أحدهما بعض افراد الآخر فلا يصح سلب أحدهما عن الآخر سلبا كليا. و الامر بديهي لا يحتاج الا الى التفات الذهن واليك مثلا: «لا شىء من الحيوان بانسان و كل متنفس انسان»، كذب «سلب الانسان عن الحيوان» بالجزء فقط لان «بعض الحيوان انسان» و بعضه ليس به و كذب اثباته للمتنفس بالجزء فقط، لان «بعض المتنفس انسان و بعضه ليس بانسان» فالحيوان والمتنفس يتصادقان فى الانسان لا محالة فتكذب النتيجة السالبة بالكل بلاريب، فلا يصح «لا شىء من الحيوان بمتنفس» على أنها صادقة و هى فى هذا المثال لا تصدق جزئية أيضا كما ترى. و لو أبدلت «الحيوان بالايض» مثلا صدقت جزئية لا غير.

أما فى الشكل الثالث فقد يكذب الشئان على شىء و احد بالكل و الجزء أو يصدق أحدهما و يكذب الآخر كذلك و تكون النتيجة صادقة كما تقول: كل انسان حيوان و كل انسان صاهل صدقت الاولى بالكل وكذبت الثانية كذلك و صدقت النتيجة و هى «بعض الحيوان صاهل» و تقول: «كل حيوان انسان و كل حيوان كاتب بالفعل فبعض الانسان كاتب بالفعل» كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط، و صدقت النتيجة جزئية و بقية الضروب لا تخفى على من استعمل ذهنه.

## الفصل الرابع عشر

### فى القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

قد تؤلف قياسات من مقدمات متقابلة بالتضاد أو بالتناقض احتيالا<sup>(١)</sup>

١- احتيالا لينتج الخ. حاصله أنك قد تؤلف قياسا من مقدمتين متنافيتين تثبت فى احدهما ما نفيته فى الاخرى لتخجل خصمك و يكون ذلك عندما تجده مسلما بكل منهما، و طريقة استغفاله ان تغير له أسماء الحدود ليظن الاختلاف فيسلم النفى والاثبات فى شىء واحد ثم تكشف له الامر فيسقط فى نفى الشىء عن نفسه فى الحقيقة و ذلك كأن تريد اسقاطه فى تسليم، أن الانسان ليس بانسان فتقول له: أنت مسلم بأن الانسان آدمى» ثم لجهله بمردفة «البشر للانسان و الآدمى» تقول له و تسلم ان «لا شىء من الآدمى ببشر» فيقبل ذلك فتلزمه نتيجة «لا شىء من الانسان ببشر» ثم تكشف له «أن البشر هو الانسان» فيقع فى الخزى لالتزامه بجهله أن «ليس الانسان بانسان» و فى هذا القياس من الشكل الاول قد ترادفت الالفاظ الثلاثة كما ترى.

و لو سلم الخصم «أن الانسان متحرك بالارادة» و سلم أيضا أن «لا شىء من الحيوان بمتحرك بالارادة» لانك استغفلته فأوهمته أن الارادة هى الانبعاث بفكر لزمه تسليم «لا شىء من الانسان بحيوان» من الشكل الثانى، فاذا كشفت له «أن الانسان من الحيوان» وقع فى أن «بعض الحيوان ليس بحيوان» و التقابل فى المقدمتين من جهة أن الانسان مما شمله الحيوان فى الثانية و سلبت عنه الحركة بالارادة فى ضمن الكلية مع أنه قد ثبتت له الحركة بالارادة فى الصغرى و قد أبدلت الحد بكلية، فان كان الخصم يجهل معنى البشر و وضعت البشر موضع الحيوان كان اللفظان مترادفين و قد سلب عنهما شىء واحد و هو الحركة بالارادة بمعناها الحقيقية. و لو أردت أن تبدل الحد بجزئية جعلت الحيوان فى المقدمة الاولى و الانسان فى الثانية كما فعل المصنف. فاذا سلم ان «كل آدمى بشر» و «لا شىء من الآدمى بانسان» لجهله بمعنى الآدمى فقد لزمه «بعض البشر ليس بانسان» مع انها واحد فيخزى بسقوطه فى التزام أن «بعض الانسان ليس بانسان» فقد وجدت ثلاثة أسماء مترادفة حمل اثنان منهما على الثالث. و لو قلت بدل الآدمى الضاحك كان

لك مترادفان حملا على ثالث غير مرادف لهما.

هذا كله مراد المصنف مما قاله فى أول الفصل و آخره بدون التفات الى تصويره الذى ذكره قوله: «بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الاولى الخ» أما على هذا التصوير فلا حاجة الى الترادف و لا الاستغفال بابدال الحدود فان ذلك قد يكون بدون هذا. ثم ان القياس المركب من المتقابلتين لا يكون الامن الشكل الثانى والثالث و لا يتصور من الاول بحال و دونك البيان:

أما أنه لا يلزم الترادف و لا الابدال فلان المدار على وجود مسلمات عند الخصم، يستنتج منها نقيض المسلمة الاولى تخالفت الحدود فى المعنى واللفظ أو توافقت. و أما أن القياس المركب من المتقابلتين على هذا التصوير لا يكون الا من الثانى و الثالث فلان النقيضين لا يكونان نقيضين الا اذا اتحدا فى الموضوع والمحمول فالمقدمتان أى المسلمة الاولى و نقيضها لابد أن تكونا كذلك فموضوعهما واحد و محمولهما واحد، فلك أن تأخذ نتيجة سلب الشئ عن نفسه من الثانى ان اعتبرت الوسط هو المحمول أو من الاول ان اعتبرت الوسط هو الموضوع.

و اعتبر لذلك مثلاً فيما لو سلم خصمك: «أن تزوج أكثر من أربعة سنة لان النبى صلى الله عليه وسلم فعله» ثم هو مع ذلك يسلم انه خصوصية و يسلم بأن «لا شئ من الخصوصية بسنة» فانه تلزمه نتيجة «لا شئ من تزوج الاربعة بسنة» و هى ضد المسلمة الاولى ان أخذت الاولى كلية و نقيضها أن أخذت جزئية. و على كل حال فالمسلمة الاولى مع نقيضها تنتج أن الشئ ليس هو بالكل أو بالجزء من الثانى أو الثالث. فان شئت قلت: «لا شئ من تزوج أكثر من الاربعة بتزوج أكثر من الاربعة أو بعض ما هو سنة ليس بسنة» و يكون تسليم الخصم بالمقدمة الاولى المسلمة آتيا من غفلته عن المسلمتين الآخرين لامن الغفلة عن معانى الالفاظ و هو كثير الوقوع.

نعم اذا اكتفى بالتناقض فى المعنى و لم يعتبر اللفظ فى اتحاد أطرافه صح ما قاله المصنف حتى على تصويره ذلك و مثاله من الشكل الاول أن يسلم خصمك أن: «كل انسان بشر» و يسلم ان «كل بشر ضاحك و لا شئ من الضاحك بآدمى» فينتج من هاتين القضيتين «لا شئ من البشر بآدمى» و هو يضاد «كل انسان بشر» اذا لو حظ المعنى ، اذا

لا ينتج منها أن الشيء ليس هو نفسه و تشترك المقدمتان فيها فى الحدود.  
لكن تَرُوجُ بان يبدل اسم حدّ بما يرادفه أو يؤخذ بدل الحدّ جزئيّه أو كليّه،  
فيحكم عليه بما يقابل حكم الحدّ، فلا يقال مثلاً: «الانسان ضاحك، الانسان  
ليس بضاحك» «بل البشر ليس بضاحك» و لا يقال: «الحيوان متحرك  
بالارادة، الحيوان ليس بمتحرك بالارادة» بل «الانسان ليس بمتحرك  
بالارادة».

و هذا القياس يستعمله المغالطيون و الجدليون أيضاً على سبيل التبيكيت،  
بأن تسلّم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة نقيض تلك  
المسلمة الاولى، فينتج من الاولى و من نقيضها اللازم من تلك المقدمات أن  
الشيء ليس هو.

و هذا الضرب من القياس لا يتألف فى الشكل الاول الا أن تكون الحدود  
الثلاثة مترادفة حتى اذا كرر الوسط بلفظ واحد كانت الكبرى مقابلة الصغرى

كانت الصغرى «بعض البشر ضاحك» كانت النتيجة نقيضها فى المعنى أيضاً لكنها لا  
تصلح كبرى فى الاول فاذا ضمنت النتيجة الى المسلمة الاولى هكذا «كل انسان بشر و  
لا شيء من البشر بآدمى فلا شيء من الانسان بآدمى» مع أن «الآدمى هو الانسان» فاذا  
كشفت ذلك لخصمك فقد وصلت الى تبكيته بجهله فى فهم الالفاظ و تسليمه لاحكام  
عليها بلا تعقل. و يمكنك أن تمثل من الشكل الثالث فيما لو سلم خصمك ان: «الخلق  
غريزة» ثم سلم ان «الخلق خصلة» و «كل خصلة فليست بفطرة فلا شيء من الخلق  
بفطرة» و هو يضاد المسلمة الاولى لان الفطرة و الغريزة واحد، ثم تقول: «كل خلق  
غريزة و لا شيء من الخلق بفطرة فبعض الغريزة ليس بفطرة» و هو سلب الشيء عن  
نفسه لاتحاد الغريزة والفطرة فى المعنى.

و لا يخفاك ان هذا الضرب من القياس ضرب من اللهو الذى يعبث به بعض من لا هم له  
فى تمحيص الحقائق و انما هم المشاغبات والتفنن فى طرق المنازعات. و ما ذكره  
المصنف الا ليجتاط السلامة من شره بالتدقيق فى فهم معانى الالفاظ و معرفة خاص  
المفهورات من عامها و ما يعرض لكل فيكون المحصل فى حزم من عبث العابثين.

حيثذ فى المعنى.  
 و أما فى الشكل الثانى فيتألف بأن يؤخذ موضوع المقدمتين اسمين  
 مترادفين و يحمل عليهما شىء واحد بالايجاب والسلب.  
 و فى الثالث كذلك بأن يجعل الموضوع لفظا واحداً والمحمول اسمين  
 مترادفين.



## الفصل الخامس عشر

### فى المصادرة على المطلوب الأول

و هذا هو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة فى قياس ينتج منه المطلوب و  
يبدل منه اسم بمصادف له احتيالا مثل أن يقال: «كل انسان بشر و كل بشر  
ضحاك فكل انسان ضحاك» فالنتيجة والكبرى شئ واحد، فأية مقدمة  
جعلت هى النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحدا  
ذا اسمين مترادفين كما قلنا<sup>(١)</sup>: «الانسان بشر» و قد يصادر على المطلوب  
الاول فى قياس واحد و قلما يخفى الا على ضعفاء العقول، و قد يقع ذلك فى  
قياسات متركبة<sup>(٢)</sup> متتالية بأن يكون المطلوب يبين بمقدمة تلك المقدمة انما  
نتجت بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه و كلما كان أبعد كان من القبول

١- كما قلنا الانسان بشر. فانك جعلت النتيجة «الانسان ضحاك» و انما كانت هى  
الكبرى لانك لم تصنع شيا سوى تبديل اسم البشر فيها بالانسان والمحمول فيها غير  
المحمول فى الصغرى و غير الموضوع فى الكبرى معنى فهى القضية التى فيها حمل  
حقيقى و ليس فى مقدمتى القياس حمل حقيقى الا فى الكبرى، و معنى موضوعها هو  
عين معنى موضوع النتيجة و محمولها عين محمولها فهى هى، فعند ذلك يتبين لك انه  
لم يكن فى المقدمة الاخرى حمل حقيقى، فان لفظى محمولها و موضوعها بمعنى  
واحد حتى صح ابدال أحدهما بالآخر فى قضية أخرى و هى هى لم يتغير معناها.

٢- متركبة متتالية. كما تقول فى الاستدلال على أن: «كل حركة تستدعى مسافة تحصل  
فيها كل حركة فهى ذهاب من مبدأ الغاية و كل ما كان كذلك يستدعى مسافة» فاذا قال  
قائل ان الكبرى ليست بيينة فتقول له: «كل ذهاب من مبدأ الغاية فهو انتقال و كل انتقال  
يستدعى الخ» فقد بعدت عن المطلوب الاول الذى ذكر فيه لفظ الحركة و أتيت  
بالانتقال فى بيان بعض مقدماته و هو عين الحركة و ذلك ربما لا يلتفت اليه الا من له  
شئ من الفطنة، فان بعد بأكثر من ذلك كان أخفى و أدنى الى القبول.

أقرب.

و قد تمكن المصادرة على المطلوب الاول فى الاشكال الثلاثة، لكن ان كان المطلوب موجبا كليا أمكن فى الشكل الاول صغرى<sup>(١)</sup> وكبرى، و ان كان جزئيا لم يمكن<sup>(٢)</sup> الأصغرى و ان كان سالبا كليا لم يمكن الأكبرى. و أما فى الثانى فان المطلوب لا يكون<sup>(٣)</sup> الاسالبا، ففى ضرب يكون

١- صغرى وكبرى. أما الكبرى فكمثال المصنف و أما الصغرى فكما لو قلت: «كل ضاحك انسان و كل انسان بشر فكل ضاحك بشر فان المطلوب هو الصغرى، لانك لم تصنع شيأ فى النتيجة سوى أن أبدلت لفظ الانسان بالبشر، والحمل الاول الذى كان فى القياس هو بعينه الذى فى النتيجة والكبرى لا حمل فيها و انما طرفاها اسمان مترادفان لمعنى واحد.

٢- لم يمكن الأصغرى. لان المطلوب الجزئى لا يمكن أن يقع فى الشكل الاول كبرى لاننا شرطنا فى انتاجه كلية الكبرى اما الصغرى فقد تكون جزئية موجبة و كذلك يقال فى السالب الكلى و انه لا يقع الاكبرى فى الشكل الاول لشرط الايجاب فى صغراه.

٣- لا يكون الاسالبا. لان الكلام فى المصادرة بأن يكون المطلوب احدى المقدمتين و قد شرط فى الثانى اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والنتيجة منه التى هى المطلوب سالبة دائما فاذا كانت المصادرة فى قياس من الشكل الثانى فالمطلوب لابد أن يكون سالبا فتارة يكون سالبة صغرى، و أخرى سالبة كبرى فان كان سالبا جزئيا فلا يكون الاصغرى لاشتراط كلية الكبرى فى الشكل الثانى.

تقول فى الاستدلال على لا شيء من الحجر بانسان «لا شيء من الحجر ببشر و كل انسان بشر فلا شيء من الحجر بانسان» و هو عين الصغرى لان الانسان والبشر شيء واحد و لو كان مطلوبك جزئيا و هو بعض الحجر ليس بانسان لاتيى بالصغرى سالبة جزئية بأن تقول بعض الحجر ليس ببشر الخ فتكون النتيجة عين الصغرى كذلك.

أما أن يكون المطلوب الكلى عين الكبرى و هى سالبة فلا يمكن الا اذا كان موضوع الكبرى هو عين موضوع الصغرى و كان الوسط عينهما كذلك، فتكون الحدود ألفاظا مترادفة و يكون المطلوب كاذبا دائما كما لو أردت أن تستدل على أن لا شيء من الانسان بأدمى بقولك: «كل انسان بشر و لا شيء من الأدمى ببشر فلا شيء من الانسان

صغرى و فى ضرب يكون كبرى هذا ان كان كلياً، فان كان جزئياً لم يمكن الا صغرى.

و فى الثالث ان كان موجبا جزئياً جاز صغرى<sup>(١)</sup> و كبرى و ان كان سالبا

بآدمى» و هو عين الكبرى هو محمول المطلوب فى الشكل الثانى دائماً و محمولها هو الوسط المحذوف عند الاستنتاج فكيف يكون المطلوب عينها. نعم قد تكون الكبرى عكساستوياً للمطلوب كما لو قلت فى الاستدلال على أن لا شىء من الانسان بحجر «كل انسان بشر و لا شىء من الحجر ببشر فلا شىء من الانسان بحجر» فان هذه النتيجة هى عكس «لا شىء من الحجر ببشر» لان الانسان و البشر واحد و من هذا تعلم تساهل المصنف فى رمى الكلام على عواهنه. [اى تكلم بما حضره و لم يبال اصاب ام اخطأ].

١- جاز صغرى و كبرى. أما أن يكون كبرى فكما تقول فى الاستدلال على أن «بعض الانسان ناطق كل بشر انسان و بعض البشر ناطق فبعض الانسان ناطق» و هو عين الكبرى. و غاية ما صنعت انك أبدلت البشر بالانسان. و أما أن يكون صغرى فهو غير ممكن الا اذا ترادفت الحدود الثلاثة، كما تستدل على أن بعض الانسان آدمى بقولك «بعض البشر انسان و كل بشر آدمى فبعض الانسان آدمى» و هو عين «بعض البشر انسان» بابدال البشر بالانسان و الانسان بالآدمى. أما أن يكون المطلوب عين الصغرى والحمل حقيقى فغير متصور لان محمول الصغرى هو موضوع المطلوب فى هذا الشكل و موضوعها هو الوسط المحذوف، فكيف يمكن أن تكون عين المطلوب و محموله غير محمولها. و قد قال المصنف فيما سبق «فاية مقدمة جعلت هى النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحد» فاذا جعلت النتيجة هى الصغرى كانت الكبرى مترادفة الاطراف و كان لابد لك من أن تعتبر أن لا فرق بين أن يكون محمول الصغرى موضوعاً أو محمولاً حتى يتأتى لك أن تقول: ان الصغرى هى النتيجة بعينها فتكون الاطراف مترادفة كما قلنا، فتعميم المصنف ليس بصواب كما ترى. أما لو كان المطلوب جزئياً سالبا فلا يمكن أن يكون صغرى فى المصادرة لاشتراط ايجابها فى هذا الشكل و انما يجوز أن يكون كبرى كما تقول فى الاستدلال على أن «بعض الانسان ليس بفرس» «كل بشر انسان و بعض البشر ليس بفرس» لينتج «بعض الانسان ليس بفرس» و هو عين الكبرى بابدال لفظ البشر بالانسان و معناهما واحد. و بقية كلام المصنف ظاهر و الله

جزئیا لم یجز الّا کبری و فی الاول لا یصح بیانہ بوجه ما لانه لا یصلح لا  
صغری و لا کبری.

## الفصل السادس عشر

في أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها أنه قياس و لا يكون و  
بعضها أنه نافع منفعة القياس و في غير ذلك من القياسات  
المُخَدَّجَة

[القسمه]

فمن جملة ذلك القسمه فقد<sup>(١)</sup> ظن بها أنها قياس على كل شيء و عند

١- فقد ظن بها أنها قياس على كل شيء الخ. ظن بعض القوم أن القسمه وحدها قياس لاثبات أحكام الاقسام للمقسم في كل شيء و كل شيء له أقسام تختلف أحكامه باختلافها فطريق معرفة هذه الاحكام انما هو قسمته الى تلك الاقسام، فمن عرف الكلب بحقيقته قد يضطرب ذهنه عند رؤية الجارح منه و ما فيه من غريزة الافتراس فيكاد يظنه غير ما عرفه فاذا قسمت الكلب الى «الجارح» و «غير الجارح» هذا الخاطر و اطمأن الى ما أصاب من الحقيقة. فقد كان بعض الاحكام غير معروف فعرف بالقسمه فهي القياس الذي أدى الى هذا العرفان. و عند بعضهم أنها من أقسام البرهان و هي من بين أقسامه يكتسب بها الحد فان طالب الحد ينظر بعد تصور الشيء ببعض وجوهه الى ما يحمل على ذلك الشيء و يقسم تلك المحمولات و يفصل بعضها عن بعض حتى يتبين له من بينها الاعم و الاخص والذاتي والعرضي ثم يرتب بعد ذلك أجزاء الحد و يذهب منها الى تصور الحقيقة به.

و لنندع ما ابتدلوه من الانسان والحيوان ولتطلب ما لا يبعد منه و هو النفس الانسانية، فاذا أردنا تحديدها و قد كنا عرفنا أن جميع الممكنات لا تخرج عن الاجناس العشرة فأول نظرة تلقى على النفس تضم صفاتها مختلطة غير متميزة بشيء سوى أن مجموعها انما يحمل على النفس الانسانية و لا يحمل على ما سواها من الانفس الحيوانية و غيرها ان كانت فيحمل على النفس الانسانية أوصاف النامية الحساسة العاقلة أو الناطقة معا و لا تحمل هذه الاوصاف معا على غيرها ثم يحمل عليها المتحركة بذاتها الطالبة لما

يحفظ شخصها و يبقى نوعها الدافعة لما يبديهما القابلة لابتداع كل صنعة بلا قيد و لا نهاية كل ذلك يحمل عليها معا و لا يحمل مجموعه على غيرها ثم قد يحمل عليها صفات أخرى يطول تعديدها.

فأول شيء يخطر ببال طالب الحد بعد هذا العلم الاجمالي هو أن يقسم هذه المحمولات أو الصفات الى ما تشترك فيه مع غيرها و ما تنفصل به عنه ثم يقسم كلامها الى ما هو متصل بذاتها بحيث يصح أن يؤخذ منه اسم لها أو لجزء من أجزائها ان كان لها جزء و ما هو تابع لذلك يتصل بها بواسطته، و لا يخفى عليك ما حصله الطالب من العلوم بالقسمتين و لم يكن من عمل فكره سوى تمييز الطوائف و فصل الاقسام، و بهذا العمل وحده قد تميزت الصور في ذهنه على وجوه لم تكن و هو ضرب من التصور بل و من التصديق أيضا لم يكن أولاً ثم كان.

بعد هذا ينتقل الى طلب علم آخر ان لم يكن بديها كما هو الشأن في مثالنا، و هو علم أنها جوهر أو عرض فان كانت عرضا فمن أي أجناسه هي فان ذلك غير بين بنفسه فيسلك طريقا آخر من التقسيم و هو أنها اما جوهر و اما عرض، و للاول في صفاتها ما يدل عليه كتعلقها لنفسها بدون التفات الى شيء سواها و للثاني ما قد يسوق الذهن اليه ككون أثرها لا يظهر الا في الاجسام فاذا ترجح عنده أحد القسمين - و ليكن انها جوهر - رجع الى طلب أي الجواهر هي، هل هي جسم أو جوهر مجرد و ذلك لا يعرف الا بالاستدلال أيضا لانه ليس بديهي. فاذا انتهى الى غاية هذا الطلب انصرف الى البحث في أنها بسيطة أو مركبة و أمر الخلاف في جميع ذلك معروف، فاذا أصاب حاجته من ذلك رجع الى ما كان ميزه بالتحليل فان وجده جميعا من اللوازم بعضه للذات و بعضه بالواسطة، و ذلك ان كانت بسيطة فلا يكون له الا ما شبه الحد فيعرفها بالرسم، فان كانت في رأيه مركبة حسبما أرشده الدليل ميز الجنس من الفصول المنوعة و الفصول من الخواص كل ذلك بضروب من التقسيم. ثم بعد هذا يضع كل وصف في مرتبته على الوجه الذي بين في القول الشارح فيكون له من ذلك حد الحقيقة.

و قد يذهب طالب الحد الى تقديم العلم بأن الشيء جوهر أو عرض و انه بسيط أو مركب على التقسيم المميز لطوائف الاوصاف عامها و خاصها ما اتصل بالذات منها

مباشرة و ما كان لها بالواسطة و ليس يضره من ذلك شىء.

و لا يخفى ان القسمة كانت من الاعمال الفكرية السابقة اما بيانا بنفسها و كسبا للمعلوم و اما جزأ من بيان و مقدمة من كسب فان امتياز الطوائف فى المحمولات علم و انما كاسبه القسمة وحدها. والعلم بأن الحقيقة من مقول الجوهر أو العرض و انها بسيطة أو مركبة انما كسب بالقسمة و اختيار أحد الاقسام، فهي تارة قياس لانا لا نعنى من القياس الا المركب من عدة أحكام مقصودة ألف بينها عمل فكرى لتحصيل معلوم لم يكن، و ذلك ثابت فى التقسيم لتمييز المحمولات بعضها عن بعض. و تارة جزء قياس و هو ظاهر و لم يمنعه المصنف و هذا النحو من العمل الذهنى لكسب الحد هو الذى عنه بعض القوم فى قوله: «ان الحد يكتسب بالبرهان» و انما يكتسب بالقسمة من أنواع البرهان.

أما ما سياتى للمصنف فى باب أفرد لبيان ان الحد لا يكتسب بالبرهان فهو تقليد لجمهور من سبقه لم ينظر فيه الا الى صور و أشكال يغرّظاها و لا قيمة لحقيقتها و زعمه كغيره أن لا طريق لاكتساب الحد الا التركيب نسيان لأهم الاعمال فى الكسب و نظر الى آخر ما ينتهى اليه العمل. فان مجرد التركيب و تقديم بعض الاجزاء على بعض انما يتيسر لمن علم الاوصاف و ميز خاصها من عامها و عرف نسبتها للماهية بكونها مقوما أو عارضا و لم يبق عليه الا الضم و جودة الوضع لا غير و هذا طرف من كسب الحد لا كله، فان أراد المصنف أو غيره أن يصطلح على انه لا يسمى كاسبا للحد الا هذا الضم والترتيب الذى سماه بالتركيب لم تنازعه فى الاصطلاح، لكن ينقلب النزاع الى نزاع فى استعمال الالفاظ لا فى بيان الحقائق.

أما ظن ان القسمة قياس على كل شىء فلا يبعد عن الحقيقة اذا كانت وجهته ما قدمناه من أن الاحكام التى تثبت لشيء واحد بواسطة أقسامه لا سبيل الى اثباتها له الا تقسيمه اليها لتستقر له أحكامها، و كثيرا ما يكفى مجرد التقسيم فى ظهور ثبوت الحكم و يبقى التقسيم ملحوظا لا ينصرف الذهن عنه بعد ظهور المطلوب، و عند ذلك يكون التقسيم وحده هو الطريق و قد يحذف كما يحذف الحد الوسط فى كل قياس فيكون جزأ من الدليل، و تسميته قياسا لانه الواسطة الحقيقية الى المطلوب و هذا الثانى هو ما يسمى

عندهم بالقياس المقسم أو الاستقرا التام، كما فى قولهم «الجسم اما جماد أو نبات أو حيوان وكل جماد متحيز وكل نبات متحيز وكل حيوان متحيز فكل جسم متحيز» و من ذلك تقسيم الكهرباء الى موجبة و سالبة و اثبات أحكام كل منهما له ليثبت الحكم للكهرباء.

والاستقراء الناقص باب من أبواب القسمة من هذا القبيل الثانى لانه تقسيم الكلى الى جزئياته ثم اثبات أحكامها لها لتثبت له بالضرورة، و انما أفردوه نوعا من أنواع القياس على حدة لانهم لا يستعملون فيه صورة التقسيم بامّا و اما.

أما ما هو من القبيل الاول فلا يكاد ينحصر فمعرفة العام والخاص انما تكتسب بالنظر الى الوصف مع ما يشمله و اليه بالنسبة الى ما لا يدخل تحته، فبعد ظهور القسمة يتبين ان الوصف خاص بموصوفه دون سواه، بل معرفة الأعم من كل عام كالمذكور مثلا انما تحصل بعد جولان النظر العقلى فى جميع أقسام المعلومات ليعلم أنها لا تخرج عنه، بل عندى أن جميع أعمال العقل فى انتزاع الكليات من الجزئيات انما هى ضروب من التقسيم بين ما تختلف فيه الافراد و ما تشترك فيه ينتقل منها الذهن الى الكلى بعد طرح ما افرقت فيه من المشخصات عنه مع بقاء التقسيم ملحوظا حتى يتحقق الحمل على مختلفين.

و لا يزال التقسيم من هذا القبيل بابا من أبواب البلاغة يتنافس البلغاء فى استجاداته و يتفاضلون فى وجوه حسنة والبلاغة تنتهى الكمال فى اصابة الحق بالدليل مع شىء من حسن الاسلوب وجودة التأليف فى اللفظ.

قالوا و من أحسنه ما جاء فى قوله تعالى: «هُوَ الَّذِى يُرِيكُمْ البرق خوفا وطمعا» فانه قسم أثر رؤية البرق فى الانفس الى قسمين الخوف والطمع، و لا يخلوا لكون الانسان منهما عند رؤيته و لا ثالث لهما و هو كاف فى بيان حكمة الله فيه و كثيرا ما غفل عنها الغافلون و خلت عنها أفكار من لم يستلفتهم مثل هذا التقسيم الى ما يتردد فى خواطرهم و ما يدب فى بواطن نفوسهم و هم عنه لاهون.

و من لطيفه و صحيحه قول اعرابى لبعضهم «النعم ثلاث نعمة فى حال كونها و نعمة نرجى مستقبلها و نعمة غير محتسبة فأبقى الله عليك ما أنت فيه و حقق لك ما ترتجيه و



تفضل عليك بما لم تحتسبه» ووقف اعرابى على مجلس الحسن فقال «رحم الله عبدا أعطى من سعة أو واسى من كفاف أو أثر من قلة» فقال الحسن ما ترك الرجل لاحد عذرا فانصرف الاعرابى بخير كثير.

وكم يزال بالتقسيم من الجهالات ما لا يزال بغيره فمن التبس عليه معنى الفقه فى قوله صلى الله عليه وسلم «من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين» فظن ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من أقوال أهل التفريع سواء كان على بصيرة فيه أو على عمى فى التقليد يمكنك أن تزيل الغموض عن مثل هذا المغرور و ترفع جهالته بقولك «العلم بحدود الشريعة قسمان قسم منه البصر بمقاصد الشارع فى كل حكم وفهم أسرار حكمه فى كل حد ونفوذ البصيرة الى ما أراد الله لعباده فى تشريع الشرائع لهم من سعادة الدارين لا يختلف فى ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتنتطبق عنده الاصول على جميع ما يعرض من الشؤون مهما تبدلت أطوار الانسان مادام انسانا ولا يتوفر ذلك الا للمؤمن الحكيم الذى سمع نداء الله فلباه بعقله و لبه لابريائه و عجبه. والقسم الثانى أخذ صور الاحكام من تضاعيف الكلام وحشدها الى الاوهام فى ناحية عن معترك الافهام لا يعرف من أمرها الا أنها جاءت على لسان فلان، بدون نظر الى ما أحاط القول والقائل من زمان و مكان و هذا القسم يستوى فى تحصيله المؤمن و غير المؤمن، و يبلغ الغاية منه الخير و الشرير والمعتل للشرع المحتال به والعامل عليه الواقف عند حده». فاذا تمايزت الاقسام زال الالتباس و تجلى المعنى حتى للبله من الناس.

وكذلك يقال فى العلم الذى قال فيه امام البيان عبدالقاهر الجرجانى فى مفتتح كتابه «دلائل الاعجاز» «اذا تصفحنا الفضائل لنعرف منازلها فى الشرف و تبين مواقعها فى العظم و نعلم أى أحق منها بالتقديم و أسبق فى استيجاب التعظيم وجدنا العلم أولها بذلك و أولها هنا لك اذلا شرف الا و هو السبيل اليه و لا خير الا و هو الدليل عليه و لا منقبة الا و هو ذروتها و سنامها و لا مفخرة الا و به صحتها و تمامها و لا حسنة الا و هو مفتاحها و لا محمدا الا و منه يتقد مصباحها هو الو فى اذا خان كال صاحب والثقة اذا لم

وأشار القرآن الكريم الى ظهور فضل أهله الى حد لا يمارى فيه فقال «هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» ونص على أن قلوبهم هي مستقر خشية الله دون قلوب سواهم فقال «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ» و يقال فيه اليوم: «انه للامم مصدر قوتها و مِحْضاً حميتها و جامع كلمتها والصاعد بها الى ذرى مدنيتهما و هو الذى يمهّد لها المسالك و يفتح لها الممالك و يمنحها السيادة على المملوك والمالك و هو مقوم نظامها و قوام أحكامها و حفاظ قوامها و بالجملة هو حياتها كما أن الجهل مماتها» العلم الذى يوصف بهذه الصفات و لن يبلغ أحد أن يؤدى حقه مما يستحق من مثلها حَمَلَه كل على ما يشتهى واتخذ الجهل مرشداً الى العلم و لم يستشر العلم نفسه فى القصد الى العلم فأنفق الكثير عمره فى التحصيل والتركيب والتحليل والتفسير والتأويل والتعديل والتحويل و لكن كل ذلك لا يخرج عن «قَالَ و قيل». و مع هذا التعب يأخذك العجب اذ تراهم و أممهم قد التقوا فى مهلكة واحدة مع القوم الجاهلين و حل بهم من النكال ماعمهم أجمعين فيضطرب الذهن فى معنى العلم بل يضل فيه ضللاً بعيداً.

فاذا قسمت العلم الى ما هو معرفة حقائق الكون من طرقها التى سنّها الله و هدى اليها بالفطرة السليمة والاشراف بالعقل على أسرار الشرائع ولطائف حكمها و نسبة كل ما يصل اليه العقل والفهم من ذلك الى شؤون العارف واستعراف علاقة ما أدرك بحاجاته التى يشعر بها شعوراً فطرياً صحيحاً لا التى يتوهمها و همأً مجعولاً فاسداً، سواء كانت حاجاته فى نفسه أو أهله أو أمته أو الناس أجمعين، و الى ما هو خزن صور فى الحافظة يسوقها اليه ناقش أحرف أو مديح عبارات لا يعرف لها غاية الا اياها و لا يبالي اكان لها مدخل فى صلاح حياته أم لم يكن يظنها هي الكمال لا هادية اليه و هي الفضل لا الدال عليه و مبلغ العلم عنده ان يعرف ان هذا قول زيد و قدرجحه حميد عن قول أبى عبيد و رجح الآخر أبو عمرو و هكذا الى آخر الزمر لا يقرله قرار و لا يقف فى مدار فهو يخسر بمثل هذا و لا يكسب و يشقى بالتحصيل و لا يسعد، فعند هذا التقسيم يستنير المطلوب و يضىء المذهب بلا حاجة الى ضم ضميمة اليه.

فأنت ترى ان هذا الباب من التقسيم من أفضل ما يطرق فى البيان و ان خلا من الصور الجاقّة التى اصطلح عليها المنطقيون لكن عهدنا بالمصنف أنه خالفهم فى صور كثيرة، و

بعضهم هي البرهان على الحد ان كان الحد مكتسبا بالبرهان.  
والحق أنها تستعمل مقدّمة في الاقيسة الناتجة للشرطيات المنفصلة، فتغنى  
غناء المقدمات فقط اما في اقتراني من منفصلتين <sup>(١)</sup> أو من حملية و  
منفصلة.

و قد تستعمل ايضا مقدمة في القياس المقسم الناتج للحمليات و لا غناء  
لها في نتاج الحدود المنفصلة على <sup>(٢)</sup> انفرادها، فانك اذ قلت: «كل انسان  
حيوان و كل حيوان اما مائت و اما أزلّي» كانت النتيجة «أن الانسان امامائت  
و اما أزلّي».

أما أحدهما بعينه فليس يلزم من القسمة و من هذا القياس أيضا، فان  
«الحيوان» الذي هو الوسط ههنا أعم من كل واحد من «المائت» و «الازلّي»  
اللذين هما مجموعهما على انفصالهما الاكبر.

والوسط يجب أن يكون اما أخص و اما مساوياً للأكبر و لئن قرن بالقسمة

نبه على استعراف الصواب في تضاعيف الا ساليب و لم يبال بتلك الاشكال الا في  
حركة العقل لا في تصوير الدليل فكان من الحق على طريقته أن لا يعيب قول من قال ان  
القسمة بنفسها قياس، و ان كانت قد تكون جزءاً منه اذا احتاجت في التأدى الى ما قصد  
منها الى ضميمة أخرى والله أعلم.

١- من منفصلتين. كما مثلوا به في قولهم «العدد اما فرد و اما زوج و الزوج اما زوج  
الزوج و اما زوج الفرد فالعدد اما فرد و اما زوج الزوج أو زوج الفرد» و اما المركب من  
حملية و منفصلة فكما سبق في القياس المقسم و نحوه اذا قصد انتاج الحمليات كما  
سيذكره المصنف. أما اذا قصد انتاج منفصلة فكما لو قلت: «كل عدد فهو اما زوج و اما  
فرد و كل فرد لا ينقسم الى متساويين فكل عدد اما زوج و اما لا ينقسم الى متساويين».  
٢- على انفرادها. أي ان القسمة وحدها لا تنتج حدا من حدودها بعينه كما سيبينه  
بمثال «المائت و الازلّي» و لكن ماذا يقول المصنف في القسمة التي تأتي لتمييز طوائف  
الصفات بعضها عن بعض مثلاً مع انها تحصل لكل طائفة حكمها بلا حاجة الى شيء  
سوى القسمة كما مركب، و هذا هو تحصيل للحدود بلا ضميمة.

مقدمة استثنائية و هي أن الحيوان مائت فليس اذن بالازلئ أو ليس بالازلئ فهو اذن مائت.

فالولا لم تكن النتيجة حاصلة من مجرد القسمة بل منها و من المقدمة الاستثنائية و - كلا منافئ أن القسمة على تجردها ليست قياسا كما اعتقدوه - و ثانيا أن كونه مائتا أو ليس بأزلئ اما أن يؤخذ مسلما أو مثبتا بقياس آخر، فان أخذ مسلما فأئ حاجة الى القسمة.

فليؤخذ أولا «أن الانسان مائت و ما هو مائت فليس بأزلئ فالانسان ليس بأزلئ» و ان تبين بقياس كونه مائتا أو ليس بأزلئ ثم بعد ذلك يؤخذ وسطا لبيان الآخر، فالمفيد في انتاج ذلك القياس لا القسمة فليستعمل دون القسمة. نعم فائدة<sup>(١)</sup> القسمة هي تذكر المحمولات و اخطارها بالبال فحسب. و أما أنها ليست طريقا الى اكتساب الحدّ فنورد فيه من بعد ما فيه مقنع.

١ - فائدة القسمة هي تذكر المحمولات و اخطارها بالبال. كاد ذوق المصنف السليم أن يجد الصواب في الباب عند نهاية الكلام فيه، و ما كان عليه الا أن يسأل نفسه ما هو القياس المركب من بديهيات و ما فائدته الا أن تكون اخطار الحدود بالبال مجتمعة فينطلق الذهن منها الى النتيجة وهكذا العقل يصل بعد نصب الى تمييز الاقسام فيضعها متقابلة متميزة ليشرق كل منها في العقل جليا واضحا و تتصل بكل أحكامه التي تتجلى معه عند التمايز بالضرورة.

## [الاستقراء]

و منها الاستقراء و هو حكم على كلى لوجوده فى جزئيات ذلك الكلى اما كلها و هو الاستقراء التام الذى هو القياس المقسّم و اما أكثرها و هو الاستقراء المشهور.

و مخالفته القياس ظاهرة، لانه فى القياس يحكم على جزئيات كلى لوجود ذلك الحكم فى الكلى، فالكلى يكون وسطا بين جزئيه و بين ذلك الحكم الذى هو الاكبر، و فى الاستقراء يقلب هذا، فيحكم على الكلى بواسطة وجود ذلك الحكم فى جزئياته.

و مثاله اذا أردنا أن نبين أن «كل حيوان طويل العمر فهو قليل المראה» استقرينا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه مثل الانسان والفرس والجمل، و كانت هذه الجزئيات قليلة المראה فحكمنا بهذا الحكم كليا فى «الحيوان الطويل العمر».

و استعمال هذه الحجة مخصوص بالجدليين و من عادتهم الاقتصار على ما هو كالصغرى مثل <sup>(١)</sup> أن يقولوا الآن: «كل حيوان طويل العمر فهو اما كذا و اما كذا» أو ما هو كالبرى مثل أن يقولوا: الآن كذا و كذا قليل المראה و رده الى النظم القياسى هو التأليف بينهما.

والاستقراء التام الحاصر لجميع الجزئيات نافع فى البراهين و لكن بشرط

١- مثل أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر ما كذا و اما كذا. أى بعد قولهم الحيوان الطويل العمر قليل المראה لأن الخ. بأن يكون النظم فى العادة هكذا «كل حيوان طويل العمر قليل المראה لانه اما انسان و اما فرس» و اما نحوهما من مثلها و كذلك يقال فى الكبرى بعد ذكر المطلوب «لان الانسان و الفرس و نحوهما من مثلها قليل المראה» فاذا أردت أن ترد الكلام المعتاد الى النظم القياسى جمعت الامرين و ألقت بينهما معا و الامر فى ذلك ظاهر.

أن لا نأخذ لجزئ المشكوك<sup>(١)</sup> فيه فى أجزاء القسمة، و انما يمكن ذلك على وجهين:

أحدهما - أنه لو وقع الشك فى أن «الناطق» هل هو مائت أو ليس بمائت فتصفحت جزئيات الحيوان لامن جهة الناطق و غير الناطق بل من جهة قسمة أخرى كالماشى و غير الماشى و وجد المائت بئنا لجميع أجزاء الاستقراء فحكم بسببها على الحيوان ورُدَّ منه الى الناطق فقليل: «كل ناطق حيوان و كل حيوان اما ماش أو غير ماش و كل ماش مائت و كل ما هو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك» فالنتيجة أن «كل ناطق كذلك» و هذا انما يتأتى اذا كان الكلى قابلا لوجهين من القسمة أو أكثر حاصرين له.

الوجه<sup>(٢)</sup> الثانى - أن يكون الحكم قدبان على الكلى من جهة قسمة ما، ثم

١- المشكوك فيه. أى المشكوك فى حكمه كالناطق فى المثال فاذا كنت شا كافي كون الناطق مائتا أو أزليا عمدت أولا الى معرفة ما يندرج الناطق تحته فتجده الحيوان ثم تقسم الحيوان الى ماش و غير ماش كالزاحف و نحوه ثم تنظر فى القسمين فاذا الحكم و هو المائت ثابت لهما معا و هما كل ما يحوى الحيوان فيكون الحيوان مائتا فالناطق المندرج فيه كذلك. و هذا الوجه انما يتأتى اذا كان الكلى كالحيوان تمكن قسمته بعدة طرق كل منها يكون حاصراً لما يحويه و يكون الحكم ثابتا للاقسام فى جميعها يقسم الى كليين، ليثبت الحكم له فيثبت لكلى آخر مندرج تحته لو أخذ مع مقابله لكان حاصرا أيضا.

٢- الوجه الثانى الخ. يختلف هذا الوجه عما قبله بوجهين الاول انه يتأتى فيما لو كان الكلى لا يحتمل الاقسمة واحدة الثانى انه يطلب بالتقسيم ثبوت الحكم للكلى ليثبت لجزئياته مباشرة لا لكليات أخرى تحته سوى ما اليه التقسيم هذا ما أراده المصنف و هو و ان كان صحيحا لكنه ليس من الجودة فى شىء فان المطلوب بالتقسيم انما هو ثبوت الحكم للكلى الذى تقسمه و هذا هو القياس المقسّم أما ثبوت حكم الكلى المقسّم. بعد قيام الدليل عليه بالتقسيم لما يندرج تحته سواء كان كليا أو جزئيا فهو شىء آخر بقياس آخر لا مدخل للتقسيم فيه الا بالواسطة بل هو مركب من حمليتين: احدهما حمل

وقع الشك فى جزئى من جزئيات أجزا الاستقراء فوسط الكلى بين ذلك الجزئى و بين الحكم الذى هو الاكبر، مثاله لو شككنا فى «أن زيدا اهل هو مائت» و قد كنا عرفنا أن «كل حيوان كذلك من جهة قسمته الى الناطق و غير الناطق» فقلنا: «زيد حيوان و كل حيوان مائت فزيد مائت»

فان قيل اذا بان هذا الحكم للحيوان من جهة الناطق و غير الناطق و «زيد» يمكن وقوعه تحت «الناطق» لا بواسطة «الحيوان» فهلا بُيّن بالناطق دون الحيوان، قلنا: يمكن أن زيدا حين شك فى وجود المائت له لم يخطر بالبال وقوعه تحت «الناطق»، و حين أخذ «الناطق» فى أجزاء القسمة لم يؤخذ لاجل بيان «الحكم» فى جزئياته بل لاجل «كلية الحكم فى الحيوان بعمومه لجزئياته لا جزئيات الناطق»، فلو خطر بالبال وقوعه تحت الناطق كان البيان به أول من بيانه بالحيوان على ماستعرفه فى فن البرهان، فاذن الاستقراء نافع فى العلوم من هذين الوجهين.

الكلى المقسم والثانية حمل الحكم الثابت بالتقسيم و لو جعل مع التقسيم فى تأليف واحد كان قياسا مركبا مفصولا أو موصولا. كما لو قلت «الناطق أو زيد حيوان و كل حيوان فهو اماماش أو غير ماش أو ناطق أو غير ناطق فالناطق اماماش أو غير ماش أو زيد اما ناطق أو غير ناطق» ثم تجعل النتيجة صغرى و تضم اليها كبرى قولك و «كل منهما مائت فالناطق أو زيد مائت» و يكون التقسيم قد ورد أخير اعلى الناطق أو زيد و هو غير المقصود من القياس المقسم فانه لا يكون الا فى الكليات المنقسمة الى أقسام لها حاصرة ليستدل بالتقسيم على أحكامها كما هو ظاهر على انك ترى أيضا أن قسمة الناطق الى ماش و غيره و قسمة زيد الى هذين القسمين غير صحيحة و هى لازمة للتأليف الذى أراد المصنف أن يتخذ طريقا كما لا يخفى، فان أراد أن التقسيم لا يسرى الى الناطق و زيد لان الحيوان موضوع فى الكبرى على ان المعنى به طوائف افراده لا كل فرد فرد و لم يكن محمولا فى الصغرى بهذا الاعتبار فهو غير متكرر. قلنا له فاذن لا يصح أن يكون التأليف منتجاً لثبوت حكم الاقسام للناطق و لا لزيد لعدم التكرار فى الوسط.

و قد يستعمل للتنبيه<sup>(١)</sup> على المقدمات الاولى تاما كان أو ناقصا و قد يستعمل<sup>(٢)</sup>

بوجه ما للتجربة و يحصل معه ضرب من اليقين، فان لم يستوف كما نبينه في فن البرهان و في غير هذه المواضع فلا جدوى له الا الاستقراء التام المفيد لليقين.

و غير التام هو مثل ما اذا استقررت الحيوانات فوجد أكثرها يحرك فكه الاسفل عند المضغ فحكم على كل حيوان بأنه يحرك عند المضغ فكه الاسفل و ربما كان حكم ما لم يستقر خلافاً ما استقرى كالتمساح<sup>(٣)</sup> فى

١- للتنبيه على المقدمات الاولى. كما تقدم فى مثال: «الجسم اما جماد أو نبات أو حيوان و كل منها متحيز فالجسم متحيز» والنتيجة من المقدمات الاولى و كقولك: جزء الشيء اما ما هو الشيء بالقوة أو ما به الشيء بالفعل و كل منهما متقدم عليه بالذات فجزء الشيء متقدم عليه بالذات». هذا اذا كان تاماً أما لو كان ناقصاً فكما لو قلت: ان حس اللمس لا يد فيه من مباشرة اللموس للامس» و نبهت عليه باستقراء جزئيات اللمس و نحو ذلك كثير و منه التنبيه على قضايا الحدس كالحكم بوجود قوة فى النجار أو فى الكهرباء.

٢- و قد يستعمل بوجه ما للتجربة. أى و لو ناقصاً و ذلك الوجه هو ملاحظة الاثر فى الجزئيات المتعددة فى الاحوال المختلفة والازمان والامكنة المتباينة، فان هذا يحصل اليقين بثبوت الحكم للكلى كثبوت تخفيض حرارة الحمى لملح الكينا. و على هذا النحو من الاستقراء بنى أغلب العلوم والفنون الصحيحة كالطلب والكيميا و قسم عظيم من علم الطبيعة والتاريخ الطبيعى و لا أدل على صحتها من ظهور أثرها فى الاعمال العظيمة التى قلبت ما كان معروفاً من حال المسكونة و سكانها. و قد أجاد المصنف فى التنبيه على فوائد الاستقراء بجميع وجوهه فى تحصيل العلوم اليقينية مخالفاً فى ذلك لما اشتهر عند القوم سابقهم و لاحقهم.

٣- كالتمساح مثال درج فى كتب المنطق و غيرها أخذه الممثلون عن بعض من كتب فى الحيوان عن غير بحث صحيح و قد أخطأ من زعم أن التمساح يخالف سائر الحيوان



مثالنا فانه يحرك عند المضغ فكّه الاعلى.

### [التمثيل]

و منها التمثيل و هو الحكم على جزئى لوجوده فى جزئى آخر معين أو جزئيات أخر لمشابهة بينهما، كمن يقول: «السماء محدثة لمشابهتها البناء فى الجسمية و البناء محدث» فيتركب من أربعة حدود أكبر<sup>(١)</sup> كلى و هو

فى تحريك الفك الاسفل عند الاكل كما أخطأ من ظن أنه لا مخرج لفضلاته و انما يأتى القَطَّاقُ فيأكل ما فى جوفه و منشأ هذا الظن الثانى ان هذا الحيوان قد تفسد المواد التى فى بطنه فيوجد فيها حيوانات صغيرة فيفتح فاه فيأتى بعض الطيور و يلتقطها و هو لا يؤذيها. والدميرى يذكر فى حياة الحيوان كلا من الزعمين و يثبت و هو خطأ كما حققه الباحثون المدققون، فالثابت بالتحقيق أن الفك العلوى عند أنواع التماسيح ثابت مفصل بعظام الجمجمة بدون مفصل متحرك و أما الفك السفلى فهو المتحرك و له اتصال بالجمجمة مفصلى بواسطة عظم يسمى العظم المربع ثم ان لهذه الحيوانات فتحة فى انتهاء الامعاء تخرج منها الفضلات من بول و غيره و فيها يولج التماسيح الذكر عند المسافدة و من ظريف ما جاء على لسان بعض طلبة العلم عندما كنت اذكر هذا الخطأ العام فى قضية تحريك التماسيح لفكه الاسفل قوله لعل من افتح هذا الخطأ رأى التماسيح مقلوباً يحرك فكه الاسفل فظنه الاعلى فذهب يحكى و ينقل عنه.

١- أكبر كلى و هو المحدث الخ. المحدث أكبر لانه محمول النتيجة والسماء أصغر لانها موضوعها والجسم الكلى أوسط لانه العلة المشتركة والشبيه هو البناء لانه الذى ظهر فيه ثبوت الاكبر بسبب العلة و هو ثبوت الجسم له فالجسم محمول عليه و على الاصغر و الاكبر محمول على الأوسط المحمول على شبيهه الاصغر، فيحمل على الأصغر أيضاً لانه انما حمل على شبيهه بسبب حمل الأوسط عليه. فقوله لانه أى لان الأوسط محمول على شبيهه الأصغر و هو علة لشيء محذوف من الكلام كما ترى لا لكون الأكبر محمولا على الأوسط كما هو ظاهر العبارة ففيها تسامح ظاهر أو انها سقطت منها الجملة التى ذكرناها فى النَّسخ.

المحدث، و أوسط كلي و هو الجسم، و أصغر و هو السماء و شبيه و هو البناء.

والاوسط محمول على الاصغر و على شبيهه، والاكبر محمول على الاوسط لانه محمول على شبيه الاصغر و هذا أيضا من الحجج الخاصة بالجدليين.

و من عادتهم أن يسموا الاصغر فرعاً و الشبيه أصلاً والاكبر حكماً والاوسط المتشابه فيه جامعاً.

و من التمثيل نوع يسمونه «الاستدلال بالشاهد على الغائب» و كان الشاهد عندهم عبارة عن المُحَسَّس و توابعه، و يدخل فيه ما يشعر به الانسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه و ارادته و قدرته.

والغائب ما ليس بمُحَسَّس، فيثبتون في الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في أمرًا، فهو بعينه المثال الا أنه أخص منه اذا الاصل فيه الشاهد والفرع الغائب.

و أما التمثيل فيعم هذا و ما نقل الحكم فيه من شاهد الى شاهد أيضا أو من غائب الى غائب و هذا الطريق أيضا قاصر عن افادة اليقين اذ ليس من ضرورة تشابه أمرين في شىء تشابههما في جميع الاشياء.

فمنهم من اكتفى في تعدى الحكم من الاصل الى الفرع بمجرد المشابهة، و منهم من شعر بضعف هذا القدر فقال: انما يكون المثال حجة اذا كان المعنى المتشابه فيه علة للحكم.

ولعمري ان بان كونه علة أمكن رده الى البرهانيات بأن يجعل المعنى المتشابه فيه وسطابين الاصغر والاكبر الا أنهم يثبتون كونه علة عند خفائه بطريقتين:

أحدهما - ما يسمونه طرداً و عكساً، والطرد هو: أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابه فيه، والعكس هو: أن يعدم الحكم في كل

موضع لا يوجد فيه هذا المعنى.

و مرجع الطرد والعكس الى الاستقراء، فما لم تستقر الجزئيات لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى و عدمه مع عدمه.

و فيه من الوهن و الضعف ما نبهنا عليه اذ استقراء جميع الاشياء المشاركة في هذا المعنى ليس بامر سهل، فربما يشذ عنه أمور مشابهة للاصل في هذا المعنى غير مشاركة له في الحكم.

وهب أنه لم يشذ عنه شيء آخر، فيجوز أن تكون جميع الاشياء الموجودة لها هذا المعنى يثبت لها هذا الحكم سوى هذا الفرع، اذ ليس يجب من تلازم معينين في أشياء كثيرة تلازمهما أبدا في جميع الاشياء، بل يجوز أن يكون فيما بينها شيء مخالف لها، فيوجد لسائر المعنى المتشابه فيه مع الحكم و مخالفها شيء واحد في وجود المعنى المتشابه فيه له دون الحكم، و ذلك الشيء هو الفرع المتنازع فيه.

الطريق الثاني - هو أنهم يسبرون «أوصاف الاصل» و يتصفحونه و يبطلون أن يكون واحدًا واحد منها علة الى أن لا يبقى الا ذلك المتشابه فيه فيقطعون بكون علة، مثلا يقولون: «البناء محدث فاما أن يكون حدوثة لكونه موجودا أو لكونه قائما بنفسه أو لكونه جسما و ليس لكونه موجودا و الا لكان كل موجود محدثا و لا لكونه قائما بنفسه و الا لكان كل قائم بنفسه كذلك و لا لكذا و لا لكذا فبقى أن يكون لكونه جسما».

و هذا الطريق أيضا فاسد من أربعة أوجه:

أحدها - أنه ليس يجب أن يكون كل حكم معللا بغير ذات ما له الحكم بل من الاحكام ما يثبت لذات الشيء لا لعلة غير ذاته.

والثاني - أن هذا انما يصح بعد حصر جميع الصفات و هو راجع أيضا الاستقراء، و ليس هو بهيّن بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة.

والجدليون لا يبالغون في هذا الحصر، بل يقولون للخصم ان كان عندك

وصف زائد فأبرزه و جهل الخصم لا يكون حجة على عدم وصف زائد.  
و ربما قالوا لو كان للأصل وصف آخر لأدركناه، كما لو كان بين أيدينا  
فيلٌ لأدركناه و ليس هذا كالفيل اذ لم يعهد قط فيل بين يدي انسان سليم  
البصركم يدركه.

وكم من المعانى الموجودة للأشياء انتدبنا لطلبها و لم ندركها فى الحال الا  
بعد كدّ فى البحث الشديد.

والثالث - هب أنهم سو محوا فى العثور على جميع الاوصاف فلا يجب أن  
تكون الاقسام بعدد الاوصاف، بل ربما كان الحكم لاجتماع عدّة منها، فما لم  
تبطل جميع الاقسام الحاصلة من أخذ الاوصاف مفردة و مركبة غير واحد لا  
يتعين ذلك الواحد، مثلا: لو كانت الاوصاف كونه موجودا و كونه قائما  
بالنفس و كونه مصنوع الآدمى و كونه من الماء و التراب، فلا يكفى أن نبطل  
واحدا واحدا منها بل لابد من أن نتعرض لاجتماعها أيضا.

فنقول: و لا لكونه موجودا و قائما بالنفس و لا لكونه موجودا و مصنوع  
الآدمى و لا لكونه موجودا و مركبا من الماء و التراب و لا لكونه قائما بالنفس  
و مصنوع الآدمى و لا لكونه قائما بالنفس و مركبا من الماء و التراب و لا  
لكونه قائما بالنفس و مصنوع الآدمى و لا لكونه قائما بالنفس و مركبا من  
الماء و التراب و لا لكونه مصنوع الآدمى و مركبا من الماء و التراب، ثم  
نتعرض لاجتماع ثلاثة ثلاثة منها أيضا كذلك.

الرابع - هب أنهم وفوا بهذا أيضا الا أنه انما يلزم من هذا أن الحكم ليس  
لتلك الاقسام المفردة و المركبة جميعا و أنه غير خارج عن هذا القسم، و  
لكن لا يلزم منه أن كل ما هو موصوف بالقسم الباقي فله هذا الحكم، اذ يجوز  
أن ينقسم الباقي الى قسمين يكون هو عاما بالنسبة اليهما و هذا الحكم يلزم من

أحدهما دون الآخر، فيصح أن يقال ما سواه ليس بعلة و ان العلة في حيز<sup>(١)</sup> هذا الباقي.

و لكن لا يجب أن كل ما هو موصوف به فهو علة، فانه لو أدخل هذان القسمان في القسمة و أبطل سائر الاقسام دونهما لم يلزم أن كل واحد منهما علة، بل أمكن أن تكون العلة أحدهما.

١- في حيز هذا الباقي. حاصل ما أطال به المصنف ان بطلان الاقسام ماعدا القسم الاخير غاية ما يستلزمه أن العلة لا تخرج عن القسم الباقي كالجسم في مثالنا، لكن كونها لا تخرج عنه لا يستلزم ان تكون العلة مجرد الجسمية اذ يجوز أن تكون قيда من القيود الخاصة بالجسم فتكون العلة قسما من أقسامه لا يتحقق في الفرع المتنازع فيه، كما لو قلنا ان «الجسم ينقسم قسمين عنصرى و غير عنصرى» فيجوز أن يكون الحدوث لازما لكونه عنصريا و لو كنا أدخلنا هذين القسمين فى التقسيم الاول بأن قلنا علة حدوث البناء اما كونه موجودا أو كونه قائما بنفسه أو كونه مصنوع الأدمى أو كونه من ماء و تراب أو كونه جسما عنصريا أو كونه جسما غير عنصري» و أبطلنا سائر الأقسام ماعدا القسمين الاخيرين لم يلزم ان كل واحد من العنصرى و غير العنصرى علة بل أحدهما لا على التعيين، فيجوز أن يكون هو كونه عنصريا فلا يلزم أن تكون السماء حادثة لانها من غير العنصرى و كون العلة منحصرة فى الجسم بمعنى أنها لا تخرج عنه هو غاية ما يستفاد من استثناء نقيض ماعدا الجسم و لا يستفاد منه أنها هى الجسم أى مجرد الجسمية بمعنى أن تكون الجسمية والعلية متساويين فتعكس القضية كلية.

و ما قاله المصنف فى هذا الوجه الرابع غير مستقيم لانهم لو و فوا بحصر الصفات و ابطال أن يكون شىء منها علة لا وحده و لا مجتمعا مع غيره و كان الحصر صحيحا و لم يبق الا الوصف الاخير لتنتج المطلوب حتما، فان معنى حصر جميع الصفات أن يؤتى على كل وصف للشىء يتوهم انه علة الحدوث و فيه كونه عنصريا و كونه حجرا و نحو ذلك مما يدخل فى الجسم و يبطل كل ذلك حتى لا يبقى الا مجرد الجسمية فتكون العلية مساوية لها حتما ولا يبقى للجسم ما ينقسم اليه من الاوصاف الآخر، و الا لم يكن الحصر صحيحا والفرض انهم و فوا الحصر حقه. و غاية ما يطعن به فى هذه الحالة أن حصر الاوصاف انما يتأتى بالاستقراء و ليس بالشىء السهل كما قاله فى الوجه الثانى.

فكذلك اذا ورد فى القسمة عامّ لهما جميعا لم يلزم أن الحكم يتبع جميعه و ذلك لان نتيجة هذا الاستثنائى أن العلة هى كونه جسما لا أن العلة هى الجسم حتى<sup>(١)</sup> تكون الجسمية مساوية للعلية، فيكون كل ما هو علة للحدوث جسما و كل جسم علة للحدوث.

فانا اذا قلنا: - محلّلين قياسهم - «حدوث البناء اما لذاته أو لعله و ليس لذاته فهو لعله و العلة صفة والصفة اما ب و اما ج و اما د، فالعلة اما ب و اما ج و اما د و لكن ليس ب و لا ج» فالنتيجة «أن العلة (د) لا أنها الدال»، اذ موضوع النتيجة و محمولها يجب أن يغيرا عما كانا عليه فى المقدمتين. و لا يمكنهم<sup>(٢)</sup> أن يقولوا بعد قولهم العلة صفة اما أن تكون الصفة هى

١- حتى تكون الجسمية. هذا قيد لقوله «ان العلة هى الجسم» أى لا حصر العلة فى الجسم بحيث تكون الجسمية الخ. لان مجرد كون القضية اسمية لا يفيد المساواة كما سيأتى للمصنف فى قوله «و اذا كانت النتيجة ان العلة هى كذا الخ».

٢- و لا يمكنهم أن يقولوا الخ. يريد انه لا يمكنهم أن يضعوا القياس فى صورة تنتج الجملة الاسمية الحاصرة بأن يقولوا: العلة وصف والوصف اما هو «الباء» أو هو «الجيم» أو هو «الدال» لكن الاولين باطلان فالعلة هى الدال، و يقولوا: العلة صفة و اما أن تكون «الباء» صفة و اما أن تكون «الجيم» صفة و اما أن تكون «الدال» صفة ثم يبطل الاولان و تحذف الصفة التى هى الوسط المكرر، فيبقى «الدال» معرّفاً مع العلة المعرّفة أيضا فينتج العلة «الدال» و هى القضية الحاصرة. أما أنهم لا يمكنهم الاتيان بالصورتين فلأن القضيتين أى المنفصلة و الاستثنائية كاذبتان أما المنفصلة فلأن الجميع صفة فلا معنى للانفصال فى الصفة و هو ظاهر فى الصورة الثانية و فى الصورة الاولى كانت أجزاء الانفصال حصر الصفة فى كل واحد و هو يعود الى ما فى الثانية من أن الصفة هى «الباء» لا غير أو «الجيم» لا غير الخ مع أن الصفة تعم الجميع. و أما الاستثنائية فلانه لما كان الجميع صفات فابطال كونها صفة كاذب و ذلك الابطال هو الاستثنائية بعينها هذا ما يعم الصورتين. ثم ان القياس فى الصورة الثانية من الشكل الثانى و هو لا ينتج من موجبتين فلا تحصل لهم النتيجة المطلوبة. و لو سلم لهم امكان ذلك و استحصولها على

«الباء أو الجيم أو الدال» حتى تكون النتيجة أن العلة هي الدال.  
 و لا أن يقولوا اما أن تكون «الباء» صفة أو «الجيم» صفة أو «الدال» صفة  
 لكذب القضيتين أولاً فان كل ذلك صفة لا واحد منها فقط، و لعدم نتاج  
 الوضع ثانيا فانهما موجبتان من الشكل الثاني.  
 و اذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا فهذه قضية اذا أعطيناها أجلاً أحوالها  
 كانت غايتها أن تصير كلية، فيكون كل ما هو علة للحدوث جسماً و القضية  
 الكلية لا تنعكس فلا يصير كل ما هو جسم علة للحدوث فهذا هو بيان فساد  
 هذا الطريق.

الا أنه لا بأس باستعماله في الجدل، اذ ليس المطلوب فيه اليقين بل اقناع  
 النفس وَ تَظُنُّهَا بما يعتقد في المشهور أنه ناتج يقيني، هذا اذا كان المطلوب  
 كلياً.

و أما اذا كان جزئياً و أريد اثباته بالمثل كان قياساً ناتجاً من الشكل  
 الثالث، فانك اذا قلت: «البناء جسم والبناء محدث» لزم منه أن «بعض  
 الاجسام محدث» و لكن لا يلزم أن ذلك «البعض» هو «السماء» المتنازع فيها  
 أو غيرها من الامور المعينة التي يسمونها فروعاً.

---

أن الصفة هي الجسم فلا يفيدهم لان نتيجتهم تكون قضية معرفة الطرفين و غاية ما  
 يكون من شأنها ان تكون كلية و هي لا تنعكس كلية. و هذا هو ما أراده المصنف بقوله «و  
 اذا كانت النتيجة الخ».

و يرد عليه أنه اذا سلم لهم النتيجة الحاصرة و كان مرادهم من الحصر ما ذكره هو أولاً من  
 أن الصفة هي مجرد الجسمية لثم لهم المطلوب كما صرح به فيما سبق. والصواب  
 الرجوع الى أن الوصول الى الحصر بهذا المعنى يحتاج الى استقراء يصعب الوصول  
 الى تمامه كما قدمناه.

## الضمير

و منها الضمير و هو قياس حذفته مقدمته الكبرى، اما لظهورها والاستغناء عنها كما يقال فى الهندسة: خطأ اب ا ج خرجا من المركز الى المحيط فهما اذن متساويان، و اما لاختفاء كذب الكبرى كقول الخطابى: «هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذن خائن مسلم للثغر» و لو قال كل مخاطب للعدو فهو خائن لشعر بكذبه و لم يسلم.

## الرأى

و منها الرأى و هو مقدمة محمودة كلية فى أن كذا كائن أو غير كائن صواب فعله أو غير صواب و تؤخذ دائما فى الخطابة مهمة. و اذا عمل منها قياس فى الاغلب يصرح بتلك المقدمة على أنها كبرى و تحذف الصغرى كقولهم «الحساد يعادون والاصدقاء يناصحون».

## الدليل

و منها الدليل و هو فى هذا الموضوع قياس اضمارى، حدّه الاوسط شىء اذا وجد للاصغر تبعه وجود شىء آخر للاصغر دائما كيف<sup>(١)</sup> كان ذلك الاتباع و يكون على نظام الشكل الاول لو صُرح بمقدمته مثال ذلك: «هذه المرأة ذات لبن فهى اذن قد ولدت» و ربما سمي هذا القياس نفسه دليلا و ربما سمي به الحدّ الاوسط.

١- كيف كان ذلك الاتباع. أى سواء كان بطريق اللزوم العقلى أو العادى الثانى كالمثال الذى ذكره، والاوّل كقولك: «الهواء جسم فهو مشار اليه أو متحيز» و انما سمي هذا بالدليل لان الاوسط لا كان مستتبعا للمطلوب فى العقل كان بنفسه وسيلة لحضوره فى الذهن بدون حاجة الى تكراره فى قضية أخرى فكأن المذكور وحده دليل و هذا النوع أخص من الضمير فانه من أحد أقسامه و هو ما حذفته كبراه لظهورها.



## [العلامة]

و منها العلامة و هى قياس اضمارى حدّه الاوسط شىء، اما اعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمتيه كان الناتج منه من موجبتين فى الشكل الثانى، مثل قولك: «هذه<sup>(١)</sup> المرأة مُصفارةً فهى اذن حُبلى» و اما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمتيه كان من الشكل الثالث كقولك: «ان الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا و كان ظالما».

## [القياس الفراسى]

و منها القياس الفراسى و هو يشبه<sup>(٢)</sup> الدليل من وجه والتمثيل من وجه، والايوسط فيه هيئة بدنية توجد فى الانسان المتفَرَس فيه ولحيوان آخر غير ناطق، و يكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع مزاجا يتبعه خُلق، فاذا وجدت تلك الهيئة حدس<sup>(٣)</sup> بوجود ذلك الخلق لانهما معلولا علة واحدة.

١- هذه المرأة مصفارة. أى تلازمها الصفرة والحبلى كذلك، فيكون وصف مصفارة محمولا على هذه المرأة و على الحبلى و هو أعم منهما كما هو ظاهر فلو صرح بأجزاء القياس كان من الشكل الثانى لكن من موجبتين و هو لا ينتج نتيجة لازمة، والمثال الثانى لو صرح بأجزاء القياس فيه كان هكذا: «الحجاج شجاع الحجاج ظالم» فالحد الاوسط و هو الحجاج أخص من الطرفين و هما الشجاع و الظالم و القياس من الشكل الثالث فنتيجته جزئية والمستدل بالعلامة يأخذها كلية و لذلك لا يكون الاستدلال صحيحا.

٢- يشبه الدليل من وجه والتمثيل من وجه. أما شبيهه بالدليل فلان الهيئة علامة تستتبع الخلق لاستتباعها فى الذهن وجود المزاج المستتبع له، و أما شبيهه بالتمثيل فلان صاحبه يقيس زيدا لهيئته بالاسد لوجود تلك الهيئة فيه التى هى دليل على الخلق، و انما لم يكن تمثيلا تاما لان الهيئة التى هى الجامع ليست علة الخلق فى الخارج كما هو الشأن فى التمثيل و انما هى علتة فى الذهن فقط.

٣- حدس بوجود ذلك الخلق الخ. حدس بتخفيف الدال مبنى للمجهول. و قوله

و لكن هذا بعد أن يَسْلَم أن المزاجات الواقعة فى ابتداء الخلقة و الفطرة تتبعها أخلاق النفس كما تتبعها هيات البدن.

لكن يبقى وراء هذا تردد فى أن هذا الخلق هل هو من توابع المزاج الذى تتبعه هذه الهيئة بعد تسليم أن الخلق من توابع الامزجة، و انما تقع النفس فى ذلك بتصفح الحيوانات المشاركة لذلك الحيوان فى ذلك الخلق، فان وجد كل من له ذلك الخلق متهيئاً بتلك الهيئة و من ليس له ذلك الخلق عاد ما لتلك الهيئة أورث ذلك حدساً قوياً و فراسة محكمة.

و حدود هذا القياس أربعة كحدود التمثيل مثل: زيد والاسد و عِظَم الاعالى و الشجاعة الموجودة للاسد مسلمة و لزيد بهذه الحجة، فيقال: «ان

بوجود أى حصل حدس مصور بظن وجود الخ والتسامح فى مثل هذا معروف والا فحدس لا يتعدى بالباء جاء فى اللسان «الا زهرى: الحدس التوهم فى معانى الكلام و الامور بلغنى عن فلان أمرو أنا أحدس فيه أى أقول بالظن و التوهم و حدس عليه ظنه يحدسه «من باب ضرب» و يحدسه «من باب نصر» حدساً لم يحققه و تَحَدَّسَ أخبار الناس و عن أخبار الناس تَخَبَّرَ عنها و أراغها ليعلمها من حيث لا يعرفون به و بلغ به الجداس أى الامر الذى ظن انه الغاية التى يجرى اليها و أبعد و لا تقل الإِدَاس و أصل الحدس الرمى و منه حدس الظن انما هو رجم بالغيب والحدس الظن والتخمين يقال هو يحدس بالكسر أى يقول شيئاً برأيه أبوزيد: تحدثت عن الاخبار تَحَدَّسًا و تَنَدَّسْتُ عنها تندسا و تَوَجَّست اذا كنت تُرِيغُ أخبار الناس لتعلمها من حيث لا يعلمون و يقال حدست عليه ظنى و نَدَّسْتُهُ اذا ظننت الظن و لا تَحَقُّه و حدس الكلام على عواهنه: تَعَسَّفَ و لم يَتَوَقَّه» انتهى ما يتعلق منه بما نحن فيه.

و هذا هو الحدس فى وضعه اللغوى و قد استعمله المصنّف هنا كما يستعمله أهل اللغة و هو غير الاستعمال الشائع له فى باب مواد الحجج فانه هناك سرعة انتقال الذهن من معلوم لمجهول و هو يقين لا توهم و ظن و تخمين. و قضاياه من مقدمات البرهان الموصل لليقين فلا يُعقل أن يكون ظنا و توهما ثم يوصل الى يقين و قد أخطأ فيه من المتأخرين من أخذ العلوم عن غير أستاذ و كتب فيها بلا تعقل.

فلانا شجاع لانه عريض الصدر كالاسد» فمشابته الدليل من حيث ان  
 الاوسط فيه و هو عريض الصدر يتبعه<sup>(١)</sup> وجود شىء آخر للاصغر و هو  
 الشجاعة و مشابته التمثيل من حيث الحكم على جزئى بوجوده فى جزئى  
 آخر لمشابهة بينهما.

---

١- يتبعه وجود شىء آخر. أى فى الذهن كما هو الشأن فى الدليل و الا فالهيئة والخلق  
 معلولا علة واحدة كما سبق.

## الفن الثالث

### فى مواد الحجج و هو فصل واحد

قد تكلمنا على صورة الحجج التى هى هيئة التأليف الواقع فى مقدماتها بما فيه مقنع.

و أما موادها فهى القضايا التى تركبت الحجج منها و لما كان القياس بل الحجة يقال بالتشابه على شيئين، فيقال للأفكار المؤلفة فى النفس تأليفاً مؤدياً الى التصديق بشئ آخر و للقول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من تسلمها قول آخر، فمادة أحدهما اذن المعانى المعقولة و مادة الآخر الاقوال المسموعة من حيث هى دالة على المعانى المعقولة.

و قد<sup>(١)</sup> بينا من قبل أن الاقيسة تنقسم بسبب اختلاف موادها الى البرهانية والجدلية والمغالطية والخطابية والشعرية، فان مواد الاقيسة اما أن تكون مصدقاً بها أو غير مصدق والمصدق به اما أن يكون يقينياً و القياس المركب منه يسمى برهانياً.

واليقين هو اعتقاد أن الشئ كذا مع اعتقاد آخر اما بالفعل أو بالقوة القوة القريبة. من الفعل أنه لا يمكن أن لا يكون كذا اعتقاداً لا يمكن زواله. و اما أن يكون شبيهاً باليقينى و هو الذى يعتقد فيه الاعتقاد الاول و أما الثانى<sup>(٢)</sup> فاما أن لا يعتقد أو ان اعتقد كان جائز الزوال، لكن الاعتقاد الاول مستحكم لا يعتقد معه بالفعل لنقيضه امكان.

والقياس المركب من بعضه كما سنفصله جدلي<sup>(٣)</sup> و من بعضه مغالطى

١- و قد بينا الخ. سبق له ذلك فى الفصل الاول من الفن الثانى أول الكلام فى القياس.

٢- و أما الثانى. أى اعتقاد أنه لا يمكن أن يكون كذا.

٣- جدلي. كالمركب من المشهورات و المسلّمات، والمغالطى يتركب من الوهميات

سوفسطائى.

و اما أن يكون ظنياً و هو الذى يعتقد فيه الاعتقاد الاول و يكون معه اما بالفعل اعتقاد أن لتقيضه امكانا أو بالقوة القرية من الفعل.  
و انما لا يكون بالفعل لأن الذهن لا يتعرض له والقياس المركب منه يسمى خطابياً.

و أما غير المصدق به فانما ينفع فى القياسات اذا أثر فى النفس تأثير المصدق به من قبض أو بسط أو تنفير أو ترغيب و يسمى مخيلاً والقياس المؤلف منه يسمى شعرياً.

و هذه المقدمات التى هى مواد الاقيسة و أجزاؤها سواء أخذت يقينية أو غير يقينية اما أن تكون مبينة بقياسات قبل هذه أو لم تكن، و كل مبين بقياس فقد استعمل فى بيانه مقدمات أخر و لابد من أن تنتهى الى مقدمات غير مفتقرة فى نوعها الى البيان بشىء آخر، والالزم منه امتناع بيان شىء دون أن يبين قبله ما لا نهاية له أو لزم منه البيان الدورى. و هو أن دور هذه المقدمات بعضها على بعض فى البيان، فتبين هذه بتلك و تلك بأخرى ثم تبين الاخيرة بالاولى، فيؤدى الى بيان الشىء بنفسه و بيانه بما لا يتبين الا به و كل هذا محال.

و هذه المقدمات المستغنية عن البيان فى نوعها تسمى مبادئ القياسات و هى ثلاثة عشر صنفاً: أوليات و مشاهدات و مجربات و متواترات و مقدمات فطرية القياس و وهميات و مشهورات بالحقيقة و مقبولات و مسلمات و مشبهات و مشهورات فى الظاهر و مظلونات و مخيلات.

الكاذبة و من المشبهات. و جميع هذه الانواع من القضايا من هذا القسم أى ما تحقق فيه الاعتقاد الاول دون الثانى و لو وجد الثانى كان قابلاً للزوال.

## ١ [الاوليات]

أما الاوليات فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته و لغريزته لا لسبب من الاسباب الخارجة عنه من تعلّم أو تخلق بخلق أو وجب السلامة والنظام، ولا تدعو اليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس، ولا يتوقف العقل في التصديق بها الاعلى حصول التصوير لا جزائها المفردة فاذا تصوّر معانى أجزائها سارع الى التصديق بها من غير أن يشعر بخلوه وقتاً ما عن ذلك التصديق.

و هذا مثل قولنا: «الكل أعظم من الجزء» و «الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية»، فان هذه القضايا اذا عرضت على كل عاقل و تصوّر معنى الكل والاعظم والجزء والشيء والمساوى والواحد وجد نفسه مصدّقاً بها غير منفك عن هذا التصديق.

و ليس ذلك من شهادة الحس فان الحس لا يدرك الكلى، بل ادراكه مقصور على جزئى واحد أو اثنين فصاعدا بشرط أن يكون محصورا. و هذا حكم من العقل كلى على كل كلى والوهميات الصادقة التي تعرفها بعد من هذا القبيل.

## [المشاهدات]

و أما المشاهدات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل: حكمنا بوجود الشمس و انارتها و وجود النار و حرارتها و وجود الثلج و بياضه والقار و سواده.

و من هذا القبيل حكمنا بأمور فى ذواتنا غير مدركة بالحس الظاهر بل بقوى باطنة غير الحس مثل: شعورنا بأن لنا فكرة و ارادة و قدرة و خوفا و غضباً.

## [المجربات]

و أما المجربات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس و شركة من القياس، فان الحس اذا تكرر عليه اقتران شيء بشيء مرارا غير محصورة، و تكرر ذلك في الذكر حصل في الذهن مع هذه الاذكار قياس طبيعي و هو أن اقترانها لو كان اتفاقا وجوباً لما اطرّد في أكثر الامور و هذا مثل: الحكم بأن السقمونيا<sup>(١)</sup> مسهل للصفراء و أن الخمر مسكرة والضرب موجه و ان الكواكب تطلع و تغيب و ترجع و تستقيم الى غير ذلك من الحركات المرصودة، فانا اذا رأينا: حدوث الاسهال و تكرره مع تكرر شرب السقمونيا علمنا قطعاً تكرر سبب موجب له.

١- السَقْمُونِيَا: اشتهر أنه السنا أو السنا الملكي خاصة و الذي يؤخذ من قاموس الفيروزابادي انهما متغايران فقد قال في مادة «السقام». والسقمونيا نبات يستخرج من تجاويفه رطوبة دبة و تجفف و تدعى باسم نباتها أيضا مضادتها للمعدة والاحشاء أكثر من جميع المسهلات «والصواب مضارها كما في ابن البيطار» و تصلح بالاشياء العطرة كالفلفل والزنجبيل و الانيسون ست شعيرات منها الى عشرين شعيرة يسهل المرة الصفراء واللزوجات الردية من أقاصى البدن الخ». و قال في فصل السين من المقصور «السنى ضوء البرق و نبت مسهل للصفراء والسوداء و البلغم و يمد» ثم السنا ليس فيه مادة دبة و قد رأيت فى مفردات الطبّ للاقصرائى ان السقمونيا: «هو لبن نبات شكله كاللبّالاب يحفر حول أصله حفرة ثم يجرح الاصل بالسكين و يوضع فى موضع الجراحة صوفة فيجربى من الجراحة اليها لبن و يجمد و أجوده ما يجى من أرض انطاكية و عنتاب الخ» و فى النفيسى «سقمونيا هو المحموده و هو لبن شجرة لبلاية ذات أغصان كثيرة مخرجها من أصل واحد طولها ثلاثة أذرع أو أكثر عليها رطوبة تدبى باليد و زغب و لها و رق كورق اللباب الا أنه أليّن منه ذو ثلاث زوايا و له زهراً بيض مستدير أجوف الخ» و هذا غير السنا قطعاً و قد ذكر السنا فى المفردات على أنه نوع آخر من النبات لانه نسبة بينه و بين شجر السقمونيا و قد وصف ابن البيطار فى مفرداته كلا من السقمونيا والسنا بما لا يمكن أن يشتبه معه شيء من النوعين بالآخر.

أذ لا يحدث حادث الا بسبب فهو اما شرب السقمونيا أو أمر مقارن له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الاكثر فان ما يكون بالاتفاق لا يدوم أو لا يقع على الاكثر، فحكمنا بواسطة الحس و هذا القياس أن السقونيا المكرر عليه التجربة المتعارف في بلادنا مسهل للصغراء و مادام يبقى<sup>(١)</sup> على التردد فهو نفس الاستقراء الناقص، فاذا حصل اعتقاد محكم وثيق لا ريب للنفس فيه صار تجربة و انما تحصل هذه الوثاقة بكثرة التكرر والقضايا التجريبية يتفاوت فيها الناس، فان من لم يتول التجربة لا يحصل له العقل المستفاد منها.

١- و مادام يبقى على التردد الخ. أى مادام لم يحصل للنفس يقين فهي لم تنزل فى التتبع و ملاحظة الاثر فهي فى استقراء ناقص.



### [الحدسيات]

و مما يجرى مجرى المجربات الحدسيات: و هي: القضايا المصدق بها بواسطة الحس و حدس قوى يدعن الذهن بحكمه و يزول معه الشك. والحدس هو سرعة انتقال الذهن من معلوم الى مجهول و ذلك مثل: «قضائنا أن نور القمر من الشمس لما نشاهد من اختلاف هيآت تشكل النور فيه بسبب قربه و بعده من الشمس» و هذا حكم حدسى. و كل من كان أصفى ذهنا و أذكى قريحة كان أسرع الى هذا الحكم، و فى هذا أيضا قياس خفى كما فى التجريبيات، فان هذه الاستنارة لو لم تكن من الشمس بل كانت اتفاقا أو من أمر خارجى لما استمرت على نمط واحد من اختلاف تشكلاته بسبب اختلاف القرب والبعد.

### [المتواترات]

و أما المتواترات: فهى القضايا التى يحكم بها بسبب اخبار جماعة عن أمر تنتفى الريبة عن تواطنهم و اتفاقهم على تلك الاخبار فتطمئن النفس اليها بحيث لو أرادت التشكك فيه امتنع عليها، و هذا مثل: «اعتقادنا بوجود مكة و مصر و بغداد و وجود نبينا محمد صلى الله عليه بسبب تواتر الشهادات» و كثرتها بحيث لم يبق للشك فيه امكان. و ليس لهذه الشهادات مبلغ معلوم يؤثر النقصان و الزيادة فى افادته اليقين بل المتبع فيه حصول اليقين فاذا حصل استد لنا به على كمال العدد لا أنا نستدل بالعدد على حصول اليقين.

و هذه القضايا و ما قبلها من المجربات والحدسيات لا يمكن أن تثبت على جاحدها، فان جحوده ان كان عن فكر فلا مطمع فى افحامه، و ان كان لانه لم يتول ما تولاه المجرب أو الحادس أو المتيقن بما تواتر عنده من الاخبار، فما لم يسلك الطريق المفضى به الى هذا اليقين كيف يُسام اعتقاده.

و لا يمكن أن يزال شك المتشكك فيها بالقياس<sup>(١)</sup> على غيرها من المجربات والمتواترات، فان تكرر الاحساس قد تنعقد معه التجربة واليقين المستفاد منها في بعض الوقائع لبعض الاشخاص، و لا يحصل بمثلها له اليقين في واقعة أخرى.

وكذلك تواتر الشهادات قد يفيد اليقين في بعض الوقائع و لا يفيد مثلها في واقعة أخرى فلا يغنى الاستشهاد بتلك الوقائع المتيقنة مهما<sup>(٢)</sup> تخلف اليقين في هذه.

### الفطريات

و أما المقدمات الفطرية القياس: فهي القضايا التي تكون معلومة بقياس حدّه الاوسط موجود بالفطرة حاضر في الذهن، فكلما أحضر المطلوب مؤلفا من حدين أصغر و أكبر تَمَثَّل بينهما هذا الاوسط للعقل من غير حاجة الى كسبه. و هذا مثل قولنا: «ان كل أربعة زوج» فان من فهم الاربعة و فهم الزوج تمثل له الحد الاوسط بينهما و هو كونها منقسمة بمتساويين. فعرّف في الحال كونها زوجا بسببه و ليست معرفة الزوجية للاشياء مستغنية عن الوسط فانه لو كان بدل الاربعة ثمانية و سبعون لم يتمثل في الحال كونها زوجا ما لم يعرف الوسط.

١- بالقياس على غيرها من المجربات والمتواترات. أي بأن يقال ان الذي في هذه القضية التي لا تصدق بها هو بعينه في قضية كذا التي تصدق بها فان فيها تجربة مثلها أو تواترا أو حدسا، و لا يصح أن يقال هذا لان اليقين قد يحصل بالتجربة مثلا في مسألة عند شخص و لا يحصل بالتجربة في المسئلة بذاتها عند شخص آخر مع التجربة لنقصها عنده و قد يحصل في مسألة دون مسألة أخرى عند شخص واحد و هكذا يقال فيما بقي.

٢- مهما تخلف اليقين. أي كلما تخلف اليقين عن الخصم و لم يحصل له مع شيء من هذه الامور لم يغن الاستشهاد بحصول اليقين عند شخص آخر شيئا لاختلاف أثرها في تحصيل اليقين كما سبق.

## [الوهميات]

و أما الوهميات: فهي القضايا التي أوجبت اعتقادها قوة الوهم، فمنها ماهى صادقة يقينية و منها ماهى كاذبة، والصادق منها هو حكمها فى المُحسَّات و توابعها مثل حكمنا «بأن الجسم الواحد لا يكون فى مكانين فى آن واحد و ان الجسمين لا يكونان معا فى مكان واحد».

والكاذب منها حكمنا فى غير المحسَّات على وفق ما عهد من المحسَّات مثل: «أن كل موجود فيجب أن يكون متحيزاً مشاراً الى جهته و ان العالم اما ملأ لا يتناهى أو ملأ مُنته الى خلاء».

و هذه الوهميات قوية جداً لا تتميز فى بادىء الامر و مقتضى الفطرة عن الأوليات العقلية.

و معنى الفطرة أن يتوهم الانسان كانه حصل فى الدنيا دفعة واحدة و هو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رأيا و لم يعتقد مذهبا و لم يعاشر أمة و لم يعرف سياسة و لكنه شاهد المحسَّات و انتزع منها الخيالات.

ثم عرض على ذهنه شياً فان لم يتشكك فيه فهو من موجبات الفطرة بذاتها، و ان تشكك لم يكن من موجبات الفطرة بذاتها، و لو قدّر الانسان نفسه بهذه الحالة لوجد من نفسه الشعور بهذه القضايا من غير تردد، لكن ليس كل ما توجهه الفطرة الانسانية صادقا بل الصادق ما توجهه فطرة القوة التى تسمى عقلا.

و انما يعرف كذب الكاذب من هذه القضايا بشهادة الفطرة العقلية و ما يتأدى اليها متقضاها من القياسات الصحيحة، فان العقل يؤلف قياسات من قضايا لا ينازعه الوهم فى صحتها و استقامتها و لا فى كون التأليف ناتجا. ثم يلزم من تلك القياسات نتائج مناقضة لاحكام هذه القوة فيمتنع الوهم عن قبولها، فيعلم بذلك أنها فطرة فاسدة و جبلة قوية لا يسعها درك خلاف المحسَّات لقصورها فى نفسها و لذلك تقصر عن درك ذاتها فان الوهم نفسه

لا يتمثل للوهم.

وكذلك كثير من المعانى الباطنة كالخوف والغضب والشهوة والغم لا يدركها الوهم الا مشخصة ذوات حجم و تحيز، فكيف ظنك بما هو فوق المحسات مثل البارى والعقل والهيولى، أو ما يعم المحسات وغيرها من البلة و المعلوم والوحدة والكثرة والموافقة والمخالفة وغيرها.

فان قيل: كيف تكون هذه القضايا كاذبة و هى فى قوّة اليقينيات و تكذيبها يكاد يرفع الثقة عن اليقينيات، قلنا اليقينى هو الذى لا يتصوّر زواله كما بيناه، و هذه لما زالت علم أنها ليست يقينية.

### المشهورات |

و أما المشهورات: فهي قضايا و آراء أوجب التصديق بها اتفاق الكافة أو الأكثر عند معتقديها عليها مثل: أن العدل جميل والكذب قبيح و ايلام البرى عن الجرم قبيح و كشف العورة فى المحافل قبيح منكر و اسداء المعروف حسن محمود.

و ليست هذه من مقتضيات الفطرة من حيث هى مشهورة، بل مما تدعو اليه اما محبة التسالم و صلاح المعيشة أو شىء من الاخلاق الانسانية مثل الحياء والرحمة والأنفة والخجل أو سنن بقيت قديمة و لم تنسخ، أو الاستقراء الكثير بحيث لم يوجد لها نقيض، فاذا قدر الانسان نفسه خاليا عن هذه الاحوال و أراد التشكك فيها أمكن. و لم يمكنه فى أن الكل أعظم من الجزء فعرف أنها غير فطرية.

والاوليات أيضا مشهورة و كذلك الحسيات والتجربيات والمتواترات والوهميات.

غير أن البيانات الشرعية والمعارف الحكمية تقدر فى شهرة الكاذب منها<sup>(١)</sup> لكن المشهور الصرف فى استعمالها<sup>(٢)</sup> هو ما لا يوجب اعتقاده الا مجرد الشهرة، فلا تكون الاوليات والوهميات و ما عددنا معها اذن منها.

و من هذه المشهورات ما هو صادق، و لكن يعرف صدقه بحجة و منها ما يصدق لشرط دقيق، فان أخل به لم يصدق، مثل قول الجمهور: «الله قادر على كل شىء» و هذا مشهور و انكاره شنيع مستقبح، مع أنه ليس قادراً على هذا الاطلاق اذ ليس قادراً على أن يخلق مثل نفسه، فشرط صدقه أن يقال هو

١- منها أى من الوهميات اماما قبلها فلا مساغ للكذب فيه بعد استيفاء ما سبق، من شرائطه.

٢- فى استعمالها أى فى عرف الديانات والمعارف الحكمية و اصطلاحها عند ما تقسم القضايا الى أقسامها و منها ما يسمى بالمشهورات على اطلاق اللفظ.

قادر على كل شيء ممكن.

و منها هو كاذب مثل اشتهاق قبح ذبح الحيوان عند كثير من الناس اتباعا لغرائزهم الضعيفة و ان زَيْف هذا القبح الشرع.

و ليس نقيض المشهور هو الكاذب حتى لا يجتمعان، بل نقيضه الشنيع و الكاذب هو نقيض الحق الصادق، و ربما لم يكن الكاذب شنيعا كما أن من الصادق ما هو شنيع.

و الآراء المشهورة قد تكون بالنسبة الى الكافة و قد تكون بالنسبة الى قوم دون قوم، فان مشهورات الأطباء غير مشهورات المنجمين، و كذلك مشهورات كل صناعة قد تخالف مشهورات صناعة أخرى.

### المقبولات

و أما المقبولات: فهي آراء أوقع التصديق بها قولٌ من يوثق بصدقه فيما يقول، اما لا مرسماوى يختص به، أو لرأى وفكر يتميز به مثل اعتقادنا أموراً قبلناها عن أئمة الشرائع والحكماء - رضى الله عنهم أجمعين - مثل: «أن المحسن يثاب والمسىء يعاقب».

### المسلمات فى الظاهر

و أما المسلمات: فهي المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة، ولكن لا يلتفت فيها الا الى تسليم المخاطب.

و من هذه ما يلزم المتعلم قبولها والاقرار بها فى مبادئ العلوم ثم تصديقه بها، اما مع استنكار و عناد فيه و تسمى<sup>(١)</sup> مصادراتٍ و اما مع مسامحة و طيب نفس و تسمى أصولاً موضوعة و سيكون لنا عود الى بيان هذه.

---

١- و تسمى مصادرات. لانها توضع أولاً فى العلم على أن تكون مقدمة تنفع فيه مع انها غير مقبولة عند طالبيه فتكون بمنزلة اثبات الشئ بما لا يثبت الا به، و يمثلون لها بنحو ان البعد يقبل القسمة لا الى نهاية، و هو مما يوضع فى مبادئ الهندسة و ان الحكمة مناط السعادة الابدية فى مبادئ العلم الطبيعى و من هذا النوع كل ما يذكره فى تقويم الفصل للجنس فى علم المنطق و حصر الاجناس فى العشرة و كون الجوهر جنساً أعلى و نحو ذلك مما ربما لا يسلمه الطالب و لا بد له من استيراده على ذهنه للانتفاع به فى القول الشارح، و أما ما يقبل بطيب نفس فقولهم فى مبادئ المنطق ان لنا فكراً و ان فكر ناقد يوصلنا الى علم لم يكن. و سيأتى للمصنف كلام فى هذا فى باب أجزاء العلوم البرهانية.

## [المشبهات]

و أما المشبهات: فهي القضايا التي يصدّق بها على اعتقاد أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لاشتباهاها بشيء من ذلك، و لا تكون هي بأعيانها و هذا الاشتباه اما أن يكون بسبب<sup>(١)</sup> اللفظ أو المعنى و سيأتى تفصيله فى فن المغالطات.

## [المشهورات فى الظاهر]

و أما المشهورات فى الظاهر: فهي التي يعتقد أنها مشهورة كما يُغافض الذهن فيصدّق بها ببادىء الرأى الغير المتعقّب على أنها مشهورة و اذ تُعقّبت لم توجد مشهورةً مثل قول النبى - صلى الله عليه - : «أَنْصُرَ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»<sup>(٢)</sup> فيعتقد أن الاخ يعان على الظلم و اذا تُؤمّل علم أن المشهور

١ - بسبب اللفظ. كما يحصل من اشتراك لفظ العادة و الاشتباه فى معنى لفظ الخارق المذكورين فى تعريف الكرامة فيعتقد أن كل ما خالف مألوف العامة فهو كرامة و لو أخذ لفظ العادة على ما وضع فى التعريف و هى سنة الله المطردة فى الخليفة بأسرها و فهم معنى الخارق لها و هو ما يصدر من القادر المختار على خلاف ما قرره فى نظام الخليفة لا نكشفت غمة الضلال عن قلوب كثير من الجهلة بل و غيرهم ممن قد يختلف عنهم فى اللقب و هو منهم فى الرغب والرهب و مثلوا لما يكون بسبب المعنى بنحو اعتقاد ان البياض جامع للبصر لانه لون و منشأ ذلك اشتراك البياض مع السواد فى اللونية فاذا كان السواد جامعا و هو لون فليجمع البياض لانه لون.

٢ - [هو شطر من حديث رسول الله - صلى الله عليه وآله - و له اهمية كبرى على الخصوص فى عصرنا الحاضر فجدير بنا ايراده تماماً من طرق العامة فنقول: و رد الحديث فى الصحيحين للبخارى والترمذى والمسند لاحمد و اخرجوه من طريقين:

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْصُرَ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا. فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْصُرْهُ إِنْ كَانَ مَظْلُومًا. أَفَرَأَيْتُ إِذَا كَانَ ظَالِمًا كَيْفَ أَنْصُرْهُ؟ قَالَ:



دفع<sup>(١)</sup> الظلم منه لا الاعانة عليه سواء كان من الاخ أو من غيره كما فسر النبي - عليه السلام - بالمنع من الظلم حين روجع في كيفية نصره الظالم. و الاشبه عندى أن هذا الصنف ليس زائداً على صنف المشبهات بالمشهورات، فان الذهن انما يميل الى التصديق بها لمشابهة ما بينها وبين المشهورات، و لعل الفرق بينهما أن هذا يدعن الذهن بشهرته كما يغافسه<sup>(٢)</sup> و يزول عن قريب، و ذلك بواسطة احتيال فى التشبيه و قد يتبع.

تَحْجُزُهُ أَوْ تَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ. فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ»

صحيح النجارى: ٢٨/٩ المسند: ٩٩/٣

٢- عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «انْصُرُوا أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا نَنْصُرُهُ مَظْلُومًا، فَكَيْفَ نَنْصُرُهُ ظَالِمًا؟ قَالَ: تَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ.»

صحيح النجارى: ١٤٨/٣ صحيح الترمذى: ٢٣٥٥ المسند: ٢٥٣/٣

فى لفظ الحديث اختلاف يسير لكن معنيه واحد و اشتهر شطر منه على السنة المنطقيين و مثلوا به فى المشهورات فقط، و غفل المسلمون عن اثره الكبير فى علاج قضايا و مشاكل. اجتماعهم و تدبير مدنتهم. المراعى]

١- دفع الظلم منه. أى ان نصرك أخاك ان كان ظالماً هو كفه عن ظلمه و دفع الظلم الذى يقع منه على غيره.

٢- كما يغافسه. أى لمغافسته اياه و مفا جأته له ثم لا يلبث ان يزول و قوله و ذلك أى ما كان من المشبهات بالمشهورات انما يعتقد بواسطة الاحتيال فى التشبيه والتلبيس على المعتقد حتى يرسخ الاعتقاد فى نفسه فيتبع أى يستمر الضال على اعتقاده و تصدر عنه أعمال ثلاثه و فى نسخة كتبت بحاشية الاصل (أى بالهامش) يبقى بدل يتبع و هى أظهر لانه المقابل لقوله و يزول.

## [المظنونات]

و أما المظنونات: فهي القضايا التي يصدّق بها اتباعا لغالب الظن مع تجويز نقيضه، كما يقال: «ان فلانا يُسارّ العدوّ فهو مسلم للثغر» أو قيل «فلان يطوف بالليل فهو متلصص» وكل ما قدمناه اذا لم يكن الاعتقاد فيه جزما بل هناك امكان لمقابله مع الميل الاغلب الى ما اعتقد فهو من جملة المظنونات كالمقبولات والمسلمات والمشهورات في الظاهر.

## [المخيلات]

و أما المخيلات: فهي القضايا التي تقال قولاً لا للتصديق بها بل لتخييل يؤثر في النفس تأثيراً عجبياً من قبض أو بسط واقدام أو احجام مثل قول من أراد تنفير غيره عن أكل العسل لا تأكله فانه مرّة<sup>(١)</sup> مقيئة، أو تنفيره عن شم الورد انه سُزْمُ بغل قائم في وسطه رَوْثٌ، أو ترغيب غيره في شرب الدواء انه الشراب أو الجلاب<sup>(٢)</sup>، فيجد السامع بهذه الاقوال في نفسه مع التكذيب بها آثار المصدّق بها.

و أكثر الناس يُقدمون على عوارض الامور و يحجمون عنها بسبب الاذعان لهذه المقدمات لا عن رويّة و فكر أو عن غلبة ظن.

١- مرة مقيئة. المرة بالكسر مزاج من أمزجة البدن و هو المعروف بالصفراء و مفرز الصفراء مرء و وجه تخيل العسل في صورة المرة اما للون بعضه و هو الصفرة و اما لبعض أنواعه فان منه ما فهي مرارة لان نحله يرعى الافستين و اما لان نوعا من أنواعه يسمى «ألومالي» و معناه باليونانية الدهن العسلي و يسمى عسل داوود يشرب بماء لاسهال المرة الصفراء و افرازها. و هو دهن شجرة تثبت بتدمر.

٢- الجلاب. بضم فتشديد يقول صاحب القاموس انه ماء الورد و انه معرّب و يستعمله أهل سوريا اليوم في شراب الخرنوب [الجلاب معرب و اصله الفارسي جلاب بضم و ليس فيه تشديد و هو ماء الورد].

لكن مستعملها لا يرى من نفسه أنها صادقة أو لا يستعملها<sup>(١)</sup> للتصديق وان كانت صادقة، فلا جرم أن المصدق به من الاوليات والمشهورات. و قد يفعل هذا الفعل من التخيل يجوز استعمالها بدل هذه المخيلات، و كذلك المظنونات انما تنفع فى المقاييس من جهة ما تُعتقد لا من جهة اختلاج مقابلها فى الضمير، فلا جرم أن جميع المشهورات و غيرها من الاوليات نافع منفعتها.

و كذلك المشهورات انما ينتفع بها من حيث هى معتقدة اعتقاد الا يخطر بالبال مقابلة لامن حيث امكان التشكك فيها، فلا جرم أن جميع ما قبلها من الضروريات الاولى و الوهمية اذا لم تكن<sup>(٢)</sup> شنيعة نافعة منفعتها. و انما كانت هذه المقدمات ثلاثة عشر صنفا، لانها اما أن تكون مصدقا بها أو غير مصدق بها و غير المصدق به ان لم يجر مجرى المصدق به فى التأثيرات النفسانية من الرغبة والنفرة والشجاعة والجبن لم ينتفع به فى القياسات و هذه<sup>(٣)</sup> هى المخيلات.

١- أو لا يستعملها للتصديق و ان كانت صادقة. أى أن مستعملها بين أمرين اما أن لا يكون مصدقا بها و انما أراد بها التخيل، و اما أن يكون مصدقا بها لصدها فى الواقع أو لاعتقاده ذلك. و لكنه لا يقصد باستعمالها تحقيق ما فيها من الخبر و انما يستعملها للتخيل و على ذلك يمكن أن تستعمل الاوليات و غيرها مما هو مصدق به استعمال هذه القضايا اذا قصد بها مجردا التخيل. و ذلك اذا كانت الاوليات و نحوها مما يهيج الخيال و يحدث فى النفس أثر المخيلات.

٢- اذا لم تكن شنيعة. قيدها بهذا القيد حتى تنفع منفعة المشهور لان المشهور يستعمل عند ما يقصد حمل السامع على الاعتقاد من وجه الاستحسان و الاستقباح فلو كان الصادق الاولى شنيعة فى نظر السامع لم يجز استعماله فى مقام استعمال المشهور. و انما يستعمل الصادق المخالف للالف عند ما تقصد اقامة الدليل و حمل النفوس على مركب البرهان.

٣- و هذه هى المخيلات. أى القضايا الغير المصدق بها التى ينتفع بها فى القياسات و

والقسم<sup>(١)</sup> الثانى الذى فيه التصديق اما أن يكون التصديق به على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا تختلج فى النفس معانده فيه، أو على وجه ظن غالب.

والذى على وجه ضرورة، فاما أن تكون ضرورته ظاهرة و ذلك بالحس أو التجربة و ما معها<sup>(٢)</sup> أو بالتواتر، أو تكون ضرورته باطنية. و الضرورة الباطنة اما أن تكون عن العقل و اما أن تكون خارجة عنه، و التى عن العقل فاما أن تكون عنه عن مجرده أو عنه مستعينا فيه بشىء و التى عن مجرد العقل فهى الأوليات الواجبة القبول. و أما التى عنه مستعينا بشىء فاما أن يكون المعنى غير غريزى فيه، فيكون هو التصديق الواقع بالكسب و ذلك يكون بعد المبادى و كلامنا فى المبادى.

و أما أن يكون المعنى غريزيا فى العقل أى حاضرا، و هى المقدمات الفطرية القياس.

و أما الذى هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية و ما يكون على سبيل التسليم فاما أن يكون على سبيل تسليم صواب و اما على سبيل تسليم غلط، و الذى على سبيل تسليم صواب فهو اما على سبيل تسليم مشترك فيه و اما على سبيل تسليم من واحد خاص.

والمشترك فيه اما أن يكون متعارفا فى الناس كلهم أو مستندا الى طائفة مخصوصة، والمتعارف هو ما يُخص باسم المشهورات المطلقة.

هى ما جرت مجرى للمصدق به فى احداث آثار فى النفس. و أما ما لم يعجر مجرى المصدق به فليس بداخل فى التقسيم أصلا لعدم منفعته.

١- والقسم الثانى. أراد بالثانى الآخر و ان كان هنا الاول، فان قسم المصدق به هو القسم الاول فى التقسيم و بعد ان تكلم عن الثانى و هو غير المصدق به عاد الى الاول ليقسمه فعبّر عنه بالثانى لانه قسم اخر بعد الذى تكلم عنه.

٢- ما مع التجربة هو الحدس كما سبق.

والمخصوص بأمة مخصوصة يخص<sup>(١)</sup> باسم المشهورات المحدودة و منها المقبولات، و ما يكون التسليم فيه من واحد فيخص باسم المسلمات، و أما ما هو على سبيل تسليم غلط فهي المشبهات. و بعد الضروريات و المعتقدات المسلمة المظنونات، فقد استوفت القسمة الاصناف الثلاثة عشر. و ليست هذه قسمة و جوب بل تكلفناها ضمًا لنشر المبادئ في حاصر.

### [اليقينيات]

و اليقينيات من جملة هذه الأوليات والملاحظات الباطنة والظاهرة اذا لم يكن سبب مغلطا للحس من ضعف فيه أو معنى في المحس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفرط أو كثافة المتوسط و غير ذلك. و كذلك التجريبات اذا استجمعت الشرائط التي ذكرناها و كذلك المتواترات والقياسات الفطرية القياس والوهميات الصادقة، و هذه مواد القياس البرهاني لان المطلوب من البرهان هو اليقين.

### [مواد الجدل]

و أما مواد القياس الجدلي فهي المشهورات والمسلمات. و للجدل فوائد: منها: الزام معاند الحق رأيا يعانده اذا كان قاصرا عن رتبة البرهان، فيعدل به الى المشهورات التي يعتقدها واجبة القبول و يبطل بها رأيه الفاسد عليه.

١ - يخص باسم المشهورات المحدودة. هذا القسم لم يجعله المصنف فيما سبق قسما مستقلا بل عده نوعا من المشهورات بالحقيقة، و قد نسي المصنف قسما من المشهورات و هو المشهورات في الظاهر و أجدر به أن يكون من قسم تسليم الغلط فيكون مع المشبهات قسيما لها، لان المشهورات في الظاهر على ما ذكره المصنف فيما سبق هي ما وقع التصديق بحكمها ببادئ الرأي بدون تعقب فاذا تعقبت ظهر الخطأ فيها.

و منها أن من يراد تلقينه الاعتقاد الحق و كان مميّزا عن العوامّ ولا يرضى بالتقليد والكلام الوعظي<sup>(١)</sup> الخطابي و لم يبلغ رتبة ادراك الحقائق من البرهان اليقيني يتدرج الى تقرير هذا الاعتقاد الحق له بالاقيسة الجدلية. و منها: أن كل علم<sup>(٢)</sup> جزئى فتقدم عليه مقدمات تستبان فى علم آخر أعلى من ذلك العلم و يُراود المتعلم على تسليمها فربما لا تسمح نفسه به فتطيب نفسه بالاقيسة الجدلية الى أن ينتهى الى معرفتها بالبرهان من العلم الآخر.

و منها: أن فى قوّة الاقيسة الجدلية أن ينتج منها طرفا<sup>(٣)</sup> النقيض، فاذا ألقت قياسات على الاثبات و أخرى على النفى فى مطلوب و احد و رُدّد الفكر والروية فيها فربما لاح من أثناء ذلك ما هو الحق.

### [مواد المغالطة]

و أما مواد القياس المغالطى فالوهميات الكاذبة و المشبهات و ليس فى معرفته فائدة التوقى و الاجتناب.

و ربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره و كما له فى العلم، ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبهه له على رتبته و اذّاك يسمى قياسا امتحانيا. و ربما استعمل فى تبكيث من يوهم العوام أنه عالم فيكشف لهم تحيرهُ و عجزه عن استبانة الصواب و الخطا فيه بعدان يوقفوا على مَكْمَن الغلط دونه صداداً لهم عن الاقتداء به و عند ذلك يسمى قياسا عناديا.

١- الوعظى الخطابى. أى المبني على المظنونات لا على المشهورات والمسلمات.

٢- كل علم جزئى. أراد من الجزئى الخاص كالطبيعى والرياضى والطلب والاخلاق و نحو ذلك.

٣- طرفا النقيض. أراد النقيضين لأن التناقض نسبة لها طرفان هما النقيضان.

## [مواد الخطابة]

و أما مواد القياس الخطابي فالمشهورات فى الظاهر و المقبولات و المظنونات.

و فائدة الخطابه اقناع الجمهور فيما يحق عليهم أن يصدّقوا به من الامور السياسية و المصلحية و الوظائف الشرعية و غير ذلك مما يعدّ من منافعها فى الفن المفرد لها.

## [مواد القياس الشعرى]

و أما مواد القياس الشعرى فالمخيلات.  
والذى يهم طالب السعادة من هذه الجملة فهى الاقوال البرهانية ليكتسبها والمغالطة ليجتنبها فلاجرم نذكرهما فى فنين ان شاء الله تعالى و نتمم الكتاب بهما.

## الفن الرابع فى البرهان ويشتمل على مقدمة و سبعة فصول

### [المقدمة]

أما المقدمة فهى فى الوقوف على كمية المطالب العلمية، قد بينا أن العلم اما تصوّر و اما تصديق، فالطالب اذن اما أن يتجه نحو اكتساب التصوّر أو اكتساب التصديق و للطلب التصوّر صيغ دالة عليه و كذلك ما للطلب التصديقى.

فمن الصيغ الطالبة للتصوّر صيغة «ما» و تسمى «مطلب ما» و هو على قسمين:

أحدهما يطلب به معنى الاسم كقولنا: ما الخلاء و ما العنقاء.  
والثانى يطلب به حقيقة الذات كقولنا: ما الرّوح و ما العقل و ما الملّك.  
و منها: صيغة «أى» و هى تطلب تصوّر الشىء مميّزا اما بذاتياته أو بعوارضه عما يشاركه فى أحدهما.

و أما الصيغ الطالبة للتصديق فمنها مطلب «هل» و يطلب به التصديق بأحد طرفى النقيض أى الايجاب أو السلب و هو على قسمين:

أحدهما بسيط و هو الذى يطلب هل الشىء موجود مطلقا أو ليس بموجود مطلقا كقولنا: هل الخلاء موجود، هل الجن موجود.

والآخر مركب و هو الذى يطلب هل الشىء موجود على حال كذا و وصف كذا أو ليس كذلك كقولنا: هل الله خالق الخير و الشر أى هل الله موجود بهذه الصفة.

و منها: مطلب «لِمَ» و هو لتعرّف علة جواب هل، اما بحسب القول و هو الذى يطلب الحد الاوسط الموقع لاعتقاد القول و التصديق به، و اما بحسب الامر فى نفسه و هو يطلب علة وجود الشىء فى نفسه على ما هو عليه من وجوه مطلقا أو وجوده بحال.

و ههنا مطالب أخرى مثل مطلب كيف و كم و أين و متى. و مطلب «هل



المركب» يقوى على الكل و يقوم مقامه، و يمكن أن يجعل مطلب «الأتى» مشتملا عليها<sup>(١)</sup> أيضا، فاذن مطلباً «هل» و «لَمْ» يطلبان التصديق و مطلباً ما و أتى يطلبان التصوّر.

و مطلب «ما» الذى بحسب الاسم مقدّم على كل مطلب، فان من لم يفهم ما يدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته فى ذاته.

و أما مطلب «هل» المطلق فمتقدّم على مطلب «ما» الطالبة حقيقة الذات، فان ما لا وجود له لا حقيقة له فى ذاته بل الحقيقة هى حقيقة أمر موجود فما لم يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة.

لكنه ربما يكون الشئ موجودا فى نفسه و يطلب معنى الاسم الدال عليه، فيكون الجواب حدا بحسب الاسم بالنسبة الى من لم يعرف وجوده فاذا عرفه صار ذلك الجواب بعينه حداً بحسب الذات.

و هذا يوهم أن مطلب «ما» بالحقيقة قد تقدم على مطلب «هل المطلق» اذ جوابها كان حداً حقيقياً و لم يعرف الوجود بعد.

لكن الحق أنه حدّ بحسب الاسم بالنسبة اليه و ان كان حداً حقيقياً بالنسبة الى الامر نفسه.

ثم اذا عرف ان هذا الشئ المفهوم معنى اسمه «موجود» انقلب القول الدال على معنى الاسم حداً حقيقياً بالنسبة اليه.

## وهناشك

و هو: أن المعدوم المحال الوجود كيف يتصور حتى يعلم بعد ذلك عدمه، فان التصور هو ارتسام صورة فى الذهن مطابقة للوجود، وما لاصورة له فى الوجود كيف يحصل مثال صورته فى الذهن.

## وحله

أن المحال اما أن يكون معدوما لا تركيب فيه و لا تفصيل فتصوره يكون بمقايسته بالموجود كالخلاء و ضد الله، فان الخلاء يتصور بأنه للاجسام كالقابل<sup>(١)</sup>، و ضد الله يفهم بأنه لله كما للحر البارد فقد تصور بتصور أمر ممكن قيس هو به و أما فى ذاته فلا يكون متصورا و لا معقولا اذ لا ذات له. و أما الذى فيه تركيب ما و تفصيل مثل العنقاء و انسان يطير فانما تتصور أولا تفاصيله التى هى غير محالة، ثم يتصور لتلك التفاصيل اقتران على سبيل الاقتران الموجود فى تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات، فيكون هناك أشياء ثلاثة، اثنان منها جزآن كل واحد بانفراده موجود والثالث تأليف بينهما، و هو من جهة ما هو تأليف متصور بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جملة ما يوجد، فعلى هذا النحو تعطى معنى دلالة اسم المعدوم و يحصل تصوره.

و كل مطلب من هذه فانما يتوصل اليه بأمر موجود حاصلة، حتى ان تصور المعدوم أيضا حصل بتصور مقوم لامور موجودة، فهذا تمام المقدمة.

١- كالقابل، فان الذهن يتصور الخلاء امتداداً ملأته الاجسام أو اتحد بامتدادها فهو بمنزلة القابل لها و قوله كما للحر البارد أى كما يكون البارد بالنسبة للحر من حيث ان كلا منهما ضد للآخر والتأليف فى كما للحر البارد غير معروف و ما فيه مصدرية أى تكون البارد للحر.

## الفصل الاول

### فى حقيقة البرهان وأقسامه

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لنتاج يقين، و قد عرفت: اليقينيات والاستقراء المستوفى للجزئيات كلها داخل فى هذا الحد لانه داخل فى جملة الاقيسة اذ هو القياس المقسّم.

والبرهان ينقسم الى «برهان الآن» و «برهان اللّم».  
أما برهان الآن فهو القياس الذى أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فَحَسْبُ.

و برهان اللّم فهو الذى أوسطه علة لوجود الحكم فى نفس الامر و هو<sup>(١)</sup> نسبة أجزاء النتيجة بعضها الى بعض أى وجود الاكبر فى الاصغر.  
و لا محالة أن تلك العلة تفيد اعتقاد القول والتصديق أيضاً، فهو معط للعلّة مطلقاً لانه يعطى علة التصديق بالحكم و علة وجود الكم فى نفسه.  
و على الجملة كل واحد من البرهانين يعطى اللّميّة الا أن ما يعطى اللّمية فى التصديق بالحكم و علة وجود الحكم فى العقل فقط مخصوص باسم النّان.

ثم اذا كان الاوسط فى برهان الآن مع أنه ليس بعلة لوجود الاكبر فى الاصغر معلولا لوجوده فيه لكنه<sup>(٢)</sup> أعرف عندنا من الاكبرسمى «دليلا».  
و قد يتفق أن يكون الاوسط لا علة لوجود الاكبر فى الاصغر و لا معلولا له، بل أمراً مضافاً له أو مساوياً له فى النسبة الى علة أخرى أى هما معلولا علة واحدة.

١- و هو أى الحكم فى نفس الامر.

٢- لكنه أعرف عندنا من الاكبر كقولك هذا صنع متقن و كل صنع متقن فهو عن علم كامل فان وجود الوسط و هو الاتقان فى الاصغر ليس علة للعلم بل هو معلول له فى الواقع لكن الاتقان أظهر عندنا فى الاصغر من الاكبر و هو كونه صادرا عن علم.

و أما الذى الاوسط فيه علة لوجود الاكبر فى الاصغر لا فى الذهن فقط بل فى نفس الامر، فاما أن يكون علة للاكبر على الاطلاق و اذا كان علة له مطلقا كان علة له حيثما وجد فلا محالة يكون علة لوجوده فى الاصغر.

و اما أن لا يكون علة له على الاطلاق بل علة لوجوده فى الاصغر فقط ان كان الاصغر مساويا للاوسط أو فيما يشاركه أيضا فى الوقوع تحت الاوسط ان كان أخص منه.

مثال ما الاوسط علة للاكبر على الاطلاق قولك: «هذه الخشبة قد مستها النار و كل ما مسته النار فهو محترق فهذه الخشبة محترقة» فالاحتراق على الاطلاق معلول مماسة النار حيث كان فى الاصغر أيضا يكون معلولها.

و مثال ما هو علة له فى الاصغر فحسب و فى مشاركته أيضا لا على الاطلاق قولك: «الانسان حيوان و كل حيوان جسم فالانسان جسم» فالحيوانية ليست علة للجسمية على الاطلاق، و لكنها علة لوجود الانسان جسما اذا الجسمية للانسان بواسطة كونه حيوانا فهى أولاً للحيوان و بواسطته<sup>(١)</sup> للانسان.

و مثال ما الاوسط والاكبر معلولا علة واحدة من برهان الآن قولك: «هذا المريض قد عرض له بول خائر أبيض فى علته الحادة و كل من يعرض له ذلك خيف عليه البرسام» ينتج «ان هذا المريض يخاف عليه البرسام» فالبول الابيض و البرسام معا معلولا علة واحدة و هى حركة الاخلاط الحادة الى ناحية الرأس و اندفاعها نحوه و ليست واحدة منهما بعلة و لا معلولا للآخر.

و مثال الدليل قولك: «هذا المحموم تنوب حُمَاهُ غِبًّا و كل من نابت حُمَاهُ غبا فحماءه من عفونة الصفراء» فالوسط و هو الغب معلول الاكبر و هو عفونة الصفراء.

و كذلك تقول: «هذه الخشبة محترقة و كل محترق قد مسته نار» فالاحتراق الذى هو الاوسط معلول الاكبر الذى هو مماسة النار.

١- و بواسطته للانسان ثم الامر كذلك فيما يشارك الانسان فى الحيوان كالفرس و غيرها.

## الفصل الثانى

فى اجزاء العلوم البرهانية وهى ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ

### الموضوعات

أما الموضوعات، فموضوعات كل علم «هو الشئ الذى يبحث فى ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والاحوال المنسوبة اليه» كالمقدار للهندسة والعدد للحساب و بدن الانسان من جهة ما يصح و يمرض للطلب. و قد استعملنا الموضوع قبل هذا لمعان آخر:

منها: الموضوع الذى بازاء المحمول و هو المحكوم عليه اما بالايجاب أو السلب، و منها: الموضوع الذى فيه العرض، و منها: الموضوع <sup>(١)</sup> بمعنى المفروض فاسم الموضوع مشترك فى المنطق بين هذه المعانى.

و اذا كان المطلوب فى العلوم هو الاعراض الذاتية للشئ الذى هو الموضوع، فلا يكون الموضوع نفسه مطلوبا فى ذلك العلم الذى تُطلب فيه اعراضه مبينا بالبرهان، بل اما أن يكون ثبوته بينا بنفسه كالموجود الذى هو موضوع العلم الاعلى، و ان يكن بينا كان مطلوبا فى علم آخر هو <sup>(٢)</sup> من الاعراض الذاتية لموضوعه، الى أن ينتهى الى العلم الاعلى الذى يتقلد اثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية و موضوعه انما هو «الموجود» المستغنى عن اثباته و ابانته بالحد والبرهان.

---

١- الموضوع بمعنى المفروض. و ذلك كما فى القياس الاستثنائى فانك تقول: يلزم من وضع المقدم فى المتصلة وضع التالى و من وضع نقيض التالى وضع نقيض المقدم فالموضوع هنا مقابل المرفوع.

٢- هو أى الموضوع الغير البين من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم الذى يبين فيه، كالمقدار فى الهندسة فانه موضوع غير بين بنفسه. لكنه يبين فى العلم الطبيعى و هو من الاعراض الذاتية لموضوعه و هو الجسم، والجسم ان كان غير بين بنفسه فهو مبين فى العلم الاعلى و هو قسم من أقسام موضوعه الذى هو الموجود. و هناك الكلام فى ثبوت الجسمية و ما به تتحقق.

لكنه و ان لم يبرهن فى العلم الجزئى على وجود موضوعه فلا بد من أن يعطى فيه بصورة بالحد او الرسم ولا بد من الاعتراف أيضا بوجوده والتصديق به تسليما لازما لانه ان لم يُسلم وجوده فكيف يطلب وجود شىء آخر له. و اعلم أنه قد يكون للعلم موضوع واحد كالعدد لعلم الحساب، و قد يكون له موضوعات كثيرة لكنها تشترك فى شىء تتأحد به اما «جنس» كاشتراك الخط والسطح والجسم التى هى موضوعات الهندسة فى كونها مقدارا أو «مناسبة» كاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم فى مناسبة متصلة<sup>(١)</sup> بينها ان كانت النقطة من موضوعات الهندسة، فان نسبة النقطة الى الخط بكونها حداً و نهاية له كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم، او «غاية واحدة» كاشتراك<sup>(٢)</sup> الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال فى نسبتها الى الصحة التى هى «غاية علم طب» ان أخذت هذه موضوعات الطب لا أجزاء موضوع واحد.

---

١- متصلة بينها. أى بين تلك الاشياء بحيث تكون مناسبة أحدها لواحد كمنااسبة ذلك الواحد لآخر و مناسبة ذلك الواحد لآخر كمنااسبة هذا الآخر لما بعده و هكذا كما تراه فى النقطة مع الخط و مناسبة الخط لما يليه الخ.

٢- الاركان هى العناصر.

## المسائل

و أما المسائل فمسئلة كل علم هى «القضية التى يطلب وجود محمولها لموضوعها فى ذلك العلم».

و موضوعها اما أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه مع عرض ذاتى أو نوعا من موضوع العلم أو نوعا من موضوعه مأخوذا مع عرض ذاتى أو «عرضا ذاتيا»، مثال الاول قولك فى الهندسة: «كل مقدار فهو اما مشارك<sup>(١)</sup> لمقدار يجانسه أو مباين».

و مثال الثانى قولك: «كل مقدار مباين لمقدار فهو مباين لجميع مشاركاتة».

و مثال الثالث قولك فى الحساب: «الستة<sup>(٢)</sup> عدد تام» فان الستة نوع من العدد.

و مثال الرابع قولك فى الهندسة: «كل خط مستقيم قام على خط مستقيم فان الزاويتين اللتين تحدثان عن جنبتيه اما قائمتان و اما معادلتان لقائمتين».

و مثال الخامس قولك: كل مثلث فزواياه الثلاث مساوية لقائمتين.

و أما محمولها فينبغى أن يكون من الاعراض الذاتية لموضوع المسئلة أو لموضوع العلم.

فلا بد من بيان «الذاتى» المستعمل فى هذا الموضع من المنطق و يستعمل<sup>(٣)</sup> بمعنيين:

- ١- مشارك أو مباين كشارك الخطوط المستقيمة و مبايتها للخطوط المنحنية.
- ٢- الستة عدد تام. أى لان كسوره الصحيحة تساويه ثلثه اثنان و نصفه ثلاثة و سدسه واحد و مجموع ذلك ستة و هو فى مقابلة الناقص و هو ما نقص مجموع كسوره الصحيحة عنه كالثمانية فان نصفها أربعة و ربعها اثنان و ثمنها واحد و المجموع سبعة والزائد و هو ما زادت كسوره الصحيحة عنه كالاتنى عشر فان نصفها ستة و ثلثها أربعة و ربعها ثلاثة و سدسها اثنان و المجموع خمسة عشر و هو أزيد من العدد.
- ٣- و يستعمل. أى فى هذا الفن لا فى هذا الموضع حيث الكلام عن الاعراض الذاتية لموضوع العلم و سيأتى للمصنف أن المراد هنا هو الفن الثانى.

أحدهما ما ذكرناه فى فاتحة الكتاب «و هو المحمول الذى يفتقر اليه الموضوع فى ذاته و حقيقته» و لا شك أنه يكون مأخوذاً فى حدّ موضوعه و ذلك مثل «الحيوان للإنسان».

والثانى أن يكون الموضوع «مأخوذاً فى حده أو جنس الموضوع أو موضوع المعروض له».

أما ما يؤخذ فى حده الموضوع فكالقطوسة التى يؤخذ فى حدها الانف. والذى يؤخذ فى حده جنس الموضوع فكالمتساواة العارضة للمقدار أو العدد و جنسهما و هو الكم يؤخذ فى حدها.

و ما يؤخذ فى حده موضوع المعروض له، فكالجسم الذى هو موضوع الابيض يؤخذ فى حد ما يعرض<sup>(١)</sup> للابيض من حيث هو ابيض و كالعدد الذى يؤخذ فى حد مضروب عدد زوج فى عدد فرد.

و انما سميت هذه أعراضاً ذاتية، لأنها خاصة<sup>(٢)</sup> لموضوع الصناعة أو

١- ما يعرض للابيض. كالعكس للأشعة فانه ذاتى للابيض، لانه يؤخذ فى حده الجسم الذى هو موضوع للابيض المعروض لعكس الأشعة فقله «كالجسم» مثال لموضوع المعروض المأخوذ فى حد الذاتى لامثال لنفس الذاتى المأخوذ فى حده موضوع معروضه و كذلك قوله «و كالعدد» فان العدد موضوع الزوج والزوج معروض لوصف مضروب، و اذا أردت ان تعرف المضروب أخذت العدد فى تعريفه والعدد موضوع الزوج الذى هو معروض مضروب فمضروب عرض ذاتى لاختد موضوع معروضه فى تعريفه.

٢- خاصة لموضوع الصناعة كالأعراض التى يؤخذ فى حدها الموضوع فانها تكون خاصة به لا تشمل غيره و الاكان تعريفها بالموضوع تعريفاً بالاختص و هو غير صحيح و قوله «أو جنس» عطف على موضوع أى خاصة لجنس موضوع الصناعة و ذلك هو العرض الذى يؤخذ فى تعريفه جنس الموضوع كالمساواة و قوله «أو شئ» واقع فيه» عطف على ما سبق أيضاً أى أو خاصة لشئ واقع فى موضوع الصناعة سواء كان ذلك الشئ نوعاً من الموضوع أو عرضاً آخر له فقله «نوع أو عرض آخر» من قبيل البدل من «شئ» و ما يكون خاصة لنوع من أنواع الموضوع أو لعرض آخر للموضوع داخل فيما



جنس موضوعها أو شىء واقع فيه نوع أو عرض آخر فلا يكون دخيلا عليه غريبا عنه.

لكن<sup>(١)</sup> ما يؤخذ فى حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل فى الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمناصفة التى تخصص بالمقدار فى الهندسة وبالعدد فى علم العدد.

و اذا عرفت معنى الذاتى فمحمول المسائل يكون ذاتيا بالمعنى الثانى و لا يجوز بالمعنى الاول، لان ذلك الذاتى داخل فى حد موضوعه لا يقتصور فهم موضوعه دونه، فيكون معلوما اذا كان الموضوع معلوما فكيف يطلب وجوده للموضوع.

و قد يستثنى من هذا حالتان:

احدهما: أن لا يكون الشىء متصورا بما هيته، بل بعوارضه و أمور خارجة عن ذاته أو باسمه فقط مثل طلبنا «ان النفس هل هى جوهر أم لا» والجوهرية ذاتية لذات النفس و مع ذلك هى مجهولة مطلوبة بالبرهان.

وانما جاز ذلك لا نالم نعرف بعد حقيقة النفس و «انما عرفنا منها الاسم و فعلا ما هو عارض من عوارضها، و ذلك تحريكها البدن و تصرفها فيه.

و «الجوهرية» ليست ذاتية لهذا العارض المعلوم لنا، و انما هى ذاتية

يؤخذ من حده موضوع المعروض له فان ما يعرض لنوع الموضوع يؤخذ الموضوع فى حده والموضوع هو موضوع ذلك النوع المعروض لذلك العارض. و انما قلنا ان موضوع الصناعة هو موضوع النوع منه لانك تقسم الموضوع الى أنواعه فكل منها محمول عليه.

١- لكن ما يؤخذ فى حده جنس موضوع الخ. أى ان ما هو خاصة بجنس الموضوع و هى ما يؤخذ جنس الموضوع فى تعريفها كالمساواة والمناسبة مثلا فان الكم يؤخذ فى تعريفهما و هما خاصة له تلك الخاصة لا تستعمل فى الصناعة على وجه عام أى من حيث هى خاصة بجنس، و انما تستعمل بعد النظر الى جهة تخصصها بموضوع الصناعة دون غيره فالمساواة أو المناسبة ينظر اليها فى الهندسة من جهة ما يخصصها بموضوعها و هو المقدار و ينظر اليها فى الحساب بما يخصصها بموضوعه و هو العدد.

لحقيقة النفس المجهولة بعد فاذن لم يحط<sup>(١)</sup> علمنا بشىء جهلنا ذاتياته.  
والحالة الثانية: أن يكون الذاتى معلوم الوجود لما هو ذاتى له، ولكن  
السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتى له مجهول، فيطلب سببه ببرهان لم  
الطالب للمية فى نفس الوجود فقط، دون لمية الاعتقاد والتصديق به.  
مثل أنا اذا علمنا «أن الهواء جوهر» ولكن لا نعلم علة كونه جوهرًا فنطلبها  
بواسطة كونه جسمًا.  
و بعض الذاتيات أولية لا واسطة بينها وبين الماهية، و لبعضها وسط و  
هذا الطلب انما يتصور فيما له وسط.

---

١- فاذن لم يحط علمنا بشىء جهلنا ذاتياته. أى أننا عند تصورنا الشىء باعراضه و  
آثاره فقط لو بحثنا عن ذاتياته لا يؤاخذنا مؤاخذ بقوله كيف تعرفون شيئاً و تتصورونه ثم  
تطلبون ذاتياته مع انها هى معرفاته اذن قد أحطتم علماً بشىء و جهلتم ذاتياته و هو  
تناقض ظاهر. لانا نقول اننا لم نحط علماً بحقيقة الشىء ثم جهلنا ذاتياته و لكننا لم نعلم  
منه الا بعض عوارضه و آثاره و هو لا ينافى جهلنا بذاتياته.

### المبادئ

و أما المبادئ فهى الحدود و المقدمات التى منها تؤلف <sup>(١)</sup> قياساته.  
 أما الحدود فمثل حد موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به كما ذكرناه، و  
 ان كانت له أجزاء أو جزئيات <sup>(٢)</sup> فلا بد من تقديم حدودها أيضا مثل: حدود  
 اعراضه الذاتية فانها و ان كانت مطلوبة فى العلم فلا بد من تقديم تصورها  
 بالحد أو الرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق.  
 أما المقدمات: فاما مقدمات واجبة القبول من الأوليات و غيرها مما لا  
 يحتاج فى التصديق به الى اكتساب فكرى.  
 و اما مقدمات غير واجبة القبول، و لكن يكلف المتعلم تسليمها، فان  
 سلمها على سبيل حسن الظن بالمعلم سميت «أصولا موضوعة»: و هذا

- 
- ١- تؤلف قياساته. أى قياسات العلم و هو مفهوم من سياق الكلام.
  - ٢- أو جزئيات، أراد من الجزئيات الانواع التى يبحث عن أحوالها فى العلم كأنواع  
 المزاج فى الطب أما الاجزاء فكا لاجزاء التى يتركب منها الجسم كالعظم واللحم  
 والغضروف و نحو ذلك. و قوله مثل حدود أعراضه الذاتية. أى انه يجب تقديم حدود  
 الاعراض الذاتية أيضا قبل البحث فى اثباتها كما تحدّ الصحة والمرض والاعتدال  
 والانحراف و نحو ذلك ثم ينبغى أن يعلم انه لا يجب تقديم ذلك كله على مسائل العلم  
 جملة، بل الواجب أن يتقدم على كل بحث ما يلزم له منه كما ترى المصنف فعلة فى هذا  
 الكتاب فانه جاء فى أول الكتاب بتعريف المنطق و موضوعه. ثم ذكر جزئيات  
 الموضوع من تصورات و تصديقات. ثم قبل الدخول فى الكلام على الكليات جاء  
 بشىء قليل فى الدلالات اللفظية ثم عند ما أراد الكلام على الاجناس العشرة قدم له من  
 المبادئ جملة فى نسبة الاسماء الى المعانى تكلم فيها عن المتواطىء والمشكك  
 والحقيقة والمجاز والمشتراك و ما يتبع ذلك. ثم عندما انتهى من الكلام فى التصورات  
 قدم للتصديقات بذكر فصلين أحدهما مقدمة فى بيان التطابق بين ما فى العلم و ما فى  
 اللفظ و ما فى الكتابة والداعية الى الالفاظ والحروف و الآخر فصل فى بيان المراد من  
 الاسم والكلمة والاداة، ثم انه لم يحدد الجهة مثلا الا عندما أراد الكلام عليها و لا القياس  
 الا عند ما أراد الدخول فى أحكامه والامر فى سائر العلوم على ذلك.

الموضوع هو بمعنى<sup>(١)</sup> المعروض.

و ان سلمها فى الحال و لم يقع له بها ظن، بل فى نفسه عنادٌ و استنكار  
سميت «مصادرة» و «الاصول الموضوعة» مع الحدود تجمع فى اسم  
«الوضع» فتسمى أوضاعا.

ثم «الاصول الموضوعة» و «المصادرات» لابد من أن تكون مسائل فى  
علم آخر يُتَعَرَّف فيه و جُزء محمولاتها لموضوعاتها بالبرهان الى أن ينتهى  
الى العلم العالى المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعة.  
لكنه يجوز أن تكون بعض مسائل العلم السافل أصلا<sup>(٢)</sup> موضوعا فى

١- بمعنى المعروض. بالعين المهملة أى الذى يعرض على الطالب ليسلمه و هو  
معنى آخر للموضوع غير ما سبق و قد يكون بالفاء أى المفروض صدقه المسلم به  
فيكون هو المفروض السابق ذكره فى معانى الموضوع أول الباب.

٢- أصلا موضوعا فى العلم العالى. فانهم عند الكلام فى العلم العالى على انه يمكن أن  
تكون الاشياء معروفة للبشر بحقائقها أو لا يمكن ذلك قد يتكلمون على الجسم و بعض  
خواصه و يذكر الشيخ الرئيس انه لا يمكن لبشر أن يعرف حقيقة شىء من الاشياء  
بكنهه ثم يسرد من خواص الاجسام ما يسرد دليلا على انها جميعها لوازم و لا يمكن  
تحقيق أن شىء من مميزاتها فصل مقوم مع ان هذه الخواص بل و كون الجسم مركبا و من  
أى شىء يتركب كل ذلك من مسائل العلم الطبيعى و قد أخذت مسلمة فى العلم العالى  
لكنها لا تبين فى العلم الطبيعى و هو علم سافل من حيث أخذت فيه أصولا موضوعة  
فى العلم العالى بل تبين بأدلة أخرى و أكثر ما يعتمد فى البيان على مقدمات منشأ العلم  
بها البداهة أو الحس فلا يلزم من الاتيان بها فى العلم العالى لاثبات شىء أو نفيه أن  
تكون بنفسها مقدمة فى العلم السافل مأخوذة لاثبات نفسها و انما يلزم ذلك لو قلنا انه  
لا يذكر فى العالى الا ما يصح أن يكون مقدمة للسافل أو كل ما يصح مقدمة فى السافل  
لابد أن يكون مبينا فى العالى أو بينا بنفسه و غاية ما قلناه ان من مقدمات السافل ما  
يؤخذ مسلما من صاحب العالى أى يتلقى من الباحث فيه المبرهن على حقائق ما  
اشتمل عليه بالقبول فلا يلزم الدور الذى سيذكر فى التشكيك. و بيان الدور وحله  
ظاهرا بما بينا.

العلم العالى، وقد يتشكك على هذا فيقال:

اذا كانت مسائل العلم السافل لا تبرهن الا بعد أصول موضوعة مسلمة من صاحب العلم الاعلى، فلو صارت أصولا موضوعة فى العلم الاعلى لصارت<sup>(١)</sup> مقدمات لاصولها الموضوعة، فصارت مقدمات لبيان نفسها و هذا «دور محال» لكنه انما يلزم منه الدور أن لو كانت مبيّنة<sup>(٢)</sup> فى العلم السافل بهذه الاصول الموضوعة.

ثم كانت مأخوذة فى العلم الأعلى فى بيان تلك الاصول بعينها، أما اذا جاز أن لا تكون مبيّنة فى العلم السافل بهذه الاصول الموضوعة بل بمقدمات بيّنة بنفسها<sup>(٣)</sup>، أو ان يبيّن بهذه الاصول فلا تكون مأخوذة فى العلم الاعلى

١- لصارت مقدمات لاصولها الموضوعة. يريدان ما يذكر فى العلم الاعلى يكون أصولا موضوعة فى السافل فلو أخذ شيء من مسائل السافل فى العالى لكانت هذه المسائل مقدمة لاصولها الموضوعة و هى ما يذكر فى العالى و ذلك مبنى على ان كل ما يذكر فى العالى فهو أصل موضوع للسافل كما تقدم، و قد بينا اننا لم ندعه.

٢- لو كانت. أى مسائل السافل مبيّنة فيه بتلك الاصول التى ذكرت فى العالى ثم كانت المسائل قد أخذت فى العالى لبيان تلك الاصول بعينها التى صارت مبيّنة لها فى السافل فتكون مسائل السافل قد يبيّن بما هى بيان له.

٣- أو ان يبيّن بهذه الاصول. أى ان يبيّن مسائل السافل بتلك الاصول الموضوعة فى العالى فلا تكون مسائل السافل المبيّنة بها فى ذلك العلم السافل قد أخذت فى العلم الاعلى فى بيان تلك الاصول بل كان بيان الاصول فى العلم الاعلى بمقدمات ليس فيها تلك المسائل التى يبيّن بها فى السافل فذلك لا يؤدى الى الدور لان المسائل لم تبين حيثئذ بما بينته.

ولا يخفى ما فى كلام المصنف من الخلل و الغموض فانه جوّز أن تكون مسائل السافل التى أخذت أصولا موضوعة فى العلم الاعلى أصولا موضوعة تبين بها مسائل الاسفل مع ان مجرد كونها مسائل من الاسفل قاض بأنها لا بد أن تبين فيه فلا تكون أصولا موضوعة و مجرد كونها أصولا فى الاعلى مستلزم لكونها مسلمة فيه غير مبرهن عليها فلا يتأتى قوله و ان يبيّن الخ والصواب فى ايراد الدور و دفعه ما قدمناه و لو جرى

فى بيانها بل تكون تلك الاصول مبيّنة بمقدمات لا تنبنى على هذه فلا يؤدى الى الدور.

و أما القسم الاول من المقدمات و هى الأوليات الواجبة القبول فقد يكون خاصا بعلم علم و قد يكون عاما اما على الاطلاق لكل علم كقولنا: «كل شىء اما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب» و اما عاما لعدة علوم مثل قولنا: «الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية» فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة والحساب و ما تحتها من العلوم ثم لا يتعدى ما له كم، فان المساواة لا تقال لغير ما هو كم أو ذو كم الا بالاشتراك.<sup>(١)</sup>

والقسم<sup>(٢)</sup> الثانى منهما قد يكون خاصا أيضا بعلم علم مثل: «اعتقاد

المصنف على نحو ما جرى عليه الشيخ الرئيس اسلم من كل ذلك قال الشيخ فى منطق الاشارات «و أكثر الاصول الموضوعية فى العلم الجزئى الموضوع تحت غيره انما يصح فى العلم الكلى الموضوع فوق على انه كثيرا ما تصح مبادئ العلم الفوقانى فى العلم الجزئى السفلى». و قال الطوسى «و أكثر المبادئ الغير البينة للجزئى انما تكون مسائل للكل فتبين فيه و ذلك كقولنا: الجسم مؤلف من هيولى و صورة والعلل أربعة فانهما من مبادئ الطبيعى و من مسائل الفلسفة الاولى و قد يكون العكس من ذلك فان امتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ مسألة من الطبيعى و مبدأ فى الالهى لاثبات الهيولى على انه اصل موضوع هناك، و يشترط فى هذا الموضوع ان لا تكون المسئلة فى السفلى مبيّنة على ما يتوقف عليها فى الفوقانى لثلا يصير دوراً فلم يلتزم ان تكون مبادئ السافل مسلمة مأخوذة من العالى حتما بل جعل ذلك اكثر ياكما ترى. و فى مثال الطوسى يجب ان الايبين امتناع تركب الجسم من اجزاء لا تتجزأ. بكونه مركبا من الهيولى والصورة بل يجب أن يبين ببيانه المشهور و هو اننا اذا وضعنا جزءاً بين جزأين الخ و مقدماته أولية.

١- الا بالاشتراك. كالمساواة بين و زنين مثلاً فانها آتية من عدد المقامات كما سبق له فى قاطيغور ياس و استعمال المساواة فيما يكون بين الاوزان استعمال لغوى حقيقى، فيكون اطلاقه عليه و على ما فى الكموم اطلاق المشترك على المعانى المتعددة.

٢- والقسم الثانى. أراد به المقدمات الغير الواجبة القبول و قوله مثل اعتقاد وجوب

وجوب الحكمة للعلم الطبيعى» و «اعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للهندسى».

وقد<sup>(١)</sup> يكون عاما أيضا لعلوم و لكن لا يكون عاما على الاطلاق، و الا لم يكن مبينا فى علم ما و قد وضعناه مسلما فى هذا العلم مبينا فى علم آخر. والمبادئ الخاصة فهى التى موضوعاتها موضوع الصناعة و أنواع موضوعها أو أجزاء موضوعها أو عوارضه الخاصة و ان لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع العلم بل بجنسه، فان استعمالها فى الصناعة يخصصها بها كما ذكرناه<sup>(٢)</sup>، و أما اذا كانت موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة فهو مبدأ غير خاص.

والمبادئ العامة تستعمل فى العلوم على وجهين: اما بالقوة أو بالفعل. و اذا استعملت بالقوة لم تستعمل على أنها مقدمة و جزء قياس، بل قيل ان لم<sup>(٣)</sup> يكن كذا كذا فمقابله و هو كذا حق و لا يقال: لان كل شىء اما أن يصدق

الحكمة للعلم الطبيعى، أراد به اعتقاد أن الآثار المشهودة فى الكون ليست بمحض الاتفاق بل هى أسباب تابعة لمسببات و ذلك أصل يبين فى العلم الالهى.

١- و قد يكون عاما أيضا لعلوم، كالاعتقاد بأن لنا فكرا و هو يؤخذ مسلما فى علم تهذيب الاخلاق و علم السياسة المدنية و علم المنطق و هو أصل يبين فى العلم الطبيعى أو فى علم أحوال النفس.

٢- كما ذكرناه. ذكر هذا فيما سبق حيث قال «لكن ما يؤخذ فى حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل فى الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها، كالمناسبة التى تخصص بالمقدار فى الهندسة و بالعدد فى علم العدد» فقد كان الكلام فى الاعراض الذاتية و هى المحمولات فى مسائل العلم فلو حمل مثلها فى مبادئها لم يكن ضير لانها تخصص بالعلم عند ذكرها فيه.

٣- ان لم يكن كذا كذا فمقابله و هو كذا حق، كما تقول: ان لم يكن الممكن مستغنياً فى وجوده: عن غيره كما ظهر من تعريفه ثبت مقابل هذا و هو انه محتاج فيه الى وراء ذاته، و لا حاجة بك ان تأتى بالمبدأ العام صريحا بان تقول: و ذلك لانه لا واسطة بين السلب و الايجاب، فاذلم يثبت انه غنى فليثبت انه لا غنى و هو المحتاج. لا تقل ذلك

عليه الايجاب أو السلب، لان هذا مستغنى عنه الا عند تبكييت المغالطين والمناكرين و أما اذا استعملت بالفعل خصصت اما فى جزأيا معا أعنى الموضوع و المحمول كقولنا فى تخصيص هذا المبدأ<sup>(١)</sup> العام المذكور فى العلم الهندسى: «كل مقدار اما مشارك و اما مباين» و قد خصصنا موضوع المبدأ العام الذى هو الشئ بالمقدار و خصصنا الايجاب و السلب بالمشاركة والمباينة. و قد نخصص الموضوع دون المحمول كما نخصص قولنا: «الاشياء المساوية لشئ واحد متساوية» بأن يقال: «المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية» فخصصنا الشئى بالمقدار و تركنا المحمول على حاله. و محمولات المقدمات الواجبة القبول يجب أن تكون أولية، و الحمل<sup>(٢)</sup> الأولى يقال على وجهين.

أحدهما - أن يكون التصديق به حاصلًا فى أول العقل لا بواسطة مثل: «أن الكل أعظم من الجزء».

والثانى - أن يحمل أولاً على ما هو أعم من الموضوع كالحیوان و الناطق

لانه امر مستغنى عنه.

١- المبدأ العام المذكور هو قولنا: كل شئ اما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب و من افراد الشئ المقدار والمشاركة فيها ايجاب شئ على شيئين فيصدق كل منهما على الآخر كلا أو جزأً فهى من أفراد الايجاب و المباينة فيها سلب أحد الشيئين عن الآخر فهى من أفراد السلب.

٢- والحمل الأولى يقال على وجهين. أى تطلق أولية الحمل على معنيين: الاول بداهة ثبوت المحمول للموضوع و لزومه له فى الذهن بمجرد تصور الطرفين، والثانى عدم توسط محمول أعم بين الموضوع و بين المحمول الموصوف بالاولى كما فى حمل الحيوان والضاحك و الناطق على الانسان فانه حمل أولى لانه لم يتوسط بين هذه المحمولات والانسان محمول آخر أعم من الانسان أما حمل الجسم عليه فليس بأولى بهذا المعنى لانه انما يحمل عليه بواسطة انه حيوان، والحيوان اعم من الانسان و ربما كان الاولى بهذا المعنى غير أولى بالمعنى الاول. لكنه واجب القبول بسبب آخر غير الاولية فى العقل كالحس والتجربة والتواتر و نحوها مما سبق بيانه.



و الضاحك للانسان، فان كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شىء أعم منه لا كالجسم فانه محمول عليه بواسطة أمر أعم منه و هو الحيوان. و أما محمولات<sup>(١)</sup> المقدمات التى صارت مرة نتائج، فلا يجب أن تكون

١- و أما محمولات المقدمات التى صارت مرة نتائج الخ. هذه المقدمات التى يتكلم المصنف عن محمولاتها فى هذا القسم ليست من الواجبة القبول عنده، فقد قسم المصنف المقدمات فيما سبق الى قسمين مقدمات واجبة القبول و هى ما لا يحتاج فى التصديق به الى اكتساب فكرى من أوليات و غيرها، و مقدمات غير واجبة القبول و لم يخرج بهذه عن المسلمات والمصادرات والمقدمات التى صارت نتائج قد احتاج التصديق بها الى اكتساب فكرى فليست من واجب القبول و أما انها ليست من المسلمات و لا من المصادرات فظاهر أيضا لانها قد برهن عليها فقد قبلت بالدليل لا بالتسليم و لا اضطراب بعد الدليل حتى يسوء ظن المتعلم بها فتكون مصادرات. فلا يراد من هذه المقدمات ما أخذ من علم آخر بالتسليم و لا ما عرف بغير دليل. و انما أراد المصنف بهذه المقدمات ما يؤتى به من علم آخر و دليله معه، كما يأتون فى المنطق باثبات ان من العلوم ما هو بديهى و منها ما هو نظرى و ان النظرى يكتسب بالفكر ثم اثبات أن الفكر قد يخطئ و قد يصيب و ان ما يصيب منه يوصل الى السعادة و ما يخطئ يسقط فى الشفاء والاتيان على ذلك كله بأدلة تبينه و توجب التصديق به، فهذه مقدمات صارت نتائج.

و محمولات هذه المقدمات لا يجب أن تكون أولية أما بالمعنى الاول فظاهر لانها احتاجت الى دليل، و اما بالمعنى الثانى فلانه يجوز أن يكون الوسط فى القياس المبين لها أعم من الاصغر الذى هو موضوع المقدمة، فيكون ثبوت محمول المقدمة لموضوعها بواسطة حمل أمر أعم على الموضوع فلا تكون أولية بالمعنى الثانى. و قوله «معا» قيد لموضوع المقدمة مع مراعاة وصف الاصغر أى الاصغر الذى اجتمع له كونه أصغر و كونه موضوع النتيجة معا. و يمكنك ان تمثل لذلك بنحو قولك فى مقدمة التصورات «الذاتى جزء مما هو ذاتى له و كل جزء لشيء فهو متقدم عليه فالذاتى متقدم على ما هو ذاتى له» فان ثبوت التقدم للذاتى انما هو بواسطة حمل ما هو أعم منه و هو الجزء لان الجزء قد يكون جزءاً خارجياً و هو ليس بذاتى بالمعنى المعروف فى المنطق

أولية لأنها محمولة على موضوعاتها بواسطة الحد الاوسط فى القياس الاول.  
و ربما كان الاوسط فى ذلك القياس أعم من الاصغر الذى هو موضوع  
هذه المقدمة معا، لكن<sup>(١)</sup> يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثانى على الوجه

و هو المقول على الشئ فى ذاته، ثم يخصص التقدم بالعقلى ليكون المحمول ذاتيا  
بالمعنى الثانى لانه عارض للذاتى والذاتى يؤخذ فى حده المعقول الثانى الذى هو  
موضوع المنطق.

هذا والمعروف عند المنطقين كما صرح به ابن سينا وغيره أن المقدمات الواجبة القبول  
لا يلزم أن تكون مما لا يحتاج فى التصديق به الى اكتساب بل هى ما يعتقدها المبرهن  
اعتقاداً جازماً مطابقاً للواقع لا يحتمل الزوال سواء كانت مكتسبة بالدليل أو أولية فى  
العقل، و على ذلك لا يجب أن تكون محمولاتها أولية و لا بمعنى من المعنيين اللذين  
ذكرهما والمحمولات التى صارت مرة نتائج تكون من نوع الواجب قبوله. ثم لا يجب  
أن تكون مأخوذة عن علم آخر بل قد تكون من مسائل العلم بينت فيه فى موضع، ثم  
أخذت مقدمات لبعض مسائله فى موضع آخر كما تؤخذ قضايا التناقض والعكس بعد  
الاستدلال عليها فى بايهما مقدمات مسلمة واجبة القبول فى باب القياس. وكان على  
المصنف أن يجيد النظر فيما قرره على اختلاف عباراتهم فلا يعدوه فيكون قد خلص  
من هذا التعسف الذى ارتكبه فى دعواه وجوب أولية المحمولات فى المقدمات  
الواجبة القبول و ايراد معنيين للأولية ثم الاضطرار الى ايراد قسم لم يورده أولاً و هو  
محمولات المقدمات التى صارت نتائج و ايراد حكم خاص به. و سيأتى لهذا تنمة عند  
الكلام فى الشرط الزائد الذى أوجب استيفائه فى كون القضية كلية فى باب البرهان على  
الضروريات.

١- لكن يجب أن تكون ذاتيه الخ. مرتبط بقوله فلا يجب أن تكون أولية أى ان  
محمولات المقدمات التى صارت نتائج و ان لم يجب أن تكون أولية بأحد المعنيين  
يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثانى و هو المعنى المراد لهم فى قولهم موضوع العلم ما  
يبحث فيه عن أعراضه الذاتية، لا بالمعنى الاول المستعمل فى باب التعريفات و  
مقدماته و هو ما يفتقر اليه الشئ فى ذاته و ماهيته. والذاتى بالمعنى الثانى هو ما بينه  
المصنف عند الكلام فى مسائل العلم و محمولاتها و موضوعاتها فى هذا الفصل. ثم

الذى ذكرناه فى محمولات المسائل، و ضرورية ان كان المحمول فى النتيجة ضروريا و أوضح من النتيجة.

و شرط كونها ذاتية انما هو لاجل أن المطلوب فى العلوم البرهانية هى الاعراض الذاتية، فالوسط<sup>(١)</sup> لو كان غريبا خارجا عن موضوع العلم، كان

يجب أن تكون تلك المحمولات ضرورية لموضوعاتها ان كان المطلوب بالمقدمات التى هى محمولات فيها ضروريا حتى تكون النتيجة ضرورية تبعا لمقدماتها. و يجب كذلك أن تكون أوضح من النتيجة لان النتيجة مطلوبة بها و المطلوب بالشئ أخفى منه بالضرورة و وجوب كون المقدمة أوضح من النتيجة بديهى لا يحتاج الى الايضاح. و انما ذكره المصنف لان هذه المقدمات مكتسبة بالدليل فمثلها مثل النتائج فى كونها مطلوبة بالبرهان فخشى ان يظن ظان أنه يمكن استعمال نتيجة فى كسب نتيجة أخرى مطلقا و ان لم تكن الاولى أوضح من الثانية.

و لا يخفى ان ما ذكره من أن المحمولات يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثانى و ان تكون ضرورية ان كان المطلوب ضروريا لا يختص بمحمولات المقدمات التى صارت نتائج بل ذلك عام فى جميع محمولات المقدمات التى تستعمل فى كسب محمولات مسائل العلم سواء كانت محتاجة الى الكسب أو غير محتاجة فى التصديق بها اليه كما يدل عليه بيانه الآتى فى قوله و شرط كونها ذاتية الخ.

١- فالوسط لو كان غريبا خارجا الخ. يريد أن هذه المقدمات هى الكاسبة لمسائل العلم، والمكسوب فى المسئلة هو محمول النتيجة و هو الحد الاكبر فى الدليل وكاسبه فى الحقيقة هو الاوسط أى نسبة الاوسط الى الاصغر الذى هو موضوع المسئلة و الاكبر لابد أن يكون من الاعراض الذاتية كما سبق فى محمولات المسائل فيجب أن يكون الوسط الذى هو محمول فى المقدمات من الاعراض الذاتية لان الوسط لا يجوز أن يكون أعم من الاكبر لان الاعم لا يكسب الاخص فانه لا يلزم من العلم بثبوت الاعم كالجسمية مثلا العلم بثبوت الاخص كالحيوانية فالوسط اما مساو للاكبر او أخص منه لان العلم بأحد المتساويين قد يستلزم العلم بالآخر والعلم بالاخص يستتبع العلم بالاعم لا محالة، فلو كان الوسط غريبا عن العلم كان المساوى له فى الصدق غريبا عنه أيضا لاتحادهما فى الموضوع. و لم يصر الشئ غريبا عن العلم الا بمباينة موضوعه

الأكبر أمّا مساويا له أو أعم منه، و مساوى الخارج عن موضوع العلم خارج عنه أيضا، فكيف اذا كان أعم منه.

فاذن ما لا يصلح أن يكون محمولا فى المسائل من الامور الغريبة لا يصلح فى المقدمات، و ما يصلح أن يكون محمولا هناك من الاعراض الذاتية و أجناسها و فصولها و أعراض أعراضها، و اعراض جنس موضوع العلم صلح ههنا أيضا.

و انما لم تكن الاعراض الغريبة مبحثا عنها لان العلوم اما كلية و اما جزئية.

و العلم الجزئى انما هو جزئى لانه يفرض موضوعا من الموضوعات و يبحث عما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئى جزئيا بل دخل كل علم فى كل علم و خرج النظر عن أن يكون فى موضوع مخصص بل يكون شاملا للوجود المطلق فصار العلم الجزئى العلم الكلى المطلق و لم تكن العلوم متباينة فهذا بيان كون المقدمات ذاتية بالمعنى الثانى.

أما بالمعنى الاول فيجوز ان يكون محمول احدى المقدمتين ذاتيا بذلك المعنى لموضوعها أما فى المقدمتين جميعا فلا، لان الأكبر اذا كان ذاتيا بذلك المعنى للاوسط والاوسط كذلك للاصغر صار الأكبر ذاتيا بذلك

لموضوعه و أولى بالغرابة والخروج عن العلم و ما يكون أعم من الوسط فان الوسط الخاص اذا لم يكن خاصا بموضوع العلم فما هو أعم منه أولى بأن يكون غير خاص بموضوع ذلك العلم كما لا يخفى. و هذا لا ينافى أن يكون الوسط أعم من الموضوع نفسه كما سبق، لكنه يكون عرضا ذاتيا له و يخصص بالموضوع كما هو الشأن فى الأكبر الذى هو محمول المسئلة فى العلم كما فى الصحة و المرض فى الطلب البشرى فانهما أعم من موضوعه و هو جسم الانسان لعروضهما للحيوانات بل و للنباتات فى ضروب من الاصطلاحات و لكن يخصصان بالموضوع و عوارضها تثبت لهما فى العلم من ذلك الوجه الذى خصصا به لامن الوجه الذى تثبت به فى الطلب الحيوانى أو البيطرى أو فى علم الزراعة.

المعنى للصغر لان ذاتى الذاتى بذلك المعنى ذاتى.  
 و قد بينا أن هذا الذاتى لا يكون مطلوباً الا فى حالتى<sup>(١)</sup> الاستثناء.  
 و أما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فلانها لو لم تكن  
 ضرورية بل كانت جائزة الزوال والتغير و اكتسب بواسطتها شىء لم يكن  
 ثابتاً لا يتغير فلم يكن ضروريا، فاذا كان المطلوب ممكناً و استعملت  
 المقدمات لنتاج امكانه فلا محالة أنه ممكن.  
 و اذا صادفت فى كتبهم أن مقدمات البرهان ضرورية لا محالة، فانما  
 يعنون به أحد أمرين. اما أنها ضرورية الصدق كانت ضرورية أو ممكنة، أو  
 أنها ضرورية عند كون المطلوب ضروريا.  
 و معنى<sup>(٢)</sup> الضرورى فى البرهان أعم من الضرورى الذى استعملناه فى

---

١- الا فى حالتى الاستثناء. و هما حالة أن لا يكون الشىء معلوما بكنهه بل ببعض  
 عوارضه كطلبنا أن النفس جوهر أو ليست بجوهر، و حالة أن يكون الذاتى معلوم الثبوت  
 للموضوع لكن السبب المتوسط بينه و بين ما هو ذاتى له فى الذهن غير معلوم فيطلب  
 ببرهان اللم.

٢- و معنى الضرورى فى البرهان أعم الخ. قالوا يجب فى البرهان على الضروريات أن  
 تكون قضاياه ضرورية بحسب الذات أو بحسب الوصف أى مطلقة عرفية شاملة لهما و  
 ذلك لان المحمول على شىء بحسب جوهره و هو المحمول المناسب للموضوع ربما  
 يزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعاً وربما لا يزول. و ذلك لانه  
 ينقسم الى ما يحمل عليه بسبب ما يساويه كالفصل و هو مما يزول بزوال نوعية ذلك  
 الشىء و الى ما يحمل عليه بسبب ما لا يساويه كالجنس و هذا ربما يزول بزوال نوعيته  
 و ربما لا يزول، مثلاً الخفيف اذا حمل على الهواء فانه يزول اذا صار ماء و لا يزول اذا  
 صار ناراً والمرئى اذا حمل على الاسود فانه يزول اذا صار شفافاً و لا يزول اذا صار  
 أبيض، والضرورى بحسب الذات ربما لا يشمل الزوائل بزوال الموضوع عما هو عليه  
 حال كونه موضوعاً والمشروط بكون الموضوع على ما وضع يشمل الجميع. هذا  
 حاصل ما ذكره فى شرط تقييد الموضوع و أما ما أشار اليه المصنف فى قوله أما شرط  
 كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فقد قالوا فيه: ان من قال بوجوب ضرورية

كتاب القياس، فانا نعى بالضرورى ههنا ما تكون ضرورته مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه، كان ذلك الوصف دائما مادام موجودا أو لم يكن. و اذا شرطت الضرورة فى مقدمات البرهان الناتج للضرورى كان المقول

المقدمات فى البرهان و أطلق فاتها معنى بالضرورة هنا غير الضرورة فى باب القياس فان المراد منها هنا ضرورة القضية فى نفسها أى كونها صادقة حتما واجبة القبول سواء كانت ضرورية الحكم أو ممكنة أو وجودية بخلاف اسم الضرورة فى كتاب القياس فان معناه ضرورة الحكم المقابلة للامكان. ثم قالوا ان المبرهن اذا طلب نتيجة ضرورية بمعنى ما فى كتاب القياس فالواجب عليه أن يأتى بجميع مقدماته ضرورية و لا يكفيه أن تكون الكبرى مثلا ضرورية على خلاف ما قد قيل فى كتاب القياس حيث بينوا فيه أن الصغرى اذا كانت فعلية أو ممكنة والكبرى ضرورية فى الشكل الاول كما فى قولنا «كل انسان ضاحك و كل ضاحك ناطق» كانت النتيجة ضرورية و احتجوا فيما أو جبهه على المبرهن بقولهم «ان حكمنا بذلك فى كتاب القياس لان نظرنا كان الى مجرد صورة القياس أما هنا فلما كان المادة أيضا معتبرة فنقول بحسب ذلك ان البرهان لا يتألف من المطلقة أو الممكنة والضرورية على المطلب الضرورى لان وجود الضحك للانسان لو كان هو الذى يفيد العلم بكونه ناطقا فقط لكان الحكم عليه بالنطق حال زوال الضحك كاذبا فلا يكون هذا الاقتران منتجا لهذه النتيجة و أيضا الحكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من الحس، فان الحس لا يفيد الحكم الكلى فهو مستفاد من العقل والعقل لا يحكم به يقينا الا اذا أسنده الى العلة الموجبة اياه المقارنة لكل واحد من الاشخاص و هى كونه ناطقا، و يلزم من ذلك انه انما حكم بكونه ضاحكا بعد الحكم بكونه ناطقا، فلا يكون هذا الاقتران علة لهذه النتيجة. ثم ان فرضنا أن لكونه ضاحكا علة أخرى غير كونه ناطقا و كان الحكم فى الصغرى على كل انسان بأنه ضاحك يقينا بالنظر الى تلك العلة كانت الصغرى باعتبارها (أى العلة) ما يشبه قولنا: «كل انسان فله طبيعة ما هى علة كونه ضاحكا فى بعض الاوقات، فكانت حينئذ ضرورية لا وجودية فان غير الضرورية من جهة ما هى غير ضرورية لا تنتج ضرورية فى البرهان اما الضرورية فى انتاج غير الضرورية فلا يضر اذا النتيجة تتبع أخس المقدمتين كما مر».

على الكل فيها أخص من المقول على الكل المقدم فى «فن»<sup>(١)</sup> العبارة»، اذا المقول على الكل هناك ما ثبت الحكم فيه لكل واحد من آحاد الموضوع من غير شرط الدوام، بل لو كان لكل واحد فى بعض الاوقات كفى فى كلية القضية.

و ههنا لابد من شرط الدوام مادام الموضوع موصوفا بما وصف به لتحقيق المقول على الكل.

و الكلى فى البرهان زائد على المقول على الكل فيه بشرط<sup>(٢)</sup> و هو أن

١- فن العبارة. أى فن بار ميناس و هو باب القضايا و أحكامها فانه هو الفن الذى ذكرت فيه طرق التعبير عن الحكم الجزئى والكلى و عن الجهة بأنواعها. و ذكر فيه ما المراد بقولنا. «كل انسان حيوان» مثلا و نحو ذلك. اما قوله ان شرط الضرورة فى مقدمات البرهان الناتج للضرورة جعل المقول على الكل فى تلك المقدمات أخص من المقول على الكل الذى تقدم ذكره فى فن العبارة، فمعناه اننا اذا شرطنا فى الصغرى أن تكون ضرورية فمعنى كلية الكبرى أن يكون الحكم ثابتا لكل واحد ما ثبت له وصف الموضوع فيها بالضرورة على النحو الذى ثبت به فى الصغرى، و لا يكفى أن يكون وصف الموضوع ثابتا لافراده فى الكبرى بالفعل والا لم يتكرر الوسط، فيكون معنى كلية الكبرى ههنا أخص من معناها فى باب القياس اذ لم يلاحظ فى الكلية هناك سوى فعلية الوصف لذوات الموضوع و لا يخفاك انه اذا شرط فى الصغرى أن تكون ضرورية و شرط فى ضرورتها دوام وصف الموضوع كما سبق فلا بد من ملاحظة أن هذا الوصف ثابت لذوات الموضوع فى كل حال يكون المحمول ثابتا لها، و لا يكفى فى ثبوت المحمول له بالضرورة أن يصدق عليه الوصف و لو مرة ثم يزول، فكأننا نقول: ان المحمول لا يكون ضروريا للموضوع بعنوانه الموصوف هو به الا اذا كان الوصف علة لثبوت ذلك المحمول، فاذا شرطت الضرورة فى جميع المقدمات وجب مراعاة ثبوت الوصف لكل واحد من ذوات الموضوع عند ثبوت المحمول له، فالمحمول ثابت لكل واحد بالضرورة مادامت ذوات الموضوع متصفة بعنوانه.

٢- بشرط الباء متعلقة بزائد أى ان المحمول الكلى فى البرهان لا يكفى فى وصفه بالكلية أن يكون مقولا على كل واحد مع مراعاة ما تقدم من دوام الوصف ان كان الحمل

ضروريا بل يشترط فى وصفه بذلك زيادة على ما تقدم أن يكون الحمل فيه أوليا بالمعنى الثانى فيما سبق للمصنف و هو أن يكون الحمل لا بواسطة أمر أعم قال الطوسى فى شرحه لمنطق الاشارات «و خامسها أى خامس شرائط مقدمات البرهان أن تكون كلية و هى أن تكون ههنا محمولة على جميع الاشخاص و فى جميع الازمنة حملا أوليا أى لا يكون بحسب أمر أعم من الموضوع فان الموضوع بحسب أمر أعم كالحساس على الانسان لا يكون محمولا على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون حملة عليه كليا» ثم قال: «و اعلم ان الاخيرين من هذه الشروط (يريد شرط الضرورة بحسب الوصف سواء كان مع ذلك بحسب الذات أم لا و شرط الكلية بالمعنى السابق يختصان بالمطالب الضرورية و الكلية». أما الثلاثة التى سبقتها فهى أن تكون المقدمات أقدم من نتائجها بالطبع لتكون عللها و أن تكون أقدم منها عند العقل أى تكون أعرف منها لتكون عللا للتصديق بها و أن تكون مناسبة لنتائجها و ذلك بأن تكون محمولاتها ذاتية بأحد المعنيين السابقين، و قد استوفاه المصنف.

والذى يفهم من كلام الطوسى فى معنى الاولية و هو الذى يصح ان يلاحظ فى العلوم هو كون المحمول خاصا بالموضوع عارضا من جهة الخصوصية التى يبحث عنه من ناحيتها، فمثل الحساس الذى يعرض للانسان بسبب كونه حيوانا يصح للمبرهن أن يطلب به شىأ فى العلم الذى يبحث عن الحيوان لا فيما يبرهن فيه على أحوال الانسان، فاذا أخذ الحساس مقدمة فى المطالب المتعلقة بالانسان فانما يؤخذ من الجهة التى تخصه لامن الجهة العامة و هى جهة كونه حيوانا، حتى اذا ثبت له بواسطة عارض آخر كان خاصا بالانسان المبحوث عنه، فانه لو أخذ من جهة كونه عاما لكان العارض بسببه عاما أيضا.

والمطلوب هو الخاص فيجب أن يراعى فى كلية القضية فى مقدمات البرهان أن يكون المحمول وارداً على ذوات الموضوع جميعها من الجهة الخاصة بها حتى تكون مقدمة موصلة الى محمول خاص بها، اذ لو جاز أن يكون محمول المقدمة بواسطة أمر أعم لجاز أن يكون ما يثبت بواسطته أعم كذلك فلا يحصل اليقين بالمطلوب الخاص. و على هذا تكون المقدمات التى صارت نتائج و هى واجبة القبول محمولاتها أولية



يكون الحمل فيه أوليا، فاذا وجدت شرائط المقول على الكل مع زيادة أوليته سمي حينئذ كليا. لكن ربما يعطى القول الكلى فيعتقد أنه ليس بكلى لسبب شخصية الموضوع فى الوجود، لكن قد بينا أن شخصية الموضوع لا تمنع الكلية إذ نفس تصوّره لا يمنع القول على كثيرين كالشمس والقمر. و أما شرط كونها أوضح من النتيجة فلكى تصلح للبيان، فان ما يساوى الشئ فى الوضوح أو كان أخفى منه لا يصلح أن يبين به ما هو مثله أو أوضح.

لكن ههنا شك و هو: أنّ مرّدّ الواضحات هى الأوليات، فهذه الاوليات هل هى حاصلة لنا منذ وجدنا أو حدثت بعد ما لم تكن فينا؟

متى لوحظت من الجهة الخاصة كما قدمنا و لا عبرة بكون الوسط فيها عاما متى حققنا اختصاص المحمول بالموضوع و الا لم تصلح مقدمات بالمرّة على ما شرطوه. والحق معهم فى الاشتراط كما ترى، فكأن معنى الكلية فى هذا الموضوع أن يكون المحمول فى القضية شاملا لجميع ما يصح أن يحمل عليه بجهة الحمل، و هذا انما يكون بعد استيفاء بقية الشروط اذا تساوى المحمول والموضوع و هذا هو المطلوب فى العلوم.

كل علم انما يبحث فيه عما يختص بموضوعه لا ما يعمه و غيره فلا بد أن تكون مقدماته كذلك، فان قيل ان من أخص الامور بالشئ ذاتياته، و منها ما هو عام و بسببها تعرض له العوارض فكيف لا توسط ذاتياته بينه و بين ما يعرض له بواسطتها.

ثم هذه الذاتيات قد تطلب للشئ فى العلم الخاص به و قد تكون عامة يشترك فيها مع غيره قلنا أما طلب ذاتيات الشئ فى العلم الخاص به فلا يكون الا فى حالات الاستثناء كما سبق و هى لا تطلب من حيث هى عامة و لكن من حيث هى خاصة به أى يطلب تحقق الحصة من ذلك الجنس أو الفصل المشترك مثلا فى ذات الموضوع على انه داخل فى حقيقته و ذلك خاص به، أما توسط العام فهو ظاهرى صورى، و حقيقة ما تقول: «ان الانسان حساس» فهو يألم و يتلذذ أنه يحس احساسه الخاص به فهو يألم ألمه و يتلذذ لذته الخاصين به. و لو لم يكن كذلك لكان بحثك عن خواص حيوانية لا انسانية و هذا مطلب دقيق جدا تنبى ملاحظته لكل باحث فى علم.

فان كانت حاصلة فينا من مبدأ نُشُوننا و نحن لا نشعر بها فهو عجيب و كيف و لم يخطر البتة ببالنا فى عهد الصبا « أن الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية » أو « الشيء الواحد لا يخلو من أحد طرفى النقيض ».

و ان حدث بعد ما لم تكن فحدوثها بطريق البرهان أو دونه، فان كانت حدثت من غير برهان أو همت المحال بموجب قولكم لانكم حسمت سبيل اقتناص المجهولات التصديقية دون البرهان، و ان حدثت بطريق البرهان لزمت التسلسل و الدور و هما محالان.

فالطريق الى حل هذا العويص هو: أنها ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوة، و ليس كل علم تصدىقى حصل بعد ما لم يكن فحصوله بالبرهان بل ما اذا تصوّرت مفرداته و روعيت النسبة بينها بالايجاب أو السلب توقف الذهن عن الحكم الجزم فيها.

و الأوليات ليست من هذا القبيل، بل الذهن اذا تصوّر مفرداتها لم يتوقف فى الحكم بالنسبة الواجبة بينها على شيء آخر، و انما لم تكن حاصلة بالفعل لفقدانها ما يجب تقدمه عليها من التصوّر، فان كل تصديق فيتقدمه تصوّرات كما عرفت، و شبكة اقتناص هذه التصورات هى الحواس فما لم تنطبع المحسّات فيها و لم تتأدّ منها الى الخيال لم يأخذ العقل فى التصرف فيها.

و بيان هذا أن لنا قوّة درّاكة لبعض المعقولات بلا تعلم و اكتساب و بعضها بتعلم، و قد عرفت طريق التعلم و ما ندركه بلا تعلم فهو بمعاونة الحس الظاهر و الباطن، فان الحس - وليكن حس البصر - اذا أدرك شجرة أو انسانا أو فرسا، تأدّت تلك الصورة المنطبعة من الحس الى الخيال و هو من الحواس الباطنة.

ثم أقبلت القوّة الدّراكة للمعقولات على هذه الصور فألّفَتْها متفكّة فى أشياء مختلفة فى أخرى، فميزت المتفق فيه و هى الجسمية عن المختلف فيه و هى الحيوانية و النباتية، و ميزت الحيوانية المتفق فيها بين الانسان والفرس عما اختلفا فيه من الانسانية والفرسية، فيكون هذا اقتناص المعانى الكلية.

ثم اعتبرت الذاتية و العرضية بين الاوصاف و الموصوفات فى هذه

المعاني الكلية، فتجردت لها الفصول و الاجناس و الانواع و العرضيات اللازمة و المفارقة.

ثم أخذت فى أنحاء التركيب، بعضُها على التركيب الخاص بالقول الشارح لمعنى الشيء كالحَد و الرسم و بعضُها على التركيب الخاص بالقول الجازم فما لم يتوقف فى الحكم البتّ فيه بعد هذا التركيب كان أوليا، و ما توقف فيه احتاج الى بيان بوسط، فهذا وجه من وجوه اعانة الحس فى حصول الاوليات و هو اعانة على سبيل العرض فان الحس لا يدرك الا الشخص.

لكن الشخصيات اذا استقرّت فى الخيال متأدية اليه من الحس أقبل العقل على تجريدِها من الكم والكيف و الاين و الوضع المخصصة لها التى هى غير ضرورية فى ماهيتها و جعلها كلية ثم ألّفها بعد ذلك فى الايجاب أو السلب، فلاح له ما يجب أن يصدّق به بذاته و توقف فيما ليس كذلك الى حصول الوسط.

و قد يستعين العقل بالحس فى الاوليات بطريق الاستقراء أيضا تنبيهها لا احتجاجا كما ينستقرى جزئيات أمور بينة الصدق الا أن بالنفس عنها غفلة، مثل استقراء جزئيات «أن الكل أعظم من الجزء» بأن يحس هذا الكل و ذاك الكل و هذا الجزء و ذاك الجزء.

و قد يُعيّنه بطريق التجربة لا فى الاوليات بل فى عقائد أخرى لا تحصل الا بالتجربة و قد عرفت الفرق بين الاستقراء و التجربة.

و قد يُعيّنه بطريق الحدس أيضا و «هو أن يحس بأمر ما فتحدس النفس سريعا معه أشياء أخرى»، اما الوسط<sup>(١)</sup> ان تصوّر طرفى المطلوب أو الاكبر

١- اما الوسط ان تصوّر طرفى المطلوب الخ. كما وقع لمن حدس «أن نور القمر مستفاد من ضوء الشمس» فان الذى حصل عنده أولا هو القمر و اظلامه تارة و اشراقه أخرى، فكان عن ذلك صورة استفادة النور من خارج. ثم التفّت الى أن اختلاف هذه الشئون انما هو بالقرب من الشمس و البعد عنها، أى بمقدار ما يكون من استقباله لها فاستقر فى نفسه بالحدس أن نور القمر مستفاد من نور الشمس. أما من لم يحصل عنده

ان لم يتصور المطلوب.

فهذه وجوه اعانة الحس للعقل فى الاوليات و غيرها.

وقد شكك بشك آخر فى ابطال التعليم والتعلم وقيل ان الطالب علما  
ما اما أن يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا أو لما يجهله فكيف يعلمه  
اذا أصابه، و هو كمن يطلب عبداً أبقاً لا يعرف عينه فلو ظفر به أيضا لا يعلم  
انه المطلوب.

و حل هذا الشك يستدعى بيان: أنه كيف يمكن أن يعلم الشئ و يجهل  
معا و ان يعلم و يظن ظلما مقابلا للعلم.

فقول: ان اجتماع العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به  
قد يمكن على وجهين:

أحدهما يستحيل فى حق شخص فى وقت واحد، والثانى لا يستحيل.  
أما «المستحيل» فهو أن يعتقد: «أن كل ا ب» مع اعتقاد أن «لا شئ من ا  
ب» فى حالة واحدة.

بلى يمكن ذلك فى حق شخصين بأن يقيس كل واحد قياسا ينتج فيه  
اعتقاده، مثل أن يكون<sup>(١)</sup>: «كل ا د و ج» معا بلا أوسطه ثم كان «كل د ب» و

طرفا المطلوب فمثل من حدس أن للبخار قوة فان مجرد دفع البخار لغطاء الاناء  
المحتوى على الماء الغالى كفاه فى الجزم بأن له قوة.

١- كل ا د و ج معا. كما عرف ان الثبات فى المواقع أما الجيش العظيم شجاعة والثبات  
فى المواقع تعرض للهلكة فى سبيل الحق وكل شجاعة فضيلة وكل تعرض للهلكة فى  
سبيل الحق فضيلة فقد يعتقد شخص ان كل شجاعة فضيلة و يعتقد آخر أن لا شئ من  
التعرض للهلكة فى سبيل الحق بفضيلة، مع اعتقاد الاول ان الثبات موضوع للشجاعة و  
اعتقاد الثانى أنه موضوع للتعرض للهلكة وكل منهما مصيب فى اعتقاده هذا ولكنهما  
اختلفا فى الكبرى، فأما أحدهما فقد نظر فى الكبرى السالبة الى ما يفيدته التعرض للهلكة  
بظاهر اللفظ ففى عنه الفضيلة و ضم اليها الصغرى و هى الثبات فى المواقع تعرض الخ  
فاستلزم التأليف تلك النتيجة و هى ان الثبات ليس بفضيلة. و أما الآخر فالتفت الى أن  
الثبات شجاعة و هى فضيلة فاستلزم تأليفه أن الثبات فضيلة، و لو أن شخصا واحداً

«كل ج ب» أيضا، فاعتقد أحدهما «ان كل د ب» و هو حق و قرن به صغراه و هو «أن كل ا د» ينتج «أن كل ا ب».

و اعتقد الآخر أن «لا شىء من ج ب» و هو باطل و قرن به صغراه و هو «أن كل ا ج» ينتج أن «لا شىء من ا ب».

أما فى حق شخص واحد لو اعتقد مثل هذين القياسين لأورثاه الشك والتوقف دون اعتقاد النتيجةين جزما.

و أما ما «لا يستحيل» فى حق انسان واحد فهو أن يعتقد أن «لا شىء من ب» و مع ذلك يعتقد فى نفسه اما مقدمتى قياس ناتج «أن كل ا ب» مثل «أن كل ا ج و كل ج ب» أو المقدمة الكبرى وحدها، و هى «أن كل ج ب» و مع ذلك لا يعتقد بالفعل «ان كل ا ب» اذ لا يلتفت الى ارتباط المقدمتين و تأليفهما و توجههما نحو النتيجة.

و لا يكفى فى حصول النتيجة خطور المقدمتين بالبال، ما لم يخطر هما على ترتيبهما على قصد أن يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما، فيكون العلم، بأن كل ا ب علما بالقوة و ظنه أن «لا شىء من ا ب» ظن بالفعل.

و مثال ما يعتقد الكبرى فحسب، هو أن انسانا يعتقد مثلا «أن الاجرام السماوية<sup>(١)</sup> لا تشارك الاجرام التى تلينا فى طبيعتها»، ثم يحسب «أن

استورد فى ذهنه أن الثبات شجاعة و انه تعرض للهلكة و ان الشجاعة فضيلة و ان التعرض للهلكة ليس بفضيلة لعرض له الشك فى أن الثبات فضيلة و لم يجزم بأنه فضيلة أو ليس بفضيلة.

١- ان الأجرام السماوية الخ. هذه هى الكبرى المعلومة وحدها منفردة عن الصغرى و هى أن الكواكب أجرام سماوية فذهن المعتقد بتلك الكبرى لم يلتفت الى هذه الصغرى، و انما الذى التفت اليه هو أن الكواكب نيرة و كل ما هو نير فهو من طبيعة نارية و وضع المقدمتين على هذا الترتيب فنتج عنده أن الكواكب من طبيعة نارية و هو فى هذا غافل عن أن الكواكب اجرام سماوية والاجرام السماوية عنده لا تشارك فى طبيعتها شىء مما يلينا فليست بنارية بالضرورة لان النار مما يلينا أى من العالم العنصرى. و لو انتبه الى اندراج الكواكب فى الكبرى المعلومة له لوقع فى الشك ان تعارض عنده الدليلان أو

الكواكب نارية» لانها «نيرة»، فظنه بالفعل بناريتها مخصوص بالكواكب. و علمه بأنها غير نارية غير مخصوص بها، بل هو كلى تدرج الكواكب تحته، لانه علم بالجملة «أن كان كل جسم سماوى لا يشارك النار» و أما «أن الكواكب غير نارية» فهو جزئى تحت هذا «الحكم الكلى».

و لم يحصل بعد بالفعل بل هو بالقوة، فليس من جهة واحدة عِلْمٌ وَ ظَنٌّ بل عِلْمُ الشئ من جهة لاتخصه و ظَنٌّ به ظنا مقابلا لعلمه من جهة تخصه.

و مثال ما يعتقد المتقدمين جميعا مع ظن بالنتيجة مقابل لما يجب لزومه من المتقدمين هو «أن يرى بغلة منتفخة البطن» فيظن أنها حاملة مع علمه بأنها بغلة «و أن كل بغلة عاقر» لانه لا يجمعهما معا فى الذهن.

و انما يصيران سببا للنتيجة بالفعل اذا أخطرا معاً بالبال و روعى تأليفهما الواجب و أعدّا نحو النتيجة.

و أما اذا كانا معلومين بالتفريق، أو لم يترتبا الترتيب الذى من شأنه أن ينتج، فالعلم بهما سبب للنتيجة بالقوة لا بالفعل، كما ان الكبرى وحدها اذا علمت لم يعلم وجود النتيجة ما لم يخطر بالبال أن الاصغر موضوع تحت الاوسط، فاذن الخدعة الواقعة - مع العلم بالمقدمتين و مع العلم بالمقدمة الكبرى - متشابهة:

احدهما الجهل فيها بجزئى هو بالقوة تحت كلى معلوم.

والثانية الجهل فيها بلازم هو لازم بعدد بالقوة عن ملزوم معلوم لامن حيث هو ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته.

و يندفع بهذا سؤال من يسأل فيقول: «هل تعلم أن كل اثنين زوج» و لابد

اعتمد على بطلان أحدهما، و لكنه حال الغفلة السابقة جمع بين علمين أحدهما بالفعل و هو اعتقاده أن الكواكب نارية بناء على ترتيب المقدمتين الموصلتين له، و الآخر بالقوة و هو علمه انها ليست بنارية فى ضمن علمه بالكلية الدالة على ان كل جرم سماوى فهو مخالف فى طبيعته للعالم العنصرى. فهذا علم غير مخصوص بالكواكب بل شامل للاجرام جميعها و ذاك علم مخصوص بها، فجهة ظن نارية الكواكب وجهة علم انها ليست بنارية مختلفتان.

من «نعم» فى الجواب.

ثم يعود فيقول: «هل الذى فى يدى زوج» فان أجبت «بأننا لا نعلم» عاد فقال: فأنتم تعلمون أن كل اثنين زوج، فان الذى فى يدى اثنان و لم تعلموا أنه زوج، فان الجواب عن هذا هو «أن هذا جهل جزئى» و ما علمناه فهو «علم كلى» لا يدخل فيه هذا المجهول بالفعل بل بالقوة فلا يكون الجهل به أى بهذا الجزئى جهلا بالفعل بذلك الكلى.

و على الجملة فهو علم بالمقدمة الكبرى فاذا حصل عندنا الصغرى و هى «أن هذا الشئ الذى فى يده اثنان» و قرنا بها الكبرى و هى «أن كل اثنين زوج» حصل لنا العلم بالفعل «بأن هذا الشئ زوج»، أما من مجرد معرفة هذا الكلى و هو «أن كل اثنين زوج» فلا يلزم العلم «بكل اثنين» ليعلم بعد ذلك أنه «زوج»، فانا لم ندع المعرفة<sup>(١)</sup> بكل اثنين فينتقض اذا لم نعلم اثنين ما، و لم ندع المعرفة بكل اثنين زوج فينتقض اذا لم نعرف اثنين زوجا.

و قد أجيب عن هذا السؤال بجواب فاسد، و هو انا انما نعلم أن كل اثنين عرفناه فهو زوج و هذا ليس بشئ فانا نعلم أن كل اثنين فى نفسه سواء عرفناه أو لم نعرفه فهو زوج.

فاذا تقرر «امكان العلم والجهل معا بالشئ الواحد» اذا كان أحد هما خاصا و الآخر عاما أو أحدهما بالقوة و الآخر بالفعل، فنرجع الى حل الشك و نقول:

المطلوب معلوم لنا بالتصور بالفعل و معلوم لنا بالتصديق بالقوة، اذ هو

١- فانا لم ندع المعرفة بكل اثنين الخ. اى ان حكمنا كل اثنين زوج انما هو حكم على كل ذات تثبت لها الاثينية بالزوجية و منشأ ذلك الحكم طبيعة الاثينية و لم نعين فى ذهننا أشخاص الذوات ذاتا ذاتا فى أى مكان و فى أى زمان حتى يكون علمنا محيطا بأن الذى فى يد السائل هو اثنان، فان ذلك علم آخر جزئى لا يلزم حصوله فى العلم الكلى ثم ان الحكم بالزوجية على كل اثنين لا يستلزم كذلك ان يتعين فى ذهننا جزئيات الاثنين المتصفة بالزوجية جزئيا جزئيا فى مكانه المعين و زمانه المعين، فلا يلزم من الحكم الكلى أن نعلم أن ما فى يد السائل اثنان هما زوج.

واقع تحت العلم الكلى الحاصل<sup>(١)</sup> عندنا، و انما هو مجهول تصديقا من حيث هو مخصوص بالفعل، و لو كان معلوما من كل وجه ما كنا نطلبه، أو لو كان مجهولا من كل وجه ما نصوّر الطلب أيضا، فالمقدمة القائلة بأن المعلوم لا يطلب غير مسلمة على هذا الاطلاق بل المعلوم من كل وجه هو الذى لا يطلب، والمقدمة القائلة بأن ما ليس بمعلوم فلا يعلم اذا أصيب غير مسلمة أيضا على اطلاقها بل ما لا يعلم من وجه ما.

و أما اذا كان الامر على ما وصفناه من كون الشئ معلوما من<sup>(٢)</sup> وجهين مجهولا من وجه واحد، فيتصوّر طلبه والعلم باصابته.

و يحاذى هذا ما اوردوه من مثال الآبق فان الآبق كما أنه معلوم بصورته و عينه كذلك المطلوب معلوم بالتصور و كما نعرف الطريق الى مكان الآبق كذلك نعرف الطريق الموصل الى التصديق بالمطلوب فاذا سلطنا الطريق اليه و كان عندنا تصوّر سابق لذاته، فاذا أفضى بنا الطريق اليه كان ذلك ادراكا للمطلوب، كما اذا سلطنا السبيل الموصل الى مكان الآبق و كان عندنا تصوّر سابق لذاته فاذا انتبهنا اليه عرفناه.

و قد يتفق أن لم يكن سبق منا مشاهدة الآبق و لكننا تصوّرنا له علامة على أن كل من هو على تلك الهيئة والعلامة فهو آبقنا.

و هذا مثل العلم بالكبرى فاذا انضم الى هذا علم آخر و هو وجدان تلك العلامة فى عبد أفادنا علما بأنه آبقنا، فكذلك اذا انضم الى الكبرى صغرى أفادنا العلم بالمطلوب، فالعلامة كالاوسط و وجدانها فى شخص كوجود الاوسط للاصغر و كون ذى العلامة آبقنا علم كلى سابق يندرج تحته أن هذا العبد الموجود فيه تلك العلامة آبقنا بالقوة، كما أن اتصاف الاوسط بالكبرى علم كلى سابق يندرج تحته ان الاصغر موصوف بالاكبر اندراجا بالقوة فقد حاذى الطلب العلمى ما مثله من طلب الآبق و اندفع الاشكال رأسا.

١- الحاصل عندنا أى فى ضمن العلم بالكبرى الكلية مثلا.

٢- من وجهين. وجه التصور بالفعل و وجه التصديق بالقوة فى ضمن الكلى أما الوجه الذى هو مجهول من قبله فهو وجه التصديق بالفعل من حيث هو مخصوص بالحكم.



### الفصل الثالث

فى اختلاف العلوم واشتراكها فى الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها  
ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت  
الكليات وحصول العلم بالممكنات من البرهان

العلوم تتخالف اما لاختلاف موضوعاتها أو لاختلاف جهات موضوع  
واحد مشترك بينها.

والمختلفة الموضوعات، اما أن لا يكون بين موضوعاتها مداخله أو  
يكون، و التى لا مداخله بين موضوعاتها، فاما أن لا تشترك فى الجنس أو  
تشترك فان لم تشترك سميت متباينة، مثل علم العدد والعلم الطبيعى، و  
ان اشتركت سميت متساوية فى الرتبة مثل علم الهندسة الناظر فى المقدار و  
علم الحساب الناظر فى العدد، فان موضوعيهما يشتركان فى الجنس و هو  
الكم.

و التى تكون بينها مداخله فاما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر  
أخص، و اما أن يكون فى الموضوعين شىء مشترك و شىء متباين به مثل  
علم الطب و علم الاخلاق فانهما يشتركان فى قوى نفس<sup>(١)</sup> الانسان من جهة

---

١- فى قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان. كان الاولى بالمصنف أن يحذف  
كلمة «نفس» فان الاشتراك فى القوى الانسانية مطلقا جسدية كانت أو نفسية و غاية ما  
يعتذر به عنه أن القوى الجسدية انما تنصرف بالنفس الانسانية فهى من قولها ثم قوله  
«من جهة ما هو حيوان» كانه بيان الشىء المشترك فى الموضوعين و لا حاجة اليه بل فى  
ذكره ضرر فانه لا بحث فى أحد العلمين عن قوى الانسان من حيث هو حيوان و لا ينظر  
فى شىء من الموضوعين الى هذه الجهة و انما البحث فى كل منهما عن قوى الانسان  
من جهة كونه انسانا و هذا هو الشىء المشترك بين الموضوعين ثم التباين جاء من  
اختصاص الطب بالجسد و اختصاص الاخلاق بالنفس الناطقة فالموضوعان مختلفان و  
يشتركان فى أنهما يتعلقان بالانسان، و لذلك قد تتحد بعض مسائلهما فى الموضوع. نعم  
من مسائل الطب ما يتعلق بالحياة و وظائف القوى و الاعضاء فيها و هى عامة فى

ما الانسان حيوان ثم يخص الطب بالنظر فى جسد الانسان و اعضائه و يخص علم الاخلاق بالنظر فى النفس الناطقة و قواها العملية.

والقسم الاول: الذى أحدهما أعم و الآخر أخص اما أن يكون الاعم محمولاً على الاخص اولا يكون، فان كان محمولاً، فاما أن يكون عمومه عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود.

والذى عمومه عموم الجنس فاما أن يكون النظر فى الاخص من حيث صار نوعاً مطلقاً ثم طلبت عوارضه الذاتية كالنظر فى المخروطات التى هى نوع من المُجَسَّمات، والنظر فى المجسّمات التى هى نوع من المقادير، فيكون العلم بالموضوع الاخص جزءاً من العلم الذى ينظر فى الموضوع الاعم.

و اما أن يكون النظر فى الاخص و ان كان قد صار أخص بفصل مقوم ليس من جهة ذلك الفصل المقوم بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل.

و ذلك على ثلاثة أقسام:

أحدها أن يكون ذلك العارض عرضاً من الاعراض الذاتية، فننظر فى اللواحق التى تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذى هو تحت العلم الطبيعى، فان الطب ينظر فى بدن الانسان و هو نوع من موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم من حيث يتحرك و يسكن و يمتزج و يفترق.

لكنه ينظر فيه لا على الاطلاق، بل من جهة ما هو مخصص بعارض ذاتى و هو كونه بحيث يصح و يمرض و يبحث عن عوارضه الذاتية من حيث هو كذلك، فهو تحت موضوع العلم الطبيعى.

والثانى أن يكون ذلك العارض أمراً غريباً ليس ذاتياً و لكنه هيئة فى

الحيوان، و لكن البحث فى ذلك انما هو من جهة أن الحياة حياة الانسان وكذلك البحث عن خصائص قوى الشعور والاحساس فى علم الاخلاق انما هو من حيث هى للانسان لا من حيث يشترك فيها مع سائر أنواع الحيوان.

ذات الموضوع لا نسبة مجردة فيؤخذ الموضوع الاخص مع ذلك العارض الغريب شيئاً واحداً، و ينظر فى العوارض الذاتية التى تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر فى الأكر المتحركة<sup>(١)</sup> فانه تحت النظر فى المجسمات.

والقسم الثالث أن يكون العارض الغريب المخصّص ليس هيئة فى ذاته، بل نسبة مجردة و قد أخذ الموضوع مع تلك النسبة شيئاً واحداً و نظر فى العوارض الذاتية التى تعرض له من جهة اتحاده بتلك النسبة مثل<sup>(٢)</sup> النظر فى المناظر، فإنه يأخذ الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعاً و ينظر فى لواحقها الذاتية فهو تحت المقدار الذى هو موضوع الهندسة. والذى عمومته عموم اللوازم فهو العلم الاعلى الذى موضوعه الموجود

١- الأكر المتحركة. جمع أكرة و هى لغة فى كرة و الأكر المتحركة موضوع لعلمها و هى نوع من المجسمات لكنها أخذت فى علمها مع قيد الحركة والحركة من العوارض الغريبة و هى هيئة ثابتة للأكر و ليست مجرد نسبة بينها و بين شىء آخر و قد مثل الشيخ بهذا المثال لما يكون الموضوع فى علمين شيئاً واحداً يختلف بالاطلاق والتقييد كالأكر المطلقة فى العلم الكلى العام الشامل لمسائل الكرة متحركة و غير متحركة و الأكر المتحركة الخاصة بعلمها.

٢- مثل النظر فى المناظر الخ. فان الموضوع فيه هى الخطوط المفروضة فى سطح مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط فى مخروط ما هى نوع من أنواع المقادير التى يبحث عنها علم الهندسة. و كون تلك الخطوط متصلة بالبصر نسبة مجردة عرضت لتلك الخطوط فخصصتها، و هى عرض غريب فالعلم الباحث عنها مع هذا العرض الغريب يكون تحت الهندسة و ان لم يكن جزأ منها. و قد جعل الشيخ الرئيس علم المناظر داخلاً تحت الهندسة من وجه أن موضوعه ضرب من المخروط الذى هو نوع من المقدار فموضوع المناظر مخروط قيد بقيد غير ذاتى فالعلم داخل تحت الهندسة من وجه ذاتى و هو كون موضوعه نوعاً من موضوعها و من وجه عرضى و هو كون موضوعه بذلك القيد الغريب داخلاً تحت موضوع علم المخروطات الذى هو جزء من الهندسة.

والواحد و لا يجوز<sup>(١)</sup> أن يكون العلم بالاشياء التى تحته جزءاً من علمه، لانه ليست ذاتية له على أحد وجهى الذاتى فلا العام يؤخذ فى حد الخاص، و لا بالعكس بل هى موضوعة تحته.

و أما القسم الذى ليس العام محمولاً فيه على الخاص، فهو أن يكون الخاص عارضاً لشيء من أنواعه كالنغم<sup>(٢)</sup> اذا قيست الى موضوع العلم

١- و لا يجوز أن يكون العلم بالاشياء التى تحته جزءاً من علمه. يريد بالاشياء أحوال ما يشتمل هو عليه و يدخل تحته من الموضوعات. و هذه الاحوال ليست ذاتية لموضوع العلم الاعلى بالمعنى المراد فى هذا الموضع من علم المنطق، فاذ لم تكن أحوال ما دخل تحته ذاتية له بهذا المعنى لم يعد العلم بها جزءاً من العلم الأعلى لان جزء العلم يكون بحثاً عن الاعراض الذاتية لموضوعه أو لبعض أنواع موضوعه أو لعرض ذاتى له، فان العارض لنوع من الموضوع عارض لذات الموضوع و كذا العارض لبعض أعراضه الذاتية، كعلم المجسمات مثلاً فان ما يثبت فيه من الاعراض الذاتية للمقدار يثبت فى العلم لبعض أنواعه، فيصح أن يكون جزءاً من الهندسة لانه بحث عن بعض الاعراض الذاتية للمقدار من حيث هو مقدار الذى هو موضوع الهندسة، أما أحوال المقدار مثلاً فلا تُثَبَّت له فى الهندسة من حيث هو موجود حتى تكون ذاتية للموجود و تكون الهندسة جزءاً من العلم الاعلى. و قوله «فلا العام يؤخذ الخ». أى لا الموجود مأخوذ فى تعريف المقدار مثلاً و لا المقدار مأخوذ فى تعريف الموجود حتى يكون العارض للخاص عارضاً ذاتياً للعام، فيكون البحث عنه جزءاً من العلم الباحث عن اعراض العام، و بهذا تبين أن علم الهندسة مثلاً تحت العلم الاعلى و لكنه ليس جزءاً منه.

٢- كالنغم لا يخفى أن النغم هى موضوع علم الموسيقى. فاذا نسبتها الى موضوع العلم الطبيعى و هو الجسم من حيث يتحرك و يسكن و يمتزج و يفترق، و جدتها عرضاً من أعراض بعض أنواعه و هى الاوتار و أعضاء الصوت فان الاوتار و أعضاء الصوت تؤخذ فى حد معروضها و هو الصوت و لكن الجسم الذى هو موضوع الطبيعى لا يحمل عليها و هى بهذا الاعتبار تكون مما يبحث عنه فى الطبيعى لو كان البحث عنها من جهة كيف تنشأ و الاسباب التى عنها تحدث و لكنها فى الموسيقى موضوع لا من هذه الجهة بل من جهة أمر غريب عنها و عن جنسها الذى هو كيفية الصوت، و ذلك الامر الغريب هو

الطبيعى، فاذا أخذت من حيث اقترن بها أمر غريب منها أو من جنسها و هو العدد و طلبت لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها لا من جهة ذاتها و ذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوبين فى النغم، فحينئذ يجب أن يوضع لا تحت العلم الذى موضوعه فى جملته بل تحت العلم الذى منه العارض المقترن به.

و ذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب لا تحت العلم الطبيعى فجميع هذه الموضوعات الخاصة يقال انها تحت العام غير أن الخاص الذى هو النوع او العارض الذاتى الذى لم يتخصص<sup>(١)</sup> بشىء آخر، فانه مع ما

العدد لان الاتفاق و الاختلاف المطلوبين للنغم فى الموسيقى و درجاتهما انما تعرض للنغم من حيث أعداد الحركات و الاهتزازات التى تعرض للصوت أو لموضوعه و لما كان البحث عنها من جهة ذلك الامر الغريب لائق أن يوضع العلم الذى يتكفل بذلك البحث تحته العلم الذى يبحث عن جنس ذلك الغريب و هو علم العدد فيكون الموسيقى تحت علم الحساب و هو العلم الذى موضوعه العدد فان جهة بحث الموسيقى تتعلق بنوع من أنواع العدد و هو النوع العارض للنغم.

و لا يصح أن يوضع الموسيقى تحت الطبيعى لان الجهة التى هو بها علم مخصوص ليست تلك الجهة التى روعيت فى البحث عن موضوع الطبيعى فيكون بمنزلة المباين له فان الطبيعى والحساب متباينان قطعاً و ما كان النظر فيه من حيث ما يختص بأحدهما يباين ما كان النظر فيه من حيث ما يختص بالآخر.

١- الذى لم يتخصص بشىء. قيد لكل من النوع والعرض الذاتى؛ أما النوع الذى تخصص بشىء آخر كالأكر المتحركة مثلاً التى هى موضوع لعلمها فانها قد تخصصت بكونها متحركة فهى تحت المجسمات، و لكن علمها ليس جزءاً من علم المجسمات. و كذلك المناظر و ان كان موضوعه نوعاً من المقدار و لكن لما تخصص بنسبة الخطوط المخروطية مع البصر صح أن يكون تحت الهندسة و لم يصح أن يكون جزءاً منه. أما النوع الذى لم يتخصص فهو كالمجسمات بالنسبة الى الهندسة، فموضوع الاول نوع من موضوع الثانى، والعلم الاول جزء من العلم الثانى.

أما العرض الذاتى الذى لم يتخصص فكموضوع علم الصوت و هو الصوت فانه عرض

يصح أن يقال له هو تحت العام يقال انه جزء من العلم العام وفى ذلك العلم العام، و غيره من هذه العلوم الخاصة لا يستحق<sup>(١)</sup> هذا الاسم بل الاسم الوضعى تحت الاسم العام فقط.

و أما العلوم المشتركة فى موضوع واحد، فاما أن يكون أحد العلمين ينظر فى الموضوع على الاطلاق والآخى فى الموضوع من جهة مآ مثل بدن الانسان مطلقا ينظر<sup>(٢)</sup> فيه جزء من العلم الطبيعى، و ينظر فيه الطب أيضا و هو علم تحت العلم الطبيعى، ولكنه لا على الاطلاق بل انما ينظر فيه من جهة أنه يصح و يمرض.

و اما أن يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التى ينظر الآخر فيها مثل ان جسم<sup>(٣)</sup> العالم أو جسم الفلك ينظر فيه المنجم

ذاتى لبعض موضوع الطبيعى والعلم الباحث عنه جزء من الطبيعى والعرض المخصص كالمعقولات الثانية فانها عرض من أعراض الجسم العامى المتحرك بالارادة الناطق و هو من موضوع الطبيعى لكنها خصصت فى المنطق بجهة انها توصل الى مجهول تصورى أو تصديقى، فيكون المنطق تحت الطبيعى و لكنه ليس جزأ منه أما مثل الموسيقى تحت الحساب فهو من قبيل ما تخصص نوعه فكان الموسيقى يبحث عن عدد مختص بالنغم.

١- لا يستحق هذا الاسم. أى اسم الجزء بل يستحق اسمه الذى وضعه أهل الاصطلاح كاسم المناظر والموسيقى والأكر المتحركة و نحو ذلك مع كونه تحت الاسم العام كالهندسة والمجسمات مثلا.

٢- ينظر فيه جزء من الطبيعى، جزء فاعل ينظر أى انه يبحث عنه خاصة فى العلم الطبيعى فما يختص به من ذلك العلم جزء منه ينظر فى اعراض الانسان مطلقا، فلو فصل ذلك المبحث من الطبيعى و جعل علما على حدة موضوعه الانسان مطلقا لكان ذلك العلم تحت الطبيعى و جزأ منه كما وقع للمتأخرين من أهل النظر.

٣- جسم العالم الخ يريد منه أجرام العالم. و قوله أو جسم الفلك. يريد منه الاجرام السماوية فهى من حيث طبيعتها موضوعة لعلم السماء والعالم من العلم الطبيعى. و عند البحث عنها من هذه الحيثية يبحث عن حركتها و سكونها و ماذا تقتضيه طبيعتها

والطبيعى جميعا، و لكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعى من حيث يتحرك و يسكن، و موضوع النجومى من حيث يتكلم فهذا بيان اختلاف العلوم و اشتراكها فى الموضوعات.

و أما اشتراكها فى المبادئ، فاما أن يكون اشتراكا فى المبادئ العامة لكل علم و ليس هذا من غرضنا، و اما أن يكون اشتراكا فى المبادئ العامة لعلوم عدة، مثل العلوم الرياضية المشتركة فى أن الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية.

و اما أن يكون ما هو مبدأ فى علم مسئلة علم آخر و هذا على وجوه ثلاثة: اما أن يكون العلمان مختلفى الموضوعين بالعموم والخصوص، فبين شيء فى علم أعلى و يؤخذ مبدأ فى علم أسفل و هذا يكون مبدأ حقيقيا، أو بين شيء فى علم أسفل و يؤخذ مبدأ للعلم الاعلى بالقياس<sup>(١)</sup> الينا.

و اما أن يكون العلمان غير مختلفين بالعموم والخصوص، بل اما متشاركين فى موضوع واحد كالطبيعى والنجومى فى جرم الكل، فان الطبيعى يفيد الآخر مبادئ و هى أن الحركة الفلكية يجب أن تكون مستديرة أو متشاركين فى جنس موضوع<sup>(٢)</sup>، لكن أحدهما ينظر فى نوع أبسط كالحساب والآخر فى نوع أكثر تركيبا كالهندسة، فان الناظر فى الابطس يفيد

---

منهما أما النجومى فانه يبحث عنها من حيث شكلها و ما تقتضيه الحركات من الاشكال من موافق المركز و خارجه و نحو ذلك. و مقادير تلك الحركات و ما يعرض لها و هذا معنى قول المصنف من حيث يتكلم.

١- بالقياس الينا. يريد ان ما يبين فى الاسفل لا يكون مبدأ حقيقيا للاعلى لان الاعلى هو الذى تبين فيه مبادئ الاسفل فاذا عرض أن شيأ مما يبين فى الاسفل قد استعين به فى الاعلى، كان ذلك مبدأ بالقياس الى من استعان به و فى المسئلة التى استعين به فيها كامتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ فانه يبين فى الطبيعى و يستعان به فى الالهى عند بيان ثبوت الهيولى فهو مبدأ بالقياس الى المستدل والمسئلة.

٢- فى جنس موضوع. كالحساب والهندسة فانهما يشتركان فى الكم الذى هو جنس موضوعهما.

الآخر مبادئ كما يفيد العدد الهندسة مثل ما فى عشرة اقليدس.  
و هذه الاشتراكات الثلاث الاخيرة هى «تعاون العلوم» فان تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما هو مسألة فى علم مقدمة فى علم آخر.  
و أما اشتراكها فى المسائل فانما يمكن اذا اشتركت فى موضوع واحد، لكن أحدهما يعطى برهان الآن والآخر برهان اللّم، مثل أن المنجم يثبت كُرْيَةُ الفلك لان مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه توجب كذا.  
والطبيعى يعطى اللّم فى كربيته لانه ذو طبيعة بسيطة والطبيعة البسيطة الواحدة لا تفعل فعلا مختلفا فى موضعها فيكون فى بعضه زاويةً و لا يكون<sup>(١)</sup> فى بعضه.

و قد يعطيان جميعا برهان اللّم لكن أحدهما ربما أعطى علة فاعلية والآخر<sup>(٢)</sup> علة صورية وستعرف أقسام العلل بعد هذا.  
و أما «نقل البرهان» فهو على وجهين:  
أحدهما يقال للوجوه الثلاثة المذكورة فى تعاون العلوم و هو أن يؤخذ شىء مقدمة فى علم على سبيل التسليم و يكون برهانها فى علم آخر، فينقل برهانها الى ذلك العلم<sup>(٣)</sup> أى يحال به عليه.

١- و لا يكون فى بعضه. أى لا يكون فى بعضه زاوية بل يكون فى ذلك البعض الآخر خطا مستقيما أو منحنيا و اسم يكون يرجع الى الفعل و زاوية هو الخبر والضمير فى بعضه الى الموضع.

٢- والآخر علة صورية. كعلم القياس من المنطق يثبت علم النفس بالنتائج عند تألف الاقيسة فهو يعطى العلة الصورية للعلم، أما فى الالهى فيثبت لها العلم بالافاضة من مبدئها المجرد.

٣- الى ذلك العلم. أى العلم الآخر الذى هذه المقدمة مسألة فيه، و معنى نقل البرهان اليه مع أنه فيه أننا نحيل الطالب على ذلك العلم ليطلب البرهان منه، فليس النقل فى الحقيقة للبرهان و انما هو لطلبه. هذا ما يفهم من عبارة المصنف و هو موافق لما فى عبارة كثير من المناطق. والحق ان المراد من نقل البرهان أن تأتى بالبرهان من العلم الذى يشتمل على المسئلة الى العلم الذى جعلت فيه مقدمة و هو نوع من احالة الطالب



والثانى أن يكون شيء مأخوذاً فى علم على انه مطلوب فيبرهن عليه برهاناً حدهً الاوسط من علم آخر، فتكون أجزاء القياس صالحة للوقوع فى العلمين، كما يبرهن على زاويا مخروط البصر فى علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك. وهذا انما يمكن اذا كان أحد العلمين تحت الآخر، فيكون الاصغر من هذا العلم الذى هو تحت الاوسط من العلم الذى هو فوق اما عارضا<sup>(١)</sup> لجنس

على البرهان فى ذلك العلم أيضاً ولكنه أولى باسم النقل من علم الى علم أما فى التصوير الاول فلا نقل من علم الى علم. وانما هو توجيه لطالب علم الى النظر فى برهان أقيم فى علم آخر.

١- اما عارضا لجنس موضوع العلم السفلى الخ. العارض هنا هو مثل العارض فى قولهم «ان الانسان عارض للحيوان» بمعنى ان الانسانية ترد على الحيوانية بعروض الناطقية للحيوان. فخطوط الشعاع من مخروط البصر مثلاً أو زاوية الانعكاس و زاوية السقوط فى علم المناظر من عوارض المقدار، والمقدار جنس موضوع المناظر اذ موضوع المناظر هو المخروط البصرى و هو من أفراد المخروط مطلقاً و هو من افراد المقدار، فما يوضع فى علم المناظر من الخطوط والزوايا و نحوها هو من عوارض المقدار بالمعنى الذى بيناه. فما يبرهن به فى الهندسة التى موضوعها المقدار يصح أن يكون برهاناً فى المناظر لان ما فى المناظر أخص مما فى الهندسة، فالهندسة تعطى العلة فى الحكم للمناظر. و بالجملة فكأنه منه بحيث لو امتدت الهندسة فى جميع أنواع موضوعها لدخل المناظر فيها. و انما أفرد المناظر لزيادة العناية به و لكثرة أحكامه الى حد ينبغى معه أن يخص بالاشتغال به و هو السبب الفرد فى تقسيم العلوم و افراد كل موضوع يعلم و الا فان كل علم تحت آخر فمن حقه أن يندرج فيما فوقه بلا حاجة الى التشعب و لكن كثرة أحكام الموضوع الاسفل قضت بافراده عن الاعلى، ولكنه لا يمنع من نقل برهان الاعلى اليه بالمعنى الذى نحن بصدد بيانه.

و قوله أو جنس عارضه عطف على جنس موضوع العلم. أى ان الاصغر فى السفلى ان يكون عارضا لجنس العارض لموضوعه بالمعنى الذى ذكرناه. و قد عرفت ان مما يوضع فى مسائل العلم عوارض موضوعه الذاتية كخلق العفة مثلاً يوضع فى مسائل علم

الاخلاق و هو عرض ذاتى للنفس الانسانية أو قواها التى هى موضوع العلم، فعوارض الموضوع فى العلم السفلاتى توضع فى مسائله. و هذه العوارض عارضة بالمعنى الذى بيناه لجنسها بمعنى انها ترد عليه و تكون من افراده أما جنسها فتد عليه أحكامه فى العلم الاعلى. ثم اذا أريد اثبات حكم لها صح نقل البرهان الذى أثبت الحكم لجنسها اليها بالضرورة حتى يثبت ذلك الحكم لها.

و لنضرب لك مثالا علم تهذيب الهمة و موضوعه ارادة الانسان من حيث لزومها مسلكا محدودا لغاية معينة فى المعاش والمعاد. و غايته أن تصل النفس الى حكم أهوائها و التصرف فيها بما هو أسمى بسعادتها و ما يلائم كما لها الانسانى، فهذا العلم تحت علم الاخلاق و مما يوضع فى مسائله المسارعة لارضاء العشاء والتلذذ بمجاراتهم فى اعمالهم فهذا الاصغر فى هذا العلم عارض لحب الكرامة أو الشهرة بمعنى أنه من أنواعه و هو جنس له و هذا الاصغر من عوارض الموضوع و هو الارادة يقيد بها السابق فقد كان عارضا لجنس عارض الموضوع. فما يجرى من البرهان فى أحكام حب الشهرة يجرى أيضا فى أحكام المسارعة لارضاء العشاء، فمضاره و منافعه تندرج فى مضار ذاك و منافعه بعين الادلة التى تقام فى علم الاخلاق.

و قول المصنف أو شياً مما تقدم ذكره مما يكن استعماله فى البرهان. أى مما يوضع فى العلوم البرهانية كان يكون الاصغر فى العلم الاسفل من أجزاء موضوع العلم الاعلى كالكلام عن اعصاب العين فى علم الرمد، فان اعصاب العين من جملة الاعصاب و هى جزء من بدن الانسان، فالادلة التى تقام على أحكام الاعصاب فى الطب تقوم على أحكام كل عصب من أعصاب العين فتنتقل من الطب الى علم الرمد على النحو الذى ذكره المصنف.

و قد أغرب المصنف فى التعبير و أغمض و قصر و أوضح منه و اوفى قول الخونجى فى كشف الاسرار: «و ذلك لا يمكن الا اذا كان أحد العلمين تحت الآخر أو يشتركان فى الموضوع لكن أحد العلمين ينظر فيه مع قيد والآخر مع قيد آخر فان كان الوجه الاول فلا بد أن يعطى العلم العام العلة للعلم الخاص، و ذلك كأن تستعمل البراهين الهندسية فى علم المناظر والبراهين العددية فى علم التأليف والموسيقى. و ان كان على الوجه

موضوع العلم السفلى أو جنس عارضه أو شيئاً مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله فى البرهان.

و أما الجزئيات الفاسدة فلا يقين بها، لان اليقين دائماً لا يتغير، والجزئيات متغيرة فاسدة فلا يبقى بها عقد دائم، فانها اذا تغيرت و فسدت و زال اتصافها بالاوسط لم يبق اندراجها تحت الكبرى فلا يبقى اعتقاد النتيجة فى حقها دائماً.

و اذا لم يكن بها يقين فلا يتصور فى حقها ما يفيد اليقين، والبرهان يفيد اليقين بلى يقوم البرهان عليها بطريق العرض، فان البرهان اذا قام على الكل واتفق أن دخل هذا الجزء تحته دخولا لا يقتضيه نفس الحكم و لا الشخص يقتضى دوامه تحته بل دخولا اتفاقيا عرضيا كان قيام<sup>(١)</sup> البرهان عليه أيضا عرضيا.

و اذا لم يكن عليها برهان فلاحدّ لها، لان كل حد كما سنبينه فاما أن

---

الثانى فيمكن أن يتفق العلمان فى القياس فانه متى كان الحد الاوسط مقوما للاصغر و الاكبر عرضا ذاتيا للاوسط و هو المأخذ الاول من مأخذ البرهانيات أو كان الاكبر عرضا ذاتياً للاوسط و الاوسط عرضا ذاتيا للاصغر و هو المأخذ الثانى من البرهانيات كان النظر فى العلمين واحدا. و ان لم يكن كذلك لم يكن القياس برهانيا فى كليهما، بل عساه أن يكون برهانيا فى أحدهما فقط فان البرهان لا يخلو من أحد هذين المأخذين هكذا ذكره الشيخ فى الشفاء اهـ.

١- كان قيام البرهان عليه أيضا عرضيا. كما لو برهنت على ان «كل انسان حيوان» بانه حساس و «كل حساس حيوان» فانه برهان على «ان زيدا الموجود حيوان» و لكنه برهان عرضى لانه قد اتفق «ان زيدا موجود و هو حساس» والحكم وحده لا يقتضى وجود زيد و لا شخص زيد يقتضى دوامه. و قد أراد المصنف أن الجزئيات الاضافية التى هى كليات يصح اقامة البرهان عليها لامكان اليقين الدائم بامكانها بخلاف الجزئيات بالمعنى الحقيقى و هى الجزئيات الفاسدة المتغيرة فانما يقوم عليها البرهان فى ضمن الكليات اذا اتفق وجودها و اندراجها فيها.

يكون<sup>(١)</sup> مبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه. وهذا لا يصلح أن يكون جزء برهان و لا تمامه، اذ لا برهان عليها فلا يكون حداً.  
ثم هذا الحدان كان من المقومات فلا تكون محمولة عليه لانه ذلك للشخص بل لطبيعة نوعه فيكون الحد للنوع و هذا داخل فيه بالعرض.  
و أما ان كان من العرضيات فلا يكون حداً مع<sup>(٢)</sup> أنه لا يدوم الاعتقاد

١- فاما أن يكون مبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه. يمثلون لذلك بنحو الاستدلال على أن القمر ينخسف بان القمر تتوسط الارض بينه و بين الشمس و كل ما كان كذلك يزول نوره فالقمر يزول نوره، و زوال النور هو الخسوف فانه اذ قيل الخسوف ما هو؟ حُدَّ بانه زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه و بين الشمس. و هذا الحد التام لا يكون كما قالوا جزء مقدمة فى البرهان بل ينقسم الى جزأين و تتركب منهما مقدمة البرهان أى الكبرى منهما و ايراد القسمين فى الحد يخالف ايرادهما فى البرهان، لانه يقدم فى الحد ما يؤخر فى البرهان كما تراه فى تقدم زوال النور على توسط الارض عند التعريف و تأخره عنه فى البرهان و ان كان هذا غير مطرد، فاذا اقتصر فى التعريف على الجزء المقدم فى البرهان و هو الاوسطسمى حداً هو مبدأ البرهان و اذا اقتصر على الجزء الثانى المؤخر فيه سمي حداً هو نتيجة البرهان. والحد التام هو المركب منهما و هو الذى عبر عنه المصنف بتمام البرهان و لما كانت الجزئيات لا يبرهن عليها فهى لاتحد اذلو حُدَّت لصح أن يكون حداً و احداً من الثلاثة، و كل واحد من الثلاثة فهو داخل فى البرهان على ما هو حده فلو حُدَّت لصح أن يكون حداً داخل فى برهان عليها فيصح أن يكون عليها برهان، و قد قلنا انه لا برهان عليها فلاحد لها و قد اقتصر غير المصنف على الدليل الثانى الآتى فى قوله «ثم هذا الحدان كان من المقومات الخ».

٢- مع انه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه. أى لانه لا يدوم الخ. و ذلك لانها عرضيات الجزئى و هى باقية ببقائه فاسدة بفساده والكلام فى الجزئيات الفاسدة فاذا حُدَّت الجزئى بعرضيات و هى زائلة بزواله لم يكن الاعتقاد الناشئ عن الحد و هو اعتقاد ان هذا الحد حقيقة للمحدود دائماً، بل لا يستقر الذهن على هذا الاعتقاد الا ما يستقر اعتقاده ببقاء تلك الاعراض و من المعلوم أن الحد لا يسمى حداً حقيقياً الا مع العلم بوجود الحقيقة. ثم بأن الذاتيات ذاتيات لها فاذا تزعزع هذا الاعتقاد لم يبق الحد حداً، بل

الحاصل منه.

و ربما شكك مشكك فقال: كيف تمنعون قيام البرهان والحد على الجزئيات و أصحاب العلوم يقيمون البرهان والحد على كثير من الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة مع أنها جزئية فاسدة مثل الكسوفات الشمسية و القمرية و غير ذلك من الامور المتجددة السماوية.

و جوابه أن البرهان لم يقم على الكسوف من حيث هو هذا الكسوف بل من حيث هو كسوف مطلق نسبته الى هذا الكسوف و غيره نسبة سواء<sup>(١)</sup>، الا أن الكسوف الذى قام عليه البرهان بصفته و حالته اتفق أن لم يكن الا واحدا، لا أن تصوّره منع أن يقال على كثيرين بل لم يتفق له وجود كثير كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع قولهما على كثيرين على ما سلف بيانه فى الكلى.

و أما الممكنات فعلى امكانها برهان و هو أمر يقينى لا شك فيه و لا تغير له أما على وجودها و عدمها المتغيرين فلا.

ثم الممكنات اما أكثرية و اما اتفاقية متساوية، أما الاكثرية فلها لا محالة علل أكثرية و اذا جعلت حدود أوسطى أفادت علما و ظنا، أما العلم فبا مكانها الاكثرى و أما الظن فبوجودها و حصولها، لان الامر اذا صح أن له علة أكثرية ترجح جانب وجوده على عدمه فحصل به الظن. و هذا مثل نبات الشعر على الذقن عند البلوغ لعله استحفاف<sup>(٢)</sup> البشرة و

عاد تفسيراً لمدلول الاسم كما هو ظاهر و لا يختلف الحكم اذا فرضت أن الحد بالعرضيات فى وجوب العلم بوجود الحقيقة و أن ما حدث به باق ببقاء ذاتها.

١- نسبة سواء على الاضافة، اى نسبة لا يختلف فيها واحد عن آخر و الحاصل ان البرهان على وقوع الكسوف برهان على ان كسوفاً سيحصل و لا يلتفت فى البرهان الى شخصيته غيران هذا الكلى ينحصر عند الوجود فى شخص فالذى يثبت بالبرهان لا يمنع تصوّره وقوع الشركة فيه فلا يكون جزئياً كالشمس على ما قال.

٢- استحفاف البشرة. أى استحكامها و قوله متانة النجار بنون ثم جيم أى الاصل يريد أصول الشعر فى الجلد أو أصل المزاج.

متانة التجار، فان الغالب حصول هذه العلة فيغلب حصول معلولها.  
و أما الاتفاقيات فعلى دخولها تحت الامكان برهان و أما تميز كونها من لا  
كونها فليس به علم و لا ظن و الا لترجح أحد الجانبين و صار أكثرها.

## الفصل الرابع

### في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب

كنا قد<sup>(١)</sup> وعدناك في آخر المقالة الثانية بمضمون هذا الفصل، فهذا حين ما ننجز الوعد فنقول:

الحد لا يمكن اكتسابه بالبرهان لان الوسط المترتب بين المحدود الذى هو الحد الاصغر فى القياس و بين الحد الذى هو الاكبر فيه لا بد من أن يكون مساويا للطرفين، فان الوسط<sup>(٢)</sup> لا يكون أخص من الاصغر فى موضوع ما. ولا يجوز أن يكون ههنا أعم على الخصوص، فان الاكبر يكون اما أعم منه أو مساويا و مساوى الأعم أعم، فكيف اذا كان أعم فيكون الحد أعم من المحدود و هذا محال.

فوجب<sup>(٣)</sup> أن يكون الوسط لا محالة مساويا. والمساوى للمحدود اما فصل أو خاصة أو حد آخر أو رسم.

ولا يجوز أن يكون فصلا أو خاصة لان الاكبر اما أن يحمل عليه مطلقا

١- كنا قد وعدناك الخ. و ذلك فى آخر المقالة الثانية التى وضعها المصنف فى الاقوال الشارحة حيث قال: «و قد بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه و هل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لما لم نشرع بعد فى البرهان أخرنا هذا البحث الى ذلك الفن و نورد هناك مشاركات الحد والبرهان ان شاء الله»

٢- فان الوسط لا يكون أخص الخ. أى فى القضية الكلية و هى هنا كلية لان الحد انما يكون للنوع الذى هو الاصغر بأجمعه لا لبعضه.

٣- فوجب أن يكون الخ. دعوى المصنف هى أن الاوسط لا بد أن يكون مساويا للطرفين و لم يثبت الا أن الاوسط يجب أن يكون مساويا للاصغر ثم استمر فى تتميم البرهان مع انه بقى عليه أن يكون الاوسط أخص من الاكبر و لم يتعرض لنفيه. و لعله سكت عنه لظهوره مما سبق، فانه و هو مساو للاصغر لو كان أخص من الاكبر لكان الاكبر أعم من الاصغر فيكون الحد أعم من المحدود.

أو على أنه حد له، فإن حمل عليه مطلقاً لم ينتج القياس الا حملة على الاصغر فقط و هذا مستغن عن القياس، فان ذاتيات الشيء و أجزائه معلومة الحمل عليه دون القياس.

و ليس المطلوب هذا بل كون الاكبر حدًا له و ان حمل على أنه حدّ الاوسط فلا يخلو اما أن حمل على أنه حد له من حيث هو فصل أو خاصة أو على أنه حد لكل ما يوضع له و يوصف به.

و القسم<sup>(١)</sup> الاول: كاذب فليس حدّ النوع حد الفصل و لا حدّ الفصل من حيث هو فصل حدّ النوع.

و أما لقسم الثاني: فاما أن يكون الحمل فيه على أنه حد لكل ما يوضع له كيف كان، أو لما يوضع له وضعا حقيقيا.

والاول من<sup>(٢)</sup> هذا القسم كاذب أيضا، اذ يوضع للفصل أو للخاصة غير النوع أيضا مما هو خاصته أو فصله كالباكى و الخجل أو منتصب القامة و غيرها من خواص الانسان، يوضع للضحك الذى هو خاصته و ليس حد الانسان حدّ شيء منها.

١- والقسم الاول كاذب الخ. أى ان النتيجة تكون كاذبة فان الاصغر هو النوع المطلوب تحديده و قد حمل الاكبر على الاوسط الذى هو فصل على أنه حد له من حيث هو فصل، فتكون النتيجة ان النوع هو الاكبر من حيث هو فصل وكذبه ظاهر و هذا التفسير ما يؤخذ من قول المصنف «فليس حد النوع حد الفصل الخ». و يمكن أن يترك الى ظاهره و هو أن القسم الاول هو الحمل على أنه حد له الخ. أى يكون الكذب فى الكبرى و يكون قوله فليس الخ بيانا للكذب بما يؤدى اليه الحمل عند النتيجة و الا فلو قصد حمل الاكبر على الاوسط على انه حد له من حيث هو فصل لم يكن فيه كذب فى ذاته.

٢- والاول من هذا القسم كاذب أيضا. أى ان الكبرى كاذبة فان الاكبر لو حمل على الاوسط على أنه حد لكل ما يوضع له أى وضع كان والفرض أن هذا الاكبر حدّ للنوع الذى هو الاصغر لكان الاكبر حدّ لكل ما يوضع مع النوع تحت الاوسط، و يلزم منه أن يكون الشيء الواحد حد الامور مختلفة فى حقائقها بعضها عوارض و بعضها ذاتيات و جميعها غير النوع من حيث هو نوع مطلوب الحد و استحالتة ظاهرة.



و أما الثانى و هو أنه محمول على أنه حدّ لما يوضع له وضعا حقيقيا فهو مصادرة على المطلوب الأول.

إذا المطلوب أن هذا هل هو حد النوع والموضوع الوضع الحقيقى للفصل أو الخاصة هو النوع، فكيف يؤخذ فى أجزاء البيان أن هذا حد للموضوع الحقيقى الذى هو النوع و هو<sup>(١)</sup> بعينه نفس المطلوب.

هذا مع أن الوسط يجب أن يكون أعرف للأصغر من الأكبر له، وكيف يكون شىء غير الحد أعرف للمحدود من الحد و حد الشىء هو حقيقته و ذاته فانه القول الدال على حقيقته و ماهيته و لا أعرفَ للشىء من حقيقته.

و أما ان كان الوسط حدا آخر فهو باطل، لا ناقد بينا أن الشىء الواحد لا يكون له حدان تامان، لان الحد التام هو المؤلف من جميع ذاتيات الشىء فاذا استوفيت جميعا فى حد لم يبق للحد الآخر ما يتألف منه. اللهم ألا ان يكونا غير تامين بل اقتصر فى كل واحد منهما على بعض الذاتيات بشرط أن كان كل واحد منهما مساويا فى الحمل للمحدود.

و هذا باطل أيضا من وجهين:

أحدهما أن المكتسب بالبرهان لا يكون حدا تاما.

والثانى أن هذا الوسط لا يخلو، اما أن يكون حملة على الأصغر حملا يشترط فيه أنه حده والأكبر كذلك فى حملة على الاوسط، و اما أن يكون الحمل فيهما أو فى أحدهما حملا فقط من غير اشتراط أنه حد لما حمل عليه.

أما القسم الاخير فلا يلزم منه الا أن الأكبر محمول على الأصغر و هو معلوم دون القياس والقسم الاول باطل.

١- و هو بعينه نفس المطلوب الخ. و ذلك انك أردت من الفصل عند حمل الأكبر عليه نفس النوع و هو ما يحمل عليه الفصل حملا حقيقيا، فصارت الكبرى ان النوع و هو موضوع الفصل هو الأكبر و هو الحد فتكون الكبرى هى الدعوى بعينها و ذلك مصادرة ظاهرة و انما كان الموضوع وضعا حقيقيا للفصل والخاصة هو النوع لانهما للنوع أولا و بالذات، و يحملان على غيره بالعرض كما هو ظاهر.

لان الكلام فى كون الاوسط حدا للاصغر و الاكبر حدا للاوسط كالكلام فى الاول.

فاما أن يكتسب بقياس، أو طريق آخر غير القياس، أو اقتضب اقتضابا و وضع وضعاً من غير اكتساب بطريق، فان اكتسب بقياس فاما ان يذهب الى مالا نهاية له أو ينتهى الى حد لم يفتقر الى وسط أو يدور فيتبين الآخر بالاول والتسلسل والدور محالان، والانتهاى الى حد غير مفتقر الى وسط يميز<sup>(١)</sup> بين حدّ و حدّ فى الظهور والخفاء و اذا كانت الحدود كلها من الذاتيات بشرط مساواتها فلا يكون فيها أبين و أخفى.

و ان اكتسب بطريق آخر أو وضع وضعاً لا مُتَلَقًى من طريق فليكتف بمثله فى الاول.

والقسمة أيضا لا تفيد الحد، لان القسمة تضع أقساما من غير تعيين قسم، فان وضع منها قسم على التعيين كان وضعاً مبتدأ لا مستفاداً<sup>(٢)</sup> من القسمة.

- 
- ١- يميز بين حد و حد فى الظهور والخفاء. أى يقتضى ان يكون حد أظهر من حد لان الحد الذى انتهينا اليه غير مفتقر الى وسط بخلاف الحد الذى نطلبه فانه مفتقر اليه مع ان الحد لا بد ان يشتمل على جميع الذاتيات فلا يمكن ان يكون منه أوضح و أخفى.
- ٢- لا مستفاد من القسمة. فانك اذا قلت: «الانسان اما حيوان ناطق و اما ليس بحيوان ناطق» ثم استثنيت الاول لم يكن ذلك الاستثناء آتيا من التقسيم، بل أتى لك ذلك من أمر خارج من مجرد القسمة و يكون كون «الانسان حيوانا ناطقا» أمرا معروفا لك من قبل فهو مبتدأ. و أنت تعلم أن استفادة الحد من التقسيم على هذا الوجه لم يقل به قائل و انما الداهبون الى ذلك قالوا ان تقسيم الجسم مثلا الى نام و غير نام ثم تقسيم الجسم النامى الى حساس و غير حساس ثم تقسيم الجسم النامى الحساس الى ناطق و غير ناطق، و فصل هذه الاقسام بعضها عن بعض يؤدى الى معرفة حد الانسان بما عم من أجزائه من الجسم والنامى والحساس التى ليشملها الحيوان و ماخص منها و هو الناطق و هو على هذا الوجه برىء مما سيورده عليه المصنف. و قد لعب المصنف و غيره بلفظ الاكتساب فظنوا أنه لا يكون الا بوضع المحدود أصغر فى الدليل لهذا قالوا ما قالوا و سنزيد ذلك ايضاحا.

و ان استثنى نقيض قسم لنتاج الباقي فاما أن وضع في القسمة أن حدّ كذا  
اما كذا و اما كذا ثم استثنى لكن ليس حده كذا، أو وضع أن الشيء في نفسه  
اما كذا و اما كذا أى محمول عليه اما كذا و اما كذا.  
والقسم الاول هو بيان الشيء بما هو أخفى منه لان حد الشيء أبين له مما  
ليس حده.

و أما الثانى و هو نتاج أجزاء الحد من استثناء نقائضها عن القسمة بان  
تقول: «الانسان اما حيوان أو غير حيوان لكنه ليس غير حيوان فهو حيوان» و  
كذا «اما ناطق أو غير ناطق و اما مائت أو غير مائت» ثم ينتج «الناطق  
والمائت» باستثناء سلب غير الناطق والمائت.

ثم تجمع هذه الاجزاء و تؤلف قياسا آخر و هو ان هذه المحمولات  
الجوهرية المساوية للشيء قول مفصل دال على ماهية الشيء و كل قول  
مفصل دال على ماهية شيء فهو حدّه فمجموع هذه المحمولات حدّه فليس  
بشيء أيضا.

لان القياس الاول أيضا هو بيان الشيء بما هو مثله أو أخفى منه، لان  
أجزاء الشيء بينة للمحدود غير محتاجة للبيان و هى أبين من نقائضها أو مثلها  
فى البيان فليس سلب غير الناطق أبين للشيء من الناطق فكذا نظائره.  
و أما القياس الآخر و هو أن مجموع هذه المحمولات قول مفصل من أمره  
كذا فهو توسيط حدّ الحد، فبأى طريق عرف أن حد الحد هذا فكان مصادرة  
على المطلوب الاول.

و على الجملة فتوسيط<sup>(١)</sup> حد الاكبر بسبب أنه أبين للاصغر من الاكبر له و  
توسيط حد الاصغر لان الاكبر ربما يكون أبين له من الاصغر ليس بقياس الا

١- فتوسيط حد الاكبر الخ. و ذلك فى قولنا مجموع هذه المحمولات قول مفصل الخ  
فاناقد وسطنا قول مفصل الخ و هو حد الاكبر الذى هو الحد و قوله و توسيط حد الاصغر  
الخ. كان تقول مجموع هذه المحمولات هو ذاتيات الانسان كلها و ذاتيات الانسان كلها  
هى حده فقد حددنا المجموع بأنه ذاتيات الانسان و وسطنا هذا الحد بين المجموع و  
بين الاكبر و هو حد الانسان و ذلك التصرف لا يجوز الاعلى قوم بله كما قال المصنف.

على أقوام بئله لا يخطر ببالهم معنى الشيء، فإذا ذكر لهم حده تنبهوا لمعناه فابتدروا الى التصديق بالمحمول حين تصوّروا معناه أو معنى الموضوع. فكان غناء هذا التوسيط في افادة التصوّر لا في التصديق، بل التصديق حاصل لو كان التصور حاصلًا دون هذا التوسيط، وإذا كان كذلك فمن يفهم أن الحد قول مفصل دال على ماهية الشيء ولا يسلم أن مجموع هذه المحمولات المساوية للشيء حدّ له كيف يسلم أنها قول مفصل دال على ماهية الشيء.

فإن كان يتّينا أنها قول مفصل دال على ماهية الشيء كان بينا أنها حد دون هذا التوسيط، فإن معنى الشيء إذا كان بينا لشيء آخر كان هو بينا له لا محالة اذ ليس هو غير معناه، وإن لم يكن بينا أنها حد لم يكن يتّينا أنها قول مفصل دال على ماهية الشيء فكان مصادرة على المطلوب الاّول من هذا الوجه أيضا.

والاستقراء أيضا ليس طريقا الى اكتسابه فإن الجزئيات<sup>(١)</sup> إذا حصرت فاما أن يحمل الحد عليها على انه حد لكل واحد منها من حيث هو شخصه و هو كاذب، فليس حد النوع حد الاشخاص الواقعة تحته من حيث هي أشخاص، أو يحمل على أنه حد نوعها و هو مصادرة على المطلوب الاّول أو يحمل مطلقا لا على أنه حد فموجه ان يكون محمولا أيضا على النوع من غير زيادة أنه حدّه.

و لا يمكن اكتسابه أيضا من حد الضد، فإن ذلك الحد كيف اكتسب فإن اكتسب من هذا فهو دور و ان اكتسب بطريق اخر فليكتسب به هذا أيضا على

١- فإن الجزئيات الخ. أراد منها جزئيات النوع المحدود و يكون تحصيل الحد باستقراءه في جميعها كما تقول: «زيد حيوان ناطق و عمر و حيوان ناطق» وهكذا لو فرض حصر جزئيات الانسان مثلا أو تقول في حد السيار المحصور عندهم في سبعة كواكب: «القمر يتحرك بفلك خاص به والشمس كذلك» الخ. فالسيار كوكب يتحرك بفلك خاص به و هذا أيضا مما لم يذهب اليه أهل المنطق اللهم الا المتشبهون بهم و سنأتي نبيته بعد أن ينتهي المصنف من طريقه التي حددها لكسب البرهان.

أنه ليس لكل محدود ضد، ثم ليس أحد الضدين بأولى بان يكتسب حد ضده من حده من الضد الآخر.

فاذا تَزَيَّفَتْ هذه الطرق كلها فلتبين طريق اقتناص الحد و هو طريق التركيب، و ذلك بان نَعْمِدَ الى الاشخاص التى لا تنقسم من جملة المحدود سواء كان المحدود جنساً أو نوعاً.

و نعرّف المقولة التى هى واقعة فيها من جملة المقولات العشر و لا نكتفى بشخص واحد، بل ان كان المحدود جنساً التقطنا أشخاصاً مع<sup>(١)</sup> أنواع واقعة تحته، أو كان نوعاً قصدنا الى عدّة من أشخاصه و نأخذ جميع المحمولات المقومة لها التى فى تلك المقولة من الاجناس و ما هو كالاجناس والفصول أو فصول الاجناس.

و أعنى بقولى ما هو كالاجناس الموضوع المأخوذ فى ماهية العرض الذاتى الذى كالانف للفتوسة.

ثم نأخذ الاعم و نردفه بالخاص القريب منه مقيداً به على ما عرفت التقييد، و نجتهد فى الاحتراز من التكرير مثل أن نقول: «جسم ذو نفس حساس حيوان» فان الحيوان قد تكرر تارة مفصلاً و تارة مجملاً، فاذا جمعت هذه المحمولات على هذا الوجه نازلاً من الاعم الى الاخص و وجدتها مساوية للمحدود فى الحمل والمعنى كان القول المؤلف منها دالاً على كمال حقيقة الشيء و هو الحد.

أما المساواة فى الحمل فهو ان كل ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا القول، و كل ما يحمل عليه هذا القول يحمل عليه المحدود. و أما المساواة فى المعنى فهو الاشتمال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شىء.

و كثير من الاقوال المساوية فى الحمل لا يكون مساوياً فى المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات كما تقول: «الانسان جسم ناطق» فان هذا مع

١- مع أنواع واقعة تحته. أى أشخاصاً يكون كل واحد أو عدة منها مصحوباً بنوعه الذى يدخل تحته، و كان الاولى فى التعبير من أنواع بدل مع أنواع كما هى عبارة غيره.

اختصاصه بالانسان و مساواته اياه يخلُ بمعنى الحيوانية.  
وكما تقول: «الحيوان جسم ذو نفس حساس» و تقتصر عليه فانه ناقص في  
المعنى لان للحيوان وراء هذا كونه متحر كابرارادة و يتساويان مع ذلك في  
الحمل.

ثم ان كان لأقرب أجناس المحدود اسم موضوع كان الاولى ايراده، لانه  
يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن.  
ثم يردف بجميع الفصول الخاصة بالمحدود و ان كانت أَلْفًا، و ان لم  
يكن له اسم أوردت ذاتياته مفصلة بدله أى حَدّه.  
و هذا كله مما سبق بيان له في المقالة الثانية لكن الغرض في اعادته  
التنبية على انه هو طريق التركيب و أن لا طريق الى اقتناص الحدّ غيره.  
والقسمة و ان عزلناها عن رتبة افادة الحدّ فلها معونة في طريق التركيب  
من وجوه ثلاثة:

أحدها دلالتها على ما هو الاعم و الاخص من المحمولات فليستنبط منها  
كيفية تركيب أجزاء الحد في البداية بالاعم و تقييده بالاخص.  
والثاني دلالتها على انقسام الشيء من طريق ما هو فنجعل الشيء جنسا  
لما يليه في الرتبة و نقرن فصله الخاص به من غير تجاوز الى فصول الاجناس  
الاخص منه، فيجرى ترتيب الاجناس على هذا التوالي.  
والثالث دلالتها<sup>(١)</sup> على جميع الذاتيات عَرَضًا كما دلت عليها طولًا، فان

١- دلالتها على انقسام الشيء من طريق ما هو الخ. قال غير المصنف «و يجب ان يعلم  
أن للقسمة معونة في التركيب لانه تحفظ بها الوسائط و ترتيب أجزاء الشيء في البداية  
بالاعم و تقييده بالاخص لدلالتها على انقسام الشيء الى المقول في جواب ما هو، و الى  
غير المقول في جواب ما هو فيجعل الشيء جنسا لما يليه، و يقرن به فصله الخاص من  
غير تجاوز منه الى فصول أجناس أخص، فيعلم ترتيب الاجناس على التوالي و لان  
القسمة كما تدل على الاجناس طولًا تدل عليها عرضًا الخ».

فقد جعل الوجه الثاني من تنمة الوجه الاول و علة له، و قد فصل المصنف الوجهين لان  
الترتيب بين الاعم و الاخص شيء و ترتيب الاجناس و تمييز كل واحد منها عن الآخر

شيء آخر. فلك أن ترتب بطريق القسمة ما «فى الانسان الى أعم وأخص بدون رعاية لترتيب الاجناس كان تقول: «الجوهر اما ممتد فى الابعاد الثلاثة امتداداً جوهرياً» و غير ذلك «والممتد اما نام و اما غير نام والنامى اما حساس متحرك بالارادة أو غير ذلك والحساس المتحرك بالارادة اما ناطق أو غير ناطق» فقد أتيت على أجزاء الحد مبتدئاً بالاعم مقيداً له بالاخص. و مع ذلك لا يوجد ترتيب للاجناس و انما هو سرود لاجزاء حقيقة واحدة و هى الانسان مبتدأ بالعام منته بالخاص.

لكنك لو أتيت القسمة من طريق ما هو بمعنى أنك قسمت ما جاء فى طريق ما هو الى المقول فى جواب ما هو و غير المقول فى ذلك الجواب بل مقول فى جواب أى شيء هو فى ذاته و كلما حصلت قسماً جعلته جنساً لما يليه و قرنت بهذا الجنس الفصل الخاص بالذى يليه فقط من غير تجاوز الى ما تحته استفدت مع البداية بالاعم والتقييد بالاخص ترتيب الاجناس. و طريق ذلك أنك متى حققت فى الانسان ذاتية الجوهر و ذاتية الممتد فى الابعاد الثلاثة و فصلت الانسان بالقسمة عن غيره فى ذلك قلت: بعد تحصيل هذا القسم فى ذات الانسان و هذا هو الجسم. ثم تجعل الجسم جنساً لما يليه و هو الجسم النامى بان تضيف الى الجسم الفصل الخاص بما يليه و هو النامى. ثم تقول: و هذا هو جنس الجسم النامى لانه يقال فى جواب ما هو على الحيوان والنبات. ثم تضيف بطريق التقسيم الى الجسم النامى فصلى الحساس والمتحرك بالارادة فيتحصل لك جنس آخر و هو الحيوان. و لو أنك لم تنظر فى التقسيم الى ما يقال فى جواب ما هو و ما لا يقال و اكتفيت فى القسمة بما يذكر فى طريق ما هو لم يتحصل لك الا فصول و هى و ان كانت فصولاً لاجناس بعضها أخص من بعض و لكن لم تفرز فيها تلك الاجناس و لن تفرز الا بعد قسمتها الى ما يقال فى جواب ما هو و ما لا يقال.

و لنأت الآن على ما وعدنا به من مناقشة المصنف فيما تبع فيه غيره من ان الحد لا يكتسب بالبرهان و لا بالقسمة و لا بالاستقراء: زعموا أن لا طريق للحد الا التركيب و قد علمت بيانه مما ذكره المصنف و أنت تراه لا يتيسر لك الا بعد معرفة أجزاء الماهية و انها أجزاء لها و انه لا جزء لها سواها و ان منها العام والخاص حتى يمكن لك التركيب على الوجه الذى يعتبر به التعريف حدا عندهم. و لا يخفاك ان طالب الحد لماهية مّا

الشيء يمكن أن يقسم تقسيمين ليس قسما أحدهما تحت قسمي الآخر  
كانقسام الجسم ذي النفس الى المتحرك بالارادة و غير المتحرك مرة، و الى

كالانسان مثلا لا بدان يبتدىء بتمييز المحمولات التي تحمل عليها حملا عرضيا مما  
يحمل عليها حملا ذاتيا فأول ما يبتدىء ينظر في الجوهر هل هو ذاتي أو غير ذاتي و  
ربما يحتاج ذلك الى الدليل على نفى أنه عرضي. ثم ينتقل الى الامتداد هل هو جوهر  
حتى يصح ان يكون جزءا من الانسان الذي هو جوهر و حاجة ذلك الى البرهان لا تخفى.  
و هكذا يستقرئ جميع ما يصح ان يكون في الانسان مبدأ لآثار تصدر عنه حتى يأتي  
على آخر ذلك بالاستقراء الحاصر، و هو في جميع ذلك يستعمل البرهان بضروبه  
لأبواب الجوهرية و جزئية الجزء للماهية و يستعمل القسمة حتى يمحس الذاتى من  
العرضى والعام من الخاص الى ان تكمل لديه الأجزاء و يصل الى اليقين بأن لا جزء  
وراء ما وجد، و بعد هذا كله يأخذ في الترتيب و لا يستغنى فيه عن القسمة كماصر  
حوابه. و هذا من البديهييات التي لا تخفى على طلاب العلوم و هم يعترفون بها،  
فالموصل الى الحد في الحقيقة هو البرهان والقسمة والاستقراء تتضافر الطرق الثلاثة  
في كسبه و لكنهم قالوا ان الحد مفيد للتصور. والبرهان والقسمة والاستقراء مفيدة  
للتصديق فكيف يتيسر التوفيق لو كان البرهان كاسبا للحد لهذا حرصوا على ان ينفوا  
توسط البرهان و ما معه في تحصيل الحد و أخذوا يضربون في عمية أضلت عن الغاية  
المطلوبة للطالب من تحصيل المنطق. و لو شاؤا لرجعوا الى ما قرروه من أن الحد  
الحقيقى يتوقف على التصديق بوجود المحدود و ما بينوا به ذلك من أن الحد علم و  
لن يكون علما حتى يكون حكاية لمعلوم و لا يكون الشيء معلوما حتى يكون حقيقة  
ثابتة ينعكس مثالها الى الذهن. ثم بعد ذلك كانوا ينتقلون الى أن الوصول الى كنه  
الحقيقة حتى يكون ما فى الذهن مثالا لذاتها لا لعرضها يحتاج الى التمحيص بالدليل،  
فاذا حصلت عند ناعدة تصديقات نشأ عنها فى الذهن عدة تصورات للماهية متى رتبت  
و جمعت على النسق المعروف مثلث الماهية و اكتسبنا صورتها الحقيقة فتوقف التصور  
على التصديق لاشناعة فيه. و كأنهم را عوا فى الكاسب أنه هو الممثل الاخير للماهية  
بعد تحصيل جميع ما يجب تحصيله و لا ينازعهم أحد فى أن طريقه الفرد هو ترتيب  
الاجزاء بعضها مع بعض و الله أعلم.



الحساس و غير الحساس أخرى.  
 فقسمة الشيء الى أقسام مترتبة بعضها فوق بعض قسمة طولية و قسمته  
 الى أقسام متساوية فى الرتبة قسمة عرضية.  
 فاذا استقصى هذا الاستقصاء أو شك أن لا يفوت القسمة شىء من  
 الذاتيات و انتهت الى الذاتيات التى اذا قسمت بعد ذلك وقعت القسمة  
 بالعرضيات والاشخاص، فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الى الانسان وقفت  
 و لم ينقسم بعد بالذاتيات و بعدها اما أن ينقسم الى الاشخاص أو الى الفصول  
 العرضية كالكتاب و الامى والخياط والحارث و غير ذلك.

## الفصل الخامس

### في مشاركات الحدّ والبرهان

قد بينا أن كل واحد من مطلبى «لم» و «ما» الطالبة حقيقة الذات بعد<sup>(١)</sup> مطلب «هل» و «لم» تطلب العلة الذاتية في البرهان و «ما» تطلب الحدّ المعروف لحقيقة الشيء و ماهيته، فيتفق سؤالان طلب البرهان والحدّ في تأخرهما عن هل، و يتفق الجوابان أيضا لأن العلل الذاتية مقومة للشيء، فهي داخلة أيضا في جواب «ما هو» أى الحد حسب دخولها في جواب «لم» الطالب للبرهان الحقيقي.

و بهذا يعلم أن البرهان و ان لم يكن طريقا الى اكتساب الحدّ فبعضه نافع في حدس بعض الحدود، و هى التى حدودها الوسطى علل ذاتية للشيء. و لسنا نعى بهذا أن هذه العلل يستفاد كونها ذاتية من البرهان كلّا فما لم يعرف من قبل كونها ذاتية لا تجعل حدود البرهان، بل نعى به التنبيه لها بالبرهان و زوال الغفلة بسببه، و مثاله ما اذا سئل لم ينكسف القمر؟ فقال: «لانه توسطت الارض بينه و بين الشمس و كلما وقع كذلك زال ضوءه» فان كسوف الشمس يثبت به و علة الكسوف أيضا و ماهيته كذلك فان الكسوف هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه و بين الشمس فيتنبه من هذا البرهان للحد.

١- بعد مطلب هل. تقدم فى مقدمة الفن الرابع ان «ما» الطالبة للحقيقة انما يسأل بها بعد العلم بوجود الماهية التى تطلب حقيقتها فان ما لا وجود له لا حقيقة له فى ذاته بل الحقيقة هى حقيقة أمر موجود. و ان مطلب «هل» المطلق متقدم لذلك على مطلب ما الطالبة لحقيقة الذات. و استفيد مما سبق أيضا أن مطلب «لم» متأخر عن مطلب «هل» المطلق لانه طالب لعله الاعتقاد أو علة الوجود بحسب الامر فى نفسه و هذا لا يكون الا بعد التصديق بالوجود و مطلب هل المطلق يشمل السؤال من الوجود لان هل البسيطة يطلب بها أن الشيء موجود أو ليس بموجود.

لكن الحد الكامل لا يكون حداً واحداً في البرهان أى جزء مقدمة بل جزآن و ايرادهما في الحد خلاف ايرادهما في البرهان، اذ يقدّم في الحد ما أخرته في البرهان و يؤخر ما قدمته، فانك قدمت توسط الارض على زوال الضوء في البرهان و في الحد الكامل تؤخره فتقول: «الكسوف هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه و بين الشمس».

فان جعلت كل واحد من جزأى البرهان حداً و اتفق أن كان مميزاً و ان لم يكن حداً تاماً سمي الذى يكون مقدماً في البرهان أى الحد الاوسط حداً هو مبدأ برهان مثل «توسط الارض» في هذا المثال، والذى يكون مؤخراً فيه أى الحد الاكبر حداً هو نتيجة برهان مثل «زوال ضوء القمر» ههنا.

و هذا انما يتفق اذا كان بعض أجزاء الحد التام علة للجزء الآخر، فما هو العلة من جزأى الحد التام اذا اقتصر عليه يسمى حداً هو مبدأ برهان و ما هو المعلول اذا اقتصر عليه يسمى حداً هو نتيجة برهان و الحد التام هو مجموعهما.

لفظة الحدّ تقال بالتشكيك على خمسة أشياء، و انما قلنا بالتشكيك لان المعنى في هذه الاشياء ليس مختلفاً من كل وجه، فمن ذلك الحدّ الشارح لمعنى الاسم و هو الذى لا يلتفت فيه الى وجود الشئ في نفسه.

و مهما كان وجود الشئ غير معلوم فالحد لا يكون الا بحسب الاسم، كتحديد المثلث المتساوى الاضلاع في فاتحة أصول الهندسة، فاذا صح للشئ وجود علم أن الحد لم يكن بحسب الاسم فقط، و من ذلك الحد بحسب الذات فمنه ما هو مبدأ برهان و منه ما هو نتيجة برهان، و منه ما هو حد تام مجتمعة منهما و من ذلك ما هو حد لامور لا علل لها و لا أسباب، أو أسبابها و عللها غير داخله في جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحد و ما أشبه ذلك، فان حدودها لا بحسب الاسم فقط و لا مبدأ برهان و لا نتيجة و لا مركب منهما.

## الفصل السادس

### فى أقسام العلل و تفصيل دخولها فى الحدود والبراهين ليتمّ به

### الوقوف على مشاركة الحدّ و البرهان

العلة تقال على أربعة معان:

الاول: الفاعل و مبدأ الحركة كالنجار للكرسى والاب للصبي.

الثانى: ما يحتاج اليه ليقبل ماهية الشئ و هو المادة مثل الخشب للكرسى و دم الطمّث و النظفة للصبي.

الثالث: الصورة فى كل شئ فانه ما لم نقرن الصورة بالمادة لم يتكوّن الشئ مثل صورة الكرسى.

الرابع: الغاية التى لاجلها الشئ كالسكن للبيت والصلاح للجلوس للكرسى.

و كل واحدة من هذه العلل تصلح أن تقع حدوداً وسطى، لان كل علة لشيء فى شئ و هى واسطة بينهما لكن منها ما هى قريبة و منها ما هى بعيدة و منها ما هى بالذات و منها ما هى بالعرض.

و القريب من العلة الفاعلية هى كالعفونة للحمى، و من العلة الصورية كقيام خط على خط عن زاويتين متساويتين لكون الزاوية قائمة، و من العلة المادية كاستيلاء اليباس على الرطب فى الاخلاط للموت، و من العلة الغائية كتوقى<sup>(١)</sup> احتقان الخلط و استيلاء البرد للمشى للحمّام.

و أما البعيدة من العلة الفاعلية فكالشّرّه<sup>(٢)</sup> للحمى، و من العلة الصورية

١- كتوقى احتقان الخلط. أى ان الداعى الى المشى للحمام والغاية منه هو دفع احتقان الاخلاط و دفع استيلاء البرد على المزاج.

٢- فكالشّرّه بالتحريك و هو اشتداد الرغبة فى الاكل و الافراط فيها فانه سبب لكثرة الاكل و لتناول ما قد يضر من المأكولات و ذلك سبب العفونة و هى سبب الحمى.

كقيام خط على خط لكون الزاوية قائمة، و من العلل المادية كتضاد<sup>(١)</sup> الاركان للموت، و من العلل الغائية كتوقى سوء الهضم للمشى.

و أما ما بالذات من العلة الفاعلية فكالثقل لانهدام الحائط و كالتسقمونيا فانه يسخن بذاته، و من المادية فكالصقالة لعكس الشّبح و من الصورية فمثل كون الزاويتين متساويتين فى الجنين لكون الخط عمودا، و من الغائية، فكالصحة للمشى.

و أما ما بالعرض من العلة الفاعلية فكزوال الدعامة لزوال الحائط، و كالتسقمونيا يتردّ لانه يزيل المسخن أعنى الصفراء، و كذلك شرب الماء البارد يسخن لانه يجمع<sup>(٢)</sup> المسخن، و من المادية فكالحديدية<sup>(٣)</sup> لعكس الشبح، و من الصورية فككون<sup>(٤)</sup> الزاويتين الواقعتين عن جنبى الخط قائمتين لكون الخط عمودا، و من الغائية فكالعثور على كنز للمشى.

و قد تكون كل واحدة من هذه العلل الاربع قريبة كانت أو بعيدة بالقوة و قد تكون بالفعل.

و اذا كانت بالفعل كانت سببا لكون المعلول بالفعل.

- 
- ١- كتضاد الاركان للموت. الاركان العناصر، و تضادها هو تضاد آثارها كالحرارة التى هى أثر لما يولدها من تلك العناصر فانها تضاد البرودة و هى أثر لما يولدها من العناصر فهذا التضاد سبب فى التفاعل بينها و قد يغلب أحدها على الآخر فيستولى عليه كالبيس يستولى على الرطوبة فينشأ عنه الموت.
  - ٢- لانه يجمع المسخن. و ذلك بما يسمى رد الفعل فان الماء البارد اذا صب على جزء من البدن برده فى الحال و انحسر الدم عنه ثم بعد ذلك يرتد بقوة فيحصل التسخين بالعرض. و كذلك الماء البارد يفرز بعض الاحماض و يغزرها و هى مما يسخن.
  - ٣- فكا لحديدية لعكس الشبح. و ذلك ان كان الصقيل الذى يعكس الشبح حديدا.
  - ٤- فككون الزاويتين الواقعتين عن جنبى الخط الخ. تقدم أن كونهما متساويتين علة صورية بالذات ليكون الخط عمودا أما كونهما قائمتين فهو علة صورية لعمودية الخط بالعرض لان كونهما قائمتين علة لكونهما متساويتين فى الجنين بحيث تكون كل واحدة منهما فى جانب مساوية للآخرى فى الجانب الآخر.

و أما اذا كانت بالقوة فليست سببا لكون المعلول بالقوة فان ذلك للمعلول<sup>(١)</sup> من نفسه.

و قد تكون كل واحدة منها خاصة كالبناء للبيت، و قد تكون عامة كالصانع للبيت.

و اعلم أن المعلول اذا وضع<sup>(٢)</sup> بالفعل، فقد وضعت العلل كلها لكن الغاية ربما لم توجد بعد من حيث هي للاعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش، فانما كان كذلك لانها ليست علة من حيث هي موجودة في الاعيان بل من حيث هي ماهية فان معناها اذا تمثل في ذهن الفاعل بعثه على الفعل فهي من حيث معناها و ماهيتها علة الفاعلية، و من حيث هي موجودة معلولة لها ان كانت من الغايات الحادثة بالفعل.

والعلل الاربع للشئ الواحد اذا حصلت بالفعل فلا شك في حصول المعلول، أما أحادها فمنها<sup>(٣)</sup> ما يلزم من وجوده وجود المعلول لا لأنه وحده

١- فان ذلك للمعلول من نفسه. و ذلك لان كونه بالقوة ليس شياً آخر وراء كونه ممكناً و ذلك له في ذاته و هو قول ظاهري لان المعدوم في ذاته لا يقوم به وصف لا قوة و لا فعل. و انما الوصف في الحقيقة لشئ أنه يمكن أن يصير ذلك المعلول أو ان يفعله. والصواب ان يقال ان المادة مثلا اذا كانت بالقوة فهي غير موجودة بالفعل و ما لا يكون موجودا لا يكون علة لكون شئ بالقوة أو بالفعل. و انما يكون الشئ معلولا بالقوة لشئ آخر هو موجود بالفعل اما مادة أخرى بعيدة او فاعل يمكن له ان يفعله أو ما يشبه ذلك، أما المعدوم في ذاته فلا وصف له كما قدمنا.

٢- اذا وضع بالفعل. أي اذا قلت انه موجود بالفعل فقد قلت ان العلل الاربعة قد وجدت و سمى ذلك وضعاً لانه أشبه بوضع بعض أجزاء الشرطية في الاستثنائي لاستنتاج وجود الجزء الآخر.

٣- فمنها ما يلزم من وجوده وجود المعلول الخ. أي ما يلزم من العلم بوجوده العلم بوجود المعلول سواء كان وجوده متقدماً بالذات على وجود المعلول أو كان وجود المعلول متقدماً عليه في الاعيان و ليس هذا اللزوم لان ذلك الواحد من العلل هو مجموع ما يلزم لوجود المعلول بل لان نسبته الى جملة العلل بحيث لا ينفك وجوده

مجموع العلل، ولكنه من جملتها بحيث لا ينفك وجوده عن وجود جميعها فيلزم وجود المعلول اذن عند وجوده بجملتها ومنها ما لا يلزم فيه ذلك. أما الصورة والغاية فيلزم<sup>(١)</sup> من وجود كل واحد منهما وجود المعلول. و أما المادة ففي كثير من الامور الطبيعية يلزم عند حصول استعدادها الصورة بالضرورة و يوجد بوجود الصورة المعلول و الغاية أيضا. فان هذه الضرورة لا تمنع الغاية اذ الامور الطبيعية و ان كانت كلها ضرورية فهي لغايات مثل أن المادة التي خلقت منها الاسنان الطواحن عريضة اذا حصلت بتمام الاستعداد تلزمها الصورة ضرورة، و مع ذلك فان خَلَقَ عرضها لتمام و غاية و هو طحن الطعام كما أن خَلَقَ حدة الانياب لتمام و غاية و هي قطع الطعام. و في كثير منها لا يلزم<sup>(٢)</sup> حصول استعدادها الصورة لان تلك الصورة تحدث بحركة من علة محرّكة و لا حركة الا في زمان. و من هذا القبيل الامور الصناعية فان الصورة لا تلزم منها من مجرد وجود المادة فربما لم يسبق الفاعل الى المفعول و ان حصل استعداد المادة،

---

عن وجود جميعها كالعلة الصورية فانها لا تكون موجودة الا اذا وجدت المادية والفاعلية و تصور الغائية أو مبدؤها في الطبيعة فيلزم وجود المعلول اذن عند وجودها فاذا علمت بوجودها علمت بوجوده حتما لاستلزام العلم بوجودها العلم بوجود مجموع العلل، والعلم بوجود مجموع العلل يستلزم العلم بوجود المعلول لانه لازم عن العلة التامة. و هذا اجمال فصله في قوله أما الصورة الخ.

١- فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول. لاعلى معنى ان وجود المعلول يحصل بوجود احدى هاتين علتين فان وجود المعلول انما يحصل بحصول مجموع العلل الاربع بل على معنى أنه متى حصل وجود شيء منهما يعلم ان المعلول قد حصل.

٢- لا يلزم حصول استعدادها الصورة. الصورة فاعل يلزم مؤخر عن مفعوله و هو حصول و ذلك كأن يستعد الحديد لان يكون سيفاً مثلاً بوصول درجة الحرارة عند الاحماء الى حد الاحمرار لكنه يحتاج الى طرق الطارق لينال صورة السيف.

لان الفاعل ربما كان غريبا خارجا ربما يلاقى المادة و ربما لا يلاقى.  
 أما اذا كان الفاعل قوة طبيعية فى جوهر المادة فلا يمكن أن لا يصدر عنها فعلها عند حدوث الاستعداد التام سواء كان دفعة أو فى زمان.  
 و أما الفاعل فليس يجب من وضعه فى كثير من الاشياء وضع المعلول، بل ربما لا يجب من وضعه من وضع القابل الذى هو المادة أيضا وجود المعلول ما لم يوجد شرط آخر مثل القوة المبردة التى فى الافيون اذا وصلت الى البدن، فما لم يفعل الافيون أولا عن الحرارة الغريزية لم يؤثر بالتبريد فيه.  
 فاذا كان الامر على هذا الوجه فى آحاد العلل فكل واحدة من أصنافها و ان صلحت لأن تكون حدّا أوسط لكن لا ينقطع سؤال اللّم الا باعطاء العلة الذاتية الخاصة القريبة التى بالفعل.

و مما يناسب هذا البحث أن هذه العلل بعضها يساوى المعلولات فى الحمل أى ينعكس عليها و بعضها<sup>(١)</sup> أخص منها، مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد و عن انعقاد البخار و كل واحد منها أخص من السحاب و مثل كون الحمى عن عفونة الخلط تارة و عن<sup>(٢)</sup> حرارة الروح أخرى بلا عفونة.

و هذه العلل الخاصة قد تشترك فى معنى عام يكون العلة المساوية للمعلول الذى هو أعم من كل واحدة منها و قد لا تشترك.  
 أما ما لا تشترك فلا تجعل حدوداً وسطى الا لموضوعات لها أخص من الاكبر، فلا تكون علل وجود الاكبر على الاطلاق بل علل وجوده للاصغر الاخص، فان الحمى المطلقة ليست معلولة للعفونة بل<sup>(٣)</sup> حمى أصحاب

١- و بعضها أخص كلما كان المعلول يصدر عن علل متعددة كل واحدة منها مستقلة فى تحصيله كانت كل واحدة أخص من المعلول لانها كلما وجدت وجد المعلول، و قد يوجد المعلول بدونها عن العلة الاخرى.

٢- و عن حرارة الروح أخرى. أراد به الروح الحيوانى المنبث فى العروق عن حرارة الدم و يعدونه مدار الحياة الحيوانية.

٣- بل حمى أصحاب الغب بغين مكسورة و باء مشددة. أى الذين تغبهم الحمى فى



الغيب.

وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقاً بل هو لما تحت النوع من شخص أو صنف أو نوع دونه، وأما ما تشترك في معنى عام فإنّ حمل الأكبر على الحدود الوسطى التي هي أخص لا يكون<sup>(١)</sup> أولاً ولكن بتوسط

أوقات متقطعة فلو ثبت عندك تعفن الاخلاط لم يمكنك ان تثبت للمتغفن الاخلاط أنه محموم على الاطلاق بل انه محموم حمى الغب، وانما يثبت ذلك لبعض المحمومين دون البعض الآخر وكذلك يقال في النوع بالنسبة الى الجنس، فان النوع وهو علة خاصة للجنس انما يكون واسطة لثبوته بالنسبة الى أفراد ذلك النوع خاصة و يثبت لأفراد نوع آخر بواسطة ذلك النوع الآخر.

١- لا يكون أو لا الخ. يريد ان، يفرق بين ما تشترك فيه العلل في أمر عام وبين ما سبق من عليّة النوع للجنس فانك في توسط النوع تقول مثلاً: «هذا انسان وكل انسان حيوان» فيعلم ثبوت الحيوان لفرد الانسان والحيوان مقول على الانسان أولاً وبلاواسطة لانه جنسه القريب، وهكذا تقول: في أفراد الفيل والفرس. أما فيما هنا فيتوسط النوع في ثبوت الاعم منه لفرده. ولكن لا على الوجه السابق فان العلل المتنوعة و هي الانواع كالتين والخروع والكرم التي هي علل لثبوت انتشار الورق الذي هو عام لأفرادها لما لم تكن عللاً لثبوت هذا العام مباشراً لان عليتها ترجع الى أمر يعمها وهو العلة في الحقيقة لم يكن حمل ذلك العام المراد اثباته عليها حملاً اولياً بل يلاحظ في حمله توسط الامر الذي يعمها، فاذا قلت: «هذاتين وكل تين منتشر الورق» لم يكن ذلك استدلالاً صحيحاً لانك لم تأت بالعلة القريبة. اللهم الا اذا كانت العلة القريبة ملحوظة لك معلومة من قبل، فتكون هي الوسط في الحقيقة و غاية الامر انك حذفته عند التأليف. ومتى كانت العلة القريبة و هي الامر الذي يعم جميع العلل الخاصة ملحوظة كان توسطها مثبتاً للأكبر على الاطلاق لا في أفراد نوع من هذه الانواع فقط، فانك متى راعيت في الحكم أن كل منقش الرطوبة فهو منتشر الورق ثبت الانتشار لكل ما هذه حاله سواء كان كرماً أو خروعا أو تينا بلا تخصيص لواحد منها. فاذا قلت: «هذاتين وكل تين عريض الورق وكل عريض الورق فهو منقش الرطوبة وكل منقش الرطوبة منتشر «الورق فهذا منتشر الورق» دخل في الحكم أفراد الكرم والخروع بمعنى أنه يكون نتيجة مع نتيجة. ولا تكون العلة و هي نوع

ذلك العام، مثل انتشار الورق لشجرة التين والخزّوع والكزّم فان العلة المساوية للانتشار في جميعها جمود رطوبتها و انفشاشها.

أما كون هذه تينة و هذا خروعا أو كرما فهي أمور أخص من الانتشار الذي هو الاكبر، لكن جمود الرطوبة التي هي العلة المساوية ليس لهذه الوُسطيّات الخاصة أيضا أوّلا و لكن بتوسط أمر عام و هو عرض الورق فالتين والخروج و الكرم عريضة الاوراق بلا واسطة، و عريض الاوراق تَنْفُش رطوبته بلا واسطة و مُنْفُش الرطوبة ينتشر ورقه بلا واسطة فالعلة المساوية للانتشار القرية منه هي الانفشاش و الانفشاش ليس أوّلا لهذه الخواص بل لعريض الورق فمثل هذه العلل هي المتعاكسة على معلولاتها.

و اعلم أن بعض العلل و المعلولات قد تترتب ترتيبا يوهم الدور، مثل ابتلال الارض بسبب حدوث المطر و حدوث المطر من الغيم و حدوث الغيم بسبب تصاعد البخار و تصاعد البخار من ابتلال الارض.

فاذا حذفت المتوسطات كان ابتلال الارض بسبب تصاعد البخار و تصاعد البخار من ابتلال الارض، لكن هذا انما يكون دوراً لو كان الابتلال الذي هو العلة هو بعينه المعلوم.

و ليس كذلك بل هو غيره بالشخص و انما هو هو بالنوع فليس فيه محال دورى، فان قيل ان لم يكن هذا دورا فيلزمكم الدور فيما ذكرتم من جهة أخرى، و هو انه اذا كان كثير من العلل يساوى المعلولات مثل توسط الارض للكسوف و مثل انفشاش الرطوبة الماسكة لانتشار الورق، و مثل القرع المقاوم للصوت فيمكن أن تبين العلة بالمعلول و المعلوم بالعلة فيكون دوراً. قلنا ليس اذا كان كل منهما مساويا للآخر جاز توسطه لبيان الآخر بل

التين من قبيل العلل الخاصة التي لا تنعكس على معلولها لانها ليست العلة الحقيقية والعلة الحقيقية عريض الورق و منقش الرطوبة و هما مساويان للانتشار متعاكسان عليه. و انتشار الورق تساقطه و انفشاش الرطوبة تحلبها و ذهابها كانه انفعال من الفش و يقال فش القربة اذا حل وكاءها ليخرج ريحها و هذه الانواع من الشجر لا تنفك يتساقط ورقها بخلاف غيرها مما ليس ورقه بعريض فان التساقط يعروها في أوقاته الخاصة.

الصالح للتوسط ما هو الاعراف، فلتن كانا متساويين في المعرفة والجهل فلا بيان لأحدهما بالآخر، فان عرف التوسط بحساب قبل الكسوف فهو أعرف، فاذا أثبت بتوسطه الكسوف كان بياناً حقيقياً او عرف الكسوف بالحس قبل معرفة التوسط فاذا اثبت التوسط به كان بياناً حقيقياً أيضاً.

هذا مع أن توسط العلة يعطى «برهان اللّم» و توسط المعلول يعطى «برهان الآن» فليس استعمالهما وسطين من وجه واحد، فلا يلزم الدور فقد قلنا فى العلل و دخولها فى البراهين.

و أما دخولها فى الحدود، فان كان الغرض من الحد تصوّر الشئ من جهة ماهيته فيتم من هذه العلل بما هى أجزاء القوام، و لا يؤخذ معها ما هى خارجة عن ذات الشئ.

و ان كان الغرض تصوّر ماهيته كما هو موجود، و لا يتحقق ذلك الا بجمع علله الداخلة فى القوام والخارجة عنه فلا بد من دخولها فيه.

و على الوجهين جميعا فلا يدخل فى الحد الا العلل المساوية للمحدود. و أما التى هى أخص مثل انطفاء النار و انكسار القمّمة والقرع بالعصا و غير ذلك للصوت<sup>(١)</sup>، فليس شئ منها يدخل فى حدود ما هو أعم منها و ان دخلت فى البرهان. فان وجد لها معنى عام مثل القرع المقاوم الذى هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ فى حد الصوت، و أما العلل الخاصة

---

١- قوله للصوت. له تعلق بجميع ما تقدم من انطفاء النار و انكسار القمّمة والقرع بالعصا، و انطفاء النار من أسباب الصوت اذا صب الماء على الشئ المحترق يصعد له صوت كما هو معلوم، أو اذا التهبّت المواد الجويّة ثم انطفأت انهار بعضها على بعض و هوت متدافعة فيحصل صوت و هو الرعد على ما ذهب اليه بعض قد ماء الحكماء. والقمّمة الجرة كالقمقم وكل واحد من هذه الثلاثة علة خاصة للصوت فلا يدخل و لا واحدة منها فى حده لان الصوت أعم منها فلا تقول: الصوت ما يسمع بسبب القرع بالعصا أو عند انطفاء النار مثلاً، فان تعريفك لا يكون جامعاً لجميع أفراد الصوت لكن هذه العلل الخاصة تدخل فى البرهان لانه يجوز الاستدلال بحصول العلة الخاصة على حصول المعلول لها فى الموضوع الخاص.

فتوجد لجميع انواع ذلك الاعم مثل<sup>(١)</sup> انطفاء النار لحد الرعد لا لحد الصوت المطلق و مثل العفونة لحمى الغب لا للحمى المطلقة. و قد يحد الشيء بجميع علله الاربع ان كانت له و كان الغرض من الحد تحقيق ماهيته على حسب وجودها، كما تقول فى حد السيف: «انه سلاح صناعى من حديد مطّول معرّض محدّد الاطراف ليقطع به أعضاء الحيوان عند القتال»، «فالسلاح» جنس و «الصناعى» فصل من المبدأ المحرك أى الفاعل و «من الحديد» فصل من المادة و «مطّول معرّض محدّد الاطراف» فصل من الصورة و «ليقطع به أعضاء الحيوان عند القتال» فصل من الغاية.

---

١ - مثل انطفاء النار لحد الرعد. ذهب ارسطو و من تبعه الى أن الرعد يحصل من تقلقل الدخان طلبا للنفوذ الى العلو فى السحاب المتكاثف من البخار البارد فلو لا انطفاء حرارة البخار و تكاثفه بالبرد لما حصل الرعد. وكذلك قد يحصل الرعد من اندفاع الدخان الى أسفل عند وجود ريح مقاومة و قد أشعلته المحاكة والحركة فتتنفّىء الشعلة و يكون الرعد.

## الفصل السابع

فى رسوم الفاظ استعملت غير مشروحة المعانى وهى العلم  
والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر  
والحدس والذكاء والحكمة

العلم: هو اعتقاد أن الشيء كذا وأنه لا يمكن أن يكون الا كذا اعتقاداً لا يمكن زواله اذا كان الشيء فى نفسه كذلك، و حصل هذا الاعتقاد بواسطة أوجبه. و يقال علم لتصور الماهيات بالحدّ و اذا حصل هذا الاعتقاد على هذا الوجه من غير واسطة سمى عقلاً تصوراً كان أو تصديقاً مع ان لفظة العقل قد تستعمل لمعان أخرى فى الحكمة لا يتعلق بغرضنا تعدادها.

والظن الحق هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه يمكن أن لا يكون كذا، فان كان الشيء فى نفسه<sup>(١)</sup> كما اعتقده و هو فى نفسه يمكن أن لا يكون كذا و اعتقاده على نحو الثبوت و البتّ كان هذا علماً لا ظناً.

و ان كان الشيء فى نفسه كما اعتقده، لكن لا ثبات لاعتقاده بل اعتقاده أنه يمكن أن لا يكون كذا هو تجويز من جهة أن الشيء الذى يفرضه كذا عسى أن لا يكون كذا فهو ظن حق مركب بجهل بسيط هو عدم العلم.

١- فان كان الشيء فى نفسه كما اعتقده الخ. يريد أن امكان الشيء فى نفسه لا مدخل له فى حقيقة الظن مادام نفس الاعتقاد باتاً لا تجويز فى نفس المعتقد لنقيضه عنده. مثلاً نعتقد اعتقاداً باتاً أن فى الانسان قوّة التميز بين الخير و الشر فهذا علم و يقين لا مجال فيه لاحتمال النقيض عندنا. والواقع ان الانسان فى نفسه له تلك القوّة و ان كان من الممكن أن يسلب هو فى نفسه تلك القوة و يجوز أن يكون الله قد خلقه أو أن يصيره فاقد قوة هذا التمييز و انما المدار فى الظنّ على ان يكون التجويز من قبل الظان أن يكون عنده احتمال أن لا يكون اعتقاده مطابقاً للواقع كظنك ان فيك قوة ان تبلغ الغاية من العلم الذى تطلبه و يدخل فى الظن ما يحصل فى النفس مع الغفلة عن النقيض كما فى تصديق المقلدا ذا لم تعرض له الشبهة فيما صدق به و ان كان يتقلقل ما فى نفسه بمجردّها.

والجهل منه بسيط و منه مركب، فالبسيط هو أن لا يكون فى النفس رأى فى المسئلة البتة.

والمركب أن لا يكون فى النفس الرأى الحق مع حصول رأى باطل يضاد العلم حصولاً بئاً، فان كان مع تجويز أن لا يكون كذلك لكن الميل الأغلب الى الرأى الباطل فهو الظن الكاذب.

والاول انما سمي جهلا بسيطا لانه ليس فيه الاعداء الرأى فقط و هذا عدم مع حصول رأى آخر فكان مركبا من العدم والوجود.

و اعلم انه لا يجتمع علم و ظن فى شىء واحد لشخص واحد، لان العلم يقتضى رأيا ثابتا والظن رأى غير ثابت و لا يجتمع أيضا ظن صادق و كاذب لشخص واحد فى شىء واحد لانه ان تساوى رأى انه كذا و رأى انه ليس كذا كان شكاً لا ظناً، و ان غلب أحد هما فهو الظن دون الآخر.

و «الذهن» قوّة للنفس مُعدّة نحو اكتساب الآراء.

و «الفهم» جودة تهيئى هذه القوة نحو تصوّر ما يرد عليها من غيرها.

و «الفكر» حركة ذهن الانسان نحو المبادئ ليصير منها الى المطالب.

و «الحدس» جودة حركة لهذه القوّة الى اقتناص الحدّ الاوسط من تلقاء نفسها.

و «الذكاء» شدة استعداد هذه القوّة للحدس فى الطبع، مثلاً اذا رأى القمر انما يضى دائما جانبه الذى يلى الشمس و ينتقل ضوءه الى مقابلة الشمس حدس فى الحال أن القمر يستنير من الشمس.

و «الحكمة» خروج نفس الانسان الى كماله الممكن فى جزأى العلم والعمل، أما فى جانب العلم فأن يكون متصوّراً للموجودات كماهى، و مصدّقاً بالقضايا كماهى، و أما فى جانب العمل فأن يكون قد حصل عنده الخلق الذى يسمى العدالة.

و ربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعلمية و ان لم يحصل خلق.

## الفن الخامس

## فى المغالطات فى القياس

و اذ أعلمناك الطريق الموصل الى التصديق اليقينى الذى لا ريب فيه و هو البرهان، فنشير اشارة خفيفة الى حصر مجامع الغلط الواقع فى هذا الطريق، كما حصرنا أنواع الغلط الواقع فى طريق التصوّر بعد ما علمناك الطريق. والغلط فى كيفية ذلك القياس البرهانى اما أن يقع من جهة مادته التى هى المقدمات، أو من جهة صورته التى هى التأليف أو منهما جميعا. والواقع فى المقدمات اما لكذبها أو لأنها ليست غير النتيجة أو لأنها ليست أعرف من النتيجة.

و ما يقع من جهة كذب المقدمات انما هو لالتباسها بالصادقة اما فى اللفظ أو فى المعنى، فان الكاذب لا يُميل نفس ذهن العاقل الى التصديق به الا لمناسبة بينه و بين الصادق.

و هذه النسبة لا تعدو اللفظ والمعنى، أما اللفظى فأكثره من جهة الالفاظ المشتركة بين معنيين فصاعدا.

و قد يكون من جهة الالفاظ المتباينة الملتبسة بالمتراصة و هى التى تشترك فى معنى و تفتقر فى معنى معتبر، فيغفل الذهن عما فيه الافتراق و يُجرى اللفظين مجرى واحدا فى جميع الاحكام.

و ربما كان لما فيه الافتراق أثر فى تغيير الحكم، مثل الخمر والسلافة فان للسلافة زيادة معنى من الصفاء والتروق مع تواردهما على موضوع واحد، و كالسيف والصارم فان الصارم وضع لما وضع له السيف مع وصف الحدة.

والذى من جهة اشتراك اللفظ فاما أن يكون بحسب بساطته أو بحسب تركيبه، و ما هو بحسب بساطته فاما أن يكون فى جوهره و اما فى هيئته.

والذى فى جوهر اللفظ و وضعه الاصلى فهو ما قدّمناه فى المقالة الاولى من الالفاظ المشتركة، و من جملة ذلك أيضا الالفاظ المتشابهة والمشككة. و ما هو فى هيئته و صيغته فكاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول

كالقابل الذي صيغته صيغة الفاعل و ليس له فعل فيظن من حيث الصيغة ان القبول فعل، حتى اعتقد بعض ضعفاء العقول أن الهيولى الاولى لها فعل لانها قابلة والقابل فاعل القبول.

و أما الاشتراك التركيبى فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق مثل قولك: «ضرب زيد» فيحتمل أن يكون «ضرب زيد ضاربا و مضروبا» و كما نقول فى العجمية «غلام حسن» بالسكون فيهما فيحتمل أن يكون الحسن اسما للغلام، والمراد تعريف الغلام باسمه و يحتمل أن يكون اسما لسيده و يكون المراد اضافة الغلام اليه مع ان الفصيح فى لغة العجم لمعنى الاضافة تحريك الغلام بالخفض مثل قولك غلام حسن.

و قد يعرض بسبب الوقف و الابتداء كقول الله تعالى: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ»<sup>(١)</sup> فان معنى الكلام اذا وقف على الله يغاير معناه اذا وقف على الراسخين فى العلم.

و قد يعرض بسبب انصراف<sup>(٢)</sup> الكنايات و دلائل الصلات الى أمور مختلفة مثل قول القائل «كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه» فان هو اذا انصرف الى «الحكيم» كان معنى الكلام مغايرا له لو انصرف الى «كل ما».

١- آل عمران: ٧

٢- انصراف الكنايات و دلائل الصلات. الكنايات هى الضمائر و أسماء الاشارات و هى ما تدل على معنى لا على انها اسم خاص وضع للدلالة عليه بخصوصه و دلائل الصلات هو ما يتصل بالمبهم لبيانه أما مثل الكناية فقد ذكره و أما الاشتباه فى دليل الصلة فكما فى قولك «الانسان و ما يفعله ممكن» فانك لو جعلت الصلة لفعل الانسان صحت القضية و ان جعلتها لفاعل الانسان لم تصح، لأن فاعل الانسان واجب و هو و ان رجع الى تصريف الكناية لان العمدة فى الصلات الضمائر لكن لما لم تكن الضمائر ظاهرة فى القول فى نحو هذا المثال لم يلتفت الا الى الصلة نفسها لا الى ما استكن فيها لا سيما و التصريف ليس لضمير واحد، فانك فى الاحتمال الثانى جعلت الضمير فى يفعل لما والضمير المفعول للانسان بخلاف ما تصنع فى الاحتمال الاول، لذلك روعيت الصلة بتمامها و جعلت موضعها مستقلا للاشتباه.



و من هذا القبيل زيادة تدخل القضية فتشتبه<sup>(١)</sup> فى الحال و لا يدرى أهى جزء من الموضوع أو من المحمول، مثل قولنا: «الانسانية من حيث هى الانسانية خاصة و ليست بخاصة، فان قولنا: «من حيث هى الانسانية» قد يؤخذ جزءاً من المحمول، و قد يؤخذ جزءاً من الموضوع و يختلف<sup>(٢)</sup> المعنى بسببه، و اذا اقترن بهذه القضية قضية أخرى على تأليف قياسى يختلف الحال فيه بين جعله محمولاً و موضوعاً.

و قد يعرض بسبب تردد حرف العطف بين دلالاته على جمع الاجزاء و بين دلالاته على جمع الصفات مثل قولك: «الخمسـة زوج و فرد» فاذا عنى به جمع الاجزاء صدق، لان الخمسة حاصـلة من جزء هو ثلاثة و جزء هو اثنان و أحد هما زوج و الآخر فرد.

و ان عنى به جمع الصفات كذب لان الخمسة لا تجتمع لها صفة الزوجية و الفردية فيعرض من هذا انه قد لا يصدق مفترقا ما يصدق مجتمعا فانك اذا قلت: «الخمسـة زوج» و وقفت كذب قولك لان حمل الشىء وحده لا يفهم منه فى العادة الا كون الشىء موصوفا به لا كونه جزءاً منه.

و قد يصدق الشىء مفترقا و لا يصدق مجتمعا مثل «أن يكون زيد طبيبا غير ماهر فى الطب و يكون ماهرا فى الخياطة» فاذا قيل زيد طبيب صدق و اذا قيل زيد بصير<sup>(٣)</sup> صدق أيضا لانه اذا صدق حمل البصير المقيد بالخياطة عليه

١- فتشتبه فى الحال. أى يشتبه حالها من كونها جزءاً من الموضوع أو جزءاً من المحمول.

٢- و يختلف المعنى بسببه، فانك اذا جعلتها قيداً للموضوع فكأنك قلت: الانسانية من حيث ذاتها» أى من جهة انها نوع و حقيقة، و هى من هذه الحيثية ليست بخاصة بالضرورة بل هى ماهية لافرادها، و لكن لو اعتبرت من حيث هى انسانية قيداً للمحمول و هو خاصة فقد راعيت انها خاصة لجنسها من حيث انها أمر خاص قد خصص ببعض مشمولاته فيمكنك ان تضم الى هذه القضية و كل خاصة عرضى و يكون القياس صحيحا لان حمل الانسان على الحيوان مثلاً حمل العرضى لا حمل الذاتى.

٣- زيد بصير. أى ماهر و تريد بصير فى الخياطة فان ذلك يصدق لان المطلق يصدق

صدق المطلق أيضا، فان المقيد اذا صدق صدق المطلق من غير عكس. ثم اذا جمع بينهما أوهم التركيب و الجمع من حيث العادة كونه بصيرا فى الطب فكان كاذبا و ان كان يصدق اذا عنى به حالة الجمع ما يعنى به حالة الافراد، لكن السابق الى الفهم رجوع البصير الى الطب فينشأ منه أيضا اشتراك تركيبى اذ يتردد البصير بين كونه بصيرا فى الطب أو فى شىء آخر.

و أما اشتباه المقدمات الكاذبة بالصادقة من جهة المعنى، فاما أن يكون الكاذب كاذبا فى الكل و هو الذى لا يصدق الحكم على شىء من موضوعه البتة و لا فى حال و لا فى وقت، و اما أن يكون كاذبا فى الجزء و اما أن لا يكون كاذبا فيهما بل فى جهته، أما ما يكون كاذبا فى الكل فمشابته مع الصادق انما تكون باند راجهما تحت كلى اما جنس أو فصل أو عارض اما حقيقة أو وهما.

أما الاندراج الحقيقى فمثل أن تحكم ان بياض جامع للبصر بسبب أن السواد جامع للبصر، فيتوهم ان جمع السواد للبصر هو لكونه لونا و البياض لون فيثبت له هذا الحكم، أو مثل أن تحكم بالبياض على السواد أو بالعكس، لان اللون صادق على كل واحد منهما فيتوهم انه لما صدق عليهما شىء واحد فينبغى ان يصدق أحدهما على الآخر.

و ليس هذا بواجب اذ قد يقع تحت كلى واحد متفقان و مختلفان و يوهم نتاج الموجبتين فى الشكل الثانى لهذا<sup>(١)</sup> السبب.

حيث يصدق المقيد فاذا قلت: «زيد طبيب بصير» و جمعت بينهما تبادر الى الفهم انه بصير فى الطب و لو عנית انه بصير فى الخياطة لصدق و لكن لا قرينة عليه و هذا المتبادر غير صحيح لان الفرض انه لا بصر له بالطب.

١- لهذا السبب. أى لسبب توهم ان الاشياء المتعددة التى تندرج تحت كلى واحد ينبغى ان يحمل بعضها على بعض فيصح على هذا التوهم ان تنتج الموجبتان فى الشكل الثانى، كأن تقول: «كل انسان حيوان و كل ناطق حيوان» فينتج «كل انسان ناطق» و هو صحيح فى هذه المادة لكنه غير صحيح لو اختلفت المادة كأن تقول: «كل انسان حيوان و كل فرس حيوان» فان النتيجة كاذبة لان الكلى الواحد قد يقع على متفقين و قد يقع على

و أما الاندراج الوهمى فمثل: «حكم الوهم ان الهوى والعقل أو البارى مشار الى جهته بسبب أن الجسم مشار الى جهته» لتوهمه اندراج الصادق والكاذب منهما تحت المُحَسَّن. و هذا الحكم صادق فى المحس فنشبهته فى كل ما نتوهمه محسناً و لا يتوهم موجود الا محسناً.

و من هذا القبيل جميع الوهميات الكاذبة التى قدما ذكرها. و أما ما يكون كاذباً بالجزء فمنه ما يكون الحكم انما يصدق على جزئى فيحمل على الكل الذى فوقه، كالضحك الذى لا يصدق الاعلى الانسان فيحمل على الحيوان فيكون الحكم كاذباً فى بعضه، اذ بعض الحيوان ليس بضاحك.

و اعتقاد بقاء كمية الحكم بحالها فى عكس الكلى الموجب قريب من هذا، اذ هو يوهم الحكم الجزئى كلياً، فانه لما رأى شيئاً سيالاً<sup>(١)</sup> أصفر هو مرة توههم ان «كل سيال أصفر مرة».

و الحكم على لازم الشئ بما يصدق على الشئ من هذا القبيل، فان اللازم اذا كان محمولاً على شئ و شئ آخر محمول على كل ذلك الملزوم توههم أن ذلك اللازم مساو لملزومه حتى يجوز<sup>(٢)</sup> أن يحمل على

مختلفين.

١- سيالاً أصفر هو مرة. بكسر الميم و هى خلط الصفراء و أصل القضية «كل مرة فهى سيال أصفر» فعندما وجد السيال الاصفر مرة توههم ان ذلك عام فى كل سيال أصفر أن يكون مرة فيعكس الكلية كنفسها و يقول كل سيال أصفر فهو مرة.

٢- حتى يجوز ان يحمل على كله ما يحمل على كل الملزوم. الضمير فى كله يعود الى اللازم كما نقول: «كل انسان حساس» فان الحساس لازم للانسان، فاذا وجدت شيئاً آخر يحمل على كل الانسان الذى هو الملزوم و ذلك كالضاحك فانه يحمل على الانسان حملاً كلياً توهمت ان ذلك اللازم و هو الحساس مساو لملزومه و هو الانسان فتحمل على الحساس و هو اللازم كل ما تحمله على الملزوم و هو الانسان و من هنا ينشأ وهم ان الشكل الثالث ينتج كلية، فانك اذا رأيت كل انسان متوهماً أى فيه قوة الوهم و رأيت

كله ما يحمل على كل الملزوم. و انما الواجب صحة الحكم على بعض اللازم فحسب، و هذا هو اعتقاد كلية النتيجة فى الشكل الثالث، فانه اذا رأى « كل انسان متوهم » و رأى « كل انسان أيضا ضاحكا » حسب أن « كل متوهم ضاحك » و انما الصادق بعضه.

و من الكاذب فى الجزء ما انما يصح الحكم على موضوع بشرط أو فى حال أو فى وقت فيؤخذ دون ذلك الشرط أو تلك الحال أو دائما أو فى وقت آخر دون ذلك الوقت، فاذا روعيت شرائط القضايا فى تحقيق صدقها و توابع الحمل كما حققنا هما فى الفن الاول من هذه المقالة أَمِنَ هذا النوع من الغلط.

و أما الكذب فيه من جهة الحكم فمثل أخذنا بالعرض مكان ما بالذات كما يعتقد أن السقمونيا مبردة بالذات و انما هى بالعرض لازالتها المسخن بالذات فتعرض عند زوال المسخن البرودة لا أنها كانت بالذات من السقمونيا. و مثل أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل و بالعكس، فهذه أنواع الغلط فى المقدمات من جهة كذبها.

و أما من جهة أنها ليست غير النتيجة فهو أن تكون المقدمة نفس النتيجة و لكن غَيْرَ لفظها فيقع الاغترار بتغاير اللفظ و يظن أنها غيرها و هذا<sup>(١)</sup> هو المصادرة على المطلوب الاول و قد شرحناه من قبل.

و أما جهة أنها ليست أعرف من النتيجة فهى اما أن تكون مساوية لها فى المعرفة كالمتضايقات اذا أخذ بعضها مقدمة لبيان الآخر، أو تكون أخفى منها اما مبيّنة بها أو غير مبيّنة بها و ما بين بالنتيجة اذا أخذ مقدمة فى بيان النتيجة فهو البيان الدورى، و يعود حاصله الى بيان الشئ بنفسه و كل

---

كل انسان ضاحكا حكمت بوهمك الذى تقدم تصويره ان كل متوهم فهو ضاحك مع ان من الحيوان ما هو متوهم و ليس بضاحك.

١- و هذا هو المصادرة الخ. كما تقول « كل انسان بشر و كل بشر ضاحك فكل انسان ضاحك » فان النتيجة هى عين الكبرى و انما وقع اغترار بتغاير لفظى البشر والانسان.

قياس دورى فهو مصادرة على المطلوب الاول و لا ينعكس.<sup>(١)</sup>  
 و أما الغلط فى صورة القياس، فأما أن يكون بشركة مع المقدمات أو  
 من غير شركة بل فى الصورة وحدها.  
 والذى هو بشركة لمقدماته فأن لا تكون الاجزاء الاولى التى هى الحدود  
 أو الاجزاء الثوانى التى هى المقدمات متميزة.  
 مثال الاول: هو ان يعبر عن الاصغر و الاكبر باسمين مترادفين أو عن  
 الاوسط والاكبر بمترادفين فيعدم<sup>(٢)</sup> القياس أركانه الثلاثة فى المعنى فتختل  
 صورته بسببه و هذا من المصادرة على المطلوب الاول، أو كان الوسط لفظا  
 مشتركا مستعملا فى المقدمتين بمعنييه<sup>(٣)</sup> المختلفين.

١- و لا ينعكس. لانه تقدم من المصادرة ما تكون فيه المقدمة عين النتيجة و ليس من  
 القياس الدورى لان النتيجة لم تبين بالمقدمة ثم بينت المقدمة بالنتيجة بل هى هى. و  
 مثال الدورى أن تقول: «كل كاتب فهو قابل الصنعة و كل قابل الصنعة فهو متفكر» ثم  
 تقول فى الاستدلال على الصغرى «كل كاتب فهو يتحرك نظره لكسب المجهول من  
 المعلوم» و «كل ما كان كذلك فهو قابل الصنعة» فصغرى هذا الدليل هى عين النتيجة لان  
 حركة النظر لكسب المجهول هى بعينها الفكر. أما ما كانت المقدمات فيه أخفى من  
 النتيجة و ليس مصادرة و لا دورا فهو كالاستدلال على صانع العالم بأن «العالم كله  
 أجسام و انها ملازمة للاعراض الموجودة و ان ملازم الاعراض حادث» و نحو ذلك من  
 المقدمات المعروفة، فان ثبوت صانع للعالم أظهر من هذا القضايا جميعها.

٢- فيعدم القياس الخ. و مثال الصورة الاولى و هى ما عبر فيها عن الاصغر والاوسط  
 باسمين مترادفين «كل انسان بشر و كل بشر قابل الصنعة» و مثال الثانية «كل ضاحك  
 انسان و كل انسان بشر» فيكون أحد الحدود و هو الاوسط اما عين الاصغر أو عين الاكبر  
 فالحدود الثلاثة اللازمة فى كل قياس تنعدم و لا يبقى الا حدان و لا يتألف منهما الا  
 قضية واحدة لا قياس.

٣- بمعنييه المختلفين. كما يقول المستدل على نفى «الواجب»: لو وجد الواجب فهو  
 اما ممكن أو غير ممكن فان كان ممكنا جاز عدمه و هو محال و ان كان غير ممكن و كل  
 ما لا يمكن وجوده فهو ممتنع فالواجب ممتنع» والخطأ جاء من اشتراك لفظ الامكان

و مثال الثانى و هو عدم التمايز فى المقدمات فلا يتهاى فيما أجزاؤه الاولى بسائط، بل فيما تكون ألفاظا مركبة.

ثم ينقسم قسمين فاما أن تكون أجزاء المحمول والموضوع متمايزة الوضع والحمل و لكن غير متمايزة فى الاتساق كقول القائل «كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه» و «الحكيم يعلم الحجر فهو اذن حجر» و قد عرفت ما فيه.

و اما أن لا تكون متمايزة فى الوضع فيكون هناك شىء من الموضوع فيتوهم أنه من المحمول، أو من المحمول فيتوهم أنه من الموضوع مثل قول القائل: «الانسان بما هو انسان اما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض» فقوله «بما هو انسان» لا يدرى أهو جزء من المحمول أو من الموضوع، فمن هذه الوجوه يعرض الخلل فى صورة القياس بمشاركة المقدمات.

و أما الغلط فى صورة القياس وحدها من غير شركة، فاما لأن تأليفه ليس تأليف الاشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شىء مشترك الاشتراك الخاص بها و انتفاء الاشتراك اما فى الظاهر والحقيقة معا وهذا<sup>(١)</sup> مما لا يشتبه على عاقل خلؤه عن الصورة القياسية أو فى الحقيقة دون الظاهر، و هو أن يكون الوسط لفظا مشتركا.

و قد ذكرناه فيما اختلال صورته بشركة من المقدمات، أو لانه عادم شريطة شكل هو<sup>(٢)</sup> من ضروبه بأن تكون صغراه سالبة فى الاول والثالث، أو كبراه جزئية فى الاول والثانى أو كان من موجبتين فى الثانى أو من سالتين أو جزئيتين أو سالبة صغرى كبراه جزئية فى جميع الاشكال. و اذا عرف هذا فى القياسات الحملية و مقدماتها فيسهل عليك اعتباره

بين العام والخاص.

١- و هذا مما لا يشتبه على عاقل الخ. كما تقول فى الاستدلال على نفى جواز رؤية المجرد «المجرد ليس بجسم و ما لا يقع تحت الحس لا يمكن ان يرى» فانه لا اشتراك بين مقدماته لا فى الظاهر و لا فى الحقيقة.

٢- هو من ضروبه ضمير «هو» يعود الى القياس.

فى غيرها من الشرطيات والاستثنائيات والخلف، غير أن الخلف يتميز بمغالطة عن سائر القياسات وهى وضع ما ليس بعلة علة. فان القياس ربما يلزم المحال من أخذ نقيض موضوع فى قياس خلف و يُدعى انه انما لزم من هذا النقيض و ما يلزم المحال فهو محال، و لا يكون لازما منه بل<sup>(١)</sup> من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه، حتى لو رفعنا نقيض الموضوع و استبقينا تلك المقدمة كان المحال باقيا. فينبغى أن يجتنب عن هذا الغلط أيضا بمراعاة صدق المقدمات الاخرى و يُعَيَّن لزوم هذا المحال من هذا النقيض بأن يدور معه فى طرفى الثبوت

١- بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه. كما تقول: لو لم يصدق كل انسان فهو حجر لصدق نقيضه و هو ليس كل انسان بحجر و يضم الى مقدمة صادقة و هى كل حيوان حجر لينتج لو لم يصدق كل انسان فهو حجر لصدق ليس كل انسان فهو حيوان لكن كل انسان حيوان فقد أدى نقيض مطلوبنا الى المحال. لكن ليس النقيض الموضوع هو المؤدى الى هذا المحال. و انما أدى اليه الكلية التى فرضتها صادقة و هى فى الحقيقة كاذبة.

و بقى من صور المغالطات كثير لم يذكره المصنف كأن يكون المحال غير لازم لنقيض المطلوب بل له و لشيء آخر فيكون لازما للمجموع لا للنقيض وحده، كقول بعض المتكلمين فى الاستدلال على «الوحدانية» «لو لم يكن الا له واحداً و كان الهان و أراد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه لزم اما عجز أحد هما أو سكون زيد و حركته معا و كل منهما محال و هذا المحال لم يلزم من نقيض المطلوب و هو «ان يكون هناك الهان» بل جاء منه و من ضم شيء آخر اليه و لا يلزم من استحالة المجموع استحالة أحد أجزائه. و منها أخذ عدم المقابل للوجود مكان الضد كما يقول قائل: «الخير والشر ضدان و لا شيء من الضدين بصادر من مبدأ واحد، فالشر و الخير من مبدئين مختلفين مع ان الشر فى الحقيقة عدم يقابل الوجود فلا ينافى ان يكون مع الخير من مبداء واحد لانه لا يحتاج الا الى عدم الفعل. و منها أن تؤخذ المسلمات أو الموهومات أو المشهورات مكان الضروريات و ذلك كثير شائع فى الملل و كتب أهل النظر و على الطالب أن يزن عمله العقلى بجميع ما تقدم من القواعد و الله أعلم.

والارتفاع، وهذا القدر كاف فى بيان المغالطات القياسية. واذ قد و فينا بما وعدنا فلنختتم كتابنا حامدين لله له الحمد والشكر سرمدًا.

[تَمَّ الْكِتَابُ]



## فهرست الاعلام

۱- آ

آستانقدس ۴۷

ابراهيم افندی اللقانی ۴۱-۴۰-۳۹-۳۶-۳۴-۳۳

ابراهيم مذکور ۱۸-۱۱

ابن الاعرابی ۸۹

ابن بری ۷۲

ابن البيطار ۳۷۴

ابن رشد ۱۸۳-۱۸۲-۱۹-۱۴

ابن سهلان - الساوی

ابن سینا

۴۷-۴۵-۴۲-۲۵-۲۲-۲۱-۲۰-۱۹-۱۸-۱۷-۱۴-۱۲-۱۱-۱۰-۹-۸-۶-۵

۲۳۲-۲۳۱-۲۲۹-۲۱۵-۲۰۰-۱۸۵-۱۸۱-۱۶۴-۱۴۵-۱۴۳-۱۴۲-۸۲-۳

۴۳۴-۴۲۶-۴۰۵-۴۰۳-۳۳۱-۳۳۰-۲۹۶-۲۹۵-۲۸۳-۲۶۶-۲۵۸

ابن المقفع ۲۰۰-۴۵

ابوالبركات البغدادي ۲۰۰-۷

ابوبکر ۱۴۰

ابوتراب عارف افندی ۴۰-۳۹-۳۰-۲۹

ابوتغلب ابن حمدان ۳۵

ابوسليمان السجستاني ۷

ابوالقاسم (ص) ۲

ابوالقاسم محمود بن ابی توبة ۵۰

احمد عباس ۴۱

احمد عرابی ۳۵

- احمد القبانی ۴۱  
 ادیب اسحق ۳۳  
 ارجانون ۱۹-۱۴-۱۳-۹  
 ارسطو ۴۵۹-۸۲-۲۲-۱۹-۱۸-۱۷-۱۴-۱۳-۱۰-۹  
 الازهر ۴۴-۴۱  
 الازهری ۳۶۹  
 اسرار البلاغة ۴۴-۴۲  
 اساس الاقتباس ۲۳  
 الاسلام و النصرانية ۴۱  
 الاسفار الاربعة ۱۵  
 الاشارات والتنبیها ۴۲-۲۹-۲۸-۲۶-۲۲-۱۹-۱۱-۱۰-۹-۸  
 ۱۴۴-۱۴۳-۴۱۵-۴۰۵-۲۶۷-۲۶۶-۲۱۵-۱۸۱  
 اشتوغارت ۵  
 اصغر مهدوی ۲۷  
 افضل المتأخرين - ابن سینا  
 افلاطون ۸۲  
 اقصرائی: صاحب مفردات الطب ۳۷۴  
 امونیوس ۱۳  
 امین ابویوسف ۴۱  
 انطاکیة ۳۷۴  
 اوقلیدس ۳  
 ایران ۲۵  
 ایساغوجی ۹  
 ایضاح الاشارات ۲۶

## ب

البخارى ٣٨٣-٣٨٤

براون ٢٤

برنتل ١٨-١٩

البصائر النصيرية ٢١-٢٠-١٧-١٦-١٥-١٣-١١-١٠-٩-٨-٥-٣

٥١-٤٩-٤٧-٤٦-٤٤-٤٢-٢٦-٢٥

بوشهر ٢٨

بيروت ٤٩-٣٥-٣١-٢٩-١٧-١٤-١١-١٠

البيهقى (ظهير الدين) ٣-٤

## پ

پاریس ٣٦

## ت

تاريخ الحكمة ٢-٤

تاريخ علوم عقل ٥-٦

تاريخ المنطق ٢٠-١٨

التبصرة فى المنطق ١٤٢-٢١-١٧-١٥-١٤-١٢-٧-٥

تمة صوان الحكمة ٢-٣

التحصيل ٢٥

الترمذى ٣٨٣-٣٨٤

تعليقات البصائر ٤٢

تفسير جزء عم ٤٢

تفسير المنار ٤٢-٤١

التلويحات ۱۵

التوحيدى ۷۲

التوضيح و التلويح ۲۸

ج

جامعة طهران ۵-۷-۱۲-۲۲-۱۴۴

جالينوس ۱۸-۱۹-۲۰-۲۴-۴۵-۲۵۶

(السيد) جمال الدين الحسينى الاسد آبادى ۲۷-۲۸-۲۹-۳۰-۳۱-۳۸

جمال الدين القاسمى ۴۶

جوزف ۲۴

الجوهري ۷۲-۱۸۶

جيمز هال ۷۲

ح

حاشية على شرح الدوانى ۴۱-۴۲-۴۵

حسن افندى ۳۷-۳۹-۴۱

الحكيم الآذربايجانى = بهمنيار ۲۵

الحلى = العلامة ۱۶

حلوان ۱۹۳

حياة الحيوان ۷۲-۳۶۰

حسين فرخراد ۲۹

خ

الخديوى ۲۸

خطة البحيرة ۲۷

الخونجی ۴۳۳

## د

دارالمشرق ۱۴

دانش پژوه (منوچهر) ۴۵-۱۲-۶-۵

دانشگاه تهران ۲۷

الدبا ۳۸-۳۹

درويش خضر ۲۷

دلائل الاعجاز ۲۳۵-۴۱

دمياط ۴۱

الدمیری ۳۶۰

دمشق ۲

دیوجانس (لائروسیوس) ۱۳

الدينور ۱۹۳

## ذ

ذبیح الله صفا ۶-۵

## ر

رسالة التوحيد ۳۲۶-۳۲۴-۳۲۲-۳۱۹-۴۵-۴۱

رسالة التوطئة ۶

رسالة الدهرین ۴۱-۲۹

الرسالة السنجرية ۷-۴

## رسالة الطير ۵

رسالة في بيان المعجزات و الكرامات و الاعاجيب ۶

رسالة في تحقيق نقيض الوجود ۲۶

رسالة في المنطق ۱۴۲-۲۱-۱۵-۱۴-۱۳

الرسالة الكمائية في الحقائق الالهية ۲۲

رسالة الواردات في سرّ التجليات ۲۷

(السيد) رشيد رضا ۴۴-۴۲-۴۱-۲۷

رنان ۳۸

رياض پاشا ۳۳

## ز

الزهرة ۳

زكى نجيب محمود ۲۴-۱۹

زين الدين جورابجي ۲۶

زين الدين عمر بن سهلان الساوى ← الساوى

## س

ساوه ۴

الساوى ۴۹-۴۵-۲۵-۲۴-۲۰-۱۷-۱۶-۱۵-۱۴-۱۳-۱۲-۱۰-۸-۷

۲-۳-۴-۵-۶-

سعد افندى زغلول ۳۶

سلم العلوم ۴۹

سليمان دنيا ۴۳

سنجر ۸-۴

السهروردى (شهاب الدين المقتول) ۲۰۰-۴۵-۲۱-۱۵

## ش

شرح الاشارات و التنبهات ١٤٣-٢٦-٢١

شرح حكمة العين ٢٩

شرح عيون الحكمة ٢٣-٢٢

شرح نهج البلاغة ٤٢

شرح مقامات بديع الزمان الهمداني ٤١

شرح الهداية ١٥-٦

الشفاء ٤٣٤-١٤٣-٢٢-١٩-١٨-١٧-١١-١٠-٨-٤-٣

الشهرستاني (ابو الفتح محمد) ٤

شوال ٢٨

الشيخ الرئيس - ابن سينا

شيخ اليهود - ابو البركات البغدادي

## ص

الصايبى ٣٩

صاحب البصائر - الساوى

صدرالدين محمد الشيرازى ٢٥-١٥-٦

صوان الحكمة ٧

الصين ٢٥

## ط

الطلسمات و التبرنجات ٦

طنطا ٢٧

طهران ٤٥-٢٨٠-١٤-١٢

الطوسي ٢١-٢٣-٢٦-٤٢-٤٥-٢٦٧-٤٠٥

## ع

عبدالله اسماعيل الصاوي ٤٧

عبد الحفيظ سعد ٤٧

عبدالرحمن البدوي ١٠-٧

عبد الرزاق ٣٠

عبد القادر افندي القبانى ٣٧

عبد القاهر الجرجاني ٣٥٢

عبد القادر الجزائري ٣٧

عبد(محمد) ١١-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣٧-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٨

عبيد الله بن... انس ٣٨٣

العروة الوثقى ٢٧-٣٠-٣١-٤١-٤٢

عزالدولة بن معزالدولة ٣٥

على سامي النشار ١٩

عمر ١٤٠

عمر بن سهلان - الساوي

عمر بن علي بن الغيلاني (افضل الدين) ٤

عثاب ٣٧٤

عين الدين افندي ٣٧

عيون الحكمة ٢٢

## غ

الغزالي ١٧



## ف

- الفارابی ۲۰۰-۴۵-۱۷-۱۴-۷  
 فاضل الاطباء - جالینوس  
 فراسطوس ۱۹  
 فخرالدین الرازی ۲۲-۲۱  
 فروریوس ۹  
 الفیروز آبادی (صاحب القاموس) ۳۸۵-۳۷۴

## ق

- القاموس ۳۷۴  
 القاهرة ۴۰-۲۸-۱۷-۱۱-۲  
 قرمیسین ۱۹۳  
 قطب الدین الرازی ۳۳۱  
 ققنس ۷۲

## ک

- کتابخانه مجلس شورای اسلامی ۷-۲  
 کتابخانه مرعشی ۱۶  
 کتابخانه ملی ایران ۴۷  
 کرافت ۲۶  
 کرمانشاه ۱۹۳  
 کشف الاسرار ۴۳۳  
 کهن ۲۰

## ل

لاشليه ۲۴

لاهور ۲

اللمحات في المنطق ۲۰۰-۲۱

لوکاشينفتش ۲۰-۱۹

## م

(السيد) محمد الطباطبائي ۲۹

محمد كرد على ۲

مختصر صوان الحكمة ۷

المراغي (غفار پور) حسن ۳۸۴-۴۸

مردان نامی شرق ۲۹

المسند ۳۸۴-۳۸۳

مشهد ۲۶

مصر ۴۷-۴۳-۴۲-۴۱-۳۷-۲۹-۲۸-۲۴-۲۳-۱۱

مصطفى بيك ۴۰-۳۹

مصطفى عبدالرزاق ۲۷

المطارحات ۱۵

المطالع (شرح) ۴۹-۱۱

المعتبر ۴۵

معجم اساطير الادب الفارسي ۷۲

معجم الرموز المصور ۷۲

معجم المطبوعات العربية ۴۷

معیار العلم ۱۷

- مفردات الطب ٣٧٤  
 المكتبة السليمانية ٧  
 مكتبة ملك ٦  
 مكتبة ولي الدين ٦  
 ممدوح حسن محمد ٢-٤  
 مجاسن التأويل ٤٦  
 محرم الحرام ٢٧  
 محلة نصر ٢٧  
 محمد حسن امين الضرب ٢٨  
 محمد (ص) ٢-٤٩  
 محمد شفيع ٢  
 منتخب صوان الحكمة ٧  
 الملخص ٢٢  
 المنصص في شرح الملخص ٢٢  
 منطق ارسطو ١٨٣-١٨٢-١٠  
 المنطق الصوري ١٩  
 المنطق لابن المقفع ٤٥  
 المنطق الوضعي ١٩-٢٤  
 منطق و مباحث الفاظ ١٤  
 المنطقيات ١٧-١٤-٤٥  
 الموافقات ٤٤

## ن

- النجات ١٨١-٢٢-١٠-٩

- نجم الدين الكاتبي القزويني ٢٢  
 نجيب الدين الطبيب النيسابوري ٣-٤  
 نصير الدين.....محمود بن ابي توبة ٨  
 نظرية القياس الارسطية ١٩  
 نهج التقديس ٧  
 نيسابور ٣

## هـ

- هاميلتون ١٨  
 الهلباوى ٣٣  
 همدان ١٩٣  
 الهند ٢٥  
 هنريش شولنس ٢٠  
 هيجل ٢٣

## و

- الواردات القلبية ٣١-٤١  
 ولفسون ١٤

## ي

- ياقوت ١٩٣  
 اليونان ٢٥



# *al-Bsair on-Nasiryga*

**fi Ilm el-Mantiq**

**by**

**Umar ibn Sāhlan as-Sawi**

**Commentary**

**by**

**Muhmmad Abduh**

**edited**

**by**

**Hassan al-Marághi**

**«Ghaffarpour»**

**Justice of the Supreme court of Iran**

**2002**